



مركز البحوث والدراسات

داخل وحدة الحفز

تأليف: ديفيد هالبيرن

مع أوين سيرفيس وفريق الرؤى السلوكية

كيف يمكن
للتغيرات
الصغيرة أن
تحدث فرقاً كبيراً



راجع الترجمة

أ.د. محمود عبدالعزيز توني عبدالعال

ترجمة

د. أحمد بن عبدالله الزهراني

بسم الله الرحمن الرحيم



مركز البحوث والدراسات

داخل وحدة الحفز

كيف يمكن للتغييرات الصغيرة أن تحدث فرقاً كبيراً

تأليف: ديفيد هالبيرن

مع أوين سيرفيس وفريق الرؤى السلوكية

راجع الترجمة

أ. د. د. محمود عبدالعزيز توني عبدالعال

ترجمة

د. أحمد بن عبدالله الزهراني

(عمل علمي محكم)

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

بطاقة الفهرسة

ح) معهد الإدارة العامة، ١٤٤٠هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
داخل وحدة الحفز. ديفيد هالبيرن؛ أوين سيرفيس؛ أحمد عبدالله
الزهراني؛ محمود عبدالعزيز عبدالعال - الرياض، ١٤٤٠هـ.
٤٤٠ ص؛ ١٧ سم X ٢٤ سم.

ردمك: ٧-٠٣-٨٢٧٦-٦٠٣-٩٧٨١-

١- الحوافز ٢- التحفيز الذاتي ٣- السلوك (علم نفس)
أ- سيرفيس، أوين (مؤلف مشارك) ب- الزهراني، أحمد
عبدالله (مترجم) ج- عبدالعال، محمود عبدالعزيز
(مراجع) د- العنوان.

ديوي ٦٥٨,٣١٤ ١٤٤٠/٧٦٦٢

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٧٦٦٢

ردمك: ٧-٠٣-٨٢٧٦-٦٠٣-٩٧٨

هذه ترجمة لكتاب:

**INSIDE
THE
NUDGE
UNIT**

HOW SMALL CHANGES
CAN MAKE A BIG DIFFERENCE

DAVID HALPERN

With Owain Service and Behavioural Insights Team

Foreword by Richar

إلى كل شخص منتخب

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
٩	مقدمة
١٤	تمهيد
٢٩	الباب الأول: لمحة تاريخية موجزة عن الحفز
٣١	الفصل الأول: البدايات
٥٧	الفصل الثاني: الحفز يصبح توجهاً سائداً
٨٣	الباب الثاني: تغيير العالم بحفزة بين حين وآخر
٨٧	الفصل الثالث: سهل
١٠٧	الفصل الرابع: جذاب!
١٣٥	الفصل الخامس: اجتماعي
١٥٩	الفصل السادس: التوقيت المناسب
١٨٧	الباب الثالث: الرؤى السلوكية كأداة للسياسات
١٨٩	الفصل السابع: البيانات والشفافية
٢٢٥	الفصل الثامن: اتباع نهج مختلف لتحديات السياسات الكبرى
٢٦٣	الفصل التاسع: الرفاهية: حفز ذواتنا، وحفز بعضنا بعضاً، يحقق لنا حياة أكثر سعادة
٣١٥	الفصل العاشر: ما الذي يعمل؟ صعود الحكومة التجريبية
٣٥٣	الباب الرابع: إلى أين نتجه، ما التالي؟
٣٥٥	الفصل الحادي عشر: المخاطر والقيود
٣٩١	الفصل الثاني عشر: الخاتمة: إلى أين، وماذا بعد؟
٤٠٦	الملاحظات
٤٣٠	شكر وتقدير



مقدمة:

يُعدُّ "تحيز الإدراك المتأخر" (Hindsight Bias) واحداً من أقوى وأضر أنواع التحيزات المعرفية الكثيرة التي كشف عنها علماء السلوك، وكان باروخ فيشهوف أول من استقصى هذا النوع عندما كان طالباً للدراسات العليا في الجامعة العبرية، يدرس مع دانيال كانيمان وآموس تفيرسكي. وتحيز الإدراك المتأخر بكل بساطة هو أننا بعد وقوع الحدث، نزن مباشرةً بأننا نعرف كل شيء عنه. فهل كانت أمريكا ستنتخب رئيساً ذا أصول أفريقية قبل انتخاب امرأة؟ من المؤكد أن جميعنا اعتقد بإمكانية حدوث ذلك. هل كنا نفكر في عام ٢٠٠٠م بأن غالبيتنا بعد مرور خمسة عشر عاماً سيحمل أجهزة حاسب قوية في جيوبنا، تمكننا من البقاء على اطلاع على آخر المستجدات عبر البريد الإلكتروني، وتُقدِّم لنا الإجابة تقريباً عن أي سؤال واقعي نطرحه بمجرد أن نتحدث إليها، ونُوصِلنا إلى أي وجهة نريدها دون أن نضيق؟ من الصعب قول ذلك. ولكننا الآن نعتبر هواتفنا الذكية من المسلّمات.

وعلى نحو مماثل، من السهل أن تصبح غير مهبال لأهمية القصة التي يرويها ديفيد هاليرن في هذا الكتاب الرائع. على سبيل المثال، نُظِّمَتْ في عام ٢٠٠٤م، قبل أحد عشر سنة فقط، دورة في الاجتماع السنوي لجمعية الاقتصاد الأمريكي تحمل عنواناً يتسم بالصفاءة: "مذكرات لمجلس مستشاري الاقتصاد السلوكي". لم يتوقع أحدٌ من المشاركين بمن فيهم أنا بأن نشهد اليوم الذي تقوم فيه أي مؤسسة حكومية بتبني وجود أي شكلٍ يشابه هذا الكيان الذي يتحدث عنه المؤلف.

كما لم يتغير أي شيء من هذه التوقعات، عندما نشرتُ في عام ٢٠٠٨م أنا وكاس سنستين كتابنا "الحفز" (Nudge). كانت فكرة الكتاب تتلخص في إمكانية استخدام النتائج التي توصّلت إليها العلوم الاجتماعية والسلوكية لمساعدة الناس على تحقيق أهدافهم، وتحسين فعالية وكفاءة السياسات الحكومية دون الحاجة لأن يقوم الشخص بأي شيء. وفيه استدعينا فلسفتنا التحريرية (أو الليبرالية كما تسمى في المملكة المتحدة) وأسميناها "الأبوية". تجنب الناشرون التجاريون نشر الكتاب، ربما لوجود تلك العبارة، لذلك اتجهنا للصحافة الأكاديمية ونحن نأمل أن يقرأ الكتاب ولو قلة من زملائنا، وأن يواصلوا دفع عجلة أجدته الفكرية. لم

يخطر ببالنا ولا في أقصى أحلامنا احتمالية أن تتجه دولٌ من جميع أنحاء العالم، بعد مرور سبع سنوات فقط إلى استحداث دوائر حكومية جديدة، لإدراج مبادئ العلوم السلوكية ضمن عملية رسم ووضع السياسات. كيف حدث هذا؟

عندما أُنتخب أحد زملاء كاس السابقين في كلية الحقوق بجامعة شيكاغو كرئيس للولايات المتحدة، حصلت أجندة السياسات السلوكية على انطلاقها، وعُيِّن كاس مديراً لمكتب المعلومات والشؤون التنظيمية في البيت الأبيض. هذا المنصب استحدثه الرئيس رونالد ريجان، ووظيفته الأساسية التأكد من كَوْنِ نفع اللوائح والأنظمة الحكومية أكثر من ضررها. وخلال فترة توليه لهذا المنصب كان كاس قادراً على استخدام معرفته بالعلوم الاجتماعية وبأسلوب (الحفز)، ليفرض على العديد من الوكالات والهيئات الحكومية إصدار لوائح جديدة، تُدخل أدوات العلوم السلوكية في رسم ووضع سياساتها. وفي الواقع، استخدمت إدارة أوباما تلك الأدوات في مجموعة واسعة من المجالات، بدءاً من الرعاية الصحية والإصلاح المالي إلى الأكل الصحي وكفاءة الطاقة. وفي بعض الحالات أكدت الوثائق الصادرة من الرئيس أوباما ومكتب المعلومات والشؤون التنظيمية أن الرؤى السلوكية كانت حاضرة في عمل العديد من الوكالات الحكومية ومرتبطة بها.

بعد ذلك حصل الازدهار الكبير، عندما أعلنت الحكومة الائتلافية في المملكة المتحدة بقيادة ديفيد كامرون عزمها على إنشاء فريق عمل صغير، مكلف بمهمة تحسين عمل الحكومة باستخدام بحوث العلوم السلوكية والاجتماعية.

اجتمعت مع بعض أعضاء فريق كامرون، وبعدها بعام طُلب مني القدوم إلى لندن لعدة أيام للمساعدة في تحضيرات انطلاق عمل الفريق. وفي هذه الرحلة التقيت ديفيد هالبيرن للمرة الأولى، وكان حينها يتهيأ لتولي مهمة قيادة الفريق الجديد. التحقنا أنا وديفيد باثنين من ”كبار مستشاري“ كامرون - وهما ستيف هيلتون وروهان سيلفا - (استخدمت علامات الاقتباس الساخرة؛ لأن روهان لم يبلغ حينها الثلاثين من عمره بعد) في رحلة لمدة يوم واحد إلى باريس؛ من أجل مقارنة الملاحظات مع بعض الأشخاص في حكومة ساركوزي التي كانت تفكر في مسعى مماثل. لم ينتج عن الجهد الفرنسي شيء باستثناء وجبة الغداء الممتازة، ولكننا استفدنا من وقتنا أثناء السفر على قطار يوروستار في التفكير فيما يمكن لفريق العمل فعله

ومسائل أخرى مهمة، بما فيها اتخاذ القرار حول المسمى الذي يجب إطلاقه عليه. استقر الأمر في النهاية على مسمى فريق الرؤى السلوكية، بالرغم من أن روهان تنبأ بأن الاسم الرسمي للفريق في غير محله لأن الجميع سيطلق عليه وحدة الحفز (Nudge Unit).

من الصعب الآن وبعد مرور خمس سنوات تخيل حجم الجهود التي بذلها روهان، لإقناع ديفيد هالبرن في أن يترك الحياة العملية الطبية والمريضة في المعهد البريطاني لشؤون الحكومة، وكأستاذ جامعي في جامعة كامبريدج، لاستئناف العمل بدوام كامل في الحكومة. تتوفر لدى ديفيد خلفية معرفية فريدة في هذا المجال، جعلت منه الشخص المثالي لقيادة المسعى الجديد. ليس فقط لأنه عالم نفسي أكاديمي من الطراز الأول مع فهم دقيق وشامل لأبحاث العلوم السلوكية الحديثة، ولكن الأهم من ذلك أنه عمل أيضاً في وحدة الإستراتيجية في مكتب ١٠ داوننج ستريت (مكتب رئيس الوزراء البريطاني) في عهد إدارة توني بلير، لذلك عرف طرق عمل الوايتهايل بشكل وثيق، حتى إنه سبق وكتب تقريراً يحث فيه على تطبيق العلوم السلوكية في السياسات العامة. وإني على يقين أنه لم يوجد أحد آخر في المملكة المتحدة أفضل لتولي هذا المنصب أثناء تلك الفترة من البحث.

شكل ديفيد وبسرعة فريقاً صغيراً يضم خليطاً متنوعاً من المهارات التكاملية لأفراده. لم يكن هناك عضو في الفريق أكثر أهمية من أوين سيرفس، والذي سرعان ما برز وكان عملياً هو الرئيس التنفيذي للعمليات. (تنويه: إذا أوليت أكاديمياً مسؤولية ما، فتأكد من وجود شخص في فريقه مسؤول عن التأكد من سريان الأمور بسلاسة). ولأسباب عديدة تضافرت منها بيئة العمل الصحية، والبصيرة النافذة في اختيار المرشحين، مع قليل من الحظ، لا يزال الكثير من أعضاء الفريق الأوائل في مراكزهم، ويخدمون حالياً في مناصب قيادية في الفريق.

لكن حتى بعد اقناع ديفيد بتولي القيادة وبعد تشكيله للفريق الأولي، قلة قليلة من الناس توقعوا النجاح لفريق الرؤى السلوكية (BIT). وفي الواقع، كانت الأوساط المهتمة ووسائل الإعلام على جانبي المحيط الأطلسي متأكدين من أن مآل أجندة الحفز إلى الفشل. ففي أمريكا جاءت أقسى الانتقادات من التيار السياسي اليميني، والذي رأى في الحفز (nudging) شكلاً من أشكال التدخل المشين. ظل مقدم أحد البرامج الحوارية البغيضة يشير إلى كاس طوال الوقت على أنه "أخطر رجل في أمريكا". أما في بريطانيا انقسمت

الصحافة إلى رأيين منتقدين. أحدهما حكم على الفكرة بأنها سخف محض، مع الإشارة إلى العبارة التي كانت ترددها مجموعة مونتي بايثون الكوميدية الشهيرة: حفزة حفزة، غمزة غمزة (nudge nudge, wink wink) وهي عبارة كانت شائعة وترمز للتحقير. وكذلك الاستهزاء من المثلث الأكثر شهرة الذي أوردناه في كتابنا "الحفز" ألا وهو - صورة الذبابة التي تم نقشها قرب فتحه تصريف المراحيض الجدارية في مطار شيبول في أمستردام، وذكرت التقارير بأن "الانسكاب" انخفض إثرها بنسبة ٨٠٪ - واعتبروا ذلك أفضل ما سيحصل عند اعتماد منهج الحفز (nudging). جاء الانتقاد الرئيسي الآخر من التيار السياسي اليساري، والذين شعروا بالقلق من أن يستخدم حزب المحافظين أسلوب الحفز (nudging) كذريعة لتجنب سياسات أشد صرامة وأكثر فعالية حسب رؤيتهم. مع الأسف، اتضح أن جميع تلك الانتقادات لم تُبنَ على أسس سليمة.

إن خير مثال على القوة الكامنة لحفزة خفيفة (a gentle nudge) هو إصلاح نظام التقاعد الذي كان يجري الإعداد لبدء تنفيذه في بريطانيا عام ٢٠١٠م بموجب خطة وضعها اللورد أداير تيرنر. وبموجب الخطة، فإن أرباب العمل مُلزمون بإلحاق الموظفين تلقائياً في الخطة، ولكن للموظفين الحق في الانسحاب منها إذا رغبوا في ذلك. اعتقد المشككون من اليساريين بأن المشاركة يجب أن تكون إلزامية للموظفين وأن الحفزة البسيطة المتمثلة في الانتساب التلقائي لن تفي بالغرض. تبين أن هذه المخاوف في غير محلها وفي هذه المرحلة وبعد ثلاث سنوات من بدء التنفيذ، فإن معدل الانسحاب أقل من واحد إلى عشرة. أعتقد من الإنصاف القول بأن معظم المراقبين لم يعطوا لوحدة الحفز (nudge unit) أو لنهجها العام أي فرصة للنجاح، ولكن هذه النتائج لم تكن معلومة حينها في ٢٠١٠م.

بطبيعة الحال، بعض الشكوك كان لها ما يبررها. فلم يسبق لأحد أبداً أن حاول إنشاء وحدة خاصة حكومية مكرسة لتطبيق السياسات المتعمقة سلوكياً، وحتى المعنيون منا بهذا الشأن ولديهم المعرفة الكافية بالتحيزات المعرفية عليهم أن يكونوا حذرين من الثقة المفرطة. وبالتالي أحد أول القرارات التي اتخذها الفريق كان التخطيط الداخلي للتوقف والرحيل إذا لم تسر الأمور كما يجب. ندرك تمام الإدراك بأن العديد من المبادرات الحكومية الجديدة فشلت ولكنها بقيت قائمة إلى أجل غير مسمى، أما هذا الفريق فقد أنشئ لمدة

معلومة. وسيُجري مكتب رئيس الوزراء تقييماً لفريق (BIT) بعد عامين، وإذا لم يستطع الفريق تقديم أدلة قاطعة على أن جهوده يمكن أن تسفر عن نتائج ملموسة وحفظ لأموال دافعي الضرائب البريطانيين، فسيتم حل الفريق. إن الممارسة العملية لما تبشر به يُعدُّ أمراً بالغ الحكمة، ولكن الضغط كان كبيراً!

كان الفريق الأولي يتكون من سبعة أعضاء فقط، ومميزانية متواضعة، وحيز مكتبي صغير مُنْزَوٍ بعيداً في مبنى أدميالتي آرش (قوس أمارة البحر). لم يكن لدى ديفيد خارطة طريق جاهزة ولا نماذج وظيفية واضحة يحتذي بها، ورغم ذلك كان عليه تقديم نتائج ملموسة خلال عامين. كنت متحمساً ومفتوناً وتَوَاقاً لرؤية العملية ظاهرة للعيان في القريب العاجل، لذا شرعتُ في الانضمام للأسبوع السنوي للتعليم في لندن في برنامج ماجستير إدارة الأعمال التنفيذي الذي تقدمه كلية شيكاغو بوث لإدارة الأعمال، وذلك لأتمكن بانتظام من قضاء بعض الوقت مع الفريق عندما لا أكون مشغولاً في الفصول الدراسية، ولأساعد متى ما أمكن. لقد كانت تجربة مثيرة بالنسبة لي، وأنا سعيد أن ديفيد قد كتب هذا الكتاب ليمنح الآخرين فرصة التعلم من هذه التجربة.

كلمة أوجهها لأعداء النجاح: لقد حقق فريق الرؤى السلوكية (BIT) نجاحات باهرة؛ لديه حالياً أكثر من ٦٠ موظفاً وعمدت الحكومة والجهات التنظيمية البريطانية إلى ترقية الفريق، وجعله شركة ذات أهداف اجتماعية مهمتها مساعدة مؤسسات الخدمات العامة في جميع أنحاء العالم. تعمل الشركة حالياً مع حكومات في جميع القارات الخمس. علاوة على ذلك، تبذل العديد من الحكومات على مستوى العالم جهوداً مشابهة، ومنها ما يجري حالياً في مدينة شيكاغو. هذا الكتاب يروي قصة نجاح الفريق وكيف حدث.

بالطبع كان للفريق نصيبه من الحظ السعيد أحياناً والعائر أحياناً أخرى، إضافة إلى النصيب الأوفر من الإحباطات. فالإصرار على أن يتم اختبار كل فكرة جديدة باستخدام تجارب عشوائية منضبطة كلما أمكن، هذا يعني أن النتائج ستظهر ببطء، كما أن التفاصيل الدقيقة لتنفيذ كل مبادرة حتماً ستتولاها الوزارة الحكومية ذات الاختصاص. وغني عن القول، أن إجراء مثل هذا النوع من التجارب أكثر صعوبة من تلك التي تُجرى في المختبرات. وبالرغم من هذه الصعوبات، تعلمنا الكثير عن أفكار تتعلق بسياسات محددة. وبنفس

القدر من الأهمية تعلمنا كيفية إنشاء مؤسسة يمكنها تقصي استخدام الرؤى السلوكية من أجل حل مشاكل حقيقية في العالم. ينبغي أن يكون هذا الكتاب أول ما يضعه في اعتباره كل من يتطلع لإيجاد طرق جديدة لحل المشاكل في أي مجالٍ كان، سواءً في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو حتى في حياتنا الخاصة.

طلبني الوحيد وأنت تقرأ الصفحات القادمة هو ما أكتبه دوماً كلما طلب مني أحدهم التوقيع على نسخة من كتابي "الحفز": (استخدم الحفز من أجل الخير) رجاءً.

ريتشارد ثالر، يوليو ٢٠١٥م.

تمهيد:

بعد مضي عشرين شهراً على تولي الحكومة الجديدة حينها والتي انتخبت في عام ٢٠١٠م، قام أمين عام مجلس الوزراء، وهو أكبر منصب لموظفي الحكومة البريطانية، بجمع قادة الوزارات الحكومية، والذين يتولون بمجموعهم المسؤولية عن جمع وإنفاق أكثر من نصف تريليون جنيه إسترليني وتوظيف أكثر من خمسة مليون عامل في القطاع العام.

هذا العدد الكبير من المدعوين لا يناسب أن ينعقد اجتماعهم بشكل مريح حول طاولة غرفة الاجتماعات المزدانة بالخشب، الخاصة بأمين عام مجلس الوزراء. وقد جرت العادة أن تُعقد مثل هذه الاجتماعات الكبرى في المبنى المجاور (٧٠ وايت هول) وهو المقر القديم لمكتب رئاسة الوزراء، والذي يتميز بكرسيه المذهب المشدود بالحبال المتدلية في حال سقط عنه الملك المتوج وأراد أن يتمسك (ولا أعني أن هذا الأمر قد وقع في التاريخ الحديث). ولكن في هذه المناسبة عُقد الاجتماع في غرفة فاتحة ومشرقة تم تجديدها حديثاً في المبنى الواقع في (٢٢ وايت هول). نعم إنها تبعد دقائق مشياً على الأقدام ولكنها بعيدة بمقدار ٤٠٠ سنة بتاريخها وفن عمارتها، وكما يقال: مكان جديد لأفكار جديدة. وبمجرد أن تجمّعوا وقبل دخولهم قاعة الاجتماع، تبادل كبار موظفي الحكومة الآراء والملاحظات بهدوء، وناقشوا القضايا الراهنة، بل وثرثروا حول من حقق أعلى النجاحات ومن أخفق، وعُقدت الاتفاقيات بكل هدوء.

كان السير جيرمي هايوود الأمين العام الجديد لمجلس الوزراء هو من دعا لعقد هذا

الاجتماع. إنه بكل ما تعنيه الكلمة من معنى الذراع اليمنى لرئيس الوزراء، ليس فقط من كبار الموظفين في البلد، ولكن حرفياً هو الشخص الذي يجلس بجانب رئيس الوزراء في مجلس الوزراء لتوثيق قرارات المجلس والتأكد من تنفيذها. كان قادة الوزارات أو الأمناء الدائمون للوزارات كما يطلق عليهم رسمياً يتربون بفضول لرؤية طريقة عمل السير جيرمي وما الذي يهتم به. معظمهم يعرفه من مناصبه السابقة، لكنها لا تزال أيامه الأولى في كرسي القمة. يُعرف عنه أن رئيس الوزراء الجديد ديفيد كامرون يقربُه ويثق به، ولكن سمعته آنذاك كانت آخذة في التراجع. فقد كان السكرتير الخاص الرئيسي لرئيس الوزراء الأسبق توني بليز وكان يقدره للغاية، ومن ثمّ تراجع دوره فيما بعد ليعمل في مكتب رقم ١٠ (مكتب رئيس الوزراء) ويتقلد منصب رئيس السياسات الحكومية في عهد رئيس الوزراء السابق غوردن براون، وهو منصب لأمين دائم استُحدث خصيصاً لأجله. يعتبر هايوود أكبر "خبير في السياسات العامة" مع إجادته للبحث في التفاصيل ولديه إستراتيجيات لجميع الوزارات. إنه رجلٌ وجَدَه رؤساء الوزراء المتعاقبين مهماً ولا غنى عنه.

كان على جدول أعمال الاجتماع في ذلك اليوم عرضُ لمدة عشر دقائق، ومناقشة فريق الرؤى السلوكية الحكومية، أو وحدة الحفز (the Nudge Unit) كما يسميه الإعلام وغالبية الحكومة المدنية على سبيل السخرية. كانت تلك هي المرة الأولى بالنسبة لمعظم المجتمعين حول الطاولة التي يرون فيها أي نتائج للفريق، ودار في خلدِهم أنه سيكون على الأقل وقتاً ظريفاً للتندر والتخفيف من ثقل الأسبوع. فهم يَعُدُّون أنفسهم من القُدامى المحنَّكين، ويعرفون أساليب الحكومات المنتخبة حديثاً وأساليب مستشاريها الجدد المتألقين في المكتب رقم ١٠ (مكتب رئيس الوزراء). فالحكومات الجديدة عادة تحب الحديث عن أساليب جديدة، ولكن غالبية هذه الطرق يتم نسيانها بهدوء بعد مرور عام أو عامين، ويُنسى معها المستشارون الذين جعلوهم متألقين. وفي نهاية المطاف، تبقى التحديات وأدوات الحكومة على حالها ولا تتغير كثيراً مع مرور الوقت.

بمجرد استقرارهم على مقاعدِهم، بدأ الأمناء الدائمون كما يطلق عليهم غالباً بالدرشة وتبادل الهمسات والضحكات الهادئة. ومباشرةً شرع هيوود بالعمل، محدداً بعض القضايا التي يرى بأن الحكومة تتصارع فيها مع البرلمان الحالي. وبعد مناقشة مختصرة، انتقل بمحور

الحديث في الاجتماع قائلاً: "اليوم نحن بصدد الاستماع من فريق عمل الرؤى السلوكية أو وحدة الحفز إلى بعض النتائج المبكرة، وكما تعلمون فإن رئيس الوزراء مهتم جداً بهذا النهج الجديد". ثم توجه بنظره يساراً نحو نهاية الطاولة حيث أجلس وبجوارى نائبى أوين سيرفس، مضيفاً: "معظمكم تعرفون ديفيد سلفاً"، وأوماً لي كي أبدأ.

كان لديّ القليل من الوقت، لذلك بدأت على الفور بتلخيص طبيعة النهج: يتمحور الأمر حول إدخال نموذج أكثر واقعية للسلوك البشري في عملية صنع السياسات. الفكرة تتمثل في استخدام هذا النهج لتحديد طرق من حفز السلوك منخفضة التكلفة وغير ملحوظة. قام أحد الأمناء الدائمين المُعيَّنين حديثاً والذي انتهينا من العمل معه مؤخراً بالإيماء إلينا بحكمة، واكتفى الكثير من الأمناء بالنظر إلى أوراقهم الخاصة بذلك اليوم، بينما تفقّد واحد أو اثنان مسائلهم الحكومية خلسة عبر أجهزة البلاك بيري من تحت الطاولة. انتقلت إلى النتائج المبكرة الأربعة، وكل نتيجة عُرضت أمام الأمناء الدائمين بشريحة عرض خاصة.

الأولى كانت تخص النتائج مع هيئة الضرائب، ولفت انتباهي الأمين الدائم الخاص بهذه الجهة وهو ينظر نحوي بحذر. شرحتُ لهم كيف عملنا مع الهيئة من أجل إرسال صيغ مختلفة من الرسائل إلى مديوني الضرائب؛ لإجراء اختبار منهجي حول ما إذا كان تغيير صياغة الرسائل بالاستناد إلى الأدبيات السلوكية من شأنه إحداث التغيير. وقد اخترنا مدى فعالية إضافة جملة واحدة من قبيل "معظم الناس يدفعون ضرائبهم في الوقت المحدد" في الرفع من معدلات السداد. وقد تحقق ذلك وبارتفاع عدة نقاط مئوية، أي ما يقدر بعشرات الملايين من الجنيهات. ابتسم الأمين الدائم المُعنيّ وأوماً برأسه. وعلى الرغم من أننا قد شرحنا له الأمر من البداية، وكنا نتحدث معه طوال التجربة، إلا أنه كان من الصعب التأكد ما إذا كان يدرك تماماً هذه التجربة التي أجريت في جهازه الضخم، لكنه بدا مسروراً.

النتيجة الثانية أتت من تجربة أجريناها لتشجيع الناس على عزل الغرف العلوية أو العلوية الخاصة بهم. صحيح أن الأرقام صغيرة، ولكن النتائج ظريفة. فقد كانت وزارة البيئة تطالب بالمال نظير الحصول على الإعانات الأكبر للقيام بعملية العزل، لكننا استنتجنا بأن أكبر مشكلة بالنسبة لكثير من الناس كانت المتاعب والإزعاج وليست التكلفة. بأخذ هذا

الأمر في الحسبان، استخدمنا دراسة منشورة لمقارنة مدى فعالية خيار تقديم خصومات إضافية للدفع، مع طرح خيار بديل يتمثل في "خدمة تنظيف الغرف العلوية"، وهي خدمة يتوجب على مالكي المنازل دفع المال مقابلها. بالرغم من كونه كلفة إضافية على أصحاب المنازل حصد برنامج تنظيف الغرف العلوية شعبية أكثر بثلاث أضعاف الخيار الآخر. ابتسم الأمناء الدائمون فقد فهموا المقصود، إزالة الحواجز قد تكون أكثر فاعلية من الخصومات الكبيرة.

النتيجة الثالثة كانت عن غرامات القيادة؛ حيث تُظهر النتائج بأن إضافة صورة مالك السيارة التي التُقِّطت بكاميرات الطرق، رفعت بشكل كبير احتمالات قيام المالك بدفع ضريبة السيارة غير المُسدَّدة. وأشار هنا إلى أن الفرنسيين حاولوا اتباع نهج مماثل في مخالفات السرعة، لكنهم توقفوا عن ذلك بسبب الخلافات الزوجية الناجمة عن مقدرة كل من الزوجين على معرفة من كان في المركبة خلفهما. يقومون الآن بإرسال رسالة فحسب، وتفسيري: أنها بمثابة تهديد مُبطن بإرسال الصورة إذا لم يدفع السائق الغرامة. مثل هذه الإجراءات تتسبب في إرساء وتعميق الأجواء التنافسية الممتعة مع أبناء عمومنا في القارة الأوروبية(١).

جاءت النتيجة الرابعة من تجربة مع دائرة المحاكم؛ حيث بعثنا رسائل نصية إلى الهواتف المحمولة لأشخاص عليهم غرامات مستحقة الدفع، نبلغهم فيها بأن مُحضري المحاكم سيجمعونها خلال الأيام العشرة القادمة. أظهرت الرسوم البيانية أن الرسائل زادت من معدلات الدفع بمقدار يزيد عن الضعف، ووفرت على المحاكم الوقت والجهد، وحفظت أموال المدينين من تكلفة وإزعاج المُحضرين، كما تعززت الإيرادات في هذه العملية.

أظهرت شرائح العرض الواحدة تلو الأخرى كيف يمكن لبعض التغييرات البسيطة في العمليات، أو حتى مجرد الصياغة في الرسائل أن تؤدي إلى تحولات كبيرة في النتائج: المزيد من الضرائب جُمعت، والمزيد من المنازل عُزلت، والمزيد من الغرامات دُفعت. والتكلفة؟ لا شيء تقريباً. الأمناء الدائمون لا يتضاخكون الآن، فلا يُعقل أن تكون قائداً في وزارة تضم عشرات الآلاف من الموظفين، ومميزانية تعادل ميزانيات دول صغيرة ولا تتمكن من التعرف على الأهمية السياسية والإدارية لما عاينته للتو. بريطانيا كالعديد

من البلدان الأخرى وقعت في قبضة التقشُّف، وواجهت معظم الوزارات اقتطاعات كبيرة من ميزانياتها تراوحت ما بين ١٠ إلى ٣٠ في المئة. وفي نفس الوقت كانت الحكومة الجديدة تضغط عليهم، وتدفعهم نحو رفع القيود والتحرر من التعقيدات الروتينية وتجنُّب سَنِّ التشريعات. في الواقع، أكثر أداتين اعتمدت عليهما معظم الوزارات على مدى الخمسين عاماً الماضية - إنفاق المال وسن التشريعات - وضعتهما حكومة الائتلاف الجديدة في صندوق يحمل العنوان: "ممنوع للمس". والآن هذه الأداة الجديدة أمامهم ويمكنهم استخدامها، وإذا كانت أرقام النتائج صحيحة فهذا يعني بأنها أداة قد ينجح العمل بها فعلاً.

رفع أحد الأمناء الدائمين يده وكان تعبيره غامضاً؛ حيث سأل: هل تم إبلاغ الوزير - الذي يتبعه الأمين الدائم - عن هذه التجربة التي أجريت في وزارته؟ لوهلة شعرت بالقلق البالغ، لم أكن واثقاً في هذه التجربة بالذات، ما إذا كان الوزير على علم بالأمر أم لا، وأنا على يقين من أننا لم نناقش التجربة مع هذا الأمين الدائم. فقد اتجهنا مباشرة، على غرار حرب العصابات، إلى رئيس إحدى الخدمات الإقليمية التابعة لذلك الأمين الدائم لإجراء التجربة، لقلقلنا من أن خلاف ذلك سيجعلنا نتعثرون ونغرق في التصاريح والأعمال الورقية لعدة أشهر. لحظتها وبعد سؤاله المذكور آنفاً انتابني الخوف بأننا على وشك أن نفشل في الحصول على الإذن المناسب من وزارته، وربما وهو الأهم إثارة المسألة حول أسس إجراء التجارب برمتها، والذي من شأنه إفشال الاجتماع بأكمله. عوضاً عن ذلك تبسم الأمين الدائم بحرارة، وطلب منا إرسال مزيد من التفاصيل ليتمكن من تلخيصها للوزير، ويعتقد بأنه سيكون معجباً جداً بما سيري.

كان ذلك الاجتماع نقطة تحول رئيسية؛ فقيادة الوزارات الذين دخلوه ذلك الصباح الربيعي في عام ٢٠١٢م، كمشككين في أسلوب "الحفز" خرجوا منه إن لم يكن معتقدين به، فعلى الأقل منفتحين على أن أسلوب "الحفز" يستحق الأخذ به على محمل الجد. استغرق هذا البند المخصص له عشر دقائق من جدول الاجتماع ما يقارب ساعة كاملة. إنه اليوم الذي انطلق فيه "الحفز" ليغزو الاتجاه السائد.

رؤية مختلفة حول الشعب والحكومة:

الجنس البشري جنسٌ غير عادي؛ فنحن في طرفة عين نتطور للتعامل مع التعقيدات الهائلة في العالم. وأنت كل يوم تُصدر عشرات الآلاف من الأحكام. حواسك ودماغك على الدوام يفسر ويحلل العالم من حولك. كل ما تراه وتسمعه عملياً ملتبس؛ فالطاولة التي أمامك قد تكون مربعة الشكل أو تكون شبه منحرف غريب الشكل إذا نظرت إليها من زاوية معينة، والصوت القادم من الزاوية قد يكون صرير أنابيب متهالكة أو يكون معتدٍ كامن لك.

إننا نتخذ قرارات لا حصر لها، والكثير منها بشكل سريع بالكاد نُسَّجلها ونذكرها كما هي. متى نتوقف ومتى نكمل في تقاطعات الطرق. ماذا نأكل وماذا نلبس. ما المسار الذي نسلكه في غرفة مكتظة بالناس. واللافت للنظر أننا في كل مرة تقريباً نكون على صواب. نكتشف بشكل صحيح ما الذي يعنيه الناس، وما هي الأشياء المحيطة بنا. فنحن لا نصطدم بالآخرين عندما نعبّر الغرفة، ولا نحطم سيارتنا في طريق الذهاب للعمل.

هناك سباق خلف حُجبٍ وَعَيْنَا لعمليات لا تُعد ولا تُحصى، تشتغل على ما يجري في العالم من حولنا، وكيف ينبغي لنا التفاعل معه. ابتداءً من "أبسط" تصرف عند رؤية طابور ما أو هاوية، وصولاً إلى استشعار أن صديقنا غاضبٌ أو حزين، تُجري أدمغتنا دون انقطاع عمليات الاستنتاج والإحلال والتفسير للمعلومات والذكريات الجديدة. يا له من أداء مدهش لا يصدق.

في بعض الأحيان تكون استنتاجاتنا خاطئة، بسبب أن معظم ما نراه ونفعله مبني على الاستنتاج - أو "التفكير السريع". فنحن نقفز عند انفجار بالون، وندوس على المكابح بشدة عند رؤية ظلال في الطريق. لطالما درس علماء النفس والفنانون تلك الأخطاء من خلال التجارب والأوهام، ونحن نواجهها أحياناً في حياتنا اليومية من خلال المزاح والنكت أو تقلبات الحبكة القصصية حين ندرك فجأة أن افتراضاتنا الخفية كانت خاطئة.

استخدم بعض الخبراء والمعلقين مصطلح "اللاعقلانية" (irrational) لوصف الطرق العقلية المختصرة التي نستخدمها لاجتياز المصاعب اليومية. إنه مصطلح لا أهتم كثيراً به، وتقريباً قد فشل كل الأوقات في التقاط الأداء اللافت للناس. كما يوجد تناقض مزعج بينه

وبين "العقلانية" (rational) بل إنها نماذج غير واقعية للاقتصاديات التقليدية، وفرضياتهم بُنيت على المعلومات المثالية ومقارنات البعد الواحد.

إن رؤيتك للناس هي ما تصوغ أو تُشكّل رؤيتك للحكومة ولقطاع الأعمال وللمجتمع أيضاً. فإذا كنت تعمل على أساس أن الافراد "يسعون لتعظيم منافعهم كما يفترض الاقتصاد التقليدي"، فإنك تصمم الضريبة والنظم القانونية والاجتماعية على هذا الأساس، بل ونماذج الأعمال أيضاً. ستعتقد أن الفوائد المترتبة على الغش في الضرائب إذا تجاوزت التكاليف المحتملة، كالخصم على الغرامات أو إمكانية الوقوع في قبضة العدالة، فسيلجأ الناس للغش، وستعتقد أن الأسواق التنافسية ستخلص من مقدمي الخدمات السيئين، وأن الأفضل سيتوسع لمصلحة الجميع. كما ستعتقد بأن المعلومات إذا كانت متوافرة وفي متناول الجميع، فسيكتشف الناس أفضل الطرق للتوفير، وما هو الأكل الصحي الذي يجب تناوله، وهل يدخنون السجائر ويتعاطون المخدرات أم لا.

أنشأت حدود القدرات المعرفية للإنسان وسطحية وفشل نماذج الاقتصاديات التقليدية وفقاً للبعض حجة قوية لأهمية أن يكون هناك أنظمة أكثر ودولة فاعلة أكثر. يناقش هؤلاء النقاد بأن العقل البشري مدهش بالرغم من أنه لم يخلق ليتناسب مع العصر الحديث، وأن الأذواق ووفرة الأطعمة الحديثة مع زيادة البدانة في الدول الصناعية، كل ذلك أدى إلى تضليل الشعب. يدفعنا الحسم المستقبلي المفرط وبقوة نحو الدمار والانحسار الحراري. وعلى نحو مماثل، ليس من الصعب الاستنتاج بأن العقل البشري لا يناسبه إصدار الأحكام المالية بصفة يومية، فهذا هو أساس الاقتصاد الحديث ابتداءً من القروض العقارية ومعاشات التقاعد انتهاءً بأفضل صفقة شراء من السوبرماركت.

وحتى النماذج الاقتصادية والتنظيمية التقليدية ذاتها تركز على الاختصارات العقلية، أو على نماذج سطحية للبشرية لا تمت للحقيقة بصلة. فهي كالملابس غير الملائمة؛ لأن النموذج الذي استندت عليه كان كائن عرض (أو مجسم تلبس) ذهني مبسط. يصف ريتشارد ثالر وكاس سنستين في كتابهما "الحفز Nudge" هذه الكائنات المبسطة باسم "أيكونات" econs. وهذه الأيكونات تأخذ بعين الاعتبار الخيارات كافة وترجح بينها بدقة واعتدال، مثل شخصية "فولكان مستر سبوك" في فيلم حرب النجوم، أو جهاز الحاسب

الأسطوري لشركة أي بي إم الأسطورية، المسمى: ديب بلو الذي تمكّن في نهاية الأمر من هزيمة بطل العالم الكبير في الشطرنج غاري كاسباروف (أو على الأقل هذا ما يعتقده الناس في هذا الجهاز). في المقابل لا يستطيع "البشر" النظر في ٢٠٠ مليون خيار في الثانية وفي حين أن تفكيرنا وقراراتنا تختلط لا شعورياً مع العاطفة. كما ذكر دكتور سبوك في الفيلم بأن استنتاجاتنا غالباً "غير منطقية" بالنسبة له على أقل تقدير.

لنا أن نتساءل: كيف سيكون شكل العالم وما هي الإجراءات التي تتخذها الحكومات والشركات والمجتمعات إذا كانت ترتكز على نموذج أكثر واقعية مبني على الشخص الإنساني؟ شاع مفهوم الحفز "Nudge" وقدم لمحة عن عالم تستخدم فيه الحكومات نهجاً دقيقاً للتأثير على السلوك. لقد حدد هذا المفهوم ملامح نظرية ما أو فكرة. في المقابل فإن هذا الكتاب يحكي قصة الانتقال من المرحلة النظرية إلى التطبيق.

هذا النهج العملي للحكومة أو قطاع الأعمال، والتي تقوم على نموذج واقعي مبني على الأشخاص ستكون أكثر فوضوية من تلك التي تقوم على الاقتصاديات التقليدية أو القانونية. فهذا النموذج المبني على الأشخاص يحتاج أن يعكس تعقيدات العقل البشري - ما نجيده وما لا نجيده- والذي يقتضي ضمناً التفكير في القدرات المعرفية، لا بمدى روعتها فحسب ولكن بوصفها موارد ذات قيمة عالية. لا بد من احترام هذا الواقع عند قيامنا بطرح وتصميم أي خدمات أو منتجات، واستحضار بأن الناس عامة لديهم أمور أهم للقيام بها عوضاً عن الخوض في البيروقراطية أو "العقلانية" المحيرة للدولة أو قطاعات الأعمال الكبرى. يجب أن يكون كل تصميم ننفذه يهتم بشأن الناس، ولا نتوقع في المقابل أن يعيد الناس تصميم حياتهم لأجلنا.

نقع على الدوام تحت وطأة التلميحات والتأثيرات الدقيقة، وجميعنا تقريباً - سواءً شئنا أم أبينا - نعتبر "مُحفّزين تلقائيين" لغيرنا بشكل أو آخر. فطريقة تنظيم محل تجاري، وكيفية تقديم عروض ما، وكيفية كتابة نموذج ما، كل ذلك لديه نوع من التأثير على السلوك. بمعنى: أن عالم الحفز يتواجد في كل مكان حولنا، والسؤال المطروح: هل نحن متعثرين به بلا بصيرة أم أننا نسعى لفهم هذه التأثيرات والخيارات؟

إجراء تجربة في الحكومة:

جوهر هذا الكتاب هو قصة تجربة؛ أجراها فريق الرؤى السلوكية أو كما جرى تسميتها لاحقاً وحدة الحفز "Nudge Unit" التابعة لمكتب رئيس الوزراء (١٠ داوننغ ستريت). أنشئت هذه الوحدة في عام ٢٠١٠م من قبل رئيس الوزراء البريطاني الجديد حينها ديفيد كامرون. في بداية الأمر أُتخذ الموضوع للتندر والتسلية في وسائل الإعلام البريطانية والدولية، والتشكيك العميق من قبل الصفوة في الوايتهاال (الحكومة المدنية).

لقد قرأت أهداف الفريق كمهمة مستحيلة؛ حيث يسعى الفريق إلى تغيير نهج وزارتين رئيسيتين على الأقل في الحكومة، وإدخال فهم جديد وأكثر واقعية للسلوك البشري داخل الحكومة البريطانية، وتحقيق عوائد جـراء تطبيق هذا النهج بما لا يقل عن عشرة أضعاف تكلفة التطبيق. وإذا وقع الإخفاق في تحقيق تلك الأهداف، كان من المقرر إلغاء الموضوع برمته بحلول الذكرى السنوية الثانية له، مما يتيح الوقت الكافي للناخبين من أجل نسيان هذه الحادثة الحرجة بأكملها قبل موعد الانتخابات المقبلة.

على مدار العامين الأولين، أجرى فريق الرؤى السلوكية (BIT) عشرات التجارب "تجارب عشوائية منضبطة RCT" تتناول مسائل مثل الرعاية الصحية والضرائب وترشيد استهلاك الطاقة والحد من الجريمة والتوظيف، بل يتناول النمو الاقتصادي أيضاً. ومما أثار الدهشة البالغة لدى الجميع أن تلك التجارب قد نجحت.

أظهرت تجارب فريق الرؤى السلوكية (BIT) أن التغييرات التي تبدو بسيطة للعيان يمكن أن يكون لها بالغ الأثر، فقد وجد الفريق بأن إضافة عبارة بسيطة (ولكن صحيحة) إلى الرسائل التذكيرية الموجهة لدافعي الضرائب مثل: "غالبية الناس يدفعون ضرائبهم في الوقت المحدد" شجعت الكثير من الناس للقيام بالمثل. وقد أثبتت مثل هذه التغييرات المبنية على معايير اجتماعية وعلى مؤثرات أخرى مقدرتها على جلب إيرادات ضرائب بمئات الملايين من الجنيهات خلال عام واحد، وساعدت على تغيير الطريقة التي تعمل بها إدارة الضرائب. كما أن حث المتعطلين عن العمل على التفكير فيما يمكنهم القيام به خلال الأسبوعين القادمين، بدلاً من سؤالهم عما فعلوه في الأسبوعين المنصرمين، زاد بشكل ملحوظ في أعداد الخارجين من قوائم المستفيدين من الدعم الحكومي للمتعطلين عن العمل خلال ثلاثة أشهر، كما

ساعد في عودة عشرات الآلاف إلى العمل بشكل أسرع، وتقليل النفقات بالملايين جرّاء انخفاض أيام التعطل المدعومة. كما أن تجربة التخلص من النموذج الذي يتوجب على الموظفين توقيعه؛ ليتم إلحاقهم بنظام التقاعد مع ترك خيار عدم الانضمام إلى النظام متاحاً بأيديهم، أدى إلى انضمام أكثر من خمسة ملايين مدّخر جديد (ولا يزال العدد في ارتفاع). أيضاً أظهرت التجارب الأخرى كيف يمكن للحفز "Nudges" أن يساعد في التقليل من الانبعاثات الكربونية، وزيادة التوجه للتبرع بالأعضاء، وزيادة معدلات الإقلاع عن التدخين، والحد من تفويت مواعيد المستشفيات، ومساعدة الطلاب على إنهاء دراستهم، وعلى الحد من التمييز العنصري، وتعزيز التوظيف. وتكلفة معظم هذه الإجراءات ليست بشيء يذكر.

لم يكن إجراء تلك التجارب بالأمر السهل. فحتى مع وجود دعم شخصي من رئيس الوزراء ونائبه والأعضاء الفاعلين في حكومة داوونج ستريت، بقي الكثيرون من داخل الحكومة متشككين وبشدة. وأعلن المدراء وموظفو الدولة في كثير من الأحيان، أن التجارب المقترحة لا يمكن القيام بها أو أنها غير قانونية. بعض تلك التدخلات لم تنجح في مسعاها، وبعضها الآخر نجحت بأساليب لم تكن متوقعة.

ومع ذلك، في نهاية فترة السنتين كانت النتائج واضحة جلية لا لبس فيها. فرسم السياسات وتصميم أساسيات الخدمات العامة وفق الرؤى السلوكية والأساليب التجريبية أدى إلى مخرجات أفضل، وإلى خدمات للناس أسهل استخداماً، وإلى حفظ وتوفير للمال. أخيراً وبعد مرور قرن من الزمان على تواجدها مهمشة في الأروقة الجانية، انتقلت العلوم السلوكية من مختبرات التجارب لتصبح التوجه السائد في سياسات الحكومة.

خارطة طريق قصيرة للكتاب:

يتمحور هذا الكتاب حول تطبيق علم النفس على التحديات التي نواجهها في العالم اليوم. ويستكشف نتائج فريق مصغر عمل في قلب الحكومة البريطانية، وأسند إليه مهمة ترجمة النظرية النفسية والنهج التجريبي إلى أعمال وسياسات يومية. كما أن هذا الكتاب يوثق بعض التجارب والمحن التي واجهت الفريق طول مسيرته، بما في ذلك النضالات التي خاضها من أجل إقناع صناع السياسات الرئيسية لأخذ النهج السلوكي على محمل الجد، والسباق المحموم مع الزمن بُغية الحصول على النتائج قبل أن ينفذ إما الوقت أو رأس المال السياسي.

على الرغم من المسمى ("الحفز" نسبة إلى اسم الكتاب) الذي يُطلق على فريق الرؤى السلوكية، إلا أن الفريق فعلياً اكتشف تطبيقات لعلم النفس على السياسات أوسع بكثير من تلك الموصوفة في الكتاب الأمريكي الأصلي "الحفز". كما سعى إلى تطبيق نموذج أكثر تطوراً للسلوك البشري امتد لمجموعة الأعمال التي تقوم بها الحكومة بالكامل. هذا الموضوع سيتم تناوله في أربعة أقسام.

يقدم الباب الأول لمحة تاريخية مختصرة لأسلوب "الحفز". يستكشف أوائل المؤسسات الأكاديمية التي بُنيت فيها هذه النهج، وكيف استمر تأثيرها إلى الوقت الحاضر، ويظهر كيف أن الحكومات والمجتمعات والقادة قد استخدموا في بعض الأحيان أساليب أكثر دهاءً ومكرًا لتشكيل السلوك البشري - بالطبع إلى جانب القوانين والغرامات والإكراه بالقوة، بل يوضح أيضاً كيف أن التوغلات الأولى الصريحة في النهج السلوكي اصطدمت بوجه العديد من الصعوبات. في الفصل الثاني من الباب لمحة تاريخية مختصرة تشرح كيف بدأت نهج "الحفز" في الولايات المتحدة الأمريكية تُستخدم رسمياً من قبل حكومة الرئيس أوباما، وكيف تأتّى تأسيس فريق الرؤى السلوكية من قبل رئيس الوزراء ديفيد كامرون في عام ٢٠١٠م. وسنتعرف في ثنايا هذا الاستعراض على بعض الشخصيات التي ساعدت في تحقيق ذلك.

الباب الثاني من الكتاب يلقي نظرة على تطبيق الرؤى السلوكية على الأنشطة "الرئيسية" للحكومات وكيف تمت، ابتداءً من إقناع الناس بدفع ضرائبهم وصولاً إلى التشجيع على القيام بعزل المنازل. يقدم كل فصل من الفصول الأربعة في هذا الباب واحداً من النهج الرئيسية المستخدمة من قبل "وحدة الحفز"، وسنشير إلى هذه النهج الأربعة اختصاراً ليسهل تذكرها بالرمز EAST المأخوذ من الكلمات: Easy سهلة، Attractive جذابة، Social اجتماعية، Timely توقيتها مناسب. ستري كيف يؤدي تطبيق الرؤى السلوكية والطرق التجريبية - وبأقل تكلفة ممكنة - إلى نتائج متطورة بشكل مثير للغاية، وستفهم أسباب اعتماد هذه النهج من قبل الحكومات وقطاعات الأعمال في جميع أنحاء العالم.

يستكشف الباب الثالث من هذا الكتاب التطبيقات الأكثر تقدماً للعلوم السلوكية. وهذا ينقلنا صعوداً من مرحلة تحسين وتنقيح العمليات والرسائل الموجهة إلى المرحلة التي يمكن فيها للرؤى السلوكية وبشكل جذري من إعادة تشكيل طريقة تفكيرنا عن العالم.

وسياساته وممارساته. يُستفتح هذا الباب بتوضيح كيف أن معلومات المستهلكين والعلوم السلوكية تتضافران لتغيير آلية وطريقة عمل الأسواق. ينتقل الكلام بعد ذلك إلى استعراض أمثلة لاستخدام منهجية التفكير السلوكي قادت إلى اتخاذ قرارات تتعلق بالسياسات العامة، مختلفة جذرياً عن لوائح وأنظمة أسواق العمل، وكانت محصلتها أن أسهمت في عودة الناس إلى أعمالهم بشكل أسرع وساعدت في إعادة استنهاض الاقتصاد المتعثر. ينظر بعضهم إلى أن استخدام العلوم السلوكية يتجاوز أهدافه الموضوعة، وينحى إلى تشكيل تحدي للأهداف الأساسية للسياسات العامة، من خلال الكشف عن أسس الرفاهية بحد ذاتها. يستكشف الفصل الأخير من هذا الباب تأثيرات الطرق التجريبية التي تجلبها العلوم السلوكية في أعقابها، فلربما يسفر هذا الاستكشاف عن موروثها الأكبر والأكثر تدميراً.

يبحث الباب الأخير في مخاطر وقيود الانتشار السريع في احتضان العلوم السلوكية في جميع أنحاء العالم، ويدرس القيود العملية والسياسية لهذه النهج، ولماذا يتوجب علينا جميعاً كمواطنين أن نلّم ولو بقدر يسير عن كيفية استخدامها. يعتبر بعض النقاد "الحفز" الذي تطبقه الحكومات شراً محضاً، وبعضهم الآخر يرونه كذريعة تلجأ إليها الحكومات من أجل التراجع عن اتخاذ الإجراءات الأكثر صرامة تجاه العضلات الكبيرة والهامة. وفي كلتا الحالتين، يقوم الادعاء على القول بأن الحكومات وقطاعات الأعمال تلجأ إلى الألاعيب لرفع سقف التوقعات من استخدام هذه النهج؛ للحصول على تصريح عام من الشعب. يبحث الفصل الأخير فيما يحمله المستقبل لنهج "الحفز" ولتطبيق الرؤى السلوكية. كما يهتم بما إذا كان لدى الرؤى السلوكية ما يمكن إضافته لمواجهة التحديات الأكثر صعوبة وتعقيداً التي تعترضنا في عصرنا هذا، ومن ضمنها الطريقة المثلى للتعایش مع أقراننا من البشر - وهي تحديات وآفاق بدأ "ذوي الاختصاص في الحفز" باستكشافها.

عندما حلّ وقت مراجعة عمل فريق الرؤى السلوكية (BIT) بعد تمام العامين، استبعد تماماً خيار إيقاف نشاط الفريق، بل يكفي أن نقول إن رئيس الوزراء قد قرر توسيعه. وحظي عمل الفريق بثناء دانيال كانيمان الحائز على جائزة نوبل والذي تعد أبحاثه رائدة هذا المجال. كما تحولت الصحافة والخدمة المدنية والأحزاب السياسية - في معظمها - من متشككة إلى مؤيدة.

سواءً أحببته أم كرهته، نهج الحفز وُجد ليبقى. فالمسيرة والنتائج الرائعة لفريق الرؤى السلوكية في ١٠ داونغ ستريت (مكتب رئيس الوزراء) أرشدت الحكومات في جميع أنحاء المعمورة إلى تبني نهج مماثلة، والكثير منها أوصى بها فريق الرؤى السلوكية بذاته. جميعنا سنرى خلال السنوات القادمة استخداماً أكثر للرؤى السلوكية من قبل الحكومات وقطاعات الأعمال وغيرها، وهناك احتمالٌ بأنه قد تم حفرك بالفعل. يا له من نجاح باهر، ولكن هذا النجاح الباهر ذاته قد أثار القلق والمخاوف أيضاً. فمثل جميع المعارف، يمكن أن يكون استخدام الرؤى السلوكية سلاحاً وقوة سواءً في الخير أو الشر، وهذا يتوقف على طريقة استخدام تلك القوة وهو ما يجب علينا جميعاً أن نقرره.

الباب الأول

لمحة تاريخية موجزة عن الحفز (Nudging):

منذ خُلقت البشرية والناس "يحفز" بعضهم بعضاً. نحن منشغلون دوماً بإقناع وتشجيع من حولنا للقيام بأمر ما أو سواه. في الواقع، يعتقد كثير من علماء الأحياء أن كثيراً من أفكار التنمية البشرية والعقليات الكبيرة المتفتحة قد استخلصت العبر واستمدت قوتها من النماذج المعقدة للتأثير والنفوذ التي اتسمت بها أوائل المجموعات والأصول البشرية الاجتماعية.

لكن عندما يتعلق الأمر بالحكومات وقطاعات الأعمال، يدير الكثيرون ظهورهم لمهارات الإقناع باللين والعشوائية غير المرتبة. وبدلاً من ذلك، يقومون بحشو جعابهم بالمزيد من الأدوات الحديثة والعصرية، والتي تشكلها الضوابط "العقلانية" والحدائية للقانون والعلوم الاقتصادية.

بدأت الحكومات وقطاعات الأعمال في السنوات الأخيرة في إعادة اكتشاف لهذه المجموعة الواسعة من المؤثرات على السلوك البشري. ويعود السبب في هذا التوجه جزئياً إلى بواعث الدهشة والإحباط عندما فشلت أدوات السياسة العامة المألوفة المرتكزة على الاقتصاد والقانون، ولكن أيضاً بسبب الفهم الدقيق والمتزايد للسلوك البشري المتولد من العلوم "المرنة"، ومن علم النفس على وجه الخصوص.

لقد كانت خطوة إعادة اكتشاف هذه ساحرةً وغايةً في الروعة.

الفصل الأول

البدايات: (الجزء ١ - النظرية: ١٧٠٠-٢٠٠٧م):

إن من أعظم وأنبل المتع التي نمتلكها في هذا العالم متعة اكتشاف الحقائق الجديدة، ويليها التخلص من التحيزات القديمة

فرديريك العظيم

كان القادة والمسؤولون الأوروبيون في العقد الأول من القرن الثامن عشر 1700s يشعرون بالقلق، فالتعداد السكاني في تزايد ولكن النظام الغذائي مقيد ومحدود نسبياً. كان شبح المجاعة خطراً محدقاً لا يثير الخوف من المجاعة الشاملة فحسب، بل من الحروب والثورات أيضاً. إن الاعتماد الكبير آنذاك على زراعة القمح فقط أو أي محصول زراعي أحادي يمثل خطراً جسيماً بذاته؛ فالفشل في إنتاج ذلك المحصول يعني أن الكوارث تتبعه مباشرة.

على ضوء هذه الخلفية، كان لإدخال البطاطس إلى أوروبا عميق الأثر من الناحيتين السياسية والإستراتيجية، ولكن هناك مشكلة كبيرة، تكمن في أولئك الذين لم يعتادوا على البطاطا؛ حيث كانت بالنسبة لهم مادة غذائية غريبة وغير جذابة إلى حد ما. وكان طعمها غير مألوف ولا مميز (١). الطريقة التي تزرع بها لم تكن أقل غرابة لهم - فهي من الدرنات النباتية التي تنتج محصولها في باطن الأرض، ولا تشبه الامتداد الرشيق والمألوف البارز من الأرض للقمح والذرة. وحتى الكنيسة نبذتها بحجة أن الكتاب المقدس لم يأت على ذكر البطاطس في حين أن ذكر القمح أتى في صورة الخبز لتمثيل جسد المسيح.

استخدم القادة الأوروبيون مجموعة متنوعة من الطرق لتشجيع السكان المترددين على اعتماد زراعة البطاطا، حتى إن بعضهم سعى لتمرير قوانين تطالب بزراعتها. كان لدى فرديريك العظيم ملك بروسيا اهتمام خاص بالبطاطا، معتقداً بأن زراعتها يمكن أن تخفض أسعار الخبز، وأن تقلل وبشكل كبير من آثار نقص الحبوب في أوقات الأزمات (٢). في عام

١٧٤٤م أتمتد تقديم البطاطا ضمن النظام الغذائي للجيش، وخلال فترة حكمه أصدر ما لا يقل عن ١٥ أمراً تستهدف دعم اعتماد زراعة البطاطا، ولكن حتى ذلك الحين استمرت مقاومة زراعة وأكل البطاطس متجذرة في أذهان الناس.

إبان المجاعة التي حدثت في عام ١٧٧٤م، أقر الملك فردريك برنامجاً قومياً للزراعة. وفي رد فعل نمطي تكرر في العديد من المدن، أعلن أهالي مدينة كولبيرج موقفهم (بخصوص زراعة البطاطا) كما يلي: "ليس لهذه الأشياء رائحة ولا طعم، وحتى الكلاب لن تأكلها، لذلك نتساءل: ما فائدها بالنسبة لنا؟" (٣).

كان رد الفعل الأولي للملك فردريك أقرب إلى "الدرس" أو الدفع بشدة وهو أعنف من أن يصنف "حفزاً" - فقد هدد بقطع أنف وأذن أي فلاح لا يقوم بزراعة البطاطس. غير أنه سرعان ما غير موقفه ولجأ إلى أسلوب آخر، وبتعبير معاصر يمكن القول: إنه استخدم شيئاً من "علم النفس".

تقول الأسطورة: إن الملك فردريك بدلاً من إطلاق مزيد من التهديدات، أمر جنوده بإقامة حراسة مشددة ظاهرة للعيان حول حقول البطاطس الملكية المحلية، إلا أنه أوعز إليهم أيضاً بالتراخي عمداً أثناء واجب الحماية. في الوقت ذاته، لاحظ المزارعون المحليون إعجاب مملكتهم الواضح بأزهار البطاطا فضلاً عن إعجابه بالدرنات ذاتها، مما حدا بهم للتسلل وسرقة وزراعة "المحاصيل الملكية". في غضون فترة زمنية قصيرة، سُرق الكثير من البطاطس وسرعان ما انتشر أكله وزراعته على نطاق واسع.

تقدم تدخلات الملك فردريك مثلاً صارخاً على محدودية سن القوانين والعقوبات، وعلى قوة منهجية تغيير السلوك الأكثر براعة. وقد آتت أكلها، ففي سنوات الحرب التي تلت ذلك، وعلى خلاف العديد من الشعوب المتناحرة الأخرى، لم يعان الشعب البروسي من المجاعة ولم يشهد انخفاضاً حاداً في تعداد السكاني. كان من السهل جداً على الجيوش العابرة الإغارة على مخازن الحبوب ونهبها، ولكن وجود البطاطا في باطن الأرض قلل كثيراً من فرص أخذها. وقد أنقذ اعتماد زراعة البطاطس أرواح الكثير من الناس، كما ساعد بشكل عرضي على أن تكون بروسيا القوة المهيمنة في المنطقة.

فن الإقناع:

لم يكن الملك فردريك القائد الوحيد الذي انتهج أسلوب فن الإقناع، كبديل أكثر دهاءً عن الإجبار. فمنذ العصور القديمة، سعى القادة للتأثير وإقناع أتباعهم من خلال النصب التذكارية والتماثيل التي تُعبر عن القوة والحكمة، وغيرها من السمات التي يرغبون في إبرازها. زَيْن الملك هنري الثامن قصره الواقع في هامبتون كورت بمفروشات ومطرزات رائعة، ليس فقط لإبراز مدى قوته وثرائه، وإنما أيضاً كتصوير لقصة إبراهيم؛ لخلق شعور مماثل لدى هنري فيما يخص القدر، وليمنحه انطباعاً عن أمته الناشئة بأنها أمة "مميزة". وعلى نحو مماثل، لا تزال الصور التي أمر بأن تمثله وتجسيد القوة والثراء التي أبرزها تؤثر بنا في الوقت الحاضر. وبالنسبة للعديد من الأشخاص فإن صورة الملك هنري الثامن هي أفضل تجسيد لشخصية الملك عامة.

في بعض الأحيان تعتمد القادة استخدام سلطتهم ونفوذهم لتغيير الأساليب والسلوكيات والممارسات الدينية والثقافية في المجتمعات، وفي كثير من الأحيان يستمد أكثرها من سلوكيات القادة وأساليب بلاطهم. غالباً ما أدرك القادة ذلك بدهاء، وسعوا عمداً إلى تغيير سلوك شعوبهم من خلال جعل سلوكهم أنفسهم أكثر وضوحاً.

توسع هذا الأمر فيما بعد ليتجاوز تغيير الممارسات الدينية للناس أو إطلاق الأسماء العصرية على مواليدهم. على سبيل المثال، حدثت نقطة تحول كبرى في مسألة استخدام التخدير؛ عندما فضّلت الملكة فكتوريا استخدام الكلوروفورم لتسهيل عملية ولادة ابنها الثامن عام 1853م. في ذلك الوقت كان استخدام الكلوروفورم مسألة جدلية للغاية في المؤسسات الطبية، وفي نفس السنة كتبت دورية لانسييت الطبية مقالاً ذكرت أنه "لا يمكن في أي حال من الأحوال وجود أي مسوغ يبرر استعمال الكلوروفورم لتخفيف آلام الولادة الطبيعية"، إلا أن استخدام الملكة للتخدير كان بمثابة رسالة قوية لا تستطيع حتى المؤسسة الطبية مقاومتها. وبعد أن استخدمته الملكة مرة أخرى عند ولادة طفلها الأخير في عام 1857م، أصبح استخدام التخدير لتخفيف آلام الولادة واسع الانتشار على الأقل في أوساط أولئك الذين يستطيعون تحمل تكلفته (٤).

الحكومات أيضاً على المستويين الوطني والمحلي، توجهت في بعض الأحيان إلى استخدام صورٍ من صور الإقناع الأكثر دهاءً للتأثير على السلوكيات.

فمقارنةً بين عام ١٩١٠ وأوائل العشرينيات 1920s تزايد عدد السيارات على الطرق في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول عشرة أضعاف تقريباً. هذا الارتفاع في أعداد السيارات إضافة إلى تطور وزيادة سرعات السيارات جلبا معها مشكلة جديدة، تتمثل في: حوادث السيارات؛ ففي بريطانيا عام ١٩٢١م وبعد سلسلة من الحوادث وقعت في منعطف ماني كورنر في سوتون كولدفيلد خارج مدينة برمنغهام تولدت لأحدهم فكرة، فقد لاحظ بأن العديد من الحوادث نتجت عن المد المتزايد للسيارات المسرعة التي تقطع المنعطف، وتصطدم بالسيارات القادمة من الجهة الأخرى. كانت الفكرة هي رسم خط أبيض في وسط الطريق. وقد أثبت هذا الإجراء فاعليته العالية، وجرى في غضون سنوات قليلة رسم الخطوط البيضاء على الطرق في أنحاء البلاد كافة.

الخطوط البيضاء مثال رائع "للحفز" المشاهد يومياً، مثله مثل العديد من العلامات التي ترشدنا كل يوم أثناء القيادة. كما أن منطقة التموجات الموجودة خارج حواف الطرق السريعة تلفت انتباهنا عندما ننحرف إلى خارج الطريق أو عندما ننحرف نحو الفاصل المتوسط بين الاتجاهين. وتشير علامات عيون القط المثبتة على الطرق إلى الفصل بين المسارات، وتختلف ألوانها للتنبيه إلى وجود طريق جانبي يتفرع من الطريق الرئيسي. في الآونة الأخيرة، انتشرت في العديد من الدول لافتات مضيئة تطلب من السائقين "تهدئة السرعة"، أو لافتات تقيس السرعة وتظهرها لتحذير سائقي المركبات، وتتحول الأرقام على اللافتة إلى اللون الأحمر الوامض عند تجاوز السرعة المحددة.

أيضاً إبان حقبة العربات التي تجرها الخيول، تطورت مجموعة مماثلة من أساليب الحفز رغم نسيان غالييتها الآن. أساليب "الحفز" ليست مصممة للبشر فقط ولكن للخيول أيضاً. سائقو المركبات اليوم يجوبون نفق روثريث، وهو أقدم طريق نفق يمر تحت نهر التايمز يتعرضون في بعض الأحيان لمشاكل بسبب التعرجات الحادة على طول الطريق. وجزء من السبب في هذه التعرجات الحادة يعود إلى تجنب أرصفة السفن، ولكن كان هناك سبب آخر لا يتعلق بأمر إنشائي أو هيكلي؛ فالمنعطفات الحادة صممت

أيضاً لحجب الرؤية البعيدة حتى تحد من اندفاع الخيول في الأنفاق الضيقة عندما يلوح لها الضوء من بعيد (٥).



الشكل (١)

بالنسبة لهذا النوع من "الحفز"، كانت الولايات المتحدة بالذات سباقة فيه، فقد ظهرت الخطوط البيضاء على الطرق في عدة ولايات بحلول عام ١٩١٧م (خطوط بيضاء مدهونة يدوياً عند منعطف "الرجل الميت" في مقاطعة ماركويت بولاية ميشيغان ١٩١٧م. الصورة بإذن من إدارة النقل والمواصلات في ميشيغان)



الشكل (٢)

افتتح نفق روثرهيث تحت نهر التايمز في عام ١٩٠٨م. تعتبر زواياه الحادة المتكررة خطيرة الآن، ولكن في الماضي استهدفت جزئياً لتكون بمثابة "حفز" لمنع الخيول من الاندفاع حين يتراءى لها الضوء في الأفق (الصورة بإذن من بارني موس)

في أيامنا هذه أصبحنا نعد السيارات وما يتعلق بها من الأمور المسلّم بها، إلا أنه في العقود القليلة الأولى من بزوغ نجم السيارات كان هناك القليل من المتطلبات على سائقي السيارات من أجل تعلم القيادة، وفي كثير من الأحيان لم تكن قواعد الطريق واضحةً بأي شكل من الأشكال. كانت قواعد السير على الطريق البريطانية - في أغلب مراحل تطورها - والتي يتوجب على السائقين الجدد كافةً تعلمها عبارة عن (قواعد) فقط، أو نوع من الاقتراحات حول الطريقة المثلى لقيادة السيارة. وحتى في الوقت الحاضر حين أدرجت

أجزاء من قواعد السير على الطرقات في قانون للسير يُشار إليها بعبارة "يجب عليك"، لا يزال الكثير منها يحمل جانب النصح والإرشاد ويعبّر عنها بعبارات مثل "ينبغي لك". يا له من عمل يومي لشخص عبّري، أتاح للملايين من الناس السفر بأمان وسلامة نسبية، وكان المحرك لشریان الحياة في الاقتصاد من خلال عمليات نقل البضائع والخدمات. وبطبيعة الحال، إذا ما قررت عدم اتباع تلك القواعد فإنك بذلك تعرض حياتك والآخرين للخطر، وقد تقبض عليك الشرطة وتغرمك بسبب "القيادة المتهورة". ولكن في الغالب لا تأتي العقوبات على القيادة المتهورة من القانون، بل من أصوات الأبواق والإيماءات الغاضبة من سائقي السيارات الآخرين.

بإمكان سلطات المرور الرد على القيادة المتهورة بأساليب وطرق تقليدية أكثر، مثل سنّ قوانين جديدة صارمة وفرض غرامات أكبر. لجأت بعض الدول لذلك بالفعل، ولكن الأغلبية على ما يبدو وجدت أن التلميحات اللطيفة أو أساليب "الحفز" كانت فعالة للغاية في الحد من الحوادث. وكثيراً ما يتبين أن استخدام مثل أساليب "الحفز" هذه تكون أكثر فاعلية من استخدام العقوبات والغرامات (وبالتأكيد حتى مع الخيول!). على سبيل المثال: أثبتت اللافتات المعنية بالسرعة فاعلية كبيرة، سواء التي تومض مطالبة "بتخفيف السرعة"، أو تلك التي تومض باللون الأحمر عندما يسير السائق بسرعة كبيرة وباللون الأصفر الخافت، عند التزام السائق بالسرعة المحددة - وغالباً ما تكون أكثر فاعلية حتى من كاميرات مراقبة السرعة والغرامات (انظر الفصل الرابع). تطورت "قواعد" السير والإشارات التنبيهية للطرق على مدى أكثر من مئة سنة، ورافقها تطور لمجموعة من الأساليب والمقاربات المنبثقة من مبدأ الحفاظ على سلامتنا، ومنعنا من إيذاء أنفسنا أو الآخرين - وكلها تقريباً مبنية على خلق "عادات" جديدة، وعلى تحفيز بعضنا بعضاً للحفاظ عليها.

تاريخياً هناك قضية واحدة فقط هي ما أحم علماء النفس في الحكومات، ألا وهي الحروب. قادت الصراعات التي دارت رحاها في القرن العشرين الحكومات إلى توظيف الإقناع على نطاق واسع. وكثيراً ما كان الفوز "بالقلوب والعقول" سواءً للناس في الداخل أو فيما بين الحلفاء أو الخصوم ذا أهمية في تحقيق الانتصار، مثله مثل أهمية القنابل والرصاص (٦). اشتهر مكتب المعلومات الحربية الأمريكي - والذي أنشأه فرانكلين روزفلت

- بإصدار أكثر من ٢٠٠٠٠٠ ملصق مختلف خلال الحرب العالمية الثانية. وقد استهدفت تلك الحملات مجموعةً واسعةً من الأهداف، كتشجيع الناس على شراء السندات الحربية، وحثهم على تناول أطعمة مختلفة وغير مستساغة سابقاً، والحض على زراعة "حدائق النصر"، وتعزيز التأهب للقتال ودعم الحلفاء. تكللت هذه الحملات في الغالب بالنجاح الباهر. فمثلاً، تم جمع مليارات الدولارات من سندات الحرب الأمريكية من السكان المدنيين، ومن ضمنها أكثر من مليار دولار جمعت من الأطفال وحدهم. وبالمثل، قُدِّر أن إنتاج ٥٠ مليون مواطنٍ للخضروات المزروعة في "حدائق النصر" قد تجاوز الإنتاج التجاري للخضروات.

كان لحملات الإقناع هذه وللسلوكيات التي شجعت عليها وظيفة مزدوجة. فقد أوجدت موارد مفيدة من جهة، ولكن الأهم من ذلك أنها خلقت شعوراً بالهدف المشترك من جهة أخرى، كان الاعتقاد السائد هو أن المواقف من الأشياء تشكل السلوكيات، إلا أن الدراسات النفسية أظهرت الأمر بشكل مغاير؛ فالسلوكيات هي التي تشكل المواقف في كثير من الأحيان (٧)، وهو ما يطلق عليه علماء النفس بالتناظر المعرفي، أي عندما يكون هناك تناقض بين مواقف الشخص وسلوكياته. فمثلاً، عندما تقوم بمهمة "مملة" مقابل مكافأة صغيرة، فموقفك غالباً ما يتماشى مع سلوكك (فمثلاً، استنتجت في النهاية بأن المهمة ليست مملة جداً، وأنها ساعدتك على الاسترخاء وشفاء الذهن). على نحو مماثل، فإن الشخص الذي استثمر في سندات الحرب الحكومية، أو قام "بالحفرة والزراعة من أجل النصر"، قد يكون أكثر احتمالاً في الإقبال على الاعتقاد بقيمة وأهداف الحرب ذاتها.

بدءاً من الجهود البارعة للملك فردريك العظيم لإقناع الأوروبيين بزراعة وأكل البطاطس، وصولاً إلى رسم الخطوط البيضاء على الطرقات، نستطيع أن نرى أن صناعات السياسات - وإن كان تحت وطأة الإحباط واليأس في بعض الأحيان - يميلون بصورة دورية إلى استخدام أدوات غير تشريعية، محاولةً في التأثير على السلوك العام. أثبتت القوانين والعقوبات بشكل خاص فعاليتها المعقولة في أغلب الأحيان في حمل الناس على التوقف عن القيام بأمر ما، إلا أنها غالباً ما تكون أقل فاعلية بكثير في حث الناس على البدء بالقيام بأمر ما، وبالتأكيد على الاستمرار فيه.

بالرغم من ذلك، تميل مثل هذه النهج إلى أن توضع على هامش السياسات، فأعضاء البرلمانات والرؤساء ورؤساء الوزراء في جميع أنحاء العالم، يكافحون جاهدين من أجل استحداث قوانين جديدة، وإزالة القديمة أحياناً. وقد ناضلوا لزيادة الميزانيات في العديد من المجالات و - نادراً - لقطعها في مجالات أخرى. وفي الأساس كان صناع السياسات من صانعي ومحترفي القوانين والميزانيات وقد أتوا أصلاً من دهاليزها. ومن آنٍ لآخر، اقتحم الاقتصاديون والعلماء صفوف البرلمانات وكبار موظفي الخدمة المدنية، في حين أن علماء النفس وعلماء الاجتماع، كان من النادر جداً رؤية أي دور لهم خارج نطاق الدعاية في زمن الحرب.

ما هو الحفز "Nudge"؟

"الحفز" في الأساس هو وسيلة لتشجيع أو توجيه السلوك، ولكن من دون إلزام أو أمر، وفي صورته المثالية دون اللجوء إلى الحوافز المالية العالية أو العقوبات المالية الباهظة. نحن نعرف معناها وتمر بنا في حياتنا اليومية: قد تكون تلميحات لطيفة، أو اقتراحاً، أو مثل نظرة خاطفة على كومة من الملابس نأمل من وراءها أن يقوم شريك حياتنا أو أطفالنا بترتيبها. إن مفهوم الحفز يقف على النقيض تماماً من الالتزامات أو الشروط الصارمة أو استخدام القوة. العنصر الأساسي لهذا المفهوم بالنسبة لكاس سنستين وريتشارد ثالر منشئي مصطلح الحفز "Nudge"، هو تجنب إغلاق الخيارات وعدم مخالفة القانون أو المتطلبات الرسمية. ولكن كما سنرى فإن "الحفز" عبارة عن مجموعة فرعية من نهجٍ أوسع وأكثر عملية وتركيزاً سلوكياً على صنع السياسات.

حاول التفكير في كيفية عمل القانون على أرض الواقع. يقوم البرلمان أو السلطة التنفيذية بتمرير قانون أو قرار، ينص على أنه من الآن فصاعداً سيكون هناك متطلبات جديدة على الأشخاص، أو الشركات للقيام بأمر ما بطريقة معينة أو (يمنعهم من القيام بأمر ما). وعادةً يربط المشرع بالقانون جزاءً أو عقوبةً، مثل الغرامة أو السجن للذين لا يمتثلون. ولكن فعلياً لا يوجد تقارب أو صلات بين إقرار القانون والسلوك الفعلي، ويمكن القول بأنها تقوم على نموذج ساذج للسلوك البشري؛ فهو يفترض بأن الناس قد سمعوا عن القانون الجديد بطريقة ما، وأدركوا أنه ينطبق عليهم، ويفترض بأن الشخص سيقوم بعمل الحسابات، والموازنة بين منافع وتكلفة خرق القانون الجديد وبين خطر إلقاء القبض عليه، وسيتوصل

إلى نتيجة تحتم عليه الامتثال للقانون. كما يفترض بأن الشخص في سياق ولحظة ظهور المغريات ستتبادر كل هذه الأمور والحسابات إلى ذهنه، وأن هذه الاعتبارات ستتغلب على الضغوط والمغريات الأخرى.

يا لها من سلسلة ملحمية من الافتراضات. لذلك من غير المفاجئ أن يكون سن القوانين الجديدة غالباً بعيداً كل البعد عن الطريقة المثلى للتأثير على السلوك. فنجد مثلاً أن المواطنين "ملزمون" بملاءة إقراراتهم الضريبية في الوقت المحدد ولكن الملايين منهم كل عام لا يفعلون ذلك، وأن علينا ألا نترك القمامة خلفنا، ولكن الحقائق والأماكن العامة غالباً ما تكون ملاءى بها. وحتى التواجد الكبير للمحاكم والنظام القضائي يمكن القول: إنه دليل على الفشل المتكرر للنهج القائم على القانون.

في المقابل، يتغير السلوك في بعض الأحيان بلمسة خفيفة مفاجئة. فعلى سبيل المثال، وضعت العديد من الدول على مدى العقد الماضي حظراً على التدخين في الأماكن العامة، وكان هناك تخوفات كبيرة في العديد من الدول بالألا تحظى القوانين الجديدة بالشعبية، وأن تكون غير قابلة للتنفيذ، غير أنها أثبتت في هذه الحالة نجاحاً باهراً. لم يخضع حظر التدخين على الأقل في المملكة المتحدة للتطبيق بالقوة أو القانون، بل كان في جوهره حظراً معتمداً على الامتناع والرقابة الذاتية مبني على مبدأ اجتماعي جديد - أو دعم شعبي ضمني - من أجل بيئات صحية خالية من التدخين.

استحداث وتغيير الإعانات المالية والحوافز يؤدي إلى معدلات نجاح متفاوتة ومتشابهة. وفي بعض الأحيان كانت الإعانات المالية أو الضرائب التي تبدو بسيطة ذات تأثيرات سريعة ومفاجئة على السلوك. فمثلاً أدى استحداث فارق بسيط في السعر بين الوقود المحتوي على الرصاص، والوقود الخالي من الرصاص في المملكة المتحدة، وأماكن أخرى إلى التحول السريع لاستخدام الوقود الخالي من الرصاص، وكان الانتقال أسرع بكثير مما كان متوقعاً. وبالمثل، تبين أن طلب الباعة وتجار التجزئة من المستهلكين دفع 5 بنسات، كمبلغ ضئيل مقابل قيمة الأكياس البلاستيكية المستخدمة في حمل البضائع أدى إلى انخفاض استخدامها بشكل دراماتيكي. ومن ناحية أخرى، ثبت أن كثيراً من الإعانات المالية والضرائب الأكبر بكثير مثل تلك التي تهدف إلى توفير أو زيادة كفاءة الطاقة بأنها ذات تأثير محدود غالباً.

عندما لا تسير الأمور تماماً كما تتوقعها وتستمر في ذلك الاتجاه، يكون الوقت قد حان لإعادة النظر في طريقة تفكيرك تجاه العالم من حولك. وتقريباً كل السياسات الحكومية (وسياسات الشركات) والتحديات التي تكمن وراءها تحتوي على عنصر سلوكي. تبدأ التحليلات السلوكية عملها بأن تحلل وتفكك أسباب نجاح بعض السياسات، وأسباب فشل بعضها الآخر، وبالقيام بذلك تفتح الباب على مصراعيه أمام اعتماد نهج بديلة، وربما أكثر فعالية.

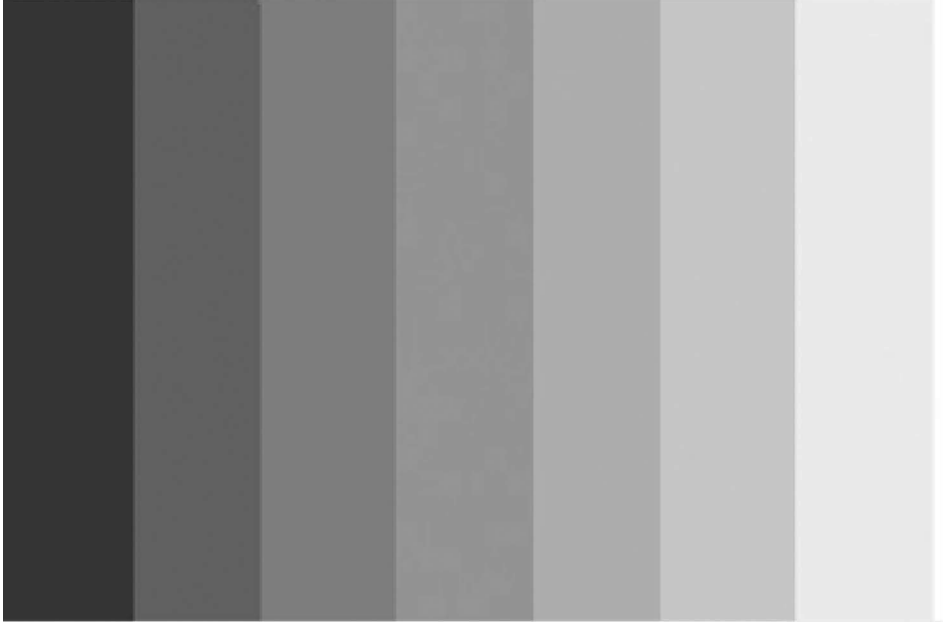
السياسات من المختبرات إلى تطبيق: ثلاثة مسارات للبحث:

هناك تاريخ طويل وغني لعلم النفس الاجتماعي والمعرفي. وعلى مدى يربو على القرن من الزمان، سعى العلماء بانتظام إلى دراسة طريقة سماعنا ورؤيتنا لما حولنا، وكيفية إصدارنا للأحكام وعقد المقارنات، وكيف يتأثر سلوكنا بالأشياء والناس من حولنا. أما التطبيق المعاصر للعلوم السلوكية بصفة عامة وعلم النفس على وجه الخصوص على السياسات فله طرق ومسارات كثيرة، ولكن أبرزها ثلاثة:

أولها: دراسة الإدراك والتصور التي كشفت تدريجياً، وبشكل جلي كيف "يرى" ويفسر البشر العالم من حولهم. وهذا المسار هو حجر الأساس لما يعرف باسم "علم النفس التجريبي". وقد أظهرت الأبحاث على مدى قرن من الزمان كيف أن حواسنا مضبوطة كي ترصد التغيرات والاختلافات والصلات الشخصية. إننا نرى الحافات والاختلافات الأشد صغراً، ولكننا نتغاضى عن رؤية الأشياء التي لا تتغير. على سبيل المثال، أعيننا تمثل "شبكة سلوكية" حيث تعتاد الخلايا المعرضة لمستوى ثابت من الضوء تدريجياً على ذلك، وتقلل من معدل النبضات العصبية، ولكن إذا ما نظرت عن كثب إلى عين أحدهم ستلاحظ بأن العين في حركة مستمرة. شرح التأثير الصافي لذلك هو أنه عندما يقع مرأى خط - وأنت في حافة بين الضوء والظلام - على شبكية العين، فإن الحركات الصغيرة للعين تعني أن تلك الخلايا يتم تشغيلها وإيقافها، في حين أن تلك الخلايا المعرضة للضوء أو الظلام باستمرار تجعل الدماغ يركز على حافة الخط.

بالمثل، نحن أصبحنا معتادين على الضوضاء المستمرة المحيطة. وهناك مثال مشهور حدث في نيويورك في إحدى الليالي، عندما تعطلت حركة القطارات في جزء من المدينة،

انهالت المكالمات على مركز الشرطة من السكان القلقين، يبلغون فيها عن سماعهم لأصوات ضجيج غريب. وفي المقابل، من المرجح جداً أن نلاحظ ذكر اسمائنا حتى في غرفة مكتظة بالناس (٨).



الشكل (٣)

نطاقات ماخ*: كل نطاق عند تغطية النطاقات المجاورة للتحقق يظهر أنه أحد درجات اللون الرمادي الصافية، ولكن عند النظر إليها جنباً إلى جنب تبدو كما لو أن لها ظلال. هذا الوهم البصري متجذر في طريقة عمل العين والدماغ، حيث يتم التركيز على حواف الأشياء من حولنا (٩)

إن لهذا التصور النفسي عميق الأثر على اتجاهاتنا في التصميم، وتسعير الأشياء وحتى على ما يعجبنا وما لا يعجبنا. فمثلاً، نحن كمستهلكين غالباً لسنا ملمين جيداً بمعرفة السعر الحقيقي لمنتج أو خدمة جديدة؛ كم يكلف شراء زوج جيد من مكبرات الصوت؟

* نطاقات ماخ Mach bands: وهم بصري ينسب إلى الفيزيائي إرنست ماخ - المترجم

كم المبلغ الذي يجب أن أدفعه ثمنًا للوحة من لوحات بيكاسو؟ كم يجب أن أدفع مقابل شراء الهاتف المحمول الأكثر أمنًا؟ إننا نتعامل بشكل أفضل بكثير مع مقارنة التكاليف للأشياء. وبالتالي، عندما يكون أمامنا عدة أزواج من مكبرات الصوت، أو مجموعة مختارة من لوحات بيكاسو، فإننا في الغالب سنكون قادرين على تكوين وإبداء رأي حول الأفضل من بينها، وإذا ما عرفنا سعر إحداها سيكون لدينا تصور جيد عن أسعار الأخريات. هذا التصور يقدم للمسوّقين أداة قوية، فإذا كانت معظم مكبرات الصوت تباع في المتجر بثمان يتراوح بين ١٠٠ و ٧٥٠ جنيهًا إسترلينيًا، فإن مكبرات صوت بسعر ٧٠٠ جنيه تعتبر باهظة الثمن، وعلى الأرجح سنتوجه لخيار أرخص. أما إذا كانت مكبرات الصوت في نطاق ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه إسترليني فإن ٧٥٠ جنيهًا ستبدو فجأة ثمنًا معقولاً جداً.

المسار الثاني: هو ما يعرف "بعلم النفس الاجتماعي" وهو يُعنى بدراسة كيف تتأثر سلوكياتنا بالناس والأشياء من حولنا. تمتد جذور هذا العلم أيضاً إلى ما لا يقل عن قرن من الزمان، حين أظهرت الدراسات المبكرة أن الدّراجين يقودون دراجاتهم في التجارب المختبرية بشكل أسرع، ويتمنون بسرعة أكبر في حلبات الاختبار عندما يكون بجانبهم آخرون يعملون نفس الأمر. ولكن الانطلاقة الحقيقية لعلم النفس الاجتماعي التجريبي كانت في مختبرات أمريكا بعد الحرب الأهلية. وقد غيّرت نتائجها وبشدة من طريقة تفكيرنا تجاه أقراننا من البشر - بل وحتى تجاه أنفسنا.

سمع معظم الناس - وبالتأكيد ليس طلاب علم النفس فقط - عن "تجربة الانصياع" الشهيرة لستانلي ميلغرام، حيث يُبدي المشاركون في التجربة استعداداً لإعدام أحد زملائهم في التجربة بالصعق الكهربائي بمجرد أن يُطلب منهم فعل ذلك. وفي "تجربة التعلم" أظهر ميلغرام بأن المواطنين الأمريكيين العاديين الذين دعوا من قبل جامعة مرموقة للمشاركة في هذه التجربة، استمروا في التعامل مع أحد المشاركين في التجربة التقوه للتو حين أصيب بصدمة متزايدة ومتواصلة، وكان يصرخ ويضرب رأسه بالحائط في الغرفة المجاورة لمحاولة إقناعه بالتوقف عن فعل ذلك. وكان الذي دعاهم لفعل ذلك أن شخصاً يرتدي معطفاً أبيض أخبرهم بأن "التجربة تتطلب منهم الاستمرار"، وعلى الرغم من أن المشارك صمت بعد ذلك إما أنه أصيب بالإغماء أو مات إلا أن أكثر من ثلثي المشاركين (في تجربة ميلغرام النموذجية) استمروا في فعل ما طلب منهم (١٠).

دراسات ميلغرام نفسها بُنيت على دراسات سابقة أجراها سليمان آش، والتي بيّنت أن معظم الأفراد المشاركين في الدراسة اختاروا إجابات على أسئلة الدراسة خاطئة بوضوح، اقتداءً باختيارات من قبلهم من المشاركين. نتائج هذه الدراسات المبكرة، وما أعقبها من دراسات كثيرة، أظهرت جميعها قوة الموقف (the power of the situation) في تشكيل السلوك البشري. امتدت تلك الدراسات وتنوعت، فمن تجربة زيمباردو الشهيرة "اختبار سجن ستانفورد"، التي أظهرت أن طلاب الكلية الصغار المتطوعين في التجربة أصبحوا إما ساديين أو سجناء مطيعين تبعاً للدور الذي أوكل لهم (عشوائياً) في التجربة، وصولاً إلى دراسات لاتاني ودارلي التي أظهرت أن الخاضعين للتجربة من المجموعات جلسوا بلا حراك في غرف مليئة بالدخان أو أنهم فشلوا في مساعدة معاون مغمى عليه في الغرفة المجاورة، في حين أن الأفراد الذين يجلسون وحدهم قد تدخلوا في أوضاع مماثلة (١١).

صعقت هذه التجارب العالم بأسره (وأمریکا على وجه الخصوص) لاسيما أنها أُجريت في أعقاب الفضائح والبشاعات التي حدثت في الحرب العالمية الثانية. وهذا يدل على أن السلوك البشري المتطرف ليس انحرافاً أو شذوذاً، وإنما هو سلوك سيظهره معظم الناس عندما يكون هناك سياق أو موقف يستحثه. وقد أظهرت نتائج مجموعة من الدراسات والأبحاث التأثير والقوة الهائلة "للموقف" أو السياق على السلوك البشري بما في ذلك تأثير المحيطين بنا. إن صعود وتطور علم النفس الاجتماعي التجريبي من مجرد تأملات نظرية للفلاسفة، إلى أن وصل إلى مشروع تجريبي أدى إلى تحول حاسم وملحوظ في نهج دراسة السلوك البشري. ونتج عن ذلك تداعيات عميقة في طريقة تفكيرنا في جميع الأمور، بدءاً من الحرب والشر وانتهاءً بالطف والمحبة.

ثالثاً: بحث علم النفس المعرفي في عمليات التفكير الداخلي لدى البشر. ويعتبر معظم علماء النفس المعاصرين أن العمل الرائد الذي قام به آموس تفرسكي ودانيال كانيمان، منذ سبعينيات القرن الماضي وبعدها، قد سلط الضوء على الاختصارات الذهنية التي يستخدمها الناس في اتخاذ القرارات اليومية. على سبيل المثال، الناس عادةً لا يقدرّون معدل السلامة في السفر بالطائرة مقابل السفر بالسيارة، عن طريق قسمة عدد الحوادث التي حصلت في العام السابق على عدد الطائرات، ثم المقارنة بتقسيم الحوادث على عدد السيارات خلال

نفس الفترة. وإنما يستخدم معظم الناس بدلاً من ذلك اختصارات ذهنية من قبيل مدى سهولة استحضار وتذكر أمثلة على حوادث تحطم الطائرات مقابل السيارات، وهو ما أطلق عليه تفرسكي وكانيمان "توافر" الاستدلال. أي كلما كانت قدرة الإنسان على استحضار مثال ما أكثر سهولة، كلما كان الاستدلال به أكثر ترجيحاً وشيوعاً. وبالعموم ليس الاستدلال بالأمر السيء، فهو يقدم لك فكرة جيدة مثلاً عن عدد النمرور التي قد تصادفها تجوب شوارع لندن أو نيويورك مقابل عدد الحمام. ولكن عندما يتعلق الأمر بسلامة الطائرات مقابل سلامة السيارات، فإن استخدام توافر الاستدلال قد يقودنا إلى انحراف وضياع شديد عن المقصد المنشود. إن حوادث الطيران نادرة ولكنها ذات أثر مدمر وتلتصق بذاكرتنا، في حين أن عدد الوفيات اليومية نتيجة حوادث السير يمر مرور الكرام بدون أي تعليق أو اهتمام مستمر. وهكذا، يشعر معظم الناس أن السفر بالطائرة أكثر خطورة من السفر بالسيارة، بالرغم من أن الإحصاءات - التي اعتمدت بالتأكيد على عدد أميال السفر - تشير إلى العكس (١٢).

يمكن أن يترتب على مثل هذه التقديرات الخاطئة عواقب وخيمة. فعلى سبيل المثال، في أعقاب ١١ سبتمبر، ارتفعت تقديرات الناس لمخاطر السفر بالطائرة في أمريكا بشكل كبير جداً، ونتيجة لذلك قرر الكثير من الناس في السنة التالية قيادة السيارة بدلاً من الطيران، مما أدى إلى زيادة كبيرة في وفيات الطرق. ويقدر أن هذه الزيادة كانت أكبر بكثير من عدد القتلى الأصلي في الحادي عشر من سبتمبر ذاته.



الشكل (٤)

ما تجيد عمله أدمغتنا وما لا تجيده

هل يمكنك أن تشرح على قطعة من الورق ما تجيد عمله أدمغتنا وما لا تجيده؟ أولاً، حاول تكوين الورقة على شكل كرة وألقها إلى أحد زملائك، هناك احتمال كبير أن يلتقطها بسهولة. وهذا يتم على الرغم من حقيقة وجود حسابات معقدة بشكل لا يصدق. فلا بد لرامي الورقة من ضبط حركته تماماً لمراعاة وزن المقذوف ومسافة القذف، في حين أن ملتقط الورقة عليه إدارة المهمة الأكثر تعقيداً من ناحية الحكم على سرعة وحجم ووزن المقذوف والمسافة الفاصلة، ومن ثم ضبط رفع اليد إلى النقطة الصحيحة والتقاط الورقة في اللحظة المناسبة تماماً. ولكن لو سألته كيف تمكن من فعل ذلك، من المرجح أنه سوف يهز كتفيه قائلاً "التقطتها وحسب". هذا مثال يومي لما يمكن لأدمغتنا "السريعة" أو التلقائية أن تفعله. وعلى الرغم من عدم وجود آلة واحدة في هذا العالم يمكنها تكرار تلك الرمية والمسكة العفويتين، فإننا لا نعتبر ذلك بالأمر المهم.

في المقابل، اطرح هذا السؤال البسيط على زميلك السابق: تخيل أن تأخذ نفس القطعة من الورق ثم تطويها من النصف، ثم تطويها مرة أخرى من النصف، ثم أخرى فأخرى حتى مائة مرة. بالطبع لا يمكن في الواقع طي ورقة مثل هذه لأكثر من ست أو سبع مرات، قبل أن تصبح غير عملية، ولكن تخيل أن باستطاعتك ذلك، ما مقدار السُمك الذي ستكون عليه؟ اعتدت أن أسأل طلابي ذلك في بعض الأحيان، وكانوا يحكون رؤوسهم قائلين: "سميكة جداً"، وقد يقول أحدهم رافعاً يديه ليصف الارتفاع: "بهذا الارتفاع، وربما أكثر"، ويقول آخر: "لا، قد تكون بارتفاع هذا المبنى!"، وقد يستدرك أحدهم: "سوف تكون ضخمة أليس كذلك؟ بقدر بُعد القمر؟"، في الواقع الجواب أبعد بكثير من بعد القمر والشمس والنظام الشمسي بأكمله. تلك القطعة المتواضعة من الورق العادي المطوية مائة مرة، سوف تمتد عبر مليارات السنين الضوئية إلى ما وراء مجرتنا بأكملها.

هذه العملية الحسابية البسيطة - حتى بالنسبة لآلة الجيب الحاسبة - تغلبت علينا. غرائزنا الأولية كانت خاطئة وغير ملائمة للحسابات الأسية، ولابد لنا من استخدام عمليات التفكير "البطيئة" والواعية في الحل. أدمغتنا وبالخفاء بارعة في إجراء الحسابات المعقدة لالتقاط ورقة مكومة (التفكير السريع)، ولكن عملية حسابية بسيطة للورقة المطوية نفشل فيها (التفكير البطيء) (١٣).

على الرغم من أن جذور دراسة تفرسكي وكانيمان متأصلة في علم النفس، إلا أنها أصابت قلب فرضيات الاقتصاديين حول كيف يزن الناس خياراتهم وكيف يتخذون قراراتهم. وأصبح من الواضح الجلي أن الناس عندما يخوضون التجارب أو الخيارات الأكثر إيلاماً، أو الأكثر خطورةً أو الأكثر احتمالاً، فإنهم غالباً ما يكونون عرضة للأخطاء في عمليات التذكر والتوقع والحكم على الأمور. والأهم من ذلك، أظهرت الدراسة أن تلك الأخطاء ليست عشوائية، ولكن يمكن توقعها. نتائج هذه الدراسة فتحت الأبواب أمام حكماء الاقتصاد وخبراء السياسة وحتى المحامين ليس فقط بالتخلي عن النماذج التي يتبعونها، ولكن لتجديدها باستخدام رؤى جديدة ناشئة حول كيف يتخذ الناس القرارات فعلاً.

حصل دانيال كانيمان لاحقاً على جائزة نوبل، وليست عن فئة علم النفس، ولكن بسبب الأثر الهائل الذي أوقعته دراساته على مجال الاقتصاد. وقد بنى العديد من الناس دراساتهم على دراسة كانيمان أو حولها. على سبيل المثال، الدراسة التي بينت كيف تؤثر ردود الفعل العاطفية بشكل كبير على طريقة تفكيرنا وإصدارنا للأحكام، أو الدراسة التي وثقت مجموعة متنوعة من الاختصارات العقلية ومدى تأثيرها على الأداء بمختلف أوضاعه (١٤). كان هناك شعور بالزمان انتاب متتبعي المراجع والمطبوعات، كما لو أنهم يعيشون في الحقبة التي اكتشف فيها المستكشفون الفيكتوريون مناطق مجهولة من العالم، معيدين بذلك الحكايات عن المناطق غير المستكشفة أو حول تتبع منابع الأنهار العظيمة، إلا أن الاكتشافات هذه المرة كانت في مناطق عقولنا الخاصة. وتماًماً كما كان الحال مع المستكشفين السابقين، كان هناك ادعاءات منافسة وبعثات فاشلة، واتهامات من حين لآخر لإعادة الاكتشاف، لكن الروعة والسحر كانا ماثلين في الحاليتين.

اتحدت هذه المسارات الثلاثة إلى حد ما في السنوات الأخيرة، على الأقل من خلال نشرات علم النفس لشخصيات مثل كيالديني، وثالر، وسنستين، وأريلي، وكانيمان نفسه. وقد لعبت تلك الدراسات والأبحاث دوراً هاماً في انتشار الرؤى السلوكية وعلم النفس في مجالات جديدة وفي قطاع الأعمال وحتى في الحكومات.

الحكومات والرؤى السلوكية: تعثرات مبكرة:

كانت العلاقة حتى عهد قريب بين علم النفس والسياسات ضعيفة جداً، بالرغم من مرور قرن من البحوث. وبصرف النظر عن الاستخدام المتقطع والجدلي للعمليات النفسية (PsyOps) أثناء الحروب أو في الحملات الدعائية الحكومية الفردية، فقد بقي علم النفس كالشقيق السقيم للاقتصاد في مجتمع صنع السياسات.

كان علم النفس يستخدم في بعض الأحيان للمساعدة في اتخاذ قرارات فنية محددة. فمثلاً، استخدمت البحوث التجريبية لدراسة الذاكرة في المساعدة على تصميم الرموز البريدية في المملكة المتحدة (وفي الرموز البريدية بالولايات المتحدة الأمريكية)، وذلك عن طريق دمج الحروف والأرقام عمداً لجعل التسلسل أكثر قابلية للتذكر من الأرقام أو الحروف لوحدها. بصورة مماثلة، استخدمت الدراسات التفصيلية عن قدرة الناس على معالجة المعلومات الواردة من القنوات السمعية (الصوتية) أو البصرية، ومن ثم الاستجابة لها، في تصميم لوحات التحكم في الطائرات العسكرية؛ لتحقيق أقصى كمية من المعلومات التي يمكن للطيارين استيعابها، والاستجابة لها دون تدخل، ومن أجل تبسيط قمرة القيادة للحد من الأخطاء القاتلة.

مع ذلك، بقي دور علم النفس هامشياً في الاتجاه السائد لصنع السياسات. وهذا بحد ذاته أمر لافت للنظر ومستغرب؛ نظراً للدور الكبير الذي يلعبه السلوك في غالبية مخرجات السياسات. على سبيل المثال، قدرت منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات أن فقدان أكثر من نصف سنوات الحياة الصحية في الدول الصناعية يرجع إلى عوامل سلوكية، مثل التدخين والنظام الغذائي وتناول المشروبات الممنوعة، والعلاقات غير المشروعة وحوادث السيارات وما إلى ذلك (لمناقشة مستفيضة انظر الفصل ٨). ومع ذلك ليس هذا الذي ننقده بالفعل على ميزانيات الصحة، ولا حتى ميزانيات البحوث والدراسات (١٥).

في أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (2000s)، بُذلت محاولة في بريطانيا لإدخال المزيد من علم النفس والتفكير السلوكي في السياسات. كنت في تلك الفترة لا أزال شاباً أكاديمياً محترماً، أدرس في كلية العلوم السياسية والاجتماعية بجامعة كامبريدج. وكنت قد شاركت في بعض جلسات التفكير حول السياسات أثناء السباق الانتخابي لانتخابات عام ١٩٩٧م،

ولكن بعدها مباشرة عدت لعالمي وحياتي في جامعة كامبريدج، وإن كان ذلك ما اعتبره بعض زملائي في الجامعة اهتماماً غير صحي بالعالم الخارجي. والواقع أن إحدى المواد التي كنت أدرسها في الجامعة كانت تحمل مسمى علم النفس والسياسات (١٦). وهذه المادة تستكشف كيف يؤدي علم النفس إلى فهم أعمق للأسباب الكامنة وراء تحديات السياسات، واقتراح سياسات بديلة كحل بل وربما حتى أهداف بديلة (لمناقشة مستفيضة عن الرفاهية وما ذكر آنفاً انظر الفصل ٩).

في أعقاب فوز توني بليز عام ٢٠٠١م بولايته الثانية وبأغلبية ساحقة، انضمت إلى وحدة الإستراتيجية المنشأة حديثاً والتابعة لرئيس الوزراء، والتي أصبحت لاحقاً الوحدة الإستراتيجية لرئيس الوزراء (PMSU). شكلت الوحدة لتعزيز قدرة داوونينج ستريت (مكتب رئيس الوزراء) على التفكير العميق طويل الأمد حول معوقات ومشكلات السياسات. على الرغم من أن الأمر بدأ كإعارة من كامبريدج لمدة ١٨ شهراً، إلا أنه قد انتهى بي الأمر للبقاء لمدة ست سنوات - ربما يكون هذا بمثابة تحذير أو تشجيع للأكاديميين الشباب الآخرين (١٧).

إلى جانب عمل الوحدة الإستراتيجية لرئيس الوزراء (PMSU) في مراجعة السياسات الرئيسية، كتبنا سلسلة أوراق بحثية لمناقشة السياسات - أو "قطع التفكير" كما تسمى داخل الوحدة. تتمثل أحد مشاكل السياسات في أنها لا تلتزم حقاً بحدود التخصصات، ولكن في بعض الأحيان تكون إحدى تلك التخصصات أو وجهات النظر قاصرة إلى حد كبير، وتحتاج إلى دفعة إضافية. استناداً إلى هذا الاعتبار، صممنا واحدة من أوراق المناقشة الآنفة الذكر بشكل صريح؛ لاستكشاف تداخلات وآثار علم النفس والأدبيات السلوكية على السياسات، حتى إننا حظينا بزيارة من دانيال كانيمان لمكتبنا الكائن حينها في مبنى أدميرالتي آرش للحديث عن ذلك (قبل وقت قصير من حصوله على جائزة نوبل).

دائماً ما كان هناك قدر من الحذر والتحفظ تجاه "قطع التفكير". بالنسبة لنا كان الهدف منها دفع حدود التفكير لدينا ولدى الوايتهال (الحكومة البريطانية). ولكن من ناحية أخرى، خلق هذا النهج مخاطر محتملة بأن يهاجم أحد الصحفيين أو أعضاء المعارضة تلك النقاشات والأفكار في مهدها ويلحق بها الضرر. لمعالجة هذه المسألة، عمدنا إلى طباعة العبارة التالية في أسفل كل صفحة: "هذه ورقة دراسية لأغراض البحث والمناقشة ولا تمثل

سياسة الحكومة". لا يزال بإمكانك رؤية هذه العبارة في النسخة الإلكترونية من الأوراق المودعة في الأرشيف الوطني الإلكتروني (انظر الفصل ١١، ملاحظة ٥).

بيت القصيد، لم يكن إطلاق ورقة "تغيير السلوك" أمراً مبهجاً (لمزيد من التفاصيل المروعة، انظر الفصل ١١)؛ فبعد تسربها تعرضت الورقة لهجوم صحفي شديد، مما حدا بمكتب رئيس الوزراء الصحفي (داونينج ستريت) إلى أن ينأى بنفسه عن الأمر. وبعد فترة وجيزة، وفي خطاب مهم لرئيس الوزراء تم إضافة فقرة للخطاب توضح أن ذلك ليس نهجاً ستتبعه حكومته.

بالنسبة لحكومة مiale لأن تلعب دور (الدولة المربية = nanny state) - يتوسع فيها دور الدولة بشكل عام - فكرة أننا قد بدأنا "بالعبث في عقول الناس" تعتبر مبالغة شديدة في دور الدولة. ربما حققنا في عملنا ضمن الوحدة الإستراتيجية لرئيس الوزراء (PMSU) نجاحات كثيرة، ولكن ذلك (نهج تغيير السلوك) لم يكن أحدها.

مع ذلك، لم نتخل عن النهج كلياً. وبقينا نحاول ضمن مجالات معينة، مثل تشجيع الناس على ترك التدخين، فقد كان دور السلوك فيها واضحاً وجلياً، مما جعل هناك بعض الميل نحو التفكير النفسي والسلوكي. أيضاً كان للتفكير في ورقة وحدة الإستراتيجية (PMSU) تأثير محدد آخر، تمثل في تأثيرها على سياسة المعاشات التقاعدية. وقد اقتبسنا في ورقتنا البحثية مقطعاً من ورقة دراسية بعنوان "الأبوية الليبرالية" (libertarian paternalism) يوثق التأثير القوي لعملية ضبط الوضع الافتراضي للخيارات - وذكره كانيمان أيضاً عندما زارنا. في تلك الفترة كانت تجري مراجعة كبيرة على المعاشات التقاعدية بقيادة طرف خارجي اسمه أدير تيرنر، اعتقدت بأن الورقة البحثية الخاصة بتأثيرات الوضع الافتراضي مهمة للغاية بالنسبة للمراجعة التي تجري. وعليه، طبعتُ نسخة منها وأرسلتها إلى أدير وفريقه، مع ملاحظة مكتوبة على غرار: "أعتقد بأن هذه الدراسة على الأرجح أهم دراسة مثيرة للاهتمام سوف تقرأها فيما يخص المعاشات التقاعدية".

عندما أعلنت نتائج مراجعة تيرنر، تضمنت توصية بتغيير الوضع الافتراضي لمعاشات مكان العمل، من وضع الاشتراك الاختياري (عبء الاشتراك يقع على الموظف) إلى الاشتراك التلقائي (يتم إشراك الموظف ويقع عليه عبء الإلغاء). وعلى الرغم من أن التغيير وضع ليعمل به بعد عدة سنوات - وبعد فترة طويلة من إجراء الانتخابات التالية - تم أخيراً اعتماد هذه

السياسة، وكانت فعالة للغاية كما سنرى في الفصل ٣. من الجائز أن يكون أدير وفريقه قد بنوا مراجعتهم في نهاية المطاف على الورقة البحثية التي أرسلتها لهم، أو أنهم توصلوا إلى استنتاجاتهم باستقلالية. لكن المؤكد أن التغييرات التي طرأت على مدخرات المعاشات التقاعدية - ليست فقط في المملكة المتحدة، بل أيضاً في نيوزيلندا والولايات المتحدة وأماكن أخرى - كانت برهاناً ساطعاً، وواحدةً من أولى المكاسب الكبرى للرؤى السلوكية في السياسات. الجوانب الأخرى التي برزت فيها الرؤى السلوكية كانت تتعلق بقضايا مثل: تحقيق اندفاع قوية في مسألة التدخل في مرحلة الطفولة المبكرة، وتقديم الدعم للأبوين في كيفية تربية الأبناء للحد من الجريمة ولتحسين النتائج الأخرى، وبعض الأفكار حول "الاحترام" والحد من الإقصاء الاجتماعي.

إليك دفعةً أخرى:

في نهاية فترة إدارة رئيس الوزراء توني بلير، سنحت الفرصة لمحاولة أخيرة من أجل التوصل إلى نهج سلوكية أكثر تطوراً ووضوحاً لإدخالها في السياسات. ففي الفترة التي سبقت تسليم السلطة لرئيس الوزراء الجديد حينها غوردون براون، أجرينا عملية شاملة "لمراجعة السياسات" تهدف إلى إتاحة الفرصة للتفكير ملياً فيما تعلمناه خلال عقد من الزمان قضاه بلير في السلطة: ما الذي نجح وما الذي فشل، وما الأفكار الجديدة التي ربما تستحق النظر فيها. لقد كانت فرصة استثنائية؛ فالانتقال الداخلي للسلطة والرئاسة في حكومة حزب العمال نفسه، أتاح لنا الفرصة لإعادة تنشيط التفكير والجمع بين أفضل الإصلاحات السابقة والنهج الجديدة. اشتملت المراجعة على سلسلة من الدراسات والأوراق البحثية، واجتماعات مع رئيسي الوزراء السابق واللاحق والوزراء القادمين والمغادرين، مع أن مجلس الحكومة السابق كان "قاب قوسين أو أدنى" من الرحيل.

لهيكله وصياغة عملية المراجعة تم تشكيل فريق توجيه مصغر، يتكون هذا الفريق من بات ماكفادن للتوجيه السياسي وهو وزير جونيور* في مكتب مجلس الوزراء (وكان لفترة طويلة مساعداً سابقاً لبلير في المكتب)، وإيد ميلباند للتوجيه السياسي أيضاً (مساعداً سابقاً * الوزير الجونيور (الأصغر أو المبتدئ): هو وزير مرتبة أصغر في الحكومة البريطانية وليس عضواً في مجلس الوزراء ولا يحضر اجتماعاته إلا عند الطلب - المترجم.

لغوردون براون، وأصبح لاحقاً رئيساً لحزب العمال)، إضافة لقيادتي لجانب الخدمة المدنية، وكانت مرجعية الفريق تعود إلى وزيرة شؤون مجلس الوزراء هيلاري أرمسترونغ وإلى رئيس الوزراء بالطبع.

كجزء من ندوات المراجعة التي عقدت في الفترة من أواخر عام ٢٠٠٦م إلى أوائل عام ٢٠٠٧م، طلبنا من روبرت كيالديني مؤلف كتاب: "التأثير: سيكولوجية الإقناع" أن يأتي مشكوراً لتقديم ندوة، والتي أثبتت أنها واحدة من الجلسات الأكثر رواجاً، وقد عقدناها في غرفة الطعام في مبنى ١٠ داوونينج ستريت (مقر الحكومة البريطانية). لم تكن غرفة الطعام في المبنى الحكومي بالمكان الأكثر عملية لعقد الندوات، فطاولتها الطويلة والدقيقة بشمعداناتها الثقيلة جعلت من الصعب عليك رؤية الجالسين مقابلك، وتجهيزات الصوت في الغرفة كانت أقرب لملاءمة للمحادثات الخاصة منها للعروض التقديمية. مع ذلك، فإن الموقع والتلبيسات الخشبية والفضيات ذات القيمة التاريخية واللوحات الفنية كانت دائماً وأبداً مثاراً للإعجاب.

روبرت كيالديني كان عظيماً، وكانت أول مرة أقتني فيها كتابه قبلها بسنوات من مكتبة هارفارد كوب، يدفعني حينها الفضول لرؤية النصوص التي يستشهد بها زملائي في جامعة هارفارد، أثناء تدريسهم لمواد علم النفس، وقد أحببت ما رأيته. كان الكتاب آنذاك حديثاً ما زال في طبعته الثانية ولكنه ذو طابع كلاسيكي: مزاجية ساحرة وجذابة بين تجارب علم النفس الشهيرة وبين الأساليب والتقنيات اليومية التي يستخدمها المسوّقون - وحتى المحتالون - في التأثير على الناس. وحتى على المستوى الشخصي، كان كيالديني شخصية جذابة. اعتمد عمله في هذا الكتاب بشكل كبير على الموضوع المثير لحد الغرابة ألا وهو رمي النفايات، وقدم فيه لمحة عامة عن ستة تأثيرات واسعة يجب على صناع السياسات التفكير فيها. وشدّد بشكل خاص على "الخطأ الفادح" كما أسماه، المتمثل في: صبّ التركيز على ما لا ينبغي على الناس فعله، والمفترض أن يُصرف إلى ما ينبغي أن يفعلوه. وقد أوضح هذا "الخطأ" بالاستدلال بوحدة من قصصه العظيمة: مشكلة أخذ الناس للخشب المتحجر الجميل من المنتزه الوطني القريب من جامعته في أريزونا. وشرح كيف أن أحد طلاب الدكتوراه لديه زار المنتزه الوطني هو ورفيقته الرقيقة. وعندما رأت اللوحات الإرشادية

التي تطلب من الناس عدم اقتلاع الخشب المتحجر نغزته في صدره قائلة: "هيا بنا"، وأكملت مجادلةً: "دعنا نحصل على قطعة ما دام هناك بعض منها!".

استمر كيالديني وطلابه في إجراء سلسلة من التجارب، اختبروا فيها الأثر الذي تتركه لوحات إرشادية متنوعة على احتمالية أن يقوم زوّار المتنزّه بالتقاط وأخذ قطع من الخشب المتحجر، والذي تركه الباحثون منشوراً بتباعد على طول الطريق وراء اللوحات. وقد وجدوا بشكل قطعي أن اللوحات المكتوب عليها: "العديد من الزوّار السابقين اقتلعوا الخشب المتحجر..."، جعلت احتمالات أن يلتقط الزوّار تلك الأحافير تتضاعف بأكثر من أربعة أضعاف. لقد وقعوا تحت تأثير تواصل غير مقصود فحواه أن ما يقوم به كثير من الناس هو أخذ الأحافير (ما يعرف بتأثير "المعيار الاجتماعي social norm"). (للمزيد انظر الفصل ٥)(١٨).

على نحو مماثل، أشار روبرت إلى أحد الإعلانات التجارية القديمة والمشهورة جداً التي كافحت موضوع رمي النفايات والتي تحرك مشاعرك الماقتة لهذا التصرف، ولكن في الواقع عرض هذا الإعلان زاد من نسبة رمي النفايات؛ لأنه أوحى بأن هذا ما يفعله غالبية الناس. في المقابل، مع عرض إعلان سخيّف ولكنه فعال عن إعادة التدوير، وأنه السلوك المتبع لغالبية الناس ما عدا حالات استثنائية نادرة فقط لا تتبعه، ارتفعت نسبة إعادة التدوير ٣٠٪.

اندهش الوزراء الجونيور* الحاضرون من العرض التقديمي. فقد أمكنهم إدراك التأثيرات والأخطاء التي وصفها كيالديني؛ لوجودها في معارك السياسات التي يخوضونها هم ووزاراتهم. ومع ذلك، كان بعضهم قلقاً من مدى مقبولية هذا النهج لدى العامة، تساءل أحدهم: "ألا يعد هذا تلاعباً؟" أو كالتشبيه الذي عبر عنه مسؤول آخر: "لا يمكن القول بأنها لعبة الكريكيّت تماماً، أليس كذلك؟" كان رد روبرت بسيطاً: "بالطبع أنت تحاول التواصل مع العامة"، موضحاً: "ولكن رسالتك تصبح مشوهة ومبهمّة، فالأمر إذن يدور حول التواصل الفعال، ولست تخدم أي طرف بفشلك في إيصال رسالتك".

كانت إجابة موفقةً وبارعة، ولكن كان لها جانب سلبي كبير على جمهور السياسات في ذلك الوقت؛ فقد جعلتهم يعتقدون أن الأمر يتعلق بالتواصل فقط. وبعبارة أخرى، كانت مادة مثيرة للاهتمام بالنسبة للمكاتب الصحفية في الوزارات، وربما للفرق السياسية المشاركة في الانتخابات، ولكنها ليست حقاً ذات صلة بجوهر العمل الجاد للسياسات.

بالطبع كان هناك مشكلة أساسية أكثر عمقاً، ويتوقف عليها مصير مراجعة السياسات التي نجريها برمتها. فترة بلير في الوزارة شارفت حينها على الانتهاء، ولم يكن رئيس الوزراء القادم غوردون براون وحلفاؤه وبعد سنوات طويلة من الانتظار في مزاج يسمح لهم بتلقي مشورة في اللحظات الأخيرة عن السياسات، ومن عملية مستلهمة من إدارة بلير. أيضاً ومثلما قال لي أحد الوزراء "كوزير جونيور (مبتدئ): تتعلم السير على خطى من سبقك - فمن الصعب جداً وبعد عشر سنوات أن تجد نفسك منفحاً فجأة تجاه أفكار جديدة أو أن تأتي بأفكار جديدة".

تركت العمل في مكتب الحكومة وفي الوحدة الإستراتيجية لرئيس الوزراء قبل بضعة أسابيع من تنحي بلير النهائي في عام ٢٠٠٧ واستلام براون زمام السلطة. كنت أشعر بالتعب الشديد بعد ست سنوات من العمل في الحكومة، كما أن أنصار براون في ذلك الوقت كانوا يعتبرونني مقرباً جداً من بلير. وعلى أي حال، من الجيد للحكومة الحصول على دماء جديدة.

مع أزمة النظام المالي العالمي في عام ٢٠٠٨م ومشارفته على الانهيار، كان لدى غوردون الكثير من الأمور للتعاطي معها، وسرعان ما تم نسيان ندوة داوونينج ستريت، ومسائل منع رمي النفايات ووقف سرقة الخشب الأحفوري. الغريب أن جريج بيلز وهو واحد من أذكي المساعدين السياسيين الجدد لرئيس الوزراء براون، كان قد عمل على النسخة الأصلية لوحدة الإستراتيجية (PMSU) المتعلقة بتغيير السلوك. تولى جريج مسؤولية الصحة في الحكومة الجديدة، وبالتالي لم يكن من قبيل الصدفة أن أحد الخطوات المبكرة لإدارة براون كانت طرح فكرة تغيير الوضع الافتراضي في مسألة التبرع بالأعضاء إلى "الموافقة المفترضة" - وسيكون بمقدور الناس الانسحاب من التبرع إن أرادوا، بدلاً من الوضع السابق وهو طلب الاشتراك لمن أراد التبرع. ولكن حتى هذه الخطوة لم تكن المعركة الصحيحة تماماً، سواء من حيث مناسبة الوقت أو القضية المطروحة. لذا كان هناك ردود فعل عارمة من العامة والمختصين مناهضة لهذه الفكرة، وتم آنذاك إسكات آخر الهمسات المناصرة لورقة الوحدة الإستراتيجية القديمة، على الأقل في بريطانيا (١٩).

أما على الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي، فإن النهج السلوكي للسياسات كان على وشك الحصول على دعم كبير.

الفصل الثاني

الحفز يصبح توجهاً سائداً:

... لا يمكننا مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ببيروقراطية القرن العشرين ... صحيح أن على الحكومة واجباً في قيادة الجهود قدماً نحو استقلالية الطاقة، ولكن يجب على كل فرد منا القيام بدوره لنجعل بيوتنا ومقار أعمالنا أكثر كفاءة في استخدام الطاقة. وصحيح أن الحكومة ملزمة بتوفير مزيد من فرص النجاح لمساعدة الشباب الذين يقعون في براثن الجريمة واليأس، لكن لا بد أن نعتز أيضاً بأن البرامج وحدها لا يمكن أن تحل محل الوالدين، فلا يمكن للحكومة أن تطفئ التلفاز وتجعل الطفل يقوم بحل واجباته المدرسية، من الضروري أن يتحلى الآباء بقدر أكبر من المسؤولية لتقديم المحبة والإرشاد لأطفالهم.

الرئيس أوباما، خطاب القبول، عام ٢٠٠٨م.

كان هناك فرضية مفادها أن الحكومة المركزية غير قادرة على تغيير سلوك الناس إلا من خلال القوانين واللوائح. ستكون حكومتنا أكثر فطنة، وستبتعد عن عتاد الماضي البيروقراطي، وستجد طرقاً ذكية لتشجيع الدعم وتمكين الناس من اتخاذ خيارات أفضل لأنفسهم.

رئيس الوزراء كامرون ونائب رئيس الوزراء كليخ.

اتفاقية الائتلاف، عام ٢٠١٠م.

بعد مرور خمس سنوات على المراجعة سيئة الطالع التي أجرتها الوحدة الإستراتيجية، كان هناك على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي تقدّم مفاجئ كبير في تطبيق العلوم السلوكية في السياسات.

عندما شرع ريتشارد ثالر عالم الاقتصاد في جامعة شيكاغو وكاس سنستين المحامي الأكاديمي في جامعة هارفارد في تأليف كتابهما، كانا ينويان تسميته: "الأبوية الليبرالية"، تماماً مثل اسم الدراسة التي استند عليها كتابهما بشكل كبير. من حسن حظهما وحظنا جميعاً أن أحد الناشرين المحتملين للكتاب اقترح مسمى "الحفز" كعنوان بديل للكتاب، وهو الاسم

الذي نُشر به في عام ٢٠٠٨م*. هذا يدفعنا للتساؤل: كم من الأفكار العظيمة الأخرى مدفونة تحت وطأة العنوان الأكاديمي اللاتق؟

الكثير من الأفكار التي تناولها كتابهما كانت معروفة سلفاً في الأدب النفسي، كما رأينا في الفصل السابق، وساعد بعض المؤلفين من أمثال روبرت كيالديني على نشر تلك الأفكار على نطاق أوسع وأشمل. غير أن ثالر وسنستين منحا هذه الأفكار دفعةً إضافية كبرى في ثلاثة أوجه على أقل تقدير. أولاً: كونهما ليسا من علماء النفس ساعدهما على استخلاص الأفكار من علم النفس في نموذج منفتح، وتطبيقها على المشاكل التي تواجه الاقتصاديين والمشرعين. ثانياً، دمجا الأفكار والأدبيات القائمة حينها مع الأفكار الحديثة المنبعثة من "الاقتصاد السلوكي"، بما فيها الإقرار الرسمي المتزايد بقوة تأثير الوضع الافتراضي للخيارات و "هندسة الاختيار" - أو بمعنى الطريقة المتبعة لعرض الخيارات على الناس (١). ثالثاً: انخراطهما في السياسات بشكل مباشر، لا سيما من خلال صديقهما وزميلهما القديم في جامعة شيكاغو باراك أوباما.

أوباما وسنستين: "الحفز" قادم إلى واشنطن:

في خطوة جذبت اهتماماً واسع النطاق عين الرئيس المنتخب حديثاً أوباما في عام ٢٠٠٨م المؤلف المشارك في كتاب "الحفز" كاس سنستين في منصب: "القيصر* التنظيمي" في حكومته الجديدة. نعم كانا على معرفة ببعضهما في جامعة شيكاغو، إلا أن كاس كان بارزاً منذ فترة طويلة لدى الكثيرين كمفكر مفاهيمي ومحام أكاديمي، مع قدرته على النظر إلى القانون والعالم بطريقة جديدة ممتعة.

كان كاس أيضاً منفتحاً على نحو غير اعتيادي تجاه التفكير الإحصائي والنفسي. لاحظ قبل تأليف "الحفز" بفترة طويلة كيف تُبدي المحاكم وعامة الناس كذلك استعداداً لدفع ثمن أكبر، من أجل إنقاذ حياة شخص ما في سياق معين أكثر من غيره. كان هذا النوع من التفكير هو ما جلبه إلى عالم غريب ورائع ألا وهو: كيف يتخذ الناس على أرض الواقع قراراتهم الحقيقية.

* جاء الاقتراح بإطلاق مسمى كتاب: "الحفز" من ناشر لم يستمر العمل معه. ريتشارد ثالر.

في الوقت الذي التقيته شخصياً كان سنستين في واشنطن ضمن فريق العمل في إدارة أوباما، بالرغم من أنني سبق وأن قرأت بعض أعماله على مر السنين. كنت حينها ما زلت أحاول التقاط أنفاسي بعد مسيرة مضية استمرت ستة أعوام في الحكومة البريطانية، أتيت للزيارة بصفتي خبير في السياسات العامة قادم من بيت للخبرة صغير، تم استحداثه مؤخراً في بريطانيا يحمل اسم: "معهد الحكومة".

كان مكتب سنستين يقع في مبنى "مكتب أيزنهاور التنفيذي" غرب البيت الأبيض مباشرة، ويشتهر المبنى باسم كعكة الزفاف لبنائه وأعمدته الحجرية المفصلة، والامتداد الفخم والضخم للفسحة المؤدية إلى واجهة المبنى. كان مكتبه مثيراً للإعجاب؛ كبيراً وسقفه عالٍ، ومجهزاً بأثاث يكافح ملء فراغ الغرفة الكبيرة، ومزيناً بصورة طويلة جميلة يظهر فيها وهو يتحدث بجدية إلى الرئيس خارج البيت الأبيض. أما كاس نفسه فهو شخص يتحدث بروية وتأملي بشكل واضح وتلقائي، ومع أنه يمتلك حدة في الذكاء ودقة عقلية متقنة، إلا أنه رجل متواضع. وفي رأيي، أن الغرفة لا تناسبه أبداً كما لو أن مساحتها أكبر مما يحتاجه.

بصفته رئيساً لمكتب المعلومات والشؤون التنظيمية (OIRA) ضمن مكتب الإدارة والميزانية (OMB)، كان كاس سنستين في المكان المناسب بالضبط لإدخال نهج سلوكية علمية أكثر تطوراً إلى قلب الحكومة الأمريكية. في الأصل أنشئ مكتب المعلومات والشؤون التنظيمية (OIRA) في عام ١٩٨٠م، وكان مرتبطاً دائماً بالحد من الأعمال الورقية والأعباء الواقعة على المواطنين وقطاعات الأعمال نتيجة التنظيمات الحكومية. تعرض المكتب خلال فترات الحكومات الجمهورية لانتقادات، واعتبر بمثابة المكابح التي تستخدمها السلطة التنفيذية لمنع اللوائح والتنظيمات الجديدة. ولكن في عهد كاس، تحول تركيز المكتب إلى كيفية إعادة تشكيل اللوائح والتنظيمات ليكون لها تأثيرات أكبر وأعباء أقل. كانت الأداة الرئيسية لتحقيق هذا التحسين في فعالية تأثيرات اللوائح والتنظيمات هي الاستفادة من دروس الاقتصاد السلوكي والرؤى السلوكية.

الهمم الغذائي من الأمثلة الاعتيادية التي استشهد بها كاس، وهو رسم صدر عن وزارة الزراعة الأمريكية للمرة الأولى في عام ١٩٩٢م، ويهدف إلى توجيه عادات الأكل لدى

الأطفال والآباء والمدراس التوجيه السليم، ودفع عجلات الإنتاج والاستهلاك الأساسية نحو نظام غذائي متوازن وصحي. ومع ذلك، وجد الكثير من الناس أن هذا الرسم محير جداً. يجادل كاس بأن هذا مثال واضح (حرفياً) للحكومة عندما تحاول أن تكون مفيدة، ولكنها في الواقع تسبب ربكة أكبر من الفائدة. وهو يرى أن المسألة لم تكن خطأ في التوجيه ذاته، إنما لم يكن مفهوماً. لذلك كان يدعم وبقوة فكرة إعادة تصميم الرسم بشكل يستطيع الناس فهمه وإدراكه على الفور - أو ربما يحتاجون إلى جهد ذهني بسيط لتفسيره واستيعابه - وبالتالي قد يؤثر هذا الرسم فعلياً في سلوك الناس. وهذا ما تم في شهر يونيو عام ٢٠١١م عندما استبدل رسم "الهرم الغذائي" برسم "طبق الطعام" البسيط (انظر الشكل ٥). بالنسبة إلى كاس لم يكن الأمر مجرد تفاصيل بسيطة، وإنما حول مبدأ أساسي: إذا أردنا أن تكون الإرشادات والتنظيمات الحكومية فعالة لابد أن تكون سهلة الفهم بدهاءة. ولإزالة هذا مستمر في ترديد هذه اللازمة: "الطبق وليس الهرم" ويصر عليها.



الشكل (٥)

مقارنة ما بين الهرم الغذائي الصادر عن وزارة الزراعة الأمريكية (طبعة ٢٠٠٥) والطبق الغذائي المبسط (٢٠١١)

وثقت التقارير السنوية الصادرة عن مكتب المعلومات والشؤون التنظيمية (OIRA) زيادة مثيرة في "معدل التكلفة والمنفعة" الناتجة من اللوائح والتنظيمات الصادرة أو المنقحة في عهد إدارة أوباما. وأشارت التقارير إلى أن تحسين الجودة التنظيمية أدى إلى تحقيق فوائد بمليارات الدولارات في الولايات المتحدة الأمريكية. ويحاجج كاس بأن تقديم المعلومات بطرق يمكن أن يفهمها الناس والمستهلكون العاديون بسهولة أكثر، مكنهم من اتخاذ خيارات أفضل وساعد في تحسين أداء الأسواق. مثال على ذلك: تقديم المعلومات المفيدة من أجل الاقتصاد في استهلاك الوقود على شكل كمية الغالونات لكل ميل، أو التكلفة بالدولار لكل ميل بدلاً من عدد الأميال المقطوعة مقابل الغالون الواحد كما في السابق. يمكن على نحو مماثل أن يؤدي إعادة ضبط خيارات الوضع الافتراضي بدقة، أو الاستخدام الفعال للشفافية إلى وضع تنظيمات أكثر فاعلية، بل وأيضاً أقل أعباءً على الناس وعلى قطاعات الأعمال.

واشنطن مكان صعب وصارم لخوض المعتزك السياسي. فالانقسامات الحزبية الحادة فيها لا تترك سوى مساحة بسيطة للاعتبارات والحسابات العلمية الدقيقة مثل: كيف يمكن تقديم المعلومات بشكل أفضل، أو النقاط الدقيقة الناتجة عن تحليل التكاليف والمنافع. لدرجة أن كاس نفسه وصفه أحد المعلقين السياسيين البارزين من الحزب الجمهوري بأنه "الرجل الأكثر خطورة في أمريكا" بسبب دوره في إدخال التفكير السلوكي المتطور والمتقن إلى عالم اللوائح والتنظيمات. الحال إذن كالتالي: إذا كنت لا تثق في الحكومة أساساً وتريد أن ترى دورها يتقلص، فأختر شيء ترغبه هو وجود مسؤول ذي فعالية عالية.

حقق مكتب المعلومات والشؤون التنظيمية تحت قيادة كاس بعض النجاحات الفعلية. فالتفكير السلوكي كان جزءاً لا يتجزأ من عملية تشريع وإصدار قانون الرعاية الصحية ميسرة التكاليف، وإصلاح القانون المالي، وسياسات التغير المناخي، وسياسات حماية المستهلك. بالطبع كان هناك حدود سياسية وإدارية لما يمكن لكاس إنجازه، ولكن الإنجاز المؤكد حقاً الذي حققه هو أنه فتح الأعين والعقول في جميع أرجاء العالم حول نهج سلوكية أكثر دقة ودراية تجاه السياسات. وإن كان هناك مكان في العالم آنذاك على استعداد لسماع هذه الرسالة فلن يكون سوى بريطانيا.

السباق لانتخابات ٢٠١٠: سياقٌ سياسي متغير:

هناك شيء واحد لا يختاره المعارضون السياسيون أثناء وجودهم في مواقع المعارضة، ولكنه ميزة تمنحهم إياها تلك المواقع، إنها تتيح لهم الوقت والمكان المناسب للتفكير. فهم في بحث دؤوب عن الأفكار الجديدة والمثيرة للاهتمام، لا سيما تلك التي تتلاءم مع أهدافهم السياسية وقد تجذب الناخبين أيضاً.

عين ديفيد كامرون شخصاً استثنائياً من حزبه (حزب المحافظين) ليساعده في إعادة تشكيل سياساته وفكرة الناس عنه، وعن الحزب في سنوات السباق لانتخابات ٢٠١٠م. كان ستيف هيلتون سريع البديهة متفتح الذهن، متمكناً بشؤون الإعلام والصورة الذهنية، وكانت لديه شكوك عميقة حول سياسات "الحكومة الضخمة*". أما حزب المحافظين فكان خارج السلطة منذ عام ١٩٩٧م، ونجح توني بلير تحديداً بسحق سلسلة متعاقبة من قادة حزب المحافظين. نتيجة لذلك، كان كامرون والحزب على استعداد تام للتجديد. ورغم أن لدى بعض الكتل في حزب المحافظين شكوكهم تجاه هذا التجديد، إلا أن حنينهم للفوز الانتخابي جعلهم يتكيفون مع أفكار هيلتون الأكثر تطرفاً.

كان ستيف يتحاشى لبس البدل الرسمية ويفضل التيشترات وسراويل الكاجوال، قميل قامته إلى القصر قليلاً، وبدين إلى حد ما في ذلك الوقت. وبصرف النظر عن البدل الرسمية فإن ستيف كان يتجنب حتى لبس الأحذية الرسمية. وهي عادة جلبها معه فيما بعد إلى داونينج ستريت (مقر رئيس الوزراء - المترجم)، حيث شوهده لاحقاً بالجوارب فقط في مكتبه المجاور لقاعة مجلس الوزراء، التي كانت تعج فيما مضى بوزراء الحكومات المتعاقبة ببدلهم الرسمية وربطات أعناقهم. حلافته لشعره وقتها جعلته يبدو كحارس ملهى ليلي أقرب منه لمستشار محافظ لزعيم حزب المحافظين المعارض (رئيس الوزراء لاحقاً). في العموم كان شخصية ساحرة، عاطفي وذو حس عال، حيوي وخلاق ومبدع للغاية. ولكنه قد يكون أيضاً متقلب المزاج، ذو حدة متقدمة ولاذع اللسان نوعاً ما. باختصار كان على النقيض تماماً لصورة العضو التقليدي في حزب المحافظين البريطاني.

* الحكومة الضخمة big government: مصطلح تهكمي يستخدمه السياسيون المحافظون لوصف الحكومة المتدخلية بإفراط في السياسات العامة أو القطاع الخاص أو تنظيم المسائل الشخصية للأفراد - المترجم.

كان لستيف مع ذلك خلفيته المحافظة بمعنى أنه يجمع بين شكوك عميقة الجذور حول الحكومة مع قناعة قوية بضرورة تمكين الأفراد وقطاعات الأعمال والمجتمعات من اتخاذ القرارات لأنفسهم. كان شعاره وحجته التي ينادي بها ويرددها: "المجتمع الكبير، لا الحكومة الكبيرة".

في الفترة التي سبقت انتخابات عام ٢٠١٠م، سافر ستيف بصحبة روهان سيلفا وهو شاب لامع يعمل مساعداً لمستشار حكومة الظل، وقبلها كان مساعداً في وزارة الخزانة، انطلق الاثنان في رحلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ للبحث عن أكثر الأفكار والعقول الجديدة جاذبية ولفتاً للانتباه في العصر الحالي. كثيرٌ مما اطلعاً عليه رائع للغاية، إلا أنه تُرك جانباً ولم يلتفت إليه أحد. كان "الحفز" أحد تلك الأفكار التي وجدناها مهمة في طبي النسيان. إنها فكرة تطرح للحكومات حلولاً وبدائل قابلة للتطبيق في مجالات: التشريع (سن القوانين والتنظيمات - المترجم)، والتفويض (التكليف والولاية السياسية - المترجم)، وإنفاق الأموال عشوائياً لحل المشكلات. هذه الخلاصة تتناغم تماماً مع فلسفة هيلتون وكامبيرون الناشئة. الحقيقة أن استقطاب كاس سنستين للعمل في الحكومة من قبل الرئيس الأمريكي المُلهم الجديد حينها (يشير المؤلف إلى الرئيس باراك أوباما - المترجم) ساعد في زيادة الاهتمام بالفكرة وروعتها، ولكن الذي أقنع ستيف وروهان بالفكرة فعلاً هي المحادثات مع الرجل الجاد شريك كاس في تأليف الكتاب وخبير الاقتصاد من جامعة شيكاغو ريتشارد ثالر.

اطّلع روهان أيضاً على بعض أعمال ودراساتي، ومن ضمنها ملخص كتاب: "الشعوب: الثروة المخفية" والذي نشر في أواخر عام ٢٠٠٩م، وفي خلاصته سردٌ لأفكار السياسات العشر الكبرى التي يجب على أي رئيس دولة أو رئيس وزراء وفريقي عملهما النظر فيها. ارتكزت القائمة جزئياً على استنتاجات السياسات الخاطئة من الدراسة "مراجعة السياسات من عهد بلير إلى براون"، وأيضاً على سلسلة من المراجعات والأعمال الأكاديمية الأخرى ذات العلاقة (٢). يهتم الكتاب كما يتضح من عنوانه، وكما يرد في بعض الأفكار في القائمة، بالطرق التي بسلوكها تتمكن الحكومات من إتاحة المجال بشكل أكبر لطاقت المواطنين؛ كي يتسنى لهم مساعدة أنفسهم ومساعدة بعضهم بعضاً. المقترحات الأخرى في الكتاب جعلت المسألة جدية وتتجاوز بصورة كبيرة تلك الألاعيب في المعلومات التي تمارسها الحكومات على

المواطنين والمستهلكين، ومنها الابتكارات الديمقراطية، والتركيز على الرفاهية، والسياسات القائمة على الأدلة. لكن ولأهميتها وعلاقتها بموضوعنا الحالي، كانت التوصية الخاصة التي تعكس أصداء عديدة مثل مراجعة الوحدة الإستراتيجية لرئيس الوزراء (PMSU) وأعمال كانيمان والآخرين، وجلسة عمل كياالديني في مقر الحكومة بداونينج ستريت، كما وردت في الكتاب:

احتضان مبدأ الاقتصاد السلوكي:

يقدم الاقتصاد السلوكي لصناع السياسات وللمواطنين مجموعة أدوات جديدة وقوية تساعد في التصدي لتحديات العصر الحاضر وفي تحسين نوعية معيشتنا. وبالرغم من أن العديد من الرؤى الرئيسية موجودة منذ عشرين إلى ثلاثين عاماً، فقد كان صناع السياسات بطيئين جداً في تطبيقها ... يمكن لتطبيق الاقتصاد السلوكي أن يحقق مكاسب جوهرية فيما يتعلق بالبيئة، والجريمة، والسلوك المؤيد للمجتمع، والتعليم، والصحة والرعاية الاجتماعية.

(الشعوب: الثروة المخفية، ٢٠٠٩م، من هنا).

باعتماده بشكل كبير على كتاب ثالر وسنستين، كتب روهان مقالاً تحت اسم مستشار حكومة الظل جورج أوسبورن. جادل روهان في المقال بأن النهج من نوع الحفز بإمكانها تحقيق نتائج أفضل، وغالباً بتكاليف أقل، وبتقدير أكبر للشخص واختياراته من النهج والتنظيمات التقليدية. وضرب مثلاً بتسليطه الضوء على كيف أمكن تشجيع ترشيد استهلاك الطاقة في المنازل، عن طريق إعطاء الأسر معلومات عن مستوى استخدامهم، مقارنة مع جيرانهم الأكثر كفاءة في ترشيد الطاقة، أو حتى من خلال الأجرام المتوهجة فوق أسطح المنازل، والتي تشير إلى مستوى استخدام الطاقة لمالك المنزل ومستواه لدى الآخرين (لمزيد من التفاصيل عن التأثير الاجتماعي، انظر الفصل ٥).

اجتذب المقال اهتماماً كبيراً، فقد لامس المنطقة بين التفكير الجذاب الجنوبي إلى حد ما - يكفي للفت انتباه المعلقين والمهتمين بالشأن العام - وبين التفكير العقلاني إلى حدٍ يصمد أمام التدقيق المتشكك.

في تلك الأثناء، تواصلت التبعات البليغة الناجمة عن الأزمة المالية والمصرفية لعام ٢٠٠٨م، لتكشف عن شروخ عميقة في التفكير الاقتصادي والتفكير التقليدي للسياسات. أظهرت الأزمة أن حتى من يُسمون خبراء ماليين في كلا الوسطين الأكاديمي والتجاري، كانوا عرضة لارتكاب أخطاء فادحة في الأفكار والأحكام، وكانت عواقبها كارثية. كما أظهرت الأزمة إخفاقات كارثية مماثلة للهيئات التنظيمية والبنوك المركزية، وفي نماذج السلوك البشري التي تستند إليها سياساتهم. في هذا الجو والسياسات الأشمل، لم يكن من السهل تجاهل انتقادات سيلفا وهيلتون وأوسبورن للتنظيمات التقليدية وغض الطرف عن الأفق الجديد المتمثل في فكر "الحفز".

التفكير الحكومي بدأ أيضاً في التغيير:

بالتوازي مع تحريرات ستيف وروهان حول أفكار "الحفز"، حدث تحول في عمق إدارة الحكومة البريطانية نفسها. فالخبير الاقتصادي المؤهل ورئيس الخزانة السابق السير غوس أودونيل، والذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس الخدمة المدنية، أصبح مهتماً جداً بتطوير نماذج أفضل وأحدث للسلوك البشري، على الأقل من أجل إيجاد تفسير للإخفاقات الكارثية للنماذج الاقتصادية المستخدمة على نطاق واسع في عام ٢٠٠٨م.

شغل غوس أودونيل سابقاً منصب أمين مجلس الوزراء في حكومتي بليز وبراون. كان في أواخر الخمسينيات من عمره طويل القامة قوي البنية. قدم غوس إلى مجال الخدمة المدنية من خلفية - ليست متخصصة تماماً - ولكنها ذات صلة نسبية، خلفيته الأكاديمية مستغرقة في الاقتصاد القياسي من جامعتي وارويك وأكسفورد. من أوائل الأدوار التي تولاه في الحكومة العمل على الكتاب الأخضر الشهير التابع لوزارة الخزانة، والذي يحدد لصناع القرار العقلانيين كيفية القيام بتحليل التكاليف والمنافع، وفقاً لأحدث الأفكار الاقتصادية حينها. تركيبته الاستثنائية التي تجمع الخبرة الاقتصادية مع الشخصية الآسرة، سرعان ما جذبت الانتباه إليه ليصبح السكرتير الصحفي لمستشار حزب المحافظين آنذاك جون ميجور. وعندما أصبح ميجور رئيساً للوزراء في أوائل التسعينيات اصطحب غوس معه. فيما بعد عاد غوس للعمل في الخزانة في منصب الرئيس (كأمين دائم)، قبل أن يتقلد في الأخير منصب أكبر موظف مدني في بريطانيا (أميناً لمجلس الوزراء) في عهد رئيس الوزراء توني بليز عام ٢٠٠٥م.

الخلفية العلمية والخبرات السابقة لدى غوس جعلت منه الشخص الأنسب للاستقصاء، والتفكير بشكل خاص في الدروس البليغة التي يمكن أن تستفيد منها الحكومة من أزمة النظام المصري والمالي في ٢٠٠٨-٢٠٠٩م واقترابه من حافة الانهيار، لاسيما أنه عايش الأزمة عن قرب بحكم مناصبه كرئيس للخدمة المدنية وأمين عام لمجلس الوزراء. لقد اتضح بشكل جلي له ولغيره مدى سوء أداء النماذج التي كانت تعتمد عليها وزارة الخزانة في الأزمة. وأمكنه رؤية وصول الخلل بشكل مباشر إلى عمق الفرضيات الأساسية التي استندت عليها تلك النماذج، وعلى وجه الخصوص الافتراضات الاقتصادية أو فرضيات "الرجل العقلاني" التي كان يدرسها، ودمجها بنفسه في صلب نماذج وزارة الخزانة. علاوة على ذلك، إذا كانت تلك النماذج خاطئة بشكل كبير حول السلوك البشري فيما يتعلق بالأسواق المالية، فما الذي ستفعله تجاه السياسات بنطاقها الأشمل؟

كنت آنذاك قد تركت العمل في الحكومة بعد تنحي رئيس الوزراء توني بليز، وأعمل مع اللورد سينسبري على إنشاء "معهد الحكومة". شغل ديفيد سينسبري لفترة طويلة منصب وزير العلوم في حكومة بليز، ولم يكتف بمنصبه بل كان أيضاً من المحبين للخير، وأبدى اهتماماً بالغاً في تقصي ومعالجة العديد من أوجه الضعف في الحكومة. كان الهدف الرئيسي لإنشاء المعهد هو الدراسة والتفكير في مثل هذه الحالة من الإخفاق الحكومي العميق والتكنوقراطي* إلى حد ما. ولذلك قمنا بإزالة الغبار عن التقرير القديم للوحدة الإستراتيجية لرئيس الوزراء (PMSU) المتعلق بالسلوك البشري وآثاره على السياسات. كانت الفكرة الأساسية هي تحديث التقرير، واستقطاب بعض الأكاديميين الخارجيين لاستصدار موجز يسهل قراءته وفهمه من قبل واضعي وصناع السياسات، بمن فيهم الوزراء أو الحكومة القادمة.

كان لدى المعهد المقومات والموارد اللازمة لإنجاز التقرير بنفسه، ولكن كان الهدف من ذلك الاستقطاب هو إصدار شيء يجده صناع السياسات مفيداً - ويستخدمونه فعلياً. وهي من الظواهر السلوكية الأساسية التي تنطبق على الأفراد والمؤسسات على حد سواء، وتتمحور حول "الالتزام": يكون الأفراد والمؤسسات أكثر ميلاً للقيام بشيء ما إذا كانوا

* تكنوقراطية: مصطلح سياسي نشأ بعد الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي، يعني تولي العلماء والتقنيين مقاليد السياسة والسلطة الحاكمة - المترجم.

مشتركين فيه سابقاً سواء ساعدوا في بناءه بأنفسهم أو حتى ولو بإسهام أو التزام بسيط، وهو ما يعرف باسم (تأثير إيكيا IKEA). في بدايات ترويجه لعلم نفس التأثير، ضرب كيالديني مثلاً أنيقاً لأحد المطاعم التي كانت تعاني بسبب أن عدداً كبيراً من زبائنهم يقومون بالحجز ثم يتخلفون عن الحضور. فصدرت تعليمات للموظفين الذين يأخذون الحجوزات عبر الهاتف لإجراء تغيير طفيف في ظاهره، وهو أن ينتظروا لبرهة (سكتة بسيطة) بعد الطلب من الزبائن: "هلا أعلمتنا إن لم تتمكن من الحضور" تخيل هذه السكتة في ذهنك، إنها تدفع الزبون ملء فراغها والرد بجواب من قبيل: "بالطبع" أو مجرد إصدار صوت يدل على الموافقة: "إممم ... إممم". والتأثير؟ انخفض عدد الزبائن الذين تخلفوا عن الحضور بدون اتصال إلى أكثر من النصف.

كما توقعنا ووضعنا في حسابنا، فقد أمضينا بعض الوقت في الاتفاق مع مكتب مجلس الوزراء على أن التقرير سوف يعتمد بالتضامن سوياً. كان غوس أودونيل مسروراً جداً بالأمر وداعماً له، ولكن كان هناك دعم آخر أتى من ليام بيرن وزير مكتب مجلس الوزراء آنذاك، والذي كان سريعاً في إدراك إمكانات هذا النهج.

لتعزيز فريق العمل وتوسيع قاعدة تخصصاته، انضم إلينا بول دولان وهو خبير اقتصادي من جامعة "إمبريال كوليدج لندن" والتي سميت لاحقاً (جامعة لندن للاقتصاد)، إضافة إلى اثنين من الباحثين الشباب وهما إيفو فلاف ودوم كينغ. بالنسبة إلى بول فقد صادفته عدة مرات على مر السنين، وكان يثير إعجابي على الدوام بتفكيره العملي الحاد والتجريبي، بما في ذلك أعماله المتعلقة بالرفاهية والتحيزات السلوكية (٣). كما أنه قضى بعض الوقت في العمل مع دانيال كانيمن في جامعة برينستون، حيث أولى اهتماماً خاصاً بدراسة وتطوير "تأثير التأيير" (framing effect) و "تأثير البرمجة" (priming effect). عمل كل من بول دولان وإيفو فلاف على وجه الخصوص على وضع تصنيف بسيط للتأثيرات الأكثر قوة الموجودة في أدبيات الاقتصاد السلوكي، وهذا بالضبط جوهر ما أردنا صياغته في مراجعتنا. ومن كوادر المعهد أضفت لفريق العمل أيضاً مايكل هالسورث وهو واحد من أفضل الباحثين لدينا في المعهد، ليتشكل الفريق في النهاية من خمسة أشخاص.

تمثّل التحدي الرئيسي للفريق في اختصار الأعداد الكبيرة من الاختصارات العقلية، سواءً المختبرية أو الموجودة في العالم الحقيقي، واختصار "الأخطاء" والتأثيرات في قائمة قصيرة تكون شاملة وممتينة بما يكفي، لتمثل وبإنصاف الأدبيات العلمية وطريقة تفكير البشر فعلياً - ولكن تلك القائمة كانت لا تزال موجزة جداً، فلا يمكن اعتبارها أداة مفيدة ودليلاً إرشادياً لصناع السياسات. كان إطار العمل الناشئ لبول وايفو يتضمن أربعة تأثيرات رئيسية اختصرها في "SNAP": تأثير البروز Salience، تأثير الأعراف Norms، تأثير الشعور (العاطفة) Affect، وتأثير البرمجة Priming.

شعرت بأن إطار العمل "SNAP" ضيق للغاية، وبالتحديد يشعرك بأنه ضئيل جداً أمام المجموعة الكبيرة والمتنوعة التي يطلق عليها العاملون في مجال الإدراك الاجتماعي: "التحيزات النسبية لخدمة المصلحة الذاتية" self-serving attributional biases. (على سبيل المثال، عندما تسير الأمور بشكل جيد فإننا ننسب الفضل لأنفسنا، ولكن عندما تسوء فنحن دائماً ننسب الخطأ للآخرين)، وكذلك أمام التأثيرات المرتبطة المهمة مثل التحيز للتفاؤل. كما أن "SNAP" ضعيف نوعاً ما في بعض التأثيرات القوية التي وثقها علم النفس الاجتماعي، مثل قوة السلطة (ارجع لتجارب ميلغرام) أو المعاملة بالمثل (ومثالها النزعة القوية الموجودة لدينا لمساعدة شخص سبق وأن مدّ يد المساعدة لنا، حتى وإن كانت مساعدته لنا بسيطة لا تكاد تذكر). قضى مايكل وايفو عدة أشهر في بحث متعمق في المؤلفات والأدبيات العلمية لتحديد التأثيرات المثبتة بالأدلة القوية والمتكررة، وتجاهل التأثيرات قليلة التكرار، وتجميع تلك التي تبدو متقاربة من بعضها. استخدمنا مراجعاتهما هذه لإنشاء مجموعات من التأثيرات المتصلة ببعضها، في محاولة لكتابتها في ملخص قوي ولكن أكثر محدودية، وجدير بالأينسي ضمن الأدبيات والمطبوعات المزدهرة.

واجهتنا معضلة أخرى أيضاً، فبعض التأثيرات تعود إلى عمليات تدور في أذهان الناس مثل "تأثير البروز"، وأمثله في كيف نتنبه لأسمائنا في غرفة مكتظة بالناس، أو كيف تبرز تفاحة حمراء في إناء مليء بالتفاح الأخضر. أما التأثيرات الأخرى فتعود بصورة أكبر إلى كيفية إعداد وتهيئة البيئة المحيطة بنا، مثل "القيم الافتراضية" (defaults) أو طريقة إعداد وضبط خيار أو مسار ما. من منظور أكاديمي خالص، شعرنا أن مزج هذه التأثيرات المتباينة

معاً غير ملائم نوعاً ما، ولكن من منظور السياسات أو منظور الممارسين المهنيين فإن هذا التباين أقل أهمية بكثير. ونظراً لطبيعة جمهورنا المستهدف، قررنا تجاهل الخطأ والتوجه للخيار الثاني.

تم نشر تقرير إطار العمل النهائي للتأثيرات الرئيسية - اختصاراً "MINDSPACE" - في أوائل عام ٢٠١٠م (انظر الشكل ٦). وقد صُمم لتوفير إطار عمل مبسط ومساعد للذاكرة أو مساعد للتذكر؛ ليساعد صناع السياسات المشغولين على التفكير فيما يؤثر على سلوك الناس في سياق معين. وكذلك كان الهدف منه توسيع نطاق النهج وأدوات السياسات التي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف السياسات العامة، بدءاً من تحسين صحة السكان إلى إعادة التدوير وصولاً إلى دفع الضرائب في الوقت المحدد. أصبح تقرير التأثيرات الرئيسية مايندسبيس "MINDSPACE" فيما بعد أكثر تقارير المعهد تحميلاً من الموقع (٤).

المُبلِّغ Messenger	نحن نتأثر بشدة بمن يرسل ويوصل لنا المعلومات.
الحوافز Incentives	ردود أفعالنا واستجاباتنا للحوافز تتشكل من خلال اختصارات عقلية يمكن التنبؤ بها مثل تجنب الخسائر وبقوة.
الأعراف Norms	نحن نتأثر بشدة بما يفعله الآخرون.
القيم الافتراضية Defaults	إننا "نسير مع التيار" في تعاطينا مع الخيارات المحددة مسبقاً.
البروز Salience	يسترعي انتباهنا كل ما هو غير مألوف ويبدو ذا صلة بنا.
البرمجة Priming	تتأثر تصرفاتنا في الغالب بالإشارات والتلميحات الموجهة نحو اللاوعي لدينا.
المشاعر Affect	يمكن لعواطفنا مجتمعة أن تشكل وبقوة طبيعة أفعالنا وتصرفاتنا.

الالتزامات Commitments	نسعى لأن نكون متناغمين مع تعهداتنا العامة، ومع التصرفات التبادلية (كَرْدُ الجميل مثلاً لمن قدمه).
الذات Ego	نحن نتصرف بطرق تجعلنا نشعر حيال أنفسنا بصورة أفضل.

الشكل (٦)

إطار العمل "التأثيرات الرئيسية مايندسبيس MINDSPACE" (معهد الحكومة، ٢٠١٠م)

حكومة عام ٢٠١٠م تطلق وحدة الحفز:

في بدايات صيف عام ٢٠١٠م، لم يخطر في بالي أن أجد نفسي في المقعد الخلفي لإحدى سيارات الأجرة في باريس، محشوراً بين ستيف هيلتون وروهان سيلفا المستشارين السياسيين لرئيس الوزراء الجديد. كانت حكومة الائتلاف الجديدة لا تزال في أيامها الأولى، وكنا قد قدمنا إلى باريس؛ لنرى ما إذا كانت حكومة يمين الوسط برئاسة نيكولاس ساركوزي تشاطرنا الاهتمام بالنُهج التي تبنتها حكومة كامرون-كليخ الجديدة في المملكة المتحدة، ومنها: نُهج الحفز والمجتمع الكبير والرفاهية. وقد اتضح لنا أنهم لا يولون اهتماماً لذلك.

حينما شرعنا في وضع خطة إنشاء أول وحدة حفز في العالم موضع التنفيذ، انضم إلينا ريتشارد ثالر قادماً من شيكاغو لعدة أيام، حتى إننا لم نعلم حينها ماذا سنسمي تلك الوحدة. كان الدور المفترض أن أقوم به في ذلك الوقت هو تقديم النصح والمشورة للوحدة الجديدة يوماً في الأسبوع أو نحو ذلك، استناداً إلى معرفتي بشؤون الحكومة، ومعرفتي الدقيقة بالسلوك والسياسات. كما لم يجد القادة السياسيون غضاظة لكوني عملت بشكل وثيق مع توني بلير، وفريق كامرون معجب به تماماً وبالانتخابات الثلاثة التي فاز بها.

من الأمور التي ساعدت أيضاً في بدء العمل أن حزب الديموقراطيين الأحرار وهو الشريك الأصغر في الائتلاف الحكومي معجبون أيضاً بنهج الحفز. وكلا المستشارين الرئيسيين ريتشارد ريفز وبولي ماكنزي ل نائب رئيس الوزراء نيك كليخ الممثل لحزب الديموقراطيين الأحرار استهوتهما الجوانب الليبرالية في مبدأ "الأبوية الليبرالية"، وكذلك المذهب التجريبي المرتبط بهذا النهج.

بدأت الخدمة المدنية بالتحرك فعلاً؛ سعيًا منها إلى تفسير رغبات الحكومة الجديدة، أو على الأقل التوصل إلى حل وسط بين الأفكار التي تريدها الحكومة الجديدة وبين ما تعتقد الخدمة المدنية من منظورها أنها ستكون أفكاراً جيدة. وبدأت الدوائر العليا في مكتب مجلس الوزراء في تحديد الفريق الناشئ وأعضاءه. ففي النظام البريطاني على عكس النظام في الولايات المتحدة من يقوم عادةً بمثل هذه التعيينات هي الخدمة المدنية وليس السياسيون سواء كانت صحيحة أم خاطئة (٥).

تم طرح العديد من الأفكار عن الوحدة الناشئة جنباً إلى جنب لمناقشتها. وكان رأي روهان شديد الوضوح بأن الوحدة لابد وأن تكون على غرار (سكونك وورك "skunk-work") وهو اسم لمجموعة شهيرة من العاملين الغرباء عن بعضهم، أنشأتها شركة لوكهيد مارتن وكلفتها بالخروج بتصاميم جديدة جذرياً للطائرات لم تكن لتخطر ببال الفرق العادية. أما رأي قسم من أعضاء الوحدة الناشئة وأكثرهم من وزارة الأعمال فهو أن التركيز الأساسي ينبغي أن ينصبَّ على رفع القيود وتخفيف اللوائح والضوابط التنظيمية، أو أن تكون اللوائح على أقل تقدير ذات لمسة حانية وأخف حدة بعض الشيء، على غرار تلك التي ناضل من أجلها كاس سنستين في الولايات المتحدة. كان بقية الفريق ووافقهم إلى حد ما ستيف هيلتون وريتشارد ثالر يرون أن الأمر يتعلق بإدخال طرق جديدة للتفكير، من شأنها تخفيف الدور الحكومي، مع توسيع نطاق الحريات والخيارات المتاحة للمواطنين بطرق بارعة وتشجيعية.

قضينا اليوم الذي يسبق زيارتنا لباريس في داوونينغ ستريت (مقر رئيس الوزراء) وفي مكتب مجلس الوزراء، واجتمعنا مع الأمين العام لمجلس الوزراء غوس أودونيل، وكذلك مع بعض الموظفين المدنيين الذين تم تعيينهم حديثاً في الوحدة الجديدة.

على الرغم من أن رحلتنا إلى باريس كانت بمفهوم السياسات لا قيمة لها نوعاً ما ، إلا أن قضاء بضع ساعات في القطار وفي سيارات الأجرة أتاح لنا الفرصة، للخوض في التفاصيل عن الشكل الذي يجب أن تكون عليه الوحدة الجديدة وعمما يلزم فعله. لقد نصّت مقدمة اتفاقية الائتلاف بين الحزبين اللذين شكلا الحكومة الجديدة في بيان واضح على "أن الحكومة الجديدة ستكون أكثر فطنة، وستتجنب أدوات الماضي البيروقراطية، وتجد

طرقاً ذكية لتشجيع دعم الناس وتمكينهم من اتخاذ خيارات أفضل لأنفسهم"، وهذا ما ساعدنا على وضع الإطار العام لعمل الوحدة. واتفقنا جميعاً على أن الهدف الأولي للوحدة سيكون تجربة بعض من أبرز الأفكار، وأكثرها إثباتاً ووضوحاً الواردة في المؤلفات والأدبيات بشكل عام وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص. وهذا يمكن أن يحقق بعض المكاسب السريعة للنهج الجديد في وقت مبكر، مما يساعد على توطيده وإرساء قواعده. فمثلاً ظننا أن نسخة من النهج الناجح "تعزيز الاختيار" (promoted choice) الخاص بالتبرع بالأعضاء في ولاية إيلينوي الأمريكية يمكن أن يعمل بشكل جيد في المملكة المتحدة، دون الحاجة إلى اللجوء لأسلوب "الموافقة الافتراضية" (presumed consent) الذي اقترحتة حكومة براون السابقة، ثم تخلت عنه في مواجهة المعارضة الشعبية له. وإذا كتب لهذه النهج النجاح فسيكون مثلاً واضحاً على النهج المختلفة للائتلاف الحكومي، وبالطبع من المأمول أن يكون سبباً في انقاذ حياة بعض الأشخاص.

كانت معاييرنا الأخرى للأولويات المبكرة هي: أن تكون المسألة من أولويات رئيس الوزراء أو نائبه، وأن يكون التدخل على الأرجح مُدراً للدخل أو موفراً للأموال (نظراً للضغوط الواقعة على الميزانيات)، وأن يكون التدخل قابلاً للاختبار المنهجي والتجريب، مع وجود بيانات إدارية جيدة يمكن استخدامها للقياس والمقارنة. لكل هذه الأسباب، تم تحديد التدخلات المتعلقة بالضرائب وجمع الغرامات كهدف أولي إذا كان ذلك ممكناً.

ما يثير الدهشة أن المناقشة حول اختيار مسمى للوحدة الجديدة استغرقت وقتاً طويلاً. أولاً، تم اتخاذ قرار بعدم تسميتها "وحدة"، تماشياً مع حرص الحكومة الجديدة بشكل عام على تقليص الحكومة لا التوسع فيها خصوصاً في مركزها (٦). وفي نفس الوقت، كان بعض كبار الموظفين المدنيين سعداء بالتعاطي مع فكرة أن أمر هذا النهج يندرج تحت كنف شخص أو مكون آخر سواهم. بدت فكرة "الفريق" لطيفة وبدلاً سلساً عن مسمى "الوحدة"، وذات دلالة أكثر نفاذية وانفتاحاً على إشراك خبراء من خارج الحكومة.

كان اختيار اسم للفريق هو الأكثر صعوبة. وقع الترشيح الأولي على اسم فريق تغيير السلوك، ولكن هذا ولد شعوراً داخلياً بعدم الارتياح لدى رجل الاقتصاد من جامعة شيكاغو ريتشارد ثالر، وتساءل بغريزته الأمريكية: هل حقاً الدور الرئيسي للحكومة هو "تغيير" سلوك

الناس؟ كما طرح مسمى فريق الاقتصاد السلوكي، ولكنه مسمى ضيق الأفق تجاه القاعدة الواسعة من تخصصاته ومجالاته (لو استقر هذا الاسم لأصيب عالم النفس دانيال كانيمان بالإحباط الشديد). كان مسمى فريق العلوم السلوكية احتمالاً آخر (حاز على إعجاب ستيف تماماً) ولكن فيه مخاطرة بالإساءة إلى الطبقة المخملية في المجتمع الحكومي، الذين يرون السياسات كشكل من أشكال الفن. كما أن كلمة علوم تبدو قاسية بعض الشيء للجهات الأخرى في مبنى الحكومة رقم ١٠. أيضاً كان هناك مخاوف جدية حول اختصار أوائل حروفها - ففيها مخاطرة بأن يتعرض موظفو الفريق للتهكم عند تعريف أنفسهم بفريق (BS).

بحلول أواخر شهر يوليو من عام ٢٠١٠م، كان فريق الرؤى السلوكية جاهزاً للانطلاق. كان من المفترض أن يكون الفريق صغيراً - لا يتجاوز سبعة أو ثمانية أشخاص بميزانية سنوية يقل إجماليتها عن ٠.٥ مليون جنيه إسترليني. كان الأمر أشبه بشقيقة صغرى على شاكلة شقيقتها التي تكبرها بكثير الوحدة الإستراتيجية لرئيس الوزراء "PMSU" (أثر باقي من سنوات حكومة بلير)، وسيكون مقرها أيضاً إلى جانبها في مبنى أدميرالتي آرش، ويتألف طاقم الفريق من خليط عينتهم الخدمة المدنية، فقسم أتى من الوحدة الإستراتيجية لرئيس الوزراء (PMSU) والقسم الآخر ينتسب لوزارة الأعمال من المكتب التنفيذي لتحسين اللوائح التنظيمية (BRE). أخيراً، من المقرر أن تُمنح لهذه الوحدة الجديدة صلاحية الدخول إلى مبنى رقم ١٠ (مقر رئيس الوزراء) ومكتب نائب رئيس الوزراء عبر مجلس توجيهي خاص يرأسه أمين عام مجلس الوزراء شخصياً.

على أية حال، كان هناك تغيير إضافي وحيد كان له تأثير يمسنى بشكل شخصي. ففي نهاية الرحلة إلى باريس تولدت لدى روهان وستيف بواعث قلق شديد بشأن من سيتولى قيادة الفريق الجديد، كما أن ريتشارد ثالر شاركهما نفس المخاوف. فمن اختارته الخدمة المدنية لرئاسة الفريق يشغل منصب نائب مدير في الحكومة ولم يكن يعرف الكثير عن الاقتصاد السلوكي أو علم النفس، وليس هذا بالأمر الغريب على وزارة الخدمة المدنية البريطانية؛ فلها تاريخ عريق في إسناد مسؤوليات عن شؤون متخصصة لأناس لا يعرفون الكثير عنها. وهناك اعتقاد سائد بأن الخبير العام الذي يمكنه تعلم طريقة عمل أغلب الشؤون والتخصصات، إذا كان هذا الاعتقاد صحيحاً فليس من الواضح سبب الرغبة في استبعاده بعد مرور ١٨

شهراً، وبعد أن تعلم كل ما يتعلق بذلك الشأن ... الشخص المعني كانت نائب مدير تمتاز بالكفاءة والطموح، أحضرت من المكتب التنفيذي لتحسين اللوائح التنظيمية (BRE)، ولكن لم يكن لديها لا الخلفية عن الأدبيات السلوكية ولا العلاقة الجيدة مع ستيف وروهان، وهي مشكلة أخرى عطفاً على مزاج ستيف الحاد. كما أن خلفيتها العلمية ساعدت في ترسيخ عمل الفريق وبقوة في مجال تخفيف القيود التنظيمية، وهو من أبرز اهتمامات ومصالح وزارة الأعمال، ولكن أدائها كان أقل بكثير تجاه طموحات وتطلعات رقم ١٠ (مكتب رئيس الوزراء) الأشمل والأوسع نطاقاً (٧).

منذ خروجنا من محطة قطار سانت بانكراس في لندن، ابتداءً روهان العمل بشكل جدي على محاولة إقناعي بقيادة الفريق الجديد، وكان من الواضح أنه ناقش الأمر سلفاً مع ستيف. كان اتفاقي معهم هو تقديم المشورة للفريق يوماً في الأسبوع، وربما يومين إذا استدعى الأمر مع مواصلة عملي في "معهد الحكومة". أما العودة للعمل في الحكومة لقيادة الفريق حتى وإن كان لأربعة أيام في الأسبوع فهذا يعني التنحي عملياً عن منصبه في المعهد، كما أنني سبق أن أمضيت وقتاً طويلاً في العمل بمبنى رئاسة الوزراء (رقم ١٠) سنوات حكم بلير. لكنني كنت أعرف بأن روهان على حق، فمغامرة الفريق كبيرة إما نكسب كل شيء أو نخسر كل شيء. لقد كان برنامجاً شديداً للمخاطرة؛ فريق صغير، وفكرة جديدة، وتحديات جنونية، وخدمة مدنية متشككة، وسياسات ائتلافية معقدة. لم تكن هناك أي بوادر نجاح للبناء عليها، ومن المرتقب أن يفشل الأمر برمته، إن لم يكن هناك شخص على رأس الفريق لديه علاقات قوية مع اللاعبين الرئيسيين في رئاسة الوزراء، وفي مراكز الحكومة الأخرى. لأجل ذلك وافقتُ على قيادة الفريق، وإن كان على سبيل الإعارة من المعهد. أثناء فترة الصيف واتتني فكرة الاستمرار بالعمل في المعهد ليوم واحد كل أسبوع، ولكن كان حري بي أن أدرك صعوبة ذلك، فبحلول شهر أكتوبر تخلت عن خيالاتي وعدت إلى رشدي متفرغاً تماماً للعمل في الفريق.

قمنا سويةً بوضع أهداف للفريق، وهي مهمة كانت تُعد كمهمة مستحيلة.

يتوجب علينا مع فريقنا المكون من سبعة أشخاص:

- تحويل جانبيين على الأقل من الجوانب الرئيسية للسياسات إلى النهج السلوكية.

- نشر الوعي حول النهج السلوكية في أنحاء الوايت هول (الحكومة البريطانية).

- تحقيق عوائد لا تقل عن عشرة أضعاف تكلفة الوحدة الناشئة.

وإذا فشلنا في تحقيق هذه الأهداف، ذكرنا بكل وضوح أن فريق الرؤى السلوكية (BIT) سيتوقف تماماً في الذكرى السنوية الثانية لانطلاقته. كان القرار بوضع إيقاف الفريق بعد سنتين هو الخيار الافتراضي الابتدائي، مبني على خبرتي الخاصة مع الحكومة، إضافة إلى الرغبة في خلق شعور بالإلحاح والزخم. ولقد شهدت الكثير من الوحدات التي أنشأتها الحكومات السابقة تفشل في تحقيق أهدافها، إلا أنها بقيت مترنحة في مكانها لعدم وجود من يوقف عملها. سيكون لدينا بهذه الطريقة هدف واضح ومحدد المدة. كما أنها ستمكنا من العيش وفقاً لمبادئنا التي نسعى لها؛ فنحن بهذه الخطوة تحولنا بفعالية عن الخيار الافتراضي المعتاد للفرق الحكومية إلى حالة مؤقتة، حيث يجب على الحكومة أن تفعل قرار استمرارنا، وهذا عائد إلى رئيس الوزراء والأمين العام لمجلس الوزراء (للمزيد من التفاصيل حول القيم أو الخيارات الافتراضية انظر الفصل ٣). في حال لم ينجح الفريق، كنت سأعود للعمل في "معهد الحكومة" وسيكون قد مر زمن كاف قبل الانتخابات لتتلاشى ذكرى فريق الرؤى السلوكية (BIT) وينساها الناخبون والمعلقون السياسيون.

مرحلة التعيينات في الفريق مع غروب شمس ذلك اليوم تشعرك حقيقة وكأنها مشهد سينمائي من فيلم "الذينة القذرة"؛ استقطاب مجموعة من المقاتلين المخضرمين لديهم مجموعة غير عادية من المواهب وشعارهم: "لا شيء لدينا لنخسره"، ثم طلب منهم القيام بمهمة يرجح الأغلبية فشلها، وعلى الرغم من أن أعضاء فريقنا لم يسقطوا في الواقع خلف خطوط العدو ولم تطلق النيران تجاههم، إلا أنهم سيشعرون كذلك من حين لآخر. لحسن الحظ، لدى الخدمة المدنية البريطانية العديد من الشباب الموهوبين خاصة في الوحدة الإستراتيجية لرئيس الوزراء القديمة، ولكن معدل الدوران الوظيفي المرتفع كان

يثير القلق قليلاً لمشروع مدته سنتان، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرقم ١٠ (مكتب رئيس الوزراء). اللافت في الأمر وهي شهادة جدارة بحق الفريق، أن العديد من المعيّنين الأوائل كانوا لا يزالون يعملون في الفريق بعد مرور خمس سنوات، من بينهم محلل السياسات المتألق والملفم بالحيوية روري غالغر، القادم للفريق من الوحدة الإستراتيجية لرئيس الوزراء (PMSU) ويحمل شهادة الدكتوراه من جامعة كامبريدج، وحالياً يقود أعمالنا في أستراليا وسنغافورة، ومنهم أيضاً سام نجوين، وهو ثاني شخص تم تعيينه في الفريق على الإطلاق، شاب اقتصادي موهوب قدم من وزارة الداخلية البريطانية، وحالياً يقود عملنا فيما يتعلق بشؤون التوظيف والنمو. وتُعزى النجاحات التي تالت بعد ذلك إلى جهود أولئك المعيّنين الأوائل في الفريق (٨).

تغير بعض أعضاء الفريق لاحقاً مع تطور الأساليب والتركيز المبكر. فبحلول شهر نوفمبر من عام ٢٠١٠م، انتقل نائب المدير الأساسي إلى موقع آخر، وحلّ محله أوين سيرفس نائب مدير الوحدة الإستراتيجية (PMSU)، والذي يمتلك خلفية في السياسات الإستراتيجية، وحاصل على درجة جامعية في العلوم الاجتماعية من جامعة كامبريدج. هذه الوضعية قدمت درساً هاماً ومبكراً لفريق الرؤى السلوكية (BIT) وللفرق المشابهة التي قد تتبع نهجها. من الأهمية بمكان انتقاء المزيج المناسب من المهارات والموظفين. فبتواجد أوين معنا، شرعنا في انتقاء وصقل فريق من شأنه أن يمكننا من إدخال نوع جديد من النهج إلى السياسات. كنا بحاجة إلى فريق يعرف المؤلفات والأدبيات السلوكية، وقادر على توزيع الأساليب القوية ضمن فئات لمعرفة "ما الذي يجدي نفعاً" منها، ومن يعرفون طريقهم بين كل تلك التعقيدات السياسية والإدارية للحكومة. على سبيل المثال، استقطبنا لورا هاينز الحاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة كامبريدج على سبيل الإعارة من مكتب التدقيق الوطني (NAO)، وبعد ذلك الرائع مايكل ساندرز من جامعة بريستول، انضم لاحقاً لجامعة هارفارد، لقيادة عمليات البحوث والتقييم والتحليل لدينا. أما مارين أشفورد وهي عضوة أخرى في الفريق فستواصل التعامل مع الشركات وقطاع الأعمال؛ للعمل على نشر نهج فريق الرؤى السلوكية الابتكاري، من خلال وحدة شقيقة أنشأناها تحت مسمى: "فريق شراكات مكتب مجلس الوزراء"، والذي لا يزال يعمل حتى وقتنا الحاضر.



الشكل (٧)

صورة جماعية لفريق الرؤى السلوكية في فناء مبنى وزارة الخزينة في أوائل عام ٢٠١٤م. بحلول ذلك الوقت، نما عدد أعضاء الفريق ليصل إلى حدود ١٨ شخصاً، أو ما يكافئ حوالي ١٤,٥ بدوام كامل. الطفل الموجود في الصف الأول هو ابن فيليسييتي ألقيت، وهي تتولى شؤون الأسواق الاستهلاكية في الفريق، ولم ينخرط الطفل في أي تجارب سلوكية على حد علمي. عضو الفريق روي غالاغر لم يظهر في الصورة؛ لأنه كان معاراً لمساعدة حكومة سنغافورة وولاية نيو ساوث ويلز في أستراليا على تطبيق النهج السلوكي

كما أن إنشاء الحكومة لفريق مواز ينصبُّ تركيزه بوضوح على تخفيف وإلغاء القيود التنظيمية بشكل عام تحت مسمى: "فريق تحدي الروتين" ساعدنا في عملنا. فمع قيام فريق تحدي الروتين بسبر أغوار ما يربو على ٢٠٠٠٠ من القواعد واللوائح التنظيمية التاريخية، تمكن فريق الرؤى السلوكية من التركيز على الجوانب التي يمكننا أن نضيف فيها قيمة أكبر. يمكن لفريق تحدي الروتين الاتصال بنا عند الحاجة، ولقد كنت معهم في جلسة "قاعة النجوم" الخاصة بإلغاء القيود التنظيمية؛ للنظر في الجوانب التي يمكن أن تساعد فيها الحلول السلوكية.

بالعودة إلى شهر يوليو من عام ٢٠١٠م، عندما كان لا يزال الكثير مما أوردناه آنفاً في مجاهر المستقبل، كان فريق الرؤى السلوكية أو وحدة الحفز كما سماها الجميع لاحقاً، هو الأول من نوعه في العالم الذي يطبق العلوم السلوكية بطريقة منهجية على مجموعة من السياسات في قلب الحكومة. كان فريق الرؤى السلوكية يحظى بتأييد ودعم المستشارين السياسيين الرئيسيين المحيطين برئيس الوزراء ونائبه، ومن غوس أودونيل أكبر موظف مدني في بريطانيا، كما يحظى بالمشورة الحكيمة من ريتشارد ثالر، فضلاً عن الشعور والتمنيات الطيبة التي أبدتها عدد قليل من الأكاديميين الآخرين. ولكن في المقابل اصطف -أو على الأقل لم يكتث أو غير مدرك أو متشكك- ضد الفريق البرلمان المكون من ٧٠٠٠٠ موظف مدني في الحكومة البريطانية، وكذلك ٤٥٠٠٠٠ موظف مدني في جميع أنحاء المملكة المتحدة، وخمسة ملايين موظف حكومي، وبالطبع وسائل الإعلام وعامة الشعب. عوداً إلى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن السياسات المستنيرة سلوكياً وبفضل مهارات السيد كاس، تم تبنيها بهدوء وتوسيع نطاقها بشكل متدرج ومتزايد. ولكن حتى هناك، ما برحت فكرة تطبيق الاقتصاديات السلوكية على السياسات تواجه علانيةً بعض الآراء السياسية الوقحة. إن تطبيق نموذج أفضل للسلوك البشري على السياسات فكرة لطيفة للغاية، إلا أن بطون الكتب التاريخية مليئة بالأفكار اللطيفة التي لم تنجح أو لم يُعمل بها.

كثيراً ما نُسأل من قبل الحكومات والمنظمات الأخرى، العديد منها نقدم لها النصح والمشورة في الوقت الحالي، حول المكونات الرئيسية لإنشاء وحدة حفز فاعلة أو ما شابه ذلك، فلخصناها لهم وفقاً للحروف الاستهلاكية لكلمة تفاح باللغة الإنجليزية (apples):

الدعم الإداري Administrative support: احرص على أن يكون لديك مؤيد وداعم رفيع المستوى من "داخل المنظومة". بالنسبة لنا، كان من الضروري أن نحظى بدعم أمين عام مجلس الوزراء، وهو أكبر موظف مدني في المملكة المتحدة، والذي وافق شخصياً على ترأس المجلس التوجيهي لفريق الرؤى السلوكية. وكانت هذه إشارة ذات مدلول قوي لباقي الحكومة، وأعطينا نفوذاً قوياً عندما كنا في أمس الحاجة إليه.

الدعم السياسي Political support: الحكومات المتعاقبة هي أيضاً بمثابة مشاريع سياسية. وما وجدناه من اهتمام ودعم كبيرين من رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ومساعدتهم المقربين، يُعزى له الفضل الأكبر في تسهيل انطلاقة فريق الرؤى السلوكية في عام ٢٠١٠م. أنت تحتاج على أقل تقدير إلى التفكير في طريقة توافق النهج السلوكية مع الرواية السياسية التي تتبناها الحكومة، ومع قدراتها - ومع عموم الناس.

الناس People: إن الحصول على المزيج الصحيح من الخبرات والمهارات أمر في غاية الأهمية. فأنت بحاجة إلى خبرات في ذات المجال (انظر أدناه)، ولكن وبذات القدر من الأهمية تحتاج إلى وجود أشخاص خاضوا تجارب متمرسية مع الحكومة والمنظمات الكبيرة، وإلى علاقات شخصية مع أولئك الذين سوف تحتاج إلى وقوفهم بجانبك كحلفاء.

الموقع Location: كما في الحياة عموماً لتنجح يجب أن تكون في المكان المناسب والوقت المناسب، كذلك في الحكومة ولكن بقدر أكبر. لا تعتمد على الحظ أبداً، فهناك أماكن معينة يصطدم فيها الناس ببعضهم بانتظام، وتعد في تلك اللقاءات الكثير من الأعمال والصفقات بدون سابق ترتيب. في المملكة المتحدة هذه الأماكن تشمل ردهات مبنى رئاسة الحكومة رقم ١٠، ومبنى البرلمان والشوارع المحيطة بمبنى الحكومة الوايت هول. اختر موقعاً قريباً لا يبعد عن المكاتب الفاخرة (المقرات الكبرى) بأكثر من ٢٠ دقيقة.

التجريب Experimentation: عليك تبني الأساليب التجريبية، فستحتاج إلى أن تثبت للمشككين بأن النهج الجديد الذي تتبعه ناجح، كما تحتاج إلى قياس مدى التأثير الذي يتركه. ولكن الأكثر أهمية من ذلك كله، عليك اتباع منطق الاختبار والتعلم والتكيف؛ فالعلوم السلوكية مناسبة بشكل جيد للنهج التجريبية، ولكن استجابات وردود أفعال البشر معقدة، ويصعب التنبؤ بها تماماً.

المعرفة Scholarship: كن على معرفة بالمؤلفات والأدبيات السلوكية وبتفاصيل التحديات التي تتعامل معها. وبما أن الجميع لديه إلمام ولو بسيط بعلم النفس، فأنت بحاجة إلى فريق يعرف حقاً ما الذي يحدث عنه، ويكون على اطلاع متصل بأحدث الأفكار والنتائج. حدد الخبراء الأكاديميين المحليين ذوي الصلة، وشكل فريقاً استشارياً من أولئك الخبراء.

الشكل (٨)

المكونات الأساسية لإنشاء وحدة حفز فاعلة - التفاح (apples)

الباب الثاني

تغيير العالم بحفزة بين حين وآخر:

في البيئة الحكومية كما هو الحال في الحياة عموماً، يجب أن تمشي أولاً قبل أن تتمكن من الهرولة والانطلاق. وقد أنشئ فريق الرؤى السلوكية (BIT) لغرض إحداث فارق ملموس، وفي حال نجاحهم في هذا الهدف، يقوم الفريق في نهاية المطاف بتحويل السياسات والممارسات القائمة في مجموعة مختارة من الأقسام والمجالات إلى النهج السلوكي. من الجيد القول بأنك تعتزم تغيير طريقة عمل شيء ما، أو تغيير كيفية سير العمل في إحدى الوزارات أو الشركات التجارية، ولكن قولك هذا أو نيتك الحسنة التي أفصحت عنها، ليست بالضرورة إستراتيجية جيدة تقنع من يتولون إدارة العمل على أرض الواقع.

لدى الوزارات الحكومية الكبيرة والمؤسسات التجارية الكبرى الكثير والكثير من التشعبات والتفرعات المتحركة. وليس بالأمر الهين على الإطلاق أن تخبر رئيساً لوزارة حكومية كبرى أو لمنظمة كبيرة، برغبتك في إجراء بعض التغييرات في الطريقة التي يديرون بها عملياتهم. لنأخذ على سبيل المثال رئيساً لمصلحة الضرائب في بلد متوسط الحجم، سيكون لديه موظفون تتراوح أعدادهم من ٥٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠ موظف، وهو مسؤول عن جمع مئات المليارات من الجنيهات كإيرادات تعتمد عليها كل الوزارات الأخرى في الحكومة. فما يبدو لك بأنه لا يعدو عن كونه "قليلاً" من التغييرات الإبداعية، يعدّ بالنسبة لأولئك الذين أمضوا سنوات عمرهم في الحرص على استمرار دوران عجلة عملهم وصيانتها أمراً بالغ الخطورة، أشبه ما يكون بإلقاء الحصى في تروس آلتهم الكبيرة. هم يعرفون حق المعرفة أن الدعم الذي يمدك به رعايتك من كبار المسؤولين السياسيين سيتبخر، في حال أدت التغييرات التي تحدثها إلى سير العمل على نحو خاطئ، أو إلى عدم تحصيل الضرائب، أو ارتكابك للأخطاء. وعلى الأرجح هم من سيتحملون عناء إصلاح ما تكسر.

بأخذ جميع هذه الاعتبارات في الحسبان، بدأ فريق الرؤى السلوكية وبشكل مقصود العمل على إجراء تغييرات صغيرة ومتواضعة نسبياً. سعيانا أن تكون هذه التغييرات في الرسائل الموجهة ووسائل الاتصال مع الجمهور؛ لاختبار ما إذا كانت هذه البدائل المستنيرة سلوكياً ستنتج بشكل أفضل من السابق، مع إدخال النهج السلوكي إليها أم لا، وإن لم تحقق المرجو منها فسننتجه للعمل على عمليات التغيير الداخلي في الحكومة، مثل التزام رئيس الوزراء بتخفيض استخدام الطاقة في الوزارات والدوائر الحكومية.

في أيامه الأولى، استند فريق الرؤى السلوكية وبشدة على إطار مايندسبيس MINDSPACE^{١١} للتأثيرات الرئيسية ليساعده في توجيه عمله، ولإيصال الندوات وورش العمل الكثيرة التي عقدها الفريق إلى كبرى الدوائر الحكومية، من أجل نشر الوعي حول هذا النهج السلوكي وقدراته. كان بناء القدرات هذا مهم لتوسيع الدعم للنهج، ولتحديد الفرص والأفكار القابلة لإجراء التدخلات عليها داخل الوزارات الحكومية، وكذا لبناء قدراتهم الخاصة على استخدام النهج لأنفسهم داخل إداراتهم. ولكن بعد مرور السنة الأولى أو نحوها وما تخللها من معارك متصلة لتطبيق النهج والكثير من ورش العمل والمحادثات، طورنا إطار عمل مبسط أكثر للاستخدام اليومي. وسيكون هو إطار العمل المعمول به لتنظيم هذا الباب من الكتاب، والذي نأمل أن يساعدك كقارئ على تذكر واستخدام ما تعلمته بطريقة أكثر سهولة.

الظهور الأول لإطار العمل المبسط كان في سلسلة من الندوات والحلقات الدراسية التي أقيمت عام ٢٠١١م في جامعة هارفارد وفي منطقة الساحل الشرقي (East Coast) للولايات المتحدة، وكنوع من التقدير البسيط لذلك المكان، أصبح إطار العمل الجديد يُعرف باسم إطار إيست (EAST)، تماماً مثل إطار مايندسبيس. وحتى يسهل تذكر إطار إيست (EAST) تم عزوه لأوائل الحروف الاستهلاكية لعدة كلمات، فإذا أردت الحث على سلوك ما، عليك التفكير في جعله:

- سهلاً Easy.
- جذاباً Attract.
- اجتماعياً Social.
- حسن التوقيت Timely.

لا يغطي إطار إيست (EAST) الفروق الدقيقة للأدبيات السلوكية كافة، ولكنه يوفر نقطة انطلاق جيدة. يقضي أعضاء فريق الرؤى السلوكية الكثير من الوقت في قراءة أحدث البحوث الأكاديمية ودراسة المؤلفات والأدبيات، وتوصلوا إلى أن أطر عمل من قبيل إطار إيست (EAST) يمكن من الانخراط السريع في المشكلات الناتجة حديثاً للتعامل معها -

وهو نوع من القائمة المرجعية العقلية التي يمكن إجراؤها سريعاً؛ للتمكن من تحديد بعض الأفكار البسيطة لتجربتها مبكراً.

تكشف دراسة السلوك البشري أن العديد من قدراتنا كبشر تعتمد على الاختصارات العقلية أو الاستدلالات. إنها تجعلك أيضاً تكن الاحترام لتلك الاستدلالات. إيست (EAST) أحد هذه الاستدلالات العقلية، وكغيره من الاستدلالات سيغيب عنه بعض الجوانب، إلا أنه سيساعدك في اختصار الوقت والجهد.

الفصل الثالث

سهل:

جون شاب في أواخر العشرينات من عمره. أنجز دراسته بالشكل اللائق ولديه وظيفة يحبها. ترقى بسرعة في العمل إلى أن وصل إلى منصب مساعد مدير. يقدم صاحب العمل وهو تاجر تجزئة كبير مزايا جيدة براتب تقاعدي كبير. وهو يتذكر تفاصيل انضمامه أول مرة لمعاشات التقاعد، والندوة التي أقاموها للموظفين في العام السابق بهذا الشأن. حسب الاتفاق مقابل كل جنيه يضعه جون في معاشات التقاعد يضع صاحب العمل جنيهاً مثله، وتضيف الحكومة مبلغاً إضافياً على الإجمالي. كان الأمر مغرياً ولا يحتاج إلى تفكير وهو يعرف ذلك جيداً. المشكلة الوحيدة أن جون لم يوقع فعلياً.

كسائر البشر يعلم جون بأنه يتوجب عليه البدء بالادخار لمعاشه التقاعدي، وهو أمر يرغب فيه بشدة. لقد رأى وعاش كيف عانى أجداده من شح المال. وبالرغم من مزاح واحد أو اثنين من زملائه بعبارات مثل "تمتّع بالمال ما دمت شاباً"، إلا أنه يعلم علم اليقين بأن ادخار القليل من المال الآن سيكون له عظيم الأثر مستقبلاً. ولكن من ناحية أخرى مر به بعض العناء ويتطلب بعض المعاملات الرسمية والوثائق، ولم يشعر بوجوب القيام به فوراً. فلا يزال هناك متسع من الوقت وسنين طويلة تفصله عن التقاعد. كان عقله الباطن ينظر للأمر كشيء يمكن القيام به في المستقبل. وظل يفكر "نعم، سأقوم بذلك في الغد، أو ربما في الأسبوع القادم"، فهذا الأسبوع كان مزدحماً بعض الشيء، وهكذا.

حدث شيء ما في عام ٢٠١٢م، حيث كتب له رب عمله خطاباً يقول فيه: نتيجة للتغيير الطفيف الذي أدخل على قانون معاشات التقاعد، فإننا مضطرون لإلحاقك تلقائياً في برنامج معاشات التقاعد، المقدم من الشركة إلا إذا أشرت بخلاف ذلك. الأمر سهل ومبسط، إذا كان لا يرغب في الانضمام للبرنامج في الوقت الحاضر كان عليه فقط أن يطلب خلال شهر ترك البرنامج، وسيتلقى إشعاراً آخر للالتحاق في غضون عامين. ما حدث هو أن "الوضع الافتراضي default" قُلب؛ من الوضع السابق الذي يتعين فيه على جون تنشيط خيار الانضمام "تمكين"

(opt in) إن أراد الدخول في برنامج معاشات التقاعد، إلى وضع ينضم فيه جون تلقائياً إلى برنامج معاشات التقاعد المقدم من الشركة وإن أراد الانسحاب ينشط الخيار "تعطيل" (opt out). قرأ جون الخطاب، وأجرى محادثة قصيرة حول الترتيبات الجديدة، أحس بعدها بنوع من الارتياح، فلم يتوجب عليه فعل أي شيء للانضمام، وانتهت ترتيبات انضمامه تلقائياً.

لم يكن جون وحده، ففي غضون ستة أشهر من التغيير، بدأ أكثر من مليون مدخر جديد في الانضمام لبرامج معاشات التقاعد، وهذا فقط في الشركات الكبيرة في المملكة المتحدة. وباختصار اختار أكثر من ٩٠٪ من الموظفين المؤهلين عدم الانسحاب من البرنامج. كما ارتفعت نسبة المدخرين لمعاشاتهم التقاعدية من العاملين في كبرى الشركات من ٦٠٪ أو تزيد قليلاً - حيث كانت تراوح لعقود - إلى أكثر من ٨٠٪ (نزلت النسبة المئوية الإجمالية بسبب أولئك الذين لم يكونوا مؤهلين على الفور للحصول على المعاش التقاعدي، كالعاملين المتواجدين في إجازات طويلة). بحلول تبشير عام ٢٠١٥م، أدى هذا التغيير البسيط في الوضع الافتراضي إلى ادخار أكثر من خمسة ملايين موظف إضافي في المملكة المتحدة لمعاشاتهم التقاعدية (١).

قوة الحفزة البسيطة - تغيير الوضع الافتراضي "default":

النتيجة المذهلة التي استعرضناها آنفاً تُنبئك عن قوة مجرد "حفزة" بسيطة لتغيير السلوك، وكيف تغلبت على مشكلة سياسات تجرّع هزيمتها أجيال من صناع السياسات. فعلى مدى أكثر من نصف قرن، كافح صناع السياسات على جانبي المحيط الأطلسي من أجل حل مسألة: كيف يمكن إقناع المزيد من الناس بالادخار لمعاشات التقاعد؟ وعلى الرغم من أن الإعانات المالية التي تقدمها الحكومات لبرامج معاشات التقاعد تصل إلى عدة مليارات - أكثر من ٢٠ مليار جنيه إسترليني (٣٠ مليار دولار) سنوياً في المملكة المتحدة و ١٠٠ مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية - إلا أن ملايين الناس كما يبدو يفضلون عدم الادخار. كان الأمر محيراً مما دفع العديد من الخبراء إلى الاستنتاج بأن هناك شيئاً عميقاً في الثقافة الأنجلو-سكسونية ضد الادخار، نحن في هذين البلدين نفضل فقط أن نعيش يومنا وننفق المال في الحاضر (٢).

على مدى عقود من الزمن، كانت الأداة الرئيسية التي وُظفت في البلدين على جانبي المحيط الأطلسي من أجل تشجيع الناس على الادخار، هي استخدام الإعفاءات الضريبية السخية والإعانات المالية الحكومية. ومع ذلك، استمر الكثير من الناس كما قال أحد الاقتصاديين البارزين في: "ترك المال على الطاولة" (٣). وكشف تحليل حديث أجراه الخبير الاقتصادي من جامعة هارفارد (راج شيتي) مقدار التكاليف غير الفعالة لمثل هذه الإعانات الضريبية. استخدم شيتي في تحليله بيانات أوروبية، أظهرت أن كل دولار واحد من أموال دافعي الضرائب تضخه الحكومة، كإعانات لتشجيع الناس على مزيد من الادخار لمعاشاتهم التقاعدية أدى إلى زيادة شحيحة للغاية في ادخار الموظفين، مقدارها سنت واحد فقط (٣). كان التأثير الرئيسي لهذه الإعانات الضخمة لا يعدو مجرد تشجيع أقلية صغيرة -ربما ١٥٪- من المدخرين الحذقين على نقل استثماراتهم السابقة إلى أكثر برامج الضرائب فاعلية. وفي المقابل، ثبت أن تغيير الوضع الافتراضي إلى "تعطيل" التي يختارها المدخرون عند رغبتهم الانسحاب من الانضمام للتلقائي للبرنامج، أدى بين عشية وضحاها إلى زيادات كبيرة في الادخار، وانخفاض بسيط جداً للادخار في أماكن أخرى.

كما أن تغيير الوضع الافتراضي تفوق وبسهولة على "التثقيف المالي". فقد أظهرت مجموعة واسعة من الدراسات أجراها ديفيد لايسون وشلومو بينارتزي وغيرهما من خبراء الاقتصاد السلوكي، أن التثقيف المالي - رغم أن المنتمين للقطاع المالي وبعض السياسيين كثيراً ما ينادون به - له تأثيرات متواضعة جداً. وأظهرت هذه الدراسات بأن نشاطات التثقيف المالي كالدورات المعنية بالادخار مثلاً، ولدت شعوراً لدى المشاركين بزيادة معرفتهم حول الادخار، وأنهم يعتزمون ادخار المزيد. ومع ذلك، فإن هذا التحفيز لنوايا المشاركين على ادخار المزيد، قد فشلت ترجمته بشكل عام إلى زيادات فعلية في المدخرات. مقابل ذلك، تغيير الوضع الافتراضي - حيث إن الانضمام للتلقائي وإتاحة الخيار للناس بالانسحاب من برامج الادخار في المستقبل، بدلاً من إتاحة خيار الانضمام لمن أراد - كان له تأثيرات كبيرة على سلوكيات الادخار على المدى المتوسط إلى الطويل.

ومع ذلك، هل هذا ما يريده الناس حقاً؟ هل نحكم بذلك لمجرد أن تغيير الوضع الافتراضي قد نجح. شعر صناع السياسات على جانبي المحيط الأطلسي بقلق كبير، من أن أناساً

كثير سيعترضون على فكرة تسجيلهم تلقائياً في برامج معاشات التقاعد. "ليس الأمر كذلك" يجب ديفيد لايبسون، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد وواحد من تلك السلالة النادرة من الاقتصاديين الأكاديميين، الذين يتميزون بذكاء متفرد، ولكنهم أيضاً مفهومان ومنطقيون بالنسبة للبقية، ويكمل: "إنه يحظى بشعبية واسعة؛ حيث تشير بيانات لاستطلاع الرأي في الولايات المتحدة إلى أن ٩ من كل ١٠ موظفين ممن عايشوا التغير الجديد لبرامج معاشات التقاعد، يدعمون التغييرات في الوضع الافتراضي لخطة التقاعد (401k). بل حتى ضمن الأقلية الصغيرة ممن فعلوا خيار (تعطيل) ومارسوا حقهم في الانسحاب بعد انضمامهم تلقائياً، فإن ما يزيد على ٧ من كل ١٠ منهم لا يزالون يعتقدون بأن ضبط القيمة الافتراضية على (تعطيل) أفضل من الخيار (تمكين)" (٤).

فضلاً عن كونه فعالاً للغاية، فإن تغيير الوضع الافتراضي بحيث ينضم المدخرون إلى البرنامج تلقائياً، يثبت أن باستطاعتنا في كثير من الأحيان تحقيق أفضل النتائج، من خلال التسهيل على الناس لفعل أمور يودون فعلاً القيام بها، لو كانت مبسطة وأكثر وضوحاً.

إذا رغبت في حث الآخرين على فعل شيء، اجعله سهلاً:

أصبح هذا القول من أقوال ريتشارد ثالر المفضلة. فالتعامل مع الوزير تلو الآخر، والتحدي في السياسات يعقبه مباشرة تحد آخر، كان لا بد عاجلاً أم آجلاً - عادة عاجلاً - أن يحضر شعراً تردده. إنك إن أردت من أحد أن يفعل شيئاً - كدفع الضرائب، أو إعادة التدوير، أو تعيين موظفين إضافيين - فأفضل شيء تفعله كبدائية هو أن "تجعله سهلاً".

إنه مبدأ بسيط جداً وشديد الوضوح، ولا يتطلب بتاتاً حتى مجرد ذكره. ومع ذلك، كانت الحكومات والباحثون في شتى أنحاء العالم بطيئين في إدراك أهمية هذا المبدأ السلوكي الأساسي.

في الاقتصاد هناك عبارة توضح هذا المفهوم البسيط ألا وهي: "تكاليف الاحتكاك" (friction costs). هذه العبارة المستعارة من الفيزياء تساعد على تفسير لماذا النماذج "المثالية" أحياناً قد ينبثق عنها توقعات متعارضة مع مشاهدات العالم الحقيقي الفوضوي. بالنسبة لمن درس الفيزياء فكلومات "حساب، وتجاهل الآثار الاحتكاكية ..." مألوفاً لديهم

للتبسيط. وقد انتشر في أوساط الاقتصاديين تبسيط مماثل لجعل العالم أكثر طواعية للنماذج الرياضية الرائعة.

ولكن في حقيقة الأمور وفي العالم الواقعي للناس وفي البيروقراطية المعاشية، الاحتكاك مسألة مهمة جداً. فمثلاً يحدث عند دفع جسم ذي ثقل (حقيقي) عبر طاولة (حقيقية)، فسرعان ما تتوقف نتيجة الاحتكاك، كذلك الدافع البشري للقيام بشيء سرعان ما يكبح ويتوقف عندما يواجه العناء والمشقة. بالتالي فإن جون - الشخصية المذكورة في افتتاحية هذا الفصل - كان ينوي حقاً البدء بالادخار، وأن يكسب "المال على الطاولة"، ولكنه فقط لم يستطع الوصول إليه؛ لأنه يتطلب جهداً وأعمالاً ورقية مملة، وكان أقل جاذبية وإلحاحاً بالنظر إلى الأمور الأخرى التي يمكنه فعلها في الساعات القادمة أو اليوم التالي. إن تكاليف الاحتكاك ليست قضية هامشية، بل على العكس غالباً ما تشكل كل الفرق بين حدوث الأشياء من عدمها، سواءً تمثل الاحتكاك في حجر يتدحرج من منحدر هل يكمل أم يتوقف، أو تمثل في نجاح سياسات من فشلها.

من سرقة الدراجات النارية إلى الانتحار - قوة "الاحتكاك" (friction):

في عام ١٩٨٠م، سنت جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) غرامات فورية على سائقي الدراجات النارية الذين لا يرتدون الخوذات. كان الدافع الأساسي من وراء ذلك هو الحد من إصابات الرأس، ولكن كان لها تأثير غير متوقع ودراماتيكي (مفاجئ) في جانب مختلف كلية، ألا وهو السرقات؛ ففي أعقاب التغيير، انخفضت سرقات الدراجات النارية بنسبة ٦٠ في المائة واستمرت كذلك (٥).

قد تظن أن الشخص الذي يعتزم سرقة دراجة لن يأبه كثيراً بهذا التغيير في القانون، فكل ما عليه أن يتذكر إحضار خوذة معه أو سرقتها أيضاً. ولكن يبدو أن معظم المجرمين لم يفعلوا ذلك، فقد شكلت لهم عناءاً وأعباءً إضافية تتطلب التروي وإعادة النظر، لا سيما أن راكبي الدراجات يحملون خوذاتهم معهم في الغالب بدلاً من تركها على الدراجة. وباختصار، نتج عن سن قانون لبس الخوذة "احتكاك" وعواقب وخيمة كبحت من يقوم بسرقة الدراجات النارية.

أجرى بات مايهو وزملاؤه الباحثون في علم الجريمة -الذين درسوا التأثير السابق- تقصيًّا حول ما إذا تحول اللصوص ببساطة إلى انتهاج أشكال أخرى من الجريمة. نعم، فقد وجدوا أدلة على حدوث ارتفاعات طفيفة في سرقة السيارات والدراجات الهوائية، ولكنها لا تكاد تذكر، مقارنةً بالانخفاض في سرقات الدراجات النارية الذي بلغ ١٠٠,٠٠٠ دراجة. لم تكن تلك الظاهرة ألمانية خاصة؛ فقد وثق مايهو وزملاؤه انخفاضات مماثلة في أماكن أخرى. وشهدت ولاية تكساس انخفاضاً بنسبة ٤٤ في المائة في سرقات الدراجات النارية في الفترة من ١٩٨٨م إلى ١٩٩٠م بعد اشتراط ارتداء الخوذ، كما شهدت بريطانيا وهولندا في السبعينيات (1970s) انخفاضات مماثلة في السرقات، بلغت نحو الثلث أو أكثر بعد تغيير القوانين لتلزم الركابين بارتداء الخوذ(٦).

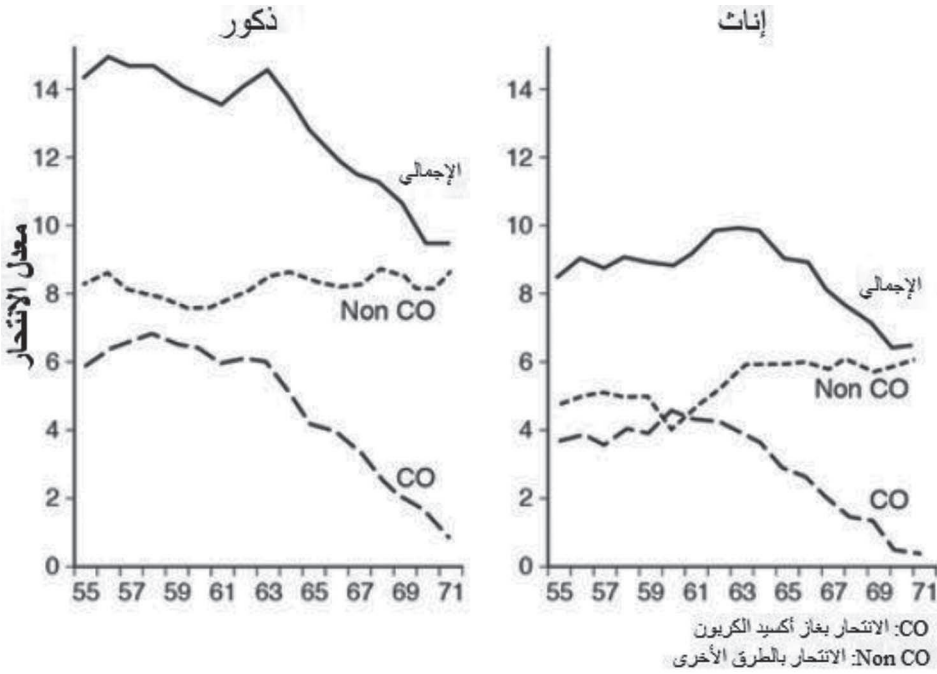
لا يقتصر التأثير الكبير للاحتكاك -أو العناية- على اللصوص المحتملين، أو المدخرين المحتملين للمعاش التقاعدي كما رأينا في بداية الفصل. لدى البشر نزعة متأصلة لأخذ الطريق الأقل قدراً من المقاومة، سواء عند أخذ الطريق الأقصر عبر الحديقة، أو عند اتخاذ القرار لما ستشاهده على التلفاز، أو حتى ماذا ستتناول من طعام. حاول أن تضع طبقاً من الفواكه المتنوعة في المكتب، أو حتى في المنزل، ثم انظر في نهاية اليوم ما الذي تبقى. سيكون البرتقال هو الاحتمال الأرجح، فقط لوجود بعض العناية في تناوله مقارنة بالتفاح، والأسهل منهما سيد الراحة الموز.

حتى القرارات الأكثر خطورة في الحياة تتأثر بالاحتكاك. يمكنك أن تدرك ببداهة وتفهيم لماذا يُترك البرتقال في وعاء الفاكهة، بل حتى لماذا لا يبادر العمال أبداً للتسجيل في المعاش التقاعدي عالي القيمة بسبب الانزعاج من ملء الاستثمارات. ولكن ماذا عن آخر قرار قد يتخذه المرء: ماذا لو قررت إنهاء حياتك؟

في أوائل الستينيات (1960s) بدأت معدلات الانتحار في انجلترا وويلز بالانخفاض. كان تقلب المعدلات من سنة لأخرى أمراً مألوفاً، لذا فأول انخفاض كبير لم يلاحظه أحد. ولكن بدءاً من عام ١٩٦٣م انخفض معدل الانتحار بين الرجال والنساء على مدى سبع سنوات متتالية. لقد انخفض معدل الانتحار بحوالي ٣٠ في المائة في أقل من عقد من الزمن. هل كان ذلك نتاج تفشي علاقات الحب غير المقيدة بالزواج؟ ولكن إذا كان الأمر كذلك، لماذا لم نشهد مثل هذا الانخفاض في بلدان أخرى خلال نفس الفترة؟ ما الذي حدث؟

جاء الجواب عندما قام الباحثون بتقسيم الانخفاضات حسب طريقة الانتحار (٧). تبين أن انخفاض معدلات الانتحار كان في نوع معين من طرق الانتحار: التسمم بأول أكسيد الكربون. حتى بدايات الستينيات (1960s) في بريطانيا، كان أحد أكثر الطرق شيوعاً في الانتحار هو: "وضع الرأس داخل الفرن" والغاز مفتوح، عندما تضع رأسك داخل الفرن فإن أول أكسيد الكربون المنبعث من الغاز سيتسبب في قتلك بهدوء. ولكن في أوائل الستينيات بدأت تتغير مصادر الغاز في الأفران المنزلية بعد اكتشاف غاز بحر الشمال قبالة سواحل بريطانيا، وخلافاً للغاز السابق المشتق من الفحم، فإن "الغاز الطبيعي" الجديد المستخرج من بحر الشمال يحوي مستويات لأول أكسيد الكربون أقل بكثير. وعند وضع رأسك داخل الفرن بوجود غاز بحر الشمال الجديد والذي لا يختلف ظاهرياً (ليس لأول أكسيد الكربون رائحة) فمن الممكن أن تصاب بصداع - وربما تتعرض لخطر انفجار المطبخ - ولكن من غير المرجح أن يتسبب في قتلك.

قد تظن أن قرار الانتحار باعتبار كثرة الطرق لفعل ذلك لا يمكن تغييره، حتى بعد اكتشاف أن وضع الرأس في الفرن حيلة لم تعد تجدي نفعاً. يبدو جلياً من خلال الاتجاهات في الشكل ٩ أن قلة قليلة من الأرواح المسكينة - غالبيتها من النساء - وجدوا طرقاً أخرى لإزهاق أرواحهم. ولكن النتيجة الساحقة لعدم فعالية طريقة الانتحار هذه تمثلت في انخفاض معدل الانتحار الإجمالي؛ فغالبية أولئك الذين حاولوا قتل أنفسهم باستخدام الفرن لم يحاولوا الانتحار بطرق أخرى.



الشكل (٩)

اتجاهات معدلات الانتحار لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة في إنجلترا وويلز، من ١٩٥٥-١٩٧١ والتي تشمل ولا تشمل استخدام أول أكسيد الكربون

إذن الاحتكاك أمر ذو أثر بالغ، حتى مع القدر القليل من الجهد الإضافي أو العناء، وغالباً ما تكون تأثيراته أكبر بكثير مما يخطر على بال صناع السياسات والمواطنين.

التبسيط يقلل العناء ويزيل الاحتكاك:

كما رأينا فإن الاحتكاك والنعناء لهما بالغ الأثر على السلوك. هذه الرؤية البسيطة تفتح الباب في وجه العديد من تدخلات السياسات - وكذلك تتيح للشركات إما استخدامها الاستخدام الأمثل أو إساءة استخدامها. فالشركات لا تألو جهداً في سبيل تسهيل الأمور عليك لحثك على عقد صفقة جديدة، كالحصول على هاتف محمول، أو تجربة منتج جديد لمدة عشرة أيام مجاناً، أو الخروج من صالة العرض بسيارة جديدة. ولكن عند إرجاع المنتج أو إنهاء الصفقة فإن معظم الشركات لن تجعل الأمر سهلاً عليك. وعندما يتعلق الأمر بدفع

الأقساط أو تجديد الاشتراك فسيسعون بكل قوة أن تحدث بشكل تلقائي، يريدون بذلك ضمان أن الانسحاب وإنهاء الاشتراك في الصفقة يتطلب جهداً إضافياً في حين أن تجديد الاشتراك سهل للغاية. إذا كنت راضياً تماماً عن المنتج فلا توجد مشكلة في هذه الطريقة، ولكن إن لم تكن متأكداً من المنتج وتريد حقاً تجربته وتضع في اعتبارك أن تلغي الصفقة خلال فترة التجربة، فتصرفك هذا في كثير من الحالات تصرف خاطئ؛ لأنك وقتها ستقع تحت تأثير الاحتكاك، وسيعمل ضدك بقوة - وربما بقوة أكبر بكثير مما كنت تتوقع.

باعتبارك مستهلك عصري، من المؤكد أنك على علم بهذه النوعية من العروض التي أشرنا إليها آنفاً، إلا أنها لازالت تعمل بنفس الطريقة. على سبيل المثال، السيد أوين سيرفس نائب في وحدة الحفز يكره على وجه الخصوص نوعية العروض الخاصة، التي تلزمك في حال التراجع بعد إتمام عملية شراء المنتج أن تتقدم بمطالبة لاسترجاع مالك المدفوع، وكونه من الأشخاص المقتصدين وذوي العزيمة فقد جرب تلك العروض مرات قليلة. يكفي أن نقول: هناك الكثير من الاحتكاك يصاحب عملية استرداد "المدخرات". وكما أظهرت لنا الأبحاث في هذا الشأن، سيتمكن الاحتكاك وإن قل من التغلب على معظم الناس. وبالتالي، يمكن لبائع التجزئة أو الشركة المصنعة تقديم تخفيضات كبرى على السعر المقرر، شريطة أن تكون المطالبة باسترجاع الأموال تنطوي على القليل من الجهد المبذول. وفي الواقع، لن يلجأ غالبتنا إلى تلك المطالبة على الإطلاق، على الرغم من أن تسهيل عملية استرجاع الأموال هي ما ساعد في إقناعنا بإجراء الصفقة في المقام الأول.

كما يمكن للشركات أن تتخلص من الاحتكاك بطرق تعود بالنفع العظيم على المستهلكين. مثلاً، بإمكان الصيدليات التيسير على المرضى فيما يتعلق بالوصفات الطبية المتكررة عن طريق الإرسال بالبريد لدفعة جديدة من الدواء تلقائياً قبل نفاذ دفعة الوصفة السابقة. يمكن لهذا الإجراء أن يُجنّب كلاً من المريض والطبيب الكثير من عناء الحصول على وصفة طبية جديدة، ويوفر على الجميع عشرات الملايين من الجنيهات.

سنعود في فصل لاحق إلى مسألة كيف تتعامل الحكومات والمراقبين مع مثل هذه الممارسات - الجيد منها والسيئ - وكيف يتصرفون تجاهها نيابة عن المستهلكين، ولكن دعونا الآن نؤكد على هذه القاعدة الأساسية: إذا كنت ترغب في التشجيع على سلوك معين لابد من تبسيطه وجعله سهلاً، أما إذا أردت تثبيطه فاجعله أكثر صعوبة.

من اللافت للانتباه أن العديد من تدخلات السياسات وتدخلات الشركات وقطاع الأعمال تتعثر عند أول وأهم خطوة أساسية وهي: التواصل. فالفائدة المرجوة وراء سن قانون، أو تقديم منفعة، أو تنظيم حملة إعلامية عامة تهدف إلى التأثير على السلوك، تتضاءل ويقل أثرها حين لا يعلم بها أحد. وبالمثل، لا تتوقع تأثيراً كبيراً إذا كانت المعلومات المقدمة مكثفة جداً، ومعقدة بشكل محير يجعل الشخص الموجهة إليه لا يعلم تحديداً ما المطلوب منه. عليه، فإن التطبيق الأساسي لمعنى "اجعله سهلاً": هو الحرص على أن تكون المعلومة أو الرسالة أو الطلب واضحة وسهلة الفهم.

في آخر خطاب أو رسالة استلمتها من الحكومة أو من إحدى الشركات الكبرى، هل كان واضحاً لك ما ورد فيها أو ما طلب منك القيام به؟ أم توجب عليك قراءتها ثلاث مرات، وبعد كل ذلك ظلت غير واضحة تماماً بالنسبة لك؟ إذا كان الطلب يختص بدفع فاتورة ما: هل طريقة الدفع كانت واضحة، أم هناك ثلاثة عناوين مختلفة وعدة أرقام هواتف، وكانت تفاصيل "طريقة الدفع" مخبأة في مكان ما خلف الفاتورة؟

يظن الكثير من الناس أن هذه التفاصيل تافهة. وهم يجزمون أن كبار المسؤولين الحكوميين أو قادة الشركات التجارية لا يعيرونها اهتماماً، ولا يشغلون أنفسهم بها. ولكن في الحقيقة يتوجب عليهم ذلك؛ لأن الآثار المترتبة عليها كبيرة وجوهرية. تظهر الدراسات المخبرية أن الرسالة سهلة القراءة ليست فقط أكثر قابلية للفهم، وإنما هي أيضاً أكثر قابلية للاعتقاد بصحة مضمونها. لتوضيح ذلك بمثال بسيط، من المرجح أن يعتقد المواطنون بصحة البيان أو الخطاب عندما يكتب بالخط العريض بدلاً من كتابته بالخط العادي.

نحن في فريق الرؤى السلوكية - تماماً مثل الكثير من المواطنين والشركات عندما تكون الطرف المتلقي للرسائل - واجهنا الكثير من الاتصال، والرسائل الرسمية التي تبدو كما لو أنها كتبت من قبل لجنة من المحامين أو الإداريين الفنيين (وفي الغالب ذلك ما حصل). والمراسلات المتعلقة بالغرامات خير مثال على ذلك؛ فغالباً ما يُستخدم فيها لغة المحاكم والقانون بمفردات من قبيل (حجز "distrain") وهي مفردة يعجز حتى معجم التدقيق الإملائي عن إدراك معناها ناهيك عن غالبية الناس.

أجريناً اختباراً تجريبياً على الآثار المترتبة على تبسيط مثل هذه النوعية من الرسائل والنصوص ومحتوى المواقع الإلكترونية، ووجدنا أن الرسائل الضريبية المكتوبة بلغة إنجليزية بسيطة ومطلب سهل وواضح من البداية، يمكن أن تكون أكثر فعالية بنسبة ٢٠٠ إلى ٣٠٠ في المائة من النسخ الأصلية للرسائل التي قارناها بها. وبشكل عام، اكتشفنا أن "خير الكلام ما قل ودل". على سبيل المثال، وجدنا في الشركات التجارية أن عمليات النقر (للحصول على مزيد من المعلومات) على الروابط في رسائل البريد الإلكتروني المرسلة لهم من جهة حكومية كبرى، من الممكن زيادتها بنسبة ٤٠ إلى ٦٠ في المائة عن طريق تقليل حجم النص في البريد الإلكتروني. وعلى نحو مماثل، وجدنا تزايداً ملحوظاً في عمليات الالتحاق بالبرامج المتنوعة - سواء الخاصة بالإقلاع عن التدخين، أو مهارات الشباب، أو برامج التوظيف - عند ترتيب وتبسيط صفحات الهبوط* في مواقع الإنترنت (website landing pages).

حتى مع تسلحنا بهذه الأدلة والتجارب، لم نتمكن على الدوام من إقناع الوزارات المعنية بأهمية التبسيط والترتيب. وقد تطلب منا الأمر في إحدى الحالات ثلاث سنوات حتى نتمكن من تغيير خطاب واحد فقط (يا لنا من مجموعة مثابرة)، وإن كان خطاباً يستقبله من ٨ إلى ١٢ مليون شخص سنوياً. وفي بعض الأحيان تعزي الإدارة المعنية عدم أخذها بالتبسيط إلى أسباب شبه قانونية؛ حيث تكون صياغة النموذج محددة فعلاً في التشريع الخاص. والسبب الأكثر شيوعاً هو إلقاء الملامة للمشكلة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات القديمة حيث كانت صعبة وباهظة الثمن للتغيير، وفي بعض الأحيان لأن العقد مع مزود تكنولوجيا المعلومات كان مكتوباً بشكل سيء، مما يجعل أي محاولة للتغيير باهظة التكاليف. وبطبيعة الحال أحياناً يكون الاعتراض لأسباب سياسية سواء كانت كبيرة أم صغيرة؛ كانت تلك الوزارة المعنية في حالة حرب ذلك الشهر مع مركز الحكومة ولم تكن في حالة تسمح لها بالامتثال لطلب مقدم منا ونحن أحد أذرع مكتب رئيس الوزراء.

كثيراً ما يتندر الناس برداءة خط الأطباء، ولكن من الناحية الطبية لا مجال للمزاح. ففي المملكة المتحدة وحدها الآلاف من الأخطاء الطبية سنوياً تنجم عن القراءة الخاطئة لخبرشات الأطباء في سجلات المرضى. فمثلاً، هناك فرق شاسع يبلغ ألف ضعف بين

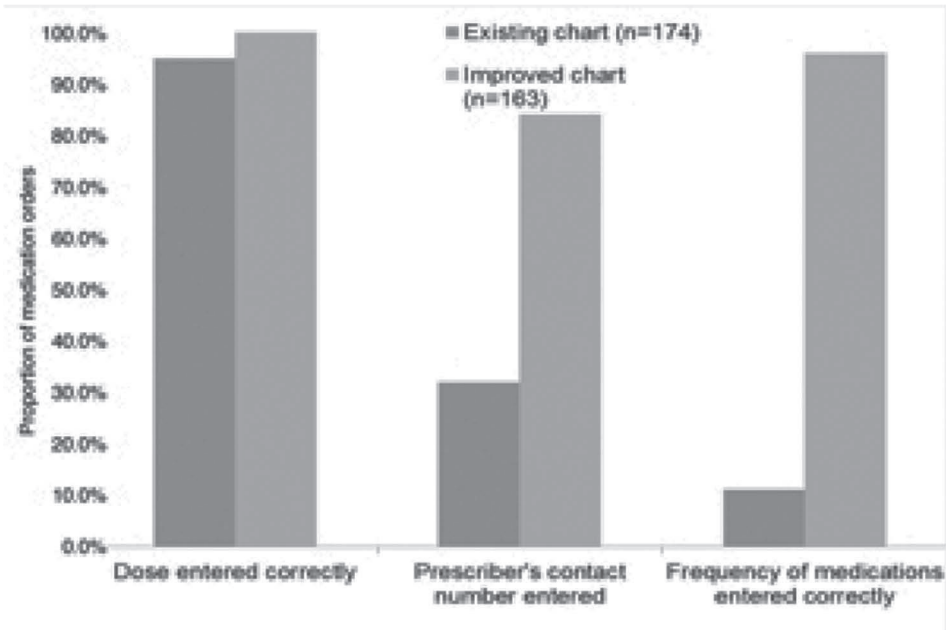
* صفحات الهبوط (landing pages): هي صفحات الإنترنت التي يصل إليها العميل بعد ضغطه على رابط إعلاني، وتتضمن عادةً تفاصيل عن السلعة أو الخدمة المعلن عنها - المترجم.

"ميكروغرام" و"ملليغرام" ولكن عند التسرع أو الخربشة المختصرة من السهل الخلط بينهما. علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات السابقة أن بقية الطاقم الطبي في الغالب سوف يتبع ما يعتقد بأنها تعليمات الطبيب، حتى وإن كانت تلك التعليمات قد تُعرض حياة المريض للخطر (أفضل مثال يوصف تأثير "المُبْلَغ" الذي أشرنا إليه في تقرير التأثيرات الرئيسية مايندسبيس "MINDSPACE").

قام دوم كينغ، وهو كاتب مشارك في تقرير مايندسبيس وأستاذ الجراحة في كلية لندن الإمبراطورية حالياً، بتتبع أسباب حدوث هذه الأنواع من الأخطاء بشكل روتيني. لقد أحس أن باستطاعته المساعدة في فعل شيء حيال تلك الأخطاء المتكررة، وإنقاذ الكثير من الأرواح ربما أكثر مما في وسعه إنقاذه طوال مسيرته كجراح في غرف العمليات. وبدعم وتمويل بسيط من فريق الرؤى السلوكية، أجرى دوم تجربة بإعادة تصميم السجلات الطبية للمرضى لتقليل الأخطاء، وتسهيل قراءة ما كتبه الأطباء وخاصة المتعلق بالوصفات الطبية. هذه التغييرات جعلت النماذج الجديدة للسجلات تبدو شبيهة بتلك النماذج التي يقوم بتعبئتها الشخص في مركز مراقبة الحدود عند دخوله لبلد ما - خانات مربعات لكتابة حرف واحد أو رقم واحد في كل مربع، والإجابة على الأسئلة المعتادة بإحاطة الخيار (انظر أدناه). كما صُمم النموذج بشكل يمكنك من رؤية اسم المريض على الدوام حتى وإن كنت في الصفحة الثالثة أو الرابعة؛ كي لا تكتب المعلومة في السجل الخاطئ من غير قصد.

الشكل (١٠)

تقليل الأخطاء الطبية، بتسهيل قراءة كتابات الأطباء



في تجربة أجريت على اثنين من المستشفيات، وعمل مقارنة بين النماذج الجديدة لسجلات المرضى والنماذج القديمة لرصد الأخطاء (مثل القراءة الخاطئة للدواء أو الجرعة) وكذلك المعلومات الناقصة أو غير القابلة للقراءة (مثل: اسم الطبيب إذا احتاج أحد الرجوع إليه للتحقق أو الاستفسار). في المحصلة كان التحسن هائلاً فيما يخص الدقة.

الخطوة التالية من خطوات تبسيط الرسائل ووسائل الاتصال الأخرى هي تبسيط العمليات. إن تغيير القيمة الافتراضية (أو الخيار الابتدائي) لجعل الأمور أسهل وأكثر سلاسة، كما حصل في برامج المعاشات التقاعدية، هو مثال صريح على نوعية التدخلات الأكثر شمولاً التي تدور حول التخلص من البيروقراطية وعناء الأعمال الورقية. وكما حصل لاحقاً في الولايات المتحدة الأمريكية، كان الحد من الأعمال الورقية هو المحور الأساسي لعمل كاس سنستين في البيت الأبيض، وكان مطمحه الأساسي هو توفير مليارات الساعات كل عام من مجموع أوقات المواطنين الأمريكيين، التي يصرفونها على الأعمال الورقية (٨). إن فوائد الحد من مثل هذا العناء الزائد تمتد إلى أبعد بكثير من مجرد تقليل حنق الناس وتوفير أوقاتهم، وقد تمكنا من إثبات ذلك، سواءً نحن في فريق الرؤى السلوكية أو غيرنا من الباحثين.

ثمة مثالٌ قوي من واقع الحياة اليومية عن التدخلات وأثرها، يتعلق بتعبئة استثمارات الالتحاق الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية (٩). فقد قُدمت خدمة مجانية للأسر ذات الدخل المنخفض التي لديها أبناء يقتربون من سن الدراسة الجامعية، تتمثل في التعبئة المسبقة لاستثمارات الالتحاق الجامعية باستخدام بيانات الدخل والضريبة الخاصة بهم المتوفرة لدى الحكومة. وجد الباحثون أن ملء الاستثمارات مسبقاً، والذي لا يستغرق أكثر من دقائق معدودة ولا يكلف سوى بضعة دولارات، زاد نسبة الالتحاق بالجامعات من هذه الأسر ذات الدخل المنخفض بحوالي الربع (ارتفاعاً من ٣٤ في المائة سابقاً إلى ٤٢ في المائة)، كما زادت نسبة الحصول على المنح الدراسية بنحو الثلث ٩. ووجد الباحثون أيضاً أن تقديم المعلومات استجابة للمعايير الحكومية لم تتأثر على الإطلاق. يبدو جلياً أن التدخل كان له عظيم الأثر من حيث التكلفة؛ إذ يمكن ملء الكثير من النماذج مسبقاً بتكلفة مساوية لتكلفة منحة دراسية جديدة عالية الثمن أو تكلفة برنامج توعوي.

سرعان ما تعلمنا من عملنا في فريق الرؤى السلوكية أن نأخذ مثل هذه الاحتكاكات على محمل جاد إلى حد الهوس تقريباً، وأن أصغر المشاق والعناء الإضافي يمكن أن تحدث فرقاً كبيراً. مثلاً في واحدة من سلسلة الرسائل الصادرة عن دائرتنا الضريبية، هيئة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك HMRC، أعطي دافع الضرائب عنواناً على شبكة الإنترنت يمكنه من إيجاد استثمارات الضرائب لإكمالها، فإذا قام المستلم بكتابة العنوان في المتصفح يتم توجيهه إلى صفحة موقع الهيئة وفيها استثمارة الضرائب بشكل واضح. كل ما عليه حينها أن ينقر فقط على الاستثمار، وبالطبع تعبئتها بعد ذلك. اتضح أن معدل شخص واحد فقط من كل خمسة أشخاص استلموا تلك الرسائل قام بملء الاستثمار ودفع ضرائبه نتيجة لذلك. أجرينا اختباراً تجريبياً لإدخال تغيير طفيف، حيث قارنت التجربة بين تأثير الرسالة الأصلية وتأثير رسالة أخرى مطابقة تقريباً، إلا أن الرابط على الإنترنت يوجه الناس إلى الاستثمار مملئها مباشرة بدلاً من التوجه إلى الصفحة التي تحتوي على الاستثمار ضمنها. بمعنى آخر، اختصرنا على الناس نقرة واحدة، وإن كان ذلك على حساب مجموعة من حروف النص الزائدة. والنتيجة؟ ٢٢ في المائة زيادة في نسبة الأشخاص الذين أكملوا استثماراتهم الضريبية تجاوباً مع الرسائل المرسلة إليهم (١٠).

بالطبع سيكون أمراً رائعاً لو كان بالإمكان ظهور الاستثمارات وهي مملوءة مسبقاً، بإمكانك تخيل تأثير القيام بذلك - ملء أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الشخص من المصادر الأخرى للمعلومات - إذا كان مجرد إحداث تغيير بسيط، كالاستغناء عن نقرة واحدة أدى إلى زيادة معدلات الاستيفاء الضريبي بنسبة تتجاوز ٢٠ في المائة. لا ريب أن هذا درس حريّ بكثير من السلطات الضريبية أن تتعلمه وتستفيد منه، وأن تسخر التكنولوجيا للمساعدة في هذا الشأن. إننا بحاجة إلى إعادة تصميم النظم الآلية الضريبية، بحيث تتكفل بالجزء الأكبر من الأعمال نيابة عن دافعي الضرائب. وفي رأينا أن الكثير من الحالات التي تعتبرها السلطات الضريبية احتيالياً وتهرباً ضريبياً، في حقيقتها لا تعدو عن كونها نظرة للناس بأن لديهم شواغل واهتمامات أفضل يودون قضاءها، بدلاً من الخوض في تعقيدات استثمارات الضرائب.

بعيداً عن الأعمال الورقية وتعقيداتها، هناك أنواع أخرى من العناء والاحتكاكات. ففي شأن المساهمة في إنقاذ الحياة على كوكب الأرض لا جدال ولا ريب أن الأمر يتوقف على ترشيد أو حفظ الطاقة، أو على الأقل الحد من الانبعاثات وتوفير النصف المالي لحيوب المواطنين. المثال الأبرز على ذلك في المناطق الباردة يتمثل في تشجيع الناس على عزل الغرف العلوية أو السُّنَدَرَات في منازلهم. فالمنازل عادةً تفقد ما يقارب ٢٥ في المائة من حرارتها عن طريق الأسطح غير المعزولة، ومن ٣٠ إلى ٤٥ في المائة من خلال الجدران غير المعزولة. يكلف عزل الدور العلوي أو إضافة العازل في تجويف الجدار بضع مئات من الجنيهات/الدولارات، ولكنه يقلل على الفور من قيمة الفواتير. من هذا المنطلق، يبدو الأمر كما لو أنه من المسلّمات وأن أصحاب المنازل سيختارون فعله بداهة، لا سيما أن فترة استرجاع رأس المال المدفوع لعزل الدور العلوي تستغرق عادةً من سنة إلى سنتين، وبالنسبة لعزل تجويف الجدران من سنة إلى أربع سنوات، حسب نوع المبنى. بعبارة أخرى، ينال المستهلك فائدة على استثماره في العزل تتراوح بين ٢٥ و ١٠٠٪ سنوياً. إنها صفقة متميزة بكافة المقاييس والاعتبارات.

علاوة على جميع ما تقدم، أنفقت كثير من الحكومات المليارات لدعم وتعزيز مثل هذا العزل. وفي ضوء ذلك، كان من العجيب والمحير أنه لا يزال هناك أناس لم يركبوا مثل هذا العزل في منازلهم، وأن وزارة الطاقة في حكومتنا البريطانية تطلب المزيد من المال

لزيادة الدعم الحكومي للعزل. إذن كيف نقنع أولئك الأشخاص وما هي العوائد المجزية في نظرهم؟ بعد النظر ملياً في المسألة والتحدث مع المختصين وأصحاب المنازل، خلصنا إلى أن المشكلة تتعلق بالعناء والمشقة أكثر من تعلقها بالمال. وعلى وجه التحديد، لم يتقبل الناس فكرة إخلاء محتويات أدوارهم العلوية.

للتأكد من أن هذه هي الإشكالية حقاً، كما ذكرنا ذلك بإيجاز في التمهيد لهذا الكتاب، أجرينا تجربة مع جهة تجارية لتقديم عروض لأصحاب المنازل في مناطق مختلفة من لندن، ضمن منشور إعلاني لاختيار واحد من العروض الثلاثة التالية:

- خدمة عزل المنزل بتكلفة موحدة ولكن منخفضة.
- خدمة عزل المنزل بخصم إضافي كبير في حال قام أحد جيرانك بطلب نفس الخدمة معك (الفكرة تكمن في أن تركيب العازل لمنزلي في نفس الموعد أرخص لهما، وأقل تكلفة على الشركة، وأنت تكون أكثر ميلاً للموافقة على عزل منزلك إذا اشترك جارك معك).
- خدمة عزل المنزل مصحوبة بخدمة إخلاء محتويات الدور العلوي، وإن كان ذلك بتكلفة إضافية كبيرة عما لو كان عزلاً فقط.

لم تكن هذه التجربة مثالية من الناحية المنهجية؛ فالمنشورات قدمت في مناطق محلية، نعم منفصلة عن بعضها ولكنها متشابهة، وبالتالي فالعينة لم تكن عشوائية بصورة مثالية، كما أن إجمالي أعداد المنازل كان صغيراً. ومع ذلك تظل نتائج التجربة مذهلة. فبالمقارنة مع العرض الأساسي لم يحدث الخصم الإضافي فارقاً يذكر، حازت الفكرة بالتأكيد على إعجاب الناس إلا أن الزيادة في الأخذ بها كانت قليلة وليست ذات دلالة إحصائية. وفي المقابل، كان مستوى الإقبال على عرض العزل مع إخلاء الدور العلوي أعلى بثلاث مرات، بالرغم من تكلفته الإضافية التي تبلغ بضع مئات من الجنيهات.

لم تكن هذه التكلفة الإضافية غير ذات شأن في قرار أصحاب المنازل، والدليل أن الإقبال كان أعلى بكثير (حوالي خمسة أضعاف العرض الأساسي) عندما تم في وقت لاحق تقديم خطة لإخلاء الدور العلوي بتكلفة من شأنها خفض السعر. ولكن التجربة أثبتت وبقوة، على أقل تقدير على مستوى الأقلية من الأسر التي لم تعزل منازلها، أن سعر العزل لم يكن هو العائق، وإنما في الحقيقة هم لم يستطيعوا تحمل عناء ومشقة إخلاء أدوارهم العلوية.

بالتأكيد هذا إشعار وتذكرة مهمة لنا كي نفتش بعناية عن العوائق السلوكية الحقيقية في وجه السياسات، قبل افتراض أن الحل يتمثل في زيادة كبرى وغير مسبقة للدعم الضريبي

وضع المطبات في الطريق:

في بعض الأحيان يكون تعظيم وزيادة الاحتكاكات هي الحل الأمثل - مثلما يحصل عندما نحاول تشجيع الناس على الامتناع عن فعل شيء ما، أو حثهم على التفكير ملياً قبل الإقدام على شيء قد يندمون عليه فيما بعد. وفقاً لما كشفه دانيال كانيمان، فإن الكثير من القرارات التي نتخذها في الحياة تصدر عن "النظام ١" لدينا، أو الجزء المبرمج من أدمغتنا المماثل لعمل الطيار الآلي. وفي بعض الحالات قد يكون الدور الذي يقوم به مختص الحفر أو "المحفّز" ببساطة شديدة هو وضع مطب أو عثرة في الطريق لإحداث هزة للشخص في "النظام ٢" لتنشيطه كي يعود للعمل والتفكير.

في الواقع، إضافة مطب أو عثرة في الطريق ليست مجرد استعارة قولية؛ فمطبات السرعة، أو كما يطلق عليها في بريطانيا رجال الشرطة النائمون (sleeping policemen)، وكذلك الوصلات ذات الأسطح الخشنة الموجودة على الطرق قبل التقاطعات تهدف إلى هز السائق غير المنتبه؛ ليخفف من سرعته أو الانتباه أكثر، خصوصاً عند الاقتراب من المناطق السكنية أو التقاطعات المزدهمة.

من الأمثلة الأخرى على مثل هذه المطبات: سن فترة انتظار إلزامية ما بين تسجيل المنتجات المالية والتصريح بتداولها، واشتراط وجود فترة تأخير (حتى وإن كانت ٣٠ دقيقة فقط) بين قيام المتجر بتقديم إقراض أو ائتمان رخيص التكلفة للعميل وبين قدرة هذا العميل على استخدام بطاقته الائتمانية، ومن الأمثلة أيضاً: إقرار تدابير للتحقق من سلوك المقامرين كإلزامهم بالتوقف المؤقت عن استخدام آلات القمار بعد فترة معينة، ومنها الإلزام بألا تباع منتجات بعينها كالسجائر مثلاً إلا من أماكن مخصصة ومصرح لها.

حتى حالات الانتحار كما رأينا سابقاً تتأثر بمدى سهولة أو صعوبة فعل ذلك. قد يكون الانخفاض الكبير في معدلات الانتحار نتيجة التغيرات في مستويات أول أكسيد الكربون حدث عن طريق الصدفة، ولكن يمكن استخدام الفكر والبصيرة لإحداث تغييرات متعمدة

ومدروسة من شأنها خفض معدلات الانتحار. على سبيل المثال: فرضت عدة دول قيوداً قانونية على عدد الأقراص التي يمكن شراؤها دفعة واحدة من الباراسيتامول والأدوية ذات الاستخدام اليومي المشابهة. بالطبع ليس باستطاعتك أن توقف الشخص المصّر والعازم على فعل ذلك من الذهاب إلى عدة صيدليات، واحدة تلو الأخرى لشراء العديد من أقراص الدواء، إلا أن هذه التدابير أسفرت في المملكة المتحدة لوحدها عن تناقص حالات الانتحار بسبب ابتلاع الباراسيتامول بحوالي ٧٠ حالة في السنة (انخفاض بنسبة ٤٢ في المائة)، وانخفاض أكبر بنسبة ٦١ في المائة من المرضى الذين يحتاجون إلى زراعة كبد نتيجة الأضرار الناجمة عن استخدام الباراسيتامول (١١). وبالمثل، هناك دلائل على أن بيع هذه الحبوب مغلفة في أشرطة، بدلاً من أن تباع سائبة في زجاجة أو عبوة، من شأنه أن يخفض معدلات الانتحار أيضاً؛ بحكم أنها تتطلب عند تناولها إخراجها من مغلفاتها واحدة تلو الأخرى. من هنا يتضح أن قليلاً من الاحتكاك ليس بالضرورة أمراً سيئاً في كل الأحوال.

الخلاصة: اجعله سهلاً – أول مبدأ من مبادئ الحفز "١٠١ حفز":

من الغريب أن العديد من الاكتشافات المبكرة للخبراء والمختصين بالسلوك والترويج لعلم النفس، لم تكن مهمة جداً بمدى قوة وتأثير الاحتكاكات والعناء أو المشقة اليومية (١٢)؛ ربما لأنها كانت تبدو واضحة جداً كما وثقها بعض الشخصيات الرائدة في هذا المجال، ولكننا في بعض الأحيان نغض الطرف عن أهمية الشيء الذي نسّمه بالوضوح (١٣).

تجدر الإشارة إلى أن العالم من حولنا على أقل تقدير وسلوكياتنا فيه تتشكل على الدوام وفقاً لمبدأ "اجعله سهلاً". فمن السهل حقاً الانضمام إلى صالة الألعاب الرياضية أو الاشتراك بمجلة. وعلى العكس، يمكن أن يلزمك جهدٌ جبارٌ كي تنهي عضويتك، أو تلغي اشتراكك رغم أنه "من حيث المبدأ" يبدو سهلاً بما فيه الكفاية (أو كما بدا لك عند الاشتراك). وعلى نحو مماثل، ادخل لأي متجر مختص لتأسيس عقد لخدمة هاتف جديد، وسيكون لديك في غضون دقائق، أما عندما تطلب إنهاء الخدمة ونقل رقم هاتفك، فسوف تجد نفسك عالقا على الهاتف لمدة ساعة ...

يمكن للحكومات والشركات والأسر كذلك استخدام بعض صور الاحتكاك لأسباب وأغراض سامية، لا سيما في مجال الحد من الجريمة يمكن استخدام أحد أشكال الاحتكاك "تحصين المستهدف" (target-hardening). لأول وهلة قد يبدو من السخف الاعتقاد بأن إغلاق النافذة أو إحكام القفل قد يحدث فرقاً كبيراً ويمنع السرقة؛ فإذا ما أراد اللص اقتحام المكان، فهل بمقدوره ذلك بمجرد كسر الزجاج أو استخدام العتلة؟ نعم هذا صحيح "ومنطقي" في كلا الحالتين، لكن الأدلة تثبت أن إغلاق النافذة وإحكام القفل تحدث فرقاً كبيراً. انظر مثلاً إلى مقبس سماعات الأذن الموجودة على متن الطائرات تجدها تختلف عن تلك التي لديك في المنزل. على أية حال أنا واثق بأنك لا تنوي أخذها، ولكن إذا كانت الفكرة خطرت في بالك فقد تكون نظرت إلى مقبس السماعات وفكرت "يا للعناء".

العالم التجاري مليء بالأمثلة على احتكاكات أزيلت، وأخرى أضيفت بهدف تشكيل سلوكنا، بعضها نتيجة طبيعية لثورة التطور المعاصرة، وبعضها الآخر متعمدة ومخطط لها، ولكن حتى على المستوى الشخصي باستطاعتنا استخدام نفس تلك النهج على أنفسنا. يعجبك ألا يخلو المنزل من الشوكولاتة، ولكنك تخشى من تناول الكثير منها؟ لماذا لا تضعها في علبة على رف مرتفع يتطلب منك التمدد للوصول إليه، ثم فتح العلبة قبل أن تتمكن من الحصول على ما تريد؟ بمعنى آخر لتكن الشوكولاتة موجودة حواليك، ولكن احرص عامداً على إضافة بعض الاحتكاكات الإضافية. تريد أن تدخر مبلغاً لشأن يخصك؟ فكر في النقل التلقائي المنتظم للمبلغ إلى حساب آخر، ثم ضع المزيد من الاحتكاك عن طريق نقله إلى حساب لا يكون لديك فيه بطاقة مصرفية.

كذلك الحال في السياسات أيضاً؛ يتعين على صناع السياسات ألا ينسوا أبداً طرح السؤال التالي: "هل باستطاعتنا أن نجعل الأمر أسهل؟" قد يكون من الصعب بعض الشيء على المسؤولين خلف الكواليس تصميم نظم آلية صحية أو ضريبية، تجعل ملء النماذج عملية أسهل، ولكنه عادة سيؤتي أكله. والأفضل من ذلك حاول أن تستغني عن النماذج بأكملها، اجعل الأمر سهلاً، وأزل الاحتكاكات. وبالتأكيد أعطِ مبدأ "اجعله أسهل" الفرصة الكافية والاهتمام اللازم، قبل أن تنفق ملياراً إضافياً أو اثنتين على الإعانات الضريبية.

الفصل الرابع

جذاب!

افترض أنك على وشك الذهاب إلى السوبرماركت (السوق المركزي)، بالطبع ليس بالمكان ولا العمل المفضل للقيام به، إلا أنك تشعر بمتعة ما جرّاء ذلك. وعند التفكير ملياً تجد بأنك كثيراً ما تذهب إلى هناك وربما أكثر مما تقتضي الحاجة. وعلى الرغم من أنك قد لا تدرك ذلك حق الإدراك، إلا أن السوبرماركت الحديث أنموذج رائع من نماذج الهندسة السلوكية، وبالتحديد تستقي من المبدأ السلوكي "الجذب" (attraction).

حتى قبل أن تدخل السوبرماركت، تبدأ الأفكار والانطباعات بالتدفق داخل عقلك، يخطر لك تفكير بالأطعمة الطازجة أو يأتيك شعور بسيط بالجوع. وحتى إن لم ترد تلك الأفكار على بالك شخصياً، مجرد اقترابك عشر خطوات من باب السوبرماركت، ينضج أمام عينيك بوضوح اللون الأخضر وبقية الألوان الزاهية للخضروات والفواكه الطازجة. وبمجرد أن تلتقط عربتك "بسهولة" وتمضي تجاه ذلك المكان الأخضر، يلفت ناظريك حزمة من علب البيرة. تختلس النظر بسرعة إلى سعرها، ولكنك قد قررت مسبقاً أنها صفقة جيدة. يتلاءم وضع هذا الصندوق الثقيل بشكل جيد على القاعدة المستوية للعربة، فلا خوف من سحق الفواكه الطازجة التي أنت على وشك أن تبتاعها. بعدها تلتقط بعض الخضار ومكونات السلطة، منتجات خضراء لامعة حتى إنها غسلت مسبقاً (لا وجود لأي أثر للتربة التي جاءت منها)، ثم الجزر فالخيار فالبروكلي معاً، مثل صدى يتردد في ذهنك من مرحلة ما قبل المدرسة فصاعداً يرشدك كيف تختارها وتجمعها. الآن يأتي دور الفاكهة، تجمعها بصورة مشابهة للمنتجات الخضراء والحمراء والصفراء، وجميعها بألوان مضيئة بتباين تقريباً عكس بعضها بعضاً. ما أن تضعها في عربتك حتى تشعر بأن جزءاً من دماغك أضاء قليلاً هو أيضاً بتأثير ما جمعت من منتجات صحية نظرة وطازجة.

تسير للأمام عبر الممرات متوجهاً إلى المحاسب عند بوابة الخروج، تلقي نظرة إلى عربتك تجدها تفيض بالبضائع. بكل الأحوال الطابور ليس طويلاً فهناك شخص واحد فقط أمامك. وأنت في الطابور تنظر إلى الرف بجانبك متسائلاً ما هذا؟ مجلة تخطف ناظريك، تبدو

الفنانة بريتي سبيرز في حال مزرية، طفل العائلة المالكة، ماذا؟ تلتقط المجلة وتضعها في العربّة. ترى العلك فتقرر أنك تحتاج بعضاً منه، إنك تريد أن تطيب رائحة نفسك بعد تناول الغداء. كل هذا وأنت جئت في الأساس لشراء بضعة أغراض فقط ...

زيارة سبورتاكوس لداونغ ستريت (مبنى الحكومة):

لم أكن قد التقيت سبورتاكوس قبل أن ندعوه لندوة في داونغ ستريت. كان أبنائي كباراً على أن يشاهدوا برنامجه على التلفاز. بدا وهو يرتدي بدلة رمادية أنيقة مختلفاً بعض الشيء عن شخصيته التلفزيونية، ولكن حتى بالبدلة يمكنك أن تدرك أنه يتمتع بعضلات مفتولة وتحركات حادة - كان بطل أوروبا في الجيمباز لأكثر من مرة.



الشكل (١١)

"شخصية سبورتاكوس" التي أداها الممثل ماغنوس شيفينغ (الصورة بإذن من دانيال سي. غريلوبوس)

اعتقد مارين أشفورد، وهو أحد أعضاء فريقنا ويمتلك خلفية قوية في التسويق، أن بإمكاننا تعلم شيء من سبورتاكوس لم نكن نتعلمه من مؤلفات وأدبيات الصحة العامة. كان سبورتاكوس - اسمه الحقيقي ماغنوس شيفينغ - الشخصية الرئيسية للبرنامج التلفزيوني "Lazy Town - مدينة الكسالى" من تأليفه وبطولته. كانت الفكرة الرئيسية بسيطة تتمثل في: إنشاء برنامج ترفيهي موجه للأطفال الصغار يهدف إلى أن يجعل نمط الحياة الصحية ممتعاً "وتلقائياً".

خلال العرض، كان الأطفال يتنقلون باستمرار، ويقومون بأشياء ليحاكيها نظراؤهم في المنازل الجالسون على الأرائك للعب والنشاط، مما يكسبهم المرونة واللياقة البدنية. كما أن الأطفال في البرنامج يُعاد شحنهم ليستعيدوا طاقتهم وحيويتهم عن طريق تناول (الفواكه والخضروات) أو كما تسمى في البرنامج: "الحلوى الرياضية". يمكنك تصور المشهد: الأطفال يركضون جيئةً وذهاباً، يمددون أذرعتهم ويدورونها، يلوحون بالجزر ويقضمون التفاح. كانت مهمة سبورتاكوس في الحياة تتلخص في اللعب ضد المسوقين التجاريين في لعبتهم الخاصة والتغلب عليهم فيها؛ لجعل نمط الحياة الصحية ممتعاً، وجذاباً، وطبيعياً قدر الإمكان. لا أظن أنني قد رأيت شيئاً من هذا القبيل أو قريباً منه في مبنى داوننغ ستريت - وفي غرفة الطعام تحديداً.

عرف ماغنوس بأنه سيجدف ضد التيار وأنه يقف أمام مقاومة ضخمة. أحد مقاطع الفيديو التي عرضها كانت إثباتاً بشكل فكاهي جربه مع أشخاص بالغين في السوبرماركت. ففي مقطع، أعطي البالغون دقيقتين ملء عربة التسوق بأكبر قدر ممكن من الطعام الصحي، وبإمكانهم عند الانتهاء الحصول عليه مجاناً. اندفعوا بسرعة في الممرات يملؤون عرباتهم، ولكن قبل مضي فترة طويلة أوقفوا اندفاعهم وبدأوا بإعادة منتجات أدركوا أنها لم تكن صحية على الإطلاق. بعد انتهاء الدقيقتين وعند فحص العربات، كان القليل منها مليئاً بالمنتجات الصحية بالكامل، وأكثرها بقي يحوي منتجات غير صحية بالمرة.

بعد ذلك طُلب من البالغين القيام بالمهمة مرة أخرى بطريقة مغايرة، فهذه المرة يفعلونها وهم معصوبو الأعين، وسيكون الهدف ملء عرباتهم بأطعمة غير صحية. من المثير للدهشة أن البالغين كانوا جيدين جداً في فعل ذلك، حتى إن العربات امتلأت عن بكرة أبيها قبل انتهاء الوقت.

كان مقصد ماغنوس أن يرينا بأننا نعيش في عالم تمكن المسيطرون فيه على التسويق والتوريد من جعل نمط الحياة غير الصحي سهلاً (انظر للفصل ٣) وجذاباً على حدٍ سواء. يسمى ذلك في الأدبيات الأكاديمية: "بيئة محفزة للبدانة" (obesogenic environment)، وينسب هذا المصطلح في الأساس إلى الخبير في الصحة العامة بويد سوينبورن. سنرى في الفصل القادم المزيد من هذه القوى واسعة التأثير، ولكن دعونا الآن نطلع أكثر على الأفكار البسيطة التي تجعل الشيء أكثر أو أقل جاذبية.

الجانبان الأساسيان للجذب:

هناك عنصران أساسيان "للجذب"، وكلاهما موجودان في كل ممر من ممرات أي سوبرماركت تزوره على هيئة منتجات تتنافس على الفوز باهتمامك.

أولاً، أن يجذب المنتج انتباهك. فالدماغ يتلقى آلاف الإشارات في كل ثانية: بأي منها تهتم؟ ما المهم وما الفارغ وعديم الأهمية؟ أي المنتجات والخطابات ورسائل البريد الإلكتروني توليها اهتمامك وتضعها أولوية في ذهنك على قائمة "تحتاج الاستجابة"؟ يُرجع علماء النفس المعرفي ذلك الدور إلى "البقعة المضيئة الانتباهية" (attentional spotlight) في الدماغ، والتي تقوم فكرتها على أن العقل الواعي يمكنه الاهتمام أو التركيز فقط على مجموعة محدودة جداً من بين الكم الهائل من المحفزات والمثيرات التي تعرض عليه. وفي هذا المجال الصغير من البقعة المضيئة الانتباهية لدينا، نحن نستخدم أدمغتنا لدمج مجموعة من المعلومات الأكثر تعقيداً، بالضبط كما يقوم عقلك الآن بتحويل الأشكال الخطية التي تراها على هذه الصفحة إلى كلمات وجمل، ويستخرج المعنى المراد لها. وأثناء قيامك بذلك، لا يزال بإمكان عينيك رؤية الصفحة بأكملها، بل في الواقع رؤية الكثير من الغرفة وراءها. ولكن هذا المجال البصري الأوسع موجود على "جهاز المراقبة فقط" في الدماغ. نعم ستلاحظ إذا ما بدأ الضوء يومض أو تحرك شيء ما، ولكن كل ذلك خارج نطاق انتباهك الواعي. على سبيل التوضيح، تفحص الصفحة القادمة وانظر إن كان باستطاعتك رؤية مثلث، هل وجدته؟ رأيت كيف كان تجاوب عينيك سريعاً؟ هذا لأن عقلك يمكنه إجراء فحص فعال للصفحة بأكملها في نفس الوقت، إذا كان يبحث عن رمز بسيط. لكن حاول أن تعثر على كلمة معينة مثل "السلع"، وستجد أنك مضطر لأن تستخدم البقعة المضيئة الانتباهية لتفحص السطور؛ لمعرفة الرموز والخطوط التي تشكل معاً الكلمة المنشودة.

تعلمت محلات السوبرماركت كيفية ترتيب الفواكه والخضروات على الرفوف في مجاميع متباينة من الألوان المتعاكسة - مثلاً حمراء اللون مقابل الخضراء - لكي تبدو بارزة بشكل كبير. وفي الواقع، قد تلاحظ أثر التطور هنا أيضاً: الألوان الزاهية للفواكه الناضجة تجذب انتباهنا إن كانت وسط بحر من اللون الأخضر، تناغم جميل بين إرث نبات يرغب في انتشار بذوره في الأرض وبين إرث أسلافنا الأوائل الراغبين في تناول غذاء ناضج. وبالمثل، تعلمت معظم محلات السوبرماركت أن تتأكد من أن الفواكه الطازجة ذات الألوان الزاهية "أفضل صفقات الشراء" تأسر ناظريك، حتى قبل أن تدخل إلى المتجر، وهذا استدعاء اللاوعي في دماغك ليساعد في جذبك إلى الداخل، وتوجيهك نحو أجود السلع الموجودة هناك. إذا كنت ترغب في التأثير على السلوك، فيتعين عليك غالباً القيام بأمر مماثل: فقبل أن تحظى بفرصة للإقناع أو التشجيع على سلوك ما لا بد من جذب الانتباه أو استدعاء شكل من أشكال المشاركة الأساسية.

ثانياً، إذا تمكنت الإشارة أو المنتج أو الخيار من النفاذ إلى عقولنا، كيف سيتم تقييمها؟ وستدرج تحت أي تصنيف: نعم أو لا أو ربما؟ هل هي ذات قيمة جيدة؟ هل سألجب بها؟ عقولنا تقيّم الأشياء والأشخاص بشكل سريع جداً ولا شعوري إلى حد كبير وفقاً لأبعاد رئيسية قليلة. وثقت سوزان فيسك، ربما تكون الخبيرة الرائدة في العالم في مجال الإدراك الاجتماعي، كيف يصنف الناس على الفور الأشياء والأشخاص الآخرين وفقاً لبعدين رئيسيين: رد الفعل العاطفي الإيجابي أو السلبي (الدافئ أو البارد)، والكفاءة. ويعتقد بأن ردود الأفعال هذه تكمن بشكل عميق في تطورنا النشوي، مما يمكننا من تمحيص وغرلة التهديدات والفرص. على سبيل المثال، ربما تصادف شخصاً مسناً "وتشعر" أو تتصرف تجاهه "بدفء" (إيجابية) مع أنه قد لا يمتلك قدراً عالياً من الجدارة، ولكنه لا يشكل تهديداً، فرمّا تمد له يد المساعدة، في حين أن رؤية شخص مشرد حاملاً زجاجة في يده قد تشعرك أيضاً بأن كفاءته متدنية، إلا أنه يثير لديك ردة فعل أكثر برودة. كذلك الحال، عندما تلمح زميلاً لك في العمل "تشعر" تجاهه بالدفء والكفاءة - ترى فيه شخصاً يمكن أن يساعدك ويقف معك. وفي المقابل، قد تكون لك ردة فعل مختلفة تجاه زميل آخر مع وجود الكفاءة نفسها، إلا أن شعورك نحوه يتسم بالبرودة - يحذرك عقلك منه وتراه منافساً لك ومصدر تهديد. أظهرت سوزان فيسك أن ردود الفعل السريعة جداً هذه تحدث أيضاً تجاه المجموعات والأعراق وحتى الجنسيات.

تبرز نفس ردود الأفعال هذه عند النظر إلى منتج أو غرض ما. فعلى سبيل المثال، عند رؤية سيارة فيات قديمة نوعاً ما ربما تشعر تجاهها "بالدفع" - إنها جذابة - ولكنك لا "تشعر" بأنها ذات "كفاءة" عالية. من الناحية الأخرى، ربما تتسم مشاعرك "بالبرود" تجاه سيارة المرسيدس ولكن كفاءتها عالية المستوى. ردود الأفعال السريعة هذه تقدم لمحة عن الكيفية التي تنتقل فيها عقولنا برؤيتها عن العالم من حولنا. يعرف المعلن التجاري الماهر هذه التأثيرات جيداً، ويسعى إلى تطويع سمات المنتجات وكل ما يرتبط بها لجعلنا نشعر تجاهها بشعور أفضل. مثلاً، سوف يسعى إلى خلق ارتباط ذهني في عقلك بين شيء تشعر نحوه بإيجابية، كنجم سينمائي أو شخص ذي وجه جميل وغرض، أو منتج يريد منك الاهتمام به أو شراؤه.



الشكل (١٢)

كجزء من برنامجها الهادف لحث الناس على الحركة والنشاط، مولت مؤسسة فيك هيلث في مدينة ملبورن عملاً فنياً رائعاً، رُسم على درج محطة ساوثرن كروس للقطارات، والتي يمر بها ما يقارب ٨٠٠٠٠ راكب كل يوم. وقد أدى وجود العمل الفني إلى زيادة نسبة من يستعمل الدرج بنحو ٢٠ في المائة خلال ساعة الذروة، وزيادة النسبة بأكثر من ١٤٠ في المائة خلال بقية اليوم. للأسف، لم يبق هذا العمل الفني سوى شهر واحد فقط (أغسطس ٢٠١٤). استبدل بعدها بصورة عملاقة لمشروب رائج (الصورة بإذن من سلطات مدينة ملبورن)

يمكنك حتى أن تطبق نفس هذا النهج على ذاتك وفي حياتك الخاصة؛ هل تريد أن تمارس التمارين الرياضية بشكل أكبر مما تفعل؟ لا تنظر لها كمهمة روتينية فحسب، ولا تمارسها لمجرد الإحساس بأنها "واجب" عليك فعله. حاول بدلاً من ذلك أن تدمج معها شيئاً من شأنه أن يجلب لك المتعة، كأن تمارس المشي مع أحد الأصدقاء، أو تختار طرقاً تعبر بك أماكن ذات مناظر جذابة أثناء ممارسة رياضة الجري أو ركوب الدراجة. أظهرت الدراسات أن الأطفال هم الفئة الأكثر قابلية للانخراط في الأنشطة الرياضية والمداومة عليها، حين تُقدم لهم كفرصة لرؤية الطبيعة أو العالم الخارجي، عوضاً عن تقديمها كنمط صحي. وهناك احتمالات بأنك ستجد هذه الطريقة مناسبة لك أيضاً.

تحاول محلات السوبرماركت وتجار البيع بالتجزئة أن يشدوا انتباهنا بعدة طرق، بعضها واضح وضوح الشمس كالمصقات واللافتات المضيئة، وبعضها الآخر غامض وغير ملحوظ مثل كيفية وضع المنتج أحمر اللون بجوار الأخضر أو الأزرق مع الأصفر، بحيث تبدو الأغراض المعروضة أكثر بهاءً ولفتاً للأنظار. الروائح والإضاءة والموقع كلها تأثيرات لها وقع أيضاً على ما نلاحظه. فمثلاً الأصناف الموضوعة في نهاية الممرات تتفحصها أعيننا تلقائياً وتجذب انتباهنا أثناء الدوران في زوايا الممرات. وعند وضعها في نهاية ممرات السوبرماركت تتزايد مبيعات المشروبات غير الكحولية بنسبة تتراوح بين ٥٢-١١٤ في المائة والمشروبات الكحولية بنسبة تتراوح بين ٢٣-٤٦ في المائة (١). هذا التأثير في مبيعات المشروبات غير الكحولية ونسبة الزيادة فيها تساوي التأثير الناتج عن عروض التخفيضات في أسعارها بنسبة من ٢٢-٦٢ في المائة لفئات الأحجام المختلفة - لا عجب أن يتهافت المنتجون إلى الدفع بسخاء لقاء وضع منتجاتهم في المواقع الرئيسية في نهاية الممرات. هذه التأثيرات ليست كبيرة فحسب وإنما تستمر مع مرور الوقت، فعروض المبيعات المؤقتة مثلاً يمكن أن تؤدي إلى زيادة فعلية في استهلاك تلك المنتجات، وحتى بعد توقف تلك العروض يستمر أثرها لمدة ستة أشهر (٢).

هناك نهج بسيط آخر لجذب انتباه الشخص يدعى: الشخصية (أو إضفاء الطابع الشخصي). فحسبما تم إثباته في خمسينيات القرن الماضي (1950s)، يميل الناس إلى سماع أسمائهم عندما يجري ذكرها أو ينادى عليها حتى في الغرف الصاخبة (وهو ما يطلق عليه: "أثر حفل الكوكتيل" cocktail party effect). عليه، يتضح جلياً السبب في أن يعتمد التجار والمسوقون إلى وضع اسمك في الخطابات ورسائل البريد الإلكتروني التي يرسلونها لك.

أثر الانتباه والبروز والشخصنة في دفع الضرائب والغرامات:

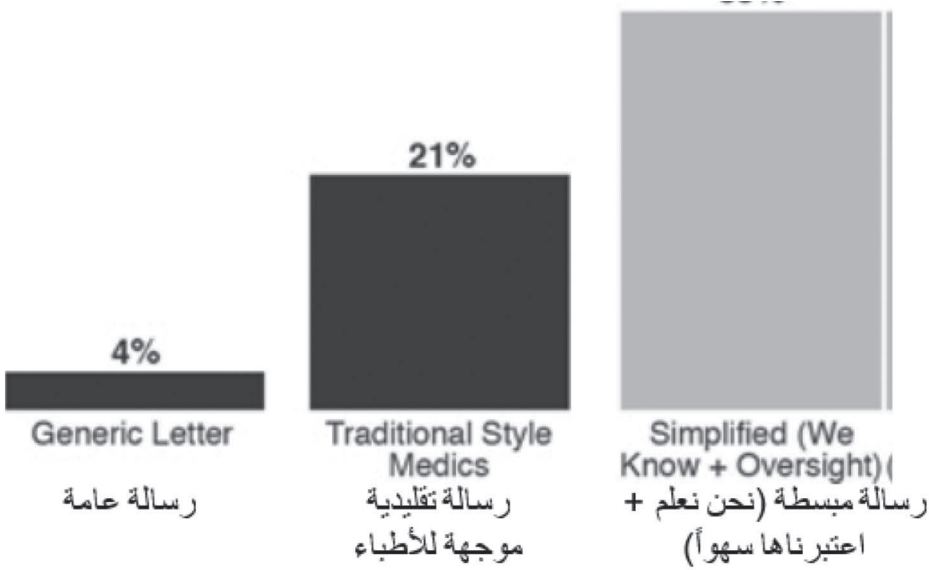
تنطبق الأمثلة السابقة والدروس المستفادة من "الجذب!" أو الشيء "الجذاب" على الحكومات أيضاً. يمكنك أن ترى تطبيقاتها في الدعاية والترويج وملصقات التجنيد إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية، مثل الملصق الذي انتشر في عام ١٩١٤م، وعليه صورة كتشنر يحدق بك ويوجه إصبعه تجاهك مع عبارة: "أيها البريطاني [اللورد كتشنر] يريدك أنت!". وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، صورة مطابقة تقريباً للعم سام مشيراً بإصبعه ومعلناً: "أريدك أنت أن تنضم للجيش الأمريكي!". قد لا تكون العبارتان صحيحتين من الناحية النحوية، ولكنهما صورتان علقنا في الأذهان حتى بعد مرور قرن من الزمان. لضمان فعالية مثل هذا "الحفز" (كلا الملصقين يبحث عن متطوعين) أو أي نداء آخر يبحث على فعل ما، فذلك يستدعي أولاً جذب انتباهنا؛ كلا الملصقين يحوي كلمة "أنت" مكتوبة بأحرف كبيرة جداً، ومعها نظرة عين مباشرة وإشارة بالإصبع تجاهك، بالتأكيد كل هذا من شأنه أن يستحوذ على انتباهنا. ومع ذلك، ليس من الواضح مدى فعالية هذه الملصقات فيما يخص الجانب الثاني من "الجذب!" - هل سيكون المضمون أو العرض الأساسي للملصق جاذباً أم لا. إذا نظرنا إلى الإعلانات المعاصرة للجيشين على جانبي المحيط الأطلسي، نجد أنها تركز على أنها فرصة للمغامرة والإثارة أكثر من كونها مطلباً أو نداءً للواجب، ونتيجة لذلك من المرجح أن تكون أكثر فعالية (بالنسبة للجمهور العصري على أقل تقدير).

هناك مثال بسيط يستند بشكل كبير على "الجذب!" يظهر في واحدة من سلسلة التجارب التي أجريت بالاشتراك بين فريق الرؤى السلوكية (BIT) وخدمات الضرائب والإيرادات في المملكة المتحدة (HMRC). ففي النظام البريطاني كما في العديد من البلدان الأخرى، يكون للأطباء وغيرهم من مهن الخدمة العامة مصدران للدخل. في حالة الأطباء يحصلون على راتبهم الرئيسي من المستشفى أو العيادة التي يعملون بها، ولكن في الغالب كثير منهم يكسبون نقوداً إضافية جراء العمل الخاص. يتم احتساب وخضم الضريبة على أساس رواتبهم الأساسية من المصدر (مبدأ السهولة!)، ولكن يُفترض بهم كأى مهنة أخرى أن يفصحوا عن دخلهم الإضافي لأغراض ضريبية. من غير المفاجئ أن هذا لا يحصل دوماً.

عقدنا في هذه التجربة مقارنة بين مجموعة مختلفة من الرسائل أرسلت لعينة من الأطباء؛ لمعرفة فعاليتها من حيث الاستجابة والتفاعل معها، وهل أثرت لاحقاً عن تحسن في مدفوعات الضرائب. وكما يتضح من الشكل ١٣، لم يكن إرسال رسالة تذكيرية عامة من هيئة الإيرادات (HMRC) تحث فيها على الإفصاح عن مصادر الدخل الإضافية ذا فعالية مؤثرة؛ حيث استجاب لها ٤ في المائة فقط. وفي المقابل فإن إرسال رسالة موجهة تحديداً إلى الأطباء والعاملين في المجال الصحي، تشعّرههم بأنهم غالباً ما يحققون أرباحاً وإيرادات إضافية، أدى إلى زيادة الاستجابات بخمسة أضعاف، إلى ما نسبته ٢١ في المائة. كما أننا اخترنا أيضاً رسالة أخرى مصممة لتسترعي انتباه القارئ، وتدفعه دفعاً نحو التصرف بطريقة معينة. محتوى هذه الرسالة كسابقتها تضمّن أيضاً إشارة محددة إلى الأطباء: ("نحن نعلم أن العديد من الأطباء يحصلون على مصدر دخل إضافي")، ولكنها نوهت بأسلوب لبق إلى أن هيئة الإيرادات (HMRC) اعتبرت عدم الاستجابة في المرة السابقة من باب "السهو"، أما تجاهل هذه الرسالة فسيؤخذ على محمل الجد وأن التصرف مقصود. وكما اتضح لنا، أسفرت هذه الرسالة عن زيادة في الاستجابات بما يقارب تسعة أضعاف. جربنا أيضاً نهجاً مشابهة على المجموعات المهنية الأخرى التي اشتبهت هيئة الإيرادات (HMRC) في أنهم "مقتصدون في قول الحقيقة" وغير صريحين في الإفصاح عن أرباحهم الحقيقية. لم تكن الاستجابة للرسائل المعدلة مقصورة على الأطباء -وجدنا أيضاً ارتفاعات مماثلة في المدفوعات المتصلة بالمجموعات المهنية الأخرى (مثل المهنة المقربة من الجميع؛ السباكين).

لقد وجدنا أن التلميحات والإشارات حتى العابرة منها لها تأثير ومردود كبير. في تجربة أخرى قادها روري غالاغر وأجريت في مدينة سيدني الأسترالية بالتعاون مع سلطات ولاية نيو ساوث ويلز، أدخلنا تعديلاً على الرسالة التي تُذكر الناس بدفع المخالفات المرورية المتأخرة، بالإضافة الرئيسية تمثلت في وضع دمغة في أعلى الرسالة بعبارة: "ادفع الآن" باللون الأحمر. هذه الإضافة فقط ودون اللجوء لأي إجراءات أخرى أدت إلى زيادة نسبة التسديد مما يقارب ١٤ في المائة سابقاً إلى ١٧ في المائة بعدها، بزيادة تقدر بحوالي ١٠ ملايين دولار في السنة، وبنفس القدر من الأهمية أدت إلى تجنب المواطنين دفع ٤ ملايين دولار في السنة كعقوبات تأخير إضافية، وحالت دون إلغاء أو تعليق رخص القيادة لحوالي ٨٠٠٠ قائد مركبة. وقدّر التوفير في تكاليف الطباعة لوحدها ٨٠٠٠٠ دولار في السنة؛ نتيجة عدم

الحاجة لمزيد من المراسلات الإضافية. من الناحية الموضوعية، فحوى الرسالة المراد إيصاله لم يتغير، وإنما إبراز الكلمات الرئيسية باللون الأحمر ساعد في جذب انتباه الناس، ودفعهم للتصرف الصائب لحفظ المال والوقت عليهم وعلى الدولة.



الشكل (١٣)

ثلاثة نماذج مختلفة لرسائل تم إرسالها إلى الأطباء، تطالبهم بالإفصاح عن مصادر دخلهم السرية لأغراض متعلقة بالضرائب

أحد التحديات الكبرى التي واجهتها السلطات الضريبية تمثل في كيفية إقناع وحمل الناس ابتداءً على فتح الخطاب لقراءة الرسالة. فقد تبين أننا لا نضع المظروف رسمي الشكل ذا اللون البني في أعلى قائمة درج الوارد لدينا - على المحملين الحرفي والمجازي. وبالاستناد إلى المؤلفات والأدبيات الأوسع نطاقاً، ومنها تجربة أيرلندية في وضع ملصق ملاحظات على مقدمة الظرف للحصول على الانتباه المنشود، ظننا أن بإمكاننا اختبار هذه الفرضية بمنهجية أكثر.

أرسلنا حوالي ٥٠٠٠ رسالة من رسائل هيئة الإيرادات (HMRC) في مظارييف بيضاء اللون بدلاً من المظارييف البنية، وخربش أحدهم ملحوظة شخصية على الظرف من الخارج: "ديفيد" أو أياً كان اسم الشخص المرسل إليه "يتوجب عليك حقاً فتح الرسالة". وقد رفع استخدام المظروف الجديد من معدلات الاستجابة وإكمال المتطلبات في أوساط غير المستجيبين السابقين من نسبة ٢١.٨ في المائة، وارتفع ليصل إلى ٢٦.٠ في المائة - بزيادة مقدارها ٤.٢ نقطة مئوية. لقد كانت التكلفة بسيطة لإنجاز ٥٠٠٠ ظرف بتلك الطريقة. وفي الواقع، كانت هيئة الإيرادات (HMRC) متشككةً بجدوى هذه التكاليف الإضافية، ولكنها عندما حسبت معدل العائد على الاستثمار، وجدت أنه بلغ أكثر من ٢٠٠:١. في الحقيقة قد لا نحتاج إلى الخريشة على ظهر كل مظروف نرسله، ولكنه بيان ومثال قوي حول أهمية كل التفاصيل الدقيقة وأنها قد تحدث الفرق.

مهما كان عليه جمال الظرف، فلن يكون فعالاً إذا ما بقي محبوساً أسفل كومة من الأوراق الأخرى. في عملنا مع دائرة المحاكم في المملكة المتحدة (اسمها الرسمي: دائرة صاحبة الجلالة للمحاكم والهيئات القضائية)، تتبعنا طريقتهم في جباية الغرامات غير المدفوعة كاملة، وصولاً إلى المرحلة التي يقوم فيها مأمور التنفيذ في المحكمة بزيارة الشخص المعني. مهمة محزنة فرضتها الضرورة، ولكن واحدة من الملاحظات التي أدلى بها روري وبقية الفريق معه، بعد عودتهم من الزيارات بصحبة مأموري التنفيذ تمثلت في ردة فعل الشخص مستحق الغرامة بعد إبلاغه؛ تدل على الاندهاش والمفاجأة. لا شك ولا ريب أنهم تلقوا العديد من الرسائل التي تبلغهم بما عليهم من مستحقات مالية، وبحكم العادة تجاهلوا قراءة غالبيتها. وفي الواقع كان هناك أكوام من البريد غير المفتوح في صناديق الأبواب الأمامية لكثير من المنازل، فلا عجب في أنهم كانوا متفاجئين. تساءلنا عما إذا كانت هناك طريقة أخرى لجذب انتباه هؤلاء الناس، قبل أن تصل الأمور إلى مأموري التنفيذ في المحاكم - وهي نتيجة وخيمة جداً للأطراف المعنية كافة.

كما هو الحال في كل مرة نستخدم فيها نهجنا في تغيير العالم من حولنا بحفزة واحدة من حين لآخر، كثيراً ما نلاحظ أن هناك قلة من المسؤولين ذوي استقلالية في الفكر يؤدون بها أعمالهم بطريقة مختلفة نوعاً ما عن السائد. وفي دائرة المحاكم، كان مسؤول دعم الغرامات قد لاحظ أن مجرد لفت انتباه الناس إلى حقيقة أن مأمور التنفيذ في المحكمة

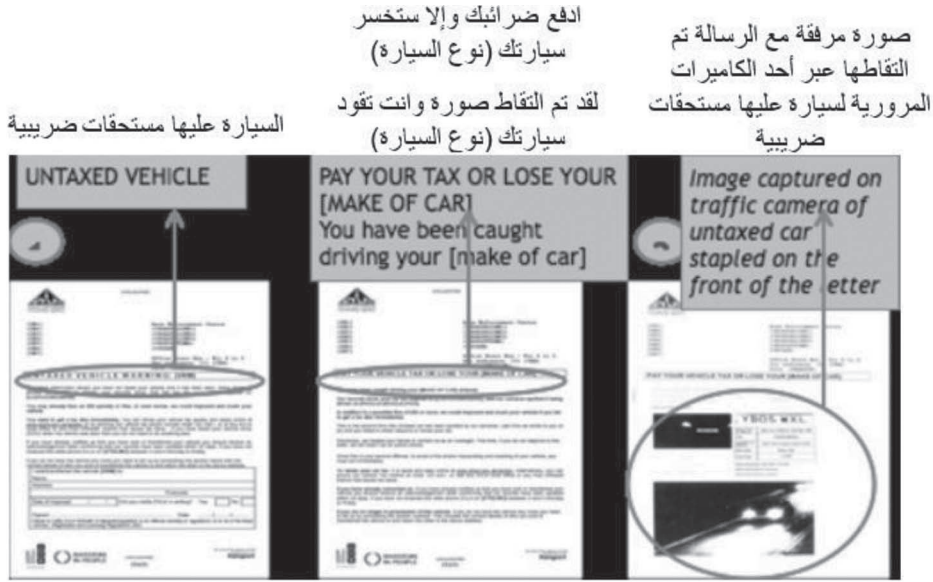
على وشك زيارتهم، كان لها صدى جيد في حثهم على تسديد المدفوعات. وفعل ذلك عن طريق رسائل نصية أرسلها للناس المعنيين، إلا أنه لم يمتلك أي دليل حقيقي على هذا التأثير غير حدسه وإحساسه الغريزي، ففي النهاية كان مجرد فرد واحد يعمل في منشأة عدلية واحدة. لذلك عملنا مع دائرة المحاكم لاختبار فرضيته هذه، فأرسلنا رسائل نصية قصيرة إلى عينة عشوائية من المدينين قبل عشرة أيام من موعد زيارة مأموري التنفيذ لهم؛ نحذرهم فيها أنهم إن لم يبادروا بدفع المستحقات فسيتم إرسال مأمور التنفيذ في المحكمة لهم. أجرينا بعد ذلك مقارنة بين المبالغ المدفوعة من مجموعة الأشخاص الذين تلقوا الرسائل النصية مع المبالغ المدفوعة من مجموعة أخرى تلقت فقط الخطاب التحذيري النهائي عن طريق البريد (المجموعة التي تلقت الرسالة النصية تلقت أيضاً نفس الخطاب البريدي). أثبتت الرسالة النصية فعالية عالية وتضاعف المبلغ المدفوع، وأدى ذلك بالتالي إلى تجنب قلة من الناس زيارة مأمور التنفيذ في المحكمة لهم، وتوفير ذلك القدر التافه من المال الذي يحصله مأمور المحكمة، نظراً إلى أنه نادراً ما يحصل على صفقة جيدة من الأغراض التي يصادرها ثم يبيعها.

اختبرنا أيضاً إدخال بعض التعديلات الطفيفة على النص المرسل، كإضافة تذكير بالمبلغ المستحق الدفع، وكان التأثير أكثر فعالية ولكن بصورة هامشية، والنتيجة لم تكن موثوقة تماماً (أجرينا التجربة مرتين للتحقق من النتائج). غير أن إضافة اسم الشخص في بداية الرسالة النصية كان أكثر فعالية بكثير، وأدى إلى مضاعفة المبالغ المدفوعة ثلاثة أضعاف مقارنة بتلقي الخطاب المكتوب لوحده (٣).

ختاماً، اختبرنا أيضاً استخدام صورة لجذب انتباه الناس. وقد أظهرت التجارب السابقة في عالم التجارة وفي الإعلانات خصوصاً أن إضافة صورة شخص ما يمكن أن يكون لها تأثير كبير. مثلاً، صورة لامرأة مبتسمة على دعوة للحصول على قرض، تدفع الناس لأن يكونوا أكثر ميلاً إلى قبول العرض. نجحت تلك العروض بشكل جيد خصوصاً مع الرجال، ومنها ما أثبت فعالية تتجاوز فعالية أحد العروض التي تقدم تخفيضاً في سعر الفائدة على القرض بأكثر من نقطة مئوية في الشهر (٤). وبالمثل، أثبتت الصور فعاليتها البالغة في جذب الانتباه أولاً، والتبرعات تالياً لصناديق الإغاثة في حالات الكوارث، أكثر بكثير من سرد الحقائق والإحصاءات الجافة. وعادةً ما تتضاعف التبرعات بمجرد عرض صورة طفل واحد فقط (٥).

إحدى التحديات التي كانت تواجهها هيئة الضرائب، كانت تتعلق تحديدًا بالأشخاص الذين تخلفوا باستمرار عن دفع ضرائب سياراتهم. وفي المملكة المتحدة، يتم تحديد الأشخاص الذين لم يقوموا بدفع المستحقات الضريبية عن طريق كاميرات مرورية مخصصة تتحقق تلقائيًا من أرقام لوحات السيارة مع السجلات الضريبية للسيارة. يدفع معظم الناس ضرائبهم عندما يطالبون بذلك، ولكن هناك أقلية يحجمون عن الدفع، حتى بعد أن يتم تحديدهم شخصيًا والكتابة لهم أكثر من مرة. لذا طلب منا المساعدة في التعامل مع هؤلاء المحجمين عن الدفع. فهل يمكن للحفز أو لقليل من الرؤى السلوكية أن تساعد حقًا في حالة من هذه النوعية من الإحجام المستمر عن الدفع؟

في تعاملنا مع هذه الحالة جربنا نهجين: الأول، طبقنا نهجنا القياسي المتمثل في إعادة كتابة موضوع الرسالة بلغة إنجليزية سهلة وواضحة: "ادفع مستحقاتك الضريبية وإلا ستخسر سيارتك". كان هذا هو المضمون العام للرسالة القياسية ولكن بطريقة أقل مباشرة. وقد أدى ذلك إلى تحسن طفيف في المدفوعات - بحوالي ٢ نقطة مئوية (أو زيادة بنسبة ٥ في المائة). نهجنا أو بالأحرى سلاحنا الثاني، تضمن صورة للسيارة مأخوذة من إحدى اللقطات الأصلية لكاميرات المرور. وكانت هذه الطريقة أكثر فعالية بكثير، مما زاد معدل المدفوعات بمقدار ٩ نقاط مئوية (أي زيادة بنسبة تتجاوز ٢٠ في المائة). كانت الهيئة المسؤولة عن الرخص مسرورة جدًا بتلك النتيجة؛ فحتى وإن كانت الزيادة ببضع نقاط مئوية فهي تترجم على أرض الواقع إلى مبالغ مالية كبيرة.



الشكل (١٤)

ثلاثة مضامين مختلفة لرسائل مرسلة إلى الأشخاص المحجّمين باستمرار عن دفع ضرائب سياراتهم

في الحياة أشياء نهتم لها - وتشدد الانتباه - أكثر من الغرامات والتهديدات:

لدى الحكومات تشكيلة واسعة من الغرامات والعقوبات؛ لاستخدامها في استدراج وإقناع مواطنيها الأكثر عزوفاً أو نسياناً، وحملهم على تغيير سلوكياتهم. نحن نظن أن هذه التدخلات أقرب لأن تكون "دفعاً" أو ضغطاً أكثر من كونها حفزاً. وكما رأينا يمكن لهذه التدخلات أن تتحسن بشكل ملحوظ بقليل من مزيج "الحفز" والرؤى السلوكية. ولكن توافر مثل هذه العقوبات بيد الحكومات يعني أنها نوعاً ما ستهمل الطرق الأخرى الأفضل بلا ريب في جذب انتباه الناس والتأثير على سلوكهم.

هناك مثال تقليدي واضح على استخدام مبدأ "الجذب!" كبديل عن الغرامات أو العقوبات في حث سائقي السيارات على الحد من السرعة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها يموت أكثر من ١٠٠٠٠ شخص سنوياً نتيجة حوادث السيارات المتعلقة بالسرعة، مع

ما يلحقها من خسائر اقتصادية تقدر بحوالي ٤٠ مليار دولار، ناهيك عن المأساة الإنسانية والتكاليف البشرية جراء ذلك. وفي تعاطيها مع هذه المعضلة، ركزت الشرطة لسنوات عديدة على استخدام كاميرات كشف السرعة أو التعقب بسيارات الشرطة؛ للقبض على السائقين المتجاوزين ومنحهم غرامات للسرعة (٦). وكان التكتيك الأساسي المتبع إلى فترة أواخر الثمانينيات (1980s) هو استخدام سيارات الشرطة المخفية والكاميرات الخفية؛ للقبض على السائقين المرعدين على حين غرة. قد يكون هذا جيداً لجمع الغرامات، إلا أن الدراسات أظهرت أن مثل هذا النهج الخفي لم يكن جيداً في الحد من السرعة أو القيادة غير الآمنة.

قارنت إحدى الدراسات المبكرة بين فعالية زيادة دوريات الشرطة على الطريق، وفعالية وضع لافتة تقدم لسائقي السيارات العابرين للطريق إحصائيةً، تُحدث يدوياً مرة في الأسبوع عن نسبة السائقين الذين تقيّدوا بالحد الأقصى للسرعة (انظر للفصل التالي للمزيد عن التأثير الاجتماعي). تبين أن زيادة دوريات الشرطة أقل فعالية بعشرة أضعاف من فعالية اللافتة (٧). تكرر الأمر في بلدان أخرى وأتت النتائج مشابهة عموماً، مما أدى في كثير من الحالات إلى اللجوء إلى تغيير الإستراتيجية المتبعة. في المملكة المتحدة على سبيل المثال، انتقلت الشرطة من استخدام كاميرات السرعة المخفية إلى استخدام الكاميرات الظاهرة للعيان، واستخدام مادة عاكسة صفراء فاقعة اللون لجذب انتباه السائقين في الليل، مع وجود لوحات تحذيرية متكررة على جانب الطريق. على الرغم من أن الأمر كان ولا زال مثير جدل ونقاش - فالكثير من الناس ينجذب إلى فكرة العقاب والجزاء - تحولت الإستراتيجية من التركيز على القبض والعقوبات إلى جذب الانتباه والتحذير، وخصوصاً في التقاطعات والطرق التي تعرف بمدى خطورتها.

سمح التطور التكنولوجي في العقود الأخيرة بانتشار اللافتات التي تعطي السائقين معلومات فورية حول سرعتهم في القيادة. وأظهرت الدراسات فعالية تلك اللافتات، مما أدى إجمالاً إلى خفض متوسط السرعة بنحو أربعة إلى ثمانية أميال في الساعة أو بنسبة ١٠ إلى ١٥ في المائة، على الرغم من أن السائقين ما إن يتجاوزوا تلك اللافتات حتى تتسلل سرعتهم تدريجياً نحو الارتفاع مرة أخرى. ويبدو أن فعالية تلك اللافتات تزداد بشكل خاص عندما تقترن بتلميحات إضافية، تجعل السبب وراء المطالبة بعدم الإسراع أكثر وضوحاً، مثل

اللوحات التي تذكر السائقين بالقرب من المدارس أو دخول منطقة مأهولة بالسكان، أو الاقتراب من تقاطع خطر.

أُجريت دراسات مستفيضة حول ما إذا كانت فعالية وتأثير مثل هذه اللافتات المعلوماتية تنخفض بمرور الوقت، وهو شاغل رئيسي لكثير من النقاد. وأظهرت الدراسات أنها تبقى فعالة على الرغم من فقدانها لجزء من تلك الفعالية مع مرور الوقت. على سبيل المثال، ثبت أن وضع لافتات معلومات السرعة في مناطق المدارس في أجزاء من الولايات المتحدة الأمريكية قد خفض متوسط السرعات بمقدار ٥.١ ميل في الساعة في الأسابيع القليلة الأولى، وبعدها بعام واحد ظلت اللافتات فعالة في تخفيض متوسط السرعات بمقدار ٣.٦ ميل في الساعة. بحثت دراسة أخرى في مدى فعالية لافتات معلومات السرعة عند التحول من طريق سريع (سرعته القصوى ٥٥ ميل في الساعة) إلى طريق مناطق سكنية (سرعته القصوى ٣٥ ميل في الساعة) عبر المرور بمجموعة من الأحياء، وثبت أن متوسط السرعات انخفض بحوالي ٦ إلى ٨ أميال في الساعة، واستمر هذا التأثير بعد أكثر من عام (٨).

هناك طريقة أخرى لجعل العرض المقدم أكثر جاذبية، وغالباً ما يعمل بها في العالم التجاري، ونادراً من قبل الحكومات، وهي استخدام مفهوم اليانصيب. من المثير للاستغراب أن الحكومات سريعة جداً في تغريم مواطنيها جراء تأخيرهم عن السداد أو عدم التزامهم، لكنها لا تكافئهم إطلاقاً على السداد في الوقت المحدد أو الالتزام. جزء من الجواب - وقد طرح بشكل مثير للاهتمام في مجموعات التركيز - يعود إلى أن كثيراً من المسؤولين يشعرون أن مواطنيهم ليسوا بحاجة لأن تتم مكافأتهم مقابل "فعلهم الشيء الصحيح". ولكن من ناحية أخرى، إذا كانت المكافأة ليست تلقائية (يحكمها نظام الفعل ورد الفعل) وإنما تسودها روح المودة والامتنان، عندها سيبدأ الناس في الشعور الإيجابي بصورة أكبر حيالها.



الشكل (١٥)

في كوبنهاجن استخدم بيبي هانسون وطلابه طريقة بسيطة ولكن فعالة من طرق "الجذب!" للحد من رمي النفايات في غير أماكنها المخصصة. وبإذن من سلطات المدينة، صبغوا حاويات النفايات بألوان زاهية (خلطوها في وقت سابق)، ورسّموا خطوات على الأرض تقود إلى الحاويات بألوان زاهية مماثلة. استخدم هانسون طلابه بعد ذلك للقيام بدراسات رصدية، ووجدوا أن التغييرات أدت إلى زيادة في النفايات داخل الحاويات بحوالي ٤٥ في المائة. يجري حالياً تجربة رسم الخطوات في المملكة المتحدة بأسلوب مماثل، وكذلك كجزء من تجربة مشتركة بين فريق الرؤى السلوكية وولاية فيكتوريا في استراليا للحث على المشي من خلال تتبع الخطى المرسومة على الدرج بدلاً من استعمال السلالم المتحركة

واحدة من التطبيقات الرائعة لنهج اليانصيب على أرض الواقع تم تجربتها في السويد، ومرة أخرى بُني التطبيق على نموذج الحد من السرعة. فبدلاً من استخدام كاميرات السرعة فقط لالتقاط وتخريم سائقي السيارات المسرعين، استخدمت أيضاً لرصد وتسجيل السائقين المتقيدين بالحد المسموح للسرعة، وإدخالهم في سحب على جائزة يانصيب. كانت الفكرة أن جائزة اليانصيب ستمول من استقطاع جزء من قيمة الغرامات التي ستسجل على

المسرعين. وعلى مدى فترة إجراء التجربة البالغة ثلاثة أيام في طريق متعدد المسارات في مدينة ستوكهولم، أفادت التقارير بأن متوسط السرعات قد انخفض من ٣٢ إلى ٢٥ كيلو متر في الساعة (٩).

ومع ذلك فإن استخدام اليانصيب في سياق الخدمة العامة محل خلاف ومثار جدل واعتراض. وكنا قد اقترحنا استخدام اليانصيب في عدة مناسبات سابقة، ولكن في كل مرة لا ننجح في تحقيق مبتغانا. مع أخذ هذا بالحسبان، قررنا المحاولة من جديد والبحث؛ علنا نجد مجالاً من مجالات الخدمة العامة يساعد فيه استخدام اليانصيب. وهناك أمثلة نادرة لإمكانية ذلك، فعلى سبيل المثال اشترك عدد من المجالس المحلية في لندن في تسجيل الأشخاص للدخول في السحب على جائزة يانصيب قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه إسترليني، شريطة أن يحولوا مدفوعات ضريبة المجلس (الضريبة المحلية) إلى نظام الإستقطاع المباشر، وهذا من شأنه أيضاً أن يوفر على المجالس الكثير من المال والجهد. أشارت التقديرات الإرشادية إلى أن الوفورات المتحققة كانت أكثر من عشرة أضعاف تكلفة الجائزة الممنوحة (١٠).

لاختبار ما إذا كان استخدام اليانصيب في سياق القطاع العام يمكن أن يكون وسيلة فعالة ومقبولة لجعل سلوك معين أكثر جاذبية، كنا بحاجة إلى شيء يبعث على الملل قليلاً ولكنه يظل مهماً. كانت الحكومات المحلية في ذلك الوقت تمر بمرحلة صراع مع تغيير نظام تسجيل الناخبين، حيث تحول من تسجيل "الأسرة الكاملة" (يمكن لشخص واحد في المنزل تسجيل الجميع) إلى نظام يتولى فيه كل فرد المسؤولية بشكل أكبر. كانت الحجة وراء هذا التغيير أنه يحد من التزوير والاحتيال، ولكنه أنتج أيضاً أعمالاً إضافية لحث بعض الناخبين المحليين على التسجيل في نظام التسجيل الآلي، مع احتمال ألا يستطيع بعضهم الوصول إليه (مثل الطلاب أو بعض أصحاب الدخل المنخفض). رأينا في هذه الحالة فرصة لتجربة أسلوب اليانصيب، وعملنا عليها مع بيتر جون من كلية لندن الجامعية. أجرينا تجربة للمقارنة بين فعالية ثلاث نُهج: رسالة قياسية من المجلس تذكّر الناس بالتسجيل للتصويت، ورسالة مشابهة ولكن مشمولة بعرض للدخول في سحب على جائزة يانصيب بقيمة ١٠٠٠ جنيه إسترليني، ورسالة أخرى مماثلة ولكن قيمة الجائزة ٥٠٠٠ جنيه إسترليني. وبالفعل صنعت الفرق؛ فجائزة اليانصيب البالغة ١٠٠٠ جنيه إسترليني أدت إلى زيادة نسبة الناخبين المسجلين ١.٥ نقطة مئوية إضافية (من ٤٤.٨ إلى ٤٦.٣ في المائة). ومن المثير للاهتمام نجاح

جائزة ٥٠٠٠ جنيه إسترليني بشكل أفضل ولكن ليس كثيراً، ورفعت معدل التسجيل بحوالي ١.٩ نقطة مئوية.

بناءً على هذه النتيجة، عملنا مع وزارة الخزانة البريطانية؛ لنرى إن كنا نستطيع القيام بعمل مشابه لتجارب ستوكهولم ولتجربة تسجيل الناخبين، ولكن على نطاق أوسع بكثير يختص بدفع الضرائب. كان هناك نظام قائم يفرض غرامة بمبلغ ١٠٠ جنيه إسترليني على الأشخاص المتأخرين في سداد ضرائبهم، أدى هذا الإجراء إلى الاندفاع على الإقرارات الضريبية قبل انتهاء المهلة المحددة بيوم، وفي بعض الأحيان يكون الاندفاع ساحقاً مما يتسبب في انهيار النظام الآلي، ويجعل العمل البشري عملية صعبة للغاية. كانت حجتنا تتلخص في أنه من خلال الحفز اللطيف والتشجيع، ينبغي أن يدخل في سحب على اليانصيب أولئك الذين قدموا إقراراتهم الضريبية في وقت مبكر، بحيث تُستقطع أموال الجائزة من الغرامات التي تتراكم من المتأخرين في السداد. اقترحنا إعطاء الناس ميزة الدخول الإضافي في السحب عن كل أسبوع يقدمون فيه إيراداتهم مبكراً (مما خلق سلسلة طبيعية من المواعيد النهائية المبكرة، وهذا جزء إضافي من الحفز). وعلى غرار تجربة ستوكهولم، يكمن جمال هذه الطريقة في أن أثرها العام سيكون محايداً من الناحية المالية؛ إذا كان النجاح ساحقاً (أي إذا قدم كثير من الناس إيراداتهم في الوقت المحدد) فسوف تنخفض تبعاً لذلك قيمة الجائزة (على الرغم من إلحاحنا بوجوب تقديم جائزة بقيمة أساسية لتحقيق الحد الأدنى من الثقة والجذب).

اقتربنا جداً من تنفيذ فكرة اليانصيب، ولكن في اللحظة الأخيرة أعرب كبار الوزراء عن قلقهم من أن يفوز بها شخص ثري، فتقلب النظرة لها إلى نظرة الظلم والإجحاف. فبعد كل شيء، النظام الضريبي البريطاني لا يفرض إتهام الإقرارات الضريبية على الجميع، ومن يقومون بذلك يميلون لأن يكونوا من ذوي الدخل المرتفع. وبما أن على الوزراء مسؤولية ديموقراطية تجاه الجميع، فمن الصواب أن يتخذوا مثل هذه القرارات في نهاية المطاف (انظر للفصل ١١). ومع ذلك تبقى الفكرة جيدة، وأنا على يقين بأن إحدى الحكومات في بلدٍ ما ستجربها في القريب العاجل.

التكريم، الصدمة، حب الاستطلاع، المتعة:

لابد أن تتحلى الحكومات بصفات الاستقامة والأمانة والعدل، ولكن لا ينبغي أن يحول ذلك دون النظر في بعض الدوافع الأخرى التي من شأنها جعل المواطنين أكثر إنسانية.

فالحوافز غير المالية من المحركات المؤثرة جداً للسلوك البشري، وغالباً ما تكون أكثر تأثيراً بمراحل من الحوافز المالية. فمثلاً إنجاب الأطفال في المجتمع الحديث لا وجهة له إذا نظر له الفرد من الناحية المالية، وفي الواقع أن التكلفة الإجمالية التي يتكبدها الوالدان جراء إنجاب وتنشئة الطفل تصل عادةً إلى مئات الآلاف من الجنيهات. من الواضح البين أن الحوافز المالية ليست هي العامل المحرك لدى معظم الناس للرجعة في إنجاب الأطفال.

أحد النهج المتبعة يستخدم أسلوب "استبدال الهدف" (goal substitution) أو الإضافة عليه. ونستخدم هذه التقنية لعمل نؤديه، ونعلم أننا "ملزمون" بتأديته بطريقة أكثر سحراً أو جاذبية. وهو ما يماثل رش ذرات من السكر على الدواء المر. يقدم العالم النفسي دان أريلي تجربته الشخصية كمثال قوي على ذلك، وكيف كان يخطط للأفلام التي سيشاهدها في المساء بعد كل جلسة طبية مؤلمة وصعبة ومتكررة كان يمر بها أثناء فترة علاجه. قد تظن بأن إنقاذ حياتك الخاصة يكفي كدافع للاستمرار في العلاج، ولكن ثبت في كثير من الأحيان أنه لا يكفي، خصوصاً مع انخفاض معدلات إتمام المرضى لخططهم العلاجية. استخدم دان الأفلام كوسيلة لجعل جلسة العلاج أكثر جاذبية ووجد أنها قد أجدت نفعاً.

في هذا السياق، فإن أحد الأمثلة المفضلة لدي حينما فكرت الحكومة في حل مشكلة واجهتها وفقاً لهذه الطريقة، عندما واجهت شعبة تابعة لسلح الجو الأمريكي معارضة شعبية عارمة، احتجاجاً على تحليق طائراتها فوق أو بالقرب من الأحياء السكنية. خطرت لأحد الأشخاص فكرة ذكية بنشر وتعميم معلومات أكثر تفصيلاً في أوساط السكان حول مختلف الطائرات التي ستحلق في أجوائهم. وعلى الرغم من أن ذلك لم يقلل من مستوى الضجيج، فإنه وبكل تأكيد غير من ردود الأفعال تجاهه، وتفسير ذلك كما سيخبركم أي متخصص في علم النفس المعرفي: أن معظم الإدراك والتصورات تفسيرية في المقام الأول. فمثلاً: "انظر - إنها طائرة إف ١٥ الجديدة" تعطي إحساساً مختلفاً كلياً عن: "إنها طائرة دموية أخرى تحلق فوق رؤوسنا".

والشيء بالشيء يذكر، بما أن المعارك الجدلية مستمرة حول توسعة المطارات على امتداد المملكة المتحدة وغيرها من البلدان، فإنني أميل للاعتقاد بإمكانية استخدام أسلوب مشابه مع السكان المتضررين المحتملين؛ لإقناعهم بفوائد إنشاء مدرج أو مطار جديد من خلال إعطائهم قسائم سنوية سخية للرحلات والعطلات حول العالم من المطار نفسه. وعلى غرار نهج سلاح الجو الأمريكي، من الممكن أن يحدث ذلك تغييراً كبيراً في كيفية الشعور تجاه الضجيج، وتكون النظرة أكثر إيجابية من الهدف المادي فحسب. ربما عند سماعك لهدير طائرة قوي ستفكر "هذه عطلتي إلى باربادوس هذه السنة!"، وبدلاً من النظر إلى نتائج التوسع كمصدر استنزاف وإزعاج يُنظر لها كرافد للإيجابية والمصلحة الشخصية.

لا تزال معظم الحكومات تعتمد "التكريم" بأحد أشكاله المتعددة - وهو أحد الاستخدامات النادرة والصريحة للمكافآت غير المالية من قبل الحكومات. قد يكون التكريم على هيئة ميداليات (أوسمة) للشجاعة في القتال، أو جوائز مدنية للشخص لقاء تقديمه تبرعاً سخياً أو أي نوع من المساهمات الكبرى في المجتمع. وحتى إن لم يكن التكريم هو السبب وراء تصرف الناس بتلك الطريقة، فإن منح مثل هذا التكريم يبدو أنه يخلف على إثره قوة تحفيز إضافية وقوية (١١). بشكل عام، الجنود لا يقاتلون من أجل المال، وعلى الأرجح أن دوافعهم تشمل الرغبة في المغامرة والشرف والقيام بما هو صحيح، والقتال من أجل زملائهم ووحداتهم العسكرية وعوائلهم وأوطانهم. وعلى الرغم من قوة تأثير مثل هذه القوى المحفزة وتأكيدها والمصادقة عليها من خلال التكريم، إلا أن الكتب الاقتصادية العادية لا تكاد تذكر شيء عنها. حتى في السياسات ينظر لها بدون تردد على أنها معتقدات بالية من الماضي بدلاً من اعتبارها شكلاً مهماً من أشكال "الجذب!".

الحملة الإعلانية هي المجال الوحيد الذي تطلق فيه الحكومات العنان لنفسها بحرية أحياناً، على الأقل بمساعدة من قبل المنظمات غير الحكومية والوكالات الإبداعية. وبالتأكيد يعد أسلوب "الصدمة" (Shock) هو الأداة المفضلة التي تستخدمها الحكومات لجذب الانتباه في نواح كثيرة، ابتداءً من تشجيع الناس على الزواج، وتجنب تعاطي المخدرات، وصولاً إلى الحث على ربط حزام الأمان. ومن شبه المؤكد أن بعض تلك الحملات كانت فعالة للغاية، ولكن لسوء الحظ، نادراً ما يتم تقييمها على مستوى وظيفي يتجاوز مسؤول خزانة عادي حديث عهد بالوظيفة، فما بالك إذا كان هذا المقيم صلف التفكير (ومعه كل الحق في ذلك).

بعض تلك الحملات كانت متطورة جداً. على سبيل المثال، وجد العاملون في حملات تشجيع الناس على تركيب وصيانة أجهزة الكشف عن الدخان في حقبة الثمانينيات والتسعينيات أن لديهم مشكلة كبيرة في الحملة الإعلانية. فإذا كان الإعلان هادئاً جداً فسوف يفشل في جذب انتباه الناس، ناهيك عن تحفيزهم لشراء وتركيب وصيانة جهاز الكشف عن الدخان، ولكن في المقابل إذا كانت الحملة الإعلانية شديدة الوضوح وصادمة فستضرب الوتر الحساس في الدفاعات النفسية لدى الناس - "هذا لا ينطبق علي ولا على عائلتي". وبعد اجراء تجارب واسعة وجدوا طريقاً متوسطة، بحيث تحتفظ الرسالة الموجهة بطابعها الصادم والقوي، مع إزالة صور الأشخاص التي أثارت التفكير الدفاعي البسيط "أوه، لست أنا ذلك الشخص" أو "ذلك الطفل ليس طفلي". عوضاً عن ذلك، تظهر في الإعلان رسالة مكتوبة بخط طفل بجانب لعبة محترقة، يقول فيها: "نسي بابا أن يغير البطاريات ...". ما من شك أن العديد من الأرواح أنقذت وأن المعدل الإجمالي للإصابات الناتجة عن الحرائق تقلص إلى حد كبير؛ جراء الانتشار الواسع لأجهزة كشف الدخان - على الرغم من صعوبة عزل تأثير كل حملة إعلانية على حده لمعرفة أكثرها نجاعة.

وهناك حملات أخرى اشتغلت على عواطف وانفعالات بشرية أخرى مع اتباعها منحنى أكثر دهاءً من الصدمة المجردة. إحدى هذه الحملات كانت تشجع الناس في الدول النامية على غسل أيديهم عن طريق إثارة الاشمئزاز من فكرة تناول الطعام قبل غسل اليدين، وأثبتت الحملة فعالية عالية على الرغم من أن جزءاً بسيطاً من الإعلان ركز فعلياً على غسل اليدين بحد ذاته. وبالمثل، يُعتقد بأن حملات مكافحة التدخين المصورة التي تظهر الأورام والدهون التي تقطر من السجائر وعلى الملابس ذات فعالية كبيرة للغاية. ومن المثير للاهتمام أن ينعكس انطباعاً بأن الاشمئزاز الناجم عن صورة قطرات الدهون لا بد أن يكون ذا تأثير أقوى من التهديد بالموت (والذي يمكن القول بأن دفاعاتنا النفسية تحميها من التفكير فيه). وفي الآونة الأخيرة قامت حملات مماثلة أيدها الأطباء، مجادلين بأن عبوات المشروبات الكحولية يجب أن تحتوي ملصقاً يوضح السعرات الحرارية بدلاً من عدد "وحدات" الكحول التي تحويها، والفكرة تكمن في أن بعض الأفراد (يجهلون كم تشكل فعلياً كمية الكحول من ضرر صحي) مما قد يخفض من كمية تناولها عندما يدركون بأن كوباً من هذه المادة يعادل قطعة من الكعك.

تستخدم بعض الحملات حس الدعاية والمتعة لجذب الانتباه، وأفضلها تلك التي تحوي شعاراً إعلانياً مكتوباً بحبكة محكمة. وقد أصبحت إعلانات الخدمة العامة الأسترالية مشهورة بشكل خاص لحس فكاهتها، فضلاً عن التخفيف من حدة الإعلان. على سبيل المثال، يُظهر إعلان لمكافحة السرعة في القيادة صورةً لامرأة جميلة رافعة إصبعها الصغير، كدلالة على قصور جنسي للسائق المسرع. ويهدف أحد الإعلانات الحديثة إلى الحد من الإفراط في تناول الكحول، يلعب بظرافة على وتر: لا ضرورة لإيجاد عذر لتناول كأس آخر لعدم وجود كأس آخر.

في الإعلان التجاري (عيون الثعبان)، يظهر شخص يجيب زميلاً له يحثه على تناول كأس آخر من المشروب، مبيناً أنه لا يستطيع بسبب تناوله للمضادات الحيوية، وعندما يلح عليه أكثر يوضح له بأن حالته تلك بسبب تعرضه لعضة في العين من قبل ثعبان، كان قريباً منه جداً والتصق به - هنا تعود اللقطة التصويرية إلى الوراء، وتعرضه في حالة يرثى لها وازعاً قطعة من القماش على عينه وهناك ثعبان ملتف حول عنقه. وهذا شكل فعال من أشكال "التحصين النفسي" psychological inoculation - تهيئة المتلقي لهذا السؤال وللحقيقة الممتثلة في أنه لا يحتاج أن يجيب على سؤال: لماذا لا ينبغي له تناول الكحول؟ تستند الرسالة الختامية لهذا الإعلان أيضاً على المبادئ النفسية، فيوضح أن ٦١ في المائة من الشبان الأستراليين لا يُفراطون في تناول الكحول (انظر الفصل التالي للمزيد عن التأثير الاجتماعي).



الشكل (١٦)

هذا "التحوير" المستخدم في حملة مكافحة التدخين لعب دوراً كبيراً في إثارة الاشمئزاز؛ فقد اهتم ٩٢ في المائة من المدخنين بهذا الإعلان - وهي أعلى نسبة اهتمام تحصدها أي حملة مماثلة (بإذن من هيئة الصحة العامة في إنجلترا)

تعتبر الفكاكة والمتعة وحب الاستطلاع من قوى الحفز والتغيير الاجتماعي المهمة، ولكن هذا الحال بدأ في التغير. فمثلاً أحد مكونات حملة السيدة الأولى ميشيل أوباما لمكافحة البدانة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أظهرت نتائج واعدة، هي عقد اتفاقية لمدة سنتين تسمح باستخدام شخصيات شارع السمسم في الترويج لأكل الفواكه والخضروات. وثبت حديثاً وبالدليل القاطع أن إدخال المتعة والترفيه بشكل أكبر في برامج وخطط الحث على الأغذية الصحية يمكن أن يزيد وبشكل كبير جداً من استهلاكها - ويمكن أن يحدث نفس الشيء مع الأغذية غير الصحية. وجدت كريستينا روبرتو وزملاؤها في مختبر هارفارد لأبحاث علم نفس الغذاء والصحة للمستهلكين (PEACH) أن ربط شخصية من شخصيات شارع السمسم بقطعة من الفكاكة أو الخضار، يزيد بشكل كبير من احتمالية اختيار الطفل لتناول تلك الفكاكة أو الخضار - كما يولد لديهم شعوراً بأن طعمها أفضل. ربما لا تنال الفكرة استحسان مؤيدي الاتجاه الأصولي، ويرون أنه يُفترض أن يفضل الأطفال الأطعمة

الصحية "بشكل فطري"، ولكن أنصار البراغمية (المذهب العملي) لابد أن يحتفلوا بهذه النتائج (١٢). إننا حسب هذه النتيجة لم نجد الطريق إلى حفز السلوك لدى الطفل فحسب، وإنما وجدنا وسيلة لتغيير أنماط الاستهلاك بطريقة يمكنها تحريك سوق بأكمله (لمزيد من النقاش حول هذا الموضوع، انظر الفصل ٧).

وُجِدَت دراسةٌ حديثة أجريت في مدارس هولندا أن استهلاك الأطفال من خبز الحبوب الكاملة الأسمر - والذي لم يكن ثلثه سوى دقيق أبيض - يمكن أن يزيد بالضعف تقريباً، إذا ما تم تقطيعه على أشكال مسلية. وأظهرت دراسات أخرى أن مثل هذه الإجراءات ذات فعالية، خاصةً بين الأطفال من ذوي الدخل المنخفض، حيث تكون الحاجة أشد (١٣). ومن المرجح أيضاً أن كثيراً من التوجهات الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى التنفير من استهلاك المشروبات السكرية، عن طريق الترويج لمشروبات بديلة ممتعة ورائعة، وتكون أقل ضرراً على الصحة.

بدأت هذه الأفكار بجذب الانتباه والاهتمام الفعلي، لكن تطبيقها على أرض الواقع لا يزال في بداياته. على سبيل المثال، هناك أبحاث جارية مثيرة للاهتمام عن حب الاستطلاع، وهل يمكن أن يكون محفزاً فعالاً في أمور كحث الناس على التوجه إلى صالة الألعاب الرياضية كثيراً، أو الالتزام بالذهاب للمواعيد الطبية. هل ستكون أكثر التزاماً بموعد العملية الجراحية، إذا وعدت أن تتلقى في الموعد إجابات على بعض الأسئلة التي تثير اهتمامك، أو إذا أخبرت بأن المريض الذي أجرى العملية قبلك ترك رسالة موجهة لك (وأن بإمكانك أنت أيضاً ترك رسالة لشخص آخر)؟ تقنيات الألعاب (التلعيب Gamification) هو مجال آخر من مجالات الاهتمام الحالية، ويهدف باستخدام الألعاب ومحتوى الفيديو إلى: تشجيع الناس على ممارسة التمارين بصورة أكبر، وتعليم الأطفال الرياضيات، والتصدي للتعصب والتطرف، والمساعدة في الخيارات الوظيفية، والحد من تعاطي المخدرات والكحول في الجيش.

الخلاصة - الجذب!

رأينا في الفصل السابق كيف أن تقليل الاحتكاكات وسيلة فعالة في تمهيد الطريق نحو تبسيط "وجعل الأمور سهلة" على الناس؛ ليمكنوا من فعل ما ينوون حقاً فعله لكنهم لم يحاولوا ذلك. مع ذلك قد لا يكون إزالة الاحتكاكات كافياً في كثير من الحالات والسلوكيات؛

قتلك الصخرة ما تزال عالقة في الطريق ولم تتدحرج تماماً، وذلك الشخص لن يتقدم أو يتحرك دون حصوله على حفزة إضافية لطيفة.

ينطوي مصطلح "الجذب!" في سياق العلوم السلوكية على عنصرين مرتبطين ببعضهما: العنصر الأول، هو ما يتعلق بالنفاذ إلى الآخرين وجذب الانتباه، ولا يوجد أي تعقيد كبير حول هذا المبدأ، ولكن الحكومات وأحياناً الشركات وقطاعات الأعمال لا تزال تُغيّبه وتتغافل عن أهميته. قد يكون الأثر الناتج عن سنّ قانون أو تطبيق عقوبة ضئيلاً أو معدوماً بالمرّة، إذا لم يتمكن الشخص أو الكيان من معرفة الهدف من وراء سن ذلك القانون أو فرض تلك العقوبة.

لجذب الانتباه حول شيء لا بد من إظهاره بوضوح بلغة علم النفس، يجب أن يكون بارزاً. ويمكن زيادة البروز لشيء ما من خلال التخصيص (إضفاء الطابع الشخصي) أو الملاءمة أو التباين والتضاد (إبرازه بشكل مختلف عن خلفيته). فتغيير لون المظروف المرسل، واستخدام صور يمكن أن تصل إلى دواخلنا وتلامسنا على المستوى العاطفي، ومراسلة الشخص باسمه الحقيقي، كل ذلك من شأنه أن يزيد من تأثير التواصل أو التدخل المزمع. وفي العادة، هذه الأساليب تزيد الاستجابات بعض الشيء بنسب تصل إلى ١٠ أو ٢٠ في المائة. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يكون التأثير كبيراً للغاية عند الجمع بين تلك الأساليب، كما مر بنا سابقاً في مثال الرسائل المعدلة التي تطالب بسداد الضرائب غير المدفوعة، حين بلغت زيادة التأثير حوالي عشرة أضعاف الرسائل العامة الأصلية. وكذلك مثال اللافتات التي تظهر للسائقين معلومات فورية حول سرعتهم، ومقارنتها بالسرعة المحددة وكيف أثبتت أنها فعالة أكثر من زيادة عدد دوريات الشرطة، وأن تأثير هذه اللافتات "الذكية" يستمر حتى مع تقادم الزمن، خاصة تلك الموجودة حول التقاطعات الرئيسية، حيث يعرف السائقون غالباً بأن عليهم إبطاء سرعتهم ولكنهم لا يدركون مداها.

العنصر الثاني، هو ضرورة أن يكون المقترح أو العرض جذاباً بحد ذاته أو على الأقل مقنعاً. نعم يمكن أن يكون استخدام الحوافز المالية فعالاً في الجذب، لكنه يبقى في الأخير عاملاً واحداً فقط ضمن عوامل كثيرة. من الأهمية بمكان التدقيق في: ممّن تصدر الرسالة أو النصيحة أو الدعوة - ما يطلق عليه "تأثير المُبلِّغ" أو المرسل (messenger effect) (١٤). إنّ مشاهدتك لأحد السياسيين على الأخبار وهو يشير عليك بضرورة أن يحصل أطفالك على

التطعيم واللقاحات ربما يكون له أثر بسيط، أما مشاهدتك لرئيس الخدمات الطبية أو أحد كبار الأطباء مرتدين المعطف الأبيض، وحول أعناقهم سماعة طبية يشيرون عليك بالأمر ذاته، فذلك أدعى وأرجح بكثير للأخذ به. يمكن للحوافز غير المالية مثل حب الاستطلاع والمتعة أن تكون أيضاً محفزات قوية؛ فالأميال الجوية مثلاً، وما يتصل بها من برامج وخطط، ناجحة بشكل جيد، والفضل في ذلك يعود في جانب منه إلى صعوبة تحويلها إلى سيولة مالية. تستهوينا المشاركة في "لعبة" لجمع النقاط وإحراز التقدم، ونميل إلى الانجذاب نحو الأشياء التي توصف بالنادرة أو المرتبطة بأشخاص نكن لهم الاحترام والتقدير. وبالطبع نحن أيضاً مندفعون لفعل الصواب من أجل الآخرين، كمساعدة أطفالنا على بذل الجهد والنجاح، وتطوير وتنفيذ ذواتنا (انظر الفصل ٥ عن التأثير الاجتماعي، والفصل ٩ عن الرفاهية).

حتى عندما نستخدم الحوافز المالية، ما يزال بوسعنا استخدام الرؤى السلوكية معها لتضفي عليها تأثيراً أقوى. فمثلاً، بدلاً من أن يكون الحافز المالي شاملاً للجميع في الفئة المستهدفة، ولكنه صغير وانتشاره محدود، ربما يكون الناس أكثر حماساً تجاه فرصة الفوز بجائزة أكبر في اليانصيب (نظام القرعة). وعلى نحو مماثل، بما أننا نولي اهتماماً كبيراً بالحاضر أكثر مما نفعل مع المستقبل، يمكن أن يكون للحافز أو (العقوبة) التي يعمل بها في أول المدة - أي تميل إلى الحاضر - أثر أكبر بكثير عما لو كانت في المستقبل مع نفس المستوى من التكلفة (لمزيد من المناقشة انظر الفصل ٦).

على الأرجح، فإن "الجذب!" من بين جميع الرؤى السلوكية هو الأكثر استخداماً من قبل الشركات والمسوقين، وبطرق قد تحدّ في بعض الأحيان من سعة الانتشار أو تصل إلى حد الازعاج. ومع ذلك، وبصرف النظر عن الإلمام الصحيح بهذا النهج، فإنه لا يزال ولأسباب وجيهة يُستخدم على نطاق واسع.

بخلاف استخدامه من قبل الشركات والقطاع الخاص، فإن قلة من الحكومات فكرت جدياً في "الجذب"، باستثناء حملات محدودة جداً، مثل تشجيع الناس على ترك التدخين، أو حثهم على ممارسة الرياضة أكثر، ناهيك عن الاستغراق بشكل أوسع في الدوافع والانفعالات، التي من شأنها توجيه السلوك البشري والتأثير عليه. وحتى في الشركات وقطاع الأعمال التجارية، فإن التفكير المتعمق خارج نطاق التسويق التجاري حول ما يحفز الناس حقاً،

ويجذب انتباههم فعلياً هو أمر نادر بشكل مدهش. على سبيل المثال، ينزع المديرون إلى التركيز أكثر مما يلزم على المكافآت الخارجية ولا سيما المالية منها، ويقل التركيز على كل العوامل الأخرى المتبقية التي من شأنها تحفيز الناس على تولي وظيفة ما أو على العمل بجد. وهذا بحد ذاته يوضح التأثير السلوكي؛ فالمديرون عند النظر لأنفسهم وما يحفزهم يفكرون في مجموعة واسعة من العوامل ساهمت في تحفيزهم مثل الرضا الوظيفي، ولكن عند التفكير بالآخرين يميلون إلى إغفال هذه العوامل الجوهرية، وعوضاً عن ذلك يركزون بشكل مبالغ فيه على الأجور والمكافآت. كان من الأجدى بهم في كثير من الأحيان النزول من أبراجهم العاجية، وتقديم الشكر والعرفان لهم بدلاً من القلق بشأن العلاوات السنوية. "الجذب!" مثله مثل نُهْج الحفز الأخرى، سيكون أكثر فعالية حين تطالب الشخص أو تذكره بالقيام بأمر يعلم أن من واجبه القيام به في كل الأحوال، مثل تهدئة السرعة عند اقترابه من المدارس أو تسديد غرامة متأخرة. "الجذب!" هو بالتأكيد أداة مفيدة لابد أن تكون من ضمن ترسانة النهج لديك، لعدة اعتبارات ليس أقلها مساعدتك في تشكيل سلوكك الخاص عندما تريد ذلك، سواء كان ذلك بوضع ملصق ملاحظات على الباب أو كتابة تذكير في دفتر يومياتك، أو مكافأة نفسك عندما تنهي جزءاً من عمل تحت يديك.

الفصل الخامس

اجتماعي:

تصور أنك في يوم شتاء بارد، والرياح تضرب ضفاف النهر أثناء نزولك من الحافلة والمشي باتجاه المكتب الذي تعمل به. كنت في كامل حضورك الذهني وأنت تتجه إلى المدخل الرئيسي للمبنى حيث وجهتك. وعند محاولتك الدخول من الباب المتأرجح الذي يفتح بالاتجاهين، تجد عليه لافتة تطلب منك استخدام الأبواب الدوارة المجاورة بدلاً منه. تفكر أثناء اقترابك لدفع الباب الدوار متسائلاً في غموض: هل سيكون الباب مشدوداً، أم سيأتي شخص ويدفعه من الجانب المعاكس فيصطدم الباب بقدمك كما يحصل أحياناً؟ ولكن حينها فقط يقوم شخص أمامك بدفع الباب المتأرجح، متجاهلاً اللافتة المعلقة عليه والتي ملحها سريعاً كما يحدث عادة، تلامس وجهك هبة هواء دافئ منبعثة من داخل المبنى فتتبع ذلك الشخص في الدخول (١).

إن سلوك من حولنا له تأثير قوي على تصرفاتنا، ويكاد يكون من المستحيل ألا نتبع توجهات حشد من الناس ونحن وسطه. نحن نضحك ضعفي ما اعتدنا أن نضحك عندما نشاهد برنامجاً كوميدياً مع شخص آخر، نحن نأكل أكثر كلما ازداد عدد الزملاء المنضمين معنا حول طاولة العشاء، إننا نميل غالباً إلى استخدام الدرج أو الدخول عبر الأبواب الدوارة إذا كان الشخص الذي أمامنا يفعل ذلك.

سواء كنت شخصاً ماهراً في فن الحفز أو ما زلت تتعلمه، فأنت بحاجة إلى فهم ذلك الطيف الواسع من المؤثرات على السلوك. انظر لهذه المؤثرات نظرتك لأطفالك أو طلابك، جميعهم مثيرون للاهتمام ومتميزون، كلٌ بطريقته الخاصة. وإذا كان عليّ أن أختار واحداً من هذه المؤثرات العديدة على السلوك يثير اهتماماً استثنائياً، فسيقع اختياري على التأثير الاجتماعي. قد يكون خيارى هذا متوقعاً بحكم أنني كنت أدرس علم النفس الاجتماعي في جامعة كامبريدج، ولكن لعلّي أتمكن من تمرير قليل من هذا الاهتمام إليك قبل أن نمضي قدماً في المسألة.

الجنس البشري كما بيّنا في الفصل (١) مخلوقات اجتماعية بشدة، يؤثر بعضنا على بعض باستمرار. حاول في اجتماعاتك القليلة القادمة أن تراقب لغة الجسد للناس حولك بتفحص أكبر، الناس في الواقع يقتفي بعضهم أثر بعض، فإذا مال أحد الجالسين في الاجتماع بجسده إلى الخلف ووضع يديه وراء رأسه، فهناك احتمال كبير أن يفعل شخص آخر الشيء نفسه، خاصة إذا كان الشخص الذي ابتداءً بالحركة شخصاً ذا سلطة أعلى أو منصب رفيع. أو حاول أن تلمس أنفك أو تفركه بلطف، أو تمسح جانب فمك كما لو أنك تزيل شيئاً منه وأنت ترمق أحدهم مباشرة قبل فعلك ذاك أو أثناءه، وستجد أن ذلك الشخص وفي غضون دقيقة أو نحوها سيفعل مثلك على الأرجح. نحن بحق متناغمون جداً فيما بيننا. إن هذه التأثيرات أو العادات الاجتماعية قد تنتشر على مستوى المؤسسات بأكملها، أو حتى على مستوى الأمم. وإذا كنت تريد فهم سلوك البشر الفهم السليم، فلا بد لك أن تفهم شبكة التأثير هذه التي تتدفق باستمرار بين أفرادها.

استكشاف ونقد الأعراف الاجتماعية:

إن أردنا مثلاً من حياتنا اليومية على قوة التأثير الاجتماعي نجده في حالة رمي النفايات؛ تخيل أنك تهتم بركوب سيارتك فتجد أحدهم قد وضع نشرة إعلانية تحت مساحة الزجاج الأمامي، هل ستقوم بإزالتها والاحتفاظ بها لرميها لاحقاً إن لم تجد حاوية نفايات قريبة، أم تلقيها على الأرض؟

تصور المشهد معي، ربما تظن في نفسك مثل غالبية الناس بأنك لن تلقيها على الأرض، ولكن عندما تنظر من حولك في موقف السيارات وتجد العشرات من النشرات ملقاة على الأرض، ماذا تفعل حينها؟ من المرجح أن تلقيها أنت كذلك.

الدراسات التجريبية التي بحثت مثل هذه الحالة، وأجراها علماء مثل روبرت كياليني وآخرين غيره، وجدت أن الناس أكثر عرضةً لإلقاء النشرة الإعلانية على الأرض عندما تكون مليئةً مسبقاً بها، وأن الاحتمالات لفعل ذلك تتضاعف بما يقارب ثماني مرات عن احتمالات فعلها لو كان موقف السيارات خالياً من النشرات. قد لا نرغب أو نوافق على رمي النفايات، لكن عندما يتراءى لنا أن الكثير من الناس حولنا يفعلون ذلك فنحن نحقق بالركب.

هذا النموذج القوي من التأثير الاجتماعي مبعثه ما يسميه كيبالديني: "العرف الاجتماعي الوصفي" (descriptive social norm) أو "التصريحي" (declarative)، أي ما نرى الآخرين يفعلونه أو ما تشير وتصرح الأدلة بأنهم يفعلونه. ونحتاج إلى التفريق والتمييز بين هذه الأعراف الاجتماعية الوصفية وبين الأعراف الاجتماعية "الزجرية" (injunctive) التي تعني: ما يفترض بنا فعله أو ما ينتظره منا الآخرون ويستحسنون منا فعله (٢). إذن، الفرق بينهما شاسع وجوهري. عادةً ما يكون مجال عمل رجال القانون والسياسيين والمديرين داخل هذا الإطار المتعلق بإنشاء وفرض المعايير الاجتماعية الزجرية ولسان حالهم: هذا ما يفترض بك فعله. أظهر بحثٌ لكيبالديني أنك إذا واجهت وضعاً يتنافس فيه المعيار الزجري ضد العرف الوصفي، فإن العرف الوصفي - ما يفعله الآخرون - هو الرابع على الأرجح.

يمكننا أن نرى بالشواهد العديدة أن اتباع سلوك الآخرين عمل مبرر ومنطقي. عندما يهرب ويصرخ الجميع، فمن المرجح والصواب أن تفعل الشيء ذاته، حتى قبل أن تعرف ما الذي يجري بالضبط، ربما يهربون من ثمر يلاحقهم أو موجة تسونامي أو هجوم لجيش غازي. أياً كان السبب فمن الأفضل معرفة التفاصيل لاحقاً. وبالمثل عند زيارتك لمكان جديد، فرمما تكون فكرة جيدة أن تختار مطعمًا مكتظًا، خاصة بالسكان المحليين الأكثر دراية، وتبتعد عن المطاعم الخالية.

هناك نقطة أساسية لابد من الانتباه لها، وهي أننا في أغلب الحالات لا نرى سلوك الآخرين مباشرة، ولكننا نستنتجه من آثارهم. على سبيل المثال، في حالة رمي النفايات نحن لم نر الجميع وهم يلقونها فعلياً، ولكن الحقيقة الماثلة أمامنا أنها ملقاة على الأرض تخبرنا بأنهم قد فعلوا ذلك. وبصورة مشابهة عند الخروج للمشي، فإن دروب المشاة المطروقة والآثار عليها، تنبئنا بأن الكثير من الناس مروا منها حتى وإن لم نرهم رأي العين. كانت وما زالت دروب المشاة المطروقة دليلاً مفيداً بأننا نسير في الاتجاه الصحيح للوصول لوجهتنا، سواء ضفة نهر قريب كانت أو مدينة مجاورة، وأن المسار الذي نسلكه هو الطريق الآمن لاتخاذ.

لا يزال هذا النمط من الاستدلال الاجتماعي قوياً في هذا العصر الحديث مثلما كان دوماً، وربما أكثر قوة من أي وقت مضى. مثلاً، التوصيات على السلع التي تعرضها مواقع التسوق

الإلكتروني وتظهر لنا مشتريات الآخرين أو ما استعرضوه، لها بالغ الأثر في سلوكنا، كما أنها مفيدة بشكل عام. أتريد شراء كاميرا تصوير؟ كثير من الناس يشترون معها هذا الحامل اليدوي ثلاثي القوائم. تريد شراء قرص الدي في دي هذا؟ الكثيرون استعرضوا هذه المجموعة من الأقراص، والتي تكلف تقريباً نفس القيمة، إلا أنها تحتوي على موسم المسلسل الثلاث جميعها وليس واحداً فقط. من الواضح أن سلوك الآخرين يحوي الكثير من المعلومات المفيدة، خاصة عندما لا نكون موقنين تماماً مما يجب القيام به.

تؤكد الدراسات المنهجية التي أجريت على اختيارات المستهلكين أن هذه التأثيرات الاجتماعية قوية للغاية وتميل لأن تكون ذاتية التعزيز. عندما يختار الطلاب الأغاني الموسيقية من على موقع إلكتروني يقدم معلومات عن الأغاني التي حازت إعجاب الآخرين، فإن ذلك يؤدي إلى تأثر اختياراتهم بما يسمى "تأثير التحول" (tipping effects) بشكل كبير، مقارنةً مع اختياراتهم التي لا تتم وفق تلك الطريقة. وحتى التقييمات أو التعليقات (feedback) ذات المستوى المنخفض على الموسيقى التي حازت الإعجاب، لها أثر في تضخيم شعبية بعض الأغاني وخمد بعضها الآخر. بالتأكيد أن الجودة تلعب دوراً؛ فالأغاني التي تُصنف بصورة مستقلة أنها جيدة جداً يميل إليها الاختيار أكثر، وتلك المصنفة بصورة مستقلة أنها سيئة جداً يكون الإقبال عليها أقل. ومع ذلك، دلت التجارب المكررة أن الأغنية التي ستحوز الشعبية الأكبر بين الأغاني، تعتمد اعتماداً كبيراً على أيها أبكر حصولاً على التوصيات من الزائرين للموقع، وأن التقييمات (feedback) تخلق ديناميكية "الفائز يحصل على كل شيء"، على الأقل في هذه الظروف البحثية والتجريبية، مع أن الأغنية الفائزة اعتمدت بشكل كبير على ما حصلت عليه من توصيات في التعليقات الأولية (٣).

أما في "العالم الحقيقي"، فعادةً ما تضاف مصادر أخرى للمعلومات، مثل مراجعات الخبراء للمساعدة في تكوين تلك الأحكام الأولية. ولكن بعد ذلك التأثير الاجتماعي - النظر إلى خيارات الآخرين - هو من يضخم تلك التباينات في الآراء. لا عجب إذن، أن روبرت كيالديني وهو من أوائل الخبراء والمروجين للتأثير الاجتماعي، يؤكد في النسخ اللاحقة من كتابه وبشكل صارخ على صفحة الغلاف الأمامي أن ٢٥٠,٠٠٠ نسخة بيعت من الكتاب.

يمكن أن يكون لمثل هذا التأثير الاجتماعي جانب مظلم أيضاً. وجميع علماء النفس الاجتماعي يعرفون من هي كيتي جينوفيز، المرأة التي هوجمت بوحشية وقتلت في ساعات الصباح الأولى في إحدى ضواحي نيويورك عام ١٩٦٤. لقد أيقظ صراخها في الشارع ومقاومتها الطويلة العديد من جيرانها، وبعضهم شهد أحداث مقتلها كاملة، ولكن لم يحاول أحد مساعدتها أو حتى الاتصال بالشرطة. نتيجة لهذه الحادثة، ولد مصطلح "ضياح المسؤولية" (diffusion of responsibility)، كما قادت إلى بعض من أشهر التجارب في مجال علم النفس، من أجل تفسير سبب عدم تدخل أحد لوقف الجريمة. أظهر لاتان ودارلي في هذه التجارب كيف أن مجموعة من الأشخاص الغرباء عن بعضهم، سينظر أحدهم إلى الآخر لتحديد ما الذي يجري وما سيكون رد فعلهم تجاهه (٤). مثلاً، في تجربتهما الشهيرة "الغرفة الممتلئة بالدخان"، يُطلب من المشاركين في التجربة تعبئة الاستثمارات في غرفة الانتظار، وحينها يبدأ الدخان بملء المكان. وجد الباحثان أن الشخص إذا كان بمفرده فبشكل مؤكد تقريباً سيسعى من تلقاء نفسه إلى التحقق من الأمر، مثل الذهاب للغرفة المجاورة لإخبار شخص ما بأن هناك مشكلة، ولكن عندما تواجدت مجموعة من ثمانية أشخاص انخفضت احتمالات أن يفعلوا شيئاً، بل على العكس غالباً سوف يسترقون النظر فيما بينهم، في محاولة لمعرفة ما يجري ولكن بدون اتخاذ أي خطوات عملية. بالضبط كما كان الحال في جريمة قتل جينوفيز، تطلع المشاركون في التجربة إلى ردود أفعال بعضهم بعضاً ليقرروا بشأن كيفية تصرفهم مع الحدث. هل هذه حالة طارئة بالفعل؟ بالتأكيد هناك شخص آخر قام بالاتصال؟ طالما لم يقوم أي شخص آخر بفعل شيء اعتقد أن الأمور على ما يرام ...

تجارب لاتان ودارلي المتعلقة بتدخل المارة والمتفرجين خلقت حالة على الرغم من أنها مصطنعة إلا أنها معقولة؛ حيث كان الناس غير متأكدين مما يجري مع عدم وجود قائد واضح للمحتشدين أو تلميحة مباشرة تدلهم على "التصرف السليم". وكمسألة اعتراضية، دائماً إذا كنت بحاجة للمساعدة وأنت وسط مثل هذا الوضع المزدهم، فأفضل طريقة هي أن تشير أو تنظر إلى شخص بعينه وتقول له: "أنا بحاجة إلى المساعدة!".

في كثير من أمورنا الحياتية، تزيل عادة التلميحات الآنية أو المعرفة المسبقة الكثير من هذا الغموض، مما يمنحنا إحساساً قوياً بما يفعله الآخرون وما "يفترض" بنا فعله. نحن على علم بأننا من المفترض أن نلتزم الهدوء في المكتبات العامة، ونحدث بصوت عالٍ في

الحفلات، وأن نلزم الجانب الأيمن من السلم الكهربائي إن أردنا الوقوف في لندن (والجانب الأيسر في سيدني)، ونتوجه بالشكر لمضيفينا على العشاء. كما نعلم بأنه لا ينبغي لنا التجول عارين في المكتب، أو التعليق على أشكال أجسام الآخرين، أو ضرب الناس في كل مرة يزعموننا فيها. نحن نطلق على هذه مسمى: المعايير الاجتماعية - البرامج أو "العادات" التي تُفَعِّل دور المجتمعات والاقتصاديات.

استخدام الأعراف الاجتماعية في السياسات العامة:

الأعراف الاجتماعية والسلوك الاستدلالي من أفعال الآخرين قوى مؤثرة على سلوكياتنا، ولكنها أيضاً عرضة للخطأ على الأقل في الاستدلال نفسه.

لنفترض أنك طالب في السنة الأولى بالجامعة في بيئة غريبة عليك، وتحاول فهم قواعد اللعبة، حالتك نوعاً ما تشبه حالة المشاركين في تجارب لاتان ودارلي. إنها المرة الأولى التي تبتعد فيها عن المنزل وتنتظر مجموعة من السلوكيات الجديدة عليك، والتي تتضمن مجموعة من السلوكيات غير المقبولة والقائمة فيها تطول وتتتابع.

لابد أن والديك قد أوصياك بأن "تتوخى الحذر" وأن تكون "متعقلاً". كما أن معلميك قد نصحوك بتجنب تعاطي المخدرات، وباحترام الغير وبالاعتدال في سلوكياتك. والسؤال المنطقي هنا: ما هو معيار الاعتدال؟ الحقيقة هي أن المؤثر الرئيسي على سلوكك سيكون استشعارك وفهمك لما يفعله الآخرون، ولكن كيف ستعرف ماهية أفعالهم؟

أثناء جلوسك في غرفتك مساءً تحاول تصفح كتبك المدرسية، فإذا بك تسمع صوت صراخ وضحك في ساحة السكن الجامعي الخارجية. إنه صوت اعتدت سماعه كل مساء ومنه استنتجت أن تناول الكحول والاحتفال جزء لا يتجزأ من حياة الطلاب (في الثقافات الغربية). لكن ما لا تسمعه هو كل أولئك الطلاب من أمثالك الذين يحاولون القراءة في غرفهم. من المؤكد أن الطلاب وبشكل منتظم يبالغون في تضخيم مقدار ممارسات الطلاب الآخرين في تناول الكحول والعلاقات وتعاطي المخدرات.

هذا الأمر مهم وجوهري، فمثل هذه التقديرات المنحرفة بدورها تؤثر بقوة على السلوك وبطريقة ذاتية التعزيز. على سبيل التوضيح، إذا كانت تقديراتنا لحجم الجريمة في البلد أو

حجم الثقة والاعتمادية على المواطنين الآخرين، تستند إلى عدد قليل من الأمثلة الواضحة للغاية من الجرائم أو السلوكيات السيئة، فمن المحتمل أن هذا سيغير سلوكنا بشكل مختلف لم نكن لنختاره (انظر للفصل ٩ حول الرفاهية الاجتماعية). فإذا تمكنت قلة من القضايا المشهورة من إقناعنا بأن كل الأشخاص البالغين هم من المتحرشين بالأطفال، حينها لن نسمح لأطفالنا بأن يغيبوا عن أنظارنا أو يستكشفوا العالم من حولهم. إن تقديرنا للمخاطر قد تتصادم بشكل سيء مع معاشية الواقع، وسينتهي بنا المطاف إلى الشعور بالخوف الشديد على أطفالنا من الغرباء مع إهمال الأخطار الحقيقية الجدية عليهم، مثل برك السباحة في منازل الجيران أو التسمم بأول أكسيد الكربون الناتج من أجهزة التدفئة غير المطابقة للمقاييس، أو مخاطر قيادتنا المتهورة داخل الأحياء السكنية.

هذه الرؤية تسلط الضوء على درس أساسي نستطيع الاستفادة منه أثناء تقديم النصح والمشورة للطلاب، وأيضاً في الحملات التوعوية بشكل عام التي تستهدف السلوك. بالطبع الحقائق والمعلومات الواقعية المتعلقة بالأضرار البالغة التي يخلفها الإفراط في تناول الكحول على الكبد، أو أن عدم استخدام وسائل الوقاية يعرض حياتك وحياة شريكك لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة جنسياً، لها دور مؤثر في السلوك، ولكن غالباً ما يتلشى ذلك التأثير أمام التقديرات الخاطئة التي نعكسها في أذهاننا لتصرفات وأفعال الآخرين.

إن إعطاء الطلاب، وغير الطلاب، معلومات أكثر دقة حول ما يقوم به الآخرون، يمكن بدوره أن يخفف من السلوكيات غير الصحية أو الخطيرة. ويمكن أن يتفاوت هذا التدخل من مجرد تقديم معلومات واقعية من قبيل: "الغالبية العظمى من الطلاب يتناولون الكحول باعتدال" إلى معلومات نوعية أكثر مثل: "سيعتقد شريكك بأنه من الطبيعي استخدام الواقي الذكري". على سبيل المثال، أظهرت دراسة أجريت في بعض جامعات الولايات المتحدة الأمريكية أن محاولة التشجيع على استخدام الدرج بوضع لافتات بجانب المصاعد، توضح بأن استخدام الدرج وسيلة جيدة لممارسة الرياضة لم تُجدِ نفعاً. في مقابل ذلك، فإن وضع لافتة مكتوب عليها: "معظم الناس يستخدمون الدرج" كان له بالغ الأثر، وزاد من استخدام الدرج بنسبة ٤٦ في المائة (٥). علاوة على ذلك، استمرت مستويات استخدام الدرج عالية حتى بعد إزالة اللافتة فيما بعد.

في تدخل ضمن أشهر سلسلة من التدخلات المبكرة لفريق الرؤى السلوكية، كان استخدام الأعراف الاجتماعية هو صميم ذلك التدخل. الفكرة كانت بسيطة: إخبار دافعي الضرائب المتأخرين عن السداد بالحقيقة التالية: تسعة من أصل عشرة من دافعي الضرائب يسددون مستحقاتهم في الوقت المحدد. وحتى ننسب الفضل لأهله، استندت هذه الفكرة على أعمال روبرت كيالديني المتعلقة بالمعايير الاجتماعية، على الأقل عرضه التقديمي في داوونج ستريت في عام ٢٠٠٦م. كما أن النسخة الأولى من التدخل صيغت من قبل ستيف مارتين شريك بوب^(*) في المملكة المتحدة. لم يبدأ فريق الرؤى السلوكية التجربة الأولى في هذه السلسلة، بل بدأها موظف مدني يدعى نيك داوون، والذي كان مسؤولاً بحكم عمله عن تحصيل ما قيمته ٦٠٠ مليون جنيه إسترليني من ضرائب الدخل الشخصي مستحقة الدفع لهيئة الإيرادات (HMRC). أرسل نيك آلاف الرسائل إلى المتأخرين عن السداد، ولاحقهم لاستكمال الإفصاح عن عوائدهم ودفع ما كان مستحقاً عليهم. تساءل نيك مستلهماً من عمل كيالديني، عما إذا كان بالإمكان تضمين النهج القائم على المعايير الاجتماعية في بعض رسائل التذكير بالدفع الصادرة عن هيئة الضرائب.

أظهرت النسخة الأولى نتائج واعدة، لكنها لم تكن تجربة عشوائية منضبطة توافق المتطلب العلمي للتجربة، مما تركها عرضة للانتقاد الذي تمحور حول صعوبة عزل تأثير الرسائل المعدلة التي أرسلها نيك عن تأثير التغييرات الأخرى التي ظهرت في نفس الوقت. لذلك عمل فريق الرؤى السلوكية مع فريق نيك؛ من أجل التوصل لاختبار أثر الرسائل المستندة على الأعراف الاجتماعية بشكل أكثر منهجية، واستكشاف ما إذا كان إدخال مزيد من التغييرات عليها قد يجعل أداءها أفضل.

اتخذنا الإجراءات اللازمة لإعارة شخص من الفريق للعمل مباشرة ضمن هيئة الإيرادات (HMRC)، وذلك لطمأنتهم على سير العمل، وليصبح بمقدورنا إعداد التجارب وتحليل البيانات بشكل صحيح. فتم بدعم حذر من رئيس هيئة الضرائب ترتيب إعارة باحث شاب وموهوب للهيئة يدعى مايكل هاليسورث، والذي سبق أن شارك معنا بمعهد الحكومة في إعداد تقرير التأثيرات الرئيسية مايندسبيس "MINDSPACE". هذا الإجراء جعل هيئة الضرائب تشعر بالراحة والاطمئنان؛ فالشخص الذي يجري هذه التجارب يعمل تحت

* بوب: الاسم المختصر لروبرت، والمقصود هنا روبرت كيالديني - المترجم.

مظلتها، وهذا يعني أن البيانات التي تحتاج للتحليل ستبقى داخل منظومة الهيئة، ولن يعرضها للاصطدام بأي عوائق قانونية. كان هذا الانتداب على الأرجح هو مفتاح نجاح تلك التجارب، وهو على النطاق الأوسع درسٌ هامٌ لكل من يسعى إلى نشر نُهج جديدة في عالم مغلق وآمن للضرورة، كعالم جمع الضرائب.

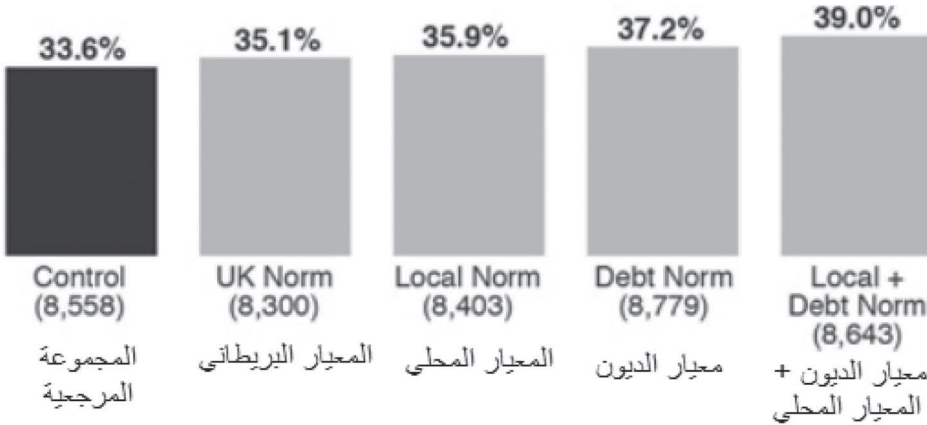
من المؤكد أن إضافة سطر واحد (صريح) وهو: "تسعة من أصل عشرة من دافعي الضرائب يسددون مستحقاتهم في الوقت المحدد"، قد رفع معدل السداد بنحو ١.٥ نقطة مئوية، وهو ما يكافئ حوالي ٤.٥ في المائة، كل هذا برسالة بُسطت وجُردت من الحشو (مبدأ: "اجعله سهلاً"). قد لا تبدو لك الزيادة كبيرة، ولكن إذا كنت تعمل في مجال جمع مئات الملايين من الجنيهات أو الدولارات، وكان هامش التكلفة لتدخلك صفرًا في الأساس، فهذه زيادة قيمة جداً في الواقع.

كما أن عمل كيالديني وزملائه قدم لنا أيضاً أفكاراً حول الرسائل التي قد تؤثر في الناس بشكل أفضل؛ فعمله يشير إلى أن الإنسان يتأثر بشكل أكبر بسلوك من يراه مقارباً ومماثلاً له أكثر من تأثره بسلوك بقية الناس عموماً. على سبيل المثال، يكون النزلاء أكثر عرضة لتكرار استخدام مناشف الفندق أكثر من مرة، وبالتالي المساهمة في توفير الطاقة اللازمة للغسيل المتكرر، إذا قيل لهم: إن النزلاء السابقين قد فعلوا ذلك، بدلاً من قول: الناس بصورة عامة تفعل ذلك. على هذا الأساس اختبرنا إرسال عبارة: "معظم الناس في منطقتك المحلية يدفعون ضرائبهم في الوقت المحدد"، ووجدنا بأن معدل السداد ارتفع جراءها بأكثر من ٢ في المائة مقارنة بالرسالة الأصلية.

وبطريقة مماثلة، فإن القاعدة المشهورة: أنه كلما زادت النفایات الملقاة على الأرض، كلما ترجح إلقاء الشخص للمنشور الإعلاني على الأرض، لها استثناء غير مشتهر نوعاً ما؛ حيث إن احتمال رمي النفایات في بيئة نظيفة تماماً إلا من ورقة منشور واحدة فقط ملقاة على الأرض، أقل من احتمال رميها في مكان لا توجد به أي مخلفات على الإطلاق. فورقة المنشور الملقاة هذه تُنبهنا وتذكرنا بأن رمي النفایات هو الاستثناء، وأن التخلص منها بالشكل الصحيح هو القاعدة. ساعدتنا هذه النتيجة في صياغة الرسالة على النحو التالي: "معظم الناس الذين عليهم ديون واجبة الدفع مثل التي عليك قاموا بدفعها بالفعل "معياري الديون" (debt norm). كان استخدام هذا المعيار أكثر فعالية من المعيار الاجتماعي المحلي، وبدمج

النهجين في نهج واحد يوضح للشخص المستهدف بأن معظم الناس في منطقته قاموا بالفعل بدفع ما عليهم، وأنه واحد من القلائل الذين لم يدفعوا. نتج عن هذا الدمج ارتفاع في معدل السداد 0.4 نقطة مئوية، أو ما يعادل زيادة مثيرة للإعجاب في معدل السداد بنسبة 16 في المائة، مقارنةً برسالة الإحاطة الأساسية. ليس ذلك بالأمر السيء لمجرد إضافة سطر في نص رسالة سيتم إرسالها في كل الأحوال.

أحد الأمور التي كانت تشغل بالنا، بغض النظر عن فعالية الرسائل المنقحة من عدمها، هي ألا تحظى هذه الرسائل بالقبول لدى متلقيها. ولكن الوقائع أثبتت أن رسائل فريق الرؤى السلوكية المنقحة ارتبطت حقاً بانخفاض كبير في الشكاوى، وأحد التفسيرات المحتملة لذلك هو أن الناس يفضلون وصول رسالة مختصرة ومهذبة؛ تذكّرهم بأنهم مواطنين أكثر حكمةً مما كان يظن بهم، بدلاً من أساليب التهديد.



الشكل (١٧)

معدلات دفع الضرائب من قبل الأفراد المتأخرين في السداد بعد مضي شهر واحد (٢٣ يوم عمل) من تلقيهم خمس نسخ مختلفة من رسائل التذكير. استخدام مقياس ٢٣-يوم؛ لأنه الحد الأقصى المتبع من قبل هيئة الضرائب قبل إرسال مزيد من رسائل التذكير أو رسائل التنفيذ مع مزيد من التكاليف الإضافية المتكبدة

التبادلية (Reciprocity):

المعايير الاجتماعية هي واحدة من عدة مؤثرات اجتماعية متعارف عليها تؤثر على سلوكنا. أحد تلك المؤثرات القوية الأخرى يكون التبادلية، وهي تسري حتى في أبسط التصرفات كطلب يتوجه به شخص لآخر.

تخيل لو أن الراكب الغريب عنك، المجاور لك على متن القطار ترك حقيبته دون رقابة عند ذهابه إلى المرحاض، وأثناء غيابه أتى شخص آخر بكل ثقة، والتقط الحقيبة وهم بالرحيل وهي معه، هل ستتدخل؟

قد تأمل أن هذا ما ستفعله، ولكن لو أنك صريح مع نفسك فأنت تعلم بأنك غالباً لن تفعل. تظهر الدراسات التجريبية أن معظم الناس، في أمريكا الشمالية على الأقل، لا يتدخلون.

من ناحية ثانية، تخيل لو أن ذلك الراكب طلب منك الانتباه لحقيبته أثناء غيابه، حينها هل ستتدخل؟ بكل تأكيد في الغالب. وفي الواقع، تشير الدلائل التجريبية أنك ستتدخل على الأرجح حتى لو لم يقل لك أي شيء على الإطلاق، ولكنه ببساطة لفت انتباهك وابتسم قبل أن يخطو مبتعداً.

أحد المجالات التي يُتبع فيها هذا النوع من الطلب المباشر أو التبادل الاجتماعي هو المستخدم من قبل الجمعيات الخيرية، آملين منكم أن تقدموا لهم بعض المال. وأبسط صورته يتمثل في: نشر المتطوعين في نواحي الشوارع، يطلبون من الناس بشكل مباشر تقديم العون؛ لأن الجمعيات الخيرية أدركت فعالية هذا الأسلوب. وثمة نهج آخر تبين لبعض الجمعيات الخيرية بأنه قد يكون فعالاً جداً يتمثل في: "منح" شيء للمتبرعين المحتملين؛ من أجل حثهم على الشروع في التبادل والتعامل بالمثل، ولكن على مستوى أوسع وأشمل. يمكن أن يتضمن ذلك تقديم هدية بسيطة مثل قلم أو فلس واحد يوضع داخل الظرف مع الطلب. كثير من الناس وأنا شخصياً من ضمنهم يجدون هذا النهج مزعجاً، ولكن يمكن أن يكون فعالاً.

في عام ٢٠١٠م صادف أن حكومة الائتلاف ورئيس الوزراء بشكل خاص، كانوا شديدي الحماسة تجاه العمل الخيري والتشجيع على البذل والعطاء؛ لذا أقمنا عدداً من التجارب

لمساعدة الجمعيات الخيرية في هذا المجال. كنا مهتمين بمحاولة إيجاد طرق فعالة لتشجيع الناس على البذل والعطاء، وفي الوقت ذاته تكون أقل إزعاجاً. أجرينا سلسلة من التجارب بالاشتراك مع مايكل ساندروز (الذي انضم في وقت لاحق إلينا في فريق الرؤى السلوكية كرئيس للبحوث) بغرض استكشاف طرق، يمكن من خلالها التشجيع على العطاء، وتحقيق نتائج تفوق أعظم نهج متعارف عليه لتشجيع العطاء، وهو زيادة الإعفاءات الضريبية. توصلنا إلى أن النهج الفعالة لتشجيع العطاء غالباً ما تتضمن التأثير الاجتماعي.

إحدى تجاربنا كانت داخل وزارة حكومية كبيرة، وانطوت على محاولة زيادة الإقبال على خطط التبرعات المستقطعة من الرواتب، وهي تعني: عندما يقرر الناس الاشتراك في خطة للتبرع المنتظم، بحيث يخصم تلقائياً من رواتبهم الشهرية لصالح إحدى المؤسسات الخيرية. كما أن صاحبة الشأن وأعني المؤسسات الخيرية تفضل مثل هذا الشكل من العطاء؛ لأنه يحقق الاستمرارية والانتظام في التبرعات، ويخلق اتصالاً مباشراً مع المانحين. أما بالنسبة للمانحين، فهذه الطريقة تيسر عليهم عملية التبرع بأقل جهد ممكن، وهي أيضاً ذات كفاءة ضريبية أكبر. وفي الواقع، يتضخم الأثر الضريبي لأي هبة تبذل أياً كان مقدارها. التدخل الأساسي الذي أردنا تجربته إلى جانب التبسيط وجعل الأمر سهلاً، كان تجربة سلسلة من رسائل البريد الإلكتروني البديلة، يرسلها أشخاص يعملون في نفس الوزارة المستهدفة إلى زملائهم في العمل.

وجدنا أن ٢.٩ في المائة من الموظفين اختاروا الانضمام لخطة التبرعات المستقطعة من الرواتب، بعدما تلقوا رسالة عبر البريد الإلكتروني من أحد زملائهم تطلب منهم دعم جمعية خيرية بهذه الطريقة، سواء كانت تلك المؤسسة الخيرية جديدة عليهم أو سبق وأن دعموها من قبل. كانت هذه النتيجة في حد ذاتها مثيرة جداً للإعجاب، بالنظر إلى وجود ٧٠٠٠٠ موظف في الوزارة، ودليلاً على كرم وسخاء الموظفين. ومع هذا، عندما تضمنت الرسالة صورة للمحتاجين، فإن عدد الذين قرروا الدعم والانضمام إلى الخطة زاد بأكثر من الضعف لتصل النسبة إلى ٦.٤ في المائة.

لكي نثبت فعاليتنا وتأثيرنا في هذا المجال، كان لا بد أن نجرب مثل هذه النهج لتشجيع العطاء والتبرع في بيئة القطاع الخاص؛ لنرى مدى نجاعتها من عدمها. لذا في مجموعة

تجريبية عقدت داخل بنك استثماري خاص، اختبر مايكل مدى فعالية مجموعة متنوعة من النُهج المختلفة، والتي تهدف إلى تشجيع موظفي البنك على التبرع بما يعادل راتب يوم واحد لمؤسسة خيرية يرشحها البنك. تلقت مجموعة المقارنة (أو المجموعة المرجعية) بريداً إلكترونياً عاماً حول الخطة وبعض المعلومات عنها، وأدى ذلك إلى إعلان نسبة محترمة منهم تصل إلى ٥ في المائة عن تبرعهم براتب يوم واحد. أما استضافة أحد (صغار) المشاهير في المكتب للترويج للخطة، فكان من شأنه رفع النسبة لتصل إلى ٧ في المائة، ولكن أكثر الطرق فعالية كانت وببساطة مجرد توزيع علبة صغيرة من الحلويات على الموظفين بجانب نشرة توضيحية عن الخطة. كان إرسال بريد إلكتروني من الرئيس التنفيذي للبنك يحمل الطابع الشخصي (تطرقنا له في "الجذب" أعلاه) وسيلة فعالة للغاية أيضاً، في حين أن الجمع بين البريد ذي الطابع الشخصي وعلبة الحلويات قد أدى إلى نتيجة مذهلة في نسبة المتبرعين براتب يوم واحد وصلت إلى ١٧ في المائة. في المجمل، أثمرت هذه التجربة عن أكثر من ٥٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني للمؤسسة الخيرية (انظر الشكل ١٨).

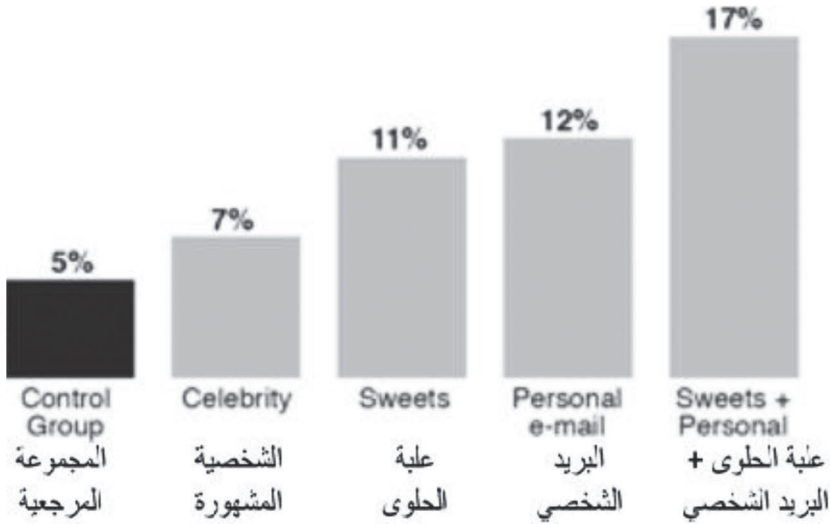
اتسم أسلوبا الحلويات والبريد الإلكتروني ذي الطابع الشخصي بالقوة والفعالية؛ لأنها خلقت شعوراً لدى الموظفين بالاتصال الشخصي والتبادلية. اخترنا الحلويات لسبب إضافي فضلاً عن إثارة ديناميكية التبادلية ألا وهو: أن دراسة سابقة بين الأطباء أظهرت أن تقديم الحلويات لشخص ما يتسبب في تعديل مزاجه، وعندما يكون الشخص معتدل المزاج يكون منفثاً أكثر في تفكيره (٦). ربما كلا التأثيرين عملاً معاً في تقوية هذا الأسلوب.

الالتزام، تأثير العيون والوجوه الشاحصة:

ثمة مؤثر وثيق الصلة بالتبادلية الاجتماعية ألا وهو الالتزام الاجتماعي، وسنعرف المزيد عنه في الفصول القادمة، لكن لنركز الآن على ماهيته ولماذا يرتبط بالتأثير الاجتماعي. جزء من قوة التبادلية (التعامل بالمثل) أنها تؤدي بنا إلى الالتزام مع شخص آخر، مهما كان قدر ذلك الالتزام. على سبيل المثال، إذا دعاك أحد أصدقائك إلى العشاء فسيتنبأك شعور عام ببعض الالتزام لدعوته في المقابل، إن لم يكن لتناول العشاء فعلى الأقل لتناول فنان من القهوة أو كوب من الشاي. بمعنى آخر، عندما يساعدنا أحد أو يعطينا شيئاً، ففعله ذلك يترك فينا إحساساً بأننا مدينون بالالتزام تجاههم.

قد يظهر هذا الشكل القديم والعميق للتبادلية والالتزام، وكأنه من بقايا الماضي التليد إذا نظرنا له وفق مقاييس اقتصاديات السوق الحديث، حيث الأشياء تباع وتشتري وتصاغ العقود لتوثيقها. ولكن هذه المبادئ بما لها من منطقية وغمضية متأصلة بعمق في عاداتنا وتفكيرنا، إلى حد أكبر بكثير مما يدركه معظمنا، فإنها لا تزال تشكل الأساس لكثير من الاقتصاديات الحديثة ذاتها. عندما يساعدنا أحد، فإننا نشعر "طبيعياً" بالالتزام حسي تجاه ذلك الشخص أو المؤسسة.

غالباً ما يُنظر لإدارات الخدمات العامة وكذلك لبعض الشركات التجارية ذات الصلة بأنها جهات تساعد الناس، خاصة عندما يبذلون جهداً إضافياً في تلك المساعدة، ويمكن استثمار الرغبة الموجودة لدى الناس في التبادلية والتعامل بالمثل؛ لاستدعاء الشعور بالالتزام — وطرح طلب أو سؤال بسيط عليهم. على سبيل المثال، لا شك أن إيجاد السبل المثلى لتطوير الخدمة أو العمل التجاري يعد من المعلومات الثمينة للغاية، والوقت الطبيعي لتطلب من شخص ما أن يزودك برأيه حيال ذلك، هو بعد حصوله على الخدمة التي تقدمها له مؤسستك. بعد أن يصرف الطبيب الدواء للمريض مباشرة، يعد هذا هو الوقت المثالي ليطلب من المريض محاولة الإقلاع عن التدخين أو ممارسة الرياضة بشكل أكبر. الغريب في الأمر، أن إدارات الخدمات العامة ضعيفة جداً في هذه الناحية، وفي دعوة الناس لمثل هذه الالتزامات. لكنهم عندما يقومون بها كما سنرى في الفصول القادمة، فيمكن أن تكون وسائل فعالة جداً "لمساعدة الناس على مساعدة أنفسهم".



الشكل (١٨)

النسب المئوية لموظفي البنك الذين شجّعوا بأساليب ونُهج مختلفة على التبرع براتب يوم واحد لجمعية خيرية. سجل الجمع بين نهجي البريد الإلكتروني ذي الطابع الشخصي وهدية علبة الحلويات أكثر من ثلاثة أضعاف التبرعات، بالمقارنة مع المجموعة المرجعية الذين تلقوا بريداً إلكترونياً عاماً ونشرةً عن الخطة

نحن مخلوقات اجتماعية بشدة، إلى درجة أن مجرد الإيحاء بوجود شخص أو مراقبته لنا فإن ذلك يؤثر على سلوكنا. أشارت عدة دراسات إلى أن نظرات العيون أو الوجوه الشاحصة لنا تجعلنا نتصرف بشكل أكثر استقامة وأمانة. وبالتالي، تبين أن الملصقات التي تحوي وجوهاً تنظر إلينا، تزيد بشكل كبير من احتمالية أن يمتثل الناس لما يُطلب منهم، مثل رفع أطباقهم في المقصف بعد انتهائهم من الأكل، أو دفع ثمن مشترياتهم في صندوق الأمانة المخصص للمحاسبة في بيئة غير خاضعة للرقابة، في حين كانت الصور والرسائل الأخرى ذات تأثير بسيط.

لم يُجرِ فريق الرؤى السلوكية أي دراسة منهجية باستخدام هذا النهج، ولكن بعد مناقشة هذه القاعدة المبنية على أدلة موسعة مع زملائنا في هيئة الإيرادات (HMRC)، قرروا أنها مقنعة بما فيه الكفاية؛ لتكون الأساس الذي تبنى عليه حملتهم الوطنية التي تهدف إلى تشجيع الناس على الإفصاح عن دخلهم بالكامل. كان في مخيلتنا أمرٌ أكثر دقةً وإحكاماً، إلا أنك قد فهمت المقصود (انظر الشكل ٢٠).

اللمسة الإنسانية أو الشخصية:

عطفاً على نجاح التجربة مع البنك الاستثماري (المذكورة أعلاه) في جمع الأموال للمؤسسات الخيرية التي رشحها، استدعى البنك مايكل ساندروز مرة أخرى لمتابعة دراسته البحثية في العام الذي تلاه، مما أتاح له فرصة اختبار مزيد من التغييرات في استخدام التأثير الاجتماعي لتشجيع العطاء. وسبق أن أثبتنا أن إضافة دعوة من زميل (معرفة شخصية) مع الطلب، كان غاية في الفاعلية على الصعيد الحكومي؛ فحرصنا على اختبار ذلك في السياق التجاري. رتبنا هذه المرة أن يتلقى الموظفون رسالة بريد إلكتروني من شخص يعمل في أحد أقسام أو مجاميع البنك، يركز فيها على أنهم اختيروا للتبرع والعطاء. وخلافاً للمثال الحكومي، رسالة البريد الإلكتروني هذه مرسله من شخص يعرفه الفرد المرسل إليه أو على الأقل يعرف من يكون. كان تأثير هذا التدخل مذهلاً؛ حيث أسفر عن موافقة ما يربو على واحد من كل ثلاثة أشخاص تلقوا الرسالة على التبرع براتب يوم لصالح الجمعية الخيرية، وهو ما يوازي زيادة بأكثر من الضعف عن تأثير أفضل التدخلات السابقة من العام الذي قبله، ويزيد بحوالي سبعة أضعاف عما تحقق في مجموعة المقارنة، والذين تلقوا خلال نفس الفترة نشرة تعريفية ورسالة بريد إلكتروني اعتيادية.



الشكل (١٩)

في المملكة المتحدة، أدرجت هيئة الإيرادات (HMRC) صورة عيون في حملاتها لعام ٢٠١٢م استناداً على الأدلة السلوكية بأنها تساعد على زيادة الأمانة

لا يقتصر تأثير اللمسة الشخصية على ميدان التبرع والعطاء فحسب؛ فالعديد من جوانب النشاط الحكومي - والخدمات التجارية أيضاً - تشتمل على التفاعل والتبادل الإنساني، وغالباً ما يكون على شكل طلب أو حث الشخص على القيام بأمر ما. بالرغم من ذلك، كثيراً ما يُهمَّش العنصر الإنساني ويُقصى من المعادلة. وهذا خطأ وبصراحة أكثر مخجل نوعاً ما. تناول فريق الرؤى السلوكية هذه المسألة وأوضحها بشكل جيد في واحدة من الدراسات المفضلة لدي.

قمنا بالكثير والكثير من العمل في محاولة منا لإعادة العاطلين عن العمل إلى ميادين العمل بأسرع وقت ممكن (لمزيد من التفاصيل عن النمو، انظر الفصل ٨). لاحظنا أثناء عملنا على هذا الموضوع أن مستشاري مراكز العمل، الذين يتمثل دورهم في مساعدة العاطلين على العودة إلى العمل، يتجهون في بعض الأحيان إلى تسجيلهم في معارض فرص العمل المحلية أو ملتقيات التوظيف. كما يرسل المستشارون في بعض الأحيان رسالة نصية

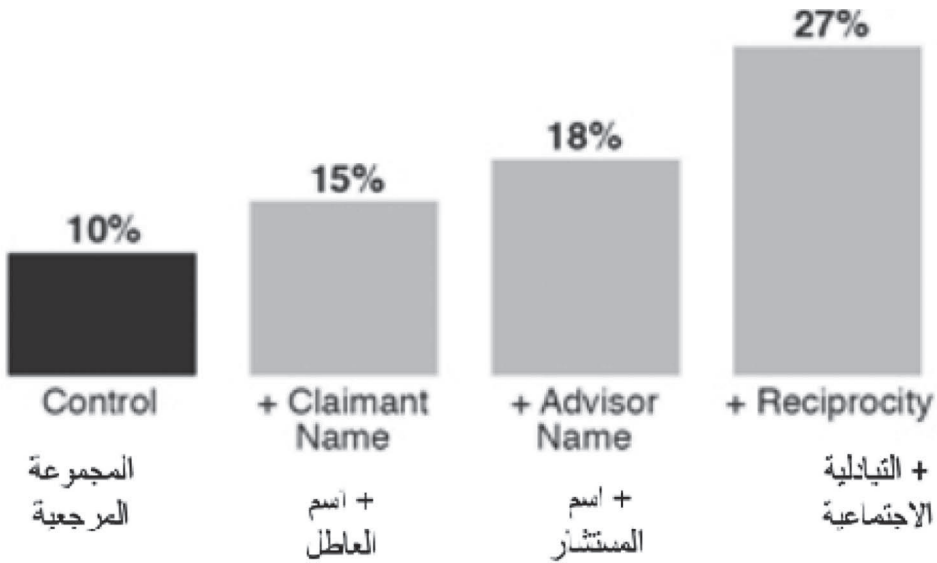
مفيدة إلى الباحثين عن العمل لتأكيد حجوزاتهم في تلك الفعاليات، ولكن شخصاً واحداً فقط من كل عشرة أشخاص يحضر فعلياً. افترضت إيلزابيث كيركمان وهي عضو في فريق الرؤى السلوكية أن إضفاء لمسة شخصية من شأنه إحداث فرق.

وكانت توقعاتنا في محلها؛ إضافة اسم المستلم في بداية نص الرسالة، زاد نسبة الحضور بحوالي ٥ نقاط مئوية أو ما يكافئ ١٥ في المائة، بالضبط كما توقعنا. عطفًا على نتائج عملنا في مكان آخر مع أسلوب إضفاء الطابع الشخصي (انظر "الجذب!" أعلاه). ماذا حين يضيف المستشارون أسماءهم أيضاً؟ ارتفعت النسبة إلى ١٨ في المائة. وكيف يكون الحال إذا كتب المستشار عوضاً عن النص القديم العبارة التالية: "لقد حجزت لك مكاناً في الفعالية ... خطأً موفقاً!". ارتفعت النسبة إثرها ارتفاعاً مبهراً إلى ٢٧ في المائة، أي بزيادة تقارب ثلاثة أضعاف (انظر الشكل ٢٠).

ما يعجبني في تجربة من هذا النوع ليس فقط كونها نجحت بشكل جيد، وأنها ذات تكلفة منخفضة بأقل حد ممكن، ولكن لما تحمله من طابع إنساني. فالنهج السلوكية ليست مجرد حفز معنوي لسحب عائدات ضريبية أكثر أو للمساعدة في تحقيق بعض النتائج القيمة وبعيدة المنال. إنها في أفضل صورها تدور حول فهمنا لمن نكون، وكيفية ارتباطنا وتواصلنا فيما بيننا بصورة أفضل، إنها بكل صراحة تتمحور حول تصميم الخدمات للبشر لا حول "الأيكونات" (econs)(٧). فكر في الأمر على هذا النحو: تخيل بأنك الشخص الذي سيتلقى ذلك التأكيد حول الحجز في معرض فرص العمل - فما هو مضمون الرسالة النصية الذي ترغب أن تستلمه؟ وكيف تعتقد أن يكون شعور العاطل عن العمل الذي أتمه الرسالة النصية مقارنةً بأقرانه الآخرين؟ ألا تظن بأنه سيذهب إلى المقابلة الشخصية شامخ الرأس وثقته بنفسه أقوى قليلاً؟(٨).

تجنب ارتكاب "الخطأ الفادح":

في ندوته التي عقدها في داوونج ستريت عام ٢٠٠٦م، كانت لدى روبرت كيالديني رسالة واحدة أصابت في العمق وترأ حساساً، وتسببت ببعض الضحك العصبي في قاعة الطعام بمبنى الحكومة؛ فقد تحدث من منظوره الخاص كيف أن صناع السياسات في كثير من الأحيان لا يتجاهلون قوة المؤثرات والمعايير والأعراف فحسب، وإنما في الغالب يستخدمونها عن غير قصد بطريقة تأتي بنتائج عكسية (انظر الفصل ٢ أيضاً).



الشكل (٢٠)

ارتفاع نسب الباحثين عن عمل في ملتقيات فرص العمل حسب رسالة التذكير النصية التي يتلقونها

وقال كيالديني: إن صناع السياسات وبسبب تعجلهم في إقناع زملائهم أو جمهور الناس بمدى خطورة قضية معينة، كثيراً ما يتسببون عن غير قصد بتعزيز ذلك السلوك ذاته الذي كانوا يحاولون ردعه. حملة على سبيل المثال تعنى بالتحذير من جرائم الطعن بالسكاكين، ينتهي بها المطاف إلى إيصال رسالة فحواها أن معظم الشباب يحملون السكاكين. وحملة للحد من التهرب الضريبي أو لمناهضة وسائل الغش للحصول على المنافع، قد توصل رسائل غير مقصودة بأن الجميع يفعل ذلك. مثل تلك الحملات أو الأحاديث والخطب كانت أشبه ما تكون بوضع لافتة على جدار أسمنتي مرتفع مكتوب عليها: "لا لممارسة ألعاب الكرة" - نعم المضمون جيد وواضح، ولكنه يدفع الشخص نحو الفكرة دفعاً؛ حسناً بما أنك ذكرت ذلك الآن فيا لها من مساحة كبيرة لقذف الكرة تجاهها.

في السنوات التي أعقبت تلك الندوة، توقفت عن حساب عدد حالات "الخطأ الفادح" الذي ذكره روبرت كيالديني لكثرة ما شاهده بنفسه. وفي معظم تلك الحالات لم يتم تقييم الآثار الناتجة عنها ولكننا نعرف ما يكفي عن مدى قوة المعايير الاجتماعية الوصفية لنحكم أنها كانت كارثية. من الأمثلة على تلك الحالات: ملصقات تخبر موظفي مكاتب الهجرة بالقبض على بعض زملائهم ومعاقبتهم لبيعهم تأشيرات عمل ("فكرة لم تخطر على بالي أبداً - وأتساءل كم يا ترى ربخوا من ذلك زملائي"), ولافئات في عيادات الأطباء الجراحية توضح عدد المرضى الذين تغيبوا عن مواعيدهم خلال الشهر الفائت ("... لذا لست الوحيد الذي سيفعل ذلك"), والحملات الوطنية التي تتحسّر على انخفاض عدد النساء الكلي في المجالس العليا لإدارات الشركات ("حسنًا، لدينا امرأة عضو في مجلس إدارة شركتنا، المكون من اثني عشر عضواً، وقياساً عليه وضعنا جيد للغاية").

للأسف، تقع أيضاً بعض المؤسسات في المجتمع عن غير قصد في "الخطأ الفادح" أو تضخمه. وسائل الإعلام إحدى تلك المؤسسات بإبرازها لأحداث وقصص الجرائم والتهديدات والخداع، وإن كانت تردد أن غايتها من ذلك الصالح الإنساني. لا عجب إذن في أن غالبية الناس في المملكة المتحدة وغيرها من الدول بسبب ما يصوره لهم الإعلام، لا يزالون يشعرون بأن الجرائم أخذت في الارتفاع (على مستوى أوطانهم على أقل تقدير)، بالرغم من أن كل المقاييس الموثوقة والمعتبرة وثقت انخفاضها خلال العشرين سنة الماضية. وبالمثل، غالباً ما توحى النظم الرقابية ونظم الرعاية الاجتماعية من دون قصد بأن معظم الناس ليسوا أهلاً للثقة، بحكم أنها نُظم مبنية أساساً على الافتراض، وما يرتبط به من عمليات رقابة وتحقيق، بأن الناس محتالون ويخرقون القانون. تشير الأدلة المبنية على المعايير الاجتماعية إلى أن مثل هذه الإشارات من المحتمل أن تزيد من مستويات الغش والاحتيال.

ومع ذلك، يمكننا في كثير من الأحيان الالتفاف على تلك الحملات وآثارها السلبية. خذ مثلاً الحملات الهادفة لزيادة وجود النساء في مجالس إدارات الشركات، وهي قضية تحظى بتأييد واسع النطاق من النشطاء ومن رؤساء الحكومات على حد سواء، ولكنها غالباً ما تجسد مثلاً صارخاً على "الخطأ الفادح". عادةً في مثل هذه الحملات الرامية إلى زيادة وجود العنصر النسائي في مجالس الإدارات تكون الإحصائيات هي محورها وحجر الزاوية فيها، من قبيل: "أليس من المؤسف أن ٢٥ في المائة فقط من أعضاء مجالس الإدارات هم

من النساء؟" (وأقل في بعض الدول). مؤسف حقاً، ولكن من المحتمل أيضاً أن تؤدي الرسالة المستهدفة على غير مرادها إلى تطبيع الوضع وتعود الناس عليه. من الناحية الأخرى، ماذا لو تناولت الحملات هذا المطلب من خلال إحصائية لا تقل صحة عن سابقتها: "٩٠ في المائة من الشركات لديها نساء في مجالس إدارتها"، تكون الإشارات المرسلة حينها مختلفة جداً. وبالفعل، بعد خوض مناقشات مع إريس بوهنيت الخبيرة في شؤون عدم المساواة بين الجنسين، وإيميلي والش المستشارة الخاصة لوزير الأعمال في المملكة المتحدة، أعيدت صياغة أجزاء من حملة المملكة المتحدة؛ لتشجيع زيادة النساء في مجالس الإدارات بهذه الطريقة. "الخطأ الفادح" الذي كشفه كيالديني شاهدٌ واضح على مدى الأهمية والفائدة التي تجنيها الحكومات والشركات من الإحاطة بالرؤى السلوكية، ولو بالقدر القليل. حتى لو لم يكن اهتمامٌ نشط باستخدام نُهج الحفز يبقى من المهم معرفتها، على الأقل لتعرف أين تعثرت من غير قصد منك، وتسببت في حشد تلك النُهج ضد أهدافك.

الخلاصة: سلوكيات الآخرين تشكل وتضخم أفعالنا:

تبين أن إحدى أقوى الأدوات غير المستخدمة في جعبة صناع السياسات، هي وببساطة استقراء ورصد تصرفات وأفعال الآخرين بكل دقة. وبما أن السياسات العامة تتماشى عموماً مع ما يقوم به أغلبية الناس بالفعل - مثل دفع الضرائب وعدم إيذاء الغير- فيمكن استخدام وتطبيق هذه الأداة على نطاق واسع.

مع ذلك، فإن لهذه الأداة قيوداً واضحةً أيضاً. فمحاولة جعل المعيار الاجتماعي انعكاساً ومرجعاً لن تُجدي كثيراً، عندما يقوم أكثرية الناس بالفعل "الخطأ". على سبيل المثال، تعاني معظم الدول الصناعية من مشكلة البدانة، ومن ثمّ من المرجح أن تأتي النتائج عكسية جرّاء انعكاس هذه المعايير الاجتماعية الخاصة. وفي الواقع، هناك أدلة محددة على أن البدانة "مُعديّة"؛ فعندما تزيد أوزان من حولك فلا بد أن يزيد وزنك، كما يتغير منظورك لما هو صحي أيضاً^(٩). ويمكن لهذا الوضع أن يستثير بعض المسائل الشائكة، ومنها اللجوء في بعض الأحيان إلى إغراءات "الحفز"، بعرض أرقام وإحصائيات مغلوطة لمنع ازدياد الوضع سوءاً. في الولايات المتحدة الأمريكية، لعدة سنوات لم تكن منحنيات الوزن التي تقدّم لأولياء الأمور لرسم مدى نمو أطفالهم، هي منحنيات الوزن الفعلية للأطفال الأمريكيين، وإنما كانت

عبارة عن توزيعات "للأوزان الصحية"، وكان الدافع لهذا التصرف هو القلق من تفاقم مشكلة البدانة بدرجة كبيرة إذا استخدم الأهالي منحنيات الوزن الفعلية للأطفال الأمريكيين (لمزيد من النقاش حول أخلاقيات النهج السلوكية، انظر الفصل ١١).

إن مفهوم كلمة "اجتماعي" في سياقنا هذا أوسع من مجرد المعايير الاجتماعية، بل تشمل أيضاً احتضان اللمسة الإنسانية والشخصية في تصميم الخدمات. وهذه اللمسة في أبسط صورها ليست أكثر من مجرد استخدام الاسم الصريح للشخص، ولكن امتدادها أكثر من ذلك بكثير، فنحن كائنات اجتماعية بعمق. وفهم التأثير الاجتماعي ليس من شأنه فقط المساعدة في تحقيق نتائج أفضل مثل دفع الضرائب في الوقت المحدد أو حث الناس على الذهاب إلى مقابلات العمل، بل لها أيضاً آثار أعمق بكثير، سنعود ونلقي الضوء عليها في الفصول اللاحقة، وخاصةً فيما يتعلق بالأثر على الرفاهية الاجتماعية.

للمرء أن يتساءل عما إذا كانت التأثيرات الناتجة عن الحفز عموماً، والمعايير الاجتماعية على وجه الخصوص، تقتصر على سياق ثقافي بعينه، وهو تساؤل مشروع وقد دار بخلدنا أيضاً وبحثناه. ومنذ عهد قريب، طلب البنك الدولي من فريق الرؤى السلوكية النظر في سبب انخفاض معدلات دفع الضرائب في بلد معين من بلدان أمريكا الوسطى. لم نكن متأكدين مما إذا كانت النهج التي طورناها في المملكة المتحدة قد تنفع في سياق وطني مختلف. حاولنا بقيادة سايمون رودا وستيوارت كيتل تجربة مجموعة من البدائل على شكل رسائل مكتوبة، لا تختلف كثيراً عن المذكورة سابقاً في هذا الفصل. استندت بعض تلك الرسائل على استدعاء الفخر والاعتزاز الوطني، وأخرى على التهديد بعمليات التدقيق والمراجعة، وهكذا. ولكن ما أصاب الجميع بالدهشة ربما، أن الأسلوب الذي أثبت فعاليته كان المستند على - ما خمنت أنه أنت - المعايير الاجتماعية.

على الرغم من أن الثقافات والعادات في جميع أنحاء العالم قد تختلف، إلا أننا في جوهرنا وحيثما نحن جميعاً كائنات اجتماعية. نحن نتأثر بما يفعله الآخرون من حولنا (المعايير الاجتماعية التصريحية)، وخاصة بسلوكيات من نعرفهم أو نشعر بأنهم مثلنا، مدفوعين بالرغبة في التبادلية والمعاملة بالمثل، وحتى إننا نتأثر بفكرة مراقبة الآخرين لنا. لذا فعلى أقل تقدير، يجب أن يكون صانعو السياسات على دراية بهذه التأثيرات، فإذا لم

توجههم الضرورة المستقبلية إلى استخدامها بفعالية، فلا أقل من تجنب خلق حفز غير مقصود يعمل ضد أهدافهم المعلنة.

ختاماً، واجبنا كمواطنين ألا نقلل من قوة التأثيرات الاجتماعية على سلوكنا. من الممكن أن يكون مفيداً جداً الحصول على الآراء والتعليقات (feedback) لما يفعله الآخرون، مثل: عندما تقرر أين ستمكث أو ماذا ستشتري، ولكن ينبغي أيضاً أن نتبين وندرك متى تكون استدالاتنا حول سلوكيات الآخرين خاطئة، وأن نحجب العوامل الأخرى التي نهتم لها، وقد تؤثر في حكمنا. لدي اثنان من أبنائي سيغادران المنزل للالتحاق بالجامعة خلال العامين المقبلين، وأكره أن ينتهي بهما الحال إلى تناول الكحول بشكل مفرط أو قيادة السيارة بسرعة جنونية، لمجرد أنهما يظنان بأن ذلك ما يفعله كل أقرانهما.

الفصل السادس

التوقيت المناسب:

هناك سبب منطقي وراء حرص تجار التجزئة على معرفة ما إذا كنت في انتظار مولودك الجديد، وسينقبون جيداً في بياناتك الشرائية للحصول على تلك المعلومة. إن وجود طفل حديث الولادة أمر غاية في الروعة، ولكنه أيضاً يعني شراء الكثير من الأشياء التي لم تكن لديك من قبل، وحتماً سوف يختل روتين ونظام حياتك بالكامل. أما بالنسبة لباعة التجزئة، فهذا وقت هبوب رياحهم ويريدون اغتنامها؛ فأنت بحاجة إلى الذهاب للتسوق، وبما أن عاداتك السابقة والروتين الذي اعتدته قد أصابه الخلل، فقد يسهل إقناعك بالتحول عما ألفته من المنتجات والعلامات التجارية وحتى محال بيع التجزئة للكثير من السلع، وليست فقط المتعلقة بمتطلبات الطفل. إنها فرصة كبيرة بالنسبة للمحل الذي اعتدت على ارتياده بانتظام، وفرصة أكبر للمحل المنافس له، إذا أمكنه معرفة اللحظة الموافقة والمنتج المناسب لاستمالتك تجاهه(١).

أما الحكومات، فلا يعنيتها في شيء أمر بقاءك أو تحولك عن المحل الذي تبتاع منه بضائعك، ولكنها مهتمة جداً بإقناعك وحملك على تغيير سلوكياتك، ومنها سلوكك إن كنتَ أمّاً أثناء فترة حمل طفلك. يدرك المختصون في مجال الصحة العامة ولسبب وجيه أن التدخين وتناول الكحول أثناء الحمل - على سبيل المثال - يمكن أن يؤثران بشكل كبير على صحة الطفل على المدى القصير والطويل. وأكثر من هذا، يؤثران أيضاً على مستقبله؛ سواءً من جهة تحصيله العلمي أو استعداداته لجنوح الأحداث أو فرصه في التوظيف. الدافع الحكومي في هذه المسألة كبير وكبير جداً، بالإضافة إلى الرغبة في حصول الأم وطفلها على حياة أفضل. فبخلاف ذلك، قد ينتهي الحال بأن يتحمل المجتمع بأسره تكاليف طفل يعاني من متلازمة الجنين الكحولي.



الشكل (٢١)

قامت العديد من الدول في الوقت الحاضر بإضافة ملصقات تحذيرية على المشروبات الصارة وغيرها من المنتجات، تهدف إلى تقديم تنبيهات في الوقت المناسب للحد من السلوكيات الخطرة

ما هو الوقت الأنسب للتدخل؟ في هذه الحالة، إن كان التدخل بعد ولادة الطفل فمن الواضح أن الوقت قد فات. هل يجب أن يكون التدخل في المرحلة المدرسية قبل وقت طويل من أن يصبح الطلبة اليافعون آباءً وأمهات؟ كما يبدو أن تقديم النصح في هذا الأمر للمراهقين بعيد كل البعد عن الصواب؛ فلربما تفصلهم سنوات عديدة قبل التفكير مجرد التفكير بإنجاب طفل. بالنسبة لمعظم حديثي السن المنتظرين قدوم مواليدهم، فإن مراكز الرعاية الصحية الأولية هي المكان الطبيعي لتقديم النصح في شهور الحمل الأولى، ولكن حتى تلك المراكز محدودة الفعالية. وربما لا تتواصل بعض الأمهات الشابات مع أخصائيي الرعاية الصحية إلا قبل وقت قصير من ولادة أطفالهن.

ثمة نهجٌ بديل يتمثل في: متابعة التثقيف الصحي على أوسع نطاق، ووضع ملصقات تحذيرية على المنتجات محتملة الضرر لتحذير الشباب والنساء الحوامل من استخدامها. لكن حتى هذه الملصقات فيها جوانب قصور خطيرة أهمها: أن معظم الناس لا يقرؤونها، وكذلك مخاطر التخفيضات المصاحبة لها، وفي بعض الحالات قد لا تدرك المرأة بأنها حامل من الأساس. وهناك مسألة إضافية تتعلق بحقيقة أن قلة من الأكثرية تتعرض حياتهم للخطر نتيجة هذه الممارسات؛ تجد مثلاً أن المدخنين الشرهين يقللون دوماً من الخطر المصدق بهم شخصياً - فهم يعرفون أن التدخين خطير، ولكنهم يعتقدون أن سواهم من المدخنين الآخرين هم من سيموتون جرّاء هذه العادة السيئة (انظر أيضاً الفصل ٤).

متى تحل اللحظة المناسبة؟

حُسْنُ التوقيت مسألة جديرة بتمييزها قبل أن نواصل، وهي مسألة مهمة من عدة جوانب: أولاً: التوقيت مهم من ناحية سببية بسيطة. فمن الأفضل غالباً التدخل في وقت مبكر؛ "درهم وقاية خير من قنطار علاج" قول مأثور قديم لكنه جيد ومستقيم المعنى. أما في علم السلوك بشكل خاص فلا يوجد شيء حول ذلك، ولكن هناك عمليات نفسية لديها مثل هذا النوع من الحركية المبكرة.

ثانياً: حتى عندما ينشأ سلوك أو عادة جديدة، يظهر أن هناك بعض اللحظات الحاسمة أو الفاصلة يكون فيها التدخل أكثر ترجيحاً في إحداث التغييرات على السلوك. وهذا هو السبب وراء رغبة تجار التجزئة في معرفة ما إذا كنت تنتظر مولوداً، لأنه يحدد الوقت المناسب الذي تكون فيه إمكانية إقناعك بشراء منتجات جديدة أكبر، وربما تبديل عاداتك الشرائية الأخرى كذلك.

ثالثاً: هناك مجموعة من المسائل المرتبطة بما يطلق عليه علماء النفس والاقتصاديون، على نحو متزايد: "التفضيلات المتناقضة زمنياً" (time inconsistent preferences). فمثلاً، تريد فعلاً أن تحصل على جسم لائق وتفقد بعض الوزن الزائد - ولكن شهيتك في الوقت الراهن مفتوحة بعض الشيء، وهناك بعض الكعك في المطبخ ... والنتيجة معروفة. هناك أيضاً مسألة مذهلة متعلقة بتصور وإدراك الزمن ذاته، وكيف يقسم المستقبل والماضي إلى أجزاء ذات مغزى من الناحية النفسية، لا كقطع متساوية في الساعة. لحسن الحظ، من الممكن تصميم تدخلات يمكنها أن تساعد الناس على التصرف بطرق أكثر اتساقاً مع تفضيلاتهم الأساسية، والفرار من فخ الرغبات الآنية.

سنستخدم هذا التقسيم الفضفاض لتنظيم أقسام هذا الفصل، بالرغم من أن جميع جوانب التوقيت الثلاثة يمكن أن تجتمع كما سنرى سويةً للمساعدة في صياغة وتشكيل تدخل أكثر فعالية.

التدخل المبكر قبل نشوء مسار أو عادة ما:

يعتبر الرسم المعبر عن ظاهرة "التطبع" (imprinting) أحد أشهر الرسوم التوضيحية، ويدل

بشكل قاطع على أهمية التوقيت في علم النفس. وعلى مدى يتجاوز قرناً من الزمان تم توثيق كيف أن بعض الأنواع الحية، والطيور أكثرها شهرةً، تتعلق بعد ولادتها بأول كائن متحرك أكبر منها تراه أمامها. أظهر كونراد لورنز كيف أن صغار الإوز تتطبع بهذه الطريقة لتتبع إنسان يمشي، أو حتى تتطلع إلى شيء جامد، وتفضلها على أن تتبع إوزة أخرى تراها لاحقاً (انظر أدناه). يمكن لمثل هذا النوع من الارتباط أو التفضيل أن يكون حاضراً في حياة الأشخاص البالغين بشكل قوي ومستمر.



الشكل (٢٢)

وثق كونراد لورنز كيف أن العديد من أنواع الكائنات الحية تمر بفترات حرجة، من الممكن أن تتعلم أثناءها بناء ارتباطات وعلاقات محددة، وبمجرد انقضاء تلك الفترة المحدودة يكون ما تعلمته "مختوماً" أو "مطبوعاً" فيها بشكل دائم. وقد مُنح جائزة نوبل في عام ١٩٧٣م على أعماله في هذا المجال. (مصدر الصورة: جيتي إيميغز)

يعتبر البشر بشكل عام أكثر مرونة وقابلية للتعلم، ولكن بالرغم من ذلك يبدو أن بعض الآثار المشابهة موجودة ولو بشكل صوري. على سبيل المثال، أظهرت الدراسات الطولية^(*) أن الوضعية التي تكون فيها الأم تعاني من اكتئاب ما بعد الولادة في فترة الأشهر الستة الأولى من حياة الطفل، ترتبط مع انخفاض ملحوظ في معدل ذكاء ذلك الرضيع عند بلوغه سن الحادية عشر، مع عدم إغفال جميع العوامل الأخرى. ويعتقد أن الاختلال في التفاعل السريع، أو "التجانس" (meshing)، بين الأم وطفلها في وقت مبكر يعيق تطور المهارات الاجتماعية للرضيع، واندماجه في بيئته المحيطة بشكل قد يترك أثراً دائماً. وبالمثل، يبدو أن الأطفال الذين تفتحوا على أكثر من لغة واحدة في صغرهم، وإن تأخروا في اكتساب اللغتين مبكراً، فإنهم يكتسبون فيما بعدطلاقة مميزة في اللغتين تستمر طوال الحياة.

مثل هذه "الفترات الحرجة" ذات أهمية بالغة سواءً في مرحلة الطفولة أو الكبر أيضاً. معظمنا تعرض لاكتساب عادات سيئة من مصدر ما في وقت ما خلال مسيرتنا في الحياة، مثل القيادة السريعة أو استخدام مفردات ولغة معينة، ووجدنا صعوبة في التخلص منها فيما بعد. بهذا المعنى، من المهم التدخل قبل ترسخ تلك العادات والأنماط السلوكية المتكررة والارتباطات.

خير مثال في عالم السياسات يتأتى من برنامج يعرف باسم الشراكة بين الممرضين والأسر (NFP)، والتي وضعها في الأصل واختبرها ديفيد أولدز في الولايات المتحدة الأمريكية. يتضمن البرنامج ممارساً لمهنة التمريض يساعد ويدعم الأم الشابة المعرضة للخطر، وذلك من مرحلة ما قبل الولادة إلى أن يكمل الطفل عامه الثاني. وهو برنامج موثوق جداً ثبت أنه يقلل من العنف ومن سوء معاملة الطفل، ويحسن مستوى التحصيل العلمي، حتى إنه تسبب في انخفاض معدل الإساءة للأطفال عند سن ١٥ عاماً، مقارنة بأطفال في نفس العمر ومن خلفية مماثلة لم يشاركوا في البرنامج (في الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل).

* الدراسة الطولية (ترجمة المصطلح: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية)، حسب تعريف كتاب "التصاميم التجريبية وشبه التجريبية للاستدلال السببي المعمم"، وليام شاديش، ٢٠٠١: هي أحد وسائل تصميم البحث العلمي، بحيث تتضمن دراسة ورصد العوامل والملاحظات المتكررة عن نفس المتغيرات (دراسة الأشخاص مثلاً) خلال فترات زمنية قصيرة أو طويلة (متكررة طويلاً). غالباً ما يكون هذا النوع من أنواع الدراسات الرصدية (الدراسة بالملاحظة) - المترجم.

ثمة تفصيلٌ رائع في برنامج (NFP) ولكنه أقل شهرة، لاحظته أولدز أثناء قيامنا بالتعريف بالبرنامج في المملكة المتحدة، وهو أن البرنامج أفاد بشكل أفضل بكثير مع الأمهات اللواتي ينجبن طفلهن الأول. وفي الواقع، لم يتضح أن له أي تأثير على الإطلاق على الأمهات اللواتي ينجبن الطفل الثاني أو من يليه؛ لأن العادات في جوهرها كانت قد تأسست بالفعل مع الطفل الأول. هذا التفصيل ليس هامشياً أبداً، فالبرنامج مكلف جداً، لذا من المهم للغاية التأكد من أنه يركز على الأشخاص المناسبين وفي الوقت المناسب، وأنه موجه لمن سيحدث لهن فرقاً كبيراً - الأمهات الشابات في مولودهن الأول.

بشكل عام، يمكن أن نتخذ عبارة مثل: "تعلم الشيء أولاً، ومن ثم تعلمه بشكل صحيح" كشعار استفتاحي. وأحد الأمثلة على ذلك لها ارتباط بكثير من صانعي السياسات (والآباء!)، فمن المهم إبداء تعليقات وردود فعل (feedback) تصحيحية في وقت مبكر من نشوء سلوك إشكالي، إذا قام شخص بخرق القانون أو ارتكب "خطأ" ما ولم يلق أي رد فعل تجاهه، فقد يصبح ذلك السلوك راسخاً فيه خلال وقت قريب. وعند فرض عقوبة عليه في وقت لاحق، قد يستلزم الحال أن تكون صارمة جداً؛ ليكون لها أي تأثير ولو بسيط.

لتوضيح ذلك، افترض أن شخصاً شرع في نشاط تجاري بسيط للمرة الأولى. من ضمن الأشياء الكثيرة التي يتوجب عليه تعلمها الأمور المحاسبية والإقرارات الضريبية الخاصة بذلك العمل التجاري ككل (أو به إن كان يعمل لحسابه الخاص). سيكون هناك الكثير من الأمور والأحداث التي تستوجب الالتفات نحوها، لكن تركيزه الأساسي سينصب على الأعمال نفسها لا على استيفاء إقراراته الضريبية في الوقت المحدد. وقد وجدتُ العديد من دوائر الإيرادات والضرائب أن أصحاب الشركات والمشاريع الجديدة عندما يسددون ضرائبهم في الوقت المحدد في السنة الأولى، فإنهم يستمرون على هذا المنوال في قادم السنين. وإذا لم يعودوا أنفسهم على الاحتفاظ بسجلات جيدة منذ البداية، فسيكون تقديم إقراراتهم الضريبية في وقتها المحدد أصعب بكثير في المستقبل. اعتاد مفتشو الضرائب والمحاسبون على زيارة المشاريع والمؤسسات الصغيرة، قبل أيام قليلة من نهاية السنة الضريبية لهم أو بعدها مباشرة، محملين بحقائب مليئة بالإيصالات وبعض الأوراق مصحوبة بنظرة حانية مرتسمة على وجوههم. دفع هذا عدداً من السلطات الضريبية الأذكي إلى تعلم الدرس، وأن

الأجدى هو بذل الكثير من الجهد لمساعدة وتشجيع المؤسسات الصغيرة في سنتها الأولى على الوفاء بإقراراتها الضريبية الأولى بشكل صحيح وفي وقتها المحدد، وهذا يعود عليهم بالربح الوفير مع مرور الوقت.

لقد شاهدنا هذا التأثير بالدليل الواضح في التجارب التي أجريناها. ومَرَّ معنا في الفصل السابق كيف أن بعض الحفز البسيط يمكن عادةً أن يكون فعالاً في تشجيع الناس على دفع ضرائبهم في الوقت المحدد. ولكن عندما حللنا بيانات التجارب بعناية وجدنا أن تأثيرات مثل هذا الحفز كانت متفاوتة بين المواطنين. وبشكل عام، كان تأثير الحفز في أوساط الأشخاص الذين اعتادوا سابقاً دفع ضرائبهم في الوقت المحدد، أكثر فعالية بحوالي ضعفين إلى ثلاث أضعاف من تأثيره في أوساط المتأخرين عن دفع ضرائبهم في السنوات السابقة. بالطبع احتفظ الحفز ببعض التأثير على المتأخرين السابقين عن الدفع، لكن التأثيرات كانت تخف باستمرار - خاصة في حالة صياغة الحفز بعبارات لطيفة.

تكمُن المشكلة بالنسبة للسلطات الضريبية على الأقل، في أنه بمجرد أن يعتاد الأشخاص على التأخر في دفع الضرائب أو عدم دفعها على الإطلاق سيكون من الصعب حملهم على التغيير؛ فلقد اعتادوا على تلقي الكثير من رسائل المطالبات، وبدلاً من أن يجدوا حفزاً خفيفاً يساعدهم على إصلاح أوضاعهم، يتلقون سيلاً من "الدفعات" القوية كالغرامات مثلاً. إذن، فليس من المستغرب وهم مثقلون بكل ذلك ألا يكون لمكاملة هاتفية جديدة أو حفز إضافي سوى أثر بسيط، ومع ذلك فاللياقة والتهذيب في الخطاب أمر مطلوب.

بنفس المنطق نصحنا وزارة الداخلية أن تكتب للناس قبل موعد انتهاء تأشيرات دخولهم للبلاد، بدلاً من الانتظار إلى أن تنتهي صلاحيتها، ثم حينها فقط نحثهم على اتخاذ الإجراء اللازم. وحينما تم العمل بهذه النصيحة ونفذت كتجربة عشوائية منضبطة تبين أنها فعالة حقاً، وأدت إلى زيادة عدد الأشخاص المسجلين الذين غادروا البلد بحوالي ٢٠ في المائة (٢). من الأفضل الوصول للناس قبل أن يعتادوا على عادة تجاهل القانون - وبالطبع، قبل أن يكتشفوا أن العديد من آليات الإنفاذ لذلك القانون بعيدة كل البعد عن الكمال. كما أنها بشكل عام أرخص كلفة.

ختاماً، فإنّ الدرس المستفاد من هذه المسألة غالباً ما ينطبق بشكل جزئي على السلوك اليومي. ورأينا في الفصل الخامس عندما يتعرض الناس لموقف غير مألوف كيف يرمقون بعضهم بالنظرات لمعرفة ما هو السلوك "السوي" في ذلك الموقف. لهذه الرؤية نتائج غاية في العملية فيما يتعلق بالتوقيت المناسب للتدخلات، لا سيما التدخلات التي تُعنى بسلوك الحشود. وكما أدرك وتعلّم العديد من قوات الشرطة ومعلمي المدارس وأولياء الأمور، والذين تقع على عواتقهم المسؤولية عمن تحت أيديهم من بشر، بأن من المهم التأسيس المبكر "للطريقة الصحيحة التي عليهم اتباعها". بالتالي، من الأفضل في العموم والأكثر فاعلية، أن تتدخل الشرطة في حوادث العنف التي تحدث مساءً في مركز المدينة بأسرع وقت ممكن؛ فهو مكان مزدحم عادة بالمحتفلين المخمورين. فاستباق الأمر مبكراً قبل أن يستفحل بإشارة تحذيرية بالإصبع أو إيماءة بالرأس، كفيلة بوقف السلوك العدواني قبل أن يصبح راسخاً أو منتشراً بين الحشود، وعامةً سيكون التدخل أكثر فاعلية من تركه حتى نشوب الاشتباكات أو المعارك ثم محاولة السيطرة عليها. وبالمثل، سرعان ما يتعلم العديد من المعلمين والقادة أنه من الأفضل لهم اتباع قاعدة: "الشدة والجذب"؛ افرض السلوك الجيد الذي تريد أن تراه في وقت مبكر، وعادة ستجد فيما بعد بأنه يمكنك أن ترخي الحبل وتكون أكثر استرخاءً.

لحظات فاصلة في تحفيز أو إعادة تشكيل سلوك راسخ:

لدينا الكثير من الخيارات في العديد من جوانب الحياة حول كيفية التصرف أو ما يجب القيام به، وتكون هذه الخيارات في بعض الأحيان عن وعي وإدراك منا، ولكن في أغلب الحالات يكون هناك شيء ما يحفزنا لاتباع هذا "السيناريو" أو ذاك.

لنأخذ مثلاً بسيطاً: الصدق والأمانة؛ في كثير من الحالات سيصب قليل من الإهمال والنسيان أو الكذب الأبيض، أو حتى الغش الصريح في صالحنا على المدى القصير على الأقل. ولمواجهة مثل هذه السلوكيات قد يكون من الصعب والمكلف بناء بيروقراطيات وأنظمة مصممة للتحقق من صدقنا وقولنا للحقيقة. أما مواجهتها بالطرق المعتادة فتمثلت في زيادة التكلفة المترتبة على انعدام الصدق والأمانة، ربما من خلال فرض العقوبات والغرامات الكبيرة، ولكن يبقى أن أثرها الصافي بعيد كل البعد عن الإحكام. قد يشجع كبر العقوبة على مزيد من الصدق، ولكنها تخلق أيضاً حاجة إلى استحداث آليات قضائية معقدة ومكلفة للتأكد من

أننا لا نعاقب الأبرياء. وحتى عندما يتم بناء مثل هذه النظم، فغالباً ما تشعر كإنها تتسبب بالمعاناة والمتاعب الجمة للأشخاص الصادقين، في حين لا تزال بعيدة جداً عن إثبات كفاءتها العالية في اصطيد المخادعين، إلا إذا أمكننا "حفز" الناس فقط ليكونوا صادقين ...

لنتأمل ما يحدث في المحكمة عند استدعاء الشاهد للإدلاء بشهادته؛ فأول ما يطلب من الشاهد عند استقراره على منصة الشهود أن يرفع يده ويقسم ميميناً على قول الحقيقة، ثم يتم استجوابه بشأن شهادته.

نحن نعلم من خلال اطلاعنا على الدراسات الأخرى أن الناس يحبون أن يكونوا متناغمين مع تسلسل الأحداث، مما يشير بقوة إلى: أن جعل الناس يتعهدون بقول الحقيقة قبل أن يُدَلَّوا بشهادتهم فكرة جيدة. لكن لاحظ معي ما الذي لا نفعله؛ فنحن لا نستدعي الناس للإدلاء بشهادتهم أولاً، ومن ثم بعد أن ينتهوا منها نسألهم إن كانوا يقولون الحقيقة.

يبدو من السخف سؤال الشهود عن قول الحقيقة بعد الإدلاء بالشهادة، لكن هذا بالضبط ما نفعله في كثير من الدوائر الحكومية (والشركات أيضاً)، خاصة عندما نطلب من الناس تعبئة النموذج ثم في نهايته نطلب منهم التوقيع عليه لتأكيد صحة ما ذكروه.

وحتى نكون منصفين، هناك عدد قليل من الأسباب المختلفة التي تجعلنا نطلب من الناس التوقيع على النماذج في النهاية. أحد الأسباب المهمة للتوقيع هو لتأكيد هويتك، وأنت قبلت أو قرأت أو وافقت على ما ورد في النموذج. ولكن السبب الثاني المهم وهو الأغلب أن التوقيع هو للتأكيد على أن ما كتبته صحيحاً. ولهذا يكون التساؤل: لماذا وضع التوقيع في النهاية؟ ماذا لو طلب منك توقيع إقرار المصادقية قبل البدء في تعبئة النموذج وليس بعد الفراغ منه؟

اختبر كل من دان أريلي، وماكس بازرمان، وزملاؤهما هذه الفكرة في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سلسلة من الدراسات المخبرية، ووجدوا أن الناس كانوا حقاً أقل ميلاً للخداع عند توقيعهم إقرار المصادقية مسبقاً، لا بعد أن تتاح لهم الفرصة للكذب والخداع (3). كما قاموا باختبار هذه الفكرة في دراسة رائعة على أرض الواقع حول تأمين السيارات؛ حيث جرت العادة أن يطلب من سائقي المركبات تقدير عدد الأميال التي يتوقعون قطعها في السنة القادمة، أو عدد الأميال التي يقطعونها عادةً في سنة. وكلما زاد عدد الأميال التي

تقطعها كلما زادت قيمة التأمين، لذا فلدى السائقين دافع يبعث على "بخس التقدير". ولكن عندما وضعت خانة التوقيع في أعلى النموذج، أقر السائقون بزيادة في المتوسط ٢٤٢٨ ميلاً إضافياً، أو زيادة بنسبة تفوق ١٠ في المائة بقليل. وهذا بدوره يكلف السائق زيادة في رسوم التأمين قدرها ٩٧ دولاراً في المتوسط، وهو مبلغ كبير بالطبع. إن توقيع السائقين على إقرار المصدقية قبل إدخال عدد الأميال جعلهم أكثر صدقاً بشكل ملحوظ (٤).

كثيراً ما يركز صانعو السياسات بشكل مبالغ فيه على: "ما هو" - التدخل المطروح - مما يتسبب في أنهم يولون اهتماماً بسيطاً للسؤال الأهم، وهو: "متى" (و "أين"). تخيل مثلاً أنك تهدف إلى تشجيع المزيد من الأفراد على الذهاب إلى أعمالهم مشياً أو بركوب الدراجات أو وسائل المواصلات العامة. هناك الكثير من الأساليب لمساعدتك في مبتغاك هذا، مثل تخصيص مسارات للدراجات (السهولة)، أو التأكيد في خطابك على أن كثيراً من الناس يذهبون للعمل سيراً على الأقدام (الاجتماعي)، أو تطوير وسائل المواصلات العامة؛ لتغدو أكثر راحة وارتياً للطرق (الجذب)، لدرجة أن بعض الحكومات مؤلت فكرة استشارية توصي بالنقل ذي المسار الأحادي المباشر للعمال (وجهة واحدة)، بهدف تشجيع المزيد منهم على ترك سياراتهم في المنازل. مع الأسف؛ الكثير من هذه الإستراتيجيات لم تكن فعالة جداً، ولكن هناك استثناء واحد كبير - بين الأفراد الذين انتقلوا للتو إلى منازلهم. باستطاعتك معرفة السبب، فإذا كنت قد انتقلت حديثاً لمنزل جديد فإن عاداتك في الذهاب للعمل لم تتشكل تماماً، وستكون أكثر انفتاحاً على مقترحات لخيارات بديلة، مما لو كنت معتاداً على قيادة سيارتك عند الذهاب للعمل على مدى السنوات الخمس الماضية.

أحد تطبيقات التدخل في الوقت المناسب من حياتنا اليومية، هو تقديم المعلومات للمستهلكين عند الشراء، أو قبل لحظة الشراء مباشرة. يفضل غالبية الناس شراء الأجهزة التي تستهلك طاقة أقل وتكلفة تشغيل أقل. وفي معظم الدول تحتوي الأجهزة الحديثة على تصنيف للطاقة ملصق عليها، ولكن ليس من الواضح في الحال كيفية مقابلة التصنيف A+ أو A++ أو حتى A+++ مع تكلفة الجهاز (لمزيد من النقاش حول جعل هذه التقييمات سهلة الفهم، انظر الفصل ٧). استناداً إلى الأبحاث السابقة التي قامت بها مؤسسة "غرينودج" في النرويج، أجرى فريق الرؤى السلوكية تجربة بقيادة مرشدنا البيئي ماركوس بيلينور وبالشراكة مع متجر تجزئة كبير في المملكة المتحدة، تهدف إلى التعبير عن كفاءة الطاقة في الأجهزة بوضوح،

من حيث التكلفة المتوقعة لتشغيلها على مدى العمر الافتراضي النموذجي للمنتجات (عادةً حوالي تسع سنين)(٥). من المؤكد أنه عندما تحتوي الملصقات على هذه المعلومة الإضافية، يميل المستهلكون لشراء منتجات ذات تكلفة أعلى قليلاً ولكن أكثر كفاءة، على الأقل في فئة المنتجات ذات تكاليف الاستخدام المرتفعة مثل مجففات الغسيل. من الواضح أن فعالية التدخل تستند كليةً إلى توفير تلك المعلومة للمستهلك حينما يفكر في شراء المنتج من عدمه .

مثال آخر مهم يأتي من دول الرفاه^(٦): هل من المهم ضبط توقيت تلقي الناس للمعونات الحكومية؟ بالنسبة لأشكال النفقات اليومية قد لا يبدو السؤال بتلك الأهمية، ولكن الكثير من النفقات ليست يومية وإنما نفقات "متكتلة". يجب أن تدفع الإيجار نهاية الشهر، ولكن احتمال تبديد المال على إغراءات الشرب، أو ارتياد المطاعم لتناول الأكل قد يكون يومياً. بعض أشكال النفقات أكثر انتظاماً، مثل دفع ثمن خدمات وصيانة السيارة أو تسديد ضرائبك. من الابتكارات التي تحظى بشعبية متزايدة في نظم الرفاه والرعاية الاجتماعية هي فكرة استخدام المزايا لتشجيع أنواع معينة من السلوكيات، من خلال ما يعرف باسم: "التحويلات النقدية المشروطة" (CCTs). نفذت عدة بلدان على سبيل المثال نظم مبنية على "مكافأة" الأبناء وأولياء أمورهم عند المواظبة على الحضور إلى المدرسة، وكلما زاد الغياب، تفقد بعض المزايا التي تعود بالنفع عليك.

منح أحد هذه النوعيات من البرامج، معمولٌ به في مدينة بوغوتا في كولومبيا، أموالاً إضافية كل شهرين للعائلات الذين تزيد نسبة حضور أبنائهم في المدارس الثانوية عن ٨٠ في المائة على الأقل من إجمالي الحضور. أظهرت التحليلات أن هذا البرنامج كان فعالاً في تعزيز الحضور، ولكن النقطة الوحيدة المخيبة للآمال تمثلت في أن العديد من الأطفال لا يزالون يتركون مقاعد الدراسة كلياً بنهاية العام الدراسي، أو يخفقون في النجاح وإتمام تعليمهم، أو الحصول على شهادة الثانوية العامة. أحد التفسيرات لذلك: أن العديد من الأسر، بالرغم من المدفوعات الإضافية، فشلت في إعادة التسجيل في شهر ديسمبر (نهاية العام) حين احتاجوا لتلك المكافآت. وعليه، أعيدت هيكلة البرنامج؛ بحيث يتم حجز ثلث المدفوعات الإضافية للحضور في حساب مصرفي، يفرج عنه كمبلغ مقطوع في شهر ديسمبر، عندما يحين

* دولة الرفاه: مصطلح يعني أن الدولة تلعب الدور الأساسي في حماية وتوفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها خصوصاً من ذوي الدخل المنخفض - المترجم.

وقت التسجيل للعام القادم. وقد أدى هذا إلى زيادة هائلة في معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات الحصول على شهادة الثانوية العامة (٨).

برمجة اللاوعي (الاشعور): حفز بعيد جداً

وجد علماء النفس في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي (١٩٧٠s و ١٩٨٠s) أن من الممكن "برمجة" ردود أفعال واستجابات الناس لا شعورياً تجاه الكلمات أو الأفكار. فالأشخاص الذين خضعوا لأحد التجارب كانوا "يرون" كلمة تومض أمامهم على الشاشة، يليها على الفور تقريباً عامل تشبّه "يخفيها" ويظهر في غمط عشوائي. وجد علماء النفس الذين أجروا التجربة من أمثال أنتوني مارسيل من جامعة كامبريدج أن بإمكانهم ضبط التوقيت الفاصل بين ظهور الكلمة وإخفائها، لدرجة أن الشخص لم يعد قادراً على إخبارك بما هي الكلمة التي رآها، أو حتى لم يكن متأكداً من أنه قد رأى شيئاً، ولكن مع ذلك بقي بالإمكان ظهور تأثير لتلك الكلمة على سلوكه. على سبيل المثال، إذا كانت الكلمة غير المرئية "خبز"، فإن الشخص المشارك في التجربة سيتفاعل لاحقاً مع كلمة قريبة الصلة مثل "زبدة" بشكل أسرع من كلمة غير ذات صلة مثل "ممرض" (٦).

جذبت هذه النتائج الكثير من الاهتمام والجدل؛ لأنها أشارت إلى الطريقة التي يمكن لسلوكيات الناس أن تتأثر بدون وعي وشعور منهم، ومثالها اللقطات السريعة التي تضاف إلى الأفلام لتحملنا على شراء منتج معين. وبالمثل أشارت تجارب أحدث بأنه يمكن حث الناس ليكونوا إما أكثر أو أقل عوناً وفائدة مع الآخرين، مثل تجربة على المشاركين لمعرفة هل يساعدون الآخرين بالتقاط أشياء أوقعوها وإعطائهم إياها أم لا، وذلك حسب الصورة التي شاهدوها قبلها على شاشة التوقف في الغرفة؛ بعضهم شاهد صورة تعبر عن النقود (علامات الدولار \$ مثلاً)، وبعضهم شاهد صورة محايدة (صورة أسماك مثلاً) (٧). ويبدو أن المشاركين الذين شاهدوا علامات الدولار كانوا أقل ميلاً لمساعدة الآخرين، من الممكن أن علامات الدولار تسببت في برمجة الشعور بالاعتماد على الذات، أو فكرة "الوقت من ذهب"، أو شعور "الأنانية" وهو أكثرها إثارة للجدل.

تأثيرات التحضير أو البرمجة من هذا القبيل تؤثر على سلوكنا بعدة أوجه غير مدركين لها تماماً. فربما نسمع كلمة أثناء خوضنا لمحادثة ما فنستحضر فكرة في أذهاننا، أو نشم رائحة الخبز أثناء سيرنا في الشارع فيوقف شعورنا بالجوع، وننتوقف لشراء الطعام حيث إننا قد

فوتنا أصلاً وجبة قبلها. ولكن البرمجة لا يجب أن تكون موجهة للاوعي لتكون فعالة، ومَرَّ معنا آنفاً مثال الحث على المصادقية، أو كما يحدث عند استخدام أسلوب إسقاط "المراسي"، ومثاله عندما تدخل مطلبك المالي برقم كبير قبل البدء في التفاوض على صفقة أجرك. إنه لسؤال مهم ذلك الذي يتعلق بالحكومات، وهل يجب أو لا يجب أن تخوض في مجال استخدامات التحضير وبرمجة اللاوعي (انظر للفصل ١١).

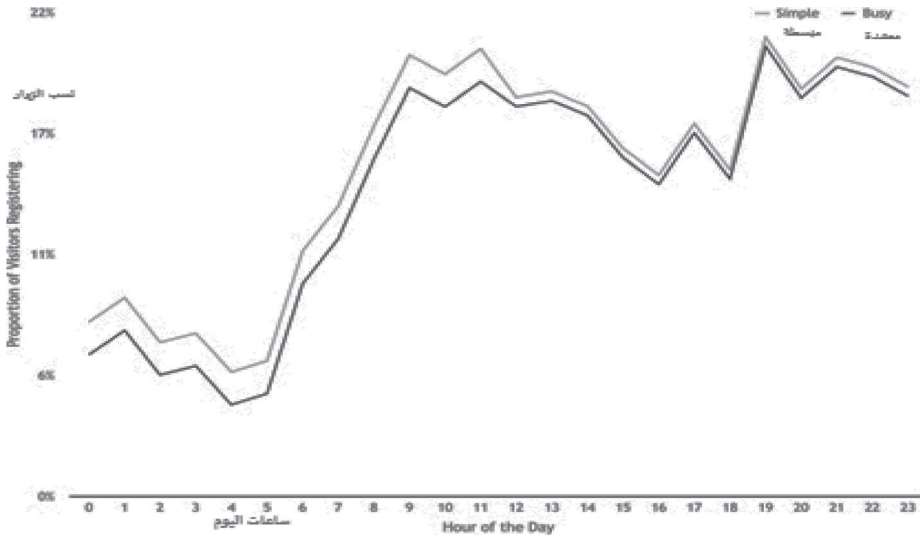
إحدى النتائج الأخيرة واللافتة التي تبين قوة التدخل في الوقت المناسب، تحصّلنا عليها من بعض الأعمال التي أوكلت إلينا في مجال التوظيف. طلب منا النظر فيما يمكننا فعله من أجل تقليص الفجوة بين البيض وبقية الأقليات العرقية على مستوى التجنيد في إحدى أكبر دوائر الخدمة العامة، وهي الشرطة. لتفهم السياق الذي نحن بصدد، فإن قوات الشرطة البريطانية تحرص منذ عدة سنوات على زيادة عدد المجندين لديها من الأقليات العرقية؛ ليصلوا إلى مستويات تعكس أو تقارب تمثيلهم في المجتمع بصفة عامة. ومع ذلك، على الرغم من جهودهم والتغييرات العديدة التي أدخلوها، بما فيها التقديم والامتحان المركزي الآلي عن طريق الإنترنت (وبالتالي يمكن وصف الآلية المتبعة بأنها عمياء لا تميز عرقياً)، إلا أن الفروق في معدلات التوظيف بين المجموعات ما زالت كبيرة. الجدير بالملاحظة بوجه خاص أن معدل النجاح في وسط المتقدمين من الأقليات العرقية لهذا الامتحان الذي أجري عبر الإنترنت كان أقل بحوالي الثلث، مقارنةً مع معدل النجاح للمتقدمين البيض، بالرغم من أن النية كانت استخدامه للمساعدة في تقليص الفجوة ولكنها اتسعت.

بحث المسألة بمزيد من التفصيل كلٌّ من سايمون رودا، والذي يقود أعمال فريق الرؤى السلوكية المتصلة بشؤون الجرائم، بالاشتراك مع إليزابيث لينوس التي كانت تعمل على علم النفس التنظيمي في الفريق. تكاثرت النظريات حول سبب حدوث هذه الفجوة؛ ظن البعض أن السبب لا بد أن يكون له علاقة بإجادة اللغة الإنجليزية، وبدا سبباً معقولاً في الظاهر، وجادل آخرون بأن الأمر يتعلق بالقدرة المعرفية، وأن مستوى الاختبار يتعين تخفيضه لرفع أعداد المجتازين من مجموعات معينة. أما سايمون وإليزابيث فاعتقدا أن الدافع والتوقعات قد تكون جزءاً أصيلاً من القصة، لذا اخترنا إدراج سطر إضافي في التعليمات المرسلة إلى المتقدمين عبر البريد الإلكتروني، وذلك بمساعدة من إحدى قوات الشرطة الإقليمية. أضفنا سطرًا مباشرة قبل الرابط الذي بالنقر عليه يتم إجراء الامتحان،

نطلب فيه من المتقدمين التوقف لبرهة، والتفكير في سبب رغبتهم في الانضمام إلى الشرطة، ولماذا الأمر مهم لمجتمعاتهم. ولم نحدث أي تغييرات إضافية.

هذا الحث الموجه في الوقت المناسب لم يحدث أي فارق لدى المتقدمين البيض، ولكنه عزز أداء المتقدمين من الأقليات العرقية بصورة كبيرة. وارتفع معدل نجاح الأقليات العرقية من حدود ٤٠ في المائة ليصل إلى ٦٠ في المائة، مما أدى إلى إزالة الفروقات في النسب مع البيض كلياً.

لم نختبر إرسال رسائل للمتقدمين للشرطة في أوقات أخرى، ولكننا نشك كثيراً أن تحدث نفس النتيجة المذهلة لو أرسلنا لهم رسالة تحفيزية مماثلة، قبل أسبوع من الامتحان سواء أكانت رسالة خطية أو عبر البريد الإلكتروني. وبكل تأكيد، يمكننا الجزم بأنها لن تحدث فرقاً لو أرسلت بعد الاختبار مرفقة مع النتائج. بكل وضوح، يمكن للحدث في وقته المناسب أن يحدث فرقاً كبيراً.



الشكل (٢٣)

نسب الأفراد الذين يقومون بزيارة صفحة الإقلاع عن التدخين على الشبكة العنكبوتية للتسجيل في: "برنامج الإقلاع عن التدخين"، بحسب الوقت من اليوم وحسب تعقيدات التسجيل على الموقع الإلكتروني. أكثر وقت من المحتمل أن يسجل الناس فيه هو منتصف النهار ومنتصف المساء. وكانت صفحة الموقع المبسطة أكثر فعالية خصوصاً في الصباح (بيانات فريق الرؤى السلوكية)

اختياراتنا المستقبلية - "التفضيلات المتناقضة مع الزمن":

أظهرت سلسلة من الدراسات أن ما نختاره لأنفسنا كخيار مستقبلي يختلف في الغالب اختلافاً كبيراً عما نختاره لأنفسنا في الزمن الحاضر. وقد اختار حوالي ثلاثة أرباع العمال (الدعماريين) الفاكهة بدل الشوكولاتة، عندما كان من المقرر تسليم الجائزة في الأسبوع التالي، ولكن الأغلبية اختاروا الشوكولاتة عندما يتم عرض الخيارات مباشرة وقت تسليم الجوائز (٩). على نحو مماثل، يختار معظم الناس الوجبة الصحية الخفيفة بدل الوجبة غير الصحية الخفيفة، كخيار لوجبتهم القادمة في وقت لاحق من اليوم - خاصة إذا كانوا للتو قد تناولوا الطعام - ولكن العكس صحيح عندما يتم سؤالهم مباشرة قبل تجهيز الوجبة الخفيفة. ويبدو أن الشيء نفسه ينطبق على الأشكال الأخرى من الاستهلاك؛ فغالبية الناس يختارون مشاهدة فيلم "غزير بالمعرفة" (مثل فيلم قائمة شندلر) على مشاهدة فيلم ضئيل الثقافة (مثل فيلم أربع زيجات وجنازة)، عندما يقررون اختيار ما سيشاهدونه الأسبوع المقبل، ولكن العكس يحصل عند التفكير في مساء ذلك اليوم (١٠).

نحن على حد تعبير داني جيلبرت: "ميالون لأن نكون عالقين في حاضرنّا". عندما تنتهي من تناول وليمة غداء عامرة في عيد الميلاد، ندفع الصحن بعيداً ونقول - وبكل جدية - "أنا لن أكل مرة أخرى أبداً"، مع أن احتمالات أن نتناول وجبة خفيفة قبل نهاية اليوم كبيرة. يربط الاقتصاديون السلوكيون هذا الأمر بما يسمى: (الخصم المفرط hyperbolic discounting)، أي أن الثمن أو المنفعة كلما أوغلت في المستقبل، كلما أصبحت أصغر في أعيننا، ولا تكافئ الثمن أو المنفعة الفورية. نحن نعلم أيضاً أن منحني الخصم هذا أو الانخفاض ليس سلساً ومنظماً، ولكنه سيهوي بشكل أكبر وأكثر حدة عند وصوله للحدود التي تستخدمها عقولنا لتقسيم المستقبل. مثلاً عندما تكون في يوم الاثنين فإنك تنظر لموعد بعد ثلاثة أو أربعة أيام بأنه موعد قريب جداً، ولكن عندما تنظر وأنت في يوم الجمعة لموعد بعد ثلاثة أو أربعة أيام، فإنك تراه بعيداً ومن زمن آخر؛ لأنه سيكون في الأسبوع التالي (١١).

التناقض في تفضيلاتنا ينطبق على الماضي أيضاً؛ فعند سؤال الناس عن المبلغ الذي كانوا سيدفعونه ثمناً لغرض معين، مثل كوب تذكاري أو قلم، فهم يعطون رقماً بقيمة أقل مما لو كان الطلب بعد منحهم ذلك الغرض، وهو ما يعرف باسم: "تأثير التملك"

(endowment effect)، وإن بدا وكأنه إستراتيجية للتفاوض على السعر ولكنه ليس كذلك، بل هو تصنيف عقلي للشيء الذي ما إن مملكه حتى نقيمه بأكثر مما قيّمناه من قبل. هذا واحد من الأسباب التي تجعل منازل الكثيرين منا مليئة بالقطع والأغراض التي كان حريّ بنا رميها منذ فترة طويلة. وإذا أتيح لنا رؤية نفس النوعية من الأغراض في منازل الآخرين، فإننا نعتقد بدون شك أن عليهم التخلص منها.

كما أن التناقض الزمني يتفاقم بفعل الحقيقة الملموسة بأن ضبط النفس مثله مثل السلعة الثمينة؛ يُستنزف بالاستخدام. وتظهر الدراسات المخبرية بأن الناس أكثر عرضة لاختيار تناول كعكة شوكلاتة، بدلاً من وجبة خفيفة صحية بعد مشاركتهم في مهمة تتطلب ضبط النفس (١٢). ويبدو أن تأثيرات مشابهة تؤثر على إصدار الأحكام المهنية أيضاً؛ ففي دراسة شهيرة حالياً، وجد دانزيجر وآخرون أن القضاة أصدروا حوالي ٦٥ في المائة من أحكام إطلاق السراح المشروط المواتية في بداية اليوم، وتناقصت إلى أن وصلت لما يقارب الصفر آخر الصباح، وبعد استراحة الغداء عاودت الأحكام الإيجابية الارتفاع مرة أخرى إلى ٦٥ في المائة، قبل أن تهوي بنهاية اليوم (١٣). وأظهرت الدراسات الحديثة نتائج مماثلة مع المجموعات المهنية الأخرى، ووجدت إحداها أن غسل وتعقيم اليدين للعاملين في مجال الرعاية الصحية يتناقص حدوثة على مدار ١٢ ساعة، وهي عدد ساعات نوبة العمل اليومية، مع تسارع الانخفاض كلما كانت النوبة أكثر إرهاقاً. علاوة على ذلك، كلما قصرت أوقات الاستراحة ما بين نوبات العمل، كلما كان معدل الانخفاض أسرع (١٤). وبالمثل، وُجد أن الأطباء يصفون المضادات الحيوية لمرضاهم بشكل أكثر مع تناقل ساعات الصباح، ولكن يعود المعدل لوضعه الطبيعي إلى حد ما بعد فترة الغداء، قبل أن يتصاعد مرة أخرى في فترة ما بعد الظهر، إلى أن ينتهي بزيادة بنحو ٢٠ في المائة عما كان عليه بداية اليوم (١٥). حتى تقول لا لمريض تدرك عدم حاجته للمضادات الحيوية، أو لتستمر في غسل وتعقيم يديك، فإنك تحتاج لجهد وأي جهد. لقد شهدنا نحن أيضاً في فريق الرؤى السلوكية تأثيرات مشابهة من خلال تحليلنا للبيانات، مثل الاحتمال المتغير بأن يحضر الأخصائيون الاجتماعيون طفلاً لدار الرعاية حسب أيام الأسبوع. إن ما يطلق عليه علماء النفس: "الإجهاد الناتج عن اتخاذ القرارات" له آثار واسعة جداً، وغالباً ما تكون أقوى وأكثر انتشاراً مما نظن ونذكر.

مع ذلك كله، لسنا عاجزين تماماً عن مواجهة رغباتنا الفورية، أو الاستنزاف البطيء الناجم عن إجهاد اتخاذ القرارات. وقد أظهرت الدراسات أن معظم الناس على دراية "بالتناقض الزمني" (time inconsistency) الخاص بهم، وسوف يلزمون أنفسهم كلما سنحت الفرصة إلزاماً متعمداً بفعل "التصرف الصحيح". أظهرت التجارب مثلاً أن المدّخرين غالباً ما يختارون منتجات مالية تضع قيوداً على الوصول إلى حسابات التوفير العالية، ويفضلونها على المنتجات المالية التي تسمح بالسحب من الحساب في أي وقت كان. وعلى نحو مماثل، غالباً ما يحاول المدخنون الراغبون في الإقلاع عن التدخين، وكذلك الأشخاص الآملون في خسارة أوزانهم الزائدة، تجنب البيئات التي ترتبط بتلك العادة أو تجذبهم إليها، مثلما فعل أوديسيوس في الأساطير اليونانية، حينما أراد الاستماع إلى أغاني السيرينات (*). إن أردنا النجاة علينا ربط أنفسنا بصاري السفينة بالمعنى المجازي.

يمكن لصانعي السياسات، والشركات بالطبع، المساعدة كثيراً في هذا الأمر من خلال تقديم المنتجات والخدمات التي تسمح للناس بتشكيل خياراتهم للمستقبل، ومساعدتهم على مقاومة لحظات الضعف أمام الإغراءات، والتي قد يندمون عليها لاحقاً. على سبيل المثال، تقدم العديد من الولايات وأندية القمار في الولايات المتحدة الأمريكية للمقامرين خيار الاستبعاد الذاتي من المقامرة (على الرغم من أن عدم وجود قيود صعبة في هذا الخيار قد تجد فيه الشركات وأندية القمار الأخرى إغراءً لا يقاوم للوصول إلى أولئك المقامرين). الأداة الرئيسية المستخدمة عادة في خيار الاستبعاد الذاتي هي طرح ما يسمى: "وسيلة الالتزام" (commitment device) للفرد، وهي في جوهرها شكل من أشكال التعاقد، أو بوصف أكثر دقة "اتفاق" (لأنها غير ملزمة قانوناً)، يمكن للفرد من خلالها تقييد خياراته المستقبلية.

إن أردنا مثلاً من حياتنا اليومية على "وسيلة الالتزام" فهو الزواج؛ شخصان يلتزمان بأن يكونا مهتمين ومخلصين لبعضهما مدى الحياة، أو لفترة من الوقت على الأقل. وهناك

* أسطورة يونانية تقول: إن السيرينات (عرائس البحر) ينشدن أغاني ساحرة بأصوات لا يمكن وصفها، ومن يذهب اليهن يبقى بجوارهن مدي الحياة أو يقدنه إلى الاصطدام بالصخور والهلاك، ما عدا أوديسيوس؛ فقد نجى بسفينته عن طريق وضع الشمع في آذان مرافقيه وربط نفسه في صاري السفينة كي يسمع غناءهن دون الذهاب إليهن، كانت النتيجة أن غضبت الحوريات وقمن بالانتحار - المترجم.

شكل آخر من وسائل الالتزام أقل شدة، وهو قطع الوعد أو وضع رهان، كأن تقول: "إذا رأيتني أدخن في العام المقبل سأعطيك قميص كرة القدم، ذاك الموقع عليه الذي أعرف بأنك تريده". هذا النوع من الوعود يشكل الأساس الذي تقوم عليه المنصة (stickk.com) على الشبكة العنكبوتية، والتي قُدم من خلالها أكثر من ربع مليون التزام، واستخدمها الناس لمساعدة أنفسهم على الإقلاع عن التدخين أو المخدرات أو مشاهدة الإباحية، وكذلك لأجل الالتزام بتحسين الذات الإيجابية، مثل الحصول على الجسم اللائق أو خسارة الوزن الزائد أو تعلم لغة جديدة. في وقت كتابة هذه السطور، يدّعي الموقع أنه قد ساعد الناس على إتمام أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ تدريب، وحالاً دون تدخين أكثر من ٢,٥٠٠,٠٠٠ سيجارة.

قدّم إيان أيريس، المؤسس المشارك لمنصة stick، خلال حديثه في ندوة أقيمت في داوونج ستريت أفكاراً حول ما جعل وسيلة الالتزام خاصتهم فعالة. هو يعتقد بأهمية وضوح الهدف، وأن المعاقبة ذاتية التوجيه من شأنها أن تسبب "الضرر" حقاً، كضرر تبرعك لحزب سياسي تمقته بشدة. كما سلط الضوء على أهمية اختيار نوعية الشريك الذي يساعدك على إنفاذ الالتزام، بحيث يكون قريباً منك بما فيه الكفاية؛ لمعرفة إن كنت في طريقك للنجاح أم لا، ولكن ليس بالقرب الشديد بحيث يسمح لك بالتححرر من التزاماتك. من هذا المنطلق، فهو يستنتج مثلاً أن دخولك في عقد التزام مع زوجتك أو مع زوجك بعدم التدخين، أو ممارسة مزيد من التمارين الرياضية لم يكن ناجحاً بشكل خاص؛ بسبب أنهم يميلون إلى السماح لك بالتححرر من التزامك عندما تخفق في الذهاب إلى صالة التمارين الرياضية، أو عندما تتسلل إلى الخارج لتدخين سيجارة بعد يوم مرهق. وكان من الأفضل لك بدلاً من ذلك اختيار زميل عمل أو صديق (ليس مقرباً جداً)، والذي يُحتمل لقربه منك نوعاً ما أن يقبض عليك متلبساً عندما تخلف تعهداتك، ولكنه أيضاً سيسعى لعدم قربه الشديد منك إلى إنفاذ الصفقة أو العقاب الذي التزمت به.

إن مساعدة الناس على معالجة هذا التناقض الزمني يمنح الحكومات مجموعة متنوعة من التدخلات الممكنة في السياسات. ومن أمثلته: البحث عن أفضل الطرق لتشجيع الناس على مزيد من العطاء والدعم المتبادل، والتبرع الخيري على وجه الخصوص، وهو أحد الأمثلة ذات العلاقة باهتمام رئيس الوزراء ديفيد كامرون بتعزيز "المجتمع الكبير".

أجرى مايكل ساندروز، العضو في فريق الرؤى السلوكية، والذي يرأس فريق البحث ويقود شؤون العطاء الخيري لدينا، سلسلةً من التجارب التي أظهرت أن الناس كانوا أكثر عطاءً وتبرعاً ببعض أرباحهم أو مكاسبهم لصالح الجمعيات الخيرية، إذا طلب منهم ذلك قبل أن يحصلوا على المال وليس بعده. وفي تحويلٍ لهذا النهج، تساءلنا عما إذا كان بإمكاننا المساعدة في تحقيق الطموح الغض لرئيس الوزراء؛ بأن يترك الناس بإرادتهم في وصاياهم ما نسبته ١٠ في المائة من ثروتهم لصالح الجمعيات الخيرية.

يمكنك أن تشعر حينها بعجلات وزارة الخزانة تدور باضطراب، متسائلين بقلق عن حجم الإعانات الضريبية الضرورية لتحقيق هذا الالتزام "توريث ١٠%". إذا كانت تقديراتنا سنبنيها بالقياس على حجم الإعانات الضريبية التقليدية، التي تطلبها حثُّ الناس على الادخار لمعاشاتهم التقاعدية، فحقّ لوزارة الخزانة حينها أن تشعر بالقلق البالغ. لذا في الوقت الذي كانت وزارة الخزانة تشعر فيه بالقلق، شرعنا بتجربة لنرى إن كان التدخل في الوقت المناسب من شأنه تحقيق طموح رئيس الوزراء، من دون وجود أي إعانة ضريبية على الإطلاق.

السؤال الأول المهم: متى يكون الوقت المناسب لطرح الطلب؟ استنتجنا، كما هو متوقع، عند كتابة الناس لوصاياهم. مع الأخذ بذلك في الاعتبار، نظم مايكل تجربة مع واحدة من أكبر مجاميع المحامين في بريطانيا، والتي تساعد الناس في كتابة الوصايا. سألنا المجموعة عن تقبلهم لإضافة سؤاليين محددين يتعلقان بالتبرع الخيري إلى المستند المعتمد لكتابة الوصية، وقد وافقوا.

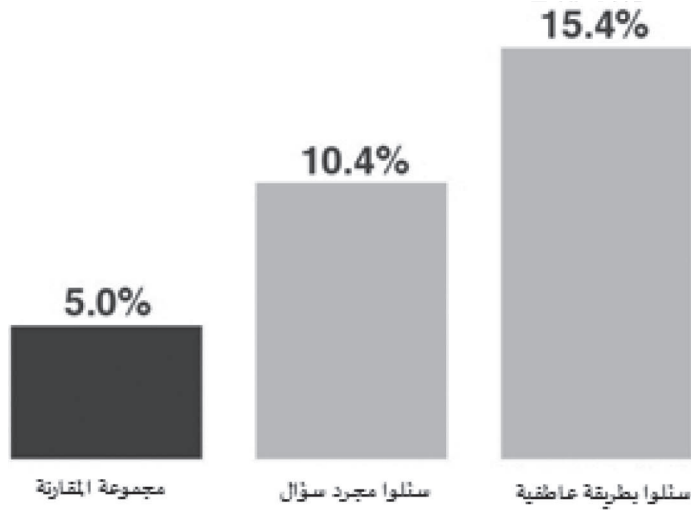
ببساطة، تلقت مجموعة المقارنة المستند القياسي الأساسي، وفي ظل هذه الظروف اختار حوالي ٥ في المائة منهم التبرع بجزء من تركتهم للجمعيات الخيرية. وسئل العملاء في المجموعة الثانية المختارة عشوائياً تحديداً، عما إذا كانت هناك جمعية خيرية محددة يرغبون في توريثها. أدى طرح هذا السؤال إلى مضاعفة عدد الأشخاص الذين اختاروا التبرع بجزء من تركتهم للجمعيات الخيرية (انظر الشكل ٢٤). في الحالة الثالثة، طرح على العملاء سؤال يتسم بتعاطف أكثر ويستند أيضاً إلى الأعراف الاجتماعية (انظر الفصل ٥)، وكانت صياغته كالتالي: "العديد من عملائنا يرغبون في التبرع بالمال للجمعيات الخيرية في وصاياهم. فهل هناك أي

أسباب تدعوك للحماسة تجاه ذلك؟". بعد طرح هذا السؤال، ارتفعت نسبة التبرع في الوصايا إلى ١٥ في المائة، أي ثلاثة أضعاف مجموعة المقارنة، والمدهش أكثر أن متوسط مبلغ التبرع تضاعف أيضاً (من ٣٣٠٠ جنيه إسترليني إلى ٦٧٠٠ جنيه إسترليني)، أي أن متوسط التركة المتبرع بها للجمعيات الخيرية زاد ستة أضعاف عن الحالة القياسية الأساسية.

بطبيعة الحال، اختار أكثر الناس عدم التبرع، وهذا من حقهم. وفي الفصول القادمة سنعود لمسألة أخلاقيات مثل هذا النوع من الطلبات، فضلاً عن آثار الرفاهية الاجتماعية على العطاء، وتحليل هذه النتائج بشكل أكثر تفصيلاً. ولكن الآن دعونا نلاحظ أن مجرد إضافة هذا السؤال في الوقت الذي يتخذ فيه الناس قرارهم، لم يستغرق من وقتهم سوى بضع ثوان فقط، ولا يعتبر تطفلاً، وأدى إلى ارتقاء طوعي كبير في العطاء والتبرع، وكل ذلك تحقق بدون اللجوء لاستخدام طريقة الحث بزيادة الإعانات الضريبية وما يترتب عليها من تكاليف هائلة. وفي الواقع، أن هذه التجربة تشير بقوة أن البشر جميعاً في حال وجه لهم سؤال مشابه عند كتابة وصاياهم، فالمطمح أن يقوم ١٠ في المائة منهم بالتبرع للجمعيات الخيرية في وصاياهم مطمح مشروع يمكن تحقيقه بسهولة، ونتيجة لذلك سيتعزز ويتقوى العمل الخيري إلى حد كبير.

ثمة نهج آخر للحد من التناقض الزمني وهو دفع الناس للتفكير مقدماً في تفاصيل ما سيُقدّمون عليه. على سبيل المثال، عند كتابة الرسائل للناس لإعلامهم بالفترة التي يمكنهم فيها الحصول على لقاح الانفلونزا، تبين أن إضافة مربع فارغ في الجزء العلوي من الرسالة لتشجيع الناس على كتابة التاريخ المناسب لهم لأخذ اللقاح، يجعل احتمال إقبالهم على تلقي التطعيم أكثر بكثير. كما أن إضافة مربع فارغ آخر لتحفيزهم على كتابة الوقت الملائم، يجعلهم أكثر وأكثر إقبالاً على اللقاح.

يُعرف هذا النهج في الأدبيات السلوكية بأنه تشجيع "مقصد التنفيذ" (implementation intention)؛ أي إن تشجيع الناس على التفكير لا على ما يريدون فعله فقط، وإنما متى وكيف يفعلونه، يجعلهم أكثر عرضة لرؤية الأمر من خلال مقاصدهم الخاصة. وقد استخدمت مثل هذه النهج لتشجيع مجموعة من السلوكيات، ابتداءً من التصويت الانتخابي وصولاً إلى الحصول على الوظائف (انظر الفصل ٨).



الشكل (٢٤)

نسبة العملاء الذين تبرعوا بالمال في وصاياهم لصالح الجمعيات الخيرية من خلال ثلاث حالات. تضاعف عدد المتبرعين بعد سؤال العملاء على وجه التحديد، عما إذا كانوا يرغبون في منح جزء من أموالهم لصالح الجمعيات الخيرية وكتابتها في وصاياهم، وتضاعف العدد ثلاثة أضعاف عند طرح السؤال بشكل أكثر عاطفية (انظر لصيغة النص)

الجمع بين عناصر التوقيت المناسب:

التدخلات الفعالة غالباً ما تجمع العناصر الثلاثة لحسن التوقيت جميعها؛ حيث يكون التدخل مستهدفاً قبل أن يصبح السلوك راسخاً، ويكون التدخل متواءماً مع اللحظة الفاصلة الأكثر بروزاً، أو حينما يكون السلوك القائم معطلاً، وتصميم التدخل سوف يساعد الشخص في التغلب على التناقض الزمني الخاص به، ويساعده على اختيار ما يتمناه لمستقبله الشخصي. مثال إعادة هيكلة التحويلات النقدية المشروطة، المذكور سابقاً عن مدارس بوغوتا، هو مثال واضح عن جمع العناصر الثلاثة جميعها. على الرغم من أن النقطة المركزية في ذلك المثال هي ضمان الإفراج عن الأموال في اللحظة الرئيسية قبل اتخاذ القرار بشأن التعليم، إلا أن التدخل مصمم أيضاً بوضوح لمساعدة الآباء والأمهات وأطفالهم على معالجة التناقض الزمني الخاص بهم.

بشكل مماثل، تبين أن التدخلات التي تتيح للمزارعين فرصة شراء الأسمدة من الحكومة مع خدمة توصيل مجانية بعد الحصاد مباشرة - عندما تكون النقود لا زالت بأيديهم - طريقة فعالة جداً لزيادة الإنتاج. أدى هذا التدخل البسيط والزهيد إلى زيادة استخدام المزارعين للأسمدة من ٢٦ في المائة في السابق إلى ٤٢.٥ في المائة بعد التدخل - أي زيادة بمعدل ثلاثين. جرى أيضاً تجربة بديل معقول، يتمثل في إتاحة عملية شراء الأسمدة مع التوصيل المجاني قبل أن يحين الوقت المقرر لاستخدامها، وقد أدى هذا إلى زيادة الاستخدام أيضاً، ولكن بنسبة بسيطة، من ٢٦ في المائة إلى ٣٥.٦ في المائة. لا تزال هذه النسبة مؤثرة، ولكنها ليست بفعالية تقديم العرض، عندما يمتلك المزارعون أكبر قدر من النقود (١٦). ومرة أخرى، يمكن للمرء أن يرى أن التدخل الأكثر تأثيراً يجمع بين فهم وإدراك التناقض الزمني وتقديم العرض في الوقت المناسب. قارن الباحثون أيضاً بفعالية هذه التدخلات في الوقت المناسب مع فعالية زيادة الإعانات المالية الباهظة، ووجدوا أن التأثير الناتج عن توفير الأسمدة مع التوصيل المجاني بعد الحصاد مباشرة كان مكافئاً، أو أكثر بقليل، لتأثير تقديم خصم بنسبة ٥٠ في المائة على سعر السماد - نهج ذا تكلفة أعلى بكثير.

يكمُن جمال التدخلات في الوقت المناسب التي تجمع هذه العناصر الثلاثة، في أنها يمكن أن تكون بسيطة جداً وفعالة وشعبية؛ إما كتدخلات مباشرة، أو باعتبارها وسيلة لتحسين التدخلات القائمة. دعوني أختتم باثنين من الأمثلة الحديثة النهائية من أعمال فريق الرؤى السلوكية المتعلقة بالتعليم.

بالاشتراك بين تود روجرز من جامعة هارفارد، وفريق الرؤى السلوكية ممثلاً بأعضائه راج تشاند، وإلزابيث كيرخهام، ومايكل ساندرز، أرادوا البحث فيما إذا كان حث وتحفيز الطلاب أو آبائهم في الوقت المناسب قد يزيد من التحصيل الدراسي. قام الفريق في سلسلة الدراسات الأولى ببساطة بإرسال رسالة نصية إلى الوالدين، قبل أيام قليلة من موعد اختبار ابنهم في مادة الرياضيات؛ لتبنيهم بقرب الموعد. وهذا كل ما فعلوه - شيء بسيط جداً. وجد الباحثون أن الرسائل النصية زادت من الأداء بما يعادل في المتوسط شهر من التدريس الإضافي للطلاب، وما يعادل شهرين من التدريس الإضافي للطلاب المصنفين في الربع الأدنى تحصيلاً. التدخل في جوهره شجع الوالدين على التحدث أكثر مع ابنهم حول هذا الموضوع، وشجع الابن على الدراسة أكثر.

وكملاحظة جانبية، سأل الفريق فيما بعد الوالدين والأبناء كلاً على حده، عما إذا كانوا يرغبون في تلقي رسائل نصية من هذا النوع في المستقبل، ولعله لا يثير الاستغراب أن الغالبية العظمى من الوالدين قالوا: إنهم يرغبون في تلقي مثل هذا النوع من الرسائل النصية في المستقبل، ولكن ماذا عن الأبناء؟ أعرب أكثر من ٨٠ في المائة عن رغبتهم أن يتلقى والديهم مثل هذا النوع من الرسائل في المستقبل. قد يسبب لهم الأمر قليلاً من التعب والعناء الإضافي، ولكنهم على غرار أوديسيوس أرادوا ربط أنفسهم بالصاري؛ ليتنبهوا ويستحثوا الهمم بالدراسة الجادة لتبحر سفينتهم العلمية بأمان.

أردنا في السلسلة الثانية من الدراسات أن نرى إن كان بمقدورنا خفض معدلات تسرب الطلاب الشباب الأكبر سناً من دورات التعليم التكميلي. حلل الفريق نمط وتوقيت التسرب، ثم قام بتصميم سلسلة من الرسائل النصية القصيرة للطلاب؛ لتشجيعهم في الأوقات الحرجة. يتلقى الطالب مثلاً رسالة نصية مفادها أن الكثير من الطلاب وجدوا أن الدورة صعبة في هذه المرحلة، ولكن في غضون أسبوع أو اثنين وجدوا أنفسهم قد عادوا للقمة مرة أخرى. لاحظ كيف أن الرسالة نفسها استندت على عملنا السابق حول كيف أننا نجد صعوبة في الهرب من اللحظة الآنية وصعوباتها، وكيف نرى المستقبل القريب بعيون الماضي. والنتيجة؟ انخفض معدل التسرب بنسبة ٣٦ في المائة. والتكلفة؟ حوالي ٢ جنيه إسترليني (٣ دولار أمريكي) لكل طالب (١٧).

الخلاصة: التوقيت مسألة مهمة:

الكثير من الخطط والسياسات - في قطاع الأعمال التجارية وبالتأكيد في القطاع الحكومي - لا تولي التوقيت سوى اهتمام ضئيل. ومن المفترض أن القوانين والحوافز تطبق بالتساوي في كل الأوقات؛ فالسرقة فعل خاطئ، سواء وقعت في الصباح أو بعد الظهر. ولكن السلوك البشري لا يسير على هذا النحو، فنحن أكثر عرضة لتغيير سلوكنا في بعض الأحيان أكثر من غيرها؛ ففي حين يكون إقبالنا على التبرع للجمعيات الخيرية قبل حلول عيد الميلاد (الكريسماس) أكثر من بعده، تكون رغبتنا في الادخار لأجل معاشنا التقاعدي بعد عيد الميلاد أكبر من قبله.

هناك بعض الأمثلة التي تختلف فيها التدخلات الحكومية باختلاف التوقيت، سواءً بفرض العقوبات أو بالحث والتشجيع. ففي أستراليا تتفاوت عقوبات السرعة، بحيث تسجل

نقاط المخالفة على الرخصة "نقاطاً مضاعفة" في أيام معينة من الأسبوع - ووضحوا ذلك برسائل على جوانب الطرق. بصورة مماثلة، كانت معظم الحكومات حصيفة بما يكفي لتدرك أهمية التوقيت، وأنه من الحكمة تذكير المواطنين بطريقة مهذبة، عندما يحل الوقت المحدد لملاء إقراراتهم الضريبية، كما تقدم المحاكم خصومات على الغرامات التي تسدد خلال تاريخ معين تحدده.

بيد أن العالم التجاري بشكل عام أكثر تناغماً بشكل كبير مع أهمية التوقيت؛ ففي الوقت الذي نكون مهتمين فيه بمنتج معين، غالباً ما نجد العروض المتصلة به تنهال علينا وتدفعنا دفعا لشرائه، كما أن الأسعار تتفاوت خلال العام الواحد، بل خلال اليوم الواحد على بعض المواقع الإلكترونية. وفي أكثر صورها تطوراً، تحدد الشركات بكل همة ونشاط الفترات الرئيسية التي تتعطل فيها عاداتنا الشرائية المعتادة، ونكون مهئين على الأرجح للانقياد إلى الشراء أو تبديل الخدمات أو المنتجات المعتادة، وبطرق من شأنها دفع حدود الاستحسان والتقبل لدينا لأبعد مدى ممكن (انظر للفصل ١١).

من المفارقات أن إدارات الخدمات العامة غالباً ما تكون حاضرة في اللحظات الحاسمة في الحياة، عندما يكون لدى الناس القابلية التامة لتقبل النصح والتغيير، وقد يرحبون ترحيباً حقيقياً بأي مساعدة يتلقونها لتغيير سلوكياتهم. على سبيل المثال، شخص عانى من نوبة قلبية ستكون لديه رغبة حقيقية في الحصول على النصح والمشورة حول كيف يمكنه، وبقية أفراد أسرته، تغيير نمط حياته إلى آخر صحي أكثر. كما أن الأشخاص البالغين من ذوي المهارات الضعيفة قد يصبحون فجأة مهتمين بالتعلم، عندما يبدأ أطفالهم بالذهاب إلى المدرسة أول مرة. وقد يشعر الأشخاص الذين تخلصوا من البطالة ومخصصاتها بسعادة لتشجيع شخص آخر على العمل، ولكن فقط إذا طلب منهم ذلك. أخيراً، يمكن في بعض الأحيان تحسين السياسات والمنتجات والمخرجات بصورة كبيرة جداً من خلال مساعدة الناس على التخطيط والتوقع الاستباقي (تشجيع "مقاصد التنفيذ").

عند وضع عناصر إطار إيست (EAST) الأخرى للتدخل - اجعله سهلاً Easy، وجذاباً Attractive، واجتماعياً Social - جنباً إلى جنب مع التدخل في التوقيت المناسب Timely، يكون التدخل ذا فعالية كبيرة للغاية. تماماً مثل الميل بالمضرب لقذف الكرة، أو التقاط الكرة

بأيدينا في لعبة البيسبول، الفرق كل الفرق بين الإخفاق الذريع أو تحقيق النجاح الباهر، يكمن في توقيت التدخل. حاول التدخل إن استطعت قبل ترسخ السلوك، وابحث متى يكون التدخل هو الأبرز والأفضل أو تعطيله لأسباب أخرى، وحاول مساعدة الناس للسيطرة على التناقض الزمني لديهم. اجمع هذه العناصر معاً، وربما تكون النتيجة نصراً ساحقاً.

العنوان الرئيسي	أمور ينبغي التفكير بها	أمثلة
سهل	<ul style="list-style-type: none"> اجعل الأمر سهلاً ومبسّطاً؛ الناس عادةً يفعلون الأشياء إن كانت سهلة والعناء فيها قليل. 	<ul style="list-style-type: none"> • معاشات التقاعد: زاد الادخار بالملايين نتيجة الانضمام التلقائي. • الانتحار: انخفض معدل الانتحار عندما سُدَّت الطرق السهلة لفعله • دخول الجامعة: ٢٥ في المائة وأكثر من الطلاب الفقراء التحقوا عندما ملئت استمارات التسجيل مسبقاً.
جذاب	<ul style="list-style-type: none"> • إضافة الطابع الشخصي: استخدم اسم المستلم لتوثيق الصلة. • البروز: دع النقاط الرئيسية تبرز على السطح. • المبلِّغ: الخبراء والأسماء المعروفة أقوى تأثيراً من المصادر المجهولة أو غير الموثوقة. • اليانصيب: تجعل الحوافز أكثر جاذبية. • العاطفة: ذات أهمية تماثل أهمية المنطق. 	<ul style="list-style-type: none"> • الضريبة: تضاعف عدد الأطباء المفصحين عن دخلهم ١٠ أضعاف برسالة هامة وصريحة. • العطاء: تضاعفت التبرعات مرتين بتأثير النداءات الطارئة المصحوبة بقصة عن طفل محتاج مقارنة بتأثير الإحصاءات عن ملايين المحتاجين. • المحاكم: جراء إرسال رسائل تحمل السمة الشخصية زاد تسديد الغرامات ٣ أضعاف.

اجتماعي	يتأثر الناس بصورة بالغة بما يفعله أو فعله الآخرون.	<ul style="list-style-type: none"> • المعايير: ما يقوم الآخرون بفعله حقاً. • الشبكات: ما يوصي به صديق أو زميل. • المعاملة بالمثل والالتزامات الفاعلة: الوعود. • تذكير الآخرين: الوجوه والعيون. 	<ul style="list-style-type: none"> • النفايات: احتمالية إلقاء النشرة على الأرض تزيد ٨ أضعاف إن ألقاها الآخرون مسبقاً. • الضريبة: من المرجح أن يقوم ١٦ في المائة من الناس بالدفع إذا أُخبروا بأن غالبية الناس "يدفعون في الوقت المحدد". • العطاء: من المحتمل أن يتضاعف عدد المتبرعين ٧ أضعاف عندما يعلمون بتبرع زميل لهم.
التوقيت المناسب	تكون التدخلات فعالة أكثر إن حدثت قبل أن تتشكل العادات، أو عند تعطل السلوك لأسباب أخرى.	<ul style="list-style-type: none"> • العادات: التدخل قبل أن تصبح متأصلة. • اللحظات الحاسمة: عندما تتعطل السلوكيات. • البرمجة والإرساء: القوة الناتجة عن الأسبقية. • التناقض الزمني: الحسم المستقبلي. 	<ul style="list-style-type: none"> • التطوير: أكثر من ثلثي المزارعين يأخذون بعروض شراء الأسمدة بعد الحصاد عندما يكون المال متوفراً لديهم. • الصحة: يختار ٣ أضعاف وأكثر من الموظفين الخيار الصحي كجائزة تقدم بعد أسبوع ولكن ليس في نفس اليوم. • الضريبة: من المرجح ألا يتجاوب أكثر من الضعفين مع الحفز في حال تأخيرهم عن الدفع في العام السابق.

الشكل (٢٥)

ملخص إطار التدخل EAST، والباب الثاني كاملاً

الباب الثالث

الرؤى السلوكية كأداة للسياسات:

يقال لنا من حين لآخر أن عمل فريق الرؤى السلوكية، و"الحفز" بشكل عام، ما هو إلا تعديلات طفيفة في النهاية. وكثيراً ما أسأل: "أليس ما تفعله حقاً عبارة عن تحسين للاتصالات فحسب؟" ورأينا في الباب السابق أن الكثير من عمل فريق الرؤى السلوكية، وأعمال علماء السلوك ركزت على الاتصالات بشكل كبير؛ فقام فريق الرؤى السلوكية مثلاً بتنقيح وتجربة رسائل أكثر فعالية لتحقيق المزيد من الضرائب غير المدفوعة، وقمنا باختبار وتعديل المواقع الإلكترونية لزيادة أعداد المقلعين عن التدخين، أو زيادة المنضمين إلى سجلات التبرع بالأعضاء، كما أن فريق الرؤى السلوكية قدم النصح والمشورة للحملات الإعلانية لكي تكون رسالتها أكثر فعالية.

ولكن في الواقع، أكثر عمل لفريق الرؤى السلوكية منذ نشأته كان تقديم المشورة للحكومة وتكييف سياساتها. وتواجه الحكومات، ورؤساء الوزراء، مجموعة لا حصر لها من التحديات والخيارات، وكثير منها لها امتدادات ومسببات خارجية. في بعض الأحيان تندلع الأزمات التي تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة، مثل الاحتجاجات والاعتراضات التي أجبرت توني بليز على التنحي المبكر عن رئاسة الحكومة وعدم إكمال فترته القانونية، وكادت في وقت ما أن تفعل الشيء ذاته لرئيس الوزراء ديفيد كامرون. مثل هذه الحالات والمواقف تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، مع الأخذ بأفضل الاقتراحات التي يطرحها أولئك المجتمعون حول طاولة مجلس الوزراء بشأن كيفية تنفيذ هذه الإجراءات. التحديات الأخرى في السياسات لها جذور عميقة وظلال طويلة، مثل البدانة والبطالة والإنتاجية والتغير المناخي، وهي موضوعات رئيسية في النقاشات والجدالات المتكررة العامة والخاصة. معظم المتمرسين القدماء في السياسة يخلصون إلى أنه: "لا يوجد عصا سحرية" لحل تلك المشكلات، وسيكونون متشككين من الحلول والأفكار الجديدة، خاصةً عند تجربة الكثير من الخيارات من قبل وفشلت.

القرارات الخاصة بالسياسات هي شريان الحياة بالنسبة للحكومة، وللعديد من الشركات أيضاً. ما الذي يجدر بنا الاستثمار فيه وما الذي نخفضه؟ ما هي القواعد واللوائح التي نتوسع فيها أو ننشئها، وما التي نلغيها؟ أين نضغط بقوة وأين نتراجع؟ إذا كان العلم

السلوكي - أو أي نهج حديث آخر - يرغب في إثبات وجوده، فالساحة المناسبة لذلك هي ميدان المشورة في السياسات والإستراتيجية، ويجب أن تحدث المشورة فرقاً ملموساً مشهوداً له، وإلا ستكون محاولة أخرى تسجل في هامش التاريخ. علاوة على ذلك، حتى تكون للمشورة بصمة حقيقية وليست مجرد لطخة على الحائط، لابد أن تثبت المشورة المقدمة بأنها "الأصح"؛ يجب أن تكون قد اعتمدت وثبت تأثيرها وفعاليتها. هذه هي الساحة الأشمل التي سيتبحر فيها هذا القسم.

الفصل السابع

البيانات والشفافية:

في كثير من البلدان يستطيع الناس توفير المال عن طريق تبديل مزود الكهرباء أو الغاز. وبحلول عام ٢٠١٠ أصبح بإمكان غالبية الناس في المملكة المتحدة توفير حوالي ٢٠٠ جنيه إسترليني أو أكثر سنوياً من خلال التبديل، ولكن في سنة بعينها لم يفعل ذلك سوى ١ من كل ١٠ أشخاص.

كان هذا الاحجام الواضح عن التبديل قد فاجأ الاقتصاديين والقانونيين، الذين قاموا بتصميم الخصخصة الجديدة لأسواق الكهرباء والغاز في ثمانينيات (1980s) وتسعينيات (1990s) القرن الماضي. لقد وضعوا في أذهانهم عن غير قصد افتراضاً حول السلوك البشري - يقضي بأن المستهلكين سينتهزون الفرصة لتبديل مزود الطاقة، وسيبحثون في السوق باستمرار عن أفضل صفقة لهم. ولكن في الواقع العملي لم يحدث ذلك؛ لقد تحولت عملية تبديل مزود الخدمة الخاص بك إلى أحد تلك الأمور المزعجة قليلاً، والتي نعلم جميعاً بضرورة قيامنا بها، إلا أن الكثير منا ليسوا بصدد ذلك. مثل هذه القرارات اليومية أصبحت في السنوات الأخيرة، تمثل جزءاً هاماً من أهم القضايا السياسية الساخنة: جعل المنافسة تلائم "الناس العاديين"، وتكلفة المعيشة، وعدالة الأسواق.

في بريطانيا، حتى بعد أن توجه الناس أخيراً للتحقق من المواقع الإلكترونية للمزودين، أو الاتصال بوسطاء التبديل، لا تزال الأعداد التي تخفق في التبديل كبيرة. فالكثير من الناس لم يكونوا متأكدين من الجهة التي تزودهم بالخدمة، ولم يكونوا متأكدين من التعريف (التسعيرة) القائمة على الخدمة، وواجهوا معضلة في الحصول على رقم العميل الرئيسي، الذي يحتاجون إليه ليتمكنوا من التبديل. لذا إذا لم تقم بالتبديل بعد، فلا تشعر باستياء كبير؛ لست الوحيد في ذلك.

ولكن في منتصف عام ٢٠١٥م حدثت بعض المستجدات؛ فنتيجة للتوجه الجديد الذي دفع باتجاهه فريق الرؤى السلوكية من أجل تقوية موقف المستهلكين، كانت شركات

الطاقة مطالبة بتسهيل وصول المستهلكين للمعلومات، وكانت مطالبة على وجه الخصوص بطباعة رمز الاستجابة السريعة (QR code) على الفواتير، تُلخص فيه تفاصيل العملاء وأنماط الاستخدام والتعريفية الحالية الخاصة بهم (انظر الشكل ٢٦). بالمفهوم التقني، هذا يجعل بيانات العملاء ممكنة القراءة آلياً. أما بالمفهوم اليومي، فيعني أن كل ما يتوجب على العملاء إن أرادوا توفير بعض المال، هو إجراء مسح بهواتفهم النقالة لرمز الاستجابة السريعة، وتحميل تطبيق موقع التبدل، والذي بإمكانه البحث في السوق عن أفضل تعريفية بالنسبة لهم. أصبح التبدل متيسراً، ويتم في بضع ثوان، بعد أن كان مهمة شاقة تستغرق بضع ساعات.

لا يتطلب الأمر أن تكون من صفوة الخبراء الاقتصاديين لمعرفة السبب الذي جعل هذا التغيير الذي يبدو صغيراً يغير قواعد اللعبة بالكامل. فقبل التغيير، كان بمقدور مزودي الخدمات تحقيق الكثير من أرباحهم عن طريق اطمئنانهم، وتأكدتهم أن تبديل المزود عملية معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً. وأولئك العملاء وهم بالملايين الذين لم يبحثوا أبداً عن جهات أخرى، واستمروا على نفس التعريفية التي كانوا عليها منذ سنوات، وقعوا ضحية للرفع التدريجي المستمر للرسوم من قبل تلك الشركات، وهو ما أكسبها تلك الأرباح العالية. أما القلة المزعجة الذين لم يستكينوا وبحثوا عن البدائل - يطلق عليهم على سبيل الإساءة لهم "المتنقلون حسب الفائدة" - فهم من يحصلون على الصفقات الأفضل، بالرغم من أنهم قد يجدون أنفسهم محبطين من جهة مقدار الصفقات المتاحة وتعقيداتها.

ولكن إثر تذليل تلك الصعوبات وإزالة الاحتكاكات العائقة، بدأ المستهلكون في التبدل بسهولة أكبر بكثير، وتوجب على الشركات إيجاد ساحات أخرى للمنافسة بدلاً من تلك الأساليب البالية.

يدور هذا الفصل حول التوسع الهائل في البيانات والشفافية، وكيف يساعد على جعل الحياة والأسواق تسير بصورة أفضل. ولكن حتى في حال توافر أضخم البيانات وأشملها، فهي لا تضمن تحسين عالمنا وجعله أفضل؛ لأن نتيجتها النهائية أو الصافية إن كانت جعل بعض الناس أو الحكومات أو الشركات قادرة على التنبؤ بسلوك الناس بشكل أفضل من تنبؤ الناس عن أنفسهم، فقد لا يكون هذا هو العالم الذي نحب ونرغب العيش فيه على

الإطلاق. إن الشفافية وإرساء الطابع الديمقراطي على البيانات حل جزئي، ولكنها ليست سوى الخطوة الأولى؛ فالبشر لديهم قدرة محدودة على معالجة البيانات ونحن بحاجة لإدراك ودراسة ذلك جيداً. وزيادة البيانات قد تكون مجرد زيادة في الإزعاج لا أكثر. إذن، للحصول على الفائدة المرجوة من عالم يغصّ بالبيانات، علينا استخلاصها بما يناسب القدرات العقلية للناس ووفقاً للرؤى السلوكية.

مبادرة "بياناتي" *midata - إزالة الاحتكاكات من الأسواق:

لا يعرف السبب على وجه الدقة الذي يجعل بإمكان الكثير من الناس توفير المال لو قاموا بتبديل المزود لكنهم لا يفعلون. هذا لغز محير ولا يقدم أي نافذة ولو صغيرة حول كيفية عمل إحدى جزئيات الاقتصاد الحديث. ولا شك أن الكثير من مزودي الطاقة يحققون مكاسب من عملائهم الحاليين "المتمسكين"، أكثر مما يحققونه من العملاء الجدد أو من بيع الطاقة في السوق المفتوحة؛ ولهذا تكون لديهم مصلحة كبيرة في ضمان أن يكون التبديل عملية صعبة ومملة على السواء.

هذا الوضع يمثل دليلاً قوياً على مدى أهمية "تكاليف الاحتكاك" في العديد من الأسواق (انظر الفصل ٣)، وكيف أن العديد من الشركات، وهي في تزايد، تحقق الكثير من أرباحها من خلال استغلال هذه التكاليف. لا ينطبق هذا الوضع على أسواق الكهرباء والغاز فقط، وإنما على الأسواق الخدمية الأخرى ذات المساس بالحياة اليومية للناس، مثل الهواتف النقالة والخدمات المصرفية وما شابهها. وحتى وقت قريب، كان لدى موردي الطاقة الستة الرئيسيين في المملكة المتحدة أكثر من ٥٠٠ تعريفية فيما بينهم. وبالنسبة للهواتف النقالة، حين يوجد مجال للاختيار بين الشبكات والتعريفات (الرسوم) وأجهزة الهواتف، فإن الخيارات المتاحة أمام المستهلكين تصل إلى الملايين. وجود مثل هذه الأعداد الهائلة من الخيارات المتاحة، يجعل من الصعب جداً على المستهلكين تقرير الخيار الأنسب لهم.

1. امسح الرمز على فاتورتك



2. بدل المزود ووفر مالك



الشكل (٢٦)

رسم توضيحي نمطي يوضح كيف أن رموز الاستجابة السريعة (QR) على الفواتير تجعل عملية التبديل سهلة. عرض هذا الرسم التوضيحي إلى جانب النموذج التجريبي الأولي الذي طوره أحد مواقع التبديل على الوزراء في عام ٢٠١٢م، وساعد في التعريف بالقضية وبالتغييرات المبنية على السلوكيات في تنظيم الأسواق الاستهلاكية على أوسع نطاق داخل المملكة المتحدة وخارجها

من وجهة النظر الاقتصادية التقليدية لا ينبغي أن يشكل هذا الأمر أهمية كبرى؛ فمن المفترض أن يكون بمقدور المستهلكين فرز الخيارات المتاحة، حتى وإن لم يتحصلوا على "معلومات مثالية"، ومن المفترض كذلك أن سحر السوق سيتخلص بمرور الوقت من العروض ذات القيمة الأضعف والأقل جذباً، في حين تنجح وتزدهر المنتجات والشركات الأفضل.

أما في عالم البشر، وليس عالم "الأيكونات" *econs، يستخدم المستهلكون اختصارات عقلية لاتخاذ مثل هذه القرارات. ومثل الاختصارات كافة، تكون قابلة للخطأ والصواب، كما

* الإيكونات econs: مصطلح أطلقه ريتشارد ثالر وكاس سنشتاين في كتابهما: "الحفز"؛ لوصف النموذج الساذج والبسيط الذي نتصوره للإنسان ولطريقة تفكيره، وشبهوا هذا النموذج البسيط بمجسم عرض الأزياء - المترجم.

أنها واسعة الانتشار؛ نظراً لكوننا جميعاً بشراً متشابهين. أثبتت الدراسات على سبيل المثال: أن المستهلكين يرتكبون أخطاءً كبيرة ومنتظمة في التنبؤ بكيفية استخدام هواتفهم النقالة الجديدة والخدمات المرفقة معها. هذا يعني أن الكثير منا يختار رسوم وتعريفات لم تكن، كما يتبين لنا لاحقاً، الأفضل بالنسبة لنا.

هذه القضايا بدورها تؤثر على جميع المستهلكين تقريباً، مع آثار مرتبة كبيرة على مستوى وفرة المال بأيدينا، وعلى كيفية تعامل الشركات معنا، ولو أن تأثير هذه القضايا أكثر حدة على الفئات الأكثر حرماناً. في السنوات الأخيرة، أصبحت الشركات الكبرى أفضل وأفضل من حيث التنبؤ بما سيشتريه المستهلكون وما سيستخدمونه. شركة هاتفك المحمول مثلاً لديها فكرة عن الميزات التي سوف تستخدمها على هاتفك الجديد أفضل بكثير مما لديك. يضعك هذا في موقف ضعيف للغاية، عندما يحين وقت تجديد الخدمة للاختيار من بين الملايين من الخيارات البديلة المتاحة أمامك، سواءً في الأجهزة أو الشبكات أو تعريفات الرسوم.

لحسن الحظ، انضح أن هناك إجراءات باستطاعة الحكومات والشركات القيام بها لمساعدة المستهلكين، ولجعل الأسواق تعمل بشكل أفضل. عادةً ما تكون ردة الفعل التقليدية للسياسات التي تتبعها الهيئات التنظيمية والحكومات تتمثل في استجواب ومعاينة الشركات، عندما تصبح انتهاكاتهم مفرطة في التعاطي مع المستهلكين، أو يكون التدخل بشكل مباشر لضبط الأوضاع والأسعار، كنوع من التراجع عن سياساتهم السابقة. أما الرؤى السلوكية فتأخذك إلى منحى مختلف جداً من الحلول، وقد ساعدت في تحديد تغييرات متقنة في اللوائح والتنظيمات يمكنها أن تعيد المستهلك مرة أخرى إلى مقعد القيادة. بالمختصر، يمكن للرؤى السلوكية أن تساعدنا في فهم كيفية عمل الأسواق والمجتمعات بطريقة يفتقر إليها الاقتصاد التقليدي.

في صميم هذا النهج، يوجد تدابير تقدم للمستهلكين خاصية الوصول إلى بياناتهم الخاصة في شكل أكثر قابلية للاستخدام. ليست الفكرة مغرقة في الخيال بأن يبدأ المستهلكون جميعاً بتحليل كل تلك البيانات بأنفسهم، بالرغم من أن قلة منهم قد يفعلون ذلك. ولكن الوصول للبيانات بحد ذاته يتيح الفرصة لمواقع التبديل الإلكترونية، وغيرها من أشكال الوساطة

للعمل نيابة عن المستهلكين. هذا يعني فيما يعنيه مساعدة الناس لإيجاد صفقات وأسعار أفضل، وتجنب الأطعمة التي لديهم حساسية منها، وتحسين نظامهم الغذائي، واكتساب مزيد من السيطرة المباشرة على سلوكياتهم.

عَبَّرَ ريتشارد ثالر وكاس سنستين في كتابهما: "الحفز" عن فكرة وثيقة الصلة بموضوعنا، واختصراها في كلمة "RECAP" من: سجِّل Record، وقَيِّم Evaluate، وقارن الأسعار البديلة Compare Alternative Prices. كانت فكرتهما الأساسية: أنه ينبغي مطالبة الشركات بتقديم أسعار وميزات منتجاتهم في شكل قابل للمقارنة ولل قراءة الآلية، بحيث يتمكن المستهلكون من إجراء المقارنات بسهولة وبفعالية أكبر (انظر الفصل ٣). اختير هذا النهج في الولايات المتحدة وأدرج تحت مسمى سهل التذكر: "الإفصاح الذكي" (smart disclosure)، وحظي بدفعة تشجيعية من ريتشارد وكاس، وبتأييد ودعم من صوفي راسمان، المدير المعين للإفصاح الذكي في وزارة الخزانة الأمريكية (١).

اضطررنا في المملكة المتحدة أن نبدأ أولاً بتشجيع ودفع النهج، المُفضي إلى تمكين المستهلكين من الوصول للبيانات، على أساس طوعي من الشركات، وبدون أي إلزام قانوني؛ لأن جزءاً كبيراً من عملنا لأجل رئيس الوزراء كان يتعلق بإزالة الأعباء التنظيمية الواقعة على الشركات، وليس إضافة أعباء جديدة. لذا، بالتعاون مع وزارة الأعمال، وبدعم قوي من إد ديفي وزير شؤون المستهلكين آنذاك، أنشأنا فرقة عمل خاصة هدفها إحراز تقدم في النقاشات المتعلقة بمبادرة بياناتي. وقد طلبنا من السير نايجل شادبولت - الذي كثيراً ما يوصف بأنه شارك في اختراع شبكة الإنترنت العالمية - أن يتولى رئاسة نقاشات فرقة العمل، والجمع بين الشركات والمجموعات الممثلة للمستهلكين؛ لإنشاء بنية بيانات مشتركة، تُمكن المستهلكين من الحصول على أحقية وصول أفضل إلى الكم الهائل من البيانات التي تحتفظ بها الشركات عنهم. كان الساعد الأيمن للسير نايجل في فرقة العمل هو روري غالاجر من فريق الرؤى السلوكية، والذي قاد فيما بعد عمل فريق الرؤى السلوكية المتعلق بشؤون المستهلكين، وكذلك تسيير العمل اليومي في مبادرة بياناتي.

كانت هناك صورتان رئيسيتان من البيانات أردنا أن تنساب بسلاسة أكبر للمستهلكين: الأولى، أردنا أن يكون من اليسير على الناس عقد المقارنات بين المنتجات المتماثلة، بما في

ذلك إتاحة أسعار تلك المنتجات وميزاتها. على سبيل المثال، إذا كنت تحاول اختيار وتحديد مموّل القرض العقاري أو البطاقات الائتمانية المناسب للتحويل إليه، فإنك سترغب بعقد مقارنة سريعة بينهم، ليس فقط من ناحية العنصر الأهم "السعر" أو سعر الفائدة، ولكن أيضاً مقارنة العقوبات التي يفرضونها على المدفوعات المتأخرة أو الخروج المبكر. كانت هذه الصورة من البيانات هي التركيز الأساسي لفكرة "RECAP" السابقة. الصورة الثانية، أردنا تيسير وصول الناس إلى بيانات الاستهلاك الخاصة بهم، وهذا يتضمن مقدار استخدامك لهاتفك والميزات الموجودة فيه، أو مقدار استهلاكك للكهرباء وأوقات الاستهلاك، أو عدد المرات التي تضطر فيها للسحب على المكشوف (من دون رصيد)، وهكذا.

كانت الكلمة التي اعتدنا أن نعبر بها عن هذا المفهوم هي: "بياناتي" (٢). وكنا نأمل أن تقرر بعض الشركات طوعية تسهيل وصول أفضل، من قبل المستهلكين إلى بياناتهم الخاصة، على الأقل من أجل الوظائف والخدمات الإضافية التي بإمكانهم استحداثها جراء ذلك. فمثلاً، إن كنت تدير شركة لبطاقات الائتمان، فيمكنك إعادة تصور الدور الذي ستلعبه ليس فقط بصفتك مزود للبطاقات، ولكن بصفتك مساعداً فعالاً للمستهلكين فيما يتعلق بخياراتهم في الاستهلاك والإنفاق. وبوجود تدفق أفضل للبيانات، بإمكان شركة بطاقات الائتمان تنبيهك، عندما تنفق الكثير على الطاقة وتنصحك بالتبديل إلى مزود أفضل، أو تلفت انتباهك إلى سوبرماركت آخر يقدم أسعاراً أفضل في العموم، وأقرب إلى منزلك من ذلك الذي اعتدت التسوق منه.

بعد مرور عام أو نحوه على إطلاق المبادرة، استنتجنا بأن غالبية القطاعات تحتاج إلى دفعة أقوى قليلاً؛ كي تضع البيانات في متناول أيدي المستهلكين. معظم الشركات الكبرى لم تكن في عجلة من أمرها للسماح لعملائها أو منافسيها بالحصول على بياناتهم - لا سيما أن هناك احتمالاً قوياً أن يستخدم عملاؤها تلك البيانات من أجل الحصول على صفقات أفضل لهم في أماكن أخرى. لذلك، ومن أجل أن تحصل المسألة على دعم وإجراءات أقوى، طلبنا اجتماعاً مع رئيس الوزراء بالتزامن مع واحدة من زيارات ريتشارد ثالر.

كان روهان سيلفا داعماً بقوة لتشديد الإجراءات، وسبق له أن أيد ودافع هو وستيف هيلتون عن القضية الأشمل والأوسع المتعلقة بشفافية البيانات. في الاجتماع لم يكن رئيس

الوزراء يشعر بالارتياح تجاه الاقتراح بفرض شرط عام على الشركات يلزمها بتبادل بيانات المستهلكين، ولكنه كان مقتنعاً بأن المسألة تحتاج لمزيد من التحركات المعتدلة في هذا الاتجاه. من محاسن الصدف، بعد رؤية رئيس الوزراء التقينا صدفه بالمستشار، وكان أيضاً منفتحاً تجاه الفكرة، خاصة وأنها بدت متلائمة مع قانون المشاريع الذي سيري النور قريباً (٣).

تم إقرار بند بياناتي "midata" قانونياً من خلال قانون المشاريع لعام ٢٠١٣م. وموجبه منح وزير الدولة لشؤون الأعمال الصلاحية، لمطالبة الشركات بالسماح لعملائها بالوصول إلى بيانات الاستهلاك الخاصة بهم في: "شكل قابل للقراءة آلياً"، وكانت هذه العبارة الأخيرة هامة وحاسمة. ففي العديد من البلدان؛ ومن ضمنها المملكة المتحدة، هناك تشريع معمول به لتمكين المستهلكين من الحصول بشكل كتابي أو "مقروء" على ما تحتفظ به الشركات (أو دوائر الخدمات العامة) من بيانات تخصهم. على سبيل المثال، يمكنك في المملكة المتحدة أن تكتب إلى سلسلة متاجر تيسكو العملاقة، وتطلب منها تزويدك بالبيانات التي يحتفظون بها عنك من خلال بطاقة العميل الدائم الخاصة بك. ومقابل ١٠ جنيهات إسترلينية، وبعد مرور وقت لا بأس به من تقديم طلبك، سترسل لك تيسكو نسخة مطبوعة من هذه البيانات. وستكون هذه الكومة من الورق عديمة الفائدة بالنسبة لغالبية الناس. تخيل عوضاً عن ذلك أن بإمكانك الوصول إلى نفس هذه البيانات في شكل قابل للقراءة آلياً، وبصورة أسرع كثيراً. إذا كنت فرضاً تعاني من الحساسية، يمكنك تحرير البيانات التي حصلت عليها إلى موقع (allergies.com)، ويمكن أن يحذرك بدوره من تناول كعك يدخل في صنعه الفول السوداني ولم تتنبه له. وبشكل مماثل موقع (saveonyourshopping.com)، قد يتمكن من معرفة السوبرماركت الأنسب لعاداتك الغذائية الخاصة. كما أن موقع (carbon.com) يقدم لك النصح بخصوص عاداتك الشرائية التي تواظب على ملء عربتك بها. باختصار، تمكين المستهلكين من الوصول إلى بياناتهم في شكل قابل للقراءة آلياً يفتح الباب أمامهم للوصول إلى مجموعة كبيرة من "محركات الاختيار" (choice engines)، التي تساعدكم في إجراء مقارنات بين المنتجات والخدمات، والتي لا يمكنكم إجراءها بأنفسهم بسهولة، إما لانشغالهم أو لمحدودية قدراتهم المعرفية في هذا المجال.

لم يكن بند بياناتي "midata" ملزماً لجميع الشركات بالامتثال على الفور. فمن الناحية التقنية، كان جزءاً من تشريع رئيسي أكبر، ما زال يحتاج إلى وزير لتحسين تشريعاته الثانوية،

إذا أُريدَ أن تمثل لها الصناعة أو القطاع المستهدف. ولكن حتى قبل إنفاذه، مجرد إقرار هذا البند كان تأثيره كالسيف المسلط على رقبة ديموقليس تأثيراً فورياً تقريباً، وبادرت على الأقل بعض الشركات في الامتثال للبند قبل إجبارها على ذلك.

بالرغم من الإحباط العام المتزايد تجاه كثير من شركات الطاقة الكبرى، وكيف أن أسعارها "ترتفع بسرعة الصاروخ وتهبط كما الريشة"، إلا أن تلك الشركات لم تعبأ بذلك واستمرت تجر خطاها بنفس الطريقة. تحركت بعض الشركات تجاه جعل بيانات المستهلكين ممكنة التحميل، ولكن بقي الأمر فيه بعض الصعوبة إلى حد ما. فكل احتكاك إضافي يمكن أن يكون له تأثير كبير، كما هو موضح في الفصل ٣. في نهاية المطاف نفذ صبر رئيس الوزراء، ففرضنا على الشركات الكبرى شرطاً إلزامياً بطباعة البيانات كرموز استجابة سريعة (QR) على الفواتير، وشجعنا واجهات برمجة التطبيقات (APIs) الشائعة على تمكين المستهلكين، بمساعدة من مواقع التبدل الإلكترونية، من المقارنة بين الخيارات المتاحة والتبديل بسهولة أكبر. وهذا أيضاً يفتح الباب لتمكين المستهلكين من اختيار "التحول التلقائي"، بحيث يتسنى حينها للموقع الإلكتروني البحث آلياً، بعد انتهاء فترة العقد الحالية عن السوق أو الشركة التي تقدم أفضل سعر تعرفه، والتبديل إذا وجد صفقة أفضل.

غير نهج بياناتي "midata" من قوانين اللعبة بشكل جذري، مع قدرة فائقة على قلب الأسواق رأساً على عقب. لقد فتح الآفاق أمام فرص الانتقال من عالم الشركات القائم على "إدارة المستهلكين" إلى عالم يتمكن فيه المستهلكون من "إدارة البائعين". أمامنا طريق طويل لنقطعه، ولكن بياناتي مهد الطريق بالفعل لتغيير طريقة عمل الأسواق - وهو تغيير مقاد وموجه بشكل جذري من خلال الرؤى المستنبطة من العلوم السلوكية.

سأتناول ما تناولته هي:

كل من شاهد فيلم: "عندما التقى هاري بسالي" يتذكر ذلك المشهد الشهير، عندما يجلسان في المطعم لتناول العشاء، وتقوم سالي علانية بتزييف شعور النشوة لإثبات وجهة نظرها، وبالمرة إذلال هاري. بعدها، حين أرادت المرأة في الطاولة المجاورة طلب العشاء، أخبرت النادل وهي تتكلم بشكل جدي: "سأتناول ما تناولته هي".

البشر كما رأينا في الفصل ٥ مخلوقات اجتماعية جداً ويتأثرون بشدة بأفعال الآخرين. وأحياناً يطلق على هذا السلوك مسمى: "غريزة القطيع" (herd instinct)، وذلك على سبيل الذم والاحتقار، ولكنه في الغالب سلوك منطقي جداً، وموجهٌ سريعٌ وفعال إن أحسنّا توظيفه. وفي هذا السياق يمكن لتجارب الآخرين أن تكون مفيدة لنا، وبارزة التأثير من الناحية النفسية - هذا فقط إن استطعنا اكتشافها وملاحظتها.

انتقلت بعض الأسواق بالفعل نقلة نوعية عن طريق تسهيل تعرّف المستهلكين على تجارب نظرائهم من المستهلكين الآخرين، بل إن بعض الأسواق بنيت أساساً وفق هذا المفهوم. وبالكاد تجد شخصاً في أوروبا أو أمريكا الشمالية لم يستفد من تقييمات وتعليقات (feedback) المستهلكين الآخرين، الموجودة في مواقع مثل إيباي أو تريب أدفايزر أو أمازون. إنها طريقة عملية وتساعد بشكل واضح في اجتذاب الحركة والزيارات لمنصات الويب التي تتميز بها، ولكن هل غيرت الأسواق بشكل جذري وأساسي؟

مايكل لوكا شخص مهووس، ولكن بأفضل معنى إيجابي للكلمة؛ فهو ينجذب إلى مجموعات البيانات الكبيرة مثلما ينجذب الآخرون إلى الآيس كريم أو الفنون الجميلة. وهو يعمل أيضاً أستاذاً مساعداً في كلية هارفارد للأعمال. السبب الفعلي الذي جذب اهتمامنا إليه كان سلسلة من الدراسات البارعة، التي تناول فيها كيف غيّرت التعليقات والتقييمات (feedback) المتداولة بين المستهلكين في سياق العالم الحقيقي من طريقة عمل الأسواق. وهناك الكثير من الادعاءات التي ظهرت حول أهمية تعليقات المستهلكين، وكيف يمكن أن تغير من سلوك المستهلكين، ولكن لم يُجر سوى عدد قليل جداً من الدراسات التجريبية الجيدة حول الموضوع.

في دراسة تفصيلية حول تقييمات المطاعم في موقع (yelp.com)، وثّق لوكا كيف أن المطعم الذي يحصل على نجمة إضافية في تقييمات رضا العملاء، سيشهد زيادة في مبيعاته الإجمالية للسنة التي تليها تتراوح بين ٥ إلى ٧ في المائة. تكمن براعة لوكا بشكل خاص في تمكنه من إثبات أن سبب هذا الارتفاع في المبيعات الإجمالية ناتج عن التقييمات، وليس فقط إثبات أن تحسن أداء المطعم انعكس ببساطة على التقييمات الإيجابية وزيادة المبيعات.

توصل لوكا لنتائج هذه باستخدام طريقة تعرف باسم تصميم الانقطاع. تخيل موقعاً على شبكة الإنترنت يعطي تصنيفات للمطاعم من نجمة إلى خمسة نجوم، بحيث تعكس تلك النجوم المتوسط الدقيق لجميع التقييمات الممنوحة، ولكن المستخدم العادي لا يرى ذلك - هو يراها مجرد نجوم بسيطة (أو ربما بعضها نصف نجمة). لكن تخيل مطعمين، أحدهما حقق متوسط ٣.٤٩ نقطة والآخر حصل على ٣.٥١ نقطة، يتم تقريب النتيجة الأولى إلى 3 نجومات في حين تحصد الثانية بالتقريب ٤ نجومات، بالرغم من أن التقييم الأساسي لهما متطابق تقريباً. استخدم لوكا هذا التفاوت الخفي في البيانات لالتقاط السبب الحقيقي المؤثر في التصنيف نفسه، ووجد أن المطعم إذا حصل على تصنيف أعلى، ترتفع إثر ذلك المبيعات الإجمالية له.

عمل مايكل لوكا هذا أظهر لنا كيف غيّرت التصنيفات من طبيعة السوق بطرق تحمل في طياتها الكثير من البراعة بل والمكر ربما. وأظهر كيف أن ارتفاع مستوى تغطية موقع (yelp.com) في مناطق جغرافية معينة، أدى إلى نمو غير متناسب للمطاعم الصغيرة المستقلة، في حين أن سلاسل المطاعم الكبيرة لم تتأثر بشكل كبير. ويمكننا بالرجوع للماضي معرفة سبب ذلك؛ تخيل أنك بصدد اختيار مطعم لتتناول فيه الغداء في الغد. على الأغلب سيكون لديك فكرة جيدة عن نوعية الطعام والخدمات التي ستحصل عليها في سلسلة مطاعم شهيرة مثل بيتزا هت، ولكن معرفتك أقل بكثير عن مطاعم البيتزا الصغيرة المستقلة الموجودة في ناصية الشارع القريب منك. هل تستحق المجازفة إحدى تلك المطاعم الصغيرة؟ إن كنت لا تعرف أي شيء عنها ربما لا تستحق، ولكن إذا استطعت معرفة رأي من جربها - وأعجبته - فقد تجرب إحداها.

لا يتوجب أن تكون متخصصاً في الاقتصاد السلوكي لتعتقد بأن وفرة المعلومات المتداولة في الأسواق أمر مفيد، ولكن المنظور السلوكي يدل على السبب في الفعالية الاستثنائية للمعلومات عن خيارات الآخرين، وكذلك سبب الأهمية القصوى لطريقة جمع وعرض تلك المعلومات:

- نحن نتأثر بأفعال وتصرفات الآخرين.

- لنا ميل شديد نحو التبادلية، ونرغب في إخبار الآخرين عن تجاربنا وخبراتنا (في حين أن المنظور التقليدي يفترض أننا منتفعون بدون مقابل - نقرأ تعليقات ومراجعات الآخرين ولا نكلف أنفسنا عناء مشاركة الآخرين تجاربنا الخاصة).

- نحن لا نُقبل على التقييمات المتشعبة وذات الأبعاد المتعددة في الوقت نفسه (نهتم بالتصنيف النجمي البسيط، ولكن لن تجذبنا مقارنة الكثير من المعلومات المختلفة في وقت واحد).

إذن، في أي المجالات يمكننا السعي لتسخير القوة والنية الحسنة للتعليقات والتقييمات الفردية؟ أفضل مكان للبدء فيه هي المجالات والقطاعات، التي يتعين فيها على أعداد كبيرة من الناس الاختيار بين مقدمي الخدمات. وحيثما تكون الجودة الذاتية للخدمة أمراً مهماً، وحيثما يصعب الحصول على تلك المعلومات في الوقت الحالي (وقت البحث)، ظهر لنا أن عدداً من القطاعات تبدو مناسبة لهذا النهج - ومنها أجزاء كبيرة من القطاع العام.

إدخال تقييمات العملاء الشفافة إلى "أسواق" القطاع العام:

عندما كنت محاضراً شاباً في جامعة كامبريدج، اعتادت إدارة القسم الذي أعمل فيه توزيع نماذج على الطلاب في نهاية كل فصل دراسي؛ لاستطلاع آرائهم وتقييماتهم. وقد تفضل زميل أقدم مني من أعضاء هيئة التدريس بشرح النماذج لي قائلاً: "أنا أحاول أن ألقى نظرة سريعة عليها، وربما ترغب بفعل الشيء ذاته"، وأشار: "قد تكون فكري مستغربة بالنسبة لك، ولكنك لن تستفيد منها الشيء الكثير". بعد توزيعي للنماذج بضع مرات سرعان ما فهمت ما كان يقصده.

تتألف النماذج من سلاسل، كل واحدة منها تحوي عبارتين أو وصفين متناقضين وخطاً طويلاً فارغاً بينهما؛ لحث الطالب على وضع علامة للإشارة إلى رأيه في المحاضرات. على سبيل المثال، قد يكتب: "كانت قوائم القراءة قصيرة جداً وغير وافية" في مقابل: "كانت قوائم القراءة طويلة جداً ومفصلة"، وعلى الطلاب وضع علامة في مكان ما بين العبارتين، مثل وضع علامة في المنتصف إذا ظنوا بأن قوائم القراءة مناسبة.

حتى الآن تسير الأمور بشكل جيد، ولكن دعونا ننظر إلى ما لم يحدث:

- لم تكن المقاييس محسوبة، لذا كان من الصعب تحويل العلامات التي يضعها الطلاب إلى متوسطات أو إجراء مقارنات كمية (اليوم، يمكن عن طريق المقاييس المنزلة في الإنترنت تحديد الاختيار بدقة وسهولة، ولكن ليس بقلم رصاص وعلامات خطية في منتصف التسعينيات).

- لم يطلب من الطلاب إعطاء تقييمات تقديرية إجمالية مثل: "ما مدى رضاك عن هذه المحاضرات إجمالاً؟".

- لم يتم تغذية المعلومات للطلاب اللاحقين، أو حتى وضعها بطريقة تمكن أعضاء هيئة التدريس من مقارنة أداء المحاضرين داخلياً.

بالنظر إلى أن بعض محاضراتي كانت حول المقاييس النفسية والاختيار، فقد شعرت حقاً بأن بمقدورنا عمل شيء أفضل، لذا التحقت باللجنة ذات الصلة وأعدنا تصميم النماذج. لم يكن الأمر معقداً؛ استبدلت الخطوط الفارغة الطويلة بمقاييس ليكرت البسيطة (أي الأرقام من واحد إلى سبعة)، وتم تخفيض عدد الأسئلة وإدراج أسئلة تقييمية إجمالية بسيطة. كما أبعدت الأسئلة المزدوجة من الاستبيانات، مثلاً كان على الطلاب في النماذج السابقة أن يختاروا بين القول: "كانت المحاضرات مفصلة جداً" أو: "أعطت المحاضرات نبذة عامة جيدة". (أي محورين مختلفين في سؤال واحد).

كان للنماذج الجديدة تأثير دراماتيكي في موطين: الأول، بين عشية وضحاها بدأ الكثير والكثير من الطلاب في الإقبال على تعبئتها. الثاني، تسببت في إحداث ضجة كبيرة في أوساط بعض المحاضرين؛ فبوجود هذه النماذج الجديدة أصبح من السهل جداً وضع درجات تقييم لمختلف المواد والمحاضرات، وكذلك للأساتذة المحاضرين، كما كشفت المقارنات عن استياء الطلاب في عدد من المجالات. أدى هذا لبعض التذمر البسيط، ولكنه أيضاً قاد إلى بعض التغييرات الملحوظة؛ ففجأة عمد المحاضرون إلى تحديث قوائم القراءة التي أهملوها لسنوات عديدة، وبدأ المحاضرون الميالون إلى التحدث بهدوء في رفع أصواتهم أو استخدام الميكروفون. ولكن ما تزال هناك قيود وحدود؛ على سبيل المثال لم تكن اللجنة على عجلة من أمرها لنشر التقييمات.

يشعر المهنيون عموماً وفي جميع القطاعات بعدم الارتياح إزاء نشر تقييمات الرضا بشكل خاص، وغالباً حتى تقييمات الأداء بشكل عام. والحقيقة الماثلة في أن الطلاب لم يتمكنوا من الوصول إلى تقييمات الرضا السابقة عن محاضريهم، ولم تكن مقصورة على كليتي حينها، أو حتى على جامعتي. ففي جميع أنحاء المملكة المتحدة بل والعالم أيضاً، كانت هناك جامعات (مثل جامعة هارفارد) قد جمعت بيانات مفصلة عن رضا الطلاب، ولكن في الغالبية العظمى من الحالات كانت هذه المعلومات سرية وبقيت طي الكتمان، وفي أحسن الأحوال استخدمت من قبل المحاضرين لتنقيح وتطوير مقرراتهم. أحياناً تكون هناك أسباب مشروعة لإبقاء البيانات بعيدة عن المتناول العام. مثلاً، في بعض الجامعات الأمريكية التي تتبع نظام التقييم المستمر للمقررات، نشأ قلق من أن يمارس الطلاب ضغطاً على المحاضرين؛ لمنحهم علامات أكبر في مقابل رفع تقييمهم لمستوى الرضا. وبالمثل، كان هناك بعض القلق من أن المقررات الصعبة ستسجل مستوى رضا منخفض، في حين أن المقررات السهلة ستسجل مستويات عالية من الرضا.

بدعم من وزير الدولة لشؤون الجامعات ديفيد ويليتس، ومستشاره الخاص نيك هيلمان، مارسنا في ٢٠١٠-٢٠١١م ضغوطاً على الجامعات البريطانية كافة؛ من أجل أن تطرح على طلابها أسئلة قابلة للمقارنة عن مدى رضاهم - وتشرها. كان أمامنا مساران لنسلك أحدهما: الأول، توجيه الجامعات كافة بطرح أسئلة مماثلة في استبانات تقييم داخلية خاصة بكل جامعة على حده. كان لهذا المسلك ميزة تتمثل في توليد كمية كبيرة من البيانات ومستويات عالية، تتدرج إلى أن تصل إلى مستوى البيانات الخاصة بالوحدات الفردية والمحاضرين. لكن من المحتمل أيضاً أن يكون عرضة للتلاعب، وربما لبعض المسائل المشابهة لما أثير في النظام الأمريكي. لحسن الحظ، كان لدينا أيضاً طريقة أخرى لجمع البيانات، تتمثل في إجراء استطلاع وطني للطلاب بعد تخرجهم مباشرة، ويطلق عليه مسمى: استطلاع الوجهة الأولى. في الأساس صُمم استطلاع الرأي هذا منذ سنوات، وجذوره تمتد إلى عهد التخطيط للقوى العاملة؛ لمعرفة ما فعله الطلاب من مختلف التخصصات بعد تخرجهم، وما إذا كانوا يعملون أم لا. لم أكن أعتقد أنها أداة رائعة للغرض المقصود منها أساساً؛ حيث يتم إجراء الاستطلاع بعد ستة أشهر من تخرج الطلاب، وغالباً ما تكون مقاعد الوظائف محجوزة للطلاب المؤهلين قبل سنة من تخرجهم، فمن السابق لأوانه معرفة أين

سينتهي المطاف في سوق العمل بالكثرة الباقية من الطلاب. ومع ذلك فهذه الأداة كانت وسيلة نموذجية لقياس مدى رضا الطلاب عن دراستهم.

أما اليوم، فيمكن لأي طالب متوقع دخوله للجامعة أن يرتب بغضون ثوان الجامعات والمقررات الدراسية في جميع أنحاء المملكة المتحدة، وفقاً لمقياس رضا الطلاب. ولن يكون هذا هو العامل الأهم في عملية الاختيار بالنسبة لغالبية المتقدمين - سيبقى الاهتمام على الأغلب منصّباً على المواد الدراسية ومحتوى المقررات ومتطلبات التخرج، ولكنه بالنسبة للبعض سيكون عاملاً مساعداً في الترجيح بين الخيارات المتكافئة.

على أن تأثر اختياراتك وسلوكياتك بتوصيات وتجارب الآخرين الشخصية قد تكون أكبر وأكثر أهمية في القطاعات الأخرى. افترض أنك تحاول اختيار دار رعاية لأهلك، هل ستكون مسألة "هامشية" بالنسبة لك أن تعرف بأن المقيمين في دار الرعاية (أ) وأقرباءهم يوصون به بشدة، في حين أن المتعاملين مع دار الرعاية (ب) لا ينصحون به؟ وعلى نحو مماثل، إن توجّب عليك اختيار مستشفى من بين مستشفيات الولادة القريبة منك أو اختيار طبيب عام قريب من مقر إقامتك، هل يهملك معرفة إن كان المرضى السابقون قد أوصوا على أحد أو ذمّوا آخر؟ في إصلاحات الخدمة العامة لإدارة رئيس الوزراء توني بلير، كنا قد دفعنا بثقلنا خلف تسجيل ونشر بيانات رضا المرضى، ولكنها معركة لم نحقق فيها التقدم المطلوب؛ لذا عدنا لخوضها مرة أخرى في عهد إدارة عام ٢٠١٠م، متسلحين بالأدلة والبراهين من العلوم السلوكية، وبأعمال مايكل لوكا على وجه الخصوص.

وأخيراً، في أوائل عام ٢٠١٣م أصبح ملزماً لمجموعة واسعة من المرافق الطبية أن تطرح سؤالاً بسيطاً على المرضى: "ما هي احتمالات أن توصي بخدماتنا للأصدقاء وأفراد العائلة في حال احتاجوا لتلقي نفس الرعاية أو العلاج؟" وتسجل الأجوبة على مقياس بسيط متدرج من ست نقاط. بحلول أواخر عام ٢٠١٤م، كان هناك أكثر من خمسة ملايين تقييم (feedback) عن خدمة الصحة الوطنية في المملكة المتحدة (NHS). بنفس الطريقة يقيم حالياً استطلاع للرأي مرتين في السنة لحوالي ١.٤ مليون مريض عن الأطباء العامّين الذين يراجعونهم، وي طرح على المرضى السؤال التالي: "هل توصي بعيادة طبيبك العام لشخص انتقل حديثاً إلى الحي؟" إلى جانب أسئلة أخرى أكثر تفصيلاً حول تجاربهم.

في حال انتقلت إلى مدينة جديدة ولديك مجموعة من الأطباء المحليين يمكنك الاختيار من بينهم، فلن تكون تقييمات الرضا للمرضى المراجعين لهم هي العامل الوحيد الذي يؤثر على اختيارك، ولكن مجرد إتاحة الوصول إليها سوف يؤثر على اختيارات عدة أشخاص على أقل تقدير. لنفترض بأنني طالب مستجد في جامعة كامبريدج، وأبحث عن طبيب عام للتسجيل عنده. بإمكانني الآن كتابة رمزي البريدي على موقع خدمة الصحة الوطنية (NHS) لاختيارات الأطباء العاملين المتاحين - على سبيل التجربة كتبت للتو في خانة الرمز البريدي مكان إقامتي خارج المدينة الجامعية، حينما كنت طالباً جامعياً مستجداً (انظر الشكل ٢٧)، ومن ثم نقرتُ على تجارب المرضى لأرى تقييمات المرضى الحاليين للخدمة التي حصلوا عليها.

يصنف الموقع الأطباء العامّين حسب قرب المسافة من الموقع الذي وضعته بشكل افتراضي، وهو أمر مفيد. اتضح لي أن هناك ٢٢ عيادة طبية ضمن مسافة ميلين من مسكني القديم، أقربها يبعد مسافة أقل من ثلث ميل، وحاصلة على نتيجة شاملة لتقييمات رضا المرضى بلغت ٨٨ في المائة. تعتبر نتيجة جيدة جداً. حصلت على رمز التصنيف "ok" أو حَسَن، كما أنها حققت نتائج محترمة مشابهة في مجموعة من العوامل الأخرى، مثل ما إذا كان يتسنى للمرضى رؤية طبيبهم العام المفضل، والرضا عن ساعات العمل، وسهولة الحصول على موعد.

البيانات والشفافية

Topics	Patient experience	Seeing preferred GP	Opening hours	Ease of phone contact	Making an appointment
Sort by Nearest Update results					
The Petersfield Medical Practice Remove					
Tel: 01223 350647 Petersfield Medical Practice 25 Mill Road Cambridge CB1 2AB 0.30 miles away Get directions	 87.6% of patients felt that their overall experience was good or very good	 75.4% of patients reported they see or speak to a GP they prefer	 78.2% of patients are satisfied with the practice opening hours	 83.0% of patients reported it was easy to get through to the practice on the phone	 84.6% of patients are satisfied with their experience of making an appointment
The Mill Road Surgery Remove					
Tel: 01223 247812 281 Mill Road Cambridge Cambridgeshire CB1 3DG 0.68 miles away Get directions	 74.1% of patients felt that their overall experience was good or very good	 41.6% of patients reported they see or speak to a GP they prefer	 61.4% of patients are satisfied with the practice opening hours	 77.1% of patients reported it was easy to get through to the practice on the phone	 70.3% of patients are satisfied with their experience of making an appointment
Trumpington St. Medical Centre Remove					
Tel: 01223 361611 66 Trumpington Street Cambridge Cambs CB2 1RG 0.83 miles away Get directions	 87.6% of patients felt that their overall experience was good or very good	 83.0% of patients reported they see or speak to a GP they prefer	 82.1% of patients are satisfied with the practice opening hours	 88.1% of patients reported it was easy to get through to the practice on the phone	n/a Data not available
NHS Choices information	Choices e-newsletters	Your pages			

الشكل (٢٧)

بيانات تجربة مريض في اختيار مجموعة من العيادات الطبية على بعد ميل من مسكني القديم في كامبريدج (الصورة بإذن من خيارات NHS، مارس ٢٠١٥م)

عند تمرير شريط الصفحة للأسفل، على بعد ٠.٦ ميل، هناك عيادة على الطريق الرئيسي بالقرب من المحلات التجارية، ولديها مواقف سيارات خاصة بها، إلا أن درجات رضا المرضى تبدو أسوأ قليلاً من سابقتها، مع رمز علامة التعجب الحمراء في العديد من عناصر التقييم. أما النتيجة الشاملة لرضا المرضى فبلغت ٧٤ في المائة (مقابل ٨٨ في المائة للعيادة الأقرب) كما قال أقل من ٤٢ في المائة بأنه يتسنى لهم رؤية الطبيب العام الذي يفضلونه (مقابل ٧٥ في المائة للأولى).

بتميرير الشريط للأسفل أكثر، أرى عيادة حصلت على رمز علامة الصح الخضراء في التقييم الشامل لرضا المرضى. ٩٨ في المائة من المرضى المراجعين لهذه العيادة "شعروا أن تجربتهم الشاملة كانت جيدة أو جيدة جداً"، كما أنها حققت أيضاً نتائج أفضل في عناصر التقييم الأخرى، مثل إفادة ٨٣ في المائة من المرضى بأنهم يتسنى لهم رؤية الطبيب العام المفضل لديهم (مقارنة مع ٧٥ و ٤٢ في المائة على التوالي للعيادتين الأخريين). لا تبعد هذه العيادة سوى ٠.٨٥ ميل وفي نفس اتجاه قاعات المحاضرات بالجامعة. أيها ستختار؟ (٤).

يظهر تحليل الانحدار المستقل أن المحرك الرئيسي لرضا المريض في المراكز الطبية هو مدى شعوره بالمعاملة المحترمة والكرامة. يرى البعض أن ما يهم حقاً في البيئات الصحية هي النتائج السريرية الصرفة مثل معدلات البقاء على قيد الحياة، وأن تقييمات رضا المرضى مثل هذه المعتمدة على تقييم مستوى الخدمات المقدمة، قد يسفر عنها تعاضم المسائل السطحية (مثل أن يعتمد الأطباء إلى إطالة وقت التحدث إلى المرضى وأقربائهم). ولكن يمكن إدخال تقييم النتائج السريرية ضمن عناصر التقييم أيضاً، ولم لا؟ علماً بأن المعيار الأهم بالنسبة لبعض المرضى هو مدى قرب العيادة من مقر إقامتهم، وليست النتائج السريرية أو حتى الرضا.

تؤدي تقييمات الرضا إلى جانب بعض التدابير الأخرى إلى تحسين وتطوير الخدمات بطريقتين: الأولى، سيستخدم بعض المرضى تلك التقييمات لتساعدهم في اختيار وجهتهم العلاجية، مما يؤدي إلى نمو أسرع بين تلك المرافق التي تحقق درجات التقييم الأفضل. الثانية، وربما الأكثر أهمية إجمالاً، هي أن التقييمات ستغير من سلوك الموظفين والإدارة في المرافق الطبية بشكل فوري. لا يُتوقع من مرافق خدمة الصحة الوطنية (NHS) أن تطرح سؤال: "توصية الأصدقاء وأفراد العائلة" لمجرد السؤال، وإنما لعرض النتائج في الجناح أو المرفق التابع له. ينشأ عن هذا تغذية راجعة (feedback) مباشرة للموظفين، وكما لاحظت منذ أكثر من عقد من الزمن إبان عملي كمحاضر في جامعة كامبريدج، فمن شأن تلك التقييمات تحفيز أولئك الذين حققوا درجات ضعيفة للتفكير فيما يمكنهم عمله بصورة مختلفة لتحسين درجاتهم. وبالفعل، العديد من الشركات حالياً تعرض على NHS جمع بيانات استطلاع "الأصدقاء وأفراد العائلة" بالمجان، على أساس أن المستشفيات والمراكز الطبية عند حصولها على البيانات مرة أخرى تبحث بجد عن مواطن القصور والتحري عن أسباب عدم رضا بعض المرضى، وما الذي باستطاعتهم القيام به حيال ذلك.

الحفزُ لي ولك:

انخفض معدل سرقة السيارات في بريطانيا بأكثر من ٨٠ في المائة منذ عام ١٩٩٥م (٥). وانخفضت أشكال أخرى من الجرائم أيضاً، ولكن الانخفاض في سرقة المركبات بالتحديد كان مذهلاً. أحد أسباب الانخفاض الرئيسية بسيط، ويتلخص في أن: سرقة السيارات أصبحت أصعب بكثير من ذي قبل. وبالتأكيد لم تأت تلك الصعوبة من زيادة حرص الناس على إقفال سياراتهم، بل على العكس تشير البيانات إلى أننا في الوقت الحاضر أكثر تراخياً في إقفال سياراتنا. ولكن لأن الشركات المصنعة حملت على عاتقها المسؤولية الأكبر بإضافة أجهزة تأمين المحرك وغيرها من الأجهزة التي جعلت السيارات من الصعب سرقها.

لكن لماذا عمد المصنعون إلى هذا التغيير؟ في المملكة المتحدة وعدد آخر من الدول، الدافع الأكبر جاء من نشر البيانات التي تظهر المعدلات النسبية لسرقة السيارات المختلفة؛ حيث إن الخصوصية والأمان كما أظهر لنا علماء السلوك أمران لا ينتبه لهما معظم الناس حتى يُنبهوا (٦). صُدم العديد من المستهلكين حين علموا بمدى سهولة سرقة السيارة. وبنشر المعدلات النسبية للسرقة، أصبح الأمان عاملاً بارزاً في قرارهم الخاص بالسيارة التي سيشترونها، وقيمة التأمين التي يتكلفونها. إن نشر تلك البيانات كان بمثابة حفز للمستهلكين دفعهم عن طريق التلويح بخياراتهم الثانوية، إلى حفز المصنعين للقيام بعمل أفضل.

ساعد انخفاض سرقة السيارات في الحد من الجرائم الأخرى أيضاً. فقد كانت سرقة السيارات، وخصوصاً للتسكع بها والاستمتاع، تعتبر "بوابة الجريمة"، كما يطلق عليها الباحثون في علم الجريمة؛ فيبدأ الأمر كنوع من اللهو والجريمة الممتعة بمحاولة فعلها في سن الرابعة عشر مع اثنين من الأصدقاء، ولكن هذه المحاولة تكون نقطة الانطلاق لكثير من الشباب نحو عالم أكثر خطورة من الجرائم المتنوعة.

هذا مثالٌ حي على شكل قوي للغاية من أشكال الحفز: حفز المستهلكين من أجل حفز المصنعين أو المنتجين. ويكمنُ جماله في أنه لا يحتاج لتحقيق فعاليته إلى تغيير سلوك أعداد غفيرة من المستهلكين (ولا يحتاج مصنعين كثر ليدركوا أن المستهلكين في طور تغيير سلوكهم). وفي الوقت نفسه، إذا تجاوز المصنعون مع مطالبات القلة، فهذا يعني أنه لا

يتوجب على الكثرة الباقية من المستهلكين تغيير سلوكهم البتة - إنهم يشترون سيارة تماماً كما كانوا يفعلون في السابق، لكن الطراز الحديث منها أصعب في السرقة.

هذا النوع تحديداً من "الحفز المزدوج" (double nudge) هو الذي من شأنه إحداث التغييرات في كثير من التحديات الاجتماعية التي تواجهنا، وهذا يتضمن إيجاد الحلول لما يسمى في بعض الأحيان: "المشكلات الشريرة" (wicked problems) - وهي التحديات العميقة والمزمنة في مجال السياسات العامة، مثل تحديات البدانة والتغير المناخي. وفي الواقع، حتى وقت قريب، كانت الجريمة أيضاً تعتبر واحدة من هذه "المشكلات الشريرة" التي لا يمكن التغلب عليها. أما الآن أصبحت في أدنى مستوياتها منذ أدخلت بعض التدابير الموثوقة لمواجهتها قبل أكثر من ٣٠ سنة.

البدانة:

لنتأمل قليلاً في مشكلة البدانة. لقد تفاقمت هذه المشكلة منذ عقود من الزمن في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبوتيرة متصاعدة بلا هوادة. وعلى الصعيد العالمي، تضاعفت معدلات البدانة منذ العام ١٩٨٠م، حيث يوجد في الوقت الحاضر حوالي ٢٠٠ مليون رجل و٣٠٠ مليون امرأة يعانون من السمنة المفرطة. على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، يعاني حوالي ثلث الأشخاص البالغين من البدانة، وهو رقم يرجح بعضهم أن يشمل نصف عدد السكان بحلول عام ٢٠٣٠م. كما أنه موزع بشكل غير متساو؛ حيث يرتفع المعدل بين الفئات ذات الدخل المنخفض وبين فئات معينة من الأقليات العرقية مثل النساء الأمريكيات من أصول أفريقية أو لاتينية (٧). هناك دول ذات دخل مرتفع كفرنسا مثلاً، المعدلات فيها أقل من مثيلاتها، غير أنها تتبع إلى حد كبير نفس مسار الأمم الأكثر بدانة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا، وإن كان بفارق زمني يبلغ ٢٠ سنة.

غالباً ما يشار إلى تغيير السلوكيات الخاطئة باعتباره خطوة للأمام في طريق حل هذه المشكلة. ولكن على المستوى الفردي، فإن نجاح برامج تغيير السلوك غير ثابت ولا قطعي في أحسن الأحوال، وهذا ما سيقوله لك أي مجرب متمرس للحمية. يكمن جوهر المشكلة كما عبر عنها براين وانسينك، والذي ربما يكون الخبير الرائد على مستوى العالم في سلوكيات

تناول الطعام، في أننا نأكل "بدون تفكير" أو تقدير لكمية الطعام الذي نتناوله. وأظهرت تجارب وانسينك أن الناس يعتمدون مجموعة متنوعة من الإشارات والمنبهات الخارجية ليقرروا مقدار الطعام الذي سيتناولونه، وعادةً ما يهملون بشكل عجيب المقدار الفعلي كمقياس لاستهلاك الطعام. في واحدة من أكثر تجاربه شهرةً، أعطي المشتركون في التجربة وعاءً من الحساء، وسمح لهم بتناول القدر الذي يريدون، غير مدركين بأنه ولأغراض تجريبية يتم بدون علمهم إعادة ملء الوعاء من قاعدته كلما نقص. وبالفعل، تناول هؤلاء الأشخاص كميات أكبر بكثير من أولئك الذين لم يعد ملء أوعيتهم تلقائياً. وبالمثل، وجد أن المشتركين في التجربة تناولوا كميات أكبر، عندما قُدمت لهم أطباق كبيرة ليضعوا فيها الأكل، أو عندما كانت حاوية الخدمة أكبر، أو حتى عندما كانت أدوات تناول الطعام أكبر.

ضع أمامك وسيلة إلهاء وحتمًا ستفقد السيطرة. تذكر آخر مرة اشتريت فيها بعضاً من رقائق البطاطس أو البسكويت كي تتناولها أثناء مشاهدة التلفاز - الأرجح أنك قضيت عليها تماماً. إذا وضعت قطعتين من البسكويت على طبق، حينها ستكتفي بتناول قطعتي البسكويت، ولكن إذا وضعت العلبة كاملة ستأكل الكثير منها إن لم يكن كلها.

تتجلى قوة تناول الطعام بدون تفكير في كيفية فهم وتقدير الفقراء والمحرومين لما يأكلونه. ودائماً يقلل المشتركون في التجارب من تقديراتهم عندما يُسألون عن كميات الطعام التي تناولوها، حتى عندما طلب منهم الاحتفاظ بها مفصلة في مدونة ملاحظات. نحن ننسى بطريقة سحرية، كما لو كانت تنتابنا حالات شروود أو فقدان للذاكرة، تلك الوجبات الخفيفة في منتصف الظهيرة وتلك الملذات التي أكلناها أثناء مشاهدتنا أحدث الأفلام على شاشة التلفاز. ولكن هناك أمل يلوح في الأفق؛ حيث يمكننا حفز المحفزين كي يحفزونا بالمقابل - "حفز ثلاثي" (رهما يتوجب علينا تسميتها شطيرة الحفز).

هل تتنبه لمقدار السعرات الحرارية أو الملح أو السكر المكرر في المنتجات التي تقذفها في سلة التسوق الخاصة بك؟ بالنسبة لي لا، وكذلك الحال لكثير من الناس. لكن ما الذي سيحدث لو أن مركز التسوق فعل ذلك نيابة عنا؟ ماذا لو أفادك إيصال الشراء الصادر عن صندوق المحاسبة في مركز التسوق أو عبر الإنترنت بكمية الدهون والملح والسكر المكرر في سلة تسوقك، وما هو وضعها مقارنة مع سلة متسوق صحي نسبياً، أكنت ستغير من

اختياراتك؟ تشير الدلائل إلى أنك ستفعل، خاصة إذا كانت إجابتك: "نعم" على سؤال: "هل تريد منا توجيهك نحو خيارات صحية أكثر؟".

تجار التجزئة والمنتجون مثلهم تماماً مثل مصنعي السيارات؛ سرعان ما سيستجيبون لمثل هذه الخيارات. فإذا بدأ المستهلكون في التوجه نحو حلويات صحية أكثر أو أصغر حجماً، حينها سيبدأ تجار التجزئة في تقديم المزيد منها وتقليل عرض النوعيات غير الصحية. سنجد أنفسنا كمستهلكين أمام خيارات صحية أعاد المنتجون صياغة مكوناتها. وبالكاد سيلاحظ كثير من المستهلكين التغييرات الطارئة. سنستمر في شراء البيتزا والحلويات، إلا أن هذه المنتجات ستصبح بالتدريج صحية أكثر، وتحوي كميات أقل من الملح والسكر المكرر، وربما يكون حجم القطع أصغر قليلاً.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن: من الذي سيبادر في إرساء الحلقة الأولى من سلسلة الحفز هذه؟ من الممكن هنا أن ينهض بهذا الدور إما الحكومات أو جماعات المستهلكين، أو حتى الشركات التجارية المستنيرة. كنا قد قرأنا في بداية الفصل عن مبادرة بياناتي ومبادرات الإفصاح الذكية عن البيانات، والحفز الذي بدأ مثل تلك الدورة - وأشعل الفيتل. ووبربط المستجندات على صعيد الانتشار والصعود القوي للتسوق الإلكتروني، سيكون المستهلكون عما قريب على علم ودراية بتسوق المنتجات الصحية أفضل من أي وقت مضى. الأهم من ذلك أن يكون الحفز سهلاً، ويضاف له الطابع الشخصي، ويمكن أن يظهر في لحظة إتمام الشراء (انظر الفصل ٦).

تحسين ملصقات المعلومات في المنتجات الغذائية يمكن أيضاً أن يحدث فرقاً كبيراً في التسوق في العالم الواقعي؛ فملصقات معلومات السعرات الحرارية ذات الألوان المشابهة لإشارات المرور وغيرها من الإرشادات البصرية، ذات تأثير أكبر بكثير من تأثير الملصقات التقليدية للسعرات الحرارية المعبر عنها بالأرقام. والعمل المختبري المستمر الذي يقوم به فريق الرؤى السلوكية وغيره من مراكز الأبحاث، حدد الوسائل الناجعة للتحسين من تأثير تلك الإرشادات البصرية بشكل ملحوظ. على سبيل المثال، اقتباس نظام إشارة المرور الضوئية رباعية الألوان على ملصقات المعلومات، أدى إلى انخفاض ملحوظ في اختيار السعرات الحرارية المرتفعة، أكثر من تأثير نظام الإشارة الضوئية ثلاثية الألوان. كما أن إضافة

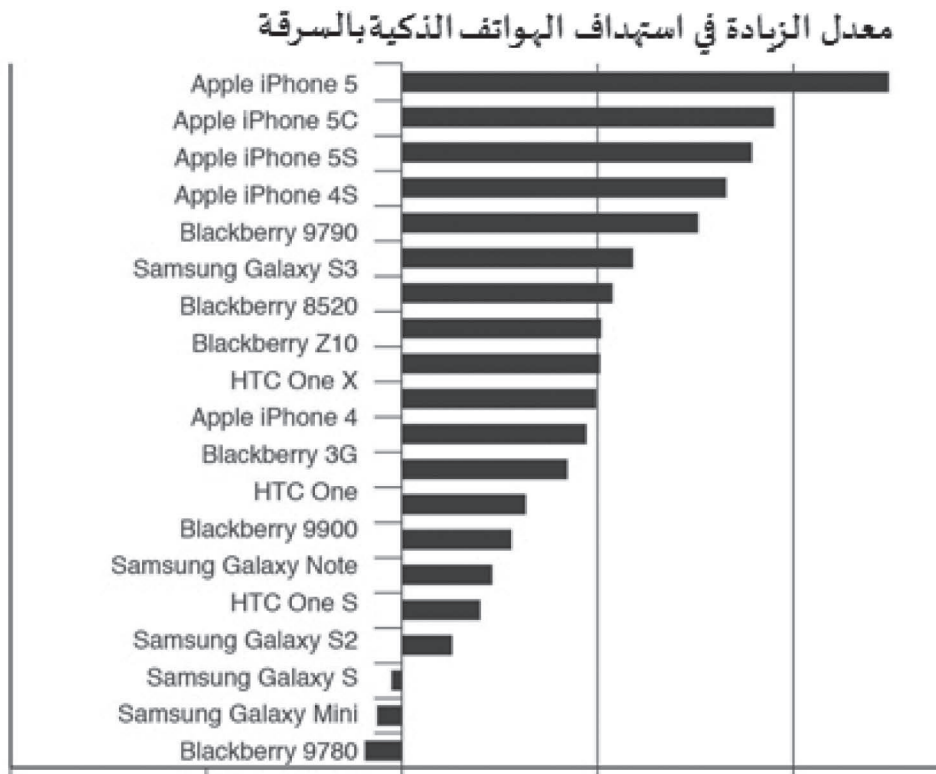
صورة شخص حسن التأثير أكثر. بالنسبة لغالبية الناس، فإن ملصقات المعلومات هذه لن تؤدي بهم إلى التخلي عن الآيس كريم، واستبداله بكيس من الجوز، ولكنها ستحفز عدداً لا بأس به من المستهلكين للتحويل نحو اختيار الغذاء الأكثر صحة ضمن فئة المنتج المرغوب - كاستبدال الآيس كريم بالزبادي المثلج، أو بالآيس كريم قليل الدسم. هذه التغييرات في اختيارات المستهلكين ستدفع بدورها نحو إعادة صياغة مكونات المنتجات.

هذا الكلام ليس ضرباً من وحي الخيال العلمي - إنه يحدث بالفعل. وهناك أدلة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تثبت، ولأول مرة خلال جيل من الزمان، أن مستويات البدانة لدى الأطفال توقفت عن الارتفاع، بل وبدأت بالتراجع في الفئات العمرية الأصغر سناً على الأقل. وتحويل عدد من تجار التجزئة الكبار في الولايات المتحدة، وبتشجيع من السيدة الأولى للبيت الأبيض، نحو توفير الأطعمة الصحية في متاجرهم بشكل أكبر من ذي قبل، لا سيما في الأحياء الفقيرة. كما انتشر وضع ملصقات الأسعار الحرارية على المنتجات، بما في ذلك مطاعم الوجبات السريعة، وقام الموردون بالتوسع في المنتجات منخفضة السكر. ويجري تعزيز التحولات البسيطة في أنماط الاستهلاك، كالابتعاد عن المشروبات السكرية، عن طريق إعادة صياغة مكونات المنتج للتقليل من كمية السكر، وهذا بدوره يسهل تحويل المستهلكين نحو طعام أكثر صحية، حتى لو كانوا لا يشغلون تفكيرهم به.

سرقة الممتلكات الشخصية: الهواتف المحمولة:

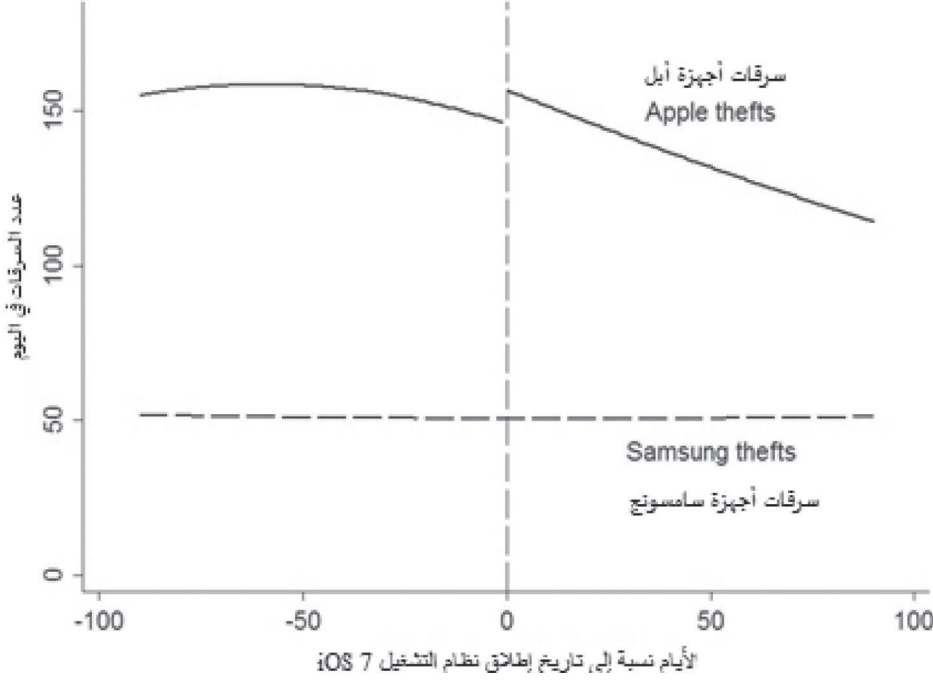
بالعودة إلى المثال المتعلق بالجريمة، في عام ٢٠١٤م نشر فريق الرؤى السلوكية وشرطة العاصمة: "مؤشر سرقة" الهواتف المحمولة. وخلاف الإطار العام السائد على مدى ٢٠ عاماً من الانخفاض لمعظم أنواع الجريمة، كانت سرقة الهواتف المحمولة واحدة من الجرائم القليلة التي ارتفعت معدلاتها؛ في المملكة المتحدة وحدها، يوجد حوالي ثلاثة أرباع مليون شخص يبلّغون سنوياً عن سرقة هواتفهم. وبالضبط كما كان الحال أيام فورة سرقة السيارات قبل جيل من الزمن، هناك اختلافات ملحوظة في معدل السرقة تبعاً لاختلاف أنواع الهواتف المحمولة، ويعكسه أمان مجتمعاتهما: القيمة النسبية للجهاز ومدى سهولة كسر نظام الحماية فيه. يعرف اللصوص عن هذه الاختلافات وكذلك الشرطة والشركات المصنعة. الأشخاص الوحيدون الذين لا يعرفونها هم المستهلكون الذين اشتروا تلك الأجهزة بالفعل.

ومرة أخرى، كانت فكرتنا الأساسية بسيطة وتتمثل في: تحليل بيانات السرقة حسب الحصة السوقية، ونشرها في شكل مبسط سهل الفهم للمساعدة في تثقيف المستهلكين. وفي الوقت الذي كنا نسعى فيه لتطوير مقياس موثوق، لم تكن عدد من الشركات المصنعة للهواتف المحمولة سعيدة بهذا المشهد، ومارسوا ضغوطاً شديدة، كالتي مارستها شركات تصنيع السيارات قبل جيل، للحيلولة دون نشر البيانات. ساقوا بعض التبريرات ليزعموا أن البيانات كانت بعيدة كل البعد عن الكمال. ومنها أن اللصوص في بعض الحالات يخطفون حقيبة اليد من غير علم بنوع الهاتف الذي يسرقونه، غير أننا تمكنا من فصل السرقات حين يكون الهاتف مرئياً للشارق عن غير المرئي، مما يدل بوضوح بأن اللصوص كانوا يفضلون سرقة هواتف بعينها على الأخرى. جادلنا أيضاً بعض الشركات المصنعة بأن الأرقام تعكس جزئياً قيمة وجاذبية مختلف أنواع الهواتف. في واقع الأمر كان هذا صحيحاً، ولكنه لا يقلل من حقيقة أن القيمة تؤثر على معدل السرقة. ولهذه الأسباب، استغرق نشر البيانات بعض الوقت، ولكن في نهاية المطاف وبدعم من وزير الداخلية حدث ذلك (انظر للشكل ٢٨).



الشكل (٢٨)

معدل السرقة أو الاستهداف النسبي لمختلف العلامات التجارية للهواتف الذكية نسبة إلى متوسط سرقات الهواتف المحمولة في المملكة المتحدة لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤م. وتعني القيمة ٠,٥ أن الهاتف تزيد احتمالية سرقة بنسبة ٥٠ في المائة عن الهاتف المحمول العادي



الشكل (٢٩)

سرقة أجهزة أبل آيفون مقارنة بأجهزة سامسونج خلال ١٠٠ يوم قبل إطلاق نظام iOS ٧ و ١٠٠ يوم بعد الإطلاق

لقد عرفنا أمرين مهمين: أولهما، أن المستهلكين لا يفكرون كثيراً في مسألة الأمان إلا إذا دُعوا أو نُبهوا إلى ذلك، وهذا سيتغير بعض الشيء بسبب العناوين البارزة للأخبار التي ستتفاعل مع نشر تلك البيانات، وكذلك بسبب زيادة الوعي في أذهان بعض المستهلكين بمخاطر السرقة (والشاهد على ذلك: الاهتمام الذي أبدته إحدى الشركات المصنعة على وجه الخصوص بهذا الجانب). إذا كنت تهتمُّ بشراء هاتف محمول لطفلك البالغ من العمر ١٢ عاماً، هل سيكون مؤثراً على قرارك في الاختيار بين نوعين متنافسين إذا اكتشفت أن احتمالات سرقة أحدهما أضعاف الآخر؟

الأمر الثاني والأهم: أننا تمكنا من إثبات أن الابتكارات التي تستحدثها الشركات المصنعة لجعل هواتفها المحمولة أكثر أمناً، لها تأثير واضح على احتمالية تعرضها للسرقة؛ حيث يبدو أن اللصوص يكتشفون بسرعة كبيرة مدى صعوبة "كسر حماية" النموذج الجديد للهاتف، فيصرفون النظر عن سرقة، مفضلين عليه أهدافاً أسهل - أو التخلي عن فكرة السرقة برمته في بعض الحالات (راجع انخفاض معدل سرقة الدراجات النارية في أعقاب سن القوانين، التي تطالب بوجوب ارتداء خوذة الرأس أثناء ركوب الدراجات النارية في الفصل ٣). يمكن تلمس هذا التأثير مثلاً عندما أطلقت شركة أبل نظام iOS 7 الأكثر أمناً، حيث حصل انخفاض ملحوظ في معدلات السرقة في الفترة التي تلت إطلاق النظام في عام ٢٠١٣م (بعد موجة ارتفاع قصيرة بعد الإطلاق مباشرة، انظر الشكل ٢٩). استوعب اللصوص حينها بأنه أصبح من الصعب للغاية كسر حمايتها.

كما أن نشر البيانات في صورة بسيطة ويسهل الوصول إليها يعزز هذا التوجه؛ حيث تشكّل البيانات حفزاً للمستهلكين لاختيار نماذج هواتف أكثر أمناً، أو دفع مبلغ أكبر من أجلها، فهي أقل عرضة للسرقة، وستكون بياناتهم الشخصية مؤمنة بشكل كبير في حال سُرق الهاتف (الحفز ١). هذا التحول في التوجهات الشرائية للمستهلكين يشكّل حفزاً للشركات المصنّعة لجعل منتجاتها أكثر أمناً (الحفز ٢). بعد ذلك، يسلط تجار التجزئة والمصنعون الضوء على مميزات الأمان الجديدة التي أضافوها في أجهزتهم، مما يشجع المستهلكين بأنفسهم على تبني ممارسات أكثر أمناً (الحفز ٣) (٨).

من المرجح ألا يقتصر تأثير هذا الحفز الثلاثي على سرقة الهواتف، بل يتعداه ليشمل أنواعاً أخرى من الجرائم المرتبطة، كما كان الحال في سرقة السيارات وغيرها من الجرائم. فوجود هواتف محمولة أكثر أمناً وأقل عرضة للسرقة يسد الباب أمام جرائم أخرى مثل سرقة الهوية، كما ينفر الجناة المحتملين من سلوك طريق الجريمة. أصبح الأمر في غاية الأهمية، خصوصاً أن هواتفنا المحمولة لم تعد مجرد هواتف، بل غدت هي هوياتنا ومحافظة الشخصية. إنه حفز ليس فقط من أجل الحد من الجريمة، وإنما أيضاً لإنشاء منصة آمنة لاقتصادنا ومجتمعنا المتطور.

معلومات يمكنك استيعابها:

عالمنا المعاصر عالم مليء بالمعلومات، مما جعل البيانات شفافة، وتصب في مصلحة المستهلك والمواطن؛ فانتشرت ملصقات التعريف بمحتويات المواد الغذائية انتشاراً واسعاً، كما تحوي إعلانات السيارات وصالات العرض معلومات وافية عن أداء واقتصاد السيارات، مسرودةً في نماذج قياسية. المنتجات المالية كالقروض العقارية وبطاقات الائتمان مطالبة أيضاً بعرض تكاليف ورسوم منتجاتها في نماذج قابلة للمقارنة.

وكثيراً ما تطالب الحكومات والهيئات التنظيمية بإتاحة هذه المعلومات كجزء من إتمام الصفقات في القطاع المالي، وهو حل وسط بين رفع اليد تماماً، وبالتالي الفشل في حماية المستهلكين، وبين التدخل المباشر في ضبط وتنظيم الأسعار أو المنتجات، وما يستتبعه من تحميل أعباء إضافية على هذا النشاط وكبح لعجلة التطوير والابتكار. وفي كل الأحوال لم تُعط مواصفات النموذج الذي ستقدم فيه تلك المعلومات وشكله المحدد حظها من الاهتمام الكافي. وهذا "التفصيل" يمكن أن يصنع كل الفرق؛ فإما شفافية تزيد من معرفة وإطلاع المستهلكين وتسهم في تحول الأسواق، وإما نموذج لا تأثير له على الإطلاق أو حتى لربما يربك المستهلكين أكثر.

هذا أحد الأمثلة التي وقعت في مجال المنتجات المالية على التدخل الخاطئ وعواقبه: فقد تقاربت الهيئات التنظيمية وشركات القطاع المالي في العديد من الدول على مسألة التشديد، على أن تكون "التحذيرات" من المنتجات وافية ومستفيضة. وتتراوح هذه التحذيرات من عبارة بسيطة تُدرج في الإعلان عن المنتج تقول: "القيمة السوقية للمنتج عرضة للانخفاض كما الارتفاع"، إلى صفحات كثيرة مثقلة بالتنبيهات والتحذيرات بشأن المخاطر المرتبطة بالقروض العقارية، وغيرها من المنتجات المالية الأخرى. مع ذلك، تبين أن الكثير من المستهلكين يفسرون مثل هذه التحذيرات أو التنبيهات بأنها دليل على أن المنتجات عالية الأمان، كون الهيئة التنظيمية المالية المسؤولة عن السوق قد "تحققت منها" بطريقة أو بأخرى.

التعقيد عدو استثنائي يحول بين المستهلك وبين اتخاذ القرار الصائب. استحدثت مثلاً معدلات النسبة السنوية (APRs) القياسية لمساعدة المستهلكين على عقد المقارنات بين

المنتجات المالية، وأصبح الكشف عنها إلزامياً من قبل الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، عانى المستهلكون كثيراً من أجل استيعابها أو إدراك فائدتها، خاصة إن أضفنا إليها اثنين من المقاييس الأخرى، وهما: معدلات الفائدة الأولية والرسوم. وفي دراسة حديثة أجرتها منظمة "Which"، تمكّن أقل من نصف المستهلكين من التوصل إلى تحديد أرخص صفقة رهن عقاري من بين خمسة صفقات عرضت عليهم، من خلال المقارنة بين معلومات أعطيت لهم عن المقاييس الثلاثة لهذه الصفقات. أما فيما يخص إلغاء المعلومة التي تخص معدل النسبة السنوي (APR) واستبدالها بمعلومة عن التكلفة الإجمالية للرهن العقاري في السنتين الأوليين، فقد ارتفعت نسبة الذين تمكنوا من تحديد الصفقة الأرخص من ٤٨ في المائة إلى ٧٠ في المائة. كما أن نسبة القادرين على ترتيب الصفقات الخمسة جميعها ترتيباً صحيحاً ابتداءً من الأرخص، قد ارتفعت من ٣ في المائة إلى ٣٦ في المائة (٩).

على النقيض تماماً من المعلومات المالية المعقدة والتحذيرات التشريعية للمستهلكين، تبين أن نظم التقييم البسيطة باستخدام النجوم، يكون لها بالغ الأثر على الخيارات التي يتخذها المستهلكون وعلى المنتجين كذلك، كما اتضح سابقاً من الدراسة التي أجراها مايكل لوكا على المطاعم. كما أن تقييمات النجوم البسيطة على درجة السلامة والأمان في السيارات، مثل التي كشفت عن الأداء الضعيف لكثير من سيارات الدفع الرباعي السابقة مقارنةً بالفئات الأخرى من السيارات، قادت إلى تحولات واضحة في خيارات المستهلكين الشرائية، وإلى تفاعل سريع من الشركات المصنعة، وإدخال تحسينات عاجلة على سيارات تلك الفئة. بالطبع، إن "برامج التقييم للسيارات الجديدة (NCAPs)" لديها سلسلة طويلة من الاختبارات المستقلة، ولكن النتيجة الرئيسية التي تؤثر فعلياً على المستهلكين تُنشر على هيئة تقييم شامل بنظام النجوم البسيط، وبخمس نجوم كحد أقصى للتقييم الممنوح.

الطريقة التي يتم بها عرض المعلومات مهمة أيضاً؛ فملصقات المنتجات الغذائية المطبوعة باللون الأخضر (كما في العديد من المنتجات الأمريكية) تعطي انطباعاً بأن المنتج صحي، بغض النظر عن مستويات السكر والدهون والأملاح المذكورة فيها. بالنسبة للإعلانات الملصقة والمنشورات الموجودة في المطاعم، وتفضيلها، خصوصاً محلات الوجبات السريعة، والتي تحتوي على معلومات عن السعرات الحرارية، فيمكن القول بأنها أقل خداعاً، ولكنها من جهة أخرى شبه مهمة ولا يلقي لها الزبائن بالاً. وأشارت دراسة ميدانية قامت بها

كريستين روبرتو من كلية الصحة العامة في جامعة هارفارد، إلى أن ما معدله أقل من شخصين من كل ألف زبون نظروا إلى الإعلانات الملتصقة في المطاعم، باحتساب النظر بما لا يقل عن ثلاث ثواني، أو أخذوا إحدى المنشورات. يكون لمثل هذه المعلومات في العموم تأثير بالغ على المستهلكين إذا ما تم عرضها على شكل إرشادات بصرية مبسطة وبدئية، كعرضها على شكل إشارات المرور الملونة فوق الأرقام ذات الصلة (حيث يرمز اللون الأحمر مثلاً لغير الصحي)، أو عرضها بنظام تقييم النجوم البسيط (١٠).

أما بالنسبة للمعلومات المعقدة أو الرياضية، فعرضها بشكل يفهمه البشر - لا "الأيكونات" - يمكن أن يكون تحدياً صعباً، حتى وإن بدت النتائج النهائية وكأنها تتفق مع "الحس العام". قضى جيرد جيجرنز وزملاؤه، على سبيل المثال، الكثير من الوقت والجهد سعياً منهم لإيجاد طرق أفضل لعرض المعلومات الاحتمالية (probabilities) - تبدو أرقاماً بسيطة في ظاهرها ولكن غالباً ما يسيء عامة الناس وحتى المهنيون تفسيرها وفهمها. وتمكنوا من إثبات أن الخبراء وغير الخبراء يكونون أكثر قابلية للفهم عند عرض نفس المعلومات في صيغة (الترددات الطبيعية) (natural frequencies) بدلاً من المعلومات الاحتمالية. ويبدو أن الترددات الطبيعية - مثلاً حين تصيغ وصفاً بصرياً لعدد الناس الذين تم فحصهم كمصابين بالسرطان، وستتطور فعلياً مراحل المرض لديهم، وأعداد المصابين بالمرض الذين ستتم مساعدتهم بالتدخل العلاجي - ملائمة أكثر لطريقة تفكير أغلبية الناس ونظرتهم تجاه العالم. تمكن الباحثون باستخدام هذا النهج من زيادة عدد الأطباء القادرين على التفسير الصحيح للمخاطر، وعلى فحص البيانات المتعلقة بسرطان الثدي من ١٠ في المائة إلى ٤٦ في المائة (١١).

مر معنا في الفصل ٣ الأثر الأساسي الذي تحدثه طريقة عرض المعلومات، حينما استعرضنا تجارب فريق الرؤى السلوكية، التي أظهرت أن المستهلكين سيقبلون على شراء أجهزة أعلى ثمناً ولكن أفضل قيمة وأداءً، عندما تُظهر لهم ملصقات المعلومات عن الجهاز بشكل واضح تكاليف تشغيل الجهاز طوال عمره الافتراضي. بالنسبة للغالبية العظمى من الناس، لم تكن الأجهزة هي أعلى شيء اشتروه في حياتهم ولا حتى سياراتهم، ولكنها منازلهم التي يسكنونها. مع الأخذ بهذا المعطى في الحسبان، كانت إحدى التدخلات الأولى التي قام بها فريق الرؤى السلوكية هي إعادة صياغة شهادة أداء الطاقة (EPC) للمنازل في المملكة المتحدة والتي قدمت حديثاً. واتباع مبادئ عرض المعلومات المذكورة أعلاه، تم تبسيط شهادة

أداء الطاقة بشكل جذري، كما عرضت للمشتريين المحتملين وفي الصفحة الأولى تقديرات لتكاليف تشغيل الطاقة في المنزل لمدة ثلاث سنوات (إلى جانب الإجراءات التي يمكن للفرد اتخاذها لتحسين كفاءة الطاقة في منزله).

خلص تحليل أجري مؤخراً لأكثر من ٣٠٠٠٠٠ صفقة إلى أن شهادات EPC المحدثة كان لها بالغ الأثر على أسعار المنازل. ومقارنة المنازل المتماثلة مع المنازل الحاصلة على تصنيف G حسب EPC، نجد أن المنازل الأكثر كفاءة التي حازت على تصنيف F أو E، بيعت بسعر يزيد عنها بنسبة ٦% تقريباً، والمصنفة D بيعت بزيادة ٨% في السعر، والمصنفة C بزيادة ١٠%. أما المنازل الأعلى كفاءة المصنفة A أو B، فإن نسبة الزيادة في أسعارها بلغت ١٤%. قدّر معدّو التحليل أن انتقال منزل متوسط في المملكة المتحدة من التصنيف G إلى E، أو من D إلى B يضمن زيادة بأكثر من ١٦٠٠٠ جنيه إسترليني إلى سعر بيع العقار (١٢). وهذا دليل قوي على تأثير التحسين الجديد المدخل على شهادات EPCs؛ فالشفافية في المعلومات لم تساعد فقط كثيراً من مشتري المنازل على اتخاذ قراراتهم بشأن عزل منازلهم، وهل هو مُجد من حيث التكلفة، وإنما أيضاً ستُغطى تكلفة العزل من خلال ارتفاع سعر المنزل بعد تحسّن كفاءة الطاقة نتيجة العزل. إن شفافية المعلومات قد غيرت ببراعة هذا السوق (ترشيد الطاقة)، بل وربما تدفعنا نحو إنقاذ الكوكب بأسره.

صياغة حفز أفضل، باستخدام بيانات أفضل:

رأينا كيف يمكن للعلوم السلوكية أن تشكّل الكيفية والتوقيت التي يتم بها عرض البيانات، لتخلق مستوى قوياً جداً من الحفز – وهي الحالة التي يمكننا تسميتها: "الإبلاغ المشكّل سلوكياً"، إلا أن العلاقة ثنائية الاتجاه؛ حيث إن علم البيانات يشكّل هو الآخر ويعزز من قوة الحفز. سوف نستكشف أكثر حول هذا الموضوع في الفصل ١٠، ولكن دعونا نلقي نظرة خاطفة على هذا العالم.

خاضت العديد من الشركات، والحكومات أحياناً، في "فن التقسيم" إلى فئات ومجموعات. وكثيراً ما تقوم وكالات الدعاية والإعلان والنقاد السياسيون بتصنيف الناس إلى مجموعات مختلفة، وفي بعض الأحيان يختارون لهذا التصنيف مسميات مثيرة للذكريات

والعواطف لاستمالة الشريحة المستهدفة، مثل: "أمهات كرة القدم" (soccer mums) (قيل إن هذا التقسيم كان جزءاً رئيسياً في حملة كلينتون الانتخابية)، أو "الجيل إكس" (Generation X)، أو "الطبقة العاملة الطموحة". وغالباً ما تستند هذه التقسيمات إلى البيانات الأساسية التي تقسم السكان حسب المجموعة الاجتماعية-الاقتصادية أو حسب العمر، أو حسب المواقف المشتركة لهم، في محاولة لتحديد الفئات السكانية الرئيسية ليتم استهدافها بحملة أو ترويج موجهة لهم ومفصلة عليهم خصيصاً. وبمساعدة من ممارسي علم الأنثوجرافيا (ethnographers) ومن المسوّقين كذلك، يمكن تطوير منتجات وخدمات خاصة لتلك التقسيمات. وسيدفع العملاء المهتمون بهذه التقسيمات بسخاء من أجل الحصول على هذه المشورة الرنانة المثيرة للإعجاب. ومن المتوقع أن تُسمع هذه العبارة: "انتهينا من تكييف منتجات علامتنا التجارية لتكون جاذبة لرجال الجيل إكس" وأشباهها في إحدى الخطابات لرئيس تنفيذي متّقد الذكاء.

ولكن هناك مشكلة في الكثير من التقسيمات المثيرة للإعجاب تتمثل في: أنها غير تنبؤية ولا تتكهن بالكثير من السلوكيات المستقبلية لأفراد تلك التقسيمات؛ فطويرها بالأساس كثيراً ما يتم على أيدي مجموعات التركيز الإبداعية، بدلاً من أن يتم من خلال التحليل الصارم للبيانات. يمكن للتقسيمات أن تبدو ظاهرياً معقولة ومقنعة - وهي ما تسمى المصادقية السطحية - بل ولديها قواسم مشتركة مع أبراج الحظ، أكثر مما لدى النموذج التنبؤي الجاد. ولكن حتى إن كانت تستند إلى بيانات حقيقية، مثل أرشيف البيانات الاجتماعية الاقتصادية، أو مجموعات المواقف المشتركة المستقاة من بيانات الاستقصاءات، فإن هذا لا يعني قدرتها على التنبؤ بشكل تفاضلي، واستقراء ما سيقوم به الناس المصنفون في تلك التقسيمات، عندما يواجهون لحظة حقيقية لاختيار منتج ما، أو عندما يقررون أيدفعون ضرائبهم في الوقت المحدد أم لا. وعلى وجه التحديد، كانت هذه المصادقية المنخفضة في التنبؤ - أن المجموعات المصنفة حسب المواقف، كانت بشكل عام ذات تنبؤ ضعيف إلى حدٍ ما بالسلوك المستقبلي لأفرادها

* مصطلح انتشر على نطاق واسع خلال انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٩٦م، وهو يشير إلى الأمهات من الطبقة الوسطى في أمريكا اللاتي يقضين أوقاتاً كثيرة في متابعة واصطحاب أطفالهن في سن المدارس إلى ممارسة الأنشطة الرياضية بصفة عامة وكرة القدم بصفة خاصة - المترجم.

- هي التي أدّت بالعديد من علماء النفس في فترة السبعينيات (1970s) إلى فقدان الاهتمام بدراسة أنماط أو (أنواع الشخصية) الإنسانية. في المقابل، تبين أن السلوك يتنبأ بالسلوك، بمعنى أن الأشخاص الذين اعتادوا أن يتأخروا بشكل منتظم طيلة الأسبوع الماضي من المرجح ان يتأخروا في الأسبوع المقبل، بغض النظر عن اتفاقهم أو اختلافهم في الصحيفة التي يقرؤونها، أو الحزب الذي يصوتون له، أو نكهة الشاي التي يقولون إنهم يفضلونها.

ما تقدم يعني أن البيانات الأكثر قيمة غالباً ما تكون سلوكية. فالعبرة ليست فيما يقوله الشخص بل بما يفعله. على سبيل المثال، أنفقت فرق الحملات السياسية الأمريكية ملايين كثيرة من الدولارات للتوصل إلى تقسيمات (شرائح) منطقية للأمريكيين البالغين، وذلك لمحاولة تحديد المرشح الأقرب الذي سيصوتون لصالحه أو يتبرعون له. ولكن غالباً ما تكون البيانات التنبؤية الأكثر قوة هي السلوك العرضي، من قبيل: هل سيقوم الشخص بفتح البريد الإلكتروني المرسل له؟ أو هل سينقر على الرابط المرسل؟ أو مدى سرعة استجابته وردده. وبالمثل، فالبدائية الصحيحة لتعرف إن كانوا سيصوتون لك أو يتبرعون بالمال لحملتك، تتمثل في الاستقصاء عن سلوكهم السابق - هل فعلوا ذلك من قبل.

بفضل هذه المعرفة، من الممكن بناء تقسيمات تعتمد على السلوك، أي أنها تركز على السلوك بدلاً من ارتكازها على متغيرات، كالمواقف أو المقاييس الاجتماعية الاقتصادية. من ناحية أخرى، في عالم غني بالبيانات يمكن بعد ذلك رؤية كيف تستجيب تلك التقسيمات المبنية على السلوكيات مع مختلف الرسائل والحفز.

دعونا نضيف بعض التفاصيل على هذا الأمر. رأينا في الفصل ٥ كيف أن بعض الرسائل، باستنادها على مبدأ تأثرنا بسلوكيات الآخرين (الاجتماعية)، عززت من إقبال الناس على دفع الضرائب. باختصار، لفت انتباه المتأخرين عن الدفع إلى أن "معظم الناس دفعوا ضرائبهم في الوقت المحدد" وأنتك من بين "أقلية صغيرة لم تدفع بعد"، أدى إلى زيادة بنسبة ١٥% (أو ما يزيد بقليل عن ٥ نقاط مئوية) في عدد الذين دفعوا، دون الحاجة إلى مزيد من الحث. ووجد أن هذا الحفز فعال في كثير من التقسيمات السكانية التقليدية. كانت فعاليته أكبر قليلاً بين الرجال (المرجح انضمامهم لصفوف المتأخرين عن الدفع)، وأقل فعالية بين

المعتادين على التأخر في الدفع خلال السنوات السابقة، رغم أن تأثيره ما زال كبيراً عليهم (لمزيد من النقاش انظر الفصل ٦). مع ذلك، اتضح أن هناك مجموعة بعينها لم تنجح معها هذه الرسالة الفعالة، بل في الواقع أتت بنتيجة عكسية كارثية. أضيف إلى ذلك، أن هذه المجموعة بالذات لها أهمية خاصة لدى هيئة الضرائب؛ إنهم الذين يدينون بمبالغ كبيرة من الضرائب. أدى استخدام هذا الحفز بين فئة ٥% الأعلى ديوناً من المدينين إلى انخفاض معدلات الدفع في أوساطهم بحوالي ٢٥% (هبوطاً من ٤٢.٤% إلى ٣١.٩% دون استخدام مزيد من الحث)، وفي فئة ١% الأعلى ديوناً من المدينين، تسبب الحفز في انخفاض أكبر وصل إلى ٣٥% (هبوطاً من ٣٩.٣% إلى ٢٥.٧% بدون استخدام حث إضافي).

لحسن الحظ، تمكنا من النجاح مع هذه الشريحة المهمة من السكان، باستخدام اختبارات منهجية حددنا بواسطتها رسائل أخرى بديلة وطرق حفز أخرى. تبين أن تسليط الضوء على حقيقة أن عدم دفع الضرائب يعني بأننا جميعاً خاسرون، وسنحرم من الخدمات العامة الحيوية مثل الخدمة الصحية الوطنية والطرق والمدارس، كان فعالاً للغاية مع هذه المجموعة، على الرغم من أن فعالية هذا النهج مع بقية السكان وهم الغالبية العظمى كان أقل بكثير من فعالية الحفز بالمعايير الاجتماعية. بالعمل سويًا مع هيئة الإيرادات (HMRC)، وجدنا أن هذا الاحتجاج بالخدمات العامة المصاغ باعتبارات الخسارة ("عدم الدفع" يعني أن) أدى في شريحة ٥% الأعلى ديوناً من المدينين إلى زيادة معدل دفع الضرائب بنسبة ٨%، وزيادة المدفوعات في شريحة ١% الأعلى ديوناً من المدينين بنسبة هائلة بلغت ٤٣% (ارتفاعاً من ٣٩.٣% وصولاً إلى ٥٦.٣% يدفعون دون الحاجة لمزيد من الحث). بعبارة أخرى، كان تعاملنا مع شريحة ١% الأعلى ديوناً من المدينين، والذين يدينون عادة بأكثر من ٣٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، هو قيامنا بتغيير سطر واحد من رسالة التذكير المرسلة لهم من سطر كان يستخدم المعايير الاجتماعية، واستبداله بالإشارة إلى الخسائر في الخدمات العامة، وأدى هذا التغيير إلى مضاعفة معدلات الدفع دون مزيد من الحث.

الآن باستعادة الأحداث، ليس من الصعب سرد القصة التي أوصلتنا لهذه النتيجة الرائعة. فقد فكرنا أنك إن كنت من بين المدينين ١% الأعلى ديوناً، وقد تكون غنياً جداً، فربما تكون المعلومة التي مفادها: إن معظم الناس يدفعون الضرائب في الوقت المحدد، لا تعني لك الكثير؛ فأنت تعتقد أنك شخص متميز وفريد من نوعه. حسناً، وفيما يتعلق بديونك الضريبية

فأنت! وفي نفس الوقت، عندما تكون مديناً بأكثر من متوسط راتب المعلم أو الممرض، حينها عدم دفعك لديونك يترتب عليه بالمعنى الحرفي عواقب وخيمة على الخدمات العامة، إلا أن هذا الاستنتاج لم يكن واضحاً لنا ولا قاطعاً قبل أن تظهر تلك النتائج الفعلية. كان متاحاً لنا فقط تنقيح وتخصيص الرسائل بهذا الشكل، على أساس إجراء التجارب العشوائية المنضبطة (RCTs) على عشرات الآلاف وأحياناً مئات الآلاف من الناس، ومن خلال الربط الدقيق بين الاستجابات السلوكية ومختلف الخصائص أو التقسيمات للسكان.

لا يمكن تحقيق هذا الحفز المخصص إلا في سياق يوجد فيه كميات كبيرة من البيانات، ونظام قادر على تجميعها وتحليلها. وقد أصبح هذا النهج جزءاً لا يتجزأ من العالم التجاري المُمكّن رقمياً. كما أن بعض الحكومات بدأت أيضاً في تطوير مثل هذه النُهُج المخصصة، على الرغم من أن نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام ليست "ذكية" بعد، ولا غنية بالبيانات التي تؤهلها لبلوغ تلك المرحلة. وفي الواقع، توجد حواجز قانونية لدى بعض دوائر الخدمات العامة، وفي بعض البلدان لمنع مثل هذه النُهُج المخصصة بشكل تام تقريباً.

سوف نعود في الفصل ١١ إلى القضايا الأخلاقية التي تثيرها البيانات المشكّلة للحفز السلوكي. ولكن بغض النظر عن رأيك، وهل تعتقد أنه تطوير مخيف أو رائع للخدمات ذات الطابع الشخصي، إلا أنه يتوجب ألا يكون لديك أدنى شك حول أمر واحد وهو: أن استخدام البيانات "الضخمة" والسلوكية لتخصيص وتشكيل الحفز له تأثير قوي جداً فعلياً. لهذا السبب، من المهم جداً أن تكون هذه القوة في الأيدي الصحيحة. وبالنسبة لي، فإنني أعني بذلك: في أيدي المواطنين أو المستهلكين أنفسهم.

الخلاصة: يمكن لشفافية البيانات إضافةً للعلوم السلوكية أن تعيد تشكيل الأسواق، وغالباً يكون أداؤها وتأثيرها أفضل مما تقوم به التشريعات التقليدية.

يعد استخدام البيانات من أجل إبلاغ المستهلكين بالخيارات المتاحة لهم أداة سياسات منذ أمد بعيد، وهو إلى حد ما أبسط "حفز" ممكن - إعلام للناس بخياراتهم دون تقييد أو إلزام. وقد أعطته الرؤى السلوكية دفعة إضافية من ثلاثة اتجاهات:

أولاً، أظهرت الدراسات السلوكية أن الكثير من المعلومات الصادرة عن الأطراف التجارية الفاعلة، وأحياناً عن الهيئات التنظيمية مربكة للغاية للمستهلكين. ولهذا السبب، أصبحت

وكأنها ساحة معركة رئيسية لمجموعات المستهلكين، وسحبت معها بعض الحكومات إلى عالم العلوم السلوكية، سواء أرادوا ذلك أم لم يريدوا.

ثانياً، هناك اعتراف متنامي بأن الكيفية التي تعرض بها المعلومات، وما هو محتوى تلك المعلومات، هو المفتاح الرئيسي لتأثيرها المتوقع. ويمكن أن يكون للمعلومات الأفضل - المقدمة في الوقت المناسب وبالشكل المناسب - تأثيرات هائلة. ومثل هذه التدخلات يمكن أن ينتج عنها "حفز مضاعف" أو "ثلاثي"، يدفع المصنعين والمنتجين إلى تغيير ما يقومون به، وبفعلهم لذلك التغيير يكونون بدورهم قد حثوا مزيداً من المستهلكين على التغيير. ومن المثير للاهتمام، أن بعضاً من أكثر المعلومات فائدة وقوة أتت من تجارب المواطنين في عدة مجالات، من الرعاية الصحية إلى السلع الاستهلاكية المعمرة. وفي عالمنا المعاصر، أصبحت المواقع الإلكترونية للتبديل والأشكال الحديثة من "محركات الاختيار" أموراً بالغة الأهمية.

ثالثاً، رأينا كيف أن استخدام البيانات الضخمة، جنباً إلى جنب مع أساليب تجريبية واسعة النطاق، من شأنه أن يشكل الحفز - من قبل الحكومات والشركات على حد سواء - ليكون أكثر تخصيصاً وقوة.

البيانات الضخمة مزجها مع الرؤى السلوكية تشكل قوة فعالة وضاربة. وبوضعها تحت سيطرة المستهلكين والمواطنين، يمكن فتح الباب على مصراعيه أمام الخدمات والمنتجات المخصصة التي بدأنا نلمحها من بعيد، ولكنها إذا وضعت في أيدي الشركات التجارية عديمة الضمير أو الحكومات الفاسدة، فستؤدي إلى الإضرار والتلاعب بالمستهلكين. ولهذا السبب يكون الكشف الذكي للمعلومات مهماً جداً. فبالنسبة للهيئات التنظيمية والحكومات وللشركات الجيدة، يمكن أن يكون الكشف الذي طريقاً يوصل إلى زيادة الإنتاجية والجودة العالية، وانخفاض الأعباء التنظيمية، وإلى الأسواق التي تخدم المواطنين والمستهلكين بشكل أفضل.

من قبيل الصدفة في الوقت الحالي، تقدم ابني الأكبر للالتحاق بالجامعة، وإحدى المعايير التي استخدمها لتضييق نطاق اختياراته كانت تقييمات رضا الطلاب. من المؤكد أنها أثرت في اختياره حقاً سواء كان بالصواب أم بالخطأ - في رأبي أنه تأثير صائب؛ لم يكن ليخطر بباله قبل عقد من الزمان أنه سيكون بمقدوره الحصول على هذه المعلومات على الإطلاق.

الفصل الثامن

اتباع نهج مختلف لتحديات السياسات الكبرى:

خلف الباب الأسود اللامع لمبنى رقم ١٠ (مكتب رئيس الوزراء البريطاني)، ولا شك خلف الأعمدة الضخمة للبيت الأبيض أيضاً، تتدفق الأزمات إليها كتدفق الإصابات إلى أقسام الطوارئ في المستشفيات. بعض الأيام تكون هادئة نسبياً، وبقيتها تتوالى فيها الرسائل الإلكترونية بغزارة تبدو كما لو أنها ستفيض من خلال الأبواب. يتراوح حجم هذه الأزمات ما بين تقرير عن دار رعاية فاشلة إلى حادث دولي قد وقع. وأول ما تثار هذه الأزمات في الغالب عن طريق التقارير اليومية لوسائل الإعلام. لذلك، فإن وحدة السياسات، المنزوية بعيداً في الطابق الثاني، ليست أكبر كتلة مستقلة من المكاتب والعاملين في مبنى ١٠، وإنما الأكبر هو مكتب الصحافة الممتد على امتداد الطابق الأرضي. كما تنشأ بانتظام قضايا خلافية جراء المشاحنات بين الإدارات والوزارات المختلفة، أو بين العناصر والأفكار السياسية التي تشكل الحكومة، سواء أكانت حكومة تحالف رسمي أم لا.

بصرف النظر عن التأثير الذي نوقش كثيراً لزيادة دورة التغطية الإعلامية التي أصبحت على مدار ٢٤ ساعة، فإن العديد من القرارات التي تواجه رئيس الوزراء والوزارات الرئيسية في الدولة، تعكس تحديات عميقة الجذور؛ وثائق لا نهاية لها، وجرم شرائح وخطابات ومذكرات تتطاير ذهاباً وإياباً في جميع أرجاء الوايتهال^(١)، وحشو للصناديق الوزارية الحمراء لتفيض في نهاية معظم الأسابيع^(٢). وعلى الرغم من أن التصور الشعبي عن السياسيين بأنهم انتهازيون يبحثون عن منفعتهم الشخصية، ويوصفون حتى بالكسل، إلا أن الحقيقة هي أن معظم الوزراء في الحكومة يواجهون أعباءً وحجم عمل يصل لدرجة العقوبة^(٣). وفي الوقت الذي يعود فيه معظم موظفي الخدمة المدنية إلى منازلهم في ليالي الجمعة ليقضوا عطلة نهاية الأسبوع كما يحبون، يقضي الوزراء عطلتهم الأسبوعية في مقابلة الأوراق وإنهاء وتسليم الأعمال. وصباح كل اثنين ستكون مكاتبهم ووزاراتهم في انتظار "عودة الصناديق"

* وايتهاال: طريق في وسط لندن تقع عليه العديد من مقرات الوزارات والإدارات في الحكومة البريطانية، وبناءً عليه أصبح وايتهاال يرمز للحكومة المدنية - المترجم.

وما تحويه من آرائهم، وأجوبتهم المدونة عن اختيارات السياسات العامة كافة، وخياراتها التي أعطيت لهم للعمل عليها خلال عطلة نهاية الأسبوع. الأمر بالنسبة لرؤساء الوزراء أشد وأقسى؛ فالصندوق الأحمر الشهير، القابع على مكتب السكرتير الخاص الرئيسي لرئيس الوزراء مباشرة، خارج مكتب رئيس الوزراء في مبنى رقم ١٠، يمتلئ كل يوم بالملاحظات من موظفي المكاتب الخاصة والمستشارين السياسيين الرئيسيين.

بخليط من الخربشة على الهوامش، واستخدام رموز التعداد النقطي على وجه المذكرة، ممهورة بشكل مميز بالأحرف الأولى من أسمائهم أسفلها، يمكن لرؤساء الوزراء أن يعطوا توجيههم للخيارات المقدمة لهم، وسيتردد صدى تلك السطور عبر النظام. في حالات أخرى، قد تتمكن نحن والموظفون الآخرون من الاجتماع الشخصي برئيس الوزراء، إما بالاحتشاد على مجموعة متنوعة من الكراسي، التي عادةً ما تظهر متكدسة في مكتبه المتواضع بشكل لافت (المكان الشهير باسم "حكومة الأريكة" sofa government)، أو إن كان الشأن يتطلب حضور وزراء آخرين أو وزارات أخرى من ذوي العلاقة، نجتمع مع رئيس الوزراء في قاعة مجلس الوزراء المجاورة، وعلى طاولتها "شبيهة التابوت" الشهيرة والغنية بعراق تاريخها. والأكثر من ذلك، الاجتماعات التي لا حصر لها مع الزملاء التي عقدت في مبنى رقم ١٠ وما حوله، داخل المبنى وخارجه عن طريق الباب الموصل إلى المكتب الكبير لأمين مجلس الوزراء (أكبر بكثير من مكتب رئيس الوزراء)، وفي مكنتي الصغير جداً في مبنى رقم ١٠ - وفي معظم الأحيان تكون اللقاءات في ممرات وردهة مبنى رقم ١٠، وفي أروقة مباني الوايتهال.

في عالم كهذا وجو كهذا، لا الوقت ولا الصبر يسعفان للرد بأن الموضوع المعروض "بحاجة لمزيد من الدراسة والبحث"، ناهيك عن الإشارة بالحاجة لإجراء تجربة عشوائية منضبطة - على الرغم من ضرورة إجرائها. بعض القرارات التي يتخذها رئيس الوزراء لها علاقة بالتواصل والاتصال، ولكن معظمها لا يتعلق بذلك. أتريد سن تشريع؟ هذه هي المسألة، وهذه هي الخيارات المتاحة: الوزير الفلاني يفكر بالخيار (س) والمستشار يفكر بالخيار (ص) ونحن نعتقد أن الخيار (ع) هو الصواب، أتوافق على توجيهنا؟ هذا النوع من الأسئلة، المتوجهة لتيار لا نهاية له من الملاحظات، هي التي تملأ صندوق رئيس الوزراء الأحمر والكثير من أوقات حياته.

إذا أردنا أن يحدث العمل الذي يقوم به فريق الرؤى السلوكية، ومثيلاته من الوحدات الشقيقة في جميع أنحاء العالم التأثير المطلوب، فنحن بحاجة لتقديم شيء مميز نضيفه إلى هذه الموجة المتدفقة من الملاحظات والقرارات. كانت مثل هذه المشورة التي نقدمها في السياسات العامة هي على الدوام أساس ومحور عملنا. المحك الرئيسي والاختبار الحقيقي لفريق الرؤى السلوكية لم يكن أبداً مجرد بضعة تعديلات ذكية على الرسائل لتشجيع الناس على دفع ضرائبهم في الوقت المحدد، وإن كان ذلك مهماً، بل كان الأمر يتعلق بإعداد وإحضار تقرير أكثر تطوراً وواقعية لكيفية عيش الناس الحقيقيين، وكيف يتصرفون ويتخذون القرارات، وتأثير ذلك كله على السياسات. إذا كانت وحدة الحفز تريد النجاة في دوامة مكتب رئيس الوزراء، كان عليها تقديم المشورة والحلول المميزة لرئيس الوزراء وبقية الوزراء، وأن تكون قيمة مضافة عن غيرها من المشورات الأخرى المتدفقة، من خلال الاجتماعات التي لا تحصى، ونهر الأوراق المتدفق عبر الوايتال، لتصب جميعها في الصندوق الأحمر الخاص برئيس الوزراء.

الحالة الالفة للانتباه المتعلقة بالسجائر الإلكترونية:

روري ساذرلاند شخصية فريدة من نوعها، وهو أحد أولئك الأشخاص الذين يتبنون الغرائب ولكن بشكل إيجابي، ويتعمد وفي عينيه وميض يلمع إلى دفع القصة أو الفكرة إلى مرحلة يجعلك فيها تشكك فعلاً في جدية طرحه. يطلق على هذا الشخص في علم النفس التنظيمي "الخلّاق plant" - وهو الشخص الذي تبقّيه حولك عامداً لينتج الأفكار المجنونة. بالطبع العديد من تلك الأفكار غير عملية وغير قابلة للتنفيذ على الإطلاق، ولكن في بعض الأحيان أحد تلك الأفكار سوف يتبين أنها رائعة، أو على أقل تقدير شرارة شيء قد يصبح رائعاً. ويمكنك أن تدرك لماذا صناعة الإعلان، حيث تعود جذور تأسيسه، تريد إبقاء هذا الشخص إلى جوارها. ومن ناحية أخرى قد تكون بحاجة للاستماع إلى بعض الأفكار ذات الحس الجنوبي بعض الشيء.

زاملت روري في الكلية، كما اتضح لاحقاً، بالرغم من أنني لم أره لسنوات عديدة إلى أن بدأنا العمل في فريق الرؤى السلوكية، حيث زارنا في بدايات عمل الفريق، عندما كان مقرّنا لا يزال في مبنى أدميرالتي أرش (قوس أمارة البحر)، ذلك المبنى الضخم المقابل لقصر

باكنغهام. كانت الخطوة الجريئة والمجنونة التي اتخذتها حكومة صاحبة الجلالة بإنشاء وحدة للحفز من النوع المفضل لديه والمثير لحماسته؛ فقد بدت على محياه آثار السعادة بشكل واضح أثناء زيارته، في حين كان يغشانا الغموض والضبابية الحكومية المعتادة. أتذكر أنني أمعنت النظر إليه محاولاً معرفة لماذا يبدو لي مألوفاً جداً، وهل هو مجنون فعلاً، قبل أن أتذكر أيامنا الغابرة في كلية كريست بجامعة كامبريدج. حينها لم أكن على صلة وثيقة به، فقد كان يحب البروز والمظاهر والتأنق، وكنت أنا عالماً بسيطاً لا أبالغ في مستوى تأنقي؛ رحلات عَرَضية بين فترة وأخرى إلى مكتبات تعلوها الأتربة مقابل ٣٠ ساعة في المختبر. كنا من عالمين مختلفين.

في وقت من الأوقات أبرز لنا روري "السيجارة الإلكترونية". وبالعودة لذلك الوقت من عام ٢٠١٠م، كانت هذه النوعية لا تزال نادرة جداً. وأعتقد بأنه حصل عليها حينها من زيارته الأخيرة لليابان. وعلى هامش الحديث، لوح بسيجارتته الإلكترونية معلناً بأنها ربما تكون ملاذاً جيداً.

اقتنعت فوراً بأن روري محق فيما يخص السجائر الإلكترونية أيا كان ما سيقوله بعد ذلك. فبشكل عام، كسر عادة جارية، أو التحول عن سلوك راسخ عن طريق استبدالهما بسلوك آخر، أسهل بكثير من محاولة التخلص منه وإخماده بالكلية، وهذا ما توصل إليه أجيال من علماء النفس بعد الدراسة والبحوث المختبرية (انظر الفصل ٦). وهذا ينطبق بشكل خاص على جميع السلوكيات الإدمانية أو القهرية؛ فبدلاً من حصر تفكيرك فقط في محاولة الإقلاع، من الأفضل لك عموماً تحديد "الباعث" على السلوك، ومن ثم إدخال سلوك مقترن جديد ليكون مرتبطاً به، مما يفضي بك إلى تبديل عادتك بنجاح إلى عادة أخرى أقل ضرراً. كانت السجائر الإلكترونية المطروحة أكثر أماناً بالفعل - "إن" والشرط هنا مهم - تمكنت من الظهور بمظهر البديل الناجح للسيجارة العادية؛ لأنها تعطي شعوراً مماثلاً وبحركات مشابهة، وربما حتى على صعيد تأثيرها الفسيولوجي.

بأخذ هذا في الحسبان، بدأ الفريق بالبحث المتعمق أكثر. لم تكن هناك دراسات كثيرة، ولكن يبدو أن العمل المختبري المبكر، أظهر أن السجائر الإلكترونية ذات العلامات التجارية المشهورة على الأقل، كانت فعالة بما يكفي للتخلص من الرغبة الشديدة

للمدخنين خلال تجربة مدتها أسبوعان. كما تبين أن لها أنصاراً عجبين، من أمثال جون بریتون، وهو خبير طبي متحمس وريادي في مجال التدخين، وهو أصرم خبير في التمسك بالدليل يمكن للمرء إيجاده، وقد أكد لنا بأنه خلال تلك الفترة من الزمن لم تكن هناك سوى حالة وفاة واحدة في أنحاء العالم كافة يمكن ربطها بالسجائر الإلكترونية - وقد كانت لشخص يدخن بشراهة منذ عدة سنوات، واستخدم سجائر إلكترونية منزلية الصنع. ولعل ما يثير الدهشة أكثر، ما اتضح - من خلال النقاشات أثناء احتساء القهوة في مبنى رقم ١٠ - من أنه حتى مجموعة مكافحة التدخين (ASH) في المملكة المتحدة كانت تميل لصالح السجائر الإلكترونية.



الشكل (٣٠)

معدلات انتشار التدخين بين (الذكور) في جميع أنحاء العالم: في البلدان الأنجلو ساكسونية، أكثر من ١٠ في المائة من مجموع سنوات الحياة الصحية المفقودة تكون بسبب التدخين. كما أن معدلات التدخين أعلى وتزداد مستوياتها في أماكن أخرى

مع ذلك لم يتفق الكل حولها؛ فقطاع الصحة العامة، أو على الأقل الذين صادفتهم السجائر الإلكترونية، كانوا منزعجين إلى حد كبير. العديد منهم كانت لهم ذكريات طويلة من النضال مع شركات التبغ. وما يزال الناس يتذكرون النزاعات الطويلة مع شركات التبغ، ونفيها المتكرر لمخاطر التدخين. تاريخياً، ازدادت الشكوك، وغُذيت بادعاءات شركات التبغ الجوفاء حول فعالية الفلاتر التي أدخلوها، وكذلك تطوير سجائر "القطران المنخفض" والسجائر "الخفيفة". حتى في العام ٢٠١٠م، كانت العديد من الحكومات قد حظرت (أو بدأت في حظر) هذه الأنواع الجديدة من السجائر الإلكترونية باعتبارها خدعة أخرى من خدع صناعة التبغ.

لم تكن المسألة واضحة، وكثيراً ما تكون القرارات المتعلقة بالسياسات العامة على هذا النحو؛ فغالباً ما يتعين على رؤساء الوزراء، والوزراء بمساعدة من مستشاريهم اتخاذ القرارات في ظل نقص الأدلة. نظرنا بتمعن شديد في الأدلة واتخذنا قرارنا: أن نرفع بإلحاح إلى رئيس الوزراء بوجوب تحرك المملكة المتحدة ضد حظر السجائر الإلكترونية. وفي الواقع ذهبنا أبعد من ذلك، وألحنا بأنه لا بد لنا من السعي قصداً لجعل السجائر الإلكترونية متوفرة على نطاق واسع، واستخدام التشريعات لا لحظرها، وإنما لتحسين جودتها وموثوقيتها.

من قبيل الصدفة المحضة، كان مقرراً أن يكون النشر الأول الصادر عن وحدة الحفز الفتية يتعلق بالسلوك الصحي، لينشر في يوم السنة الجديدة لعام ٢٠١١م - كان ستيف هيلتون مأخوذاً بفكرة أن الوثيقة بحد ذاتها قد يستغلها الناس في وضع قرارات السنة الجديدة (عرف شائع في ذلك اليوم) الخاصة بهم، بهدف العيش بحياة صحية أكثر. اشتمل الإصدار على قسم يتعلق بمسألة السجائر الإلكترونية، ولكن في مفاوضات اللحظة الأخيرة على النص، الذي يصف كيف تتم عملية تطوير السياسات الخاصة بها ونشرها في الوايتغال (الحكومة البريطانية)، أصرت وزارة الصحة على استبعاد القسم بالكامل. اتفقنا على أساس أن هذه المسألة ستتم معالجتها في إطار إستراتيجيتهم الخاصة بالحد من أضرار التدخين.

المعركة قد بدأت بالفعل:

كان التبرير الذي سقناه أن النيكوتين بالفعل هو ما يسبب الإدمان، ولكن الدلائل تشير إلى أن الخطر الأكبر في التدخين يتأتى من المواد المسرطنة في الدخان. بطبيعة الحال، سيكون

الحال أفضل إن تمكنت من تخليص الناس من النيكوتين أيضاً؛ حيث يعتقد بأن النيكوتين، على سبيل المثال، يمهّد لإدمان مخدرات أخرى مثل الكوكايين. على ضوء ذلك، يمكن للسجائر الإلكترونية أن تقلل من تعرّض المدخنين للمواد المسرطنة الضارة، كما يمكنها من العمل كبديل معقول لمساعدتهم على الإقلاع تماماً عن التدخين.

مع ذلك، حتى وإن سلكنّا ذلك المسلك، مازلنا بحاجة للتأكد من أن تلك المنتجات آمنة قدر المستطاع. كانت تلك السجائر تظهر في زوايا الشوارع بعد أن تم شحنها من الجانب الآخر للعالم. كيف يمكن للمدخنين معرفة ما تحويه، وقطعاً ما إذا كانت كمية النيكوتين فيها كافية لتكون فعالة، وماذا لو حاول المدخنون الساعون للإقلاع عن التدخين تجربتها، ثم عادوا مرة أخرى للتدخين؛ لأنهم لم يتمكنوا من التخلص من الرغبة الجامحة للتدخين؟ حينها، من المحتمل أن يكون الحال أسوأ من عدم محاولة الإقلاع عن التدخين من الأساس. في ذات الوقت، ما الذي يمنع الباعة من الترويج لها بصفقتها أحدث صيحة لسن الحادية عشرة من العمر؟

تدارسنا الأمر وبحثنا إن كان باستطاعتنا تنظيم سوق السجائر الإلكترونية على غرار أسواق المواد الغذائية أو الإلكترونيات، ولكننا خلصنا في نهاية الأمر إلى أن أفضل طريق يمكننا سلوكه قد يكون "لمسة خفيفة" تنظيمية عن طريق المجال الطبي. علامات التنصيص هنا مناسبة؛ لأن أي شخص يتعامل مع مسألة التنظيم سيعرف أن "اللمسة الخفيفة" ليست هي الغريزة المعتادة للجهات التنظيمية. ورغم ذلك، طلبنا من الجهة المسؤولة عن تنظيم الأدوية في المملكة المتحدة، وهي وكالة تنظيم الأدوية ومنتجات الرعاية الصحية (MHRA) تطوير لمسة تنظيمية خفيفة قدر الإمكان - بالقدر الذي يكفي للتأكد من أن السجائر الإلكترونية لا تحوي مواد سُمّية أخرى، وأن كمية النيكوتين فيها كافية لتجعلها فعالة. كان رئيس الوكالة شخصاً مفيداً جداً، وشعرتُ بقدر كبير من التشجيع والاطمئنان بأننا ماضون في الاتجاه الصحيح. كانوا في وكالة (MHRA) على ثقة بأن بمقدورهم إنجاز الأمر، والإبقاء على الكلفة المترتبة على التنظيم الجديد منخفضة قدر الإمكان، مع التأكد من إتاحة بيعها بحرية على نطاق واسع من خلال المتاجر والمرائب، وليس فقط الصيدليات (كما كان الحال في رقع النيكوتين اللاصقة). كان ذلك قد حصل بين عامي ٢٠١٠-٢٠١١م.

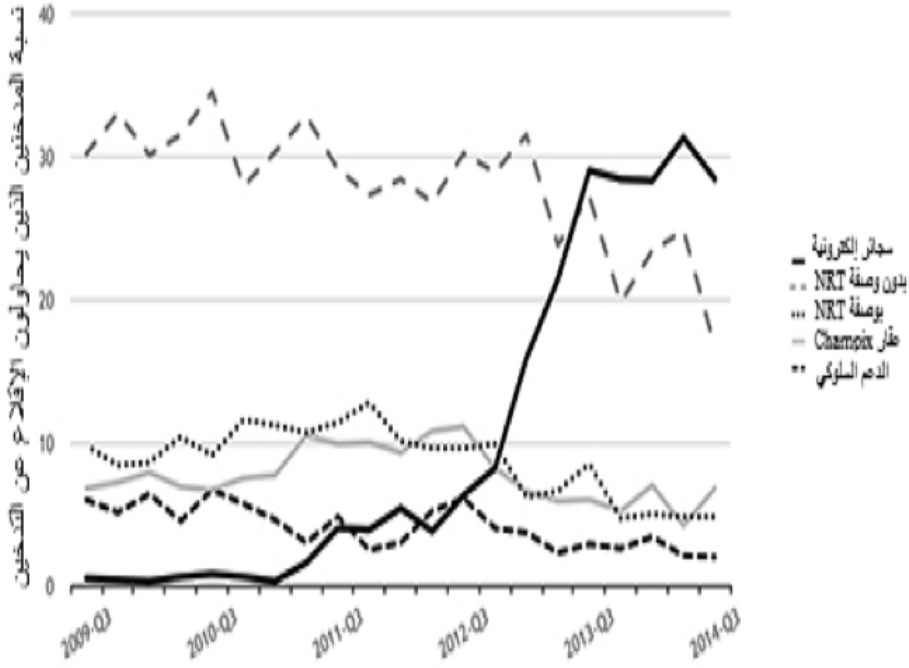
هكذا تجري الأمور في مركز الحكومة - وربما في معظم المنظمات الكبيرة أيضاً. تكون مشغولاً حقاً، وتظن بأنك قد توصلت للخطوة والقرار المناسبين، وأن العجلة جاهزة للدوران، وما أن تشيخ بناظريك قليلاً نحو مسائل أخرى، حتى تفاجأ بأن أشخاصاً آخرين لديهم خطط مغايرة.

ربما كان قطاع الصحة العامة في عام ٢٠١٠م غير مدرك للسجائر الإلكترونية ولتحركاتنا السريعة. ولكن خلال الفترة بين عامي ٢٠١١-٢٠١٢م، بدأت قطاعات كبيرة من مجتمع السياسات العامة، وخاصة قطاع الصحة العامة، في الانقلاب بشكل جدي ضد السجائر الإلكترونية، وانتقل رئيس الخدمات الطبية من كونه في الجانب الإيجابي المحايد إلى الجانب المعارض بشكل قاطع. كما أن شركات الأدوية المصنعة لرقع النيكوتين اللاصقة ولبان النيكوتين، لم تكن مسرورة بالمنافسة الجديدة، وبدأت بممارسة الضغوط ضد السجائر الإلكترونية. أيضاً كانت شركات التبغ الكبيرة وبالأخص في هذا النزاع، وتحول موقفهم من السجائر الإلكترونية بعد أن كانوا مرتبكين حيالها ويراقبون بها بشيء من العدائية، ليصبحوا مهتمين بشكل نشط بهذه المنتجات، حتى إنه أشيع شراؤهم لبعض شركات السجائر الإلكترونية. علاوة على ذلك، فإن السلوك المريب لبعض شركات السجائر الإلكترونية في بعض البلدان، مع انتشار الشائعات ببيعها قرب المدارس، لم يساعد قضيتهم كثيراً.

بحلول الوقت الذي جاءت فيه المقترحات من وكالة (MHRA)، لم تبدو تلك المقترحات كاللمسة التنظيمية الخفيفة التي طمحنها لها، وغدت القضية أيضاً شأناً أوروبياً عاماً، مع كثرة الدول التي تدافع عن فرض الحظر عليها، أو سن تنظيمات شديدة على أقل تقدير. وفي إحدى الحالات، سحب أحد أكبر متاجر التجزئة في المملكة المتحدة جميع السجائر الإلكترونية من على الرفوف؛ رضوخاً لردة الفعل العنيفة لقطاع الصحة العامة. كنا نخسر المعركة بالرغم من جهودنا المبكرة. كنا نتجه نحو قيود مشددة على السجائر الإلكترونية في أوروبا، حيث تكون متوفرة في الصيدليات فقط، وربما تصرف عن طريق وصفة طبية فقط. أراد البعض الذهاب لأبعد من ذلك، واتباع الأستراليين في حظرها قطعياً، أو أن يكون توفيرها ممكناً فقط تحت إشراف طبي مشدد، لدرجة أن وكالة تنظيم الأدوية ومنتجات الرعاية الصحية (MHRA) كانت قلقة من تشدد الموقف الأوروبي.

هناك مؤلفات وأدبيات سلوكية تناولت الأحكام التي يطلقها الخبراء، وقراءتها ليست بالشيء المحبب. وقد وثق فيليب تيتلوك كيف أن خبراء السياسة والسياسات العامة ليسوا بارعين غالباً في الحكم السليم (٣). وعلى وجه الخصوص، أولئك الخبراء ذوي الآراء المتزمتة الثابتة عن العالم، مع نظريات محددة واضحة المعالم ولكنها جامدة، يميلون إلى وضع تنبؤات وتوقعات يتبين لاحقاً بأنها خاطئة. على النقيض منهم، يميل الخبراء الذين يضعون توقعات دقيقة إلى أن يكونوا من ذوي الآراء البسيطة الأكثر فوضوية عن العالم، فهم يغيرون تفكيرهم عندما تظهر أدلة جديدة، وهم في الغالب مليوون بالشك، لذلك لا يُقدّمون كقناد كبار على شاشة التلفاز. لكن المؤكد بأنهم أكثر احتمالاً للفهم والحكم السليم؛ لأن العالم في النهاية مكان معقد. السؤال المطروح هو: من كان يمثل الخبر المتزمت، ومن كان يعبر عن الخبر البسيط في تلك المناقشات؟ لعلنا كنا المتزمتين والبسيطين في الوقت نفسه - كنا وفقاً لتشبيه تيتلوك: "القنفذ" العنيد.

مع الأخذ بتحذيرات تيتلوك بعين الاعتبار، نظرنا مرة أخرى في جميع البيانات التي يمكن إيجادها. وأردنا على وجه الخصوص أن ننظر في الأدلة السلوكية الفعلية على معدلات الإقلاع عن التدخين في المملكة المتحدة منذ ٢٠١٠-٢٠١١م، أي في الوقت التي غزت فيه السجائر الإلكترونية السوق. كانت الأدلة مذهلة؛ فبعد فترة زمنية طويلة من الانخفاض في معدلات إقلاع المدخنين الناجحة عن التدخين، ارتفع معدل الإقلاع عن التدخين من ٤.٦% في عام ٢٠١١م إلى ٧.٢% في عام ٢٠١٤م. وبالنظر إلى ما وراء هذه الأرقام الرئيسية - وكيف أقلع المدخنون - بدت الصورة واضحة وجلية (انظر الشكل ٣١). لم يكن هناك سوى تغير طفيف في نسبة المدخنين الذين أقلعوا عن التدخين من خلال بدائل النيكوتين من الرقع اللاصقة أو اللبان (المعروفة باسم NRT - العلاج ببدائل النيكوتين) سواء بوصفة طبية أو بدون وصفة. والواقع أن نسبة المدخنين الذين أقلعوا باستخدام NRT من دون وصفة طبية قد انخفضت من حوالي ٣٠% إلى ٢٥%، وانخفضت نسبة المقلعين باستخدام NRT بوصفة طبية من حدود ١٠% إلى ٥%. وعلى النقيض، ارتفعت نسبة المدخنين الذين أقلعوا عن التدخين باستخدام السجائر الإلكترونية مما يقل عن ٥% في عام ٢٠١١م لتبلغ حوالي ٣٠% بحلول منتصف عام ٢٠١٣م، لتصبح بذلك الوسيلة الأكبر للإقلاع عن التدخين. كان ذلك دليلاً قاطعاً، وبعبارة بسيطة: كانت السجائر الإلكترونية وسيلة جديدة وجذابة لحث المدخنين على الإقلاع عن التدخين، وكانت أعداد هؤلاء كبيرة تصل لمئات الألوف. اجعلها سهلة وجذابة ...



الشكل (٣١)

الوسائل المستخدمة في أحدث محاولات الإقلاع عن التدخين. البيانات للمملكة المتحدة من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠١٤م. بدءاً من عام ٢٠١٣م تمكنت السجائر الإلكترونية من تجاوز NRT دون وصفة طبية، لتصبح الوسيلة الأكثر شعبية للإقلاع عن التدخين، وسجلت أعلى معدل نجاح للإقلاع عن التدخين (٤)

كانت إحدى المخاوف من السجائر الإلكترونية تتمثل في أنها ربما تجذب إليها غير المدخنين، ولكن مجدداً لم تشر أرقام الإحصائيات لهذا. كانت هناك نسبة ضئيلة من غير المدخنين الذين استخدموا السجائر الإلكترونية، ولكن مما يدعو للعجب أن العدد كان مماثلاً لغير المدخنين، الذين ربما استعملوا NRT في بعض الأحيان (مثل، عندما استخدمها شارلوك هولمز على قناة بي بي سي). كان هناك تخوف آخر، عُبر عنه في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، وهو أن يستعمل بعض المدخنين السجائر الإلكترونية مع الاستمرار في التدخين. فمع وجود مليوني مستعمل للسجائر الإلكترونية في المملكة المتحدة، وحوالي 12 مليوناً في الولايات المتحدة الأمريكية، كان من الواضح أن هناك عدداً متزايداً من المدخنين الذين يستخدمون خليطاً من السجائر الإلكترونية والتدخين، إلا أن الأدلة تشير إلى أن ذلك ما يزال أفضل من التدخين وحده، والأهم هو أن الارتفاع في معدل الإقلاع عن التدخين مؤشر قوي على أن التأثير الكلي كان إيجابياً.

أخذنا الأدلة وعدنا إلى رئيس الوزراء وإلى أمين مجلس الوزراء. وصادف أن رئيس الوزراء ديفيد كامرون كان المدخن الوحيد في ١٠ داوننج ستريت، الذي له تجربة سابقة وحيدة مع السجائر الإلكترونية (ولم يكن معجباً بها). اتخذنا قرار التمسك بتوجهنا، والتأكد على الأقل من أن تكون السجائر الإلكترونية متاحة على نطاق واسع، والضغط من أجل إصدار تنظيم بلمسة خفيفة؛ لضمان خلوها من المواد السمية الأخرى، ولكن في الوقت نفسه تحوي كمية كافية من النيكوتين لتلبية رغبات المدخنين، وسن قوانين لضمان عدم بيعها لمن هم دون سن ١٨ عاماً. كان توجهنا أن تكون متاحة ولكن آمنة.

بناءً على الأدلة السلوكية وغيرها من الأدلة، وبمساعدة من وزير الصحة العامة الجديد ومن الأمانة العامة للقضايا الأوروبية والعالمية (EGIS)، كان هذا هو الخط الذي اتخذناه، ودفعنا بجهدها لأجل تأمينه في المملكة المتحدة وأوروبا. كثر ذلك الجهد أم قل. إنها حالة ما زلنا نشاهدها ونعيش فصولها إلى الآن. واعتماداً على افتراضاتنا الخاصة، تشير التقديرات إلى أنه من ٢٠٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ مدخن إضافي يقلع عن التدخين في السنة الواحدة، نتيجة توافر السجائر الإلكترونية في المملكة المتحدة وحدها. من الصعب أن تكون متيقناً تمام التيقن من التأثير الدقيق الذي تركته السجائر الإلكترونية؛ بحكم أن هناك تغييرات أخرى ظهرت خلال تلك الفترة أيضاً، مثل منع العرض الظاهر لمنتجات التبغ المباعة في المتاجر، بالرغم من أن

تقديرات تأثير هذا التغيير أقل بكثير من تقديرات تأثير السجائر الإلكترونية. كما لا يمكننا التأكد من تأثيرها في الدول الأخرى، ذات القيود الأقل عدائية من المملكة المتحدة تجاه بيع وعرض منتجات التبغ. ومع ذلك، يبدو أن المكسب المحوري والأهم للسجائر الإلكترونية هو أنها جعلت محاولات الإقلاع عن التدخين أكثر تواتراً واحتمالاً للنجاح.

تشير الأدلة أيضاً إلى أن السجائر الإلكترونية، على عكس الحملات الإعلامية التقليدية لتشجيع الإقلاع عن التدخين، تشجع زيادة الإقلاع عن التدخين في جميع الفئات الاجتماعية-الاقتصادية. فبالنسبة للفئة الاجتماعية الاقتصادية الأعلى، انخفضت معدلات التدخين بنحو ٢ نقطة مئوية بين الأعوام من ٢٠٠٨-٩ إلى ٢٠١٤ (من حوالي ١٥% إلى ١٣%). أما بالنسبة للفئة الاجتماعية الاقتصادية الأدنى، انخفض المعدل ٤ نقاط مئوية (من حوالي ٢٩% إلى ٢٥%) - انخفاض إجمالي أكبر رقمياً، ولكنه مماثل تناسيباً. سيكون الأثر الصافي، نظراً للضرر الواسع الناتج عن التدخين، هو الحد من التباينات الطبقيّة الصحية. فالسجائر الإلكترونية تبدو قادرة على مساعدة الناس في الإقلاع عن التدخين عبر طبقات المجتمع كافة، ربما بسبب أنها تتعامل مع جزئية السلوك والعادات، بدلاً من العمل على أساس "التثقيف الصحي" أو الإقناع الواعي.

بأبسط عبارة يمكن القول: إن التدخين يُنقص ما معدله عشر سنوات من عمر المدخن المتوسط، ولكن الإقلاع عنه قبل بلوغ سن الأربعين يلغي ما يقارب ٩٠% من هذا الخطر المرتفع. يمكننا بالاستفادة من هذه المعلومة تقدير عدد سنوات الحياة التقريبية، التي تم إنقاذها جراء تزايد معدلات الإقلاع عن التدخين الناتجة من استخدام السجائر الإلكترونية. بأخذ تقدير متوسط المستوى من أعلى عدد للمدخين الإضافيين المقلعين عن التدخين، وأخذ بعض الافتراضات المعتدلة حول تأثير الإقلاع عن التدخين على الأفراد، يمكن الإشارة إلى أن السجائر الإلكترونية تنقذ في الوقت الحاضر ما يقارب ١٠٠٠٠٠ سنة من أعمار المدخنين سنوياً في المملكة المتحدة وحدها (٥). تستخدم الهيئة الصحية الاستشارية (NICE) نقطة قطع تبلغ حوالي ٣٠٠٠٠ جنيه إسترليني (٥٠٠٠٠ دولار) كحد أعلى لتكلفة العلاج مقابل السنة المنقذة من الحياة؛ لكي توصي بفعالية أي دواء جديد. وبعبارة أخرى، إذا كانت السجائر الإلكترونية دواءً جديداً، فنحن على أتم الاستعداد لدفع ما يقارب ٣ مليارات جنيه إسترليني سنوياً (أو ٥ مليار دولار) مقابل هذا التأثير الكبير. يا لها من مبالغ طائلة.

كما هو الحال مع الكثير من السياسات العامة، هذه القصة لم تكتمل فصولها بعد. ففي شهر يوليو من عام ٢٠١٤م، نشرت منظمة الصحة العالمية تقريراً خلص إلى أنه ينبغي للدول أن تتبع "إستراتيجية تنظيمية ذات شقين: تنظيم، وضبط نظم إيصال النيكوتين إلكترونياً (ENDS) [ومنها السجائر الإلكترونية] باعتبارها منتجاً من منتجات التبغ، وفقاً لأحكام اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وباعتبارها منتجاً صحياً" (٦). لم تقدم المنظمة توصية صريحة بالحظر، ولكن بالنسبة لكثير من الدول فإن تنظيم السجائر الإلكترونية بهذه الطريقة سوف يحد بشكل كبير من توافرها. ومن ناحية أخرى، أشار التقرير إلى ما يلي:

"يعتمد وفاء نظم النيكوتين الإلكترونية (ENDS) بوعودها أو إخلالها بها على تفاعل معقد وديناميكي بين عدة أطراف: الصناعات التسويقية لنظم ENDS (الصناع المستقلين وشركات التبغ)، والمستهلكون، والهيئات التنظيمية، وصانعو السياسات، والمهنيون، والعلماء، والمؤيدون. وبالتالي، فالأدلة والتوصيات الواردة في هذا التقرير عرضة للتغير السريع".

لاحظ أن هذا السوق والمؤثرات الفاعلة فيه يعتمد بشكل أساسي على العوامل السلوكية التي نوقشت في هذا الكتاب. ومن المحتمل، بل من المرجح، أن إدخال مزيد من التحسينات على القيود المفروضة على السجائر الإلكترونية سيكون ضرورياً. مثلاً في حال دفع منتجوها بحدود تسويقها إلى أبعد مدى، وبدأوا في اجتذاب مستعملين صغار في السن (هل من المعقول أن تكون السجائر الإلكترونية بنكهة العلك موجهة حقاً إلى البالغين؟). كذلك، ماذا لو بدأت الأدلة في التعاضد بأن السجائر الإلكترونية ذات ضرر أكبر مما يعتقد حالياً، حينها سيكون من الضروري إجراء مزيد من التغيير التنظيمي: على أقل تقدير البدء في مراقبة محتوياتها وآثارها.

مع كل ما تقدم، ربما يكون أحد أكثر المنعطفات إثارة للاهتمام في قصة السجائر الإلكترونية لم يأت بعد. فالسجائر الإلكترونية تقدم، ربما لأول مرة في التاريخ، أملاً في القضاء (أو حتى حظر) التدخين تماماً. ومع وجودها كبديل معقول وأكثر أماناً فيما يظهر، قد يرغب مجتمع الصحة العامة في التفكير في السجائر الإلكترونية، مهما كان شعوره متردداً تجاهها، كحل قد يساعد المجتمعات على التخلص من التدخين بشكل نهائي. وبالنظر إلى أن التدخين

هو المسبب الرئيسي للوفيات التي يمكن تفاديها في الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى في العالم اليوم، سيكون هذا الإنجاز إن تم رائعاً واستثنائياً.

إثر نقاش متوازن بدقة للسياسات الواجب اتباعها، أصبحت السجلات الإلكترونية متاحة على نطاق واسع - في المملكة المتحدة على الأقل - وذلك بسبب حجج استندت إلى مبادئ العلوم السلوكية. ومعدلات المحاولات الناجحة للإقلاع عن التدخين، هي الآن عند أعلى مستوى تم تسجيلها في المملكة المتحدة في الآونة الأخيرة. ولكن عبر العالم، يموت في الوقت الحاضر أكثر من ٤٨٠,٠٠٠ شخص سنوياً لأسباب تتعلق بالتدخين. وبالرغم من أن الزمن هو الكفيل بإثبات ذلك، إلا أن المؤشرات الأولية تشير إلى أن السجلات الإلكترونية من خلال مساعدتها للناس على الإقلاع عن التدخين - وربما يفتح الباب مستقبلاً أمام فرض حظر صريح على التدخين - قد تثبت بأن أكبر عون في مجال الصحة العامة ظهر في هذا الجيل. والأكثر إثارة للاستغراب أن كثيراً من هيئات الصحة العامة كانت ستمنعها.

العودة إلى سلك العمل:

أوما الشاب برأسه قائلاً: "نعم، بالتأكيد"، بعد أن سألته مستشارة مركز العمل إن كان لا يمانع من انضمامي إليهم في الجلسة. وفي الواقع، يبدو أنه بالكاد لاحظ جلوسي في أحد جانبي منضدة المستشار في مكتب واسع ومفتوح. بدا أن محادثتهم تتبع نمطاً مألوفاً. سألته عن الوظائف التي بحث عنها منذ آخر لقاء جمعتهما، وأخبرها بها. ولفتت انتباهه إلى خيار جديد للتدريب قد يرغب في التقديم عليه. كانت هي من تقود دفة الحوار وهو يتبعها، إلا في مناسبة وحيدة عندما نسيت أن تطلب منه التوقيع على أحد النماذج فقام بتذكيرها.

كانت تجربة محببة نوعاً ما. كان المكتب حديثاً وجميلاً، فلا وجود للحواجز الزجاجية ولا للطوابير المجردة من الإنسانية، الواقفة أمام مراكز العمل في حقبة السبعينيات والثمانينيات. وبذلت المستشارة قصارى جهدها لتكون مبهجة ومتفائلة، ولكن لديها جدول زمني مزدحم ودورٌ لتستوفي جوانبه كافة. الشاب اليافع، ربما لا يتجاوز ١٨ أو ١٩ من العمر، كان مهذباً ومطواعاً، ولكنه أيضاً بليد وخامل. لقد كان أكبرَ بسنة أو اثنتين من ابني، مما جعلني أستحضر في ذهني كيف أن الكثير من أمور الحياة تعتمد على الحظ.

كان المقصد من زيارة مركز العمل هو أن تساعدنا تلك الزيارة على فهم أفضل لحقيقة ما يجري في هذا القسم اليومي من الجهاز العظيم للدولة. كما تم إرسال العديد من أعضاء فريق الرؤى السلوكية: روري غالغر، وسام هانس، وأليكس جيانى؛ لقضاء بعض الوقت في مراكز العمل للتفكير فيما إذا كانت الرؤى السلوكية قد تساعد الناس على العودة إلى سلك العمل بشكل أسرع. شعرنا بأنه واحد من أصعب المهام التي واجهتنا. هل باستطاعتنا حقاً إعادة الناس للعمل بشكل أسرع، بدون مناقشة مهاراتهم الرسمية أو ما يحصل في سوق العمل، بالاعتماد على بضعة "تعديلات" بسيطة لهذه العملية مستوحاة من الرؤى السلوكية؟

تعلم الفريق مبكراً من تجربته بأن جرعة سليمة من الإثنوغرافيا -وهي أسلوب "التقمص المنهجي" method acting للسياسات - كان عنصراً أساسياً في ترجمة الأفكار المستوحاة من الرؤى السلوكية على أرض الواقع. كان المغزى من مهمتنا في مراكز العمل هو إثبات أهمية ذلك الأسلوب بمثال واقعي، خاصة أن معظمنا لم يخط خطوة داخل أحد تلك المراكز من قبل.

أحد الأفكار التي حرصتُ على متابعتها كانت تتمحور حول ما نستطيع فعله حيال "العلاقات الضعيفة"، والثقة المتدنية بالنفس لدى العديد من الأشخاص الذين وجدوا أنفسهم أسرى للبطالة. لم تكن هذه الحالة تُسند إلى أدبيات الرؤى السلوكية فقط، ولكن أيضاً إلى أدبيات رأس المال الاجتماعي (شبكات الناس ومعاييرهم). وبالعودة إلى المكتب الذي زرنه في مبنى الوايتهال، بحثنا كيف يمكن أن تقوم مراكز العمل بجمع مجموعات صغيرة من العاطلين عن العمل مع أولئك الذين استطاعوا الحصول على وظائف. الفكرة تكمن في تعزيز الروح المعنوية للذين لا يزالون يبحثون عن عمل، مع تقوية أواصر صلاتهم مع من هم على رأس العمل؛ حيث إنه وفقاً لبعض التقديرات، قريباً من ٨٠% من الوظائف يمكن شغلها بكلمة من فم أحدهم.

بعد أسبوع أو اثنين، أوضح روري بأن ذلك لن يحدث؛ فعلى ما يبدو، كان من الصعب جداً ترتيب تلك الاجتماعات، وفي كل الأحوال لم يكن لدى معظم مراكز العمل غرف مناسبة.

في كثير من الأحيان تفشل أفكار السياسات الجيدة لأسباب عملية مثل هذه. بعض مراكز العمل لديها غرف يمكن تخصيصها للتدريب أو لأغراض أخرى ولكن ليس دائماً. كما أن مستشاري مراكز العمل يعملون وفق جداول زمنية مزدحمة. فاقطاع الوقت اللازم للاتصال بالموظفين الحاليين ممن كانوا يبحثون عن عمل في السابق وترتيب مواعيد الاجتماعات، قد يستغرق ساعة أو أكثر من الوقت الذي لا يمتلكه المستشارون أصلاً. حتى التخلي عن بضع دقائق كان من شأنه إحداث فرق. الوقت كان من الأصول القيمة في هذه الحالة.

إحدى المسائل التي ظهرت لنا بشكل بارز، كانت تتعلق بما يفترض على الباحثين عن العمل فعله، لإظهار أنهم يبحثون عن العمل بجدية؛ لأن الفكرة المركزية من وراء سياسات الرعاية الاجتماعية على مدى العقود الأخيرة هي: الطلب من الراغبين في الحصول على معونات الرعاية الاجتماعية أن يظهروا جدية ونشاطاً في البحث عن عمل. وهي فكرة مقتبسة من "دول الرفاه النشط" في الشمال الأوروبي، وتابعتها بقوة إدارة كلينتون في الولايات المتحدة، والحكومات في المملكة المتحدة وغيرها من الدول. "الرفاه النشط" يعني عملياً: أن العاطلين عن العمل مطالبون بإثبات جديتهم في البحث عن العمل. وفي المملكة المتحدة ذلك يعني بأن يثبت الباحثون عن العمل في كل زيارة لمركز العمل، أنهم نظروا إلى ثلاثة وظائف شاغرة على الأقل، خلال الأسبوع أو الأسبوعين الماضيين. لذا، فإن الباحثين عن عمل عادةً ما يأتون لمراكز العمل وهم ممسكون بصحيفة محلية في أيديهم، بها ثلاثة إعلانات محاطة بالقلم للإشارة إلى التي نظروا إليها.

وعلى الرغم من وجود دليل جيد على أن سياسات الرعاية الاجتماعية النشطة أو "الرفاه النشط" ناجحة بشكل عام - فكلما زاد عدد الأشخاص الباحثين عن وظائف، كلما زادت سرعة عودتهم إلى سلك العمل، وانخفض إثر ذلك معدل البطالة الإجمالي - إلا أن لدينا شكوكاً حول التفاصيل. فمن وجهة نظر نفسية، شرط البحث عن ثلاث وظائف على الأقل يعمل بمثابة "مرساة" صلبة تكبح التقدم أكثر، كما أن معظم الخبراء اتفقوا أن الرقم منخفض لأقصى حد. فإذا أردت العثور على وظيفة، فالتقديم على ثلاثة شواغر كل أسبوعين يعد رقماً منخفضاً جداً - الواجب على الباحثين عن عمل التفكير في رقم أكبر مثل ٥٠ أو أكثر. والأكثر إشكالية كما نعتقد أن التركيز كان منصباً على الأسبوع الفائت بدلاً من الأسبوع المقبل.

تقترح إحدى هيئات العمل النامية بأنك إذا استنهضت الناس على التفكير والتخطيط مسبقاً في كيفية أداء أحد الأمور ومتى وأين، فسيكون أداؤهم له أفضل من الأداء المحتمل في الظروف العادية. على سبيل المثال، إن أردت تشجيع شخص على الذهاب للتصويت في الانتخابات، فالثابت فعاليتها هو حثهم على وضع خطة حول متى وكيف سيذهبون لمركز الاقتراع، بدلاً من مجرد استدعاء واجبه الوطني (انظر الفصل ٦).

قررنا تجربة هذا النوع من نهج "مقصد التنفيذ"؛ لنرى مدى فائدته في المساعدة على عودة الناس إلى سلك العمل بشكل أسرع. وبدلاً من قيام المستشارين في مراكز العمل بسؤال الباحثين عن عمل عما فعلوه في الأسبوع الماضي، شجعناهم على سؤالهم عما سيفعلونه في الأسبوع المقبل، وحث الباحث عن عمل على التفكير بتفاصيل معينة مثل: "ما هو اليوم والوقت المناسب لك للبحث عن عمل؟"، "ما نوعية الوظائف التي ستنتظر إليها؟"، "وما هي الوسيلة التي ستستخدمها في البحث - عن طريق الإنترنت أو في الصحف أو من خلال الأصدقاء؟".

طلبنا أيضاً من المستشارين أن يحثوا الباحثين عن عمل على كتابة خطتهم في دفتر مذكرات يحتفظون به، ومن ثم يحضرونه معهم في المرة القادمة. (أعرب المستشارون عن قلقهم من أن يفقد الكثير من الباحثين عن عمل تلك الدفاتر، إلا أن ذلك لم يحدث تقريباً). كما أننا أدخلنا أيضاً بعض التغييرات الأخرى على التدخلات، ظننا بأنها قد تكون مساعدة. فخفضنا عدد النماذج التي يتعين على الباحثين عن العمل قراءتها والتوقيع عليها في زيارتهم الأولى لمركز العمل، مما يتيح قضاء مزيد من الوقت في التركيز على البحث عن عمل منذ البداية. وسعينا إلى إعطاء الباحث عن عمل إحساساً أقوى بالتقدم الذي يحرزونه، مع قائمة تدقيق (checklist) مختصرة لكافة الخطوات، اعتباراً من المرحلة التي بدأ منها وصولاً إلى الحصول على عمل، متضمنةً للعديد من المهام التي تحتاج التأشير عليها في القائمة بعد إنجازها حتى في أول جلسة (٧).

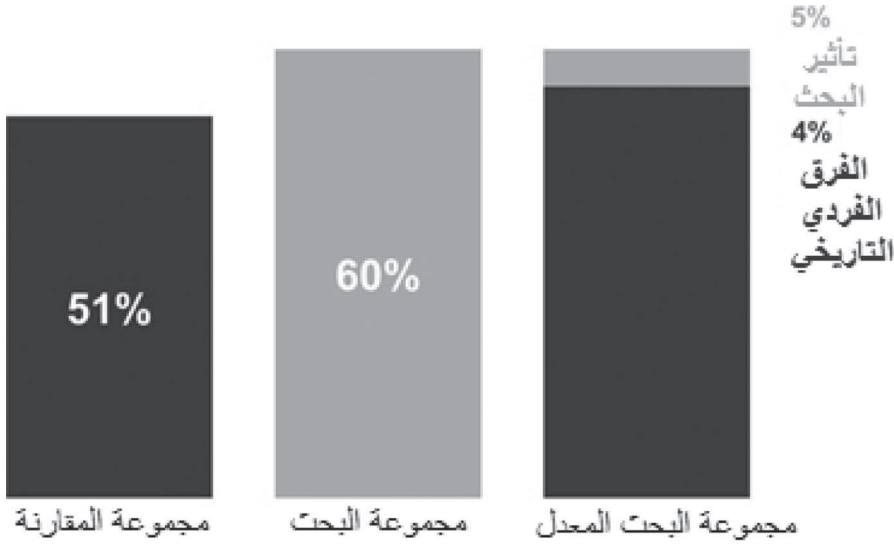
لوضع هذه التغييرات موضع التنفيذ توجب علينا الحصول على إذن من أجل "كسر القواعد" القائمة، وكان ذلك بعيداً كل البعد عن الوضوح والصراحة، حتى جاء من ١٠ داوونج ستريت (مكتب رئيس الوزراء). ولكن الحصول على ذلك الإذن ساعد في تحفيز

وإقناع المستشارين بأن النهج الجديد المقترح من قبلنا ربما يستحق التجربة. أجريت التجربة الأولية في مركز عمل بمدينة لوتون التابعة لمقاطعة إسكس في ضواحي العاصمة لندن. جزء من اختيارنا لهذا المركز بسبب أنهم يمارسون عملهم في مبنى يتكون من طابقين. جرى توزيع الباحثين عن عمل بشكل عشوائي على الطابقين، طابق يعمل وفقاً للإجراء الجديد والآخر يستمر على القديم. كان مقياس نتائجنا هو عدد المطالبين الجدد، الذين استغنوا عن الإعانة المالية الخاصة بالبحث عن عمل بعد ١٣ أسبوعاً من البدء؛ لأن هذا هو المقياس الأساسي المستخدم من قبل مراكز العمل في جميع أنحاء المملكة المتحدة.

سهل	اختصار العمل الورقي في الجلسة الأولى، لتمكين أن يكون التركيز الرئيسي على إعادة الشخص إلى سلك العمل.
جذاب	خلق إحساس بالتقدم من خلال قائمة تدقيق (checklist)، يمكن للباحثين عن عمل تأشيرها حال استكمال المهام، مع إنجاز العديد منها خلال الجلسة الأولى، ودعم الحافز لدى الباحثين عن عمل، من خلال تدريبات (اختيارية) تكشف ما يجيدون عمله.
اجتماعي	إزاحة شاشة الحاسوب جانباً والتركيز على الشخص، وتشجيع الباحثين عن عمل على كتابة خططهم بأنفسهم، كشكل من أشكال الالتزام الذاتي.
في التوقيت المناسب	تشجيع الباحثين عن عمل على التخطيط المسبق، مع وجود مستشارين يحثونهم على التفكير في ماذا ومتى وكيف سينفذون أنشطتهم في البحث عن عمل للأسبوع المقبل.

الشكل (٣٢)

ملخص للتغييرات الأساسية في كيفية عمل مراكز العمل مع العاطلين عن العمل، للمساعدة في إعادتهم لسلك العمل في أسرع وقت



الشكل (٣٣)

النسبة المئوية للمستفيدين الباحثين عن عمل، المتوقفين عن الحصول على الإعانة المالية بعد مضي ١٣ أسبوعاً في مجموعات المراقبة والبحث. العمود الثالث يراقب الفروق الفردية بين المجموعتين التي ربما تبرر بعض الاختلافات في النسب

بعد مضي عدة أشهر ومشاركة بضعة آلاف من الباحثين عن عمل في التجربة، كنا نترقب ظهور النتائج بتوتر (حيث اعتمدنا على وزارة العمل والمعاشات التقاعدية في جمع وتحليل البيانات بشكل مستقل). ومما أدخل السرور البالغ إلى نفوسنا أن المؤشرات التي ظهرت تنبئ بنجاح التدخل؛ حيث استغنى ٦٠% من الباحثين عن عمل الذين دخلوا في تجربة الإجراء الجديد عن الإعانة المالية في غضون ١٣ أسبوعاً، بالمقارنة مع ٥١% لمجموعة المقارنة.

ومع ذلك كنا مرتابين كثيراً وقلقين من وجود فروقات أخرى بين المجموعتين، ربما تكون أثرت على النتائج. لذلك وبمساعدة من المحللين في وزارة العمل والمعاشات التقاعدية الذين كانت لديهم صلاحية الوصول إلى البيانات التفصيلية، طبقنا مجموعة متنوعة من الضوابط

الإحصائية لإزالة أي فروقات فردية أخرى، ربما قد أدت مجموعة البحث إلى العودة للعمل بشكل أسرع من مجموعة المقارنة. خلصنا إلى أن تلك الضوابط يمكنها تفسير بعض التأثيرات، ولكن لا تزال تترك أثراً كبيراً وأساسياً بحوالي ٥ نقاط مئوية، أو زيادة بنحو ١٠% من الأشخاص الذين يستغنون عن الإعانة المالية بشكل أسرع.

كانت النتيجة واعدة جداً. ومن المؤكد أن وزير الدولة لشؤون التوظيف والقوى العاملة كان مسروراً، حتى وإن كانت وزارته بدأت الأمر بنوع من عدم الارتياح إزاء التجربة. ولاحظ الوزير أثناء زيارته لمركز لوتون كيف أن العملية المعاد تشكيلها بدت محفزة لإجراء محادثة أكثر أريحية وفعالية مع المستشارين، وصرح للصحافة بأن التدخل "أعاد الشخص ليصبح محور اهتمام المستشارين الشخصيين". تحولت الوزارة من كونها عدائية إلى متحمسة، وبدأت العجلات تتحول صوب نشر النهج الجديد في أنحاء البلد كافة.

من المهم أن نتذكر بأن الكثير من النتائج لا تتكرر. وفي الواقع، وكما وثقت مجموعة من الباحثين توثيقها الشهير - ولكن غير الشعبي - فإن ما يصل إلى النصف من جميع النتائج المنشورة يظهر فيما بعد أنها "خاطئة" (٨). بأخذ ذلك في الاعتبار، كنا حريصين على إجراء اختبار ثان على نطاق أوسع للنهج الجديد، قبل اعتماده كليةً كسياسات وطنية.

للقيام بذلك، استخدمنا نهجاً يعرف في التجارة (المحترفة) بتصميم "الوتد المتدرج" (stepped wedge). حددنا منطقة في المملكة المتحدة، وكانت مقاطعة إسكس Essex في هذه الحالة مستعدة لاعتماد النهج الجديد. ولكن بدلاً من إدخال هذا النهج في جميع مكاتب العمل في المنطقة في آن واحد، عملنا مع المسؤولين لإدخال النهج الجديد تدريجياً إلى مراكز مختلفة بشكل عشوائي في بداية كل شهر. هذا الإدخال المتدرج يعني أن كل المراكز على مدى عدة أشهر قضت بعض الوقت في استخدام الإجراء القديم، وبعضه الآخر في استخدام الإجراء الجديد، مما يجعل المراكز تعمل بفعالية؛ لكونها هي مجموعة المقارنة في الوقت نفسه. يمكنك أن تتصور الفكرة، لترى بأنه في بداية الأمر لا يفترض أن تتبع أي من المراكز الإجراء الجديد، بل "يخطون" تدريجياً مرحلة واحدة في كل مرة إلى أن يكتمل تحولهم (مشكلين شكل "وتد" فوق شكل المقارنة الأساسي).

كان من الصعب إبقاء تجربة الوند المتدرج محمية، والحفاظ على اهتمام الوزارة في وقت كان تركيزها منصباً بالفعل على نشر النهج على نطاق أوسع، فضلاً عن التغييرات التي لانهاية لها في النظام. ومرة أخرى، لم تكن العشوائية في التجربة مثالية تماماً، حيث إن بعض المراكز التي أدخلت التغييرات اعتبرت "غير جاهزة" إدارياً، وكان يتعين منحها وقتاً إضافياً لإجراء التغييرات، ومن ثم كان من الضروري إضافة ضوابط إحصائية لإزالة أي أثر قد نشأ فيما يتعلق بتلك المراكز. وهذا ثمن يتوجب أحياناً دفعه جزاء القيام بالعمل التجريبي في العالم الحقيقي. فخلافاً لما يجري في المختبرات، فإن التجارب الميدانية في بعض الأحيان يجب أن تتضمن تسويات وتنازلات عملية، ويتعين على الباحثين استخدام الضوابط الإحصائية لإزالة العيوب والنواقص، مثلما يتعين على المهندسين تصحيح العدسة المشوشة لتلسكوب هابل الفضائي قبل إطلاقه.

لحسن الحظ، عندما ظهرت النتائج أخيراً كانت التأثيرات قريبة جداً من التجربة العشوائية المنضبطة الأصلية في مدينة لوتون، علماً بأن أفضل تقديراتنا كانت أن يؤدي النهج المنقح إلى ارتفاع بحوالي ٢ نقطة مئوية للباحثين عن عمل المتوقفين عن الإعانة المالية في ١٣ أسبوعاً (مقارنة مع ٥ نقاط مئوية في لوتون)، وحتى بعد تطبيق الضوابط الإحصائية بالكامل (٩).

بحلول أوائل عام ٢٠١٤م، تم نشر الإجراء الجديد في جميع أنحاء البلاد. ولكن الأمر هنا مختلف عن مجرد تغيير فحوى رسالة ترسلها للفئة المستهدفة، فتغيير إجراءات وعادات ٢٥٠٠٠ مستشار موزعين في مراكز العمل مهمة ثقيلة. ولإنجازها توجب علينا الاعتماد على نهج "تدريب المدربين"؛ حيث يقوم أعضاء فريق الرؤى السلوكية (خاصة أليكس جيانى) بتدريب الجيل الأول من المستشارين ومن ثم يتولون هم تدريب زملائهم. محور الإجراء الجديد كان كُتَيْب خطة العمل. الواجب على الباحثين عن العمل تعبئته والاحتفاظ به، ودمج فيه استخدام مقاصد التنفيذ، والإحساس بالسير والتقدم، والالتزام الذاتي الضمني من الباحثين عن عمل بكتابة الخطة لأنفسهم، وإن كان بدعم من المستشار.

انخفضت البطالة في المملكة المتحدة بأكثر من نصف مليون شخص، من ٢.٥ مليون عاطل منتصف عام ٢٠١٣م إلى أقل من مليونين في أواخر ٢٠١٤م. ويعزى الانخفاض بشكل

كامل تقريباً إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين كانوا يتقاضون إعانة البحث عن عمل، حيث انخفض عددهم من حوالي ١.٥ مليون شخص إلى حوالي ٩٥٠٠٠٠ شخص، وهو أدنى مستوى له منذ ما قبل الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨م. وفي نفس الوقت فإن معدلات البطالة في بقية أنحاء أوروبا توقفت عن الارتفاع.

سيكون للعديد من العوامل دور في الانخفاض الكبير والدراماتيكي للبطالة، والكثير منها لا علاقة لها بفريق الرؤى السلوكية. ولكن نتيجة للتجربة العشوائية المنضبطة في مدينة لوتون وتصميم الوند المتدرج في مقاطعة إسكس، فنحن واثقون تمام الثقة بأن تدخل فريق الرؤى السلوكية، ووزارة العمل والمعاشات التقاعدية قد أحدث فرقاً ملموساً. تقديراتنا هي أنه في السنة الأولى وحدها فقط استطاع النهج الجديد توفير نفقات الإعانات المالية لحوالي خمسة إلى عشرة ملايين يومياً، من خلال إعادة المستحقين لإعانات البحث عن عمل المالية إلى سلك العمل، أسرع مما كان يحدث في الإجراء السابق بمعدل يومين إلى أربعة أيام في المتوسط. وبلغت المال هذا يعادل ما يتراوح بين ٥٠-١٠٠ مليون جنيه إسترليني من التوفير النقدي المباشر (١٠). أما من الناحية الإنسانية، فلا يقدر بثمن أن يفخر ويعتز الناس بأنفسهم وأن يعودوا إلى الطريق الصحيح بشكل أسرع، كما أن المستشارين يشعرون في قرارة أنفسهم ومعهم كل الحق بالرضا؛ لأنهم أحدثوا فرقاً ملموساً.

من المثير للاهتمام أن التحليل المفصل يشير إلى أن هذا النهج قد ساعد بشكل كبير الباحثين عن عمل من النوع "غير المنظم" في تعاطيه مع شؤونهم الخاصة، وهي المجموعة التي كان يصنفها المستشارون سابقاً بأنها فئة يصعب تحديداً إعادتها إلى سلك العمل. بالنسبة لذوي المهارات العالية والمنظمين بشكل جيد، فإن نهج "خطتي الوظيفية" نظم ببساطة ما كانوا سيفعلونه بنفس الطريقة في كل الأحوال. أما بالنسبة لأولئك الذين كافحوا سابقاً لأجل تنظيم أوقاتهم، والذين من المرجح أن يهملوا ويتركوا في الصفوف الخلفية حتى مع ارتفاع مد الثقة الاقتصادية المتجددة، فإن النهج أحدث لهم - ولا يزال - فرقاً كبيراً.

منذ إدخال وتقديم نهج "التخطيط" هذا في مراكز العمل في المملكة المتحدة، عمل فريق الرؤى السلوكية مع كل من أستراليا وسنغافورة لتجربة تدخلات مماثلة. في أستراليا عمل روري وأليكس مع سلطات ولاية نيوساوث ويلز، للنظر في إمكانية إعادة العمال المصابين إلى العمل بشكل أسرع. وباستخدام نهج مماثلة للعمل الأصلي الذي تم في المملكة

المتحدة، وجدوا أن العمال المصابين عادوا للعمل أسرع بنسبة ٢٧% في غضون ٩٠ يوماً. وفي سنغافورة عمل فريق الرؤى السلوكية مع وزارة القوى العاملة على تطوير نسخة محسنة من التدخل، وأدى هذا إلى زيادة عدد الذين عادوا إلى العمل في غضون ثلاثة أشهر من ٣٢% إلى ٤٩%، أي بتأثير أكبر من تأثير تجربتنا الأصلية.

إن توجب عليّ اختيار مجال واحد فقط يشعرني بالفخر والاعتزاز من المجالات التي عمل عليها فريق الرؤى السلوكية، فمن المحتمل أن يكون اختياري هو إعادة الناس إلى سلك العمل بشكل أسرع. ومع أن العمل عليه ووضع موضع التنفيذ كان أصعب بكثير من تغيير رسالة الضرائب؛ لتشجيع الناس على الدفع في الوقت المحدد، ولكن يمكن القول: إنه أكثر أهمية وتأثيراً مباشراً على حياة الناس. فنحن نعلم أن البطالة المطولة مدمرة بعمق، مما يؤدي إلى ما يشبه "الندبات" الاقتصادية، التي يبقى أثرها على الناس، ممثلةً في الدخل المتدني. وحتى إن عادوا إلى العمل، فإن بإمكانها أن توصم أجيالاً بأكملها. نحن نعلم أيضاً أن للبطالة آثاراً كبيرة على الرفاهية الاجتماعية تتجاوز تلك الناجمة عن الخسائر في الأرباح (انظر الفصل ٩).

تأثير النهج الجديد على المستشارين كان تقريباً مساوياً لتأثيره على الباحثين عن عمل، وهذا شيء يثير الاهتمام حقاً. لقد أمضى الكثير من مستشاري مراكز العمل سنوات في مهامهم؛ فالعديد ممن قابلنا قضاوا في هذه المهمة عشرين عاماً أو أكثر، وكانوا في استفتاءات الموظفين يميلون نسبياً إلى تسجيل مستوى منخفض في الاندماج والرضا عن الوظيفة، مقارنةً مع أقسام أخرى كثيرة من أقسام الخدمة المدنية. ولكن في مركز لوتون وعقب التدخل، ارتفعت الدرجات المسجلة لرضا الموظفين أكثر. نحن لا نعرف على وجه اليقين ما إن كان هذا الرضا المتزايد حديث الظهور، ناتجاً عن تحسن النتائج أو عن النهج الجديد، أو فقط بسبب تأثير هوثورن^(*)، ولكن في سياقنا هذا أياً كان السبب لا يهم.

لقد تمكنا جنباً إلى جنب مع الموظفين في مراكز العمل في جميع أنحاء المملكة المتحدة (ودول أخرى في الوقت الحاضر) من إعادة مئات الآلاف من الناس إلى العمل بشكل أسرع،

* تأثير هوثورن: يتغير سلوك الأفراد الخاضعين للبحث أو التجربة بسبب أنهم واقعين في دائرة الاهتمام أو المراقبة، لا بسبب معطيات التجربة نفسها - المترجم.

من خلال استخدام نموذج أكثر واقعية للسلوك والدافع البشري. هذا العمل لم يساعد فقط في تعافي الاقتصاد بسرعة أكثر وإنما أسهم أيضاً في شفاء أرواح ونفسيات البشر.

ركلة البداية لانطلاقة الاقتصاد من جديد:

كان روبرت مقاول بناء صغير، ولكن الكثير من عمله بدأ بالتلاشي، ففي العام ٢٠١٠م كان من الصعب جداً إدارة شركة أو عمل صغير؛ فشركات البناء الكبرى التي تشغل معظم سجل طلبات البناء عنده توقفت عن البناء، والعمولات من العملاء الخاضعين كانت سيئة إلى حد ما. كان الناس يشعرون بالقلق حيال الأمن الوظيفي، وأرجأوا التوسعات التي كانوا يخططون لها. ركود الأسعار وإخفاق شركات البناء يعني بأن هناك فرصاً وصفقات رابحة في شكل مواقع صغيرة "جاهزة للمجرفة" للبناء عليها، ولكن كان من المستحيل أن يعطيه أي بنك قرضاً لتمويل شراء مواد البناء التي يحتاج إليها. وعلى مضض، اضطر لتسريح أحد موظفيه وأبقى الآخرين بدوام جزئي.

في أواخر عام ٢٠٠٩م، تقلص اقتصاد المملكة المتحدة بنسبة ٧.٢٪، وكانت أشد فترة ركود اقتصادي في الذاكرة الحية للناس. وفي الوقت نفسه، كانت معظم دول أوروبا تعاني الركود أيضاً أو في طريقها للانزلاق نحوه. أحجم الناس عن الشراء، والبنوك لا ترغب في الإقراض، والحكومة ملزمة بخفض الإنفاق والعجز. خيم الهلع الاقتصادي على البلاد. ولأول مرة خلال عقد من الزمن على الأقل تغلق العديد من الشركات التجارية أبوابها بدلاً من فتحها. ففي عام ٢٠٠٩م أكثر من ٤١,٠٠٠ شركة بريطانية أغلقت نشاطها بدلاً من البدء فيه.

كانت الأولوية القصوى لحكومة الائتلاف في عام ٢٠١٠م - إلى جانب احتواء الميزانية - هي تنشيط النمو الاقتصادي. والواقع أنه بدون نمو اقتصادي، فالأمل ضئيل في معالجة العجز الهائل في ميزانية الدولة بأي طريقة كانت. المجال الوحيد الذي ظننا بأن الرؤى السلوكية قد تضيف فيه قيمة كان المتعلق بالأسواق والمنتجات المالية. هل بمقدورنا المساعدة في إعادة ما يكفي من المال والثقة إلى الشركات والمؤسسات المالية، بحيث تعاود الاستثمار والنمو مرة أخرى؟

عودة التدفقات النقدية:

كشفت موجات الصدمة الناتجة عن انهيار النظام المالي في عام ٢٠٠٨م عن نقاط ضعف متجذرة، وخلفت تصدعات خطيرة في الاقتصاد. ووصل الضرر إلى مسائل الاقتصاد الكلية كنقص التمويل والسيولة النقدية لدى الشركات، وصولاً إلى المخاوف المستمرة بشأن مستويات الدين الشخصي. بالنسبة للمسألة الأولى، كانت إحدى أولويات الاهتمام الرئيسية خلال الفترة ما بين ٢٠١٠-٢٠١١م هي نقص التمويل الذي خيم بظلاله على الشركات الصغيرة. والمفارقة العجيبة أنه أثناء شكوى العديد من الشركات من عدم قدرتها على الحصول على التمويل اللازم، كانت الشركات الكبيرة بشكل عام تحتفظ بمستويات غير مسبقة من النقد، تصل إلى مئات المليارات من الجنيهات. وبالرغم من قيام بنك إنجلترا بضخ مبالغ طائلة من النقد الإضافي في الاقتصاد من خلال كبرى البنوك، إلا أن هذا النقد والسيولة أخفقت بطريقة أو بأخرى في شق طريقها إلى المشاريع والشركات المتوسطة والصغيرة.

طلب من فريق الرؤى السلوكية العمل مع وزارة الأعمال والابتكار والمهارات (BIS) ووزارة الخزانة البريطانية (HMT) للبحث عن منظور سلوكي آخر قد يساعد في حل المسألة. جزء من المشكلة كان هيكلياً (بأن تقوم البنوك الكبيرة بإصلاح عيوب دفاتر الأرصدة الخاصة بهم)، ولكن الجزء الآخر مهم أيضاً، ويتعلق بما يسمى في الاقتصاد الحديث: "الغرائز الحيوانية" (*) "animal spirits" - فالمشاعر والمخاوف من رجال المال والاقتصاد في جميع أنحاء البلاد رسخت سلسلة نفور من المخاطر والانكماش الاقتصادي (١١).

أحد النهج التي لجأنا إليها تمثل في فتح قنوات جديدة للتمويل. فلقد لاحظنا أن الشركات الصغيرة، كالقطاع الرئيسي لشركات البناء الصغيرة أو لصغار التجار، لم تكن تثق صدقاً أو حتى تميل للبنوك الكبيرة، ولم يتضح إن كانت البنوك الكبيرة تحبهم بدورها. لذا وباستخدام مبادئ: "اجعله سهلاً" و "جذاباً"، بحثنا عن خيارات بديلة غير البنوك يمكن أن يذهب لها صغار التجار، للحصول على التمويل اللازم. أحد الخيارات المطروحة كان دعم الاتجاه الناشئ حديثاً بالإقراض بين الأنداد (من الند إلى الند)؛ وذلك بأن نسعى في تمويل

* animal spirits: مصطلح يعني في الاقتصاد الحديث المشاعر والدوافع البشرية لاتخاذ القرار وفقاً للغرائز الفطرية وقت الأزمات والتقلبات الاقتصادية - المترجم.

إضافي للنهج، وسن إطار تنظيمي خفيف، ثم وضعه موضع التنفيذ المناسب. خيار التمويل الآخر، والأكثر تميزاً مع نهج فريق الرؤى السلوكية، هو محاولة معرفة إلى أين يتجه التجار والشركات الصغيرة، وبمن يثقون كمرجع أو جهة تنظيمية، ونرى بعدها إمكانية الاستفادة من هؤلاء اللاعبين الرئيسيين في هذا المجال للعمل كقنوات تمويل. على سبيل المثال، لاحظنا أن غالبية التجار في قطاع البناء والتشييد يقومون بزيارات منتظمة باستمرار إلى باحات الخرقة والأخشاب ومراكز تأجير الأدوات والتجهيزات. لذلك، سعينا للوصول لأكبر السلاسل في تلك القطاعات لنرى ما نستطيع فعله لإقناعهم كي يصبحوا مقرضين للتجار إضافة إلى نشاطهم الأساسي، واستخدام معارفهم وعلاقاتهم القائمة فعلاً مع أولئك التجار.

في بادئ الأمر كان رد الفعل سلبياً للغاية: "نحن لا نريد أن نكون بنك تسليف!". كان هذا رد أحد كبار المسؤولين التنفيذيين لواحدة من كبرى شركات بيع الجملة ومنصات البيع المخفض في المملكة المتحدة، عندما كنا مجتمعين حول الطاولة في غرفة الاجتماعات بالطابق الأول في مبنى رقم ١٠ مقر الحكومة. كنا على دراية بأن تلك الشركة لوحدها تحتفظ باحتياطيات نقدية تبلغ حوالي مليار جنيه إسترليني. وتساءلوا: "لماذا يتوجب علينا استخدام سيولتنا النقدية بهذا الشكل، بدلاً من التوسع في مناطق أوروبا الوسطى؟". واستغرق الأمر بعض الوقت لإقناعهم بأن النشاط الجديد عقلائي وسيعود بالفائدة عليهم، وساعدناهم في حساب العائدات التي سيحصلون عليها من مثل هذه القروض. النقطة الجوهرية في الفكرة، أنهم في الغالب يمتلكون معلومات أفضل من البنوك عن عملائهم، فهم يعرفون مجال تجارتهم بشكل أفضل، والأكثر أهمية أن الأشخاص العاملين في منصات البيع يعرفونهم شخصياً. والأكثر لفتاً ووضوحاً، أنهم كانوا منخرطين فعلياً في أعمال "الإقراض" لتلك الشركات الصغيرة، بمعنى أنهم يسمحون لهم بالخروج وبحوزتهم مجموعة من مواد البناء والدفع تحت الحساب، فلماذا لا يقرضونهم المال أيضاً، لا سيما أن كثيراً منه سينتهي به المطاف قطعاً لأن ينفق من جديد عندهم في مخازنهم؟

بمساعدة من وزارة الأعمال والابتكار والمهارات (BIS)، أدخلنا تعديلات على البرامج لتسهيل حصول مثل هذه الشركات على سيولة نقدية إضافية، تستطيع عن طريقها إقراض الشركات الصغيرة، وكذلك اقتراض الأموال النقدية لأنفسهم لتحقيق عوائد مجزية. أظهرنا لهم بالرغم من جو الخوف المخيم عليهم، كيف يمكن لمثل هذا الإقراض للشركات الصغيرة

أن يحقق نتائج جيدة، على الأقل تُوازي ما كانوا سيحصلون عليه من "التوسع في أوروبا الوسطى". ولكن إنجاح مثل هذا التغيير يرتكز بقدر كبير على التحول في طريقة تفكير الرؤساء التنفيذيين ذوي العلاقة، مثلما حصل مع التغيير الهيكلي في التمويل الحكومي.

وبشكل مواز، بُذلت جهود حثيثة لتشجيع كبرى الشركات على المشاركة في تمويل سلسلة التوريد في قطاعاتها. ففي الوقت الذي تستطيع فيه شركة رولز رويس للسيارات، مع ما لعلامتها التجارية من قيمة رفيعة وما تمتلكه من أرصدة نقدية، فإن الاقتراض من البنوك بفائدة تصل لحد ٢%، يكافح العديد من مورديها لإقناع البنوك على إقراضهم بفائدة تقل عن ١٠ في المائة، هذا إن لم ترفض إقراضهم على الإطلاق. ولكن ماذا لو تعهدت رولز رويس بضمان القرض، وفي الواقع تخبر البنك بأنها ستدفع للشركات الصغيرة أصلاً أجرهم لقاء عملهم لها في عدد محدد من الأيام، حينها سيكون باستطاعة الشركات الصغيرة الاقتراض من البنوك بمعدلات فائدة مشابهة لما تحصل عليه رولز رويس.

في النهاية، كان المبلغ المتدفق جراء هذه الخطط متواضعاً، مقارنة مع ١٠٠ مليار جنيه إسترليني المتدفقة من خلال البنوك الرئيسية. ولكن بالنسبة لكثير من الشركات الصغيرة في ذلك الوقت الحاسم، كانت المسألة كالفرق بين الحياة والموت. كما أن لها جانباً آخر مهماً أيضاً، وهو الاستمرار في الضغط على البنوك التقليدية لتحسين وتعزيز عملها؛ لأن الوعي بدأ بالتشكل بوجود بدائل تقوم مقامهم. وبالفعل، بعض مبادرات التمويل البديلة التي بدأت إبّان تلك الفترة استمرت في النمو، وبدأ نجمها بالبروز لتصبح من اللاعبين الأساسيين في سوق تمويل أكثر تنوعاً، وهو إرث مهم في حد ذاته خلفته تلك الفترة.

أثرت الرؤى السلوكية ولا زالت تؤثر على أسواق التمويل الشخصي أيضاً. وقد ساعدت البحوث والعمل على التمويل السلوكي بالفعل في تشكيل تفكير المستهلكين بشأن المعلومات التي تهمهم، بما في ذلك شرح الإقراض والقروض في شكل مصطلحات قياسية (مثل معدلات النسبة السنوية APRs)، فضلاً عن استكشاف قيود وحدود هذه النهج (انظر الفصل السابق المتعلق بالبيانات والشفافية). في هذا السياق، تمثلت أحد ميادين النضال الرئيسية، والتي وقفت خلفها أفكار الرؤى السلوكية بكل قوة، في تعزيز فترات التهدئة* وخاصة التي تستهدف النمو المتزايد لبطاقات الائتمان التي تصدرها المحلات والمتاجر لزبائنهم. وحدثت تحركات ملحوظة داخل الهيئة التنظيمية المالية، خاصة بعد تعيينهم لخبير الاقتصاد السلوكي

ستيفان هانت وآخرين، باتجاه إجراء إصلاحات حاسمة لتنظيم سوق مقدمي "قروض يوم الدفع" قصيرة الأجل والخدمات المصرفية الشخصية، مستندين في تحركاتهم بشكل كبير على نتائج الدراسات المصممة تصميمًا جيدًا بناءً على التأثيرات السلوكية.

تعزيز الثقة والإقبال على البرامج:

لقد أثر التفكير من خلال الرؤى السلوكية على جوانب أخرى أيضاً في سياسات تحفيز النمو الحكومية. وقادت حملة النمو هذه إلى التشبث بالبرامج الحكومية الجديدة لدعم تمويل الشركات والأعمال التجارية، ولكن في كثير من الأحيان لم تُقبل الشركات على هذه البرامج. شعر رئيس الوزراء وغيره من كبار الشخصيات بالحنق والحيرة بسبب الإقبال الضعيف من الشركات على هذه الأشكال الجديدة من الدعم، حتى وإن كانوا يشكون من نقص التمويل أو الدعم. خلصنا داخل فريق الرؤى السلوكية إلى أن جزءاً من الإشكالية على أقل تقدير يكمن في عدم فهم الشركات للبرامج حق الفهم، وفي كثير من الحالات لم يسمعوا عنها إطلاقاً. ومسألة الفهم هذه لا تعني فقط الشركات المتضررة بشكل مباشر - التي تهدف البرامج لمساعدتها، ولكن لم تُقبل عليها - بل يُقصد بها أيضاً مجتمع الأعمال التجارية ككل؛ لبث روح الثقة المفقودة في الأعمال التجارية، أو ما يطلق عليه المفكر الاقتصادي الشهير كينز "الغرائز الحيوانية" تعبيراً عن انعدام الثقة؛ لأنك حتى لو بدا أن شركتك أو عملك التجاري تسير بالشكل الصحيح ولا خوف عليها بتاتاً، وتملك الرصيد النقدي في البنوك، والطلبات عليك قائمة على قدم وساق، فمجرد أن تشعر أن الشركات من حولك واقعة في ورطة وتغرق في المشاكل، وليس هناك طوق نجاة لانتشالها، حينها سوف تكبح اندفاعك وتوقف تقدمك. إذا ساد الاعتقاد عندك بأن الشركات الأخرى تواجه المشاكل، فلن توظف عمالاً إضافيين ولن تستثمر في معدات جديدة.

بأخذ هذه المجموعة الواسعة من المخاوف في الحسبان، بحثنا عن طرق فاعلة لإقناع المزيد من الشركات على الأخذ بهذه المخططات المتعلقة بالنمو، وكذا لزيادة الوعي عموماً بوجود هذه البرامج. حاولنا في فريق الرؤى السلوكية إقناع المعنيين بالشأن، أن باستطاعتنا إرسال رسائل عبر قاعدة البيانات الضخمة من البريد الإلكتروني، وصناديق البريد الخاصة بالشركات، والتي سبق الإرسال عليها من قبل وزارات حكومية أخرى، بدلاً من تدشين

حملات مستقلة لكل برنامج جديد. برهناً لهم بأن أكبر تواصل مع الشركات، وبفارق كبير جداً، لن يكون ما سنقوم به بالاشتراك مع وزارة الأعمال (BIS) وإما ما قمنا به بالاشتراك مع هيئة الإيرادات (HMRC) والتي أرسلت مئات الملايين من رسائل الاتصال كل سنة. وجادلنا بأنه ينبغي لنا استخدام مثل قنوات الاتصال هذه التابعة لجهات أخرى، لأغراض وغايات جديدة، لا سيما أنها ستكون لبث الوعي وتحفيز الإقبال على البرامج المتصلة بالنمو.

كان هناك مشكلة رئيسية كبرى، وهي أن هيئة الإيرادات (HMRC) تشعر بالقلق إزاء استخدام قنوات اتصالها لأغراض غير ذات صلة بالمسائل الضريبية. كتب موظفو الهيئة إلى وزرائهم وإلى أمينهم الدائم، محذرين من المخاطرة بالخروج عن نطاق صلاحياتها القانونية. كما كان لدى الأمين الدائم للهيئة لين هومر، أو بمسمى آخر: الرئيسة التنفيذية للهيئة، مخاوف عملية؛ فإذا سمح للدوائر الحكومية الأخرى بأن تضيف رسائل لاتصالات هيئة الإيرادات (HMRC)، هل سيقول هذا من أهمية وتأثير رسائلها الأساسية المتعلقة بالضرائب؟ وماذا لو أن الشركات خلطت بين مركز الاتصال في الجهتين، وأغرقت خطوط المساعدة في هيئة الضرائب بالاتصالات؟ إنك عندما تدير هيئة ضخمة مسؤولة عن جمع وتحصيل مئات المليارات من الجنيهات، فلك كامل الحق في أن تقلق من بعض الأفكار الذكية المتعجرفة، يرمي بها أحدهم عليك من مكتب رئيس الوزراء كمن يرمي الحجارة في الترس الدائر. وعندما تتوقف ثروس عملك وتتعدد الأمور فلن تنال الثناء من أحد ولن يرحمك أحد (انظر الفصل ٢ أيضاً).

لحسن الحظ، سمحت لنا لين ومسؤولوها بإجراء بضع تجارب لاختبار الفرضية. عملنا بالتعاون مع الفريق المختص بالرؤى السلوكية في هيئة الضرائب، والمؤسس حديثاً بقيادة روهان غروف. قمنا بتصميم سلسلة رسائل بريد إلكتروني قصيرة، نُطَلع فيها الشركات التجارية بمخطط معين متعلق بالنمو إلى جانب المعلومات الاعتيادية عن الضرائب. كانت النتائج مفاجئة ومثيرة؛ فلم تؤدِّ رسائل البريد الإلكتروني إلى تضاعف الزيارات لموقع مخطط نمو الشركات وتطبيقاته فحسب، بل أيضاً زيادة عدد النقرات على رابط المعلومات الضريبية الخاص بهيئة الضرائب. أثبتت النتائج التي جرى اختبارها عبر سلسلة من التجارب أنها قاطعة. والأهم من ذلك، أنها أقنعت هيئة الإيرادات (HMRC) بالسماح باستخدام قنوات الاتصال الخاصة بها على نطاق أوسع، لزيادة الاستفادة من المخططات الحكومية الأخرى.

إن النجاح الذي تحقق لاحقاً للمخططات الحكومية المتعلقة بالنمو، مثل مخطط تشجيع الشركات على الاستثمار في النطاق العريض، وبالتالي توسيع تواجدها على الإنترنت وقدرتها على الإتجار في كافة أنحاء العالم، يعود الفضل فيه بشكل كبير إلى استخدام قنوات الاتصال القديمة هذه لأغراض جديدة، والارتفاع الضخم في الإقبال على المخططات الذي يتبع كل رسالة بريد الكتروني أكبر دليل. كنا أثناء صياغة الرسائل على بيّنة، بطريقة مماثلة لما عرضناه من أمثلة في الفصول السابقة، من نوعية الرسائل التي تنجح بشكل أفضل من غيرها ولمن نوجهها. على سبيل المثال: الرسائل التي توحى بطريقة ما أن الشركة تم "اختيارها" أو تحديدها، باعتبارها ملائمة للمخطط، أثبتت أنها أكثر فعالية، في حين أن إضافة أسماء بعض الجهات الحكومية أو تسويق "العلامات التجارية" في البريد الإلكتروني، جعل من الراجح ألا يفتح الرابط المرفق للمخطط. ما لا يمكننا تحديده أو قياسه، هو التأثير الذي تركته مخططات الدعم على الثقة لدى الشركات التجارية ككل، بما فيها تلك التي لم تستخدم فعلياً الدعم الإضافي، ولكنها كانت على علم ودراية بوجوده، وأنه قائم عند الحاجة. وهذا موضوع يتعلق بعمل مستمر، لذا لا يمكننا في الوقت الراهن سوى التكهن.

غالباً ما يكون التوقع والتكهن هي الطريقة التي توضع بها السياسات في العالم الحقيقي. وفي بعض الأحيان يتوجب علينا استخدام أفضل ما نملك من معرفة، ونرسم تصوراتنا وقراراتنا بموجبها. الذي نعرفه هو أن "الغرائز الحيوانية" (أو القرارات المتخذة بناءً على الأحاسيس)، مثل الثقة في الأعمال التجارية والتفاؤل والحدس، مهمة بشكل كبير بما تفعله الشركات والمستهلكون. وكما عبر عنها كينز: "نسبة كبيرة من أنشطتنا الإيجابية تعتمد على التفاؤل العفوي بدلاً من التوقعات الحسابية ... دافع عفوي للتصرف على نحو معين، بدلاً من التقاعس عنه، وليس نتيجة لضرب المتوسط الموزون للفوائد الكمية في الاحتمالات الكمية" (١٢). بعبارة أخرى، تستند قرارات الشركات إلى العمليات العقلية التي هي أبعد ما تكون عن الكمال والمثالية، وفي أوقات الركود والشك فإن الكثير من السياسات تدور بكل صدق حول تحريك هذا الشعور. قد يبدو غريباً التفكير فيها بهذه الطريقة، ولكن تنفق في الكثير من الأحيان مليارات الجنيهات على المخططات، ابتداءً من تلك المتعلقة بالإعفاءات الضريبية، وصولاً إلى التسهيل الكمي (طباعة المال) والتي هي أقرب أن تكون تأثيراً على العاطفة والمشاعر، أكثر من كونها تأثيراً مباشراً. إذا ظننا بأن الأمور تتجه للتحسن، أو أن

أحداً لديه برنامج معقول من شأنه تعزيز النمو، حينها يمكن أن يصبح هذا الظن نبوءة تحقق ذاتها، أو على أقل تقدير يقوي من تأثير البرنامج نفسه.

لا يمكن الفوز في كل المعارك:

لم يكسب فريق الرؤى السلوكية كل جدال أو نقاش خاضه. وحتى رؤساء الوزراء لا يتمكنون في بعض الأحيان من تسيير الأمور كما يبتغون. لذا، فمن البديهي أن يحدث لنا ذلك أيضاً رغم الدعم الكبير من رئيس الوزراء.

من الممارسة الجيدة عند التعامل مع معضلة ما، النظر بتمعن في أكبر قدر ممكن من الخيارات المتاحة. يشار إلى هذه الممارسة في عالم التصميم في بعض الأحيان باسم الألماسة؛ حيث يجب على المصمم في البداية وضع أكبر قدر ممكن من الأفكار المعقولة: المرحلة الأولى، بسط وتوسيع نصف الألماسة. وبعد ذلك، يتوجب عليه السعي نحو تقليص الأفكار وصولاً إلى الفكرة المناسبة. المرحلة الثانية، كمش وتشذيب نصف الألماسة حسب التصميم المختار. وعلى هذه الشاكلة، فإن العديد من الأفكار والخيارات أهملت وتُركت مرمية على أرضية غرفة قطع الألماس (مكتبنا) في مبنى رقم ١٠ الحكومي. وأفكار أخرى أخذ بها كملاحظات أو مقترحات جديرة بالاهتمام والتنفيذ، إلا أنها تساقطت على طول الطريق في مواجهة اعتبارات أخرى مثل: المعوقات والقيود العملية، أو معارضة الدوائر والجهات ذات العلاقة، أو بسبب مخاوف سياسية في بعض الأحيان.

بعض هذه الأفكار تم الإعداد لها بشكل جيد ومفصل، ولكنها سقطت عند آخر عقبة. ولا يعني فشلها بأنها خاطئة من الأساس، كما أنه لا ضير أن تفشل، ولكن من المفيد كنوع من التعلم والتثقيف أن تعرف وتفهم أسباب حصول ذلك الفشل.

السبب الأكثر شيوعاً وراء فشل تلك الأفكار، كان عبارة عن مزيج مشوش من الظروف العملية والممانعة الإدارية. على سبيل المثال، في أكثر من مناسبة كنا على وشك إضافة عبارات حث وتوعية، تتعلق بالطاقة في الرسائل التي ترسل إلى نحو ١٢ مليون شخص يحصلون على بدلات الوقود الشتوية، ولكن لم ننجح، وفي كل مرة كان يقال لنا فقط إما أنها صعبة جداً أو مكلفة للغاية أو متأخرة جداً. لا شك أن هناك بعض التعقيدات المصاحبة للمسألة، ولكن العامل الأكبر لعدم تعاونهم ربما يعود لوجود خلافات بين وزارة الطاقة ومركز الحكومة

حول تسوية ميزانية الوزارة. (في العام ٢٠١٤م، وبمساعدة من وزير السياسات الحكومية أوليفر ليتوين، تمكنا أخيراً من الحصول على موافقة الوزارة على وضع عبارة الحث والتوعية في الرسائل، وإن كانت على المظروف الخارجي كما اشترطوا، وقد أدى ذلك إلى زيادة فورية وعنيفة في عدد الزيارات لموقع هيئة تنظيم الطاقة على الإنترنت، والذي يزود المستهلكين بمعلومات حول تبديل مُزوّد الطاقة بأفضل صفقة في السوق). خسرنا معارك مشابهة مع وزارة الطاقة حول هيكلة مخطط تمويل "الصفقة الخضراء" التابع للوزارة، ومع وزارة شؤون المجتمعات بشأن إجراء تغييرات تعطي الساكنين الحق في الشراء في الإسكان الاجتماعي (بالرغم من أنه في الأخير دخل حيز التنفيذ في أوائل عام ٢٠١٥م)، وكذلك مع وزارة الصحة حول مسألة تبسيط عملية التبرع بالأعضاء، ومع هيئة الضرائب وإدارات الرفاه والرعاية الاجتماعية حول الحد من الاحتيال والخطأ في المخصصات.

في بعض الأحيان نخسر المعارك بسبب أن الوزراء يصرون حكماً سياسياً بعدم رغبتهم في متابعة الفكرة. وقد يحدث هذا لأنهم يظنون بأنها لا تتناسب مع معتقداتهم السياسية أو الأخلاقية، أو لأنهم متخوفين من كيفية تقبل وتعاطي الجمهور ووسائل للأعلام مع الفكرة. يطلق على هذا التصرف في بعض الأحيان التدخل السياسي، خاصة إن صدر من جانب الطرف الخاسر في النقاش، ولكن من وجهة نظري أراه تدخلاً سليماً وحقاً طبيعياً لهم - إنها الديمقراطية تعمل (لمزيد من النقاش انظر الفصل ١١).

في تعاملنا مع الوزارات والدوائر الحكومية وجدنا إحراز التقدم مع بعضها أصعب بكثير من البقية، خاصة في السنوات الأولى من حكومة ٢٠١٠م. مثلاً، كان هناك مجال بعينه من مجالات السياسات العامة حرص حزب الديمقراطيّين الأحرار (الشريك في الائتلاف الحكومي) أن تطبق فيه النهج السلوكية والنهج القائمة على الأدلة، ووُثق شيء بهذا المعنى في الاتفاقية الأساسية للائتلاف الحكومي. اتفق أن هذا المجال به جميع المقومات للحكم بنجاح هذه النهج معه. وبالإشتراك مع القيادة ذات الصلة في مكتب رئيس الوزراء، قمّت بصياغة عدة قوائم مختصرة لمثل هذه الأفكار. ولكن بالرغم من المحادثات الكثيرة التي أجريناها مع المستشارين السياسيين وكبار المسؤولين في الوزارة ذات العلاقة، يمكن القول بأننا أحرزنا تقدماً بسيطاً عبر عدة سنوات، مع أننا نحظى بدعم من رئيس الوزراء شخصياً. ربما لم يساعد في التقدم أن المستشارين السياسيين في تلك الوزارة لم يكونوا من كبار المعجبين

بستيف هيلتون مدير الإستراتيجية في مكتب رئيس الوزراء، وربما أنها مصادفة فقط أن الوزارة بعد مغادرة ستيف تقبلت النهج أخيراً، على الأقل في بعض المسائل.

الأفكار الأخرى التي تساقطت لأسباب سياسية في الفترة الممتدة بين الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٥م تضمنت تلك المتعلقة بالهجرة غير الشرعية (كانت الفكرة تهدف إلى كسر التواطؤ الضمني بين أصحاب العمل المخادعين والعاملين غير الشرعيين)، والرعاية الصحية (مثل فكرة استيضاح رغبات المرضى المقاربين لمفارقة الحياة)، وعلى صعيد عدم المساواة الاجتماعية (تشجيع الناس على التوصية بمخصصاتهم المالية للأجيال القادمة)، وإدخال تغييرات على الحوافز لتشجيع أرباب العمل على تعيين العاطلين عن العمل منذ فترة طويلة (في الواقع، تقديم ضمان باستعادة المال عند توظيف شاب عاطل عن العمل).

أنا هنا لست أضخم هذه الهزائم، ففي جعبتنا العديد من النجاحات والانتصارات. ففي النهاية، الوزراء هم من يتم انتخابهم، وهم من يطردون إن لم تحُز أفعال الحكومة على إعجاب الناخبين، وهم من يقضي الساعات الطوال بشكل غير معقول، يجتهدون في اتخاذ القرارات التي ستقابل عموماً بالسخرية والتهكم من هذه الجهة أو تلك، ويكدّون ويكافحون لترك بصمة مميزة لسيرتهم المهنية، التي غالباً ما تنتهي بما سيعتبره البعض أنها سيرة فاشلة (إما بإقصاء من رئيس الوزراء، أو فضيحة مهنية، أو بقرار من الناخبين). لهذا كله، هناك حاجة ملحة لوجود شخص يُرجع إليه في الحكم واتخاذ القرار النهائي حول الحفز المقبول والحفز المرفوض، وينبغي أن يكون ذلك الشخص من خارج دائرة "المحفّزين" (nudgers) أنفسهم، وهذا ما سنناقشه بمزيد من التفصيل في الفصل ١١.

الخلاصة:

إن نشر النتائج التي تسفر عن التجارب الممتازة، مثل تجربة إضافة سطر إلى الرسائل المرسلة للمواطنين، وكيف أمكنها تشجيع مزيد من الناس على دفع الضرائب، أو تجربة الحث على الانضمام إلى سجلات التبرع بالأعضاء، يمكن أن يجذب قلة قليلة من وسائل الإعلام والاهتمام الأكاديمي. ومع ذلك، فإن الكثير من نشاطات فريق الرؤى السلوكية كانت ولا تزال مستمرة في التركيز على السياسات، أي القرارات اليومية التي يتخذها رؤساء الوزراء والوزراء والمسؤولون.

السجل الذي دار حول السجائر الإلكترونية يقدم لنا مثلاً واضحاً على شكل تقليدي من أشكال السياسات: تحديد الموقف الذي ينبغي اتخاذه تجاه النشاط أو المنتج المطروح، إما بالسماح له بكل حرية أو وضع قيود عليه، ويترجم هذا الموقف في النهاية من خلال اللوائح التنظيمية والقوانين. المثال الثاني الذي عرضناه للسياسات تعلق بمجال أكثر فوضوية، ويعرف أحياناً باسم: السياسات التشغيلية، وهي كيف تترجم السياسات إلى ممارسات عملية من قبل عشرات الآلاف من موظفي القطاع العام، وفي حالتنا هذه مع مشاركة ملايين الأشخاص من العاطلين عن العمل، الذين يهرون من خلال نظام مخصصات الإعانات المالية أثناء فترة محاولتهم العودة إلى سلك العمل. قدم المثال الثالث لمحة عن السياسات التي يكون فيها تدخل الأذرع الحكومية الرافعة أكثر مباشرة، وتمثل في: محاولة لعب ركلة البداية لاستنهاض وتحريك الاقتصاد المتعثر. بالطبع، الأمر يعود للشركات الفردية لتأخذ قرارها، إما بالاستثمار أو الترقب والانتظار، وللبنوك أن تقرر إن كانت ستقدم القروض أم لا، وللمستهلكين أخذ قرارهم بإنفاق الأموال أو ادخارها، ولكن الحفز يمكن أن يؤثر في بعض هذه القرارات.

الخط الفاصل بين هذه الأساليب في العمل الحكومي وفي القطاع الخاص بعيد كل البعد عن الدقة والإحكام. على سبيل المثال، العديد من الأسئلة حول السجائر الإلكترونية سوف ترتكز بقدر كبير حول الطريقة التي سيقدر الباعة العمل بها، في حين أن العملية الاقتصادية ذاتها متأثرة إلى حد ما بالقواعد التنظيمية التي تفرضها الهيئات التنظيمية. تعطي الأمثلة الثلاثة لمحة عن العالم الذي يعمل فيه فريق الرؤى السلوكية وغيره من الوحدات المركزية.

هناك أيضاً العديد من المجالات الأخرى للسياسات، قدم فيها فريق الرؤى السلوكية المشورة في إطار مكتب رئيس الوزراء ومكتب مجلس الوزراء. لقد تعززت بشكل كبير قدرتنا على إحداث التأثير الإيجابي؛ وذلك بالدعم الذي وجدناه من المستشارين السياسيين لرئيس الوزراء من أمثال روهان سيلفا وستيف هيلتون، ومن نائب رئيس الوزراء من خلال مستشاريه السياسيين: بولي ماكنزي وتيم كولبورن وغيرهم، وطبعاً من خلال المحادثات المباشرة معهم والملاحظات المكتوبة. كان من الأهمية بمكان، خاصة بعد مغادرة روهان سيلفا وستيف هيلتون موقعيهما، استمرار الدعم المتواصل الذي يقدمه لنا أمين مجلس الوزراء السير جيرمي هيوود، الذي أثرت مهاراته العالية ورؤيته الثاقبة في كل مجال تقريباً من مجالات السياسات البريطانية.

على عكس الحال مع تأثير التجربة العلمية المنضبطة الذي يمكن قياسه ومعرفته، لا يمكنك دائماً التأكد من تأثير القرارات المتخذة حول السياسات. ففي الحالة التي تعاملنا معها، والخاصة بإعادة العاطلين إلى العمل، كنا واثقين جداً من التأثيرات الإيجابية لتدخلنا بسبب التجارب التي أجريناها، قبل أن تنتشر هذه التغييرات على الصعيدين الوطني والدولي. وهناك تغييرات أخرى قادمة نظن بأنه سيكون لها تأثيرات أكبر. كما أننا واثقون كل الثقة بأن انحيازنا كان للخيار الصائب في مسألة السجائر الإلكترونية، خاصة مع الآلاف من سنين الحياة التي ثبت إنقاذها. فيما يتعلق بالتدخلات في موضوع إنعاش النمو الاقتصادي، من الصعب تحديد التأثيرات الناتجة عنها بدقة. نعلم بأننا نجحنا في توجيه الشركات إلى الإقبال على مخططات حكومية محددة، مثل: مخطط استشارات التمويل المقدمة للشركات التجارية ومخطط الاستثمار في النطاق العريض، وساعدنا في تأسيس صور جديدة للإقراض، إلا أنه من الصعب جداً عزل نسب آثار هذه التدخلات المحددة على الزيادة الأوسع التي تحققت في ثقة الشركات، وفي التحول الهائل والمثير في الاقتصاد البريطاني. لهذا السبب، قد يجادل النقاد بأن الزيادة في الثقة كانت ستحدث في جميع الأحوال، أو أنها كانت بسبب عوامل أخرى مختلفة تماماً.

لا تزال العديد من مثيلات هذه القضايا الشائكة تُرد إلى أدراج الوارد الحكومية وإلى الصناديق الوزارية. البعض منها تُطرح من داخل الحكومة نفسها، والجزء الأكبر وفقاً لمطالب شعبية. تساؤلات عديدة: هل هناك المزيد مما يمكن عمله حيال ارتفاع تكلفة المعيشة، أو تعزيز الحراك الاجتماعي، أو توجيه الصحة العقلية؟ ما الذي يجب فعله تجاه الأشكال الجديدة للجريمة مثل السرقة الإلكترونية أو التنمر، أو تجاه الهجرة غير الشرعية، أو مشكلة البدانة؟ هل ينبغي لنا فرض ضرائب على الأغذية غير الصحية؟ ينبغي لنا إجازة أنواع محددة من المخدرات؟ الكثير من هذه القضايا خيارات مجتمعية حيث الأسواق والتكنولوجيا والتفضيلات يجب أن تتطور وفقها، مع وجود شركات تجارية قوية ووجهات نظر ذات اهتمام خاص متسقة مع تلك الخيارات.

التحدي الرئيسي الذي يواجه علماء ومختصي علم السلوك، هو ما إذا كانت نُهجنا السلوكية يمكنها تحديد الحلول السليمة لهذه التحديات حينما غابت عن التحليل التقليدي. فمثلاً: إذا كانت عوامل الاحتكاك مهمة للغاية، فهل سيزيد حجم التجارة العالمية، وتنخفض الأسعار لو أن مواقع التسوق الإلكترونية تعرض للمتسوقين على الدوام أفضل سعر مكافئ للمنتج في جميع

أنحاء العالم (أو على الأقل داخل منطقة الاتحاد الأوروبي أو دول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)؟ وفي نفس الاتجاه، كم من المليارات المهجرة تنسب إلى أسباب الاحتيا، والأخطاء في أنظمة الضرائب والمخصصات المالية، وهي في الحقيقة نتيجة "الكسل" والبحث عن الراحة الشخصية؟ وهل يمكن سد هذه الفجوة ببساطة من خلال تسهيل الإجراءات بالطريقة الصحيحة؟

لعل أهم تغيير طرأ على السياسات وإن كان خفياً من بين الأعمال التي قدمها فريق الرؤى السلوكية، كان ذلك الذي يُعنى بتغيير الأساليب المتبعة وطرق التفكير. فبعد مرور ثلاث أو أربع سنوات على قيام وحدة الحفز، إلى جانب النقاشات الاعتيادية حول التكاليف والمنافع السياسية والاقتصادية، أصبحت اللغة التي تكتب بها الملاحظات في مكتب رئيس الوزراء ومكاتب الوزراء تحتوي على نحو متزايد على أسلوب ولغة الرؤى السلوكية. كان أوليفر ليتوين وزير السياسات الحكومية وموظفيه في مبنى ٩ داوننغ ستريت - ولا زالوا - من ذوي الأهمية الخاصة. وليتوين مثله مثل جيرمي هيوود أمين مجلس الوزراء، لديه سلطة رقابية وإشرافية على كافة مجالات السياسات. وبعد العديد من الاجتماعات مع فريق الرؤى السلوكية التي عقدت في حضوره، سرعان ما تمكن بنفسه من فهم نهج الرؤى السلوكية فهماً جيداً جداً، وكثيراً ما كان يوجه الوزارات وفرق السياسات عبر الوايتها (الحكومة البريطانية) للنظر في النهج السلوكية، أو توجيههم نحو فريق الرؤى السلوكية. وبحلول عام ٢٠١٤م، كان هذا الفعل شائعاً وينطبق على قسم كبير من مجلس الوزراء. فقرارات السياسات هي شريان الحياة بالنسبة للحكومة، ومن خلالها بدأت تنتشر أفكار ونهج الرؤى السلوكية على نطاق واسع من خلال أفرع الحكومة.

ليس هناك من ضمانة بأن توصياتنا سيتم اتباعها، حتى لو كانت ترسل عن طريق البريد الإلكتروني المُعَنون بمكتب رئيس الوزراء في ١٠ داوننغ ستريت، إلا أنه من الكافي لنا معرفة أن توصياتنا وطريقة تفكيرنا وصلت وأحدثت فرقاً كبيراً وملحوظاً. وفي بعض الأحيان، تحتاج المقترحات للوقت الكافي أو الفرصة المواتية، وأن يتردد صداها مع الإحساس بالوقت. لا يزال بعض هذه المقترحات التي نجحت وشُيقت طريقها تعمل من خلال النظام الحكومي إلى الآن، كما أن بعض تلك الأفكار التي أهملت وتركت على أرضية (غرفة التقطيع) بعد المعارك الحوارية التي جرت في الحكومة البريطانية، ربما ترى النور يوماً ما، إن لم يكن في المملكة المتحدة، ربما في حكومات وسياقات أخرى حول العالم.

الفصل التاسع

الرفاهية:

حفز ذواتنا، وحفز بعضنا بعضاً، يحقق لنا حياة أكثر سعادة:

يحسب الناتج القومي الإجمالي إعلانات السجائر وملوثات الهواء، وسيارات الإسعاف التي تخلي طريقنا السريعة من بقايا المجازر. وهو يحسب عدد أقفال أبوابنا وعدد السجون التي يودع فيها من يكسر تلك الأقفال. ويحسب معدل تدمير الخشب الأحمر وفقدان روائع الطبيعة في خضم الزحف العمراني الفوضوي. ويحسب مواد النابالم والرؤوس الحربية النووية وسيارات الشرطة المدرعة لمكافحة أعمال الشغب في مدننا. ويحسب بنادق ويطمان وسكاكين سبيك، والبرامج التلفزيونية التي تمجد العنف من أجل أن تباع الألعاب لأطفالنا. ومع ذلك، فإن الناتج القومي الإجمالي غير مخصص لصحة أطفالنا، أو جودة تعليمهم، أو فرحتهم في اللعب. وهو لا يشمل جمال أشعارنا أو متانة علاقاتنا الزوجية، أو مستوى ذكاء مناقشاتنا العامة أو سلامة موظفينا في الخدمات العامة. وهو لا يقيس خفة ظننا ولا شجاعتنا، ولا حكمتنا ولا علمنا، ولا تعاطفنا ولا تفانينا لبلدنا. باختصار، إنه يقيس كل شيء، إلا ما يجعل الحياة جديرة بالاهتمام.

روبرت إف. كينيدي، جامعة كانساس، ١٨ مارس ١٩٦٨م.

"إيلين" مسافرة يومية، تنتقل من مدينة لأخرى للذهاب إلى عملها ثم العودة إلى منزلها، تستغرق رحلتها ما يقارب ساعة و٤٠ دقيقة في الاتجاه الواحد. ومقارنةً بالكثير من زملائها المتنقلين اليوميين، تعتبر إيلين مبتدئة، بمعنى أنها ترتحل يومياً إلى العمل من فترة تقل عن خمس سنوات. عندما تستقل القطار تجده وقد امتلأت نصف مقاعده بالمتنقلين الآخرين. ولكن على الجانب الإيجابي، تسكن هي وأسرته في منزل بمساحة جيدة وبه حديقة جميلة، مساحته بكل تأكيد أكبر بكثير من أي منزل، يستطيعون تحمل تكاليفه لو أنهم عاشوا في لندن مثل العديد من أصدقائها. الأمر متعب وبه مشقة، وأحياناً تحدث هي وزوجها بشأن

الانتقال، إلا أن راتب الوظيفة جيد ويبدو أن الأطفال سعداء في هذا المكان. إنها واحدة من تلك التنازلات التي نقدمها في الحياة.

أنعاطف كثيراً مع إيلين وأمثالها لأنني واحد منهم؛ فرحلتني إلى عملي تستغرق مني ما يقارب الساعة و٢٠ دقيقة ذهاباً ومثلها إياباً. وعندما أستقل القطار كل يوم من محطة كامبريدج، أجد إيلين أحد الموجودين فيه مسبقاً، وأكواب القهوة مبعدة أمامهم في محاولة لإغماض أعينهم، لينعموا ببضع دقائق إضافية من النوم إن استطاعوا لذلك سبيلاً. عندما بدأت العمل لصالح رئيس الوزراء توني بلير في عام ٢٠٠١م، فكرت أنا وزوجتي في العودة إلى لندن، ولكننا قررنا عدم العودة إلى شقة من ٣ غرف نوم، وترك منزلنا في كامبريدج مع طفلينا، من أجل فترة عمل لدى الحكومة من المفترض ألا تتجاوز ١٨ شهراً فقط.

هل كانت إيلين "على حق"؟ هل كنا نحن "على حق"؟ هل المنزل الكبير بحديقته الجميلة يستحق عناء هذا الترحال الطويل كل يوم، أم أننا جميعاً سنكون أكثر سعادة إن عشنا في مسكن أصغر ولكنه أقرب إلى أماكن أعمالنا؟ تشير الأدلة الواردة من علم دراسات الرفاهية أن غالبية الناس سيكونون أكثر سعادة باختيارهم تقصير تنقلاتهم إلى العمل والانتقال إلى مسكن أصغر. ويبدو أن الزيادة في الدخل والمسكن الأكبر لا يعوضان عناء الترحال الطويل، ليس فقط للمتقنين بل لشركائهم أيضاً (١).

اتضح أن نفس الاختصارات العقلية التي تساعدنا على المضي قدماً في حياتنا، وأحياناً توقعنا في العثرات، نألفها ونعتاد عليها في اتخاذ القرارات الكبيرة في حياتنا أيضاً. فعند مقارنة منزل كبير بحديقته الغناء مع شقة في المدينة، فإننا نفكر في أيام الصيف وفي الأطفال وهم يلعبون على مروجها. وفي مواجهة موقف يحتم علينا مثل هذا الاختيار، يبدو لنا الأمر محسوماً ولا يحتاج لأدنى تفكير، إلا أن هناك جوانب أخرى في هذا الاختيار قد تكون أقل وضوحاً، وقد تترك أثراً أكبر أيضاً، مثل: كيف أن عملية الترحال والتنقل الطويل سوف تفوت علينا وقت نوم أطفالنا، وفرصة القراءة لهم قبل النوم، أو ربما تتطلب الحديقة عناية ووقتاً أكثر مما نظن، وقتاً يمكننا بدلاً من ذلك الاستفادة منه في اصطحاب الأطفال إلى حديقة قريبة من المنزل أو إلى حديقة الحيوان.

هذه النوعية من القرارات، على المستويين الشخصي والاجتماعي، هي محور هذا الفصل وموضوعه. وليس من باب المصادفة أن نجد الكثير من علماء السلوك الرواد يدرسون هم كذلك الرفاهية والسعادة، من أمثال "دانيال كانيمان" و "داني جيلبرت" و "إليزابيث دون" و "بول دولان"، وكلهم توافقوا على وجود نقطة التقاء وتقاطع رائع بين العلوم السلوكية والرفاهية، رغم أن منطلقاتهم مختلفة جداً في الغالب. وفي قلب هذا التقاطع يبرز هذا السؤال المذهل: هل نحن نعرف حقاً ما يسعدنا؟

إذا نحن سلّمنا بالبيانات التي توصل إليها علم الرفاهية الجديد، فيبدو أننا غالباً نحصد الأخطاء من ورائها؛ فنحن نشترى الهدايا المكلفة لأطفالنا، والتي نادراً ما يلعبون بها، في حين أنهم - ونحن - قد نكون أكثر سعادة لو أنفقنا المال والوقت على فعل شيء معهم، كما أننا نجهد أنفسنا لشراء السيارة الفارهة التي نحلم بها، ولكنك بعد ذلك تجدها بعد ستة أشهر مخنوقة في زحمة المرور، مثلها مثل أي سيارة أخرى، ونختار التنقل لمسافة طويلة والسكن في منزل كبير، في حين أننا قد نكون حقيقة أكثر سعادة في منزل أصغر نقضي فيه وقتاً أكثر معاً. ومن الراجح كذلك أن بعض قراراتنا الجماعية - على المستوى المجتمعي والوطني - هي أيضاً تسير على نفس هذا المنوال.

إن الآثار المترتبة على الطريقة التي نعيش بها حياتنا وانعكاساتها على الشركات التجارية والحكومات كبيرة وكبيرة جداً. هذا ما يسعى هذا الفصل لاستكشافه، وسيتبين أن رحلة الاستكشاف مثيرة للفضول وجذرية. وقد كان سؤالاً أراد رئيس الوزراء منا، إلى جانب المهام الأخرى لفريق الرؤى السلوكية، متابعتة ومحاولة الإجابة عليه.

الجزور الأولى:

لطالما فكر الناس وحلموا بالرفاهية - وهي أن يعيش الإنسان تجربة شخصية من السعادة والمشاعر الإيجابية. وقد ارتبطت الرفاهية من الناحية الفلسفية والدينية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحياة المنعمّة الكريمة - ولكنها ليست بالضرورة كذلك.

أما عند أرسطو، فكان السعي للوصول إلى حالة "اليوديمونيا" eudaimonia - لنسميها السعادة حالياً حتى يتضح المراد منها - هي الهدف الأقصى في الحياة؛ لأن جميع الأهداف

الأخرى، سواء أكانت مادية أو روحية، ماهي إلا وسائل تساعد في بلوغ هذه الغاية. وكان يرى أن لدى البشر سمة مميزة تُمكنهم من استخدام التفكير المنطقي لاختيار الأفعال والتصرفات، التي تجعلهم يبلغون تلك الحالة؛ وذلك بالنظر إلى ما هو أبعد من المتع والملاذات اللحظية، وأبعد من المشقة والمضايقات الآنية، وصولاً إلى رؤية حياة الفضيلة والفضول الفكري والصدقة، وعندها فقط ينبجس في داخل الإنسان شعورٌ عميق من الراحة، وهو ما نسماه الرفاهية. لم تكن السعادة أبداً مجرد حالة ذهنية عابرة، بل هي "نشاط للروح" مستمر، وهو نشاط يستغرق حياة بأكملها لتحقيقه. "فكما أن رؤية طائر سنونو وحيد أو المرور بيوم معتدل جميل لا يجعل الموسم ربيعاً، كذلك ليس يوم واحد ولا فترة قصيرة هي ما تجعل المرء ميموناً وسعيداً" (٢).

على الرغم من مضي ما يزيد عن ألفي عام على تفكير أرسطو هذا، إلا أنه ما زال صامداً أمام اختبار الزمن، بل وتردد صده في تفكير "جون ستيوارت ميل"، والذي كانت مفاهيم السعادة عنده ذات جذور في فضائل أسمى. ولكن أستاذ "ميل" وعزابه، جيرمي بنتام، هو أكثر من عُرف بإقحامه لهذه الفكرة عن السعادة في العصر الحديث.

بنتام كان واحداً من بين عدد من الشخصيات الذين طرحوا أفكاراً مماثلة خلال القرن الثامن عشر، من أولئك نجد "فرانسيس هتشيسون" (٣)، و"ديفيد هيوم" و"ويليام بيلي" (٤) لكن ربما أصبح بنتام أكثرهم شهرة بسبب الصراحة والمباشرة في طرحه - قد يصفها أحدهم بالمبالغة في التبسيط. جادل بنتام بأن السعادة ينبغي أن تكون المرشد للفرد في كيفية عيشه لحياته، وكذلك هي المرشد لما ينبغي للحكومة القيام به وما لا ينبغي. واقترح استخدام ما يسميه: "حساب اللذة" (felicific calculus) - أو "المتعة" (hedonics) - والذي من خلاله يمكننا بطريقة علمية تحديد وقياس مقدار السعادة المكتسبة أو المفقودة من قيامنا بنشاط معين، وعلى أساس هذا الحساب نتمكن من اتخاذ قراراتنا السياسية (٥)، كما صاغها بنتام: (كل ما يجلب المتعة، ويُجنّب الألم، هي الغايات التي ينبغي على المشرع وضعها نصب عينيه).

واجه مذهب النفعية البنثامية هذا مشكلات جسيمة على جبهتين: أولاهما كانت فلسفية، حيث يبدو أن مقياسه المسمى: "حساب المتعة" يعني أنه يُجيز تعريض شخص

واحد لمقدار كبير من التعاسة، إذا كان في ذلك سعادة بالغة للبقية. أما المشكلة الثانية ذات طبيعة عملية: كيف يمكن للشخص أو الحكومة قياس مستوى السعادة بطريقة تجريبية؟ المشكلة الأولى أبقت الفلاسفة في سعادة - وربما لا أحد آخر سواهم - لمدة ٢٠٠ عام (هي عمر أفكار بنثام)، ولكن دون التوصل لإجابة على السؤال الثاني - مسألة القياس العلمي - كان يجب ترك النقاش بأكمله للفلاسفة على أرائكهم الوثيرة.

قياس مستوى الرفاهية: من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى الرفاهية الشخصية (SWB):

في عام ١٩٣٧م، قدم "سامون كوزنتس" تقريراً عن الدخل القومي للأعوام بين ١٩٢٩-١٩٣٥م إلى الكونغرس الأمريكي. حوى هذا التقرير بين صفحاته فكرةً أولية عن مقياس وحيد للتقدم الاقتصادي. أصبح هذا المقياس يُعرف باسم الناتج المحلي الإجمالي، وهو مصمّم لرصد النشاط الاقتصادي على مستوى البلد بأكمله. ومنذ الحرب العالمية الثانية، والناتج المحلي الإجمالي يُستخدم لقياس النمو الاقتصادي للبلد ومقارنته بغيره من البلدان، بل أستخدم أيضاً كمؤشر على مستوى المعيشة لمواطني الدولة. وعلى الرغم من أن أرقام إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي بعيدة عن الكمال - فهي تستند إلى مجموعة واسعة من الاستدلالات، التي غالباً ما تكون عرضة للمراجعة والتغيير - إلا أنها أصبحت بارزة للغاية، وربما تكون أكثر الإحصاءات انتشاراً في عصرنا الحالي. وقد تتأثر المناصب السياسية والانتخابات السياسية، وحتى المسار الاقتصادي ذاته بارتفاع وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الفصلي (ربع السنوي).

ومع ذلك، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي محدود جداً عند قياس مستوى الرفاهية في البلد، وله جوانب قصور أخرى، كما عبّر عنها روبرت كينيدي في جملته الشهيرة كجزء من خطاب ألقاه حول فيتنام في أواخر الستينيات، وأوردناها في افتتاحية الفصل. فالناتج المحلي الإجمالي ما هو إلا انعكاس ومقياس لنشاطاتنا في الاقتصاد الحقيقي، أو لمدوداتنا المادية المحسوسة. ويرى علماء الاقتصاد التقليدي أن الناتج المحلي الإجمالي لا بد أنه مقارب إلى حد ما، لتمثيل الأمور التي نقدرها ونجعل لها قيمة، أو تلك التي تجعلنا سعداء، نظراً لأن الفاعلين في الاقتصاد العقلاني (الإيكونات) الذين ينشطون في الأسواق ذات الأداء الجيد، لن

يدخلوا إلا في الصفقات التي تزيد من منفعتهم، ولكن هذا الافتراض تحيط به الكثير من المشكلات الكبرى:

أولاً، هنالك الكثير من التأثير للأحكام الشخصية في تصنيف المردودات المادية؛ لم تحتسب فيها على سبيل المثال قطاعات عريضة من الاقتصاد الرمادي. وتخضع أرقام الناتج المحلي الإجمالي الإحصائية بشكل دائم للتعديل حسب ما يتم تضمينه في هذا الناتج. مثلاً: في عام ٢٠١٤م قرر مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة، إلى جانب بعض الوكالات الإحصائية الوطنية في الدول الأوروبية الأخرى، بأن الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد يجب أن يتضمن تقديرات للقيمة المالية لأسواق ممارسة الرذيلة وتجارة المخدرات المحظورة (أسهم هذا في زيادة الفاتورة التي يتوجب على المملكة المتحدة أن تدفعها للاتحاد الأوروبي، بسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي!). ومع ذلك، ما زال الناتج المحلي الإجمالي لا يتضمن الأعمال التطوعية، ولا قيمة الوقت الذي نقضه في تربية أبنائنا، ولا رأس المال الطبيعي وغيره من أنواع رأس المال التي تُستنزف عادة في النمو. وفي حين يتم احتساب عملية تنظيف تسربات النفط الكبرى ضمن عناصر النمو في الناتج المحلي الإجمالي، لا يتم تمييز النفط المستنزف والكربون الذي يطلقه.

ثانياً، حتى في ظل نموذج تقليدي بسيط التوسع، نجد أن النتيجة الصافية لخيارات "الفاعلين العقلانيين rational actors" الفردية، قد تؤدي إلى انخفاض في مستوى المنفعة أو الرفاهية. والاستغلال المفرط للمشاعات (الموارد المشتركة) مثال بسيط على ذلك - الجميع يفرط في استغلالها مما يعمل على تدمير هذه المشاعات. وهناك مثال آخر أكثر تعقيداً، قدمه تيبور سيتوفسكي في كتابه الكلاسيكي: "الاقتصاد الكئيب"، وفيه تعمل القرارات الاقتصادية التي يأخذها بعض الفاعلين بشكل غير متعمد على إحداث عواقب وتداعيات واسعة النطاق، أو آثار غير مباشرة، ينتج عنها مستوى إجمالي منخفض من الرفاهية. تأمل لو أن الناس بدأوا في الإقبال بكثرة على شراء الأثاث القابل للتجميع؛ لأنه أرخص ثمناً ولأنه يفي بالغرض الذي تفي به قطع الأثاث التي يُفصلها نجار حُرّفي. وحتى لو توجه قلة من الناس هذا التوجه، قد يكون ذلك كافياً لأن يُعرض أعمال النجارين المهرة في الأثاث المصنوع يدوياً للإغلاق، وهو خيار لم يتخذه هؤلاء الحرفيون من تلقاء أنفسهم، ويمكن القول إنه على حساب الكثير من المستهلكين. وبالمثل، فكر في أعداد الأشخاص الذين يتحسرون على

فقدان المتاجر والشوارع التجارية التقليدية، في حين أنهم لا زالوا يختارون شراء احتياجاتهم الأسبوعية من المتاجر الكبرى في أطراف المدينة.

وهناك مسألة ثالثة، مسألة جوهرية لهذا الكتاب: وهي أننا بشر ولسنا "أيكونات". وبالنظر من خلال عدسة الاقتصاد السلوكي، فإن الفرضية القائلة بأننا نفعل ما يجعلنا سعداء فرضية مهزوزة وهشة للغاية. فإذا كنا نسعى للرفاهية، فيحسب الفرضية سنتمكن اعتماداً على فعلنا لما يسعدنا من قياسها بشكل مباشر - وبالتأكيد لن نفترض أن الناتج المحلي الإجمالي مقياس جيد للرفاهية (على الرغم من أنه قد يساهم في عملية القياس).

ولكن رغم أن الكثير من الخبراء يقرّون بأوجه القصور في الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاهية المجتمعية، إلا أنهم لم يتمكنوا من رؤية بديل أفضل. ويرى كثير من الفلاسفة وصناع السياسات أن قياس الرفاهية الشخصية أمرٌ لا يتسنى فعله، ويجعل النقاش حوله لا يعدو عن: قيل وقال في أحاديث فارغة. ولحسن الحظ، أن ما يزيد عن نصف قرن من الدراسات والأبحاث التي قام بها علماء النفس والباحثون الاجتماعيون، عملت على الإلمام تدريجياً بجوانب هذه المشكلة الرئيسية الهامة.

أليست من الأمور المثيرة لقلق الحكومة؟

لقد كان الطريق طويلاً الذي أدى بالحكومات والمجتمعات، والمملكة المتحدة بشكل خاص، للوصول إلى النقطة التي أصبح فيها مفهوم الرفاهية أكثر من مجرد عبارات براقة في الأحاديث والخطب. وعلى الرغم من أن المدافعين عن برنامج الرفاهية، كثيراً ما يستشهدون بالعبارات الشهيرة في الدستور الأمريكي حول "السعي لتحقيق السعادة"، إلا أنه يمكن للمرء الرد بأن المغزى الأساسي والتطبيق العملي لهذه العبارات، هو أن على الحكومة أن تبقى بعيدة قدر الإمكان، وتفسح المجال أمام المواطنين لإيجاد طرقهم الخاصة للوصول إلى السعادة. وكان دور الحكومة يقتصر على تهيئة الظروف للمواطنين ليتمكنوا من اكتشاف السعادة - وحتماً ليس اكتشافها أو تحديد ماهيتها لهم.

في المملكة المتحدة، بُذلت عدة محاولات من أجل إدراج قياسات الرفاهية الشخصية في السياسات والإحصاءات الوطنية. فبعد وقت قصير من انتخاب حكومة حزب العمال في عام ١٩٩٧م، تقدم مسؤولون في وزارة البيئة بمقترح لإضافة قياسات الرفاهية ضمن مؤشراتهم

الخاصة بجودة الحياة. وعلى الرغم من موافقة الوزير "مايكل ميتشر" المبدئية، إلا أنه تراجع لاحقاً عن دعمه لاستخدامها عندما أُطلع على النتائج الفعلية للدراسة الاستقصائية، وأثر عنه هذه المقولة: "لا يمكن أن يكون الناس بهذه السعادة!". فبعد كل ما مرّ بهم من معاناة طويلة في ظل الحكومة السابقة، من ارتفاع لمستوى الفقر وعدم المساواة، وافتقار الخدمات العامة للاستثمارات، كيف يمكن أن يقول هذا العدد الكبير من البريطانيين: إنهم راضون عن حياتهم؟

بعد مضي خمس سنوات على ذلك، وبعد انضمامي لأول مرة إلى الحكومة، قمنا بنشر ورقة نقاش صادرة عن الوحدة الإستراتيجية لمكتب رئيس الوزراء، تتناول هذه المسائل على نطاق أوسع. فكانت ورقة (الرضا عن الحياة: الحالة المعرفية والآثار المترتبة على الحكومة) ورقة بحثية اقترحتها قبل انضمامي للوحدة الإستراتيجية في عام ٢٠٠١م، بالرغم من أن رئيس هذه الوحدة في ذلك الوقت جيف مولغان شكك في فائدتها (فقد أصبح لاحقاً من المناصرين بقوة، والمنادين بصوت عال بنشر وتعزيز الرفاهية). وفي الحقيقة، كانت ورقة بحثية نشرناها على هامش العمل الرئيسي الذي كنا نؤديه في الوحدة، وتحسباً لأي شكوك تجاهها وضعنا عبارة: "هذه الوثيقة لا تمثل سياسات الحكومة" بشكل بارز على كل صفحاتها. ورغم أنه كان من المقرر أن تُسلم مكتبه ليطلع عليها، إلا أن رئيس الوزراء في ذلك الوقت "توني بلير" - على حد علمي - لم يقرأها.

ومع ذلك، جذبت ورقة ٢٠٠٢م اهتمام الأوساط الخارجية بقوة، وكانت أحد أكثر الوثائق الصادرة عن الوحدة الإستراتيجية لمكتب رئيس الوزراء تحميلاً من الموقع على الإطلاق. لقد قدمت إشارة على اهتمام صنّاع السياسات بهذا الموضوع، وساعدت على تشجيع الآخرين سواءً من منتسبي المجال الأكاديمي أو المهتمين بالسياسات وشؤونها على التعاطي معه بجدية. دخل الاقتصاديون من أمثال ريتشارد لايرد في الجدل الذي أثارته الوثيقة، حتى إن وزير الخزانة حينها السير غوس أودونيل أوضح صراحةً أنه يعتقد أن برنامج الوثيقة جاد ومهم.

ولكن من الناحية السياسية، فشلت هذه الوثيقة في استقطاب أي مستوى جدّي من الاهتمام. ولم يجازف أي من الأحزاب الرئيسية، ولا أي وزير، بالمرآة عليها. قد يكون أحد

أسباب ذلك أن قلة منهم كانوا متأكدين من الآثار المترتبة على سياسات الرفاهية، والسبب الآخر بكل بساطة هو الخوف من السخرية عند الرهان على الحصان الخاسر.

كان ديفيد كامرون آنذاك هو الزعيم الجديد لحزب المحافظين، ولم يبدأ في التحدث عن موضوع الرفاهية إلا في الفترة التي سبقت انتخابات عام ٢٠١٠م. وديفيد كامرون، وإن كان بتشجيع من ستيف هيلتون، هو من أثار الدهشة والمفاجأة من خلال حديثه عما إذا كان يتوجب على المملكة المتحدة أن تفقدي برؤية مملكة بوتان عن العالم وألا تحصر اهتمامها بالنتائج المحلي الإجمالي فقط، وإنما تفكر في السعادة الوطنية الإجمالية أيضاً. بعضهم رأى أن هذا الحديث ما هو إلا جزء من حملة هيلتون؛ لإعادة تسويق وتلميع صورة حزب المحافظين، ولكن اتضح لاحقاً أن كامرون كان جاداً كل الجد.

الرفاهية تصبح فكراً سائداً:

في يوم ٢٥ نوفمبر من عام ٢٠١٠م، حُشد الصحفيون المعتمدون لدى الحكومة في وزارة الخزانة؛ لحضور وقائع خطاب رئيسي يلقيه رئيس الوزراء، يتضمن إعلاناً هاماً. اجتمع عدة مئات من المعلقين والصحفيين والخبراء في القاعة، واصطف خلفهم عدد من أطقم العمل التلفزيونية. لم يمض على تشكيل حكومة التحالف حينئذ سوى ستة أشهر، ولا يزال التشكيك الممل فيها مستمراً في إغراق صفحات الجرائد ووسائل الإعلام. ومع ذلك، كان المكتب الصحفي التابع لمكتب رئيس الوزراء، يودّ لو أن رئيس الوزراء يتخلى عن فكرة إلقاء هذا الخطاب. وكانوا متخوفين بشكل خاص من أن الحديث عن السعادة في وقت يتسم بالتقشف والضعف الاقتصادي، سيكون موضع سخرية واستهزاء.

كنت قد عملت مع ستيف هيلتون على إعداد هذا الخطاب، ومع مكتب الإحصاءات الوطنية (ONS) على مدى أسابيع لإعداد التفاصيل الخاصة بالإعلان. وحتى آخر لحظة قبل إلقاء الخطاب وأنا أتساءل إن كان سيُلغى. ولكن في يوم ٢٥ نوفمبر كنا في القاعة، ورئيس الوزراء على وشك الإعلان رسمياً أن المملكة المتحدة تلزم نفسها بقياس الرفاهية الشخصية على نطاق واسع، وكذا الأخذ بالاعتبارات المنهجية للرفاهية في سياساتها.

فترة التحضير لهذا الحدث الهام حملت الكثير من الضغط والتوتر حول موضوع الرفاهية. خططنا في الأصل أن ينضم دانيال كانيمان لنا، ولكن بسبب جدول أعمالنا اليومي المضغوط، مع ما كان يطرحه من أسئلة حول الآلية التي يقترحها مكتب الإحصاءات الوطنية لدينا، لغرض قياس الرفاهية (وهي التفاصيل التي تخفى على الصحفيين في القاعة)، كان علينا في اللحظة الأخيرة أن نتحول إلى الاقتصادي الكندي الخبير في الرفاهية جون هيليويل. كان للتحليلات المكثفة والموسعة التي قام بها هيليويل حول الاختلافات بين الدول في الرفاهية تأثيرٌ بالغٌ على طريقة تفكيري في هذه الناحية. وفي الليلة التي تسبق الحدث، وفيما كنت أراجع ذهنياً ترتيبات الحدث وخطواته، استذكرت جون، عندما أقنع مجموعة من صانعي السياسات في بلده كندا بالوقوف جميعاً في بداية العرض التقديمي، والغناء سوياً: "إن كنت سعيداً وتعرف ذلك". لقد كان المغزى من وراء هذه الخطوة هاماً جداً؛ فالغناء الجماعي يجعلك تشعر بالسعادة وتستشعر معانيها. وتخيلت بعدها النظرة على وجه رئيس الوزراء، التي ستوثقها للأجيال القادمة خمسة من طواقم الكاميرات، حين يحاول جون هيليويل إقناع كامل السلك الصحفي المعتمد صعبى المراس، وكبار المسؤولين في وزارة الخزانة للوقوف سوياً والغناء. وعندها اتصلت بجون في الفندق الذي ينزل فيه في لندن للاطمئنان عليه والتأكد من نواياه، كان رده: "أوه، حسناً"، وأوضح: "ولكني أجدها طريقة نافعة جداً، ودائماً ما تسير على خير ما يرام!". اتفقنا بعدها أن من الأفضل ألا تتم في هذه المناسبة. (وأعتذر للأجيال القادمة عن مقطع اليوتيوب المثير الذي لم يحدث مطلقاً).



الشكل (٣٤)

رئيس الوزراء يعلن عن برنامج الرفاهية في مقر وزارة الخزانة، وإلى جانبه وزير الخزانة حينها السير غوس أودونيل

ترتيب اصطفااف المسؤولين الذين تواجدوا في ذلك اليوم كان مهماً بنفس أهمية الإعلان ذاته. فإلى جانب رئيس الوزراء جلس السير غوس أودونيل رئيس الخدمة المدنية، وبجانبه من الجهة الأخرى جلست مسؤولة الإحصاء الوطني جيل ماثيسون. لقد كان رؤساء نظمتنا السياسية والإدارية والإحصائية يقفون معاً؛ ليقولوا لنا أن هناك فجوة حقيقية في طريقة تفكير الحكومات السابقة تجاه أهداف السياسات، وأن الوقت قد حان للتعاطي بجدية مع موضوع الرفاهية الشخصية.

كان فحوى الخطاب وحجته الرئيسية هي أن النمو الاقتصادي مهم، ولكنه ليس غاية في حد ذاته:

... النمو الاقتصادي وسيلة للوصول لغاية أسمى. فإذا كان هدفك في السياسة هو المساعدة في تحسين معيشة و حياة الناس - وهو هدي في - وإذا كنت تعلم سواء من خلال حدسك الداخلي أو من الأدلة والبراهين أن الازدهار وحده لا يحقق حياة أفضل للناس. عندها عليك أن تتخذ خطوات عملية للتأكد من أن الحكومة تولي الاهتمام اللائق بنوعية وجودة حياتنا، إضافةً إلى اهتمامها بالنمو الاقتصادي، وهذا هو ما نسعى لتحقيقه.

وقدم رئيس الوزراء في كلمته ثلاثة التزامات: أولاً، طُلب رسمياً من مكتب الإحصاءات الوطنية تطوير وتطبيق مقياس واسع النطاق يقيس مستوى الرفاهية الشخصية. ثانياً، طُلب من وزارة الخزانة مراجعة "الكتاب الأخضر" الإرشادي الذي تصدره في الجزء الذي يحدد الأسس الحسابية المعتمدة في عملية صنع القرارات لتضمن التأثيرات على مستوى الرفاهية. ثالثاً، طُلب من جميع الوزارات والإدارات الحكومية النظر في تأثيرات سياساتهم الجديدة على مستوى الرفاهية.

قياس مستويات الرفاهية الشخصية:

بشكل عام، وعلى مقياس من ١ إلى ١٠، ما مدى رضاك عن حياتك، حيث ١ يعني "غير راض أبداً" والرقم ١٠ يعني "راض تمام الرضا"؟ خذ برهة للتفكير في إجابة هذا السؤال. ما هو الرقم الذي اخترته؟ هل استغرقت منك الإجابة وقتاً طويلاً؟

بحث علماء النفس في الكيفية التي يمكن بها قياس مستوى الرفاهية قبل زمن طويل من خطاب رئيس الوزراء. ففي خمسينيات القرن الماضي، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، كانت استبيانات الرأي تحوي أسئلة للمشاركين مشابهة للمذكورة أعلاه. وبالتوازي معها، أظهرت كثير من مؤلفات وأدبيات الطب النفسي المختصة، أن التعاسة بدءاً من أعلى حالاتها النفسية الخطيرة نزولاً إلى مشاعر البؤس اليومية، يمكن قياسها بشكل موثوق ودائم. وأظهرت نماذج الاستبيانات، مثل استبيان لانغر-٢٢، واستبيان غولديبرغ للصحة العامة، أنه خلافاً للاعتقاد السائد في ذلك الوقت، فإن الناس على استعداد تام للإجابة عن أي أسئلة تتعلق بمشاعرهم وحالة عقولهم من الناحية النفسية. وعليه نجد أن كثرة الأسئلة في الاستبيانات الأولية التي كانت تدور حول الأعراض الجسدية، مثل وجود مشاكل في النوم،

والأوجاع والآلام العضوية، مهدت الطريق تدريجياً لطرح أسئلة أكثر مباشرة حول مشاعر الناس.

بحلول السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، ظهرت العديد من الدراسات الاستقصائية على المستوى الدولي، تطرح أسئلة حول مستوى السعادة لدى المشاركين، ومستوى رضاهم عن الحياة، مثل مسح اليوروباروميتر (Eurobarometer) والمسح العالمي للقيم (WVS). وتكشفت النتائج عن وجود اختلافات ملحوظة وثابتة بين الدول، ومع ظهور هذه النتائج ثارت تساؤلات منهجية جديدة. أحد هذه التساؤلات كان يتعلق بالفروقات اللغوية والثقافية بين المشاركين في الاستقصاءات، وهل لها دور في تفسير السعادة بشكل مختلف. وكان الاستنتاج الأسهل هو أن يُعزى اختلاف النتائج بين الدول إلى الخطأ في عملية القياس، لا إلى أي سبب آخر أعمق. كما كان صناع السياسات أحياناً يرفضون نتائج قياسات السعادة؛ بسبب عدم تفاعلها مع تغير السياسات والأوضاع المحيطة. في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، أليس من المحير أنه وعلى الرغم من النمو الاقتصادي على مدى ٥٠ عاماً، والأحداث العظام التي مرت بها بما فيها الحروب، نجد أن متوسط مستويات السعادة لم يطرأ عليه خلالها أي تغيير كبير. تبدو مقاييس الرفاهية الشخصية وكأنها عداد لقياس السرعة متعطل؛ فلم تعكس أو تتجاوب مع أي شيء يقوم به السياسيون، لذا وبعد مضي فترة من الزمن لم يعد يلتفت إليها أحد.

ولكن بالنسبة للباحثين الذي سبروا أغوار الموضوع، فإن قياس الرفاهية لم يكن بالأمر الذي يسهل صرف النظر عنه. وقد أثبت "رونالد إف إنغليهارت" الذي قاد المسح العالمي للقيم (WVS) بأن الاختلافات اللغوية بين المشاركين غير قادرة على تفسير الفروقات في مستوى السعادة في الدول الأوروبية (٦)؛ فكان الناطقون الألمان والطيالان والفرنسيون المقيمون في سويسرا أكثر سعادة، وبفارق شاسع عن نظرائهم المقيمين في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا. كما صمدت القياسات بشكل جيد في مواجهة أنواع أخرى من الاختبارات. وتبين وجود ارتباط وثيق بين تقييم الناس لسعادتهم الشخصية ورضاهم عن الحياة، وبين التقييم الذي يمنحه لهم الأشخاص الذين يعرفونهم لمستويات السعادة لديهم، كانت التقييمات متناغمة (وموثوقة) مع مرور الوقت، وارتبطت أيضاً مع تقييمات مستقلة صدرت عن غرباء عنهم أعطيت لهم الفرصة لمراقبتهم (٧).

ومع ذلك، استمر الجدل والنقاشات الهامة حتى بين علماء النفس، حول كيفية قياس مستوى الرفاهية. وأظهر عالما السلوك "كانيمان" و "تفيرسكي" أن الناس يخفقون بشكل منتظم في تذكر مقدار الألم أو السعادة التي خلفها حدث، أو سلسلة أحداث، مروا بها في السابق. طلب من المرضى في إحدى الدراسات المسحية ممن خضعوا لإجراءات طبية مزعجة أن يصفوا مستوى الانزعاج في جميع مراحل تنفيذ هذا الإجراء، ثم طلب منهم لاحقاً تقييم مستوى الانزعاج من الحدث الذي مروا به ككل. اتضح أن ارتفاع التقييم العام لم يكن بسبب متوسط الانزعاج في جميع مراحل الإجراء، ولا بسبب مستوى الانزعاج الإجمالي من الحدث، بل بسبب لحظة ذروة الألم، وكذلك مستوى الألم في بداية ونهاية الإجراء. تطابقت هذه النتائج تماماً مع دراسات العلماء النفسانيين حول الذاكرة، مثل الدراسة التي أجريت حول قدرة الناس على تذكر قائمة عشوائية من الكلمات. وفيها تذكر الناس بنسب غير متساوية الكلمات التي وردت في أول القائمة (تأثير الصدارة)، والكلمات التي وردت في آخر القائمة (تأثير الحدثة - مثلما تستطيع تذكر آخر الكلمات في الحديث الذي يقال لك)، والكلمات التي تبرز برسم أو بتأثير كتابة خاص. هذه النتائج دفعت "كانيمان" وآخرين إلى القول بأن القياسات الدقيقة حقاً للرفاهية تحتاج أن تكون تجريبية - بمعنى أن تُدَوَّن في وقتها الحقيقي - بدلاً من الاعتماد على إجابات بأثر رجعي على سؤال مثل: "بشكل عام، هل أنت سعيد بحياتك؟" (٨).

من الانتقادات الأخرى لقياس الرفاهية الشخصية أنها بحكم طبيعتها الشخصية جداً، فهذا يعني أن نقطة الأساس أو الارتكاز للمقياس غير واضحة. ففي الفيزياء يمكن للعلماء تحديد نقطة ارتكاز تكون ثابتة. على سبيل المثال: قياس الحرارة بالدرجة المئوية يتم تثبيتها على درجة تجمد الماء (أو النقطة الثلاثية) كنقطة ارتكاز مئوية، قياسها صفر درجة مئوية ونقطة الغليان عند ١ ضغط جوي تعطي قيمة ١٠٠ درجة مئوية. ولكن عندما يقول أحدهم أن مستوى رضاه عن حياته مقداره ٨ من ١٠، فما هو وجه وأساس المقارنة؟

هذا يقودنا إلى أحد الانتقادات البارعة والمهمة لقياسات الرفاهية - وهو أنها تخضع لنوع من الوعي الكاذب. وهو ما يُعرف في بعض الأحيان باسم: "متلازمة الرقيق السعيد"، ووجه الشبه أن بعض الناس وهم مكبلون كالرقيق بظروف موضوعية فظيعة قد يقولون إنهم سعداء، على الرغم من أن أي شخص عقلاني يرى ظروفهم يحكم بأن وضعهم تعيس

وغير مقبول. هذا الأمر دفع بعض الشخصيات المعروفة، خاصة عالم الاقتصاد التنموي الحائز على جائزة نوبل "أمارتيا سين"، إلى الحذر من الرفاهية الشخصية، وذهبوا إلى أنه ينبغي عوضاً عنها استخدام قياسات موضوعية أو قياس "الأهلية" - مثل الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية وهكذا.

من المثير للاهتمام، أن مشكلة تحديد المرجعية التي تُبنى عليها المقارنات ليست مشكلة تقتصر على الرفاهية الشخصية، بل هي مسألة تصارع معها أعتى علماء النفس على مدى قرن أو يزيد، تمثلت في محاولتهم تحديد الانطباعات الشخصية، التي من خلالها يقوم الإنسان بتحديد مستوى سطوع الضوء أو مدى ارتفاع الصوت. وفي دراسة حول الإدراك، أدت إلى استنتاج أن الكثير من الطرق التي نرى فيها العالم تعتمد على التناقضات، أو النسبية (راجع الفصل ١).

أسئلة مهمة:

إن الأسئلة التي تثيرها هذه التحديات أعمق بكثير من مسألة القياس؛ فهي ترتبط بمن نكون وما نحن عليه نحن البشر، كيف نرى العالم ونشعر به، وما هي الخيارات التي نقدم عليها في حياتنا. ولكن حتى نجيب على هذه الأسئلة، علينا أن نخلع قبعة الفيلسوف أولاً.

ولنبداً بتحدي "الريق السعيد". يكفي القول إن الدراسة الدقيقة للبيانات تشير إلى أن متلازمة الرقيق السعيد ما هي إلا مبالغت في كثير من الأحيان. على سبيل المثال: أبرز "إد دينر" كيف أن بعض شرائح المجتمع لديها مستويات منخفضة للغاية من الرضا عن الحياة. وعادةً ما تُسجل بائعات الهوى في الدول المتقدمة درجات رضا عن الحياة بمقدار ٢ أو ٣ على مقياس من ١٠ نقاط، وهو أقل بكثير من الإجابات القياسية التي تبلغ ٧ أو ٨ درجات. وبالمثل، تظهر البيانات مراراً وتكراراً أن الأشخاص من ذوي الدخل المنخفض يميلون إلى أن يكونوا أقل سعادة، وهذا ينطبق على المستويين الفردي والوطني. وقميل مستويات الرضا عن الحياة إلى أن تكون أعلى من ٧ درجات في معظم الدول المتقدمة، ولكنها تصل إلى ما يقارب ٥ درجات أو أقل في معظم الدول النامية (للمزيد من المعلومات انظر الشكل ٣٥ أدناه).

ما تقدم لا يعني أنه لا يوجد دليل على وجود مواقف نسبية في المجتمع تؤثر على مستوى الرفاهية. فهناك أدلة تبرهن على أن الناس الذين يعيشون في الأحياء، التي يكونون فيها أقل حالا من معظم جيرانهم، يسجلون مستوى رضا عن الحياة أقل مما هو متوقع، لو كان القياس على أساس دخلهم وحده. ولا يُفسر هذا بوجود خطأ في القياس، بل إننا في الواقع نكون أقل سعادة بسبب التذكير المستمر بأننا أقل ثراءً من جيراننا.

والسؤال الرئيسي هنا: هل الرفاهية شيء واحد مستقل بذاته، أو هي عبارة عن خليط من الأشياء المختلفة؟ أظهرت الدراسات أن الناس، بشكل عام، الذين يخبرون بمستويات أعلى في تقييمهم لمستوى السعادة التي يشعرون بها، يخبرون كذلك بمستوى أعلى في الرضا عن الحياة ومستوى أقل في القلق وهكذا. ومع ذلك، هناك أدلة على أن مقاييس أخرى تستفيد من جوانب أخرى بارعة من جوانب الرفاهية، وتتأثر بدوافع مختلفة بعض الشيء. والمثال على هذا من الواقع اليومي البسيط هو عندما يحاول الوالدان حمل أطفالهما على إنهاء واجباتهم المنزلية، أو عندما يقوم مقدم الرعاية برعاية قريب مريض. في مثل هذه الظروف من غير المرجح أن يقول الشخص أنه يشعر بالسعادة، ولكن قد يقول إن ما يقوم به يستحق العناء وبذل الجهد في سبيله. وهذا ما قاد العديد من الشخصيات البارزة إلى الاستنتاج بأن المقاييس الجيدة قد تحتاج إلى الاستفادة من عدة جوانب من جوانب الرفاهية. يقول "مارتي سيليجمان" مثلاً: إن هذه المقاييس يجب أن تشمل على مجموعة من المشاعر الإيجابية، ولكن يجب أن تشمل كذلك على الشعور بالمعزى والمشاركة والإنجاز. بالنسبة لآخرين، مثل "جون هليويل"، فإنهم يرون أنه من الجميل أن تتوفر هذه المقاييس الأوسع نطاقاً، ولكن استخدام مقياس بسيط لتقييم مستوى الرضا عن الحياة يحقق ما هو مطلوب وزيادة.

خلاصة القول، تبين في المقاربة الأولى لقياس الرفاهية الشخصية أنه صعب للغاية من الناحية النظرية، ولكنه بسيط نسبياً في التطبيق والممارسة العملية. ويبدو أن الناس قادرون على تقديم إجابة سريعة على سؤال مثل: "بشكل عام، ما مدى رضاك عن حياتك؟" تماماً كقدرتك على الإجابة السريعة عن هذا السؤال قبل قليل. وعلى غرار "هليويل"، هناك آخرون مثل "دينز" وغيره أظهروا أن مثل هذه المقاييس تبدو موثوقة للغاية (بمعنى أنها ثابتة مع مرور الوقت)، ولها مصداقية عالية في كلا الناحيتين الظاهرية والتنبؤية، إلا أن

العواطف والتجارب الإنسانية تتصف بأن لها جوانب وتعقيدات لا يمكن الإحاطة بها أو حصرها في سؤال واحد، ومتى ما توفرت الموارد اللازمة فهناك أحقية وميزة في السعي إلى قياس هذه الجوانب أيضاً.

من الإحصاءات الأكاديمية إلى الرسمية:

في أعقاب خطاب رئيس الوزراء في نوفمبر من عام ٢٠١٠م، عملنا على المضي قدماً ببرنامج القياس. وعلى الرغم من جولة الإنفاق الصعبة آنذاك، تم العثور على أموال لتمويل برنامج للقياس يقوده مكتب الإحصاءات الوطنية. يتضمن البرنامج عنصرين رئيسيين: الأول، تقرر وضع مقياس للرفاهية الشخصية وتطبيقه ميدانياً، مما يسد فجوة محددة في لوحة القياس لدينا. ومن الواجب القيام بذلك بسرعة، بحيث يتم البدء بجمع البيانات في غضون عام واحد. الثاني، كان على مكتب الإحصاءات الوطنية أن ينظر في وضع مقياس يكون أكثر توازناً، أو لوحة قياس تتكون من مجموعة من المقاييس، بحيث تُوضع إلى جانب المقاييس الرئيسية القائمة، ولا سيما الناتج المحلي الإجمالي.

كانت الرؤية الأساسية بسيطة، وهي أن المقاييس التقليدية رفيعة المستوى التي تقيس مستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما مقياس الناتج المحلي الإجمالي، تعاني من عيوب جسيمة. وفي أعقاب تقرير "ستيغلitz" الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، قاد كبير الاقتصاديين في مكتب الإحصاءات الوطنية "جو غريس" عملية مراجعة شاملة، خلُصت إلى أن معظم المقاييس التي اقترحتها ستيغلitz وفريقه، وكذلك التي توصي بضمها الوكالات الإحصائية، قد سبق جمعها بالفعل في المملكة المتحدة. ومع ذلك، كانت إحدى الأمور التي تم إغفالها إغفالاً واضحاً تمثل بيانات جيدة عن الرفاهية الشخصية، وهو استنتاج توصل إليه كل من مكتب الإحصاءات الوطنية وأعضاء فريقنا في مبنى رقم ١٠ حينذاك.

اتفق الرأي على أهمية أن يقاد العمل المتعلق بتطوير مقاييس الرفاهية على نحو مستقل عن العملية السياسية. وحصل مكتب الإحصاءات الوطنية على المساحة والموارد اللازمة، وأقدموا على هذه المهمة بكل قوة ونشاط. عملوا على إجراء استشارات وطنية بشأن ما يعتقد المواطنون حول ماهية الرفاهية والتقدم. وفيما يتعلق بمقاييس الرفاهية

على وجه التحديد، قاموا بتشكيل فريق استشاري من الخبراء، كُلف بإجراء مراجعات لآراء الخبراء الرواد والبارزين، حيال مجموعة المقاييس الموجودة لديهم. كانت النقاشات التقنية ساخنة في بعض الأحيان بشأن أي مقياس أو مقاييس للرفاهية ينبغي استخدامها. وكما نوقش أعلاه، كانت هناك بعض الاختلافات العاطفية في الرأي، حول ما إذا كان ينبغي أن نتجه للمقاييس التي تتسم بكونها تقديرية أكثر (على سبيل المثال مقياس الرضا عن الحياة)، أو التي تقيس مستوى الملذات والمتعة (ما مدى سعادتك؟) أو مقاييس الازدهار وذات "المغزى" (التي لها صلة بمفهوم التدفق). وكانت هناك أيضاً نقاشات حول نوعية الأسئلة التي سيتم استخدامها حتى ضمن فئة معينة، مثل إيجابيات وسلبيات السؤال الاعتيادي عن مستوى الرضا عن الحياة مقابل سؤال: "سلم الحياة" الذي يطلب من الناس تقييم حياتهم مقارنة بالآخرين.

استقرت النتيجة النهائية لكل تلك النقاشات على إدراج أربعة أسئلة - أو مقاييس تجريبية - في الدراسة المسحية الوطنية (انظر الإطار المظلل)، في حين أدرجت مجموعة أوسع من الأسئلة الأكثر تفصيلاً في الدراسات المسحية التكميلية للعينات الأصغر حجماً. ولتقليل التحيز في الإجابات على الأسئلة السابقة - على سبيل المثال، يميل الناس إلى تقديم إجابات بتقييم أقل للرفاهية إذا سُبقت بطرح لسلسلة من الأسئلة حول السياسة - تم طرح أسئلة الرفاهية في بداية عملية المسح، مباشرة بعد الأسئلة الواقعية حول العمر والجوانب الديموغرافية (السكانية) الأخرى.

برنامج مقياس مكتب الإحصاءات الوطنية:

بدءاً من شهر أبريل لعام ٢٠١١م، شرع مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة بطرح الأسئلة التالية على أكثر من ١٠٠,٠٠٠ بريطاني سنوياً، وذلك ضمن مسح " اللوحة المتكاملة للأسرة":

- ما مدى رضاك عن حياتك في الوقت الحاضر؟
- ما مدى شعورك بالسعادة بالأمس؟
- ما مدى القلق الذي شعرت به بالأمس؟
- إلى أي مدى تشعر بأن ما تقوم به في حياتك جدير بالاهتمام؟



يتم ترميز الإجابة على مقياس من ١٠-٠، ويتم بناء عينات الاستقصاء لإنتاج عينات تمثيلية لكل منطقة سلطة محلية كل عام، وعينات ممثلة وطنياً على أساس ربع سنوي.

تم إصدار بيانات السنة الأولى كاملة في صيف عام ٢٠١٢م، ومنذ ذلك الحين نشر مكتب الإحصاءات الوطنية عشرات التحديثات والتحليلات الإضافية. وعلى الرغم من المخاوف التي أبدتها المكتب الصحفي التابع لمكتب رئيس الوزراء، إلا أن جميع هذه الإصدارات تقريباً جذبت اهتماماً عاماً واسع النطاق ومدرّساً. وفي أواخر عام ٢٠١٤م، أصبحت مقاييس الرفاهية رسمياً إحصاءات وطنية، مما أدى إلى تخليها عن مكانتها كمقاييس اختبارية تجريبية.

محركات الرفاهية:

دعونا نفترض أن إحدى الحكومات أو رؤساء الوزراء كانوا جادين حقاً في محاولة تحقيق

زيادة منتظمة ليس في النمو فحسب، وإنما في الرفاهية كذلك. فأول ما يحتاجون إلى القيام به، جنباً إلى جنب مع معرفة كيفية قياس ذلك، هو تحديد العوامل التي تحرك الرفاهية فعلاً.

ولن أحاول إجراء مراجعة شاملة هنا، بل أسعى لتلخيص بعض العوامل الرئيسية التي نعرفها. بصفة عامة، هناك ثلاثة أنواع من العوامل التي يبدو أنها تؤثر على الفروقات في مستويات الرفاهية، بغض النظر قليلاً عن كيفية قياسها. وهذه العوامل هي: البنيوية الفردية أو الفروق الشخصية، العوامل المادية، والعوامل الاجتماعية بما فيها العلاقات الشخصية. وسوف ننظر بإيجاز في كل عامل من هذه العوامل.

النزعة الإيجابية:

نلاحظ كل يوم أن بعض الناس ينعمون بتوقعات ونظرة إيجابية تجاه الحياة، وفي مقابلهم آخرون مبالغون للتوقعات الأكثر قتامة، أو لرؤية الجانب السلبي للحياة. اتضح أن معظمنا يبدو أن لديه مثل نقطة الضبط أو الارتكاز لرفاهيتنا، وهو ما يساعدنا على تفسير سبب ميلنا إلى إعطاء إجابة مماثلة عن مدى رضانا عن الحياة، عندما نسأل نفس السؤال لاحقاً بعد مرور عقد أو أكثر.

وتشير الأدلة من الدراسات التي تتناول التوائم إلى أن هناك على الأقل بعض الأساس الجيني لهذا الاختلاف؛ فالتوائم المتماثلة حتى عندما يتم تبنيهما وتنشئتهما منفصلين عن بعضهما، لهما مستويات من الرضا عن الحياة أكثر تشابهاً من التي سجلتها التوائم غير المتماثلة.

يعتقد أن جزءاً من هذه الفروق الفردية يكمن في النمط المعرفي، سواء أكان مصدره من الجينات أو من التنشئة. وهو أمر يتضح أكثر في الجانب السلبي أو الحزين، في الميل إلى تفسير الأحداث بطريقة سلبية نابعة من الداخل. على سبيل المثال، عندما ترش سيارة عابرة المياد على المشاة، فإن معظم الناس يلقون بالشتائم على السيارة وباللوم على السائق، ولكن هناك بعض المشاة سوف يلومون أنفسهم (كم كنت غيباً لأمشي بالقرب من حافة الرصيف)، ويصلون لدرجة التعميم أحياناً (إنني دائماً غافل جداً). وبطبيعة الحال، غالبية الأحداث لها مسببات متعددة ولا نستطيع نسبها لسبب بعينه. وقد أظهر علماء النفس

بأن معظم البشر لديهم ميل قوي لتفسير العالم من خلال التحيز لخدمة المصلحة الذاتية، أي أننا نميل إلى أن ننسب الفضل لأنفسنا على الأمور التي تسير بشكل جيد، ونلقي باللوم على الآخرين أو الأوضاع المحيطة عندما لا تسير الأمور كما يرام. ويبدو أن هذه التحيزات تساعد إلى حد ما في إبقائنا سعداء.

كما تظهر الفروقات في النظرة النفسية أو الإيجابية بكل وضوح، من خلال الخيارات التي نقدم عليها في الحياة، والظروف التي ننتهي إليها في نهاية المطاف. على سبيل المثال، يميل الناس الأكثر سعادة إلى أن يكونوا أكثر جاذبية للآخرين، وقد يجدون الآخرين أكثر عوناً لهم وأكثر إقبالاً على الدخول معهم في الأعمال التجارية.

هذه الفروق الفردية في النظرة المستقبلية والتوقعات، تُفسر الكثير من الفروق الفردية في مستوى الرفاهية بين السكان، كما أنها تؤثر بدورها على مخرجات ونتائج أخرى. أظهرت الدراسات الاسترجاعية مثلاً، أن الأشخاص الذين لديهم نظرة أكثر إيجابية تجاه الحياة كالشباب، من المرجح أن يعيشوا عقداً من الزمن أطول من عمر الأشخاص الذين لديهم نظرة أكثر سلبية.

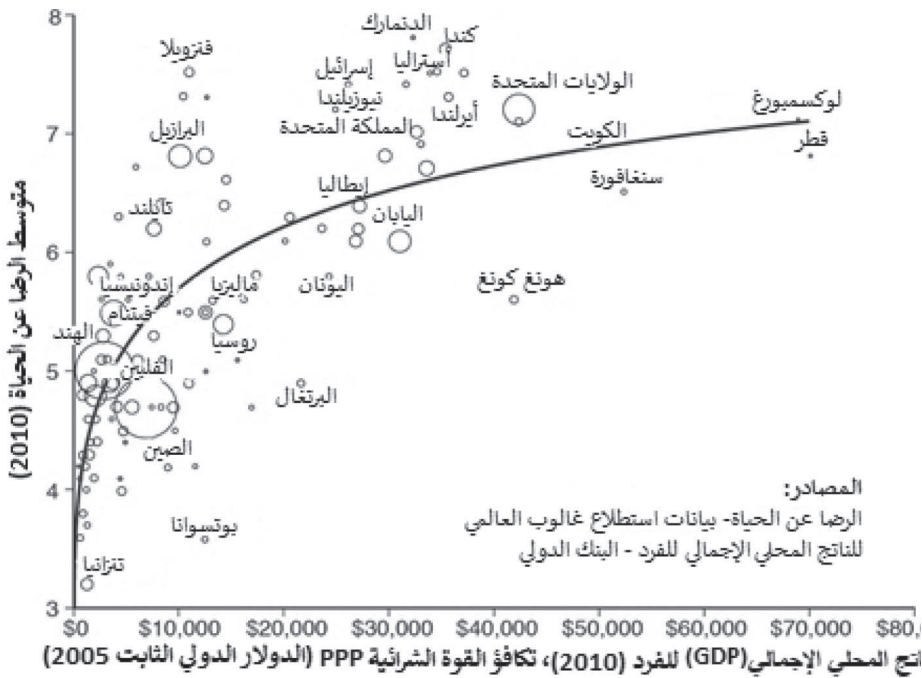
حتى الآن، ليس هناك الكثير مما يمكن لصانعي السياسات (أو ينبغي عليهم) القيام به حيال الفروقات المتجذرة جينياً فيما يتعلق بالرفاهية، ولكن الكثير من الفروقات البنيوية ترتبط أيضاً بالتنشئة وطرق التفكير، وهي مجالات مرنة وقابلة للتغيير. مثلاً، الطريقة التي يشجع بها الآباء والمعلمون الأطفال على النظر إلى المنغصات الحتمية في الحياة، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على كيفية استجابتهم لها وشعورهم بها. ويمكن للعلاج المعرفي أن يساعد أيضاً في الواقع بتشجيع الناس على إعادة تشكيل طريقة تفسيرهم للعالم من حولهم.

العوامل المادية:

بعض الاعتبارات الشعبية، وحتى الدينية، توحي بأن العوامل المادية لا علاقة لها بالرفاهية الشخصية للأفراد. قد يكون هذا صحيحاً لرهبان التبت، ولكنه ليس كذلك لمعظم الناس حول العالم.

بل إن نظرة خاطفة على العلاقة بين مستويات الرفاهية الشخصية والدخل، تشير بقوة إلى أن المال يشتري على الأقل بعض السعادة (٩). أما معامل الارتباط بين الاثنين على المستوى الوطني، فهو حوالي ٠.٨ - أو علاقة قوية كما هو الحال في العلوم الاجتماعية. كما أن هناك علاقة مماثلة اتخذت شكل المنحنى نجدها داخل البلدان؛ حيث يُقدم الأغنياء باستمرار تقييماً لمستوى رضاهم عن الحياة أعلى مما يقدمه الفقراء. وبطبيعة الحال، فإن هذا الارتباط لا يعني وجود علاقة سببية. ومن المرجح أن يكون جزءً من هذه العلاقة على الأقل حدث بفعل عوامل أخرى، مثل توفر مستوى أفضل من الرعاية الصحية والتعليم في البلدان أو الأماكن الأكثر ثراءً. حتى إنه من المعقول أن بعض الاختلافات في مستوى الدخل قد يرجع جزئياً إلى الرفاهية وليس العكس، على الأقل لدى بعض السكان. وليس من المرجح أن تتمكن الفروق على المستوى الفردي في النظرة المستقبلية، أو علم النفس الإيجابي، من تفسير الفروقات الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن البعض كان قد اقترح ذلك (١٠).

بطبيعة الحال يوجد المزيد من العوامل المادية والبيئية غير عامل الدخل المادي. وهناك أدلة متزايدة على أن توفر المساحات الخضراء، وامتدادات المياه الجارية وغيرها من مظاهر الطبيعة، يعزز من مستوى الرفاهية التي نشعر بها (١١). ويبدو أن ما تفعله بثروتك هو أحد العوامل الرئيسية الأخرى، وعلى حد تعبير ورد في ورقة رائعة قدمتها "إليزابيث دن" وآخرون: "إذا كان المال لا يجعلك سعيداً، فأنت على الأرجح لا تنفقه بطريقة سليمة" (١٢). على سبيل المثال، إذا أردت أن تسعد أبنائك وتُسعد نفسك، يتعين عليك أن تشتري لأبنائك ما يكسبهم الخبرات، بدلاً من أن تشتري لهم الأشياء.



الشكل (٣٥)

متوسط مستوى الرضا عن الحياة مقابل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) حسب البلد. ويشير حجم النقاط إلى حجم السكان (استناداً إلى الرسم الأصلي الذي خطه "أنجوس ديتون" باستخدام بيانات من غالوب)

والأهم من ذلك، أن الناس في غالب الأحوال يعتادون كثيراً على السلع المادية التي يملكونها، وكثيراً على الظروف المحيطة بهم كذلك، وهي عملية تعرف باسم: التكيف مع المتع. إنك عندما تحصل على سيارتك الجديدة، تكون في بداية امتلاكك لها مصداً حقيقياً للمتعة، ولكن بعد مضي ستة أشهر من ركوبها في زحام مرور خائناً تماماً كما كان الحال مع سيارتك القديمة، يكون الحماس الأولي قد تلاشى إلى حد بعيد جداً. "ريتشارد إيسترلين" هو المنافس الرئيسي في نقاش مشهور عن مثل هذا التكيف، تناول سبب فشل زيادة معدل السعادة عند الأمريكيين منذ الخمسينيات (1950s)، بالرغم من الزيادات المطردة في الناتج

المحلي الإجمالي، واستحدث فيه مصطلح "مفارقة إيسترلين". خلص إيسترلين إلى أن الزيادة في الرفاهية المادية تخلق زيادة في التطلعات، مما يلغي التأثير الإيجابي المتوقع على السعادة. (والتفسير المنافس أو التكميلي، الذي طرحته شخصيات مثل "ريتشارد لايارد"، هو أن توقف الزيادة في مستوى الرفاهية منذ الحرب العالمية الثانية رغم أن الثروات زادت، يعود إلى التعاسة الناجمة عن تغيرات أخرى، مثل تدهور العلاقات الاجتماعية - انظر أدناه).

إن ما يُحدث الفارق ليس مجرد الدخل المادي بحد ذاته. فرفاهية الإنسان، والثدييات الأخرى بالتأكيد، تتأثر بشدة بشعور السيطرة. ففي التجارب القديمة، وإن كانت غير لطيفة أبداً، رُبط قردان إلى كرسيين، ووضع بيد أحدهما زرٌّ يضغط عليه في كل مرة لإيقاف تعرض كليهما لصدمة كهربائية صغيرة. وُجد أن القرد يوكيد - الذي تعرض لنفس العدد من الصدمات الكهربائية، التي تعرض لها القرد الذي لديه الزر - على وضعاً أسوأ بكثير. وبالمثل، يبدو أن الذين يعانون من انعدام الاستقرار في العمل، لديهم مستوى رضا عن الحياة أقل بكثير من نظرائهم الذين لديهم دخل مماثل، ولكنهم ينعمون بأمن وظيفي أكبر. ويبدو كذلك أن انخفاض مستوى الصحة النفسية والجسدية لمن يشغلون المناصب ذات المستوى الأقل في المؤسسات الكبيرة، يحركه افتقارهم للسلطة وليس فقط أن أجورهم أقل.

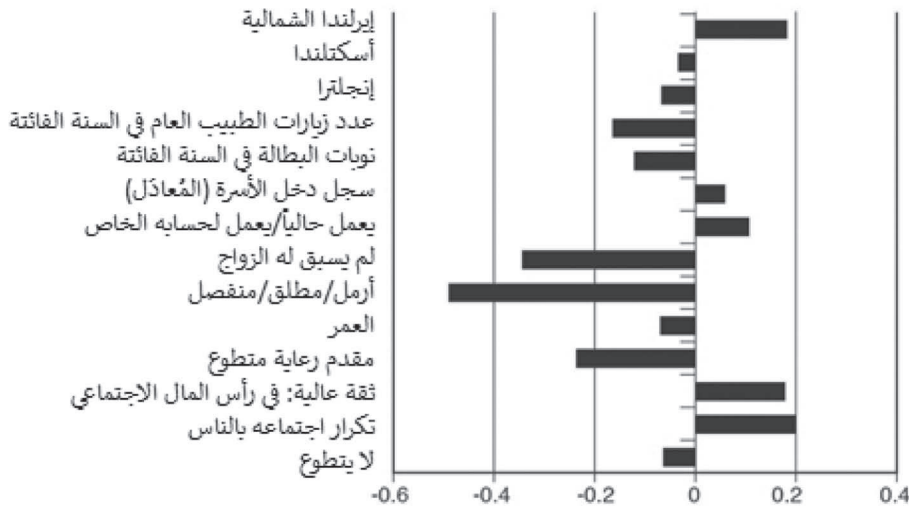
يشار بإصبع الاتهام في التأثير الذي تحدثه العوامل المادية على مستوى الرفاهية إلى مجموعة من أدوات السياسات والتدخلات المألوفة، وخاصة تلك التي تكون بالجانب الأيسر للسياسة، مثل تدخلات الحد من الفقر، إلا أن مؤلفات وأدبيات الرفاهية تبرز كذلك بعض التقلبات الجديدة، مما يشير إلى أن عوامل مثل السيطرة وسهولة الوصول إلى العالم الطبيعي، تلعب دوراً هاماً يفوق دور الدخل نفسه.

العوامل الاجتماعية:

أما المجموعة الثالثة من العوامل فتتعلق بكيفية ارتباطنا بمن حولنا. ولعل هذا هو المجال الذي تكون فيه أدبيات الرفاهية أكثر إزعاجاً وتحدياً للسياسات المعاصرة.

إننا كبشر كائنات اجتماعية بشكل كبير وعميق، لذا يجب ألا نستغرب من أن علاقاتنا مع الآخرين مهمة جداً لرفاهيتنا. كم عدد الأفلام والمسلسلات التلفزيونية التي تدور حول زيادة الأجور بالمقارنة مع تلك التي تدور حول العلاقات الاجتماعية - هل سيجتمعان يوماً في عمل واحد؟

عندما ننظر إلى المؤلفات والأدبيات، نجد أن نوعية العلاقة التي تربطنا بالآخرين، يبدو مراراً وتكراراً أن لها تأثيراً هائلاً على الرفاهية الشخصية. ولتوضيح ذلك، انظر الشكل ٣٦؛ حيث نرى أن الأعمدة ذات الأثر البارز تمثل تقريباً كل ما له ارتباط بالعلاقات الشخصية.



الشكل (٣٦)

تحليل من مسح "لوحة الأسرة البريطانية" يبين التأثير النسبي لمختلف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على رضا الحياة. لاحظ الارتباطات الكبيرة مع المتغيرات الاجتماعية. (التحليل الداخلي لمكتب مجلس الوزراء، مع الشكر "لبول أورويممي" و "إوين ماكينون")

من خلال الرسم البياني، يتضح أن الترمل أو الانفصال أو الطلاق أو عدم الزواج أبداً أمور ذات تأثير سيء جداً على رفاهيتك (رغم ذلك، لاحظ القضايا السلبية أعلاه). في المقابل،

مقابلة ورؤية الآخرين بانتظام، والعمل التطوعي، والشعور بأن من حولك يستحقون الثقة التي تمنحها إياهم، جميعها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى أعلى من الرفاهية. وهناك مجموعة كبيرة من الأدلة تشير إلى أن هذه الارتباطات سببية على الأقل في جزء منها؛ فالعلاقات الاجتماعية الداعمة توفر الرعاية العاطفية والجسدية، ولها آثار واضحة تنعكس على الرفاهية العقلية والجسدية (١٣). وكما دون أرسطو منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة في كتابه "الأخلاق النيقوماخية":

ومع ذلك، أن تكون محبوباً أمرٌ رائع، فالناس يستمتعون بحب الآخرين لهم من أجل ذواتهم، ولهذا السبب يبدو أنه شيء أفضل من التكريم والتبجيل؛ فعلاقات الصداقة يتم انتقاءها خالصاً من أجل الصداقة.

إن تأثير العلاقات الشخصية قوي جداً، لدرجة أن الباحثين وجدوا أن مجرد تشجيع الأشخاص الخاضعين للبحث على الاحتفاظ بمذكراتهم اليومية لبضعة أسابيع، كفيلاً بأن يؤدي إلى تحسن واضح في صحتهم ورفاهيتهم، مثل تسجيل تحسن في أداء جهاز المناعة (١٤). وبالمثل، تفاجأ كثير من الناس من المستوى العالي نسبياً من الرفاهية في إيرلندا الشمالية، مقارنةً بأقاليم أخرى من المملكة المتحدة. ولكن ما يُنسى غالباً هو أن تجربة معظم الناس اليومية في إيرلندا الشمالية تتضمن العيش في مجتمعات قوية وناضجة بالحياة، حتى لو كانت هذه المجتمعات تاريخياً تمرّ بصراعات في بعض الأحيان فيما بينها.

أما الأثر الكبير للبطالة فيرتبط جزئياً أيضاً بالعلاقات الاجتماعية. وقد لاحظ الباحثون منذ فترة طويلة أن البطالة تضر بمستوى الرضا عن حياتك وبصحتك النفسية (١٥). ولكن الأمر الملفت للنظر هو مقدار هذا التأثير. وباستخدام الضوابط الإحصائية، يمكننا أن نبين أن الأثر السلبي للبطالة على الرفاهية أكبر بكثير مما يمكن تفسيره بفقدان الدخل فحسب. فالبطالة تنطوي على ما هو أكثر بكثير من مجرد فقدان الدخل؛ فهي تجلب معها فقدان الاتصال الاجتماعي وفقدان معنى الحياة.

وحتى في العمل يمكننا أن نرى الآثار القوية للعلاقات الاجتماعية. ففي إحدى الدراسات ووفقاً للمذكرات اليومية لعينة الدراسة وخبراتهم، فإن الوقت الذي يقضيه الموظف مع رئيسه في العمل يكون عادةً من بين أقل أوقاته سعادة. ومن ناحية أخرى، تمتعك بعلاقة

جيدة مع رئيسك في العمل يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع تسجيل ارتفاع كبير في مستوى الرضا عن الحياة. عندما تقيم علاقتك مع رئيسك في العمل (على مقياس مكون من ١٠ نقاط) بنقطة واحدة فقط أعلى من السابق، فلذلك تأثير يعادل تأثير حصولك على زيادة في الأجر بنسبة ٣٠ في المائة، وذلك على مقياس مستوى رضاك عن حياتك (١٦). ولا يقتصر الأمر على رئيسك في العمل فحسب؛ فالذين يقولون إنهم يعملون مع صديقهم المفضل، يسجلون درجات تقييم لمستوى (الارتباط الوظيفي) لديهم أعلى من المتوسط بما يقارب سبع مرات (١٧).

إن هذا التأثير للعلاقات الاجتماعية على الرفاهية يشير إلى ضرورة إعادة موازنة السياسات بشكل كبير، ومراجعة الممارسات في الأعمال وربما حتى الأولويات في حياتنا.

الآثار المترتبة على السياسات:

الانطباع العام لدى كثير من الناس أنك إذا كنت رئيساً للوزراء، أو رئيساً للدولة، أو رئيساً تنفيذياً، فإنك ما إن تعطي تعليمات لتنفيذ شيء ما، إلا وسيتم. وكثيراً لا يكون هذا هو الحال، خاصة عندما يكون الطلب غير عادي، أو يتعارض مع عادات المؤسسة أو المنظمة.

وفي حالة الرفاهية، وجدنا أن الجهات النادرة في النظام التي كانت مهتمة بالرفاهية دفعت بالموضوع إلى الأمام، أما البقية فأصابهم الوجوم الديمقراطي، إما دهشة أو تشكيكاً أو رفضاً. وقد حدث أسرع تقدم لهذا الموضوع في جانبي المقاييس والبيانات، في حين أننا وجدنا صعوبة أكبر في إحراز تقدم معتبر في جانب السياسات.

ومن أجل التواصل مع الوزارات حول هذا الموضوع عقدنا سلسلة من ورش العمل مع كبار موظفي الخدمة المدنية في الوزارات الرئيسية للدولة، لحثهم على التفكير في منظور الرفاهية، ومتى وأين يمكنها أن تقودهم إلى التوصل لاستنتاجات مختلفة في السياسات. وقد استمتع الناس حقاً بالجلسات، تماماً كما استمتعوا من قبل بحضور ورش العمل تلك التي عقدناها حول النهج السلوكية، ولكن بعد ذلك عادوا إلى وزاراتهم واستمروا بتسيير أعمالهم دون تغيير يذكر. كان أحد الاختلافات الرئيسية بين الحالتين هو أن أدوات الرؤى السلوكية، مثل تقرير مايندسبيس (MINDSPACE) وإطار إيست (EAST)، يمكن تطبيقها على أي عمل يحاول الوزراء والوزارات بالفعل القيام به، كما رأينا في الفصول السابقة. وعلى النقيض

من ذلك، فإن عقدنا لجلسة بشأن الرفاهية الشخصية ليس لتقديمها كمجرد أداة جديدة، بل كانت هدفاً جديداً.

بسبب هذا التقدم البطيء نسبياً طلب رئيس الوزراء من اللورد "غوس أودونيل"، الذي تقاعد مؤخراً من الخدمة المدنية ومن منصبه كأمين عام لمجلس الوزراء، أن يقود عملية مراجعة شاملة ومفصلة للآثار المترتبة على السياسات العامة من المسعى لتحقيق الرفاهية الشخصية بوصفها هدفاً علياً. وللحفاظ على استقلالية هذه الدراسة، طلبنا من معهد "ليجاتوم" احتضانها ودعمها. وكان معهد ليجاتوم قد نشر سابقاً مؤشراً للازدهار السنوي على مستوى الدولة، وهو مؤشر استثنائي، حيث يجمع بين مقاييس الازدهار المادية وبين مجموعة أوسع من المؤشرات، مثل الحرية الشخصية وجودة العلاقات. سريعاً قام غوس بتشكيل لجنة تضم كلاً من الخبير الاقتصادي "ريتشارد لايارد" (١٨)؛ و"مارتين دوراند" كبير الإحصائيين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛ والمتشكك ولكنه متألق "أنغوس ديتون" من جامعة برينستون؛ وأنا، وإن كنت أشترك بصفتي غير الحكومية. وبالتوازي مع ذلك، عملنا على الماضي قدماً واستكمال بعض التدخلات المرتبطة بالسياسات من داخل مكتب مجلس الوزراء، وخاصة حول مواضيع التطوع، ورفاهية القوى العاملة، واستخدام البيانات.

في شهر مارس من عام ٢٠١٤م، تم نشر تقرير "أودونيل-ليجاتوم" في لندن وبرلين، وهذا يعكس الاهتمام المتزايد للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بشأن الرفاهية. كما ساعد ظهور الاهتمام الألماني ببرنامج الرفاهية على إبعاد النظر إليه بأنه مجرد فضول بريطاني.

علينا أن ندرك أن برنامج الرفاهية لا يزال في بداياته. وبناءً عليه، بصرف النظر عن كون برنامج قياس الرفاهية أصبح الآن في مسار متقدم جداً، فإن تركيز بقية هذا الفصل سيتعلق بما هو مطلوب من الحكومات والمنظمات أن تقوم به، أو ما يمكنها القيام به، وليس ما قامت به بالفعل، حيث تتسم معظم التدخلات المطلوبة باحتوائها على عنصر سلوك أو حفز قوي.

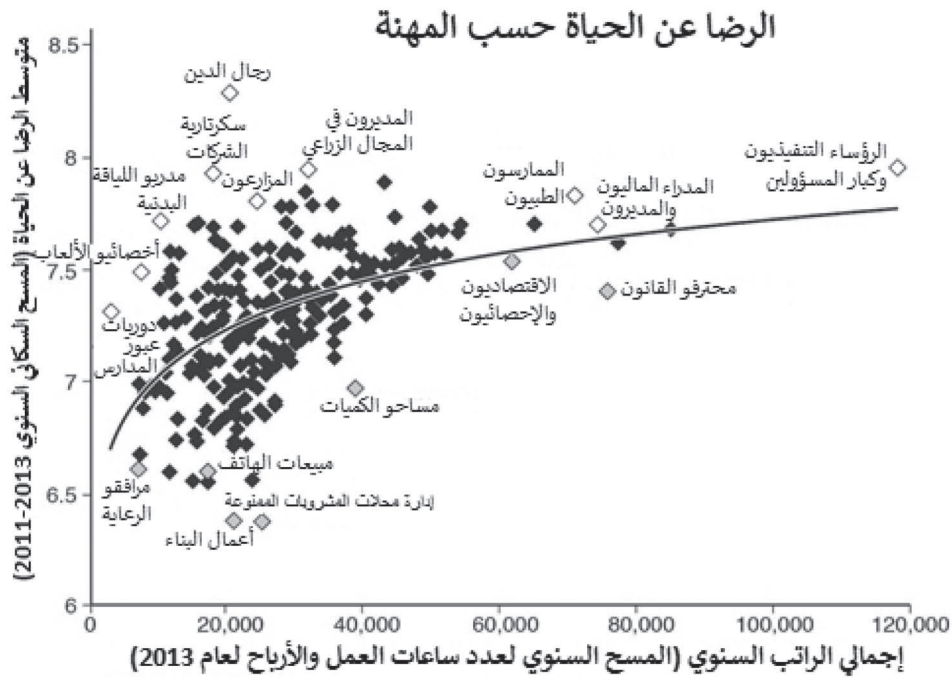
دليل المستخدمين لحياة أكثر سعادة - "كشف الغطاء عن" الرفاهية:

بالإضافة إلى وضع مقاييس قوية للرفاهية في المملكة المتحدة، اضطلع مكتب الإحصاءات الوطنية ورئيس الإحصائيين بدور رائد في تشجيع الاتحاد الأوروبي والوكالات الإحصائية الوطنية في البلدان الأخرى على اعتماد مقاييس قابلة للمقارنة معها. يمكننا حالياً أن نقارن وبصورة متزايدة ليس فقط مستوى الرضا عن الحياة بين الدول، وإنما كذلك نسبة الناس في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، الذين يشعرون أن ما يفعلونه في حياتهم ذو شأن وجدير بالاهتمام وبذل الجهد. وتتصدر الدنمارك دول الاتحاد الأوروبي في جانب الرضا عن الحياة بنسبة ٩١ في المائة مسجلة درجة ٧ أو أعلى على المقياس، في حين أن النسبة في بلغاريا تبلغ ٣٨ في المائة فقط. وسجلت المملكة المتحدة، جنباً إلى جنب مع ألمانيا، نسبة أعلى من متوسط الاتحاد الأوروبي عند حوالي ٧٢ في المائة. كما تصدرت الدانمارك التصنيف أيضاً في مستوى الشعور بأن الحياة جديرة بالاهتمام، وتستحق العناية بنسبة بلغت ٩١ في المائة، وسجلت المملكة المتحدة مرة أخرى نسبة فوق المتوسط بلغت ٨٢ في المائة، ولكن اليونان تَخلفت في أسفل القائمة بنسبة بلغت ٤٨ في المائة فقط (١٩).

هناك دائماً اهتمام كبير بالإحصاءات الرئيسية والعامّة، ولكن القيمة الحقيقية للمسح الذي أجراه مكتب الإحصاءات الوطنية، تتمثل في أن حجم العينة الكبير - ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ شخص في السنة - يتيح المجال لعمل تحليل أكثر دقة بكثير مما كان ممكناً من قبل. وقد صممت هذه الدراسة المسحية في المملكة المتحدة لتشمل عينات تمثيلية لكل منطقة ذات سلطة محلية من مناطق المملكة المتحدة، فضلاً عن تقديم نتائج تمثيلية على الصعيد الوطني على أساس ربع سنوي. ويمكن أن تجمع هذه البيانات وتجدول مع البيانات الأخرى، بحيث تعطي إجابات شافية على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالسياسات (انظر أدناه). ولعل الأهم من ذلك كله هو أنه يمكن للمواطنين استخدامها والاستفادة منها في تحديد خياراتهم الحياتية الخاصة.

تخيل أنك شخص يبلغ من العمر ١٧ عاماً وتحاول اتخاذ القرار بشأن المهنة التي ستختارها لمستقبلك. فإذا بحثت من حولك قد تتمكن من العثور على بيانات حول متوسط الدخل الذي يحققه ميكانيكي السيارات مقارنة بمسؤول الغابات، أو المدرس، أو المحامي.

ولكن أليس من الجيد والمفيد أن تعرف مدى رضا الأشخاص في هذه المهنة، خاصة إذا كان هذا الرضا مرهوناً بعوامل أخرى مثل مستوى التحصيل العلمي أو الدخل أو نوع الجنس؟ هل يشعر المحامون أو المعلمون البالغون من العمر ٤٥ عاماً بأن عملهم في الحياة جدير بالاهتمام ويستحق العناء من أجله؟ يمكنك أن تسأل أصدقاء والديك ممن يعملون في تلك المهنة، إذا كان لديهم مثل هؤلاء الأصدقاء، عن شعورهم تجاه أعمالهم، ولكن هل يُعتبرون أمثلة نموذجية؟ بالمقابل، تخيل لو كان بمقدورك أن تسأل المئات والآلاف من الناس.



الشكل (٣٧)

مستوى الرضا عن الحياة مقابل الأرباح حسب المهنة بين العاملين في المملكة المتحدة، بيانات عام ٢٠١٣م (تحليل "إوين ماكينون" المحلل بمكتب مجلس الوزراء)

عندما نُشر هذا الرسم البياني في أوائل عام ٢٠١٤م، أثار اهتماماً كبيراً - وخاصة بين أصحاب المحلات التي تباع المشروبات الممنوعة ورجال الدين. وبطبيعة الحال، فإنه لا يستلزم بالضرورة أن من يبلغ عمره ٢٠ عاماً سوف يضمن حياة النعيم في الكنيسة، ولا حياة اليأس باعتباره يدير محل مشروبات ممنوعة. ولكنه فتح أعين كثير من الناس ليكتشفوا أن محلات المشروبات الممنوعة في حين أنها قد تكون مصدراً كبيراً للشعور بالرضا لدى زبائنها، إلا أنها لم تكن كذلك لمن يديرها. وبالمثل، فإنه من المثير للاهتمام، ليس بالضرورة أن يكون واضحاً، أن المزارعين والعاملين في مجال اللياقة البدنية يسجلون مستوى رضا عن الحياة أعلى بكثير من المستوى الذي يسجله عمال البناء والمساحون، على الرغم من أن الفئة الأخيرة تجني في العموم مالاً أكثر قليلاً، وأن المحامين يجنون مالاً أكثر من الأطباء، ولكنهم إلى حد ما أقل رضا عن حياتهم.

وبالمثل، تخيل أنك تحاول أن تقرر أين تستقر مع أسرتك الشابة. أين يمكن أن تجد مكاناً لطيفاً للعيش فيه - ولا يعني ذلك نوعية المساكن فحسب، بل مكاناً يكون الناس فيه سعداء؟ أو ربما كنت تحاول أن تقرر الاختيار بين إنجاب الأطفال في عمر مبكر أو في عمر متأخر: فهل الذين ينجبون أطفالهم في بداية حياتهم المهنية أكثر سعادة من أولئك الذين ينتظرون - أم أنه في المتوسط ربما لا يشكل ذلك أي فرق؟

هذه ليست مجرد أسئلة أكاديمية، بل هي أسئلة حقيقية تواجه معظم الناس في حياتهم. وكما أظهر علماء النفس، فإن الناس وبشكل مثير للعجب غالباً ما يكونون ضعفاء في التنبؤ بما سيجعلهم سعداء (٢٠). أما الإجابات على هذه الأسئلة، حتى في شكل بدائي، عادةً ما تكون على هيئة تقديم "ميزات يكتنفها الغموض" كما قال الاقتصادي "ديفيد لايبسون". وبطبيعة الحال، فإن الإجابة "الصحيحة" لأي فرد على أي من هذه الأسئلة تعتمد على عوامل عديدة، وكثير منها قد يكون فردياً وخاصاً جداً. ولكن في غياب آلات الزمن التي تمكّننا من لقاء ذواتنا والتحدث إليها في الزمن المستقبل، فإن التعلم من تجارب الآخرين ومشاعرهم دليل ومرشد غني يمكن أن يُفيدنا في تجاربنا ومشاعرنا المحتملة.

لا يقع على الحكومة مسؤولية اتخاذ هذه الاختيارات نيابة عن الناس، ولا أن تخصص للمواطنين "مستشار في رحلة الحياة"، ولكن يمكن للحكومات - وربما غيرها - أن تساعد في

توليد وإتاحة مثل هذه البيانات، كما فعل مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة. ويمكنهم، على حد تعبير حكومة ٢٠١٠م الائتلافية، المساعدة في التوصل إلى "طرق ذكية لتشجيع ودعم وتمكين الناس من اتخاذ اختيارات أفضل لأنفسهم".

الصحة العقلية وبناء الشخصية:

أشرنا أعلاه إلى أن الفروق الفردية في الرفاهية تابعة إلى حد ما لكيفية تفكيرنا في العالم. وقد شاركت الحكومات منذ وقت طويل في صياغة المناهج الدراسية للمدارس، وبالمقابل توسع نطاق التعليم المدرسي على نحو مطرد خلال القرن الماضي. فالكنايس، والأعمال التجارية، والآباء، والمدارس، جميعها لها يد في تشكيل ما يتعلمه الصغار وما يفكرون فيه، ولكن طالما هناك مجتمعات بشرية، فسيسعى كل جيل إلى تشكيل طريقة تفكير الجيل الذي يأتي بعده والعكس بالعكس. فالمجتمعات التي تقوم على الصيد أو الزراعة، تحتاج إلى مهارات وحالات مزاجية تختلف عن أولئك الذين يعيشون في زمن الصراعات والحروب.

ونحن اليوم نعرف أكثر بكثير مما عُرف على مدى جيل كامل من الزمن، حول تأثير الطريقة التي نربي بها أطفالنا على حالاتهم المزاجية، وقدرتهم على مواجهة صعوبات الحياة الحتمية. إننا عندما ننشئ على الطفل لما بذله من جهد، بدلاً من الثناء على قدرته، فإننا بذلك نغرس فيه نظرية عقلية بأن النجاح في المهام، والتمكّن من المهارات، ما هي إلا أمور يمكن اكتسابها من خلال التركيز وبذل الجهد. وعلى النقيض من ذلك، إذا ما انفكت تعليقاتنا تربط أداء الطفل بقدراته المتأصلة والموروثة، فإنه عندما يكون في حالة كفاح مع صعوبة تواجهه، فسرعان ما يستسلم ويتخلى عن المحاولة بدلاً من بذل المزيد من الجهد الجاد (٢١). في الوقت الحالي يُعتقد أن أنماط الفكر مثل هذه، وقدرة الطفل على الصمود العقلي، لا تؤثر فقط على مدى مثابرته ونجاح أدائه في الرياضيات أو الموسيقى، وإنما تؤثر كذلك في نهاية المطاف على تحصيله العلمي، ومستوى الرفاهية الشخصية في حياته المستقبلية.

إنني أعتقد أن عدم أخذ هذه الأدبيات على محمل الجد هو سلوك ينم عن الافتقار لحس المسؤولية. وأذكر هنا أننا في عام ٢٠١٣م عقدنا ندوة في مكتب رئيس الوزراء تناول القدرة على الصمود، بمشاركة "مارتي سيليجمان"، و "أنجيلا داكورث"، وشخصيات أخرى

بارزة من بينها "جيمس أوشونيسي" الرئيس السابق لوحدة السياسات وتقدم التعليم في مكتب رئيس الوزراء، والذي توصل إلى استنتاجات مماثلة. رغم ذلك علينا أن نخطو بحذر، وألا نتمسك بصيغة عالمية موحدة تصلح للجميع، بل علينا أن نختبر بشكل منهجي طرق بناء وتعزيز القدرة على الصمود العقلي و "العزم" و "الجرأة" لصغارنا - وبالتأكيد تطوير مهارات ضبط النفس والتخطيط العقلي و "ما وراء المعرفة" metacognition (بمعنى التفكير في كيفية التفكير). وقد ظهرت نتائج واعدة للدراسات المبكرة التي تناولت تعليم مهارات المرونة العقلية للمراهقين، ومن ذلك انخفاض مستوى الشعور بالاكتئاب في مرحلة الطفولة. غير أن أثر ونتائج العديد من هذه البرامج المبكرة وُجد أنها تتلاشى بعد بضع سنين -ليس بالأمر السيء ولا الجيد بما فيه الكفاية. ويلاحظ أن هذه البرامج غالباً كانت عبارة عن إضافة صغيرة إلى المنهاج الدراسي العادي، بدلاً من أن تكون مدمجة فيه ومتكاملة معه تماماً. أما الجيل القادم من البرامج فهو أكثر تكاملاً، وننتظر نتائجه بفارغ الصبر.

مثل هذه البرامج التي تعنى بالصغار ينبغي أن تقدم الدعم للآباء بقدر دعمها للمدارس. وعلى حد قول خبير تربية الأبناء "ستيفن سكوت" منذ فترة طويلة: نحن نعرف بالضبط كيف نصنع شاباً مضطرباً - كما أننا نعرف جيداً كيف نتجنب ذلك. ومن المثير للدهشة أنه حتى عهد قريب جداً، في الوقت الذي نقدم للآباء الكثير من الدعم والمعلومات التي تخص مرحلة الولادة، فإننا لا نقدم لهم أي مساعدة على الإطلاق فيما يلي ذلك من مراحل. لذا وبالتعاون مع "ستيف هيلتون" ووزارة الصحة، دعمنا تطوير مجموعة كبيرة من مقاطع الفيديو القصيرة، التي يمكن للوالدين أن يختاروا إما تنزيلها عبر الموقع الإلكتروني أو إرسالها إليهما قبل ولادة طفلهما وبعد الولادة، والتي من شأنها أن تقدم المشورة بشأن مواضيع تهمهم، تراوحت بين كيفية تحميم الرضيع إلى توضيح مدى أهمية التحدث مع الطفل و "التناغم" معه. كما تم تدبير ميزانية تزيد عن ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني لدعم التوسع الهائل لبرنامج "الأسر المضطربة"، والذي يهدف إلى تحديد ما يزيد عن ١٢٠,٠٠٠ أسرة مضطربة في المملكة المتحدة وتقديم الدعم والمساعدة لها. لم يكن الهدف من هذه الخطوة يقتصر على مجرد تقليل الصعوبات التي تسببها هذه الأسر لجيرانها، أو تقليص التكاليف الباهظة لمجموعة من الخدمات التي تكبدها، ولكن بكل صدق وإخلاص كان من أجل المساعدة على تحويل حياة تلك الأسر نحو الأفضل، وخاصة من أجل أطفالهم الأصغر سناً.

في كثير من الأحيان، كان لدى البالغين في هذه الأسر المضطربة مشاكل في الصحة العقلية، ونادراً ما يتم تشخيصها. وقد لعبت ظروف هذه الأسر دوراً مزدوجاً في الأمر، فهي السبب والنتيجة في الآن نفسه، حيث كانت الأم التي تعاني من الاكتئاب الشديد تكافح من أجل السيطرة على أطفالها المراهقين، ولكن اكتئابها كان جزئياً بفعل الظروف الصعبة التي وجدت نفسها فيها.

إن التصدي للمرض العقلي بشكل عام ما هو إلا نتيجة أخرى قوية للنظر إلى العالم من خلال عدسة الرفاهية. ويقدر أن ما يقارب ربع الأمراض العقلية فقط هي التي يتم معالجتها، وحتى عندما يتم معالجتها فإن ذلك يأتي عادة بعد تأخير كبير، أو كما يقول ريتشارد لايارد: "إذا كانت ساقك مكسورة، سيتم معالجتك في غضون ثلاث ساعات، ولكن إذا كانت روحك هي المكسورة، ستكون محظوظاً إن تمت معالجتك في غضون ثلاثة أشهر، هذا إن حصلت عليه على الإطلاق" (٢٢). ومن المثير للاهتمام، أن الناس الذين يتمتعون بصحة جيدة عندما يُسألون عن مدى بشاعة أن يعاني المرء من أمراض مختلفة، وما الذي سيدفعونه لمنع الإصابة بهذه الأمراض، فإنهم يُقللون وبشكل منهجي من الآثار السلبية للمرض العقلي (٢٣).

من المفارقات العجيبة أننا مع تقليلنا من شأن الأمراض العقلية، إلا أن من يتوجه منا لتلقي العلاج وخاصة ضد القلق والاكتئاب يُفِرط إن صح القول في المداواة. وفي المملكة المتحدة وحدها، كانت هناك زيادة بنسبة ١٦٥ في المائة في الوصفات الطبية للأدوية المضادة للاكتئاب بين عامي ١٩٩٨م و٢٠١٢م، وما يقارب من نصف نسبة الزيادة هذه حصلت في السنوات الأربع الأخيرة وحدها (٢٤)، أي بواقع ٤٠ مليون وصفة طبية في السنة لعدد سكان يبلغ ٦٠ مليون نسمة، حتى وإن كان الكثير من هذه الوصفات الطبية هي وصفات متكررة. كما اختلفت مستويات الوصفات الطبية أيضاً اختلافاً كبيراً بسبب اختلاف وتغير ممارسات الأطباء العامين، حيث كانت تقل عن ٧٥ وصفة طبية لكل ١٠٠٠ مريض، وارتفعت إلى ما يزيد عن ٣٠٠ وصفة طبية لكل ١٠٠٠ مريض. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ثلث هذا التباين يُعزى إلى وجود تباين فعلي في الاكتئاب، ولكن بقية هذه النسبة تعزى إلى وجود عوامل مثل: استعداد الأطباء العامين لإعطاء الوصفات الطبية بشكل عام (على سبيل المثال، هناك ارتباط قوي بين ارتفاع معدلات الوصفات الطبية للمضادات الحيوية ووصفات

مضادات الاكتئاب)، والخصائص السكانية وتلك المتعلقة بالأطباء العامين (على سبيل المثال، تُعطى وصفات طبية أكثر في العيادات التي يكثر فيها المرضى من كبار السن، مع أن المفارقة في الأمر أن العيادات التي يديرها الأطباء الأكبر سنًا تعطي وصفات طبية أقل).

في الأعوام الأخيرة أصبح هناك دعم من الأحزاب السياسية في المملكة المتحدة كافة للتوسع الكبير في تقديم العلاجات النفسية، وخاصة العلاج المعرفي السلوكي (CBT). وميزة هذا العلاج أنه يجمع بين الفائدة التي يحققها العلاج الدوائي على المدى القصير، وبين تحقيق النتائج المتقدمة على المدى الطويل؛ لأنه يعالج الأنماط الكامنة وراء الفكر المسؤول عن حالة الاكتئاب. هذا بالنتيجة يؤدي إلى انخفاض كبير في معدلات الانتكاس على مدى عشر سنوات، ويوفر المال ويقلل مشاعر القلق والفرع خلال هذه الفترة. الخطوة الواعدة التالية تتجسد في التطلعات إلى إنجاز توسعات كبرى في جودة الاستعانة بالحواسيب في العلاج المعرفي السلوكي، وتسهيل الوصول إليه. وتدل المؤشرات الأولية على أن هذا النهج يمكن أن يزيد فرص الوصول إلى العلاج الفعال بخمسة أضعاف مع استخدام نفس العدد من المعالجين المُدرَّبين (٢٥).

ولكن في الأخير هناك حدود للمدى الذي يمكننا أن نصل إليه، ونبغي لنا أن نسعى جاهدين من أجل تحسين مستوى رفاهية وسعادة السكان، من خلال تغيير الأفكار الراسخة في أذهاننا، وبالتأكيد عن طريق تحويل كل مشاعر التعاسة والشقاء إلى حالة سريرية لدراستها وعلاجها. كما يجب أن نرسخ جذور مشاعر الرضا والقبول بالحياة في حياتنا نفسها، وفي الخيارات التي نصنعها لأنفسنا وللمجتمع من حولنا.

المجتمعات المحلية:

تشديد التركيز على أهمية العلاقات الاجتماعية هو أحد النتائج الإيجابية الرئيسية للنظر إلى العالم من خلال عدسة الرفاهية. فمد الجسور وإقامة العلاقات الاجتماعية مع الآخرين لا يقتصر أثرها على رفاهيتنا فحسب، بل يبدو أننا نستخف على الدوام بقوة ومدى تأثيرها. إننا نميل على وجه الخصوص إلى التقليل من مقدار المتعة التي نحصل عليها من مجرد التصرف بلطف مع الناس.

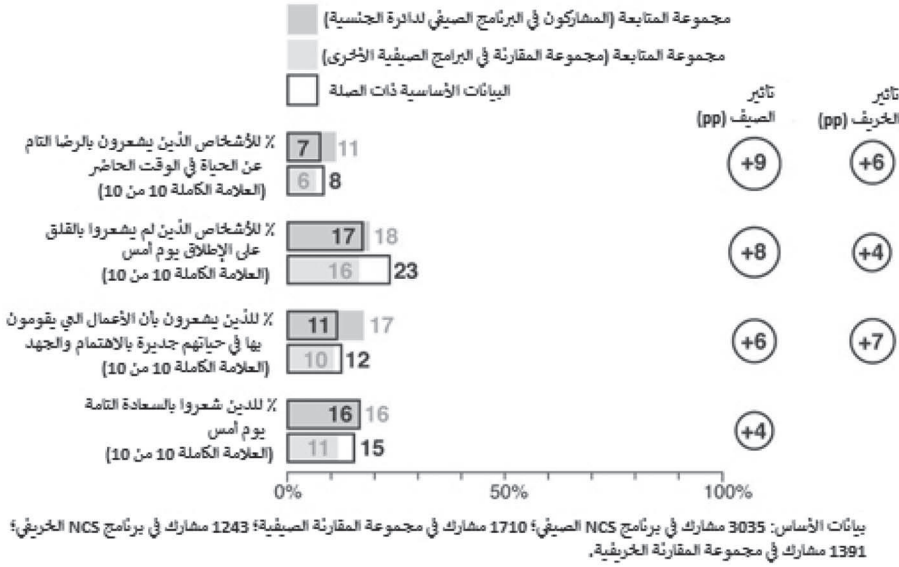
في إحدى الدراسات الميدانية المفضلة لدي، أعطت "إليزابيث دان" ٢٠ دولاراً لكل مشارك، ثم طلبت من نصفهم أن يشتروا بالمبلغ شيئاً يتمتعون أنفسهم به، وطلبت من النصف الآخر إنفاقه على شخص آخر. بعد الانتهاء من مهمتهم، سألتهم عن مشاعرهم ومدى سعادتهم. تبين أن الذين اشتروا شيئاً لشخص آخر كانوا أكثر سعادة من الذين اشتروا لأنفسهم. ومع ذلك، عندما سُئلت مجموعة أخرى مماثلة من الناس مجرد سؤال: أي الحالتين تجعلهم أكثر سعادة إذا قاموا بأحدهما؟ ظنت الأغلبية منهم أن إنفاقهم المال على أنفسهم يجعلهم أكثر سعادة (٢٦).

كما أظهرت كثير من الدراسات في الآونة الأخيرة أن بذل المال أو الوقت -أي العمل التطوعي- يرتبط بزيادة كبيرة في مستوى الرفاهية الشخصية. ووجد أن من يقدمون للجمعيات الخيرية نسبة مئوية من دخلهم، بغض النظر عن الدخل المطلق لهم، كانوا أكثر سعادة من غيرهم. كما أن للعمل التطوعي تأثير مماثل، ويبدو أيضاً أنه يؤدي إلى آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على رفاهية المجتمع ككل، حتى لو لم تتطوع شخصياً؛ فإذا كنت تعيش في مجتمع يتمتع بمستويات عالية من العمل التطوعي، فإن من شأن ذلك أن يرفع من مستوى رفاهيتك وسعادتك.

كان رئيس الوزراء داعماً بلا تردد وعلى طول الخط لفكرة أن العلاقات والمجتمعات المحلية مهمة للرفاهية، وللمجتمع الأكبر بشكل عام. وقد كانت هذه هي الفكرة المركزية وراء الخطاب الذي ألقاه في عام ٢٠١٠م، وبعض الخطابات التالية، فضلاً عن أنها تتوافق مع المفهوم الذي يتبناه هو وستيف هيلتون حول "المجتمع الكبير" (Big Society)، لكن رسالة "المجتمع الكبير" كانت في تعثر من الناحية السياسية. لذا في عام ٢٠١٢م، تحدثت مع رئيس الوزراء ومع "نيك هيرد" وزير المجتمع المدني آنذاك، لأرى إن كان بوسعي إقناعهم باستخدام نهج جديد من أجل تحفيز العمل الاجتماعي، على غرار النهج التي يستخدمها فريق الرؤى السلوكية. كانت الفكرة هي استخدام كل من الجانب العملي للعلوم السلوكية "كيف"، والطرق التجريبية الصعبة التي أثبتنا فعاليتها في مجالات أخرى. وبدعم من "مايكل ليونز" أحد قيادات مكتب رئيس الوزراء وافقوا على ذلك، وتم إنشاء فريق العمل الاجتماعي على غرار فريق الرؤى السلوكية، وبتمويل من مكتب مجلس الوزراء قدره ٤٠ مليون جنيه إسترليني. (كم كنت أتمنى لو كان لدينا مثل هذا التمويل عندما بدأ فريق الرؤى السلوكية عمله!).

وبحكم أن جميع النتائج السابقة عن التأثيرات الإيجابية للعمل التطوعي والعمل المجتمعي جاءت تقريباً من بيانات إحصائية مقطعية، بحيث لا يمكننا أن نكون متأكدين تماماً من اتجاه العلاقة السببية، فإن إنشاء فريق العمل الاجتماعي يتيح لنا الفرصة لاختبار هذه الفرضية بصورة أكثر منهجية وتنظيماً، وكذلك التعرف على أشكال العمل الاجتماعي التي قد تكون أكثر فعالية.

وقد وفر المشروع الريادي، لدائرة الجنسية الوطنية في المملكة المتحدة (NCS) اختباراً أولياً لهذا التأثير. ويتيح برنامج دائرة الجنسية الذي تم تقديمه عام ٢٠١١م الفرصة لمن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٨ عاماً للاشتراك في العمل التطوعي على مدى عدة أسابيع، بما في ذلك الانخراط في مشروع عمل داخل أحد المجتمعات المحلية. قبل بدء مشاركتهم في البرنامج، طُرح على المشاركين أسئلة (مكتب الإحصاءات الوطنية) الأربعة المتعلقة بالرفاهية، وسئلوا مرة أخرى نفس الأسئلة بعد مضي ثلاثة أشهر على انتهاء المشاركة. تمت مقارنة نتائج المشاركين في نشاط العمل التطوعي مع مجموعة متطابقة من الشباب المشاركين في أنشطة أخرى خلال نفس الفترة، وكانت النتائج مذهلة.



الشكل (٣٨)

آثار برنامج دائرة الجنسية الوطنية (NCS) على رفاهية المشاركين مقارنة بالمجموعات المطابقة. ويبين الشكل التأثير المختبر لكل من فصل الصيف، وفصل الخريف الأقصر قليلاً. (الرسم البياني مأخوذ من التقييم المستقل الذي أجرته شركة إيبسوس موري، ٢٠١٤م) (٢٧)

أظهر الشباب المشاركون في برامج دائرة الجنسية الوطنية (NCS) زيادة معتبرة في جميع مقاييس الرفاهية الشخصية، وخاصة في مقياس الرضا عن الحياة وانخفاض مستوى القلق (انظر الشكل ٣٨). أظهروا أيضاً زيادة ملحوظة في ثقتهم للإقدام على: "تجربة أشياء جديدة بالنسبة لي" (+١٢ نقطة)، وكانوا غير موافقين على سؤال: "ما تحققه من نجاحات في هذا العالم يعتمد أساساً على الحظ" (+٩ نقاط)، وموافقين على: "أحافظ على هدوءي عندما أواجه المشاكل" (+٩ نقاط). كما أفاد المشاركون بعد وقت من انتهاء مشاركتهم عن تكوينهم لعلاقات اجتماعية أكثر شمولاً مع أشخاص من مختلف الأعراق والأديان والخلفيات الاجتماعية - وهو هدف صريح للخليط الاجتماعي الذي تم دمجها في البرامج.

على الرغم من قوة نتائج التقييم الذي أجرته دائرة الجنسية الوطنية (NCS)، إلا أن مجموعات المقارنة تمت مطابقتها في البرنامج، بدلاً من اختيارها عشوائياً بدقة. ولذلك عملنا مع فريق العمل الاجتماعي الجديد على إجراء سلسلة واقعية من التجارب العشوائية المنضبطة على عينة من الصغار، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٦ عاماً؛ لاختبار تأثير أشكال مختلفة من البرامج التي تقام خارج إطار المدارس. وأظهرت النتائج زيادات كبيرة في مجموعة من المهارات الشخصية، وارتفاعاً بسيطاً ولكن بآثار كبيرة على الرفاهية (٢٨).

من خصائص الحياة الحديثة، ولا سيما في البلدان الأنجلو سكسونية، أننا كثيراً ما نوظف ثرواتنا لأجل تجنب الآخرين، وأصبحت الأسر أصغر حجماً. وحتى داخل الأسرة الواحدة فإننا غالباً ما نقضي وقتاً أقل معاً مقارنة بالأجيال السابقة، كالا اجتماع على مائدة الطعام مثلاً أو حتى لمشاهدة التلفزيون. لقد منحتنا الثروة والتكنولوجيا خيارات جديدة، تتمكن بواسطتها من مشاهدة وفعل ما نريد وقتما نريد، دون الحاجة إلى التفاوض الدائم مع الآخرين. إنها طريقة فعالة جداً للتعامل مع ما أسماه هيرش: "اقتصاديات سوء الجوار" - فلماذا تخاطر بالتفاعل مع جيرانك بما أنه سيكون منهم حتماً من لا يعجبك حقاً؟

ولكن وسائل الراحة هذه يمكن أيضاً أن تحرمنا من شعور الرضا الذي تمنحه لنا العلاقات الاجتماعية، وأحياناً تصبح طرق العزلة والحرمان راسخة بعمق. فهناك ما نسبته أكثر من شخص واحد من بين كل عشرة أشخاص يصف نفسه بالمنعزل، إما في كثير من الأحيان أو في معظم الوقت. وفي حين أن هذا الأمر من الأمور التي يعانيتها كبار السن منذ وقت طويل - يذكر ما يزيد عن ثلث الأشخاص، الذين تجاوزوا سن ٦٥ عاماً بأن التلفزيون هو مصدرهم الرئيسي للصلة مع المجتمع - فإن الدراسات الاستقصائية تشير إلى أن الشعور بالعزلة أمر شائع لدى الشباب، وربما أكثر مما نتصور. في منتصف العشرية الأولى من القرن الحالي (2000s) تساءل "روبرت بوتنام"، مؤلف كتاب: "لعب البولينج وحيداً"، وبكل تأكيد الخبير العالمي الرائد في رأس المال الاجتماعي، ذات مرة ساخراً: أنه من غير الواضح ما إذا كان الإنترنت سوف يتطور ليصبح إما "التلفزيون الخيالي أو الهاتف الخيالي". إن كان الأول فسيعمل على زيادة العزلة الاجتماعية (كلما زادت ساعات مشاهدتك للتلفزيون زاد افتقارك لعلاقاتك الاجتماعية)، في حين أن الثاني سيربطنا بشكل أفضل مع أصدقائنا وأقاربنا. والإجابة كما نعرفها الآن كلا الأمرين؛ فبالنسبة للكثير من الناس، فإن التكنولوجيا

قد مكّنتهم من تكوين شبكات اجتماعية أقوى وأكثر اتساعاً، ولكنها بالنسبة للأقلية - ومنهم عدد كبير من الشباب - ما هي إلا بديل باهت للتفاعل الشخصي المباشر. أما الشباب اليافع، في المملكة المتحدة على الأقل، فهم أكثر عرضة للإبلاغ في الدراسات الاستقصائية عن شعورهم بالوحدة والعزلة أكثر من أي فئة عمرية أخرى.

اتضح من الدراسات أن هناك مجموعة متماثلة إلى حد ما من الظروف الكفيلة بتشكيل علاقات اجتماعية مُرضية وداعمة في كلا العالمين الافتراضي والحقيقي. ولا تتشكل العلاقات الاجتماعية الناجمة بفرض التفاعل قسراً - فتواجدنا مثلاً متزاحمين على مقاعد المترو يدفعنا للانطواء: تجنب التواصل وحتماً عدم التحدث مع أحد. وعلى النقيض من ذلك، ما ينجح فعلاً هو تلك المساحات والأماكن التي تخلق فرصاً للتفاعل الاجتماعي، ولكنها تُمكن الناس من الاحتفاظ بشعور السيطرة على خياراتهم بخصوص مع من ومتى يلتقون بالآخرين (٢٩). المثال البسيط على ذلك من الحياة اليومية، هو المكان الذي تتواجد فيه آلة صنع القهوة في المكتب، فإذا وانتك لحظة استشعرت فيها برغبتك في الاختلاط والتواصل الاجتماعي، يمكنك التوجه إلى مكان الآلة لتناول كوب من القهوة، ولكن يمكنك أيضاً أن تعرف من هم الأشخاص المتواجدون عندها - فإذا كان "بيرت" من إدارة الحسابات الذي لا تريد حقيقة التحدث إليه، يمكنك عندها المضي في طريقك مبتعداً عنه.

بالتسلح بهذه المعرفة، يمكن للمجتمعات المحلية والشركات وحتى الحكومات أن تعمل ببراعة على إعادة تشكيل البيئات، الحقيقية والافتراضية، من أجل تعزيز قيام العلاقات الاجتماعية المُرضية والداعمة أكثر. ذكر رائد الأعمال والمشاريع الاجتماعية على الإنترنت "توم ستاينبرغ" ملحوظة ذات مرة عن بوابات المدارس، وأنها تخلق بيئة طبيعية للآباء والأمهات يتجمعون عندها ويتعارفون، ويجب علينا أن نجعل من ذلك ميزة ومنفعة نقيس عليها وليس مجرد حدث عرضي. فيمكن تصميم الشوارع والمباني بحيث تخلق مساحات تكون نقطة التقاء وتجمع للساكين، ويمكن تسهيل إجراءات إقامة احتفالات الشوارع، ويمكن للمجتمعات المحلية والناشطين تنظيم "الأدلة التعريفية للأحياء السكنية"، تتضمن ما يهم سكان الحي من مصالح (٣٠). ويمكن للتكنولوجيا أن تخفف الحواجز أمام الاستهلاك التعاوني، حتى لا يضطر جميع سكان الحي إلى شراء سلم أو آلة مثقاب لا يستخدمان سوى مرة واحدة في السنة. والأهم من ذلك، أنها يمكن أن تقلل من الحواجز والشعور بالتطفل

عند تقديم المساعدة لجيراننا المسنين، أو حتى عند مجرد تنظيم مباراة في كرة القدم للأطفال في الشارع.

وتشير بيانات الدراسات أيضاً إلى أن رفاهيتنا تتعزز بتوفر البيئات الطبيعية. وهذا يتداخل مع برامج وعمل "الأجندة الخضراء" الأكثر تهرساً (وأهمية)، ولكنه ليس الأمر نفسه. فمن حيث تنقية الكربون، لا فرق بين زراعة الشجرة في أحد شوارع الضواحي أو في دَغَلٍ شجري على بعد مئة ميل، ولكن فيما يتعلق بالرفاهية فإنه يحدث كل الفرق؛ فتصميم المدن والشوارع بحيث تُمكن الناس من رؤية الخضرة ولمحات من "الطبيعة" هو وسيلة مباشرة لتعزيز الرفاهية.

السؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل يمكننا حقاً حفز الناس والمجتمعات كي يصبحوا اجتماعيين أكثر، وإن تمكنا من هذا، فهل سيؤثر ذلك على مستوى الرفاهية لدى السكان؟ يبدو أن الجواب المختصر هو "نعم". ففي اختبار أوسع نطاقاً لأحد النهج، مؤل مكتب مجلس الوزراء برنامجاً يسمى "المجتمع أولاً"، يقدم من خلاله منحاً صغيرة للمشاريع التي يديرها السكان المحليون، بهدف تعزيز العمل المجتمعي والرفاهية. كما اعتمد أيضاً على برنامج لتأهيل وتدريب ٢٠,٠٠٠ من منظمي المجتمعات المحلية، والذي بُني على أساس نموذج جامعة شيكاغو التي كان يدرّس فيها الرئيس أوباما. استخدمت المجتمعات المحلية في كثير من الأحيان تمويل برنامج "المجتمع أولاً" لأغراض اللقاءات والتجمعات، مثل تنظيم حفلات الشوارع والنوادي والأنشطة الاجتماعية. عمل المنظمون أيضاً على تعزيز مجتمعاتهم المحلية وتعبئتها لمعالجة القضايا المحلية، وإن كان الأمر متروكاً لهم بالكلية. بعد مضي ثلاث سنوات على البرنامج، استخدمنا البيانات الجديدة من مكتب الإحصاءات الوطنية (ONS) لمعرفة واستكشاف إن تحقق أي تأثير على مستوى الرفاهية. ووجدنا أن المناطق الواقعة ضمن نطاق برنامج "المجتمع أولاً"، مقارنةً بمناطق المقارنة المتطابقة معها من الناحيتين الاجتماعية-الاقتصادية، أظهرت ارتفاعاً كبيراً في مستوى الرضا عن الحياة والسعادة، والمشاعر المتعلقة بقيمة الحياة، وأنها جديرة بالاهتمام وتستحق العناية المبذول من أجلها، وانخفاضاً كبيراً في مستوى القلق.

الدخل والعمل والأسواق:

كما ذكرنا من قبل، هناك ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مستوى الرفاهية. وعلى الرغم من أن العلاقة السببية بينهما معقدة، ولكن لا بد وأن لديك جراءة غير عادية، لتتفني وجود أي إسهام للنمو بأي طريقة كانت في رفاهيتنا الشخصية. ففي أقل أحواله، فإن النمو الاقتصادي يتيح الخيارات المتعددة أمام الناس.

من المؤكد أن دراسات الموازنة الزمنية (time budget studies) أظهرت أن الناس يعملون ساعات أقل مما كانوا عليه قبل ٥٠ عاماً، سواءً من حيث ساعات العمل المدفوع الأجر أو الساعات التي يقضونها في القيام بالأعمال المنزلية. ماذا نفعل بكل هذا الوقت المتبقي؟ ينقضي جزء كبير جداً منه في النظر إلى الشاشات - بما يقارب ٣ ساعات في اليوم لمعظم الناس. ومن الجانب الأكثر إيجابية، فإن غالبية الآباء يقضون وقتاً أطول مع أطفالهم، فقد تحرروا من ساعة إضافية كل يوم من ساعات أعمال الغسيل والتنظيف المنزلية.

ومع ذلك لسنا بالضرورة، كما مر معنا سابقاً، جيدين في التوصل إلى الطريقة المثلى لقضاء أوقاتنا بشكل يجعلنا أناساً سعداء. وتشير البيانات الاستقصائية إلى أنه ينبغي علينا قضاء المزيد من الوقت مع الآخرين (انظر أعلاه)، ولكنها تشير كذلك إلى أنه من المستحسن أن نقضي المزيد من هذا الوقت النفيس في زيارة المتاحف وحضور الفعاليات الثقافية (خاصة مع أصدقائنا)، وممارسة الرياضة أكثر، وإثراء فضولنا ومعارفنا.

يفسر معظم الباحثين العلاقة الخطية المنحنية بين الدخل والرفاهية، على أنها تعني ضمناً أن كل دولار أو جنيه إسترليني يكسبه الشخص كهامش ربح، كفيل بأن يجلب مزيداً من الرفاهية لأصحاب الدخل المنخفض، أكثر من أصحاب الدخل المرتفع. وعليه، إذا ما نحينا جانباً آثار عدم المساواة في حد ذاتها، فلربما يعمل صناع السياسات (والشركات) بجد على زيادة الدخل لمن هم في نهاية التصنيف. وحتى مع عمل ذلك، فإن تأثيرات زيادة الدخل على مستوى الرفاهية تتضاءل بسبب الآثار المدمرة للبطالة. وهذا يقودنا مباشرة إلى لغز محير قديم تواجهه السياسات وهو: هل ينبغي التركيز على زيادة دخل العاطلين عن العمل، أو دفع الباحثين عن عمل وتوجيههم نحو بذل مزيد من الجهد والنشاط للحصول

على الوظائف؟ وبقدر ما يكون الموقف أشبه بمقايضة حقيقية، فإن أدبيات الرفاهية تشير بشكل حاسم إلى أن الأولوية يجب أن تكون لإعادة الناس إلى السلك الوظيفي.

وربما يكون التأثير الأقل وروداً وتكراراً هو تأثير نوعية العمل ذاته. فهناك مجموعة صغيرة من الخبراء الذين يجادلون بأن أرباب العمل يجب أن يسعوا إلى تعزيز "الارتباط الوظيفي"، ومستوى الرضا لدى الموظفين؛ من أجل زيادة الإنتاجية وتعزيز أداء الشركة. وهناك بعض الأمثلة الرائعة على كيفية تحقيق ذلك، فباستناده على دراسة أجرتها "إليزابيث دان"، قام "مايك نورتون" من كلية هارفارد لإدارة الأعمال باستكشاف كيف أمكن للشركات التي تمنح العاملين فيها مكافآت صغيرة يتعين عليهم صرفها على هدايا لزملائهم في العمل، أن تعزز كلاً من رضا العمال وإنتاجيتهم. ويبدو أن هذا تحقق لها؛ لأن العطاء يمنحنا شعوراً طيباً ولأن الهدية بمثابة حفز لنا للتواصل أكثر مع زملائنا في العمل. الزيادة في الإنتاجية تحققت في جزء منها بوجود الوضع المزاجي الأفضل للعاملين؛ لأن الحالة المزاجية الإيجابية تشجع على التفكير بشكل أكثر إبداعاً وتفتحاً. إذا كنت تنوي زيارة طبيبك على سبيل المثال، فمن المستحسن أن تقدم له بعض الحلوى قبل أن يبدأ في إجراء التشخيص لحالتك - وجد الباحثون أن الأطباء بعد تقديم الحلوى لهم (والذين وضعهم في حالة مزاجية أفضل)، تدارسوا خيارات تشخيصية أكثر، وكانوا أكثر عرضة لتحديد التشخيص الصحيح (٣١). وكما رأينا سابقاً كيف أن وجود علاقة طيبة مع رئيسك لا تزيد من مستوى رضاك عن العمل فحسب، بل إنها تعزز بشكل كبير من مستوى رضاك عن حياتك أيضاً. كل هذا يدل على أن التغييرات في طابع وخصائص العمل قد تكون واحدة من أفضل الطرق لتعزيز مستوى الرضا عن الحياة بشكل عام.

لا أعتقد أن هذه التغييرات تعني بأن على الحكومات أن تشرع في سن قوانين جديدة تفرض بموجبها على أرباب العمل أن يكونوا ألطف تعاملًا مع العاملين لديهم، أو أن تلزمهم بتقديم مكافآت للعاملين يتبادلون بها شراء الهدايا. لكنني أعتقد أن ما بدأنا نراه، وما يمكن للحكومات أو الوسطاء الآخرين تحفيزه، هو أن يكون للعاملين المحتملين (المتوقع انخراطهم في العمل) القدرة على معرفة المزيد عن مستوى رضا العاملين الحاليين، ومستوى الإحباط لديهم. ويعطي الشكل ٣٧، الذي يبين مدى رضا الناس في مختلف المهن، لمحة عن هذا العالم، وكذلك يفعل النمو المطرد في الأدلة الإرشادية والمسابقات حول "أفضل

مكان للعمل". وأعتقد أن هذه تطورات مهمة حقاً؛ تعمل براءة على تغيير الضغوط على الشركات لتحسين جودة الحياة العملية وبدون تدخل من الدولة. سيكون على الشركات التي ترغب في استقطاب أفضل أيدي عاملة المنافسة ليس فقط بتقديم الرواتب المغرية - في الواقع ربما التنافس في تقديم الرواتب سيصبح أقل شأنًا من السابق - ولكن التنافس سيصبح أشد في سمات مقر العمل، التي تصنع الفوارق بين الوظيفة والحياة، أي ما تحب مقابل ما تكره.

دعونا نتقدم بهذه المناقشة خطوة أبعد. يستند جزء كبير من استهلاكنا على التنبؤات بشأن ما سيجعلنا سعداء، واتضح أننا في كثير من الأحيان لا نجيد عمل مثل هذه التنبؤات. ولكن أكثر نفع قدمته ردود الفعل والتعليقات (feedback) الموجودة على الإنترنت والمواقع الإلكترونية، إضافةً إلى رغبتنا الإنسانية العميقة في مشاركة خبراتنا ومعرفة آراء الآخرين، هو أنها بدأت وببراعة في إعادة تشكيل خياراتنا. وبالتالي، فإن تحسُّن معرفة وإطلاع المستهلكين لا يعني فقط تحسُّن أداء الأسواق العاملة بالمعنى التقليدي للتحسن، من حيث تخفيض الأسعار أو توفير خيارات من الحلول أقل دهنًا (انظر الفصل ٧)، بل إن ذلك يعني أيضاً إعادة تشكيل أسواق المستهلكين بشكل أعمق.

تخيل عالماً يكون فيه المستهلكون أكثر وعياً بأن التجارب والخبرات تميل إلى تعزيز رفاهيتهم أكثر من حصولهم على الأشياء، حيث يختارون أشكالاً من الاستهلاك تكون أكثر تعزيزاً للصلوات الاجتماعية، وحيث يفضل العاملون الشركة التي يتوفر فيها مدير أفضل وبيئة عمل جماعية على الوظيفة ذات الراتب الأعلى. بالنسبة للشركات التي تتبنى هذا التغيير وتتوقعه، فإن ذلك يعني النمو والنجاح لها. أما بالنسبة لأولئك الذين يفشلون في ملاحظة هذا الأمر أو في التكيف معه، فإن ذلك يعني الانحدار والضعف. إن كشف الغطاء عن محركات الرفاهية - عن كل تلك الكتب الغريبة، التي تُبنى بشكل متزايد على أساس من العلم الراسخ حول ما يمنحنا السعادة حقاً - سيعمل على إعادة تشكيل وتوجيه الأسواق. فلننسَ الناتج المحلي الإجمالي: سوف يعمل المستهلكون الأكثر وعياً واطلاعاً على إعادة تشكيل الأسواق والاقتصادات لأنفسهم، وهذا في النهاية هو الحفز المزدوج بمعناه الحقيقي.

الحوكمة وتصميم الخدمات:

أحد الالتزامات التي تعهد بها رئيس الوزراء في خطابه الذي ألقاه في نوفمبر عام ٢٠١٠م هو أننا سنقيم اعتباراً للرفاهية الشخصية في صلب عملية صنع السياسات، بما في ذلك على وجه التحديد إعادة النظر في "الكتاب الأخضر" لوزارة الخزانة الذي يحدد كيفية صُنع السياسات (٣٢).

كانت وزارة الخزانة فاترة تجاه الأمر، ولم يعجبها بشكل خاص أن تأتيها التوجيهات من رقم ١٠ (مكتب رئيس الوزراء) تحت أي إدارة كانت. وقد استدعى الأمر يداً حازمة من "غوس أودونيل" وزير الخزانة آنذاك، واجتماعاً عاصفاً معه، لحث وزارة الخزانة على المضي قدماً في مراجعة "الكتاب الأخضر". كان للتنقيحات جانبان: أولهما، تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف الرفاهية الشخصية، بل ويتوجب ذلك كلما أمكن، كمقياس للفائدة في تحليل التكاليف والمنافع المتعلقة بالسياسات العامة. وقد كانت هناك بالفعل بعض النقاشات موجودة مسبقاً في "الكتاب الأخضر"، حول المعايير والطرق التي ينبغي على صنّاع السياسات من خلالها إدراج جميع التكاليف والفوائد، مثل التأثيرات على انبعاثات الكربون أو فقدان البيئة الطبيعية، حتى وإن كان من الصعب تحقيق أي دخل مادي من ورائها. من حيث المبدأ كانت هذه الخطوة بسيطة ومنطقية، تسعى إلى التعبير عن معدل العائد على الاستثمار من منظور واعتبارات أخرى، كزيادة مستوى الرضا عن الحياة مثلاً، وليس فقط مقدار الجنيهات أو الدولارات التي يتم توفيرها.

وكان التغيير الثاني في "الكتاب الأخضر" أكثر خفية، ولكنه جذري جداً - وله جذور سلوكية قوية. فمن أحد الطرق الرئيسية للتقييم، وخاصة لتلك "السلع" التي يصعب تسعيرها مباشرة، هو أن تسأل الناس عن الثمن الذي سيكونون على استعداد لدفعه من أجل هذا التحسين أو التغيير الثانوي. على سبيل المثال، إذا كنت تحاول معرفة ما إذا كان الأمر يستحق إنفاق بضعة مليارات من أجل إنشاء خط قطار أسرع، أو طريق فرعي جديد، أو لترميم متحف، فيمكنك أن تسأل عينة من الناس حول ما هم على استعداد لدفعه مقابل رحلة يومية أسرع بمقدار عشر دقائق. ولكن الدراسات والأدبيات السلوكية وكذا أدبيات الرفاهية تخبرنا أن نكون على حذر من مثل هذه التقديرات. فالناس يعتقدون أنهم إذا فازوا

في جائزة اليانصيب، فإن مستوى رضاهم عن الحياة سيرتفع، في حين لو أنهم فقدوا القدرة على استخدام أرجلهم، فإن حياتهم ستتدمر وستغمرهم التعاسة والمرارة. وبناءً عليه، يقول الناس أنهم على استعداد لدفع الكثير من المال لتحسين فرصة فوزهم في اليانصيب، ولكنهم على استعداد لدفع أكثر من ذلك لتقليل فرصة إصابتهم بالشلل. ومع ذلك، تُظهر الدراسات التجريبية التي أجريت على الفائزين في اليانصيب وعلى المصابين بالشلل النصفى أنه بعد مرور بضع سنوات، فإن مستوى رضاهم عن الحياة لا يرتفع أو ينخفض إلا بقدر بسيط (٣٣). ينشأ هذا التناقض بسبب تأطير الأسئلة الذي يجعلنا عرضة للخطأ في الإجابات. فيكون تركيزنا مثلاً على جميع الأمور التي سُنحرم منها نتيجة عدم قدرتنا على المشي، ولكننا نغفل إلى إغفال جميع الأمور التي ما زلنا قادرين على الاستمتاع بها، مثل تذوق الطعام الشهي، أو الاستمتاع برائحة يوم ربيعي جديد، أو متعة مشاهدة ومعايشة أطفالنا وهم يكبرون. هذا الخطأ في التركيز كالذي استشهدنا به للتو يؤثر أيضاً في أشكال أخرى، ومنها تأثيره على دقة تقديراتنا للثمن الذي نكون على استعداد لدفعه مقابل الأشياء التي سنحصل عليها.

والبديل عن هذا الأسلوب يتمثل في السعي لاستخلاص تقديرات تكون مباشرة أكثر للتأثيرات على الرفاهية الشخصية، واستخدامها لاستخلاص تقييمنا. على سبيل المثال، قد تسعى إلى إجراء قياس مباشر لمدى تأثير مستوى رضا الناس عن حياتهم بتقصير مسافة تنقلاتهم لأعمالهم، أو بزيارتهم للمتاحف، ومعايرة تكلفة هذه التدابير مقابل تكلفة رفع مستوى رفاهيتهم بنفس المقدار، من خلال تدابير أخرى (مثل إعطائهم أجوراً أعلى). يعود الفضل كله إلى وزارة الخزانة في القيام بمثل هذه الدراسة والمراجعة ونشرها في عام ٢٠١١ م كتكملة للكتاب الأخضر (٣٤)، على الرغم من أن الوزارة ظلت متشككة داخلياً حول مقدار الوزن الإحصائي الذي وُضع للأرقام المستخلصة.

وبعيداً عن الجوانب الفنية لرسم سياسات "الكتاب الأخضر"، والتي في الواقع يتم إغفالها في معظم أنحاء العالم، فإن لأجندات الرفاهية آثاراً مباشرة أكثر على حوكمة الدول والشركات والمجتمعات المحلية. وكما ذكرنا من قبل، فإن رفاهيتنا تتأثر إلى حد كبير بالاستقلالية وضبط النفس. ويمكن رؤية ذلك في التجارب المختبرية من خلال تفسير الاختلافات بين الدول في مستوى السعادة والرضا عن الحياة؛ فالبلدان مثلاً التي تتمتع بحريات أكبر أو في تزايد تظهر مستويات أعلى من الرفاهية الشخصية، حتى وإن كانت تسيطر على الناتج المحلي الإجمالي (٣٥).

بغض النظر عن النتائج الموضوعية مهما كانت، فإن الناس يقدِّرون قيمة الرفاهية ويستمدونها من الشعور بالسيطرة على العملية التي أدت إلى تلك النتائج. فعندما يفقدون هذا الشعور بالسيطرة، ويشعرون بدلاً من ذلك بأن الأمور يتم القيام بها لهم، فإن لذلك تأثيراً واضحاً على مستوى سلامتهم البدنية والعقلية. من الأمثلة المبكرة على هذا الأمر من دراساتي الخاصة، كان التأثير الذي وجدته على الزيارات إلى الأطباء العامين، التي يقوم بها مجموعة من السكان مكوّنة من ٢٠٠٠ شخص يعيشون في مبنى مهدّد بالهدم والإزالة، ثم تمت معالجة الموضوع، ولكن وقعوا مرة أخرى تحت هذا التهديد. فحتى بدون أن تُمس طُوبه واحدة من هذا المبنى، فإن معدلات الاستشارات الطبية الموسمية تتغير بشكل يعكس تطورات الأحداث كالمرآة تماماً (٣٦). وبالمثل، يفضل الناس تلك المنتجات والتصاميم التي كان لهم يد في ظهورها أو إنتاجها، حتى وإن كان تقييم الخبراء لها بأنها أقل فعالية من غيرها. ويفضل الناس المواقع الإلكترونية التي تبين لهم عملها. على سبيل المثال، عند البحث عن رحلات جوية أو أماكن لقضاء الإجازات، أو عند البحث عن شركاء على المواقع التي لا توضح لهم ذلك، حتى وإن استغرق الأمر وقتاً أطول (٣٧).

كثيراً ما يقال إن على الحكومات والشركات أن تتيح للناس فرصة اتخاذ قرارات الإنفاق لأنفسهم، على أساس أن الأفراد غالباً ما يكونون أكثر دراية بتفضيلاتهم الخاصة وظروفهم الشخصية. فعلى سبيل المثال، يجب أن يُمنح من يعانون من ظروف صحية طويلة الأمد سيطرة مباشرة على ميزانياتهم الخاصة بالرعاية الصحية، بحيث يمكنهم الحصول على باقات الرعاية الصحية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأسلوب حياتهم، بدلاً من باقة الخدمات الصحية العامة تلك غير القابلة للتغيير. وقد يترك الاطلاع على الأدبيات السلوكية انطباعاً لدينا بأننا في إصدار تلك الأحكام أقل إجابة مما توحى به النماذج التقليدية، ولا سيما عند التعامل مع المنتجات المعقدة وغير المألوفة مثل المعاشات التقاعدية أو التمويل - مع ملاحظة أن الخبراء أحياناً لا يكونون أفضل في التوصل للنتائج الصحيحة. غير أن إضافة تحليل عن الرفاهية يشير إلى أن منح الأفراد حق الاختيار، أو على الأقل بعض السيطرة على العملية، قد يكون له بعد ذاته قيمة مباشرة وكبيرة.

من ناحية أخرى، فإن المغزى من استخدام الاختصارات السلوكية والعقلية هي أن تقوم أدمغتنا بتجنيبنا الحمل الثقيل والإرهاق. فهل تريد حقاً أن تُسأل عن كل خيار متاح لكل

منتج تشتره، أم تريد لطبيبك أن يستمر في سؤالك عن رأيك حيال أفضل طريقة لعلاجك؟ في عام ٢٠٠٧م، وفي إطار عملية تسليم السلطة من "توني بلير" إلى "غوردون براون"، عقدنا منتدى تداولي مدته يوم واحد في "داونينغ ستريت" حضره ٦٠ شخصاً من عامة الشعب لاختبار مختلف الأفكار حول إصلاح الخدمات العامة. أحد الأفكار القوية التي تم طرحها كانت حول تمكين وتقوية موقف مستخدمي الخدمات العامة، إلا أن معظم الجمهور الحاضر لم يكن شديد الاهتمام. وكانت اللازمة الأكثر تردداً بينهم هي: "أريد أن يعرف طبيبي الخيار الصحيح" و "لا أريد أن أقوم أنا باختيار علاجي - أريد أن يقوم الطبيب بذلك". من جانب آخر، عندما تعلققت المسألة بساعات العمل للعيادات الطبية، كانت ردة الفعل مختلفة تماماً، حيث كان لدى الناس مشاعر قوية بوجود تديد ساعات العمل في العيادات الطبية ليتسنى لهم اختيار المواعيد التي تناسبهم(٣٨).

أحد الطرق القوية للخروج من هذه المعضلة، دون الدخول في متاهات طريقة الثمن الذي يكون الآخرون على استعداد لدفعه، تتمثل في استخدام مقاييس للرضا محددة- النطاق للمساعدة في حفز وتحريك دائرة الخيارات، وهذا يعني أن يقوم مقدمو الخدمات العامة بسؤال المستخدمين عن مدى رضاهم عن الخدمات المقدمة، أو إن كانوا سينصحون الآخرين بها. بعدها يمكن لمقدمي الخدمات العامة معرفة ما يحرك مستوى الرضا عند المستخدمين وبالتالي ضبط خدماتهم وفقاً لذلك.

عندما طُرحت هذه الفكرة لأول مرة على نطاق الخدمات العامة، لاقت قدراً كبيراً من التبرم وعدم الارتياح من الفئات المهنية ذات العلاقة. فالأطباء يرون، على سبيل المثال، أن ما يهم حقاً ويجب التركيز عليه هو نوعية وجودة الرعاية السريرية المقدمة - سواء تحسنت صحة المريض أم لا، لا أن ينصرف الاهتمام نحو رضا المريض عن نوعية الطعام، أو هل يمك الطبيب بيده أم لا (انظر الفصل ٧). كان الكنديون من أوائل الذين اعتمدوا مقاييس لرضا المواطنين عن الخدمات العامة، ولكن الدراسات المسحية التي استندوا إليها كانت عامة، ولا تركز على دراسة كل مجال للخدمات العامة لوحده(٣٩). وبالمثل في المملكة المتحدة، استغرق الأمر ما يزيد عن عقد من النقاش والجدل لإدخال تقييمات الرضا في مجالات الخدمات العامة. ولكن منذ العام ٢٠١٠م، أدلى الملايين من الناس بآرائهم وتقييماتهم واستفادوا من آراء الآخرين.

إن التركيز على الرفاهية في مجال الخدمات العامة يجعل المرء يمعن التفكير أكثر في معاملة الناس باحترام وكرامة. ولأخذ مثال آخر على مشاريع فريق العمل الاجتماعي، قمنا بتوسيع نطاق العمل التطوعي في مستشفى تعليمي كبير، بناءً على خلفية استطلاع رأي يُسأل العاملين فيه: "ما الذي تود أن تقدمه للمرضى، ولكن لا يتوفر لك الوقت اللازم لذلك؟". بعد مضي عام، وبفضل تواجد ٢٠٠٠ من المتطوعين، تم تنفيذ جميع الأمور التي ذكرها العاملون في المستشفى، بدءاً من تمني توفير الوقت الكافي للتحدث مع المرضى، وانتهاءً بتمني وجود من يساعد المرضى على الاستقرار في منازلهم بعد خروجهم من المستشفى. ارتفع مستوى رضا المرضى إثر ذلك. وعلى خلفية هذه النتيجة، بدأت المستشفيات حالياً وفي جميع أنحاء البلاد بتبني هذا النهج، وبلغ عدد المتطوعين ٧٨٠٠٠ متطوع بحلول أوائل عام ٢٠١٥م.

قد لا تكون دراسات وأدبيات الرفاهية جاهزة لتوجيه المشرعين بشأن التصميم التفصيلي للدراسات والديمقراطيات، ولكنها بدأت تكشف عن أدلة تجريبية مثيرة للاهتمام. هناك على سبيل المثال أدلة مستمدة من كبرى الدراسات الاستقصائية الجديدة، تشير إلى أن ارتفاع مستويات تغير وانتقال السلطات المحلية، وعلى وجه الخصوص انتقال السلطة المالية، يرتبط بزيادة كبيرة في مستوى الرفاهية. وبهذا الاعتبار، فإن انخفاض مستوى الرضا عن الحياة في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق لا يبدو أنه يُعزى إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي وحده. والسؤال الذي يبقى مفتوحاً بانتظار الإجابة عليه: هل توثيق هذه الاختلافات المرتبطة بانتقال السلطات سيعطي دافعاً كافياً لإقناع الشعوب في أوكرانيا أو في بلدان الشرق الأوسط التي مزقتها الحروب باختيار مسار أو آخر؟ ولكنه بكل تأكيد سؤال مثير للاهتمام.

الخلاصة:

اتضح أن الاختصارات العقلية نفسها التي نستخدمها لتقرير ما نتناوله في طعام الغداء، أو أن غملاً الاستثمار أو نؤجلها للغد، هي ذاتها التي تؤثر في حكمنا على القرارات المصرية التي نتخذها في حياتنا. فنوع الوظيفة التي نتقدم لها، ومكان السكن، وشريك الزواج، كلها قرارات نتخذها على الأقل جزئياً على أساس الاختصارات العقلية التي تكون عرضة للخطأ

أكثر. نحن غالباً ما نتذكر بأسف ما جعلنا سعداء في الماضي، ونتنبأ بشكل خاطئ بما سيجعلنا سعداء في المستقبل. وباختصار، فإن الأفكار السلوكية تثير داخلنا تساؤلات عميقة حول ما نحاول تحقيقه، فضلاً عن أفضل السبل لتحقيقه - سواء كان ذلك على المستوى الشخصي أو على مستوى الحكومات.

وبالنسبة للبعض يُعد هذا الاكتشاف مثير للقلق نوعاً ما. ويرى علماء الاقتصاد التقليدي أنه ربما يكون مدمراً، ولكن هذا لا يعني أننا عاجزون ومغلوبون على أمرنا، أو أنه يتعين علينا أن نجلس بعيداً ونترك للخبراء والسياسيين اتخاذ قراراتنا نيابة عنا، بل يعني أن علينا أن نفهم أنفسنا الفهم الأمثل، ونبحث عن الجوانب التي تجعلنا عرضة للتنبؤات الخاطئة، تماماً كما نعلم أن المياه في الغالب أعمق مما تبدو، أو عندما نتحقق من النقطة العمياء التي لا نراها في المرأة عند قيادة السيارة.

وبالنسبة لصانعي السياسات - سواء كانوا من موظفي الخدمة المدنية أو من السياسيين - فإنهم ينظرون لأجندات الرفاهية كأمر مفسد للنظام بعمق؛ فهي تغير بمهارة ودهاء الشعور بالأمور المهمة، ويحتمل أن تقوّض بعض الأدوات التي اعتمدوا عليها في السابق. ولعل أكبر تحول نتج عنها هو إبراز الأهمية العميقة للعلاقات الاجتماعية، وما يؤكد هذه الأهمية ليس فقط النتائج "الصلبة" التي أسفرت عنها، وإنما أيضاً توسع مدى سيطرة المواطنين وتأثيرهم على العمليات بمجملها. بطبيعة الحال، التغلب على مرض السرطان أمر مهم، ولكن من وجهة نظر الرفاهية، ألا يعتبر الشعور بالوحدة ومشاكل الصحة العقلية من الأمور التي لم تحظَ بالموارد الكافية أيضاً؟ نريد لأطفالنا أن يتخرجوا من مدارسهم وهم متعلمون تعليماً جيداً، وأن يحصلوا على وظائف جيدة الأجر، ولكن ألا نريد لهم أيضاً أن يكتسبوا المرونة النفسية والمهارات لكي يتمتعوا بحياة مُرضية وذات معنى؟

أخيراً، دعونا نعود إلى موضوع إيلين وتنقلها الطويل. فمنذ بضع سنوات، وفي زيارة إلى مدرسة بوث لإدارة الأعمال في جامعة شيكاغو لرؤية صديقي وزميلي "ريتشارد ثالر"، التقيت بأستاذ شاب يدعى "نيك إيبلي"، والذي كان قد عمل دراسة يطلب فيها من الناس الذين يرتحلون بين منازلهم وأماكن عملهم بأن يُقدِّموا على عمل جذري حقاً - ليس التوقف والتخلي عن الترحال اليومي، ولكن أن يتحدثوا إلى زملائهم الركاب.

بالنسبة لكم إن كنتم من هؤلاء المرتحلين اليوميين، وربما ترتحلون الآن وأنتم تقرؤون هذه السطور، فإن هذا الاقتراح قد يشعركم بالرعب. فمجرد التفكير بالتحدث إلى زملائكم المسافرين قد تكون كافية لتجعلكم تتلفتون حولكم بعصبية. كان هذا بالتأكيد رد فعل الكثير من المشاركين في دراسة "نيك". وجادل كثير منهم: "سيظن الناس أنني مجنون!"، أو "كيف أعرف أنهم لن يكونوا من غربيي الأطوار بعض الشيء؟". وبعد أن تهدأ ردود أفعالهم العاطفية الفورية وتفسح المجال أمام الإجابات الأكثر منطقية، إجابات "التفكير البطيء"، يقول كثير منهم بعدها: "ولكنني بحاجة لوقت التنقل كي أنجز بعض أعمالي!".

ومع ذلك، عندما وافق المشاركون في الدراسة أخيراً وبدأوا مهامهم، حدث أمر مذهل. أولاً، لم يفكر أحد أنهم كانوا مجانيين عندما بدأوا التحدث إلى زملائهم من الركاب، بل وطال حديثهم؛ فكانوا يتحدثون في المتوسط حوالي ٢٠ دقيقة إضافية في الرحلة الواحدة. وثانياً، زاد مستوى رفاهيتهم الشخصية بشكل ملحوظ. اتضح أن تغيير رحلة التنقل لتصبح تجربة اجتماعية يجعلها أكثر متعة، ويزيل معظم الآثار السلبية الموثقة في أماكن أخرى مشابهة. وثالثاً، تمكنوا من إنجاز نفس المقدار من العمل الذي كانوا ينجزونه من قبل. الكثير من الاعتراض كان بسبب هذا العذر (٤٠).

أنا أحب هذه الدراسة لعدة أسباب: إنها مثال جميل يدل على أننا نخطئ في تنبؤاتنا حيال رفاهيتنا، ولكنه أيضاً يشجعنا على أن نفعل شيئاً لمعالجة ذلك. على المستوى الشخصي، أنا الآن أحرص على التحدث مع الناس أكثر أثناء تنقلي، وغالباً ما أحاول تنسيق رحلتي مع واحد أو اثنين من الزملاء الذين يسرون في نفس الطريق. وفي بعض الأحيان قد أشعر بالذنب قليلاً حول بضع الدقائق التي لا أعمل بها، ولكن بعد ذلك أتذكر نتائج دراسة "نيك" وأفكر بأنني ربما قد أقضي الوقت في النظر من النافذة أو قراءة الجريدة على أية حال. ولكن هذه الدراسة لربما أيضاً تلهم وتفتح الباب أمام أفكار مهمة لصانعي السياسات، بل ولمشغلي القطارات، وخاصة عندما يتم أخذها جنباً إلى جنب مع الدراسات الأخرى، التي تظهر أهمية السيطرة الشخصية والعوامل التي تؤدي إلى تكوين علاقات اجتماعية إيجابية - وكما قال روبرت فروست: "الأسوار الجيدة تجعل الجيران طيبين". غالباً ما يكون في القطارات والحافلات "عربات هادئة"، حيث يُطلب فيها من الناس بأدب عدم استخدام هواتفهم واحترام الركاب الذين يريدون القراءة أو العمل. ولكن لماذا لا يكون هناك "عربات

ثرثرة" أيضاً لمن يرغبون في الدردشة؟ في الواقع، لطالما فكرتُ في تجربة عظيمة لشخص يحاول تخصيص عربات القطارات، فواحدة تسمى عربية "الرياضة"، وربما أخرى تسمى عربية "السياسة"، فإذا أردت التحدث عن مباراة الليلة الماضية، أو ربما انتخابات الأسبوع المقبل، يمكنك التوجه لها، ولكن إذا كنت ترغب فقط في العمل، يمكنك اختيار عربية أخرى.

قد يبدو هذا تافه وغير مقنع، ولكنه يوضح نقطة هامة لصانعي السياسات، وهي أن تحليل التكاليف والفوائد لإجراء معين، مثل بناء خط جديد لسكة حديدية عالية السرعة بتكلفة قدرها مليارات الجنيهات، يعتمد بشكل كبير على كيفية تقدير وقت الناس، وتحديد الوقت الذي تم اختصاره وتوفيره. فإذا استطعت أن تجد وسيلة لتغيير الجودة الشخصية لذلك الوقت، فإن تحليل التكاليف والفوائد سيتغير بشكل كبير أيضاً (٤١).

باختصار، لا أعتقد أن أيّاً منا يعرف تماماً إلى أين سيأخذنا الاستكشاف السلوكي القائم على الرفاهية، أو بالضبط إلى أي مدى يمكن أن يكون اكتشافاً جوهرياً. حالياً بدأت العديد من الحكومات الوطنية والشركات بقياس الرفاهية وأخذها على محمل الجد. والواقع أن بعضهم جعلها صراحة أولى أولوياته (٤٢). ومن منظور سياسي، يمكن الانتقاء من الدراسات والأدبيات الناشئة للرفاهية للعثور على ما يناسب الجميع. ويختار أصحاب التوجه اليميني إبراز الدور القوي لكل من العلاقات الشخصية والتطوع والحرية والسيطرة، وحتى الدين المنظم (من يقصدون الكنيسة أكثر سعادة، على الرغم من أن حضورهم هو الذي يحدث الفرق وليس معتقداتهم الدينية) (٤٣). وعلى النقيض، قد يختار أصحاب التوجه اليساري تسليط الضوء على العوائد العالية من الرفاهية لتعزيز الدخل على مستوى ذوي الدخل المنخفض، والآثار السلبية للبطالة، والدور الذي يمكن للدولة أن تلعبه في الحد من المخاطر.

ولكن بغض النظر عما تفعله الحكومات والشركات، فإن علم الرفاهية بدأ بالفعل في تغيير سلوك الناس. وهذا وحده كفيل بأن يعيد تشكيل الأسواق وتنظيم الانتخابات. وصنّاع السياسات والرؤساء التنفيذيين الذين يعتقدون أن أجندات الرفاهية ليست بالأمر المهم، لم يحاولوا حتى فهم هذا التغيير.

الفصل العاشر

ما الذي يعمل؟

صعود الحكومة التجريبية:

لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها تم تبني فكرة لهذا الهدف، استمر العمل بها على مدى عقود من الزمن. الفكرة بسيطة، وبديهية، وجذابة من الناحية السياسية، وفيها سر لطيف للسلوك البشري. الفكرة انبجست أول مرة من التساؤل التالي: لماذا لا نُحضر المراهقين الذين يتسببون بالمشاكل لزيارة السجون ورؤية الحياة التي ينزلون نحوها؟ يمكن أن يكون هذا بمثابة إنذار مبكر لهم لتوعيتهم بالمصير الذي تقودهم إليه تصرفاتهم. وهو ما سيهز أعماقهم ويدفعهم إلى التفكير ملياً في خياراتهم قبل الإقدام عليها، ويشجعهم على الدراسة بجد والمثابرة في مدارسهم، وبشكل عام يكون بمثابة "حفز" يدفعهم بعيداً عن حياة الجريمة. من شأن ذلك أن يساعد على كبح الجريمة، وإنقاذ كثير من الضحايا المحتملين مستقبلاً، وتوفير الكثير من المال العام أيضاً.

هذه الفكرة العظيمة باختلاف تفاصيلها اقترحها عدد من الرموز السياسية الصاعدة، وجربت تطبيقها عدد من الحكومات. ففي جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، استخدم نهج "التقويم بالتخويف" (scared straight) هذا على المستوى الذي يمكن من خلاله تطبيقه مقابل بضعة دولارات فقط للطفل الواحد، ولكن هناك مشكلة واحدة فقط: إنه لم ينجح. وفي الواقع، أظهرت عدد من التقييمات أن برنامج "التقويم بالتخويف" وأشباهه من البرامج الأخرى تؤدي إلى زيادة فرص أن ينتهي الأمر بالأطفال في حياة الجريمة (١).

من المثير للاهتمام التفكير فيما يجري حولنا من منظور سلوكي أو نفسي. أما بشأن هذا البرنامج، فهو برنامج مثير، ومن المرجح أن يلتفت انتباه الشباب ("جذب")، ومن المفترض أيضاً أن يساعد في تصور المستقبل والتعرف عليه، وكسر قيود "تحيز الحاضر" (present bias)، تماماً كما هو الحال عندما يُعرض على الناس صورهم السابقة، والتي تم تعديلها رقمياً لتساعد على التعرف على أنفسهم في المستقبل، وتشجيعهم بواسطتها على ادخار المزيد من المال لمعاشاتهم التقاعدية. ومع ذلك، فإن لهذا البرنامج عدة عيوب كذلك؛ فالمستقبل الذي يتم عرضه للمراهقين هو السجن

وحياة الجريمة لا حياة الدراسة الجامعية والعمل الجاد، وهو يرسل إشارات بأن هذا الطريق هو المسار الذي اختاره أو اتبعه كثير من الناس، وبذلك يستجلب كل تلك القوة الهائلة للمعايير الاجتماعية أو "الأدلة الاجتماعية" نحو اتجاه سلبي (كما هو موضح في الفصل ٥). كما اتضح أن الجوانب السلبية أقوى من الجوانب الإيجابية في هذا البرنامج، فيكون التأثير الصافي له أن الطفل يغدو أكثر عرضة للجروح والإجرام - وبنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة وفقاً لبعض الدراسات.

إعطاء طلبة المدارس في شمال لندن دروساً في الحياة خلف القضبان

تقييد الأطفال بالأصفاد ووضعهم في عربة السجن ضمن فعاليات حملة مكافحة العصابات



الأصفاد: يتم تقييد أيدي الطلاب القصر ويوضعون في عربة السجن (الصورة من: جيلين كوبوس)

الشكل (٣٩)

"يتم تعليم التلاميذ في لندن معنى الشعور بأنهم مكبلين بالأصفاد، ويرون مدى صغر حجم زنزانة السجن في محاولة لتفجيرهم وصددهم عن طريق العصابات ... إنهم يريدون تغيير الافتراضات لدى الطلاب عن حياة السجن، وأنها كالتي تعرض في قناة "Sky TV". وقد شارك طلاب مدرسة كلية نيومان الكاثوليكية في منطقة هارلسدن الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و١٢ عاماً في المرحلة التجريبية من البرنامج، والذي سيتم تنفيذه الآن في مدارس أخرى في مقاطعة برنت (صحيفة لندن إيفينينغ ستاندارد، ١٨ يونيو ٢٠١٤). ويبدو أن أحداً لم يقرأ المراجعة المنهجية الشاملة التي أجريت في العام

السابق لما نشرته الصحيفة، والتي خلصت إلى: أن برامج مثل "التقويم بالتخويف" من المرجح أن يكون لها تأثير ضار، وتزيد من احتمالية انحراف الشباب، مقارنةً بعدم القيام بأي شيء على الإطلاق بالنسبة إلى نفس الشباب (انظر النص)

المأساة الحقيقية لقصة "التقويم بالتخويف" ليست في أنها لم تنجح - فهناك الكثير من الأفكار الجيدة لم تنجح كذلك - ولكن لأنها أحد الأمثلة النادرة جداً على البرامج التي يتم اختبارها للتحقق من مدى نجاحها - ثم يتم لاحقاً تجاهل النتائج والاستمرار فيها. والحقيقة هي أن الحكومات والشركات والأفراد ينفقون في كثير من المجالات المليارات سنة تلو سنة، على أمور لا نعرف ما إذا كان لها أي أثر إيجابي، وأحياناً يواصلون العمل بها حتى عندما يتضح ضررها.

عقدة التأليه الشخصي * (The God Complex):

هناك حراك معروف يحدث عادة حول طاولات اجتماعات مجالس الوزراء ومجالس الإدارات في جميع أنحاء العالم؛ حيث يتم تشارك التوصيات والبيانات في الاجتماع، وفي نهايته يتوجب اتخاذ القرارات. أما الأشخاص الذين يتحلّقون حول طاولة الاجتماع، وكبار المستشارين الذين يجلسون خلفهم، فلم يصلوا إلى هذه المناصب بقول: "لا أعرف" أو "لست متأكداً"؛ فالجانب القيادي لا بد أن يظهر في هذه المواطن.

ومن عمل في دوائر صنع القرار مثل هذه يعرف جيداً وجهة النظر السائدة التي تقول: "من الأفضل أن تكون حاسماً وأنت مخطئ، على أن تكون متردداً وأنت على حق". كما يُنظر إلى الحسم والثقة والرؤية الواضحة بمثابة الوصفة الناجحة لإعادة الانتخاب بالنسبة للسياسي، ولتطمين المساهمين بالنسبة لرجل الأعمال القيادي. ومع ذلك، رغم أنها قد تبدو نصيحة مهنية سديدة، وخاصة إذا كنت تخطط للظهور كثيراً على شاشات التلفزيون كمثقف وناقد خبير، ولكنها في المحصلة النهائية طريقة رهيبية لإدارة أمور الدولة أو العمل التجاري. إنها باختصار، وصفة لتبديد الملايين من الأموال.

* اعتقاد راسخ لا يتزعزع بمشاعر تضخيم القدرات الشخصية لدى المتصف به، ومزاياه، والنجاح المؤكد وفعل الصواب دائماً، حتى لو كانت الأدلة تخافلة ويرفض الاعتراف بها - المترجم.

إذا كان تحقيق النتائج هو ما نسعى له، فإننا جميعاً نحن وقادتنا بحاجة إلى إستراتيجية مختلفة. إننا وهم ومستشاريهم، بحاجة لأن نعتاد على قول: "أنا لا أعرف - ولكنني أعلم كيف يمكننا أن نعرف". يمكننا أن نجري الاختبارات وأن نتعلم وتكيف (٢). ويمكننا أن نفعل ذلك بسرعة.

معظم الناس يفهم الفكرة الأساسية من إجراء التجارب، أو يمكنهم على الأقل أن يتذكروها بوضابية من مادة العلوم في المدرسة. ولكن معظم الناس عندما يغادرون المدرسة، يتكون وراءهم فكرة التجارب والعمل بها، ويتجهون لتعلم المهارات والحقائق والمهن، ويتعلمون الطريقة التي لطالما كانت الأعمال تدار بواسطتها، والتي يبدو أنها تنجح في ذلك. ومع ذلك، فإن تعلم ومعرفة الطريقة أو الشيء الناجح في ظاهره لا يسعفك في معرفة أسباب نجاحه، أو إن كان البديل عنه سينجح بشكل أفضل. في الواقع، من الممكن أنه غير ناجح على الإطلاق، أو في أقل أحواله لا يحقق نجاحاً أفضل من تسيير الأعمال بدونه.

اتضح أن أدمغتنا تتقن حبك القصة لذواتنا، خاصة تلك التي تجعلنا نشعر بإيجابية تجاه أنفسنا. فمثلاً إذا كنا نعتقد أن الإكتار من تناول (فيتامين سي) يقي من الإصابة بنزلات البرد، سوف نميل إلى ملاحظة جميع الحالات التي تناول فيها الناس (فيتامين سي) ولم يصبهم المرض، ونلاحظ بشكل خاص الحالات التي أصيب فيها أحدهم بنزلة برد ولم يكن قد أخذ الكثير من (فيتامين سي). ولكننا في الوقت نفسه سوف نميل إلى عدم الانتباه لكل أولئك الناس الذين لم يتناولوا الكثير من (فيتامين سي) ومع ذلك لم يصبهم المرض، وننظر للأشخاص الذين أخذوا (فيتامين سي) وأصابهم البرد بأنهم "غير محظوظين"، أو أنهم يقعون تحت الضغوط ويشعرون بإرهاق بالغ. باختصار، لدينا ما يطلق عليه علماء النفس التحيز لخدمة المصلحة الذاتية (self-serving biases)، أو الانحياز التأكيدي (confirmatory biases): وهو أننا نميل إلى تصديق ما يتناسب مع معتقداتنا المسبقة ونرفض ما لا يتناسب معها.

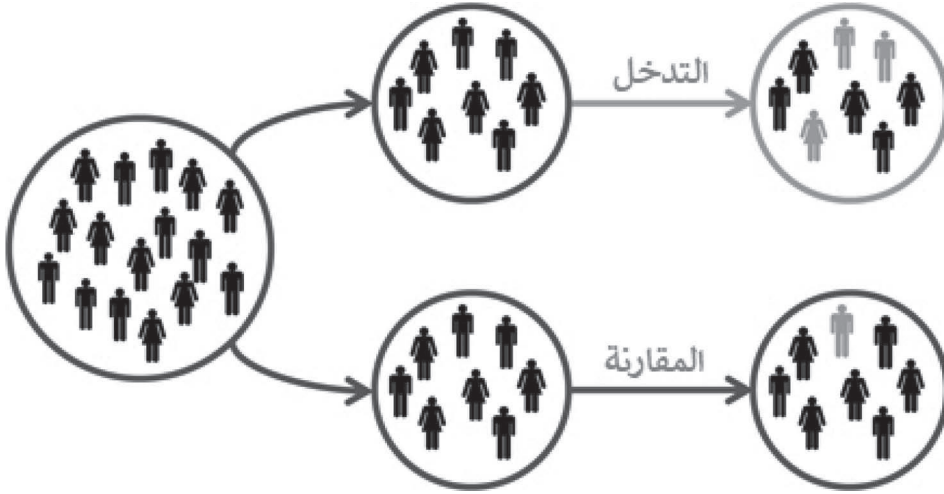
أحد نتائج هذه التحيزات هو ما يسمى: "عقدة التآليه الشخصي" (God Complex)، وهي أننا جميعاً لدينا نزعة للاعتقاد بأن ما نفكر به ونفعله هو الحق والصواب. سواء أ كنا أطباء أو معلمين أو سياسيين - نحن جميعاً نفترض أن ما نقوم به هو الناجح والفعل. هذه العقدة تفيد في خدمة مقاصد نافعة؛ فأنت حقاً لا تريد للجراح أن يشق جسدك في العملية، ثم يتجمد

لأن لديه شك في نفسه. أما المعلمة فلن تصمد طويلاً أمام صف دراسي مليء بالطلبة الصغار الصاخبين، إذا كانت ستتوقف طوال الوقت للتفكير فيما إذا كانت تفعل الشيء الصحيح.

هناك بعض الاستثناءات القليلة - لأشخاص توقفوا للتساؤل عما إذا كان ما يقومون به يُعد ناجحاً بالفعل ويؤدي الغرض منه. كان أحد هؤلاء الرجال طبيباً يدعى "أ. ل. كوكرين". لقد كان لدى "ارشي كوكرين"، في أعماقه، ما يعتبره معظم المهنيين عيباً خطيراً؛ فقد كانت الشكوك تمزقه. تبدأ حكايته حينما وقع في الأسر وهو شاب وأصبح أسير حرب، وبسبب تدريبه الطبي وجد نفسه يعالج مرضى السل في معسكر أسرى الحرب في "إلسترهوست". وكما كتب في وقت لاحق:

أتذكر في ذلك الوقت كنت أقرأ واحدة من تلك الكتيبات الدعائية، التي تُعتبر مناسبة ليقراها أسرى الحرب من الضباط الطبيين، وكانت حول "الحرية السريرية والديمقراطية" ... كان لديّ حرية كبيرة في اختيار العلاج السريري المناسب، ولكن مشكلتي كانت في أنني لم أكن أعرف ما العلاج الذي يجب أن استخدمه، ومتى ... كنت أعرف أنه لا وجود لأي دليل حقيقي على أن أي شيء توجب علينا تقديمه للمرضى كان له أي تأثير على مرض السل، وكنت أخشى أنني عجلت بنهاية بعض أصدقائي عن طريق التدخل غير الضروري (٣).

وفي المقابل، تمكّن "كوكرين" في الوقت الذي لا يزال فيه سجيناً، من إقناع محتجزيه بتزويده بمكمل غذائي غني بفيتامين ب، وتمكّن من إثبات أن إضافته إلى النظام الغذائي للسجناء ساعد كثيراً العديد من السجناء المرضى. كان درساً عاد به لدياره بعد الحرب: ليس فقط أن المكملات الغذائية قد تساعد السجناء المرضى كثيراً، ولكن أن الأطباء بحاجة إلى التشكيك حتى في أكثر ممارساتهم رسوخاً، والاجتهاد في اختبار هذه الممارسات، لاكتشاف هل هي حقاً تساعد المرضى أو تضر بهم.



الشكل (٤٠)

الفكرة الأساسية للتجربة العشوائية المنضبطة (RCT): يتم توزيع عينة الدراسة عشوائياً إما ضمن مجموعة التدخل (العلاج) أو مجموعة المقارنة (المجموعة الضابطة)، فتُعزى أي اختلافات تنشأ بعد ذلك إلى مفعول التدخل

خلال فترة الستينيات (١٩٦٠s) والسبعينيات (١٩٧٠s) بدأ "آرشي كوكرين" وزملاؤه بعمل اختبار للممارسات الطبية القائمة، أخذ في التوسع المستمر بعد ذلك، لمعرفة حقيقة نجاحها وفعاليتها من عدمها. لاقى هذا الاختبار الانتقاد في مناسبات عديدة باعتباره عملاً غير ضروري، بل قيل إنه غير أخلاقي. ولكن عندما جاءت النتائج كانت دقيقة، تماماً مثل الإحصاءات الدقيقة التي عملتها فلورنس نايتنجيل منذ قرن من الزمان؛ فقد برهنت دراسات كوكرين في كثير من الأحيان أن الممارسات الطبية المعمول بها كانت غير فعالة، بل تأتي أحياناً بنتائج عكسية، بدءاً من علاج الأمهات الحوامل، واستئصال اللوزتين، إلى إبقاء مرضى القلب في المستشفيات بدلاً من إرسالهم لمنازلهم بكل بساطة.

عملت الصدمات المتتالية من البحث الدؤوب والمتواصل لكوكرين وزملائه على تحسين قاعدة الأدلة والبراهين، التي تستند عليها الممارسات الطبية، وفي نهاية المطاف نجحت في إطالة حياة الملايين من المرضى المهددين في جميع أنحاء العالم، وساعدت على إعادة تشكيل

طابع الطب في حد ذاته. وقد أدى ذلك في بريطانيا إلى إنشاء المعهد الوطني للصحة وتنفوق الرعاية (NICE) في عام ١٩٩٩م، والذي يكرّس جهده لجمع الأدلة والبراهين على فعالية العلاجات الطبية والدوائية المختلفة. كما أدى عمل كوكرين ورفاقه إلى إنشاء مؤسسة كوكرين، وهي شبكة عالمية من المتعاونين المنتشرين في أكثر من ١٢٠ بلداً تركز جهودها لتلخيص نتائج الأدلة الطبية التجريبية للاختبارات التجريبية كافة، وتحويلها إلى تقييمات ومراجعات منهجية صارمة.

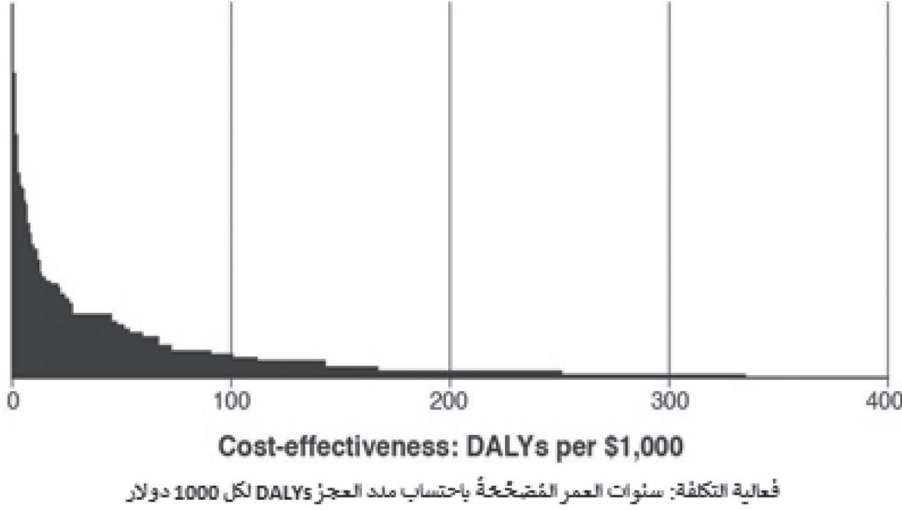
ولكن في حين أن أساليب كوكرين التجريبية أحدثت نقلة نوعية وتحولاً كبيراً في الرعاية الصحية، ظلت العديد من المهن إضافة إلى عالم السياسات نفسه دون تغيير إلى حد كبير.

لا للتظاهر بكمال المعرفة والعلم:

عندما تأخذ طفلك لرؤية الطبيب، فسيكون لديك سبب وجيه يدفعك للاعتقاد بأن العلاج الذي يقترحه يقوم على أدلة جيدة، وأنه سوف يكون علاجاً فعالاً. ولكن عندما توصل ابنك إلى المدرسة، ما الذي يجعلك تعتقد أن الطريقة التي سيتم تدريس الرياضيات بها قائمة على أي دليل؟ في الطب، هناك ما يزيد عن ٢٠٠,٠٠٠ تجربة جيدة النوعية تقيس مدى فعالية التدخلات الطبية المختلفة، ولكن في مجالات التعليم، والعدالة الجنائية، والرعاية الاجتماعية، ومعظم مجالات السياسات العامة الأخرى مجتمعة، فإن عدد التجارب يبلغ المئات في أحسن الأحوال (٤).

ونجد أن التفسيرات لهذا التناقض الشاسع بين التجارب الطبية وبين التجارب في المجالات المهنية الأخرى، والتي تُرجع السبب إلى الاختلافات المتأصلة بين طبيعة هذه المهن، هي في النهاية تفسيرات لا تصمد كثيراً. فلا يوجد اختلاف جوهري عند مقارنة تأثير "الطرق" المتنوعة في تدريس الرياضيات على مستوى التحصيل العلمي، أو تأثير العقوبات المتفاوتة على معاودة ارتكاب الجرائم، مقابل مقارنة تأثير علاجات أمراض القلب على مدى السنوات التي يعيشها المريض. كما أن تفسيرها بالاختلافات الأخلاقية لا يقدم أيضاً تفسيراً مقنعاً جداً: هل هناك أي مصداقية حقاً في أن نقول إن الاختبار المنهجي للعلاجات الطبية مقبول أخلاقياً عندما نقيس النتائج بالحياة والموت، ولكن هذه الأساليب لا يجب أن تُستخدم لاختبار مدى فعالية الرعاية الاجتماعية أو التعليم؟ (انظر الفصل ١١ للمزيد من المناقشة).

إن سفاهة السرية التي تنتهجها كثير من السياسات الحكومية، والممارسات المهنية، تتمثل في أننا لا نعرف حقاً ما إذا كانت تلك السياسات أو الممارسات فعالة على الإطلاق.



الشكل (٤١)

فعالية التكاليف النسبية، فيما يتعلق بسنوات العمر المُصَحَّحة باحتساب مُدد العجز DALY (أو سنوات الحياة التي يُنقذ فيها المريض أو يتحرر من الإعاقة) لكل ١٠٠٠ دولار يتم إنفاقها. هناك عدد قليل من البرامج، مثل التخلص من الديدان لدى الأطفال أو الناموسيات، تكون فعالة من حيث التكلفة بشكل لا يصدق، وتوفر مئات السنين من الحياة لكل ١٠٠٠ \$ يتم إنفاقها. وحوالي نصف البرامج كان معقولاً من حيث التكلفة، ووفر ما بين ٥ إلى ٥٠ سنة من الحياة لكل ١٠٠٠ \$ يتم إنفاقها. ولكن حوالي ثلث البرامج لا يكاد يكون له أي أثر على الإطلاق (بإذن من "توبي أورد"، جامعة أوكسفورد)

هناك مجال وحيد من مجالات الإنفاق الحكومي يعطي دلائل أفضل بكثير من غيره على مدى فعاليته، ألا وهي برامج المساعدات الصحية في الخارج. فعلى سبيل المثال، يبين الشكل ٤١ مخططاً بيانياً للفعالية النسبية للبرامج المختلفة وأثرها على سنوات الحياة التي يتم إنقاذها في الدول النامية. وكما ترى بلمحة خاطفة للشكل، بعض البرامج فعالة بشكل لا يصدق، في حين أن المدى الكامل لفعالية التكلفة في جميع البرامج كبير جداً في الواقع.

وكما أشار "توبي أورد"، وهو أستاذ الفلسفة من جامعة أكسفورد، أنه إذا كان عليك أن تختار عشوائياً أي خيارين من مجموعة البرامج هذه، فإن متوسط الفرق في فعاليتها من حيث التكلفة سيكون حوالي مائة ضعف. وبصياغتها بطريقة أخرى، فإنه بعد التسلح بهذه المعلومات الواردة في هذا الرسم البياني، يمكن لصُناع السياسات من حيث المبدأ أن يخفضوا ميزانية المساعدات الصحية بمقدار عشرة أمثال الحالية، ولا يزال يتحقق لهم عشرة أضعاف الأثر الذي يحققه أي برنامج يختاره الشخص من بين البرامج الأخرى دون هذه الأدلة.

فريق الرؤى السلوكية يثبت عدم ضرورة أن تكون التجارب كبيرة ومكلفة:

أثبت الاقتصاديون العشوائيون (randomistas) الذين يعملون في برامج المساعدات الدولية أن التقييمات واسعة النطاق يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة، وأنها أفادت في توجيه المساعدات بشكل أكثر فعالية. ومع ذلك، كان لها أثر جانبي مؤسف من حيث خلق الشعور بأن التقييمات يجب أن تكون واسعة النطاق، وأن تستغرق وقتاً طويلاً وتكون مكلفة جداً. وهذه ليست بالصفقة التي تجذب صُناع السياسات العاديين. كما قال أحد الوزراء بغضب عندما اقترح أحد المسؤولين عليه بأن يتم اختبار فكرته الكبرى أولاً في شكل تجارب: "لم أمض عقداً من الزمن في المعارضة لأدخل في الحكومة حتى أقوم بإدارة تجربة".

بالنسبة لنا في فريق الرؤى السلوكية، فقد واجهنا في السنة الأولى من عمر الفريق جمهوراً متشككاً للغاية. وفي الحقيقة لم تكن التجارب العشوائية المنضبطة (RCTs) مجالاً يهواه ستيف هيلتون، ولا رئيس الوزراء، ولكن بدون وجود أدلة قوية لن نكون قادرين على إقناع رؤساء الإدارات المتشككين بأن ما نقدمه أكثر من مجرد حادثة. قد تستطيع بدعم من رئيس الوزراء الفوز في معركة عرضية، ولكن لا يمكنه أن يكون معك طوال الوقت. فإذا كنت ترغب حقاً في تحقيق أثر واسع النطاق، فعليك كما درس علماء النفس أن تسعى للوصول بهم إلى التحوّل عن قناعة، لا الامتثال بالقوة. وللوصول إلى التحوّل المنشود، عليك اتباع أسلوب الإقناع والاستمالة بالحجج الدامغة، وليس بالقوة والإلحاح، كما كان علينا أن نقنع أنفسنا أيضاً. فكيف يمكننا أن نعرف في الواقع أن بعض الأفكار البرّاقة، التي تم تطويرها من التجارب المختبرية مع طلاب أمريكا الشمالية سوف تنجح حقاً في بيئة العالم الحقيقي للممارسات والسياسات الحكومية؟

ولذلك، فقد اتخذنا خيارنا مبكراً في البحث عن الجوانب التي تتناسب بشكل جيد مع التكلفة المنخفضة للتجارب العشوائية المنضبطة السريعة. وكان هذا أحد الأسباب التي جعلت الرسائل الضريبية تنال اهتمامنا مبكراً؛ ففضلاً عن أنها تمنحنا إمكانية تقديم العون في جلب الضرائب غير المدفوعة للمساعدة في إجراءات التقشف الحكومية، كانت هيئة الجمارك والإيرادات (HMRC) مناسبة تماماً لعمل التجارب السريعة منخفضة التكلفة. لم نكن بحاجة إلى إعداد نظام قياس منفصل باهظ الثمن لاختبار فعالية الرسائل التي صيغت بعدة طرق والمقارنة بينها، حيث يوجد بالفعل لدى دائرة الجمارك والإيرادات أنظمة لمتابعة من استجاب وقام بدفع الضرائب، ومن تخلف عن الدفع، ولكن ما زال علينا الحصول على موافقتها. وفي الأيام الأولى كنا نقوم بعملية الاختيار العشوائي يدوياً - كنا حرفياً نسحب الرسائل ونستبدلها بالرسائل البديلة - لكن مع ذلك، لقد منحنا هذا فرصة عمل التجربة، والحصول على نتائجها في غضون أشهر، وأحياناً أسابيع.

لم تُظهر نتائج هذه التجارب المبكرة أن الرؤى السلوكية يمكن أن تكون فعالة فحسب، بل بيّنت كذلك لجميع من في الحكومة كيف يمكن أن تكون التجارب سريعة ومنخفضة التكلفة. وفي غضون عامين، قام فريق "وحدة الحفز" الصغير بإجراء المزيد من التجارب العشوائية المنضبطة تفوق ما أجراه مركز الحكومة البريطانية طوال تاريخه، مما أثار التساؤل التالي: حتى وإن لم يهتم صانع السياسات تحديداً بالحفز، لماذا لا يستخدم النهج السريع للتجارب العشوائية المنضبطة من أجل التوصل إلى طرق أفضل للقيام بالأمر؟

عزز التحول نحو الحكومة الرقمية هذه الحجة المتمثلة في استخدام التجارب العشوائية المنضبطة. ويعرف الكثير من الناس وإن كان بشكل غامض أن أمثال جوجل وأمازون تعلموا عمل تجارب دائمة تقريباً على مواقعهم، واختبار مختلف التغييرات البسيطة في العرض والمحتوى؛ لمعرفة الشكل الذي يؤدي إلى زيادة عدد الزائرين للموقع، وغالباً ما يُعرف باسم: "اختبار A/B". في الوقت نفسه، كانت حكومة المملكة المتحدة وحكومات أخرى تسعى إلى نقل العديد من الخدمات لتصبح عبر الإنترنت، ولكن على عكس جوجل وأمازون كانت عاداتهم ببساطة عمل نسخة واحدة من الخيار الرقمي الجديد، ربما لأن هذه هي الطريقة التي كانت عليها النسخة القديمة.

بدأ فريق الرؤى السلوكية في البحث عن إجراءات تدخّل رقمية داخل القطاع العام، يمكن استخدامها لاختبار اختلافات متعددة من النهج. كان أحد هذه التدخّلات هو اختبار أشكال بديلة لصفحة ويب مُصمّمة لمساعدة الناس على الإقلاع عن التدخين. وفي غضون بضعة أسابيع من بدء الحملة الرئيسية، تمكنا من اختبار أكثر من ٢٠ صفحة بديلة، وبالتالي تحسين الموقع لجعله أكثر فعالية في مساعدة المدخنين على الإقلاع عن التدخين (انظر الفصل ٦ لمزيد من التفاصيل). وبالمثل، قمنا باختبار أشكال مختلفة من صفحات الويب لتشجيع الشباب على الحصول على الاستشارة المهنية، أو لتشجيع الناس على التسجيل في برنامج التبرع بالأعضاء.

تقدّم الحملة التي أقمناها للتبرع بالأعضاء مثالاً واضحاً على هذا النهج. ففي بريطانيا، يتوجب على الجميع أن يجددوا ضريبة سياراتهم كل عام. وكان ذلك مثلاً أولياً على الحكومة الرقمية؛ حيث إن الموقع الإلكتروني وخلال إجراء معاملة ضريبة السيارة يتفحص أيضاً تأمين السيارة وصلاحياتها للاستخدام على الطريق (من خلال التحقق من أن السيارة لديها ترخيص ساري المفعول من وزارة النقل - MOT). تمكنا من التوصل إلى اتفاق بحيث إنه بعد استكمال الجزء الرئيسي من إجراءات ضريبة السيارة، تكون الخطوة النهائية إحالة مقدم الطلب إلى صفحة "الشكر"، والتي ستسأله عما إذا كان يرغب في التسجيل في برنامج التبرع بالأعضاء. كان السؤال المهم: ما هي صيغة الرسالة التي سنكتبها بجانب الزر الذي يطلب من الناس التسجيل في البرنامج؟



الشكل (٤٢)

ثماني رسائل بديلة تحت على التسجيل في برنامج التبرع بالأعضاء

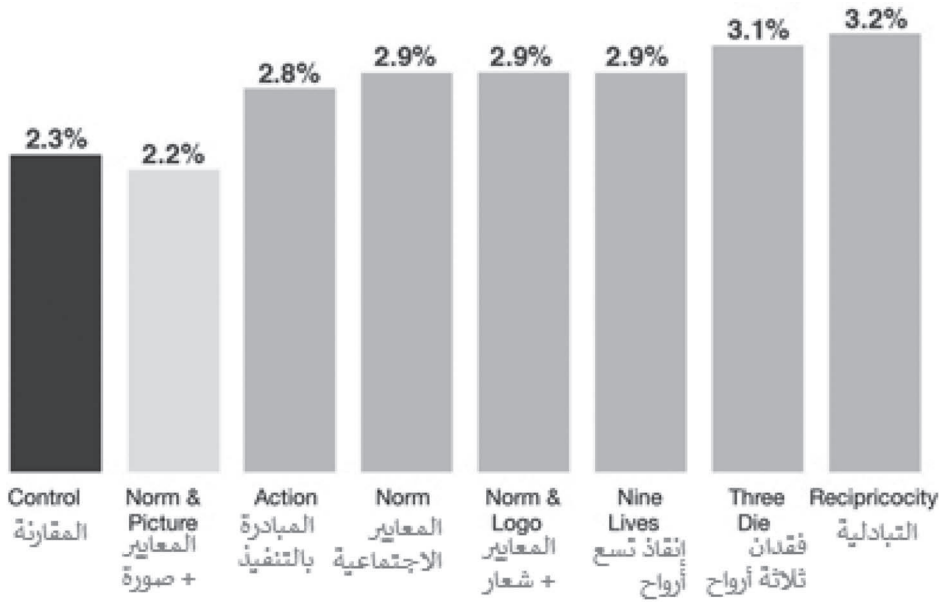
على الطريقة التقليدية، كان صُنَّاع السياسات يسألون بعض الأشخاص، وربما استعانوا بوكالة إبداعية لو كان لديهم بعض المال الاحتياطي، ثم يبنون على أفضل تخمين يمكنهم التوصل له. بدلاً من ذلك، قمنا بعصف ذهني لمجموعة واسعة من الأفكار، كل فكرة منها تستند إلى واحد أو أكثر من الآثار السلوكية، ثم بدلاً من تنفيذ أحد هذه الأفكار جربنا مجموعة من الخيارات البديلة بالتوازي على الموقع، ثم تركناها لبضعة أسابيع حتى قام ما يزيد عن مليون شخص باستخدام الموقع، أو ما يقارب ١٣٥,٠٠٠ مستخدم لكل نسخة من صفحات الويب المختلفة، ويوضح الشكل ٤٢ الخيارات الثمانية التي جربناها.

ألق نظرة على الرسائل في الشكل، وحاول بنفسك معرفة أي منها سيكون أكثر فعالية، ستجدها ليست واضحة.

الأولى، هي رسالة المقارنة "Control" - فقط تقول الرسالة: "شكراً لك. يرجى الانضمام إلى برنامج التبرع بالأعضاء"، ويظهر تحت هذه العبارة زر "الانضمام" (١). أما الرسائل الثلاث التالية، فجميعها تحوي نفس النص الإضافي، وهي معلومات صحيحة: "كل يوم، يقرر الآلاف من زوار هذه الصفحة التسجيل في البرنامج" (المعيار الاجتماعي). ولكن الرسالة (٢) "Norm" لا تحوي أي صورة، والرسالة الأخرى "Norm & Picture" تحوي صورة لمجموعة من الأشخاص تبدو عليهم السعادة والصحة تماماً كما هو الحال عند الانضمام للبرنامج (٣)، والرسالة (٤) "Norm & Logo" تحوي شعار برنامج التبرع بالأعضاء. الرسائل الأربعة المتبقية تختبر مجموعة متنوعة من المضامين الأخرى: التعبير عن فائدة التبرع بالأعضاء من حيث فقد الأرواح (٥) "Three Die"، أو إنقاذها (٦) "Nine Lives"، ومبدأ التبادلية (٧) "Reciprocity"، وسد الفجوة بين وجود نية الانضمام وبين المبادرة بالتنفيذ الفعلي (٨) "Action" - يقول معظم الناس في الدراسات الاستقصائية أن في نيتهم الانضمام لبرنامج التبرع، ولكن لم تتسن لهم الفرصة للتنفيذ.

النقطة الرئيسية في الموضوع أنك حتى لو كنت خبيراً في العلوم السلوكية فمن الصعب جداً أن تعرف أي هذه الرسائل من شأنها أن تبرهن أنها الأكثر فعالية. وفي الواقع، هناك أدلة جيدة تبعث على الاعتقاد بأن العديد من هذه الرسائل يجب أن تنجح. ولكن الأهم من ذلك أن مصممي الموقع وبرنامج التبرع بالأعضاء لم يحتاجوا إلى معرفة أن بمقدورهم (ومقدورنا) اختبار مختلف التغييرات ومعرفة أيها الأفضل نجاحاً.

يقوم سبعة عشر مليون شخص بتجديد ضريبة سياراتهم كل عام، لذلك إذا شاهد ١٪ أو ٢٪ منهم هذه الصفحة وانضم إلى البرنامج، فإن ذلك سيضيف مئات الآلاف الذين سينضمون للبرنامج. ولكن هل من شأن الرسائل الإضافية أن تحدث أي فرق آخر؟ يظهر الشكل ٤٣ نتائج هذه الرسائل.



الشكل (٤٣)

النسبة المئوية للانضمام إلى برنامج التبرع بالأعضاء بعد رؤية الرسائل البديلة

كما يوضح الشكل ٤٣، فإن إضافة صفحة الانضمام لبرنامج التبرع بالأعضاء أدت إلى أن يقوم ٢,٣٪ من الأشخاص، الذين يستكملون إجراءات دفع ضرائب سياراتهم عبر الموقع بالانضمام إلى البرنامج، وكانت جميع الرسائل الأخرى تقريباً أكثر فعالية قليلاً من رسالة المقارنة. أما أفضل أداء أثبت فعاليته فكانت الرسالة التي تستند إلى مبدأ التبادلية: "إن احتجت إلى زراعة الأعضاء، هل ستجد متبرع؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى مساعدة الآخرين". عملت هذه الرسالة على زيادة عدد المنضمين إلى البرنامج بنسبة ٣,٢٪ - أو ٣٩ في المائة.

أعلى من مجموعة المقارنة. وهذا يعادل ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ شخص إضافي ينضم إلى برنامج التبرع بالأعضاء في العام الواحد مقارنة مع رسالة المقارنة.

الغريب والمثير للاهتمام على حد سواء أن رسالة المعايير الاجتماعية والصورة المصاحبة لها كانت في الواقع أقل فعالية من مجموعة المقارنة. عندما سألنا عدداً من كبار علماء السلوك وخبراء السياسات البارزين عن صفحات الويب الثمانية وتوقعاتهم عن أيها سيكون الأكثر فعالية، اختار كثير منهم الصفحة مع الصورة. وهو عادةً ما يختاره أكبر عدد من صنّاع السياسات أيضاً. كانت فرضية معقولة تماماً: نحن نعلم أن الناس سيختارون قرصاً اثنياناً بفوائد أعلى من غيره عندما يتضمن خطاب العرض صورة لامرأة فاتنة مبتسمة، وسيضعف همتين احتمال مشاركتهما في خطة التبرعات المستقطعة من الرواتب للأعمال الخيرية، إذا أتهّم صورة معبرة عبر البريد الإلكتروني من زميل يطلب منهم المشاركة. ولكن في حالتنا هذه بالذات لم ينجح استخدام الصورة، ربما لأن الصورة صرفت انتباه الناس عن مضمون الرسالة، أو ربما ببساطة أن الصورة المستخدمة كانت خاطئة. ولكن لو أننا ببساطة اكتفينا بهذه الصفحة على شبكة الإنترنت التي تحتوي على الصورة، لم نكن لنعرف بوجود الكثير من الخيارات الأفضل، بل ربما استنتجنا أن صفحة الويب هذه حققت نجاحاً كبيراً (فرغم كل شيء، ما زال مئات الآلاف ينضمون إلى برنامج التبرع بالأعضاء عن طريقها).

أثبت فريق الرؤى السلوكية أيضاً أن مثل هذه التجارب يمكن تطبيقها في مجالات الإنفاق الرئيسية. في عام ٢٠١٣م، لاحظنا أثناء عملنا على موضوع تعزيز النمو الاقتصادي أن العديد من الشركات، ذات الإمكانيات الكبيرة ولكن نموها بطيء أو متوقف، لم تطلب الاستشارة على الرغم من وجود الدلائل التي تؤكد فائدتها لهم. وكان من بين استنتاجاتنا أن الشركات غالباً لا تلتزم بالاستشارة لعدم توفر وسيلة سهلة لديهم لتمييز المشورة المفيدة عن سواها، أو لتمييز المستشارين الجيدين من السيئين بشكل خاص. ولذلك قمنا بترتيب خطة مع وزارة الخزانة ووزارة الأعمال لتقديم "قسائم النمو" Growth Vouchers للشركات بقيمة عدة آلاف من الجنيهات تستخدمها لدفع ثمن الاستشارة، ولكن بشرط أن تقدم الشركة تغذية راجعة (feedback) من خلال منصة عامة على الإنترنت بخصوص الاستشارة وهل كانت مفيدة وذات قيمة عالية أم لا (انظر أيضاً الفصل ٨).

ومن جديد، أردنا أيضاً معرفة إن كانت الاستشارة ذاتها، والقسائم التي قدمتها الحكومة، قد أدت فعلياً إلى زيادة في نمو الشركة أم لا. وحتى هذه اللحظة، الدليل الوحيد الذي توفر لنا هو أن الشركات التي تتبع خطاً مماثلة تميل إلى النمو بشكل أسرع، ولكن من المنطقي أن الشركات المنظمة تنظيماً جيداً لدرجة أن تتقدم بطلب للحصول على منحة الاستشارة قد تكون أسرع في النمو على أي حال. لذا كانت أفضل طريقة للتحقق من فعالية الاستشارة وتقديم القسائم، هي رفض طلبات المنح بشكل عشوائي لبعض الشركات المؤهلة والمستوفية للشروط، ونرى ما يحدث (5). وبمساعدة من وزارة الخزانة، ودعم منفعل بعض الشيء من وزراء الأعمال "اللورد يونغ" و"ماثيو هانكوك"، تم وضع المخطط قيد التنفيذ كتجربة حقيقية عشوائية منضبطة. كما أن التجربة تم إعدادها أيضاً لاختبار فعالية الاستشارة المباشرة وجهاً لوجه، وهل هي أكثر فعالية من الاستشارة المقدمة عن طريق الإنترنت.

بالطبع يستغرق الأمر بعض الوقت لمعرفة ما إذا كان النشاط التجاري ينمو أم لا. لذا فمن السابق لأوانه - وقت كتابة هذا التقرير - معرفة ما إذا كانت القسائم قد أدت فعلاً إلى نمو أسرع للشركات. ولكن ما نعرفه هو أنه لم يكن هناك جدل كبير، سواءً في وسائل الإعلام أو على مستوى الشركات حول العنصر العشوائي من هذا المخطط. ونحن نعلم أيضاً أنه عندما تأتي النتائج، فستزودنا بمعلومة مفيدة جداً: هل ينبغي توسيع نطاق ميزانية المخطط من عشرات الملايين إلى مئات الملايين، أو إلغاؤه تماماً؟ كما أن التجربة ساعدت على منح إدارة الشركات الثقة للنظر في بقية أوجه إنفاقها، والتفكير في النواحي الأخرى التي يمكن للتجارب المنضبطة أن تساعد فيها على تحديد الإنفاق الأكثر فعالية.

أما الاحتجاج الأساسي بالنهج التجريبي والاستعانة به فليس جديداً تماماً؛ فقد حاول بعض الناس من داخل الحكومة وحولها لسنوات عديدة تبني زيادة استخدام النهج التجريبية والاختبارية. والواقع أنه من حين لآخر يحاول أحد الوزراء تشجيع العمل بهذه الفكرة. في المملكة المتحدة مثلاً، علّق وزير إصلاح الرفاه الاجتماعي اللورد "فرويد"، الذي خدم بشكل غير مألوف في حكومة حزب العمال ثم حكومة ائتلاف حزب المحافظين والحزب الديمقراطي الليبرالي، بأنه في إطار تعقيدات إصلاحات الرفاه، كان عليه أن يتخذ عدة مئات من القرارات، وشعر أنه ليس متأكداً أي هذه القرارات هو الصحيح والسليم. وكان استنتاجه الجوهرى هو أن يتم تضمين تشريعات إصلاح الرفاه في حكومة الائتلاف شرطاً

صريحاً يعطي الحكومة سلطة تغيير الإصلاحات، وحتى تغيير مستويات الفائدة المدفوعة، من أجل اختبار أيها أكثر فعالية.

العمل الذي قام به فريق الرؤى السلوكية مع العديد من الوزارات والجهات الحكومية أظهر، وبطرق ملموسة وعملية أحييت المنهج والأساليب التجريبية، أن مثل هذه التجارب يمكن تنفيذها بسرعة وسهولة نسبية، وأنها لن تسبب الكوارث كما كان يُعتقد. وساعد فريق الرؤى السلوكية صنّاع السياسات بأن أظهر لهم أنه لا يلزمهم معرفة الإجابة مسبقاً عن أفضل الممارسات أو السياسات الواجب اتباعها، ولكن بدلاً من ذلك يمكنهم إقامة التجارب على السياسات والممارسات المعتادة، والتعرف تدريجياً على الفعّال والناجح منها فعلاً.

ما الذي يعمل؟ صناعة النهج التجريبي:

خلال الفترة من عام ٢٠١١م إلى عام ٢٠١٥م، أنشئت مجموعة من المعاهد لتعزيز استخدام الأدلة العلمية من جانب صنّاع السياسات والممارسين للمهنة في المملكة المتحدة. كان لدى هذه المعاهد هدف مشترك بسيط: جمع وبناء الأدلة والبراهين حول السياسات والممارسات التي يُحتمل نجاحها، وإتاحتها مباشرة للممارسين ومقدمي الخدمات. وقد أطلقنا عليها مسمى: معاهد "ما الذي يعمل" (What Works).

استندت المعاهد الجديدة في إطارها العام على التجربة الماثلة للمعهد الوطني للصحة وتنفوق الرعاية (NICE)، والذي أسس خلال الأيام الأولى لحكومة "بلير". كانت وظيفة المعهد الوطني (NICE) ماثلة لوظيفة إدارة الغذاء والدواء (FDA) في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فهي ليست مكرسة لإجراء البحوث الأولية، ولكن للبحث في الأدلة والبراهين المنشورة المتعلقة بالأدوية والعلاجات وتقرير التوصية بخصوص العلاج:

- يوصى بالعلاج (مصرح من المعهد الوطني للصحة وتنفوق الرعاية - NICE).

- لا يوصى بالعلاج.

- السماح باستخدام الدواء ولكن مع التوصية بإجراء المزيد من الدراسات عليه.

كان لا بد لتوصيات المعهد في النهاية أن تأخذ بعين الاعتبار عنصر التكلفة؛ فإذا كان للعلاج تأثير ضئيل جداً، ولكنه مكلف للغاية، فإن المعهد الوطني (NICE) قد لا يوصي به

للاستخدام العام في الخدمات الصحية، إلا أن تركيز المعهد الأساسي كان على الفعالية المثبتة للعلاج.

بالنتيجة، إذا كان هذا النهج قد نجح في مجال الطب، فلم لا ينجح في مجالات أخرى من السياسات والممارسات؟ ونظراً لما تواجهه حكومة الائتلاف من انكماش في الميزانية، كان السؤال الملح للغاية بالنسبة لها: كيف يمكننا التحقق من أن الأموال تُنفق في مصارفها الصحيحة وعلى أمور متوقع نجاحها؟ لذا بدعم من وزير السياسات الحكومية المنتمي لحزب المحافظين "أوليفر ليتوين"، وأمين عام وزارة الخزانة من الحزب الديمقراطي الليبرالي "داني أليكساندر"، وأمين مجلس الوزراء "جيريمي هيوود"، جرى إنشاء مؤسسات يمكنها الإجابة على هذا السؤال.

كانت الفكرة الأصلية هي إنشاء معهد "سياسات اجتماعية" ضخم على غرار المعهد الوطني (NICE)، ويكون بمثابة نسخة مكبرة عن "معهد ولاية واشنطن للسياسات العامة" في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أنشئ معهد ولاية واشنطن، برئاسة الخبير الاقتصادي "ستيف أوس"، لتقديم الاستشارة إلى المشرعين في الدولة حول السياسات وما قد يكون أكثرها فعالية وما يكون أقلها، وجمع الأدلة التجريبية التي يمكن الوثوق بها لدى جميع الاتجاهات الحزبية. ويصف "ستيف أوس"، بأسلوب أقل من المعتاد، عمل هذا المعهد بأنه كالعمل الذي تؤديه منظمة "تقارير المستهلك" التي يرجع الناس إلى تقاريرها عند البت في اختيار الثلاجة أو التلفزيون أو السيارة التي يريدون شرائها(٦).

ومع ذلك هناك فارق رئيسي بين ولاية واشنطن وبلد من متوسط إلى كبير الحجم مثل المملكة المتحدة. حيث يعمل المشرعون في ولاية واشنطن، التي يبلغ عدد سكانها حوالي سبعة ملايين نسمة، على اتخاذ العديد من قرارات الإنفاق التفصيلية مباشرة بأنفسهم. ولكن في المملكة المتحدة، التي يبلغ عدد سكانها قرابة عشرة أضعاف، تُتخذ معظم القرارات المماثلة داخل الوزارات الرئيسية للدولة أو للحكومة المحلية. كما أن لدى وزارة الخزانة في المملكة المتحدة سيطرة أقل بكثير على الإنفاق من الميزانية، مقارنةً بالعديد من الدول الأخرى. وفي الحقيقة العديد من القرارات الرئيسية اليومية يتخذها فعلياً المهنيون والممارسون على أرض الواقع، مثل مدراء المدارس، وقادة سلك الشرطة، ورؤساء الحكومات المحلية. شعرنا أيضاً أن

العديد من هذه القرارات التقديرية المتخذة على هذا المستوى المحلي كانت قابلة للاختبار التجريبي أكثر، وأنها أقل احتمالاً في إثارة الجدل سياسياً. كما أن هناك الكثير من البيانات والمعطيات التي يمكن مقارنتها عبر ١٥٠ منطقة من المناطق الإدارية المحلية بدلاً من أن تكون المقارنة على مستوى وطني واحد.

لهذه الأسباب مجتمعة قررنا إنشاء سلسلة معاهد "ما الذي يعمل" (What Works)، وكل واحد منها مكرّس للإجابة على مجموعة أكثر تركيزاً من الأسئلة. ففي الفترة بين عامي ٢٠١١م و٢٠١٣م، أنشئت معاهد "ما الذي يعمل؟" لتحديد أفضل السبل لتعزيز الإنجاز والتحصيل في المدارس (مؤسسة المنح التعليمية - EEF)، وللمحد من الجريمة (كجزء من كلية الشرطة)، وللتدخل المبكر (مؤسسة التدخل المبكر - EIF)، ولتعزيز النمو المحلي (مركز النمو الاقتصادي المحلي - LEG). وفي الآونة الأخيرة، تم إضافة معاهد "ما الذي يعمل" لتحديد أفضل السبل لتعزيز الحياة المستقبلية الصحية والمرضية (مركز لشيخوخة أفضل)، وللرفاهية الشخصية (التي تحظى باهتمام خاص من رئيس الوزراء، انظر الفصل ١٠)، ومراكز تغطي ويلز (مع التركيز بشكل خاص على الفقر) واسكتلندا (مع التركيز بشكل خاص على إصلاحات النظام). جميع هذه المراكز والمعاهد أنشئت بنظام حوكمة مستقل، ومجموعة متنوعة من قنوات التمويل من ضمنها تمويل من مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية (المستقل)، ومن اليانصيب الوطني في المملكة المتحدة، ومن الوزارات الحكومية. ويكرّس كل مركز من هذه المراكز جهوده لتوليد أدلة وبراهين أفضل ونقلها واعتمادها.

أمثلة على "ما الذي يعمل" في مجال التعليم:


مؤسسة المنح التعليمية (EEF)، التي تأسست في عام ٢٠١١م بمخصصات أولية قدرها ١٢٠ مليون جنيه استرليني مقدمة من وزارة التعليم، توضح نوع الأثر الذي يمكن أن يحدثه معهد من معاهد ما قد ينجح. وكما أشار رئيس المؤسسة "كيفان كولينز"، فإن مؤسسة (EEF) "قضت على الفكرة القائلة بعدم إمكانية إجراء التجارب العشوائية المنضبطة (RCTs) في مجال التعليم". وقد مولت بالفعل ما يزيد عن ٩٠ تجربة واسعة النطاق - كلها تجارب عشوائية منضبطة سوى خمس منها - عبر أكثر من ٤٠٠٠ مدرسة في المملكة المتحدة وبمشاركة ما يزيد عن ٦٠٠,٠٠٠ طفل. وباختصار، وفي أقل من أربع سنوات، أجرت

مؤسسة المنح التعليمية (EEF) تجارب على نطاق أوسع مما سبق إجراؤه في قطاع التعليم بأكمله على الإطلاق.

مع ذلك، فإن المخرجات الرئيسية لمؤسسة (EEF) ليست مجموعة من الأوراق أو الأبحاث الأكاديمية، بل هي مجموعة أدوات مصممة لقادة المدارس وللمعلمين وأولياء الأمور، تلخص نتائج ما يزيد عن ١١,٠٠٠ دراسة في مجال التعليم، فضلاً عن الدراسات الرائدة الخاصة بمؤسسة (EEF) (انظر الشكل ٤٤). تتيح مجموعة الأدوات هذه لمدير المدرسة، أو أي شخص آخر، الحصول على حس تقديري سريع بمدى الفعالية الشاملة لكل نوع من أنواع التدخلات من حيث تأثيره، وهو ما يُعبّر عنه بعدد أشهر التقدم التعليمي (انظر العمود الأخير، بعنوان الأثر "impact"). كما أنه يُظهر مقدار التكلفة المحتملة للتدخل، عند تطبيقه على فصل دراسي قوامه ٢٥ طالباً (حيث يرمز £ لمستوى التكلفة "cost")، وهكذا يظهر قوة الأدلة والبراهين التي تدعم هذه الاستنتاجات (يرمز عدد الأقفال لمدى سلامة الأدلة "evidence").

Menu

Filter



Education
Endowment
Foundation

Search Site

TEACHING & LEARNING TOOLKIT TOPIC	الأداة	التكلفة COST	قوة الدليل EVIDENCE	الأثر IMPACT
Arts participation	المشاركة في الفنون	£ £ £ £ £	🔒 🔒 🔒 🔒 🔒	+2 months
Aspiration interventions	تدخلات رفع الطموحات	£ £ £ £ £	🔒 🔒 🔒 🔒 🔒	0 months
Behaviour interventions	التدخلات السلوكية	£ £ £ £ £	🔒 🔒 🔒 🔒 🔒	+4 months
Block scheduling	الجدول المجمع	£ £ £ £ £	🔒 🔒 🔒 🔒 🔒	0 months
Collaborative learning	التعلم التعاوني	£ £ £ £ £	🔒 🔒 🔒 🔒 🔒	+5 months
Digital technology	التكنولوجيا الرقمية	£ £ £ £ £	🔒 🔒 🔒 🔒 🔒	+4 months
Early years intervention	التدخل في السنوات الأولى	£ £ £ £ £	🔒 🔒 🔒 🔒 🔒	+5 months

الشكل (٤٤)

مجموعة من أدوات مؤسسة المنح التعليمية (مجتزأة)، تلخص نتائج ما يزيد عن ١١٠٠٠ دراسة بحثية تعليمية، بما في ذلك تجاربها الخاصة واسعة النطاق. وهي مصممة لتمكين مديري المدارس وغيرهم من الحصول على لمحة سريعة، عما يمكنه أن يحقق نجاحاً لتعزيز التحصيل التعليمي، ولا سيما بين الأطفال من البيئات المحرومة (للمزيد من المعلومات انظر:

(<http://educationendowmentfoundation.org.uk/toolkit>)

بالنسبة لبعض الباحثين الأكاديميين، فإنهم سينظرون إلى مجموعة الأدوات هذه بأنها تبسيط مبالغ فيه لأدبيات ضخمة وبالغة التعقيد. ولكن بالنسبة للعلماء السلوكيين، والعديد من الممارسين المهنيين، فإنها ميزة جديدة بالعمل بها (انظر الفصل ٣). في الوقت الراهن حوالي نصف إجمالي المدارس في المملكة المتحدة البالغ عددها ٢٤,٠٠٠ مدرسة، تذكر أنها تستخدم مجموعة الأدوات للمساعدة في اتخاذ قراراتها بشأن كيفية إنفاق الأموال التي تتلقاها، خاصة أن المدارس البريطانية تتلقى حالياً ما يقارب ٢ مليار جنيه إسترليني سنوياً على هيئة "قسط تلميذ" للطلاب الأكثر حرماناً، والتي تساوي حالياً حوالي ١٤٠٠ جنيه إسترليني في السنة تُدفع للمدارس عن كل طالب يأتون به من بيئة محرومة. وللمدارس حرية التصرف في كيفية إنفاق هذه الأموال. كما أن مجموعة أدوات مؤسسة (EEF) تساعد على اتخاذ هذه القرارات، لكنها لا تفرضها عليهم.

إن مجموعة الأدوات تسهل علينا تصور الأمر وتقدم لنا لمحة عن التدخّلات الفعالة وغير المكلفة. تدريس الأقران (زملاء الدراسة) على سبيل المثال، يتكفل بتعزيز تقدم الطلاب بمقدار نصف عام، وهو عمل غير مكلف نسبياً وأدلة فعاليته قوية. كما أن تدريس "ما وراء المعرفة" "metacognition"، يركز بشكل أساسي على تدريس الأطفال كيف يتعلمون - هو أكثر فعالية حتى من تدريس الأقران، ومثله غير مكلف وموثق بشكل جيد.

لم تكن النتائج التي توصلت لها مؤسسة المنح التعليمية (EEF) محببة دائماً وشعبية. فمثلاً، تشير دراساتها إلى أن تعيين أعداد إضافية من المدرسين المساعدين - والذي كان في وقت من الأوقات محور تركيز رئيسي للإنفاق الحكومي - طريقة مكلفة نسبياً وغير فعالة بشكل عام في تعزيز الأداء. ومن الأمثلة الأخرى على التدخّلات غير الفعالة نسبياً وجود الزبي المدرسي الموحد، ونظام الأجر حسب الأداء، وتصنيف الفصول وفقاً لنظامي التخصيص أو التدفق "setting or streaming" حسب قدرات الطلاب التحصيلية في المواد الدراسية. حتى إن هناك بعض الأفكار التربوية الرائجة، خلصت مؤسسة (EEF) إلى أنها على حد سواء عالية التكلفة، وتعيق تقدم الطلاب المحرومين، مثل أن تفرض عليهم إعادة السنة الدراسية.

لقد كان "كيفان كولينز"، رئيس مؤسسة (EEF)، دائم الحذر عند توجيه الحديث إلى المدارس ويتبع معهم سياسة لا إفراط ولا تفريط في الادعاءات. فمدير المدرسة أو رئيس

الطاقم التعليمي الذي أنفق مئات الآلاف من الجنيهات على المدرسين المساعدين، قد يجد صعوبة في تقبل أن عمله هذا له أثر تعليمي متواضع نسبياً، على الأقل مقارنة بتكلفته. وينبّه كيفان إلى أن لكل مدرسة خصوصيتها أو ظروفها الخاصة ويمكن لبعضها، مع هؤلاء المدرسين المساعدين، تحقيق تأثير أكبر وحقيقي. وفي الواقع، فإن مؤسسة المنح التعليمية (EEF) تدرس بنشاط متى وكيف يمكن استخدام هؤلاء المدرسين المساعدين، لأجل تحقيق أقصى قدر من التأثير (٨). لكن كيفان يلفت الانتباه إلى أن التأثير في المدارس الأخرى المماثلة بسيط، وسوف يشجع رئيس الطاقم التعليمي على النظر في الخيارات الأخرى التي لها بشكل عام آثار إيجابية أكبر.



الشكل (٤٥)

التكلفة التقريبية وحجم التأثير لعدد ٣٤ تدخلاً في مجال التعليم. وتشير التدخلات المكتوبة بالخط العريض إلى أن الأدلة على فعاليتها إما واسعة أو واسعة جداً، وفقاً لتعريفات مجموعة الأدوات. الشكل مقتبس من تحليل مكتب مجلس الوزراء استناداً إلى الملاحق الفنية المشتركة بين مؤسسة سوتون تروست/أدوات التعلم والتعليم لمؤسسة المنح التعليمية (EEF) (٧)

في بعض الأحيان، ظهور النتائج السلبية قد يعمل على تحفيز التفكير والخروج بأفكار جديدة. على سبيل المثال، حين ظهر أن طريقة الأجور المرتبطة بالأداء والمطبقة على نطاق واسع ليس لها تأثير يذكر، فإن هذه النتيجة حفزت بعضهم على التفكير فيها من زوايا جديدة. وقد أبان مؤخراً الخبير الاقتصادي "جون ليست"، وهو شخصية بارزة في المجال متنامي الاهتمام، وهو مجال النهج التجريبية في التعليم، ويعمل حالياً كمتعاون مع مؤسسة (EEF): إنه على الرغم من أن الطريقة التقليدية للأجر المرتبط بالأداء غير ناجحة، إلا أن

اتباع نهج مستوحى من مفاهيم سلوكية تستند إلى نفور الناس من الخسارة، قد يعمل على تعزيز وزيادة الأداء. ووجد أن إبلاغ المعلمين في بداية العام الدراسي بالمكافأة التي سيحصلون عليها، والتي سيتم الاستقطاع منها إذا فشل التلاميذ في الوصول إلى مستوى معين من الأداء، أدى إلى رفع مستوى الأداء. إذا تأكدت هذه النتيجة، فإن مجموعة الأدوات ستتطور لتعكس ذلك، مع التمييز بين النتيجة عدمية القيمة للطريقة التقليدية المتمثلة في الأجر المرتبط بالأداء، والأثر الإيجابي لطريقة الأجر مقابل الأداء القائم على تجنب الخسارة.

يعود الفضل في وجود مؤسسة (EEF) إلى وزير الدولة لشؤون التعليم آنذاك "مايكل غوف"، حتى وإن كان ما شجعه على ذلك ربما هو الكره العميق لدى الوزارات، لإعادة المبالغ المالية التي لم تنفق نهاية العام إلى وزارة الخزانة. ولقد كان "غوف" نفسه، مثل كثير منّا، متقبل لتبني وجهات نظر قوية بشأن إحداث التغييرات في المدارس، ولكنه كان أيضاً كثيراً ما يتشتت تفكيره بسبب ضعف الأدلة المستند عليها التغيير، وبسبب الأنماط الجديدة التي اجتاحت العديد من مجالات السياسات التي تمولها وزارته. عندما تنحى غوف عن منصبه كوزير للتعليم في عام ٢٠١٤م، اجتذب الخلاف الذي ثار حول فترة توليه المنصب الكثير من اهتمام الصحافة، ولكن ما يدعو للغرابة حقاً، أن يمر تمويله لمؤسسة المنح التعليمية (EEF) مرور الكرام دون أي تعليق أو ملاحظة، ولكنني أظن بأن التاريخ سيقدمه بصورة مختلفة جداً. فمؤسسة المنح التعليمية (EEF) تعكس وتُظهر كل علامة على التحوّلات التي تحدث في الفصول الدراسية، ليس فقط في المملكة المتحدة، ولكن في جميع أنحاء العالم، مع وجود عدد من البلدان الأخرى تستخدم أدواتها الآن. إنها تعمل على إعادة بناء أسس التدريس لتصبح مهنة قائمة على الأدلة والبراهين، تماماً مثلما حدث بعد إنشاء المعهد الوطني للصحة وتنفوق الرعاية (NICE)، والدور الذي لعبه "كوكرين" وزملاؤه في المساعدة على نقل الطب من كونه مجرد فن وحرفة، إلى العلم الذي يعترف به الجميع اليوم.

تطبيق نهج "ما الذي يعمل" في أعمالنا كافة:

لا يتوفر لمعظم مراكز "ما الذي يعمل" حجم الهبة الممنوحة لمؤسسة (EEF)، ولكن جوهر نهجها لا يزال هو نفسه. وكل واحد من هذه المراكز مكرّس لاستحداث أدوات مماثلة

لأدوات التعليم، وجميع هذه المراكز مصممة لخدمة المستفيدين في مجالها، كما أن أدوات التعلم والتعليم مصممة لخدمة رؤساء الطاقم التعليمي وأولياء الأمور.

مؤسسة التدخل المبكر (EIF)، التي أنشئت في عام ٢٠١٢م، تعمل من خلال تحليل فعالية التكلفة للتدخلات المبكرة لمعالجة مجموعة من المشاكل الاجتماعية. وفي نفس الوقت الذي يجمعون فيه الأدلة والبراهين، فإنهم يعملون في المؤسسة مع مجموعة من السلطات المحلية في جميع أنحاء المملكة المتحدة، من أجل إجراء اختبارات منهجية للنهج الجديدة والقديمة على السواء، والسعي إلى سد الثغرات فيما يتعلق بالأمور التي ما نزال نجهلها. وعلى الرغم من أن مؤسسة التدخل المبكر (EIF) ما زالت فتية، إلا أن المراجعات التي قدمتها تسببت بإحداث ضجة بالفعل. على سبيل المثال، مراجعتها المنهجية للتدخلات الحكومية المتعلقة بالعنف الأسري الذي قامت به أزعت بعض المسؤولين، عندما أظهرت نتائجها أن أحد التدخلات الحكومية الأكثر شعبية، والذي يركز على العلاقات بين الجنسين، لم ينجح. وبالمثل، أظهرت النتائج الأولية لدراساتهم أن العديد من السلطات المحلية تلجأ لاستخدام التدخلات في مجموعات سكانية معينة، وبأساليب من المعروف أنها غير فعالة، مخاطرةً بالتسبب في انزلاقهم نحو الجريمة، ولكن المؤسسة أيضاً ساعدت على تشجيع التحولات في الإنفاق وتوجيهها نحو تدخلات أكثر فعالية.

كما تسبب مركز "ما الذي يعمل" للنمو الاقتصادي المحلي (LEG)، بقيادة رئيسه الصريح والمباشر "هنري أوفرمان"، ببعض الإزعاج أيضاً بنتائج الأولى؛ حيث خلصت إلى أن السلطات المحلية التي أنفقت مبالغ هائلة من الأموال، لبناء مجمعات تجارية جديدة براقعة ومدن صناعية، لم تعمل بخطوتها تلك سوى القليل، لتعزيز النمو الاقتصادي الإجمالي، لأنها ببساطة سرقت بعض الوظائف من المجالات الأخرى القريبة. كما أن "أوفرمان" لم يكسب العديد من الأصدقاء في مجتمع الفنون، عندما توصل مركزه إلى أن معظم النفقات الرياضية والفنية المحلية، لم تساهم سوى بالنزّل اليسير في تعزيز النمو، وربما لا شيء على الإطلاق (على الرغم من أنها قد تكون بطبيعة الحال مفيدة بطرق أخرى، مثل تعزيز الصحة أو مستوى الرفاهية والسعادة). وعلى النقيض من ذلك، خلص مركز (LEG) إلى أن التدريب على المهارات المحلية، وخاصة أتماط التدريب قصيرة الأمد نسبياً التي يقدمها أرباب العمل، يمكن أن يعزز النمو ويوفر الوظائف، على الرغم من أنها أمور قد تكون أقل إثارة من الناحية

السياسية. من المرجح أن تتسبب نتائج مركز النمو الاقتصادي المحلي (LEG) في إزاحة عدد قليل من الاستشاريين المراوغين عن العمل - أولئك الذين يقدمون الاستشارات التي تتوافق مع المصالح والاهتمامات الراسخة للسلطات المحلية، أيًا كانت تلك الاهتمامات؛ أملاً منهم باستمرار دعم مكاتبهم الاستشارية. ومن ناحية أخرى، لا بد لهذه النتائج أن تساعد على الأقل بعض السياسيين المحليين والمجتمعات المحلية على توظيف قدراتهم الشرائية من أجل تحقيق تأثير أكبر. يتعلق الأمر في المملكة المتحدة بشكل خاص، بعدة مليارات من الجنيهات التي تُوزع على المؤسسات المصنفة تحت مسمى: "شركات المؤسسات المحلية" (LEPs) والتي اضطرت في معظم الأحيان إلى إنفاق أموالها على غير هدى وبلا رؤية حتى الآن.

في مطلع عام ٢٠١٥م، أطلق مركز "ما الذي يعمل" للحد من الجريمة، ويقع مقره في كلية الشرطة، مجموعة أدواته إضافة إلى صندوق تمويل للمعرفة بقيمة ١٠ ملايين جنيه إسترليني؛ لتشجيع العمل على سد النقص والثغرات في الأدلة والبراهين العلمية. وكان جمهوره المستهدف الأساسي هم المنتخبون حديثاً من مفوضي الشرطة والجريمة، الذين ييدهم القرار في كيفية إنفاق الميزانية المخصصة لمكافحة الجريمة، وحفظ الأمن في جميع أنحاء المملكة المتحدة، وكذلك يستهدف المجتمع الأوسع، الذين يهتمهم التوصل لأفضل الطرق للحد من الجريمة. ومما لا شك فيه أن المركز سوف يحرك المياه الراكدة، ويسبب الازعاج مثل غيره من مراكز "ما الذي يعمل" الأخرى. وكما هو الحال في مجال التعليم والنمو المحلي، كثيراً ما تنفق مبالغ هائلة من الأموال على تدخلات العدالة الجنائية، دون وجود أدلة وبراهين كافية تُدعم أوجه الإنفاق هذه، إضافة إلى أن كثير من الدراسات والأدبيات الأساسية ضعيفة في حد ذاتها ولا تخلو من الثغرات. ولكن الدراسات الجيدة التي أجريت أظهرت نتائجها في كثير من الأحيان، كما رأينا في بداية الفصل مع مثال "التقويم بالتخويف"، أن ما كنا نظن أنه ناجح لم يكن كذلك. وفي الوقت نفسه، أظهرت دراسات أخرى أن هناك تدخلات أخرى كانت في بعض الأحيان فعالة للغاية وبشكل غير متوقع، مثل الانخفاض الهائل في سرقة الدراجات النارية عند فرض شرط ارتداء الخوذات (انظر الفصل ٣)، أو الدلائل التي تشير إلى أن ألعاب الفيديو، وغيرها من أشكال التسلية، يمكن أن تحد من الجريمة (يمكن أن تساعد حتى في تفسير انخفاض مستوى الجريمة في عدة بلدان على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية!).

"التدرجية الجذرية": الاستمرار في التحسن والسعي نحو الأفضل:

ينبغي أن يكون واضحاً الآن أنني مناصر كبير لنهج "ما الذي يعمل". وفي الواقع، كان أحد أدوارني في الحكومة البريطانية على مدى السنوات القليلة الماضية - إلى جانب عملي اليومي كرئيس لفريق الرؤى السلوكية - هو أن أعمل في المنصب المستحدث "المستشار الوطني في المملكة المتحدة لما الذي يعمل". وهذا يعني أنني أدافع عن استخدام أفضل الأدلة والبراهين في العمل الحكومي، وأرؤج للتحويل إلى استخدام تقييمات للسياسات الحكومية والممارسات المهنية اليومية تكون أكثر انتشاراً وقوة وسرعة.

هناك خطر بسيط من أن صناعات السياسات والممارسين لا يتكون لديهم سوى نصف المعرفة حول فكرة "ما الذي يعمل"، وهي أن هناك حاجة إلى مراجعة الأدلة، ربما من قبل أحد مراكز "ما الذي يعمل"، وهذا كل ما يعرفونه. ولكن مراكز "ما الذي يعمل" في الحقيقة ما هي إلا جزء واحد من حكاية أكبر. فتجميع المراكز للأدلة والبراهين وتحويلها إلى مجموعة من الأدوات، يعتمد كلياً على الإمداد المتواصل من الأدلة البحثية والبراهين العلمية.

في مجال الطب، نجد أن كلاً من المعهد الوطني للصحة وتنفوق الرعاية (NICE) وهيئة الغذاء والدواء (FDA) قادران على الاستفادة من عدد كبير من الدراسات أو التجارب الطبية، التي أجرتها شركات الأدوية الخاصة، والتي تسعى للحصول على الموافقة والاعتماد. ولكن هذا شيء استثنائي ولا يقاس عليه؛ فمعظم مراكز "ما الذي يعمل" تجد أن الأدلة ضئيلة بشكل واضح في العديد من المجالات، على الرغم من التريلونات من المبالغ التي تنفقها الحكومات على تدخلات السياسات، وعلى البحوث في جميع أنحاء العالم كل عام. وحتى في مجال الصحة، نجد أن قاعدة الأدلة غالباً ما تكون غير مكتملة؛ فالعوائد المالية والإطار التنظيمي المحيط بالمستحضرات الصيدلانية يحرك وجود صناعة كبيرة لبناء الأدلة، حتى وإن كانت بعيدة عن الكمال (٩). ولكن عند التوجه بالنظر نحو الصحة العامة أو حتى الابتكارات الخدمية في مجال الرعاية الصحية، فإن عدد الدراسات القوية ينخفض بشكل مريع.

ولسد هذا العجز، نحتاج لأن يؤدي صناعات السياسات والممارسين أعمالهم بشكل مختلف. وكما ناقشنا سابقاً، نحتاج من واضعي السياسات والممارسين أن يحاولوا عمداً إيجاد البدائل، وأن يعترفوا بأننا كثيراً ما نجهل الأساليب الناجحة الأفضل لأداء أعمالنا. وإذا ما تمكنا من

الجمع بين هذين العنصرين معاً : صناع السياسات والممارسين الذين يجرون التجارب بكل نشاط، ومراكز "ما الذي يعمل" التي تعمل بشكل مستقل على تجميع ونشر النتائج ، سنكون قد خلقنا حيوية قوية لتحسين كل ما نقوم به من أعمال. وأنا أسمى هذا النهج : "التدرجية الجذرية " (انظر الإطار المظلل).

ينسى غالبية الناس والحكومات الأمور الهامة التي تعلموها. وهذا أحد الأسباب التي تجعلنا بحاجة إلى المعاهد والمؤسسات؛ من أجل نقل العلم من جيل إلى آخر. ولستُ بأي حال من الأحوال الشخص الأول أو الوحيد الذي يدعو إلى استخدام الأدلة أو التجارب العشوائية المنضبطة (RCTs) في الحكومة بشكل أكبر، ولكنني آمل أن أكون من أواخر الأشخاص الذين يقدمون هذا الطرح.

التدرجية الجذرية (radical incrementalism):

"التدرجية الجذرية": هي الفكرة القائلة بأن التحسينات الكبيرة والمثيرة من الممكن تحقيقها، بل من المرجح أن تتحقق، من خلال الاختبار المنهجي لكل ما نقوم به لإحداث تغييرات صغيرة تدرجية لما يلزم، بدلاً من القفزات الهائلة في الظلام بلا دليل. على سبيل المثال، الانتصارات العظيمة التي حققها فريق ركوب الدراجات البريطاني في دورة الألعاب الأولمبية التي أقيمت في لندن عام ٢٠١٢م، تنسب بشكل كبير إلى الاختبارات المنهجية التي أجراها الفريق للعديد من التغييرات في تصاميم الدراجات وفي الجداول الزمنية للتدريب. العديد من هذه الاختبارات قادت إلى إدخال بعض التحسينات الصغيرة، مثل الطلب من راكبي الدراجات إحضار وسائدهم الخاصة عندما يكونون في معسكرات التدريب للحد من احتمال الإصابة بالمرض والتخلف عن التدريب. ولكن عند إدخال هذه التحسينات مجتمعة شكّلت تطوراً كبيراً قاد الفريق إلى الفوز. وبالمثل، فإن التقدم الهائل في معدلات البقاء على قيد الحياة لمرضى السرطان على مدى السنوات الثلاثين الماضية، كثير منه كان بسبب التحسينات المستمرة في جرعة العلاج، والجمع بين الأدوية الثورية الجديدة أو ما تسمى الأدوية "الاخرافية" breakthrough drugs.

وبتطبيق "التدرجية الجذرية" المماثلة على سياسات وممارسات القطاع العام، بدءاً من كيفية تصميم مواقعنا على شبكة الإنترنت وصولاً إلى خطط دعم الأعمال التجارية، يمكننا أن نكون واثقين تمام الثقة من أن كل واحد من هذه التحسينات الإضافية يمكن أن يؤدي إلى أداء شامل تحولي في فعالية تكلفته وتأثيره.

بصفتي مستشاراً وطنياً، أُجريت محادثة مؤخراً مع وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية عن كيفية استخدام النهج التجريبي بصورة أكبر في عملهم، بما في ذلك استخدام التجارب العشوائية المنضبطة. لمست وجود اهتمام حقيقي في القاعة، ولكن كان هنالك أيضاً بعض التشكيك حول جدوى ومدى نجاح هذا النهج في مجالاتهم. لذلك سألتهم إن كانوا يعرفون من هو "رونالد فيشر"، فخيمّ الوجوم وعَلَت نظرات الدهشة على الوجوه. سألت أحدهم: "هل تعني اختبار فيشر، أو اختبار F؟"، وافترض أنني كنت مراوفاً بعض الشيء، ثم بدأ واحد أو اثنان من الحضور من ذوي الخبرة في مجال التحليل بهز رؤوسهم إيجاباً، فأجبت: "لقد كان واحداً من أشهر الإحصائيين وأهمهم في القرن الماضي"، وأوضحت مقصدي: "وقد قام أسلافكم في هذه الوزارة بتمويل دراساته". بدت عليهم الحيرة، لذلك ما كان مني إلا أن أشرح لهم كيف أن أعمال "فيشر"، والعديد من الأسس الرئيسية لعلم الإحصاء المعاصر، كانت مبنية على "الدراسات الميدانية" الواقعية التي عملها لتحديد المتغيرات والعلاجات التي أثرت على إنتاج المحاصيل الزراعية. وكثير من العمل الذي قام به تم في محطة "روثامستيد الزراعية التجريبية" الواقعة في مدينة هارليندين، مقاطعة هارتفوردشير.

يبدو الأمر وكأنه درس هام؛ فحتى في إحدى الوزارات الحكومية التي قامت ذات يوم برعاية وقيادة تطوير النهج التجريبية التي أسست علم الإحصاء الحديث نفسه، فقد تخلّت عن هذه العادة الحميدة. ويبدو واضحاً للمهوسين أمثالي، وربما لكم أنتم، أننا في كثير من الأحيان لا نعرف الإجابة وبالتالي نحن بحاجة إلى التجريب والتقييم والتكرار، ولكن من الجلي أنه ليس بنفس الوضوح في العمل الحكومي، عطفاً على الممارسات المنتشرة على أوسع نطاق، وربما حتى المؤسسات التي استخدمت أو مولّت نهج "التدرجية الجذرية" نفسه لا تستمر فيه طويلاً.

نحو العالمية:

هناك أسئلة رئيسية تشغل بال معظم المهنيين والحكومات في جميع أنحاء العالم، ويجدون معاناة حقيقية في البحث عن إجاباتها. أسئلة من قبيل: كيف يمكن تعزيز النمو (المستدام)؟ ما هي أفضل الممارسات لتعليم أبنائنا؟ كيف يمكن زيادة فرص التوظيف،

والحد من الجريمة والنزاعات، وتعزيز الصحة والرفاهية؟ قطعاً لا يمكننا الإجابة عليها ونحن نجلس على مقاعدنا؛ إنه يتطلب عملاً شاقاً وجهداً كبيراً لبناء قاعدة من الأدلة، ومواصلة "الاختبار والتعلم والتكيف" من أجل التوصل لأفضل الممارسات الناجحة (١٠). وحتى حينئذٍ، ما ينجح في سياق، من الممكن ألا ينجح في سياق آخر، ولكنه غالباً ما يكون ناجحاً في جميع السياقات.

يتوجب على معاهد "ما الذي يعمل" والمرافق التابعة لها المختصة بتصفية الأدلة، حتى يمكنهم أداء عملهم على أكمل وجه، مراجعة الدراسات من جميع أنحاء العالم، حتى وإن كان ذلك لمجرد الحصول على المزيد من التباينات في مجموعة التدخلات التي يتم النظر فيها. وتصنّف مجموعات الأدوات الخاصة بهم، والدراسات التي بنيت عليها والتي تناولت التدخلات الحكومية، تحت تصنيف السلع العامة التقليدية، أي أن تكلفتها على من أنتجها، ولكنها متاحة لفائدة ومنفعة الجميع. وعلى هذا النحو، ينبغي لنا أن ندعمها لتكون بمثابة سلع عامة عالمية أيضاً.

وسيكون الأمر أكثر معقولة وفعالية من حيث التكلفة، إذا تعاونت الدول والمدن والهيئات المهنية وتضافرت جهودها معاً من أجل إجراء المراجعات المنهجية، وإنشاء حاضنة مشتركة قائمة على الأدلة والبراهين وتعميم هيكل تنظيمي موحد. إلى حد ما بدأنا بالفعل في السير بهذا الاتجاه. ويمكن اعتبار هيئات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي من بين المؤسسات الدولية المتكاملة مع معاهد "ما الذي يعمل"، والتي تقوم ببناء الأدلة وجمعها. كما سعت بعض الحكومات إلى دعم التعاون في بناء الأدلة وتصنيفها بطرق أخرى، مثل دعم حكومة النرويج لمنظمة "تعاونية كامبل" (التي تُجري مراجعات منهجية في المجالات غير الطبية)، ولكن ما تزال هذه المؤسسات بعيدة عن أن تكون جزءاً حيوياً من "التدرجية الجذرية" الذي يمكن أن تكونه. وما يزال الكثير مما يُعد أدلة في كثير من المؤسسات، ما هو إلا مقارنات على طريقة القص واللصق لما تقوم به البلدان المختلفة، إضافة إلى قلة الإقبال على أساليب العلاقات السببية أو فعالية التكلفة. وفي الوقت نفسه، ما تزال معظم المخرجات والنواتج أقرب إلى الأوراق الأكاديمية، التي نادراً ما تُقرأ منها تلك المخرجات سهلة الاستخدام، على شاكلة "تقرير المستهلك" التي تركز على الممارسين، والتي يمكن أن تغير الممارسات على أرض الواقع.

آمل أن تكون أحد الأشياء التي سنراها في السنوات القليلة القادمة هو مركز دولي فعال لتبادل المعلومات والأدلة، أو منصة على الإنترنت تُمكن صانعي السياسات والممارسين من جميع أنحاء العالم من الوصول القوي، وبناء قاعدة أدلة عما قد ينبج من السياسات والممارسات. لا يوجد أي نقص في الآراء أو حتى في البحوث والدراسات. ولكن ترقيع الأدلة المتفرقة معاً ليست ممارسة ديمقراطية، بمعنى أن هذه الأدلة تتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث جودتها، ويجب أن يُعطى وزناً أكبر في المنصة للأدلة التي تستند إلى أساليب أفضل وأكثر قوة في استنتاجها.

وسيكون محور هذه المنصة هي مجموعة من الأدوات تشبه مجموعة أدوات مؤسسة (EEF) التي رأيناها أعلاه (انظر الشكل ٤٤)، ولكن مع إضافة عمود هام يبين مجموعة البلدان والأماكن التي وُجد فيها التدخل فعالاً (أو غير فعال). ويمكن لصانعي السياسات - أو مقدمي الخدمات العامة - أن يكونوا أكثر ثقة بكثير عند اعتماد التدخل الذي تكررت فعاليته في خمس أو ست دول، من التدخل الذي لم يثبت فعاليته إلا في مكان واحد فقط.

وينبغي أن يكون العنصر الرئيسي الآخر في هذه المنصة أو هيئة تبادل الأدلة هو العثور على الثغرات وتبسيط الضوء عليها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون مثل شركة "كيك ستارتر" ولكن للمراجعات المنهجية ودراسات التدخلات؛ فبعد أن تبحث خمس أو ست بلدان أو ولايات أو هيئات مهنية عن إجابة أو مراجعة، ولم يتمكنوا من العثور على ما يبحثون عنه، تكون هناك حاجة لأن يقوم مركز "ما الذي يعمل" أو أي هيئة أخرى بأخذ زمام المبادرة، وإجراء المراجعة المطلوبة لسد هذه الفجوة، فيحصل الأعضاء المُفوضّين على المراجعة أو الدراسة المطلوبة بأفضل جودة ممكنة، وبتكلفة أقل بكثير، بما أن رسوم العمل ستوزع فيما بينهم.

لا ينبغي أن تكون حركة "ما الذي يعمل" حكرًا على الدول الغنية فقط. في عام ٢٠١٥م، جرى في منظمة الأمم المتحدة تحديث "الأهداف الإنمائية للألفية". وربما يكون إنشاء قائمة من الأهداف عملية سهلة نوعاً ما. ولكن السؤال الصعب ليس تحديد تلك الأهداف، وإنما كيف يمكن تحقيقها. والمساعدات المقدمة للدول النامية ليست سوى جزء صغير من هذه الإجابة. وكما أشار زميل في وزارة التنمية الدولية: أنه حتى في بعض أفقر الدول في العالم، تتضاءل ميزانيات المعونات الدولية للدول النامية على نحو متزايد بسبب تزايد موارد تلك

الدول. وعلى هذا النحو، تصبح المعرفة هي الهبة التي تتزايد قيمتها مع الوقت - لا سيما معرفة كيف يحسُن إنفاق تلك الموارد النفيسة. إذا استطعنا معرفة أفضل الطرق لتدريس الرياضيات في برمنغهام، فقطعاً لا بد وأن يكون هذا مفيداً في برلين، ولكن من المؤكد أنه بذات الفائدة في أي مكان آخر في العالم تُدرس فيه الرياضيات.

وقد أثبت فريق الرؤى السلوكية، وبعض التجارب الأكثر ابتكاراً لمنظمات مثل: معمل عبد اللطيف جميل للتطبيقات العملية لمكافحة الفقر (J-PAL)، أنه يمكن استخدام أساليب التجارب السريعة منخفضة التكلفة في جميع أنحاء العالم. وينبغي لنا أيضاً أن نقدم في أعقاب تلك التجارب مجموعة الأدوات والأطر المؤسسية لترجمة واعتماد هذه الأساليب والنتائج.

هذه المسألة ليست تافهة، ولا من المسائل الثانوية "الجميل وجودها"؛ فقد خلص قادة العالم الجادون إلى أن الافتقار إلى الكفاءة الأساسية والفعالية في تقديم الخدمات الحكومية والعامة، كثيراً ما تفضي إلى عدم الاستقرار والإحباط وسقوط الحكومات. بطبيعة الحال، هناك عوامل أخرى ذات أهمية أيضاً مثل النزاهة والفساد، ولكن وجود قاعدة من الأدلة المتينة والجاهزة للاستخدام، هي حجر الأساس لعالم تحظى فيه الحكومات بثقة واحترام المواطنين الذين تخدمهم.

الخلاصة: صعود الحكومة التجريبية:

تساءل آرشي كوكرين - الذي بذل الكثير من الجهد لجعل من الطب مهنة قائمة على الأدلة - في كتابه: "الفعالية والكفاءة"، عما إذا كان قاسياً جداً على زملائه الأطباء:

... ومن الممكن أن أكون أفرطت في انتقادي لزملائي الذين أكنُّ لهم حقيقة كل المودة والاحترام ... إذا كان على المرء أن يتبنّى نهجاً مقارناً، أود أن أؤكد على مدى تقدم مهنة الطب (خاصة في المملكة المتحدة) عن المهن الأخرى. فما هي المهن الأخرى التي تشجع على نشر أخطائها، وإجراء التجارب للتحقق من مدى تأثير أفعالها؟ هل هناك قاضي تحقيق، أو قاضي محكمة، أو مدير مدرسة، شجع إجراء التجارب العشوائية المنضبطة على إجراءاته "العلاجية therapeutic" و "الردعية deterrent"؟

لقد استغرق الأمر ما يزيد عن ٤٠ عاماً، ولكن بدأت أخيراً المهنة الأخرى ومجالات السياسات العامة تلحق بمهنة الطب وتسير على خطاها. وفي الوقت الحالي تجتمع مراكز "ما الذي يعمل" على أساس ربع سنوي، وتقود مجتمعة بإجراء الدراسة تلو الدراسة، ثورة هادئة في جودة وطبيعة الخدمات والسياسات العامة. تنخرط هذه المراكز في مجموعة من المهام تبدو في ظاهرها بسيطة: الاختبار المنهجي، وتجميع وفحص الأدلة، ووضع هذه الأدلة في أيدي المُقَوِّضين والمهنيين بأسلوب سهل ويمكن الوصول إليه. يقول أوليفر ليتوين بصفته وزير السياسات الحكومية في المملكة المتحدة: "بعد ١٠ أو ٢٠ عاماً من الآن سوف ننظر بكل تأكيد إلى الماضي، ونفكر باستغراب شديد كيف أننا كنا سابقاً نقوم بأعمالنا بشكل مختلف".

أيضاً في قطاع الأعمال التجارية والشركات، بدأت فكرة التجارب والاختبارات المنهجية تغزو مجالات أخرى غير المجالات التي سبق أن دخلت فيها، مثل التسويق والتجزئة، وتزايد انتشارها (١١).

ذات مرة وخلال تناول الغداء في وزارة الخزانة، عرضت ملاحظة على جيمس مانزي، وهو خبير بارز في استخدام التجارب المنضبطة في العالم التجاري، تتعلق بقياس "معدل إصابة الهدف" النسبي "hit rate" الذي حققناه في تجارب فريق الرؤى السلوكية، مقارنةً مع معدله في التجارب التي يشاهدها مانزي عادةً في العالم التجاري. وهو يعتبر أن معظم اللاعبين الرئيسيين في قطاع الأعمال التجارية، مثل تجار التجزئة، سيكونون محظوظين إذا حققوا معدل إنجاز أعلى من ٤٩:٥١ - أي أنهم سيُسَرُّون إذا عادت نتيجة تجربة أو اثنتين من مائة تجربة بالفائدة، وتسببت في تحسُّن كبير في المبيعات نسبةً إلى خط الأساس. وبما أن بعض الشركات تدير آلاف التجارب سنوياً، فالنتيجة الإجمالية ستسفر عن تحقيق تحسينات ذات قيمة عالية. في المقابل، كان "معدل إصابة الهدف" لدينا في فريق الرؤى السلوكية يقارب ٢٠:٨٠.

سيكون من الجميل التفكير في أن المعدل العالي الذي حققناه كان نتيجة ذكائنا الخارق، ولكن جزء كبير من معدل نجاحنا المرتفع كان ببساطة لأن غالبية القطاع العام كانت كالأراضي البكر، التي لم تستخدم فيها التجارب المنهجية من قبل، فضلاً عن النهج السلوكية.

وجرت العادة المترسخة غالباً على المستوى الوطني، أن يتم القفز مباشرة إلى حل وحيد من بين الخيارات المتعددة، والافتراض بأن الطريقة التي لطالما كانت متبعة في تسيير الأعمال هي الطريقة الناجحة والفعالة. وخلافاً لما هو عليه الحال في القطاع الخاص، غالباً ما تكون المنافسة في القطاع العام ضئيلة أو معدومة، وحيثما وجدت تلك المنافسة، يكون "إقصاء" المؤسسات والممارسات ضعيفة الأداء من المنافسة بطيئاً جداً أو لا يتم على الإطلاق. فلا عجب إذن أن يكون لفريق الرؤى السلوكية القدرة على تحقيق هذا النجاح الكبير.

الأهم من ذلك، أن الأساليب التجريبية التي يتبعها فريق الرؤى السلوكية، والتي انتشرت من خلال نشاط مراكز "ما الذي يعمل"، تجلب معها شيئاً جديداً وبغاية الأهمية للسياسات والممارسات، ألا وهو التواضع. وكما قال ريتشارد فيمان الفيزيائي الشهير: "العلم هو الإيمان بجهل الخبراء". ولم يكن يعني بهذا أن العلماء "جاهلون" بالمعنى المتعارف عليه، ولكن أن العلم يتمحور حول تبني "الشك" - أن تكون منفتحاً أمام إمكانية، أو حتى أرجحية، أن تكون نظريتك خاطئة. وقد حث الآخرين في كتاباته ومحاضراته الواسعة على تبني هذا الجوهر التشككي للعلم (١٢).

وكما أظهرت الدراسات التجريبية ونوقش في هذا الفصل، فإننا جميعاً عرضة للثقة المفرطة. اطرح على زميلك عشرة أسئلة تتعلق بالحقائق، مثل عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم في حوادث الطرق العام الماضي، ولكن اطلب منه إعطاء الإجابة على شكل مدى رقمي، ويكون مستوى ثقته بصحة المدى لا يقل عن ٩٠٪، مثل أن يقول: "أنا متأكد من أن عدد الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق في أمريكا العام الماضي ما بين ٣٠ و ٤٠ ألفاً". افعل الشيء ذاته مع مجموعة من الأشخاص بشكل جماعي، وسوف تجد غالباً أن متوسط الإجابات كان دقيقاً جداً. ولكن عندما تنظر إلى المدى الرقمي في الحالات الفردية، سوف تجد الإجابات محصورة داخل نطاق ضيق جداً، وسيكون معظم الأفراد محظوظين إذا كانت خمس فقط من أصل عشر إجابات خاطئة عند مستوى ثقتهم البالغ ٩٠٪، ناهيك عن الخطأ في تسع إجابات من أصل عشرة. ولكن الخبر السار هو، كما يرينا هذا التمرين، أن معظم الناس يمكنهم أن يتعلموا من خلال التجربة توسيع نطاق تقديراتهم وضبط شعورهم بالثقة المفرطة (١٣).

نحن جميعاً بحاجة إلى تعلم هذا الدرس، ونحن بحاجة إلى بناء المؤسسات والممارسات لمساعدتنا. ما يزال هناك الكثير الذي لا نعرفه - ولكن يمكن بسهولة التوصل لمعرفة. وعلينا أن ندرك خطورة ميلنا إلى الإفراط في الثقة وافترضنا بأن ما نعرفه هو "الحق". نحن بحاجة لأن نسير على خطى آرشي كوكرين وريتشارد فيمان. إننا بحاجة إلى تبني الشك، وبخبرة إلى الاختبار والتعلم والتكيف.

أثناء فترة كتابتي لهذا الفصل، كنت في اجتماع في مجلس العموم مع ثلاثة من كبار الوزراء وبعض المسؤولين؛ لحل مسألة تتعلق بالسياسات العامة. ومثل هذه الاجتماعات معتادة وتحدث في معظم الأيام. في هذه الحالة كان هناك خلاف في الرأي بين وزارتين رئيسيتين حول مجموعة من العلاجات النفسية، وأياً الأصلح للاستخدام من أجل الحد من الاكتئاب، وأيضاً لإعادة العاطلين إلى العمل بشكل أسرع (يعتبر الاكتئاب الآن من المسببات التي ينتج عنها فقدان سنوات من الإنتاجية أكثر من أي مسبب آخر). وقد أرادت وزارة العمل ومعاشات التقاعد أن تجرب مجموعة أوسع من النهج، ولكن وزارة الصحة لم تشعر بالارتياح إزاء دعم نهج، لم يصادق عليها بعد المعهد الوطني للصحة وتنفوق الرعاية (NICE) ولا مركز "ما الذي يعمل" للعلاجات الطبية. وما أسعدني كثيراً هو الاقتراح الذي تقدم به أحد الوزراء: "هل يمكننا اختبار هذه النهج عن طريق التجارب العشوائية المنضبطة...؟" ثم إيماءات المجتمعين حول الطاولة برؤوسهم بالموافقة. ورد مسؤول كبير من وزارة الصحة متفقاً: "نعم"، "من شأنه أن يكون ناجحاً". تبسم الوزير الأقدم في القاعة في وجهي، ثم مسح جميع من حول الطاولة بناظره قائلاً: "اتفقنا إذن؟" فأعلن الاتفاق. نعم نحن اتفقنا بالفعل في ذلك الاجتماع - ولكننا صنعنا شيئاً أكبر من ذلك بكثير. لقد انتقلنا إلى عالم بدأ فيه الوزراء يعرفون مزايا التجارب المنضبطة، ويطالبون بها المسؤولين لديهم.

إنها رؤية عالمية تلك التي أصبحنا نستخدمها، وهي مختلفة تماماً عن الثقة الرعناء بالنفس التي نجدها في السياسة التقليدية، وعن الثقة الكاذبة التي نجدها في الممارسات المهنية، ولكنها رؤية عالمية تجلب النتائج العالية، وربما تكون أهم إرث للتجريبية المنبوذة، التي أدخلها فريق الرؤى السلوكية في قلب الحكومة البريطانية عام ٢٠١٠م، وبدأت الآن تنتشر عبر العالم الأوسع.

الباب الرابع

إلى أين نتجه، ما التالي؟

لقد رأينا كيف يمكن استخدام الرؤى السلوكية بهدف تحسين التشغيل العملي لمجموعة واسعة من العمليات والممارسات، وتستخدم أيضاً لإعادة تشكيل كيفية تفكيرنا حيال السياسة والمجتمع والاقتصاد بشكل أساسي.

في هذا الباب الأخير سنفكر في الحدود والقيود السياسية والعملية للنهج السلوكية والتجريبية. فمجرد كون النهج فعالاً لا يعني بحال أنه صحيح. وهل تزول فعالية الحفز، وغيره من النهج السلوكية؟ وإذا كانت النهج السلوكية قوية جداً، فهل يستوجب ذلك إيجاد حدود وضوابط أكثر تشدداً على من يستخدمها، سواءً في الجانب الحكومي أو في الشركات وقطاع الأعمال؟

كما سنلقي نظرة سريعة على الجيل القادم من التحديات والحدود التي ينظر فيها، ويبحثها علماء السلوك. وهل يجب عليك، بصفتك مواطناً أو مستهلكاً، أن تقلق أو تُسرّ بما هو آت؟ وربما الجواب كلاهما على حد سواء. أنت من سيقدر.

الفصل الحادي عشر

المخاطر والقيود:

كان صباح يوم مشمس دافئ في عام ٢٠٠٣م، وكنت أنا وزملائي في وحدة الإستراتيجية التابعة لمكتب رئيس الوزراء، نتطلع بلهفة إلى يومنا هذا؛ فهو الصباح الذي ننشر فيه "ورقة تحليلية" بعنوان: المسؤولية الشخصية وتغيير السلوك. وهذه أول محاولة جادة من قبل حكومة وطنية، للتفكير العميق بالآثار المترتبة على إدخال العلوم السلوكية في السياسات العامة. كان علينا أن نقدم بعض التنازلات، ولكن مازالت ورقة عمل جيدة، وكان من اللطيف نشرها، على عكس الكثير من أعمالنا لمكتب رئيس الوزراء في مجال السياسات العامة، والتي اعتُبرت ساخنة جداً وغير قابلة للنشر. وتحسباً للأمر، أضفنا عبارة: "لا تُعبّر هذه الوثيقة عن سياسات الحكومة" أسفل كل صفحة من صفحاتها التي بلغت ٧٠ صفحة، تماماً كما فعلنا في أوراق تحليلية سابقة.

وبمجرد دخولنا إلى مبنى "أدميرالتي آرش" حيث يوجد مكتب وحدتنا، عرفنا على الفور من ملامح الذعر التي ارتسمت على وجوه الناس أن هناك خطباً ما؛ فقد صدر تقرير عن الورقة على الصفحة الأولى من صحيفة التايمز بعنوان: "وحدة إستراتيجية رئيس الوزراء تقترح فرض ضريبة على الدهون"، إلى جانب صورة لفطيرة لحم كبيرة.

انهالت علينا الاتصالات، فالمكتب الإعلامي في مكتب رئيس الوزراء على خط هاتفي، يريد أن يعرف ما الذي يجري، ووزارة الصحة على الخط الآخر. لم يكن المسؤولين في وزارة الصحة سعداء؛ بسبب عدم استشارتهم في الموضوع، لكنهم أبدوا اهتماماً كبيراً بالفكرة، وطلبوا من مكتب رئيس الوزراء إبقاء الخيار مفتوحاً. ولم يكن "جيوف"، الذي كان يرأس الوحدة آنذاك مسروراً جداً، وأعرب عن قلقه إزاء الضرر الذي لحق برصيدنا السياسي.

استندت مقالة التايمز على إشارة موجزة، وردّت في ورقتنا البحثية حول الفروقات السعرية بين الأطعمة الصحية وغير الصحية، وهل تشجع تلك الفروقات على زيادة استهلاك الأطعمة الصحية، حسبما أفادت به آنذاك الجمعية الطبية البريطانية (١). كما لاحظنا في الورقة أن فرض الرسوم المتفاوتة على الوقود الحاوي للرصاص مقابل الخالي من الرصاص أدى إلى التحول السريع إلى الوقود الخالي من الرصاص. وعلى الرغم من أن ورقتنا تجنبنا

طرح أي استنتاجات قوية، بشأن إن كان تطبيق مثل هذه الرسوم المتفاوتة على الأطعمة سينجح في زيادة التوجه إلى الأطعمة الصحية أم لا، إلا أن المعنى الضمني أصبح عنواناً جيداً في نظر الصحافة.

كان هناك ضغط لإصدار بيان مفاده: إن فرض الضرائب المتفاوتة على الأغذية والأطعمة خطوة غير عملية، ولن تكون فعالة. ولم يكن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء في مزاج عالٍ يتقبل فيه أن يُقال إن هذا عملٌ خاطئ في جميع الأحوال. وفي النهاية، تفاوضنا من أجل إصدار بيان، وأضفنا عبارة لتذكير الناس بأن ما كتب لا يُعبر عن سياسات الحكومة، وأن الحكومة لا تنوي فرض "ضريبة الدهون".

بسبب الاضطراب الحاصل في المكتب، قررتُ أن أخرج لاستنشق الهواء النقي في فترة الغداء وأن أبتعد عن مطعم المبنى. ولكن بينما كنت أسير باتجاه مقهى "وايتهال"، لاحظت في اللوحة الموضوعية خارج المقهى، حيث يُكتب عادةً وجبة اليوم الخاصة عبارة: "اطلب شطيرتك بالبزبدة الآن قبل فرض ضريبة الدهون!"، لقد كنا حقاً في ورطة.

كان إصدار البيان متأخراً جداً للحيلولة دون تفاعل بقية الصحف مع الخبر ونشر المزيد عنه. وبحلول اليوم التالي نشرت الصحف على صفحاتها الأولى صوراً لكبار أعضاء مجلس الوزراء مع كتابة الوزن التقديري لكل واحد منهم أسفل صورته، ولاقى الوزن الكبير نسبياً لنائب رئيس الوزراء السيد "جون بريسكوت" أهمية خاصة، وكتب تحت صورته عنوان لا يقاوم يقول: "ما مقدار ضريبة الدهون التي سيتعين على [بريتزا] دفعها؟".

وبعد ذلك بوقت قصير، ألقى رئيس الوزراء "توني بلير" خطاباً رئيسياً نأى بنفسه عن استخدام حكومته للنُّهج السلوكية.

الحذر في التعامل؟

سوف يستغرق الأمر ما يقارب عقداً من الزمان، إضافةً إلى تغيير للحكومة من أجل إنعاش الاستخدام العلني لعلم النفس والرؤى السلوكية في السياسات البريطانية. والرواية السهلة لذلك هي أن بياناً حكومياً ضعيفاً وعنواناً صحفياً محرّجاً سياسياً، أدت ببساطة إلى تأخير حدوث ما لا بد من حدوثه، ولكن وجهة النظر البديلة لتلك الرواية

هي أن ردة الفعل العنيفة تعكس وجود مخاوف عامة عميقة الجذور حول استخدام الحكومة للرؤى السلوكية. إنها مسألة تثير قلق الكثير من الناس، وربما كان من الواجب أن تفعل ذلك.

إن جعل الأطعمة غير الصحية أكثر تكلفة، أو خفض تكلفة الأطعمة الصحية، لن يحتسب حتى كحفز عند ثالر وسنستاين. إنها محاولة متعمدة للتأثير على سلوك المواطنين - على الرغم من أن معظم السياسات تفعل ذلك. فلماذا هذه الضجة الكبيرة؟

يناقش هذا الفصل المخاطر والسلبيات المحتملة لاستخدام الحكومات للرؤى السلوكية في تصميم سياساتها. أما الفوائد المحتملة فهي واضحة. ولكن إذا كانت الرؤى السلوكية لها هذا التأثير القوي، فمن الممكن إذن إساءة استخدامها، وليس فقط من قبل الشركات التجارية، ولكن أيضاً من جانب الحكومات والبيروقراطيين عديمي الضمير. فالسؤال هنا: هل يمكننا أن نحظى بالجانب الحسن منها فقط دون السيء؟ وهل ستستخدم الحكومات الرؤى السلوكية لتحقيق ما تريده هي، لا ما تريده أنت أو يريده الشعب منها؟ على سبيل المثال، وعلى مدى العامين الماضيين، كانت الحكومات سريعة نسبياً في تعرفها على قوة استخدام الأفكار السلوكية؛ بهدف تحصيل الضرائب ودفع الغرامات، في حين أن السياسيين استخدموا بالفعل الرؤى السلوكية في حملاتهم الانتخابية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن هل كانوا حريصين على سرعة توظيف هذه الرؤى لضمان حصول المستهلكين على صفقات أفضل، أو تطوير أساليب أكثر فعالية تتيح للمواطنين المراقبة الدقيقة للعمل الحكومي؟

جوهر المسألة يكمن في تحديد الخيار الأفضل من بين الخيارات المتاحة، ومن الذي يقرر ذلك. والآثار الأساسية للعديد من أوجه الحفز، لا سيما عند تحديد القيم الافتراضية للخيارات، أن شخصاً آخر غيرك هو من يقرر مصلحتك الفضلى ومصلحة المجتمع. وبعبارة أخرى، فإن المعنى الضمني هو أن الحكومة أو خبير في هندسة الاختيارات، أعلم بالخيار الأفضل من صاحب الشأن. ولكن هذا ادعاء سيدحضه بعضهم على الأقل، سواء كان ذلك سياسياً أم تجريبياً. من هم "المحفزون" nudgers ليقولوا إنهم أعلم من المواطنين الفرديين في شؤون حياتهم اليومية؟

سيتناول هذا الفصل تلك القضايا والمخاوف. يلي ذلك مناقشة التدابير والإجراءات التي يمكن تطبيقها عند استخدام الرؤى السلوكية في السياسات. وستتمحور المناقشة حول ثلاثة اتجاهات عريضة تشعر بالقلق والمخاوف وهي:

- الافتقار إلى الشفافية: إن النهج السلوكية قريبة جداً من الفنون المظلمة، مثل الدعاية الترويجية والتلاعب باللاوعي (مصدر قلق للاتجاه اليميني).
- الافتقار إلى الفعالية: إن النهج السلوكية ذريعة لعدم التصرف بشكل أكثر حسماً وفعالية (مصدر قلق للاتجاه اليساري).
- الافتقار إلى المساءلة: إن علماء السلوك وصُناع القرار الذين يقفون خلف هذه النهج بحاجة لأن يكونوا أكثر مسؤولية تجاه من يؤثرون فيهم (مصدر قلق الليبراليين والديمقراطيين).

ومع ذلك، باتخاذ التدابير والضمانات المناسبة، بما في ذلك تعزيز الرقابة الديمقراطية ومساءلة المحفزين، فإنني أحاجج بأن الرؤى السلوكية يمكن أن تحقق العديد من الفوائد، لدرجة أنها ستعزز طابع الديمقراطية نفسها.

أهو من الفنون المظلمة؟ تحدي الشفافية:

هناك قلق عميق ومتجذر، لا سيما لدى حزب اليمين، وهو أن هناك جانباً ملتوياً أو مخادعاً في نهج الحفز، أو كما أسرّ به أحد كبار صُناع السياسات في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: "هذه الطريقة ليست بالطريقة التي ينبغي على الحكومة أن تتبعها".

هذا الهاجس لا بد أن يؤخذ على محمل الجد؛ حيث يستند نهج "أسلوب الحفز" في جوهره إلى الفكرة القائلة بأن العديد من القرارات والسلوكيات مترسخة في أنماط فكرية سريعة جداً، وغالباً ما تكون غير واعية. فإذا كان الناس في خياراتهم مثلاً يميلون إلى تجنب اختيار أعلى وأدنى سعر للمنتج، سواء أكان ذلك المنتج مشروب بيرة أو منتجاً مالياً، فما أن يتوفر للبائعين هذه المعلومات يمكنهم "خداع" المستهلكين للدفع أكثر، من خلال إدراج سلع إضافية باهظة الثمن في القسم العلوي من قائمة المنتجات، وتقليل مزايا وخيارات

السلع منخفضة الأسعار. وبالمثل، بعد التسلح بمعرفة أن الناس يترسخ في عقولهم الخيار الافتراضي بقوة، أليس من الممكن أن تفلت الحكومات والشركات من تبعات أي ضرر تسببه؟ فالطبيعة التلقائية جداً لعملية اتخاذ القرار لدينا وفق الخيارات الافتراضية، تشير إلى أن المحفز الماهر يمكنه أن يؤثر على سلوكنا، حتى لو لم نلاحظ ذلك.

وفي صورته القوية، يمكن للمرء أن يجادل بأن مثل هذا النهج ينتج عنه انعدام الشفافية وتقييد للحرية، بل هو في حد ذاته مُنافٍ للديموقراطية؛ لأنه لا يتم الاختيار بوعي من قبل المواطنين المتضررين. أليس في الأمر، وسأستخدم كلمة من شأنها أن يقشعر لها بدن كل تحرُّري، تلاعب؟

هذه المخاوف من التلاعب المحيطة بنهج الحفز، هي نفسها التي ضربت وترّاً حساساً في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان "كاس سنستين" خاصةً يتصارع معها في البيت الأبيض. وهي حجة لا يزال يصارعها حتى الآن، وقد توفرت لديه فسحة الكتابة مرة أخرى في الأوساط الأكاديمية. وكذلك الحال بالنسبة "لريتشارد ثالر"، وهو الخبير الاقتصادي حتى النخاع في جامعة شيكاغو، فإن هذا النقد لنهج الحفز واتهامه بأنه ضرب من "التلاعب"، كان يمثل له دائماً موضوعاً في غاية الحساسية.

بالنسبة لكل من سنستين وثالر، وهما من أنشأ مصطلح "الحفز"، فقد كان أول رد لهما دائماً هو أن الحفز لا بد وأن يحقق طرفي المعادلة "تحسين الاختيارات" - أو على الأقل عدم تقييد الاختيارات - والشفافية. ومن هذا المنطلق، ينبغي النظر إلى الحفز على أنه إما فرض خيار بديل؛ ليصبح هو الخيار الافتراضي أو العكس بحظر آخر افتراضي ليصبح خياراً بديلاً. على سبيل المثال، تغيير الوضع الافتراضي لخطة المعاشات التقاعدية من نظام الاشتراك الاختياري للموظفين (opt-in) إلى الاشتراك التلقائي (opt-out)، لا يؤدي بحال إلى إلغاء الاختيار، فما زال للموظفين حرية إلغاء الاشتراك إذا رغبوا. فالخيارات واضحة بشفافية، ويقتضي القانون إلزامية إبلاغ الموظفين بها. وعلى النقيض من ذلك، في بعض البلدان الغربية، تكون مجبراً على ادخار معاشك التقاعدي - على الرغم من احتمالية وجود بعض الحرية في اختيار صندوق التقاعد الخاص بك.

لا يوجد خيار محايد:

غالباً ما يتحدث المحفزون عن "هندسة الاختيار" - وهي الطريقة التي يتم بها عرض الخيارات. وأحد الأمثلة اليومية التي غالباً ما يستشهدون بها هو ترتيب عرض الأطعمة في الكافتيريا، فما هو الذي تراه في أول القائمة: سلطة أو رقائق البطاطس؟ اتضح أن ترتيب الأطعمة على القائمة أمر مهم؛ فعندما تدخل للمطعم وأنت جائع، فمن المرجح جداً أن أول ما تراه على القائمة سيكون على طبقك. وكما أظهر "براين وانزينك"، فإن أطباق المشاركين في المؤتمرات تمتلئ بما نسبته ٦٨ في المائة من أول ثلاثة أطعمة يرونها أمامهم، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الأصناف فاكهة صحية أو وجبة إفطار مطبوخة دسمة (٢). وفي الواقع، نحن نعلم الآن أن كل جانب من جوانب الكافتيريا يؤثر على اختيارك لما تأكله ومقدار ما تتناوله، بدءاً من قائمة الطعام، إلى حجم الطبق، إلى حجم أدوات الخدمة والتقديم، إلى وجود صواني من عدمه.

القليل من هذه التأثيرات تحدث بفعل الاختيار الواعي. وحجة ثالر وسنستين، والتي يستخدمها بشكل متزايد المحفزون في الحكومات في جميع أنحاء العالم، هي أنه لا يوجد خيار محايد. إذ لا بد من ترتيب الكافتيريا بطريقة أو بأخرى. لذا يجب على صنّاع السياسات - ومالكي المطاعم، ورؤساء المدارس، ومديري المستشفيات ونحوهم - انتقاء الخيارات على أساس الخيار الأفضل لغالبية الناس.

إذا كنت تفكر في طريقة بديلة، فقد يبدو ذلك أمراً معقولاً بشكل لا يقاوم، ولكن بمجرد أن تعرف أن ترتيب عرض الأطعمة أو حجم الأطباق، يؤثر على ما نتناوله وعلى مقدار الهدر الذي تُخلفه المطاعم، أليس من الواضح - بل من الواجب - أن على صانع القرار اختيار إعطاء الأفضلية للأطعمة التي تكون صحية أكثر وصديقة للبيئة؟

هذه الحجة المتمثلة في انتقاء الخيار الأفضل للوضع الافتراضي تزداد تعقيداً عندما نتخطى مثلاً بسيطاً مثل مقصف المدرسة، إلى مثال أقل وضوحاً مثل خطة المعاشات التقاعدية. ولكن حتى في حالة المقصف المدرسي، يصبح الوضع أكثر تعقيداً عندما نعرف بأنه قد يكون هناك أكثر من طريقة لتحديد الخيار الأفضل. كيف نحدد معايير الخيار الافتراضي في وضع قد يؤدي وجود معايير مختلفة إلى نتائج مختلفة؟ على سبيل المثال،

دعونا نفترض أن طبق السلطة صنف يحقق هامش ربح أقل من رقائق البطاطس - عندها يمكن أن نطلب الكثير من صاحب الكافتيريا، إن طالبناه بوضع ترتيب السلطة في أعلى القائمة (أما تصغير حجم الأطباق ما يزال خياراً جذاباً). وماذا لو كانت رقائق البطاطس تجعل الأطفال في المدرسة أكثر تركيزاً في الحصص الدراسية بعد الظهر، فكيف يمكننا حينها أن نقرر؟

ثمة مسألة أخرى، وهي أن أفضل خيار افتراضي لشخص قد لا يكون بالضرورة هو الأفضل لشخص آخر. ففي المدارس حيث يوجد العديد من الأطفال الذي يعانون من السمعة المفرطة، قد يكون وضع السلطات أولاً هو الخيار الأفضل لمصلحة معظم الأطفال، ولكن بالنسبة للأقلية التي تعاني من اضطرابات الأكل مثل فقدان الشهية، قد يكون ذلك خياراً سيئاً للغاية. أما فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية، حيث تختلف ظروف الناس وتفضيلاتهم اختلافاً كبيراً، يبدو أن وجود خيار افتراضي واحد لكل شخص يحمل في طياته المشاكل.

حل هذه الإشكالية في نظر كثير من علماء السلوك الرواد، بمن فيهم "سنستين" و "لايسون" و "لووينستين"، يتمثل في أن يكون هناك "خيارات افتراضية مُخصّصة". هذا يعني ألا يكون هناك خيار افتراضي واحد، وإنما سلسلة من الخيارات الافتراضية تخصّص كل منها لشريحة معينة من السكان تناسبها. بالطبع سيكون من الصعب فعل ذلك في كافتيريا، إلا إذا كان لديك أكثر من خط لتقديم الطعام، وربما يلزم توجيه الناس إلى الخط المناسب بطريقة أو بأخرى، وفقاً لمؤشر كتلة الجسم التي تقاس بعد مرورهم عبر جهاز استشعار في مدخل قاعة الطعام. ولكن بالنسبة للمعاشات التقاعدية والعديد من المنتجات الأخرى فالأمر ممكن جداً. على سبيل المثال، بدلاً من وجود خيار افتراضي واحد للجميع، من الممكن أن تتلمّس "الخيارات الافتراضية الذكية" التمييز بين المشتركين، وفقاً للعمر والحالة الاجتماعية والزيادات الأخيرة أو المقبلة في الأجور، ومن ثم وضع منتج ومعدل ادخار أكثر تخصيصاً.

أعتقد أن هذه بداية جيدة كإجابة على تلك المسألة، ولكنها ليست كافية. فحتى مع وجود الخيارات الافتراضية المُخصّصة، ما يزال هناك أسئلة صعبة تحتاج للتقصي حول من يحدد هذه الخيارات الافتراضية، وسنعود لمناقشة هذا السؤال عما قريب.

الاتصال الفعال مقابل الدعاية الترويجية:

هناك الكثير مما يقوم به فريق الرؤى السلوكية، إضافةً إلى غيره من الوحدات المماثلة الناشئة في جميع أنحاء العالم، يتعلق بالاتصال، على الأقل بمعناه الأوسع. وهناك الكثير من القضايا التي يُطلب منا العمل عليها تتعلق بالتوعية والتشجيع والإقناع. من هذا المنطلق، نُبقي هندسة وبنية الاختيار دون تغيير، ولكن ينصب تركيزنا على جعل تصرف أو خيار يبدو أكثر أو أقل جاذبية من الآخر. وبالفعل، ينظر الزوار من خارج البلاد في بعض الأحيان إلى ما نقوم به ويقولون: "أليست هذه مجرد عملية اتصال؟".

من الواضح أن بعضها فعلاً "عملية اتصال"، على الرغم من أننا نود أن نفكر بأننا نتبع أساليب أكثر علمية وصرامة من وكالة الإعلان العادية. ولنستذكر عبارة أدلى بها سيد الإقناع "روبرت كيالديني"، من المحاضرة التي قدمها في غرفة الطعام الحكومية في مبنى رقم ١٠ (مقر رئيس الوزراء) في عام ٢٠٠٦م: "يتعلق الأمر بالاتصال الفعال". والحكومات والشركات تتواصل مع الناس طوال الوقت. وتنهمر علينا كمواطنين اللوحات الإرشادية والرسائل النصية ورسائل البريد الإلكتروني والرسائل البريدية من كل حذب وصوب. العديد منها يهدف لتحقيق النفع لنا مثل تحذيرنا من خطر أماننا على الطريق، أو لتتيح لنا معرفة المنتجات التي قد تلحق بنا الضرر، وخاصةً إذا ما استخدمت بطريقة معينة، أو لتذكيرنا بالتزاماتنا مثل دفع الضرائب التي يتوجب علينا سدادها. إذا رأينا أنه من المناسب والمقبول أن تحدث مثل هذه الاتصالات، فيبدو من المعقول أن نتوقع ممن يقوم بتصميم أو كتابة هذه الرسائل أن يجعلها فعالة وسهلة الفهم وألا يُساء فهمها.

إذا كنا سنقدم إعفاءً ضريبياً لتشجيع الشركات على المزيد من الاستثمار في البحث والتطوير، أعتقد أن قلة قليلة من الناس يعتبرون من الخطأ الحرص على أن يكون التواصل حول هذا الإقرار الضريبي واضحاً وبسيطاً قدر الإمكان. وبالمثل، أشك في أن يعترض الكثير على استخدام الرسائل ذات الطابع الشخصي لتقسيم الشركات حسب استحقاقاتها للإعفاءات الضريبية، أو تصميم عبارات تظهر على محركات البحث لتسليط الضوء على الإعفاءات الضريبية، عندما يدخل المستخدمون عبارة: "خفض الالتزامات الضريبية على الشركات".

في محركات البحث. وبالتأكيد من الأفضل أن تقرر الشركة استثمار المزيد في مجال البحث والتطوير، على أن تنقل أرباحها إلى البنوك الخارجية.

ولكن ما هو الخط الفاصل بين الاتصال الفعال، والعمليات النفسية (PsyOps) غير المقبولة أو الدعاية الترويجية؟ قبل فترة طويلة من ظهور "وحدات الحفز" في جميع أنحاء العالم، كان لدى العديد من الحكومات وحدات للعمليات النفسية (للتأثير على الأقل على مواطني الدول الأخرى، إن لم يكن مواطنيهم هم)، ولدى العديد من الحكومات وزارات للإعلام، وبعضها بصيغة أوروبية^(*) واضحة.

ضمن إطار فريق الرؤى السلوكية وضعنا لنا خطوطاً حمراء لا نتجاوزها بحال. أولاً، كنا حريصين على أن يكون أي ادعاء نقدمه صحيحاً في الواقع. إذا حاولنا استخدام المعايير الاجتماعية للتشجيع على سلوك معين، مثل إضافة عبارة: "تسعة من كل عشرة أشخاص يدفعون ضرائبهم في الوقت المحدد"، فقد حرصنا على التأكد من صحة ذلك. وعندما عملنا مع البنك الدولي في مهمة مماثلة من أجل تعزيز جباية الضرائب في غواتيمالا، نفس العبارة لم تكن منطبقة في هذه الحالة لذا لم نستخدمها. وبدلاً عنها حددنا النسبة الفعلية للأشخاص الذين أفصحوا عن عوائدهم ودفعوا الضريبة المحددة عنها. وكانت النسبة في هذه الحالة ما يقارب ٦٥ في المائة، ولكننا فكرنا أن الرقم لا يزال مؤثراً، وسيُدهش الكثير من مواطني غواتيمالا لاكتشاف أن غالبية المواطنين امتثلوا فعلاً وقاموا بدفع الضرائب. لذلك اخترنا إدراج النسبة الفعلية للأشخاص الذين دفعوا الضرائب في رسائل تذكيرية لأولئك الذين لم يفصحوا عن عوائدهم لأغراض ضريبية. (ولحسن الحظ، كان النهج لا يزال فعالاً جداً، مما زاد من نسبة الضرائب المدفوعة بمقدار ٥,٦ نقطة مئوية، أو بنسبة ٤٣ في المائة أكثر من رسالة المقارنة التي لا تحوي المعيار الاجتماعي).

المبدأ الثاني الذي التزمناه يتمثل في الشفافية ورصد المخاوف العامة لدى الناس. كانت الوحدة شفافة حول عملها؛ فهي تقوم بنشر بروتوكولات البحوث والوثائق العامة العادية حول مجموعة من القضايا التي كنا نعمل عليها. وسعينا أيضاً إلى الاهتمام بالمخاوف العامة من أن يكون حثنا على استخدام نهج معين، قد تسبب في ارتكاب جريمة أو نتج عن

* نسبة إلى الكاتب جورج أورويل، وتستخدم للتعبير عن الأنظمة السياسية المتسلطة والشمولية - المترجم.

إرباك وفوضى. في التجارب الضريبية التي أجريناها باستخدام المعايير الاجتماعية في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تتبّعنا مستويات الشكاوى ووجدنا أنها انخفضت بشكل كبير، مقارنةً بما كانت عليه في العام السابق. في المقابل، في إحدى التجارب التي عملنا عليها، والتي تتضمن تقديم تعليقات (feedback) للشركات الصغيرة عن تصنيفاتها الائتمانية (والتي تؤثر على قدرة تلك الشركات على الاقتراض، وترفع معدل الفائدة الذي قد تضطر لدفعه)، فحصلنا على تعليقات أكثرها سلبية للغاية. كانت خلفية هذه التجربة هي أن الشركات الصغيرة تكافح من أجل الحصول على التمويل الكافي من البنوك، أو غيرها من قنوات التمويل، وذلك بعد التدايعات المستمرة من الأزمة المالية من ٢٠٠٨م-٢٠١٢م، وكان أحد الأسباب التي أسهمت في ذلك هو أن الشركات الصغيرة لديها تصنيفات ائتمانية ضعيفة نسبياً، ولكنها لم تكن على دراية بالإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين هذه التصنيفات. ولم تكن بعض هذه الإجراءات بالضرورة واضحة، مثل كيف أن شركات التصنيف الائتماني تعطي الشركات الصغيرة تقييماً أفضل، إذا كان اسم المالك ضمن قائمة السجل الانتخابي (وهو إجراء اختياري في المملكة المتحدة). ومع ذلك، وفي مجموعة رسائل بريدية كاختبار أولي أرسلنا ١٠٠٠ رسالة توضح ذلك الإجراء، فوصلنا العديد من الشكاوى من الأشخاص الذين تلقوها. ويرجع ذلك جزئياً إلى أنهم لم يفهموا حقاً سبب إرسال الرسالة لهم، أو شعروا أن هذا الأمر ليس من شأن الحكومة. وعلى الرغم من أن عدد الشكاوى كان ضئيلاً من المجموع الإجمالي، حيث كان عددها أقل من اثني عشر، إلا أن المخاوف بدت حقيقية وصادقة، فأوقفنا التجربة فوراً وتخلينا عنها.

كان المبدأ الثالث هو أن نحرص على توفر شكل من أشكال الضوابط والتوازنات المستقلة من خارج الفريق نفسه؛ لإضفاء وجهة نظر مستقلة عن الجوانب الأخلاقية لتجاربنا وعملنا. وفي حين يُعد تجنب الكذب ومراعاة المخاوف العامة أمرين ضروريين، إلا أنهما ليسا شرطين كافيين للسلوك الأخلاقي. لذا من أجل خلق التوازن والمراجعة المستقلة تم إنشاء لجنة استشارية أكاديمية مستقلة تتكون من "ريتشارد ثالر" ونحو ستة من الأكاديميين البارزين من ذوي الخبرات في مجال السلوك. وترأس اللجنة اللورد "أودونيل"، أمين مجلس الوزراء السابق، الذي يجمع بين الاهتمام العميق بالنتائج السلوكية والمعرفة العميقة بعمل الحكومة (وما يزال رئيساً للجنة الاستشارية حتى اليوم).

وفي بعض الحالات قامت اللجنة فعلاً بالضغط على الفريق، وكانت هناك تدخلات لفريق الرؤى السلوكية تمت مراجعتها وتنقيحها نتيجة لذلك الضغط. كما شعرت خبرة السلوك الصحي في فريقنا، البروفيسورة "تيريزا مارتينو" بأننا بحاجة إلى تعزيز الشفافية، واستقلالية في عملية ضبط المعايير الأخلاقية لبعض تجاربنا، لجعلها تتماشى مع تلك الموجودة في التجارب الطبية. وأدى ذلك إلى نقاش قوي بين أعضاء الفريق، حول التوازن الصحيح بين الاستغراق والتكلف في عملية ضبط المعايير الأخلاقية، وبين الضغط الذي يواجهه الفريق من أجل التصرف بسرعة. فما هو مستوى عملية ضبط المعايير الأخلاقية الملائم، من أجل إجراء تغيير في صياغة رسالة التذكير بسداد الضريبة، مقارنةً بمستواها في التجارب الجديدة لاختبار عقاقير دوائية، مع ملاحظة أن الملايين من هذه الرسائل كانت تُرسل سابقاً كل عام دون أي ضبط للمعايير على الإطلاق؟ ورأى بعض أعضاء اللجنة وأعضاء الفريق أيضاً، أن هناك فرقاً هاماً بين التجارب التي تُجرى في المؤسسات الأكاديمية القائمة بذاتها والمستقلة، مقابل تلك التي تتم في الإطار الحكومي، ويتعين تقديم نتائجها للوزراء المنتخبين ديمقراطياً. وأدت هذه المناقشة إلى توضيح عمليات ضبط المعايير التي تتبعها، ووضع عملية لضبط المعايير الأخلاقية والبروتوكولية للتجارب تكون أكثر رسمية واستقلالاً، بأن تستند إلى أكاديميين مستقلين من خارج الوايتهال (يقصد الحكومة البريطانية) (٣).



الشكل (٤٦)

مجلس الشيوخ في لندن الذي ساعد على إلهام "أورويل" بفكرة "وزارة الحقيقة"، كجزء من رؤيته البائسة في رواية "١٩٨٤" عن مجتمع قائم على سيطرة الدولة على العقول. كان المبنى يضم وزارة الإعلام البريطانية وقت الحرب آنذاك، حيث كانت تعمل زوجة أورويل. كان على وحدات الحفز الحرس كل الحرس على أن تكون جزءاً لا يتجزأ من إطار مؤسسي يضمن لهم البقاء بعيداً عن رؤية "أورويل". كما يصادف أن مجلس الشيوخ أصبح الآن جزءاً من كلية لندن الجامعية، وهي تقدم ضمن برامجها الدراسية برنامج الماجستير في العلوم السلوكية، الذي زود فريق الرؤى السلوكية بالعديد من خريجه، كما أن أحد أساتذتها عضو في مجلسنا الاستشاري

مُفترسو السلوكية:

الحكومات ليست المستخدم الوحيد ولا حتى الرئيسي للعلوم السلوكية أو الحفز. وبالعودة إلى عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وعند كتابة التقرير الأصلي لوحدة الإستراتيجية التابعة لرئيس الوزراء (PMSU) حول تغيير السلوك، قمنا بصياغة مصطلح "مُفترسي السلوكية behavioural predators" للإشارة إلى المؤثرين في هذا المجال من التجاريين، وأحياناً من المجرمين ذوي النوايا السيئة من استخدام العلوم السلوكية (٤). وللأسف، هناك الكثير من الناس والشركات التي انشغلت واشتغلت بإقناع الآخرين ليقوموا بأعمال لا تصب في مصالحهم، ولربما يندمون على القيام بها.

قامت شركات التبغ بتطوير حملات تسويقية متطورة للغاية، بهدف إظهار التدخين بصورة براقة وجذابة، وخاصة للشباب والشرايح التي لم تبدأ في ممارسة هذه العادة بعد. كما قام مندوبو المبيعات المتجولون بتطوير تجارة ناجحة تجارياً للغاية في جعل الناس يتحولون إلى موردي الطاقة البديلة في بريطانيا، والتي في الغالب كانت ذات تكلفة أعلى من تكلفة أفضل الخيارات المتوفرة في الأسواق. وقد تعلمت البنوك والخدمات المالية الأخرى كيف تقوم ببيع تمويل أكثر تكلفة للمقترضين الأقل تمرساً، وكيف تضمن عدم تحولهم للبحث عن صفقات أفضل. كما أصبحت العديد من الشركات على الإنترنت بارعة في إضافة الرسوم الإضافية، والشروط والأحكام التي لا يلاحظها الناس.

كتاب "روبرت كيالديني" الأصلي بعنوان: "التأثير: علم نفس الإقناع" مليء بالأمثلة على "الحيل التجارية" الذكية، بدءاً من الحيل العلنية التي يستعملها النادل الماهر ومندوب المبيعات البارع لزيادة أرباحهم، وصعوداً إلى الأمثلة المتقدمة. وبطبيعة الحال، فإن هدف كيالديني هو أن نفهم كيف ينجحون في تحقيق ذلك، وتسليح القارئ ضدهم. وبالمثل، هناك بعض الكتب الممتازة والدورات المنبثقة عنها، تشرح كيف يمكن للمسوقين والشركات استخدام العلوم السلوكية للتزود بميزة تخدمهم في المنافسة (٥). ولكن لا يوجد هناك ما يمنع أي أحد بلا ضمير فرداً كان أو تاجراً أن يدرس نفس النهج لاستخدامه على المستهلكين الغافلين. وفي الواقع، هذا ليس صحيحاً في كل الأحوال، فيجب أن يكون هناك ما يمكنه أن يمنع التاجر عديم الضمير، من استخدام بل إساءة استخدام النهج السلوكية الذكية للانتفاع

من الآخرين. ولدى معظم البلدان قوانين ضد الممارسات الخادعة، وأنظمة ولوائح لإنفاذ التجارة العادلة وحماية حقوق المستهلكين، وهناك الهيئات التنظيمية والإشرافية التي يمكنها التدخل ودعم أولئك المستهلكين. والأهم من ذلك، أنه يمكن للأسواق جيدة التصميم والأداء أن توفر أيضاً بعض الحماية من الانتهاكات واسعة النطاق، وإن كانت أيضاً تتيح فرصاً للابتكار في الممارسات السيئة.

هذه الحاجة الملحة لتدخل الحكومات والهيئات التنظيمية نيابة عن المواطنين، تعني أنهم سينغمسون في عالم الرؤى السلوكية شاءوا أم أبوا، وحتى وإن كانوا في قرارة أنفسهم لا يحبذون استخدام هذه النهج. ففي عالم من الصيادين والمفترسين، نحن بحاجة لوجود عدد قليل من مراقبي الصيد أيضاً.

وقد يكون الخط الفاصل بين كل من الممارسة المسيئة، والتأثير غير المناسب، والتسويق الفعال خطأً خفياً. لا يكفي الهيئات التنظيمية والإشرافية أن تقول: "إنها سوق تنافسية، لذلك فإن كل شيء على ما يرام". فالأسواق غير الخاضعة للتنظيم، ولا سيما تلك التي تتعامل مع المنتجات المعقدة والمستهلكين المشغولين، يمكنها في كثير من الأحيان ألا تجد التوازن والاستقرار إلا في مناخ فيه مستوى عالٍ من "ضرر المستهلك"، أو ما يُسمى باللغة الدارجة اليومية: "مناخ يتعرض فيه الناس للسرقة". على سبيل المثال، فإن الاستخدام واسع النطاق على المواقع الإلكترونية لزر قبول الأحكام والشروط المعقدة المدفونة في وثائق طويلة، ما هو إلا وصفة للممارسة المسيئة، ودليل مباشر على ميلنا للإقبال على الخيار السهل (النقر على المربع للموافقة، مقابل قراءة فعلية للوثيقة كاملة). وتكون الهيئات التنظيمية على حق في سعيها لتحقيق في حدود ما يمكن للشركات الحصول عليه، من خلال دسّه ضمن مثل هذه الشروط والأحكام. مثلاً، الهيئات التنظيمية على حق في إصرارها على عدم دسّ كل ما يؤثر على سعر المنتج أو الخدمة في هذه الشروط والأحكام.

سواءً أحببنا أم كرهنا الأمر، ففي العالم العديد من مُفترسي السلوكية. فإن فشلت حكومة أو شركة مشروعة في اكتشاف هذا الواقع والانخراط فيه، فهم كمن يدفن رأسه في الرمال. والأهم من ذلك أن الحكومة التي تفشل في الاستجابة لهذا الوضع تكون في رأيي، فشلت في واجبها لحماية الشعب الذي تعمل له وتمثله. الفشل في الانخراط ليس خياراً محايداً - وهو يعني ترك المجال مفتوحاً للأضرار.

اختيار عدم الاختيار:

هناك مفارقة تنبع من النهج الذي اتبعته الولايات المتحدة في الحفز، والذي يجعل هذا النهج متأسلاً في شرط تعزيز الاختيار. الناس يستخدمون الاختصارات العقلية لمنع الجزء البطيء والمتعمد من أدمغتنا من أن تثقله الخيارات والقرارات. وبالتالي، فإن الخيار المعقول غالباً ما يكون "اختيار عدم الاختيار".

جميعنا عشنا تجارب أغرقنا فيها بائعٌ بارعٌ، أو أحد أفراد الأسرة، بقدر لا نهاية له من الخيارات. أي الألوان التالية تفضل؟ أي هذه الخيارات؟ ونصل في نهاية المطاف إلى النقطة التي نقول عندها بسخط: "انظروا، الأمر لا يهمني - قررُوا أنتم".

كذلك الحكومات والشركات والمجتمعات تواجه قرارات لا نهاية لها، والتي غالباً ما يتعين عليهم اتخاذها نيابة عن أشخاص آخرين. وبالفعل فإن أحد الأسباب الوجيهة لوجود سياسيين منتخبين، سواء أكنّا نحبهم أو نبغضهم، هو أننا نطالبهم باتخاذ العديد من هذه القرارات نيابة عنا، حتى يتسنى لنا أن نعيش حياتنا. مقارنة بمعظم الناس، أُعتبرُ شخصاً مهووساً بالسياسات العامة ومهتماً ببعض هذه الخيارات، ولكن حتى أنا لا أريد أن أسأل عن كل ميزة من ميزات السلامة، التي يمكن أن تضاف على الطريق الذي أسلكه للعمل، أو الطريقة التي يتم بها تقديم فاتورتي للضرائب.

درس "كاس سنستين" بشكل خاص هذا اللغز المتعلق باختيار عدم الاختيار في السنوات الأخيرة، حتى وإن كان من أجل إثارة بعض النقاد الفظين الذي انتقدوا عمله عندما كان في الحكومة (٦). غالباً ما يكون للخيارات الافتراضية على الإنترنت أو خيارات تثبيت البرامج والتطبيقات، ذلك البناء المنطقي الذي يقود إلى اختيار عدم الاختيار. ففي بداية إجراءات التثبيت، يطلب البرنامج من المستخدم إذا كان يرغب في اختيار التثبيت الافتراضي، أو يرغب في اختيار عملية تثبيت أطول وأكثر تخصيصاً. ومن الواضح أنه يمكن الدفاع عن اختيار عدم الاختيار، بل غالباً ما يكون منطقياً، والثقة بخبرة شخص آخر حول اختيار الأفضل.

وبطبيعة الحال، مثل غيره من الأغااز فإن سؤال واحد يثير آخر، مثل: عند أي مستوى، وفي أي وقت، ينبغي أن نقدم خيار عدم الاختيار؟ وبمجرد أن ننتهي من ذلك، يتبادر سؤال: إلى أي حد يجب أن يكون هذا الخيار ملزماً؟ ومن الواضح أنه لا توجد إجابة موحدة على

هذا السؤال، ولكن هناك بعض القواعد التي يمكن أن يعمل بموجبها صناع السياسات. على سبيل المثال، عندما يُقدم معظم الناس في نهاية المطاف على اختيار نفس الخيار - حتى مع وجود نصيحة موضوعية ومحايدة يقدمها لهم الخبراء - فيبدو من المعقول نقل هذا الخيار إلى الدرجة الثانية، أو القائمة التي يمكن لغالبية الناس تخطيها. وبالمثل، حين توجد العديد من الخيارات التي تعتمد بشكل كبير على حكم الخبراء، مثل كيفية تشخيص وعلاج أعراض طبية معينة، يبدو من المعقول أن الناس قد يرغبون في اختيار عدم الاختيار. كما أن هناك العديد من الحالات التي قد يرغب الناس في إلزام أنفسهم في المستقبل عن طريق التقييد المتعمد لخياراتهم؛ فمن يتبع حمية غذائية قد يختار عدم المرور في الممر المخصص للحلوى، ويفضل ألا يستمر شريكه في تقديم أطباق إضافية على مائدة العشاء. وقد يختار المقامرون عدم السماح لهم بالدخول إلى الكازينوهات، وعدم منحهم خيار وضع الرهانات. ومع ذلك يمكننا أن نرى أيضاً المخاطر المرتبطة بوضع تصور وحكم شامل، يقضي بأن الناس غالباً ما يختارون عدم الاختيار. وقد يبرر البيروقراطيون والمؤسسات التجارية عدم طلب الاستشارات حول وضع الخيارات المناسبة، على أساس أن معظم الناس لا يهتمون بالتفاصيل - وأن الجمهور اختار في الواقع عدم الاختيار. وعلى الرغم من كون هذا الوضع فوضوياً، إلا أن هذا المجال هو الذي يحتاج إلى الضوابط والتوازنات. أما فيما يتعلق بشكل هذه الضوابط والتوازنات فهو موضوع سنعود له لاحقاً في هذا الفصل.

أهي ذريعة لتجنب الإقدام على أي تصرف؟ تحدي الفعالية:

هناك حجة مختلفة جداً ضد الحفز، وهي أنه ذريعة لتجنب الإقدام على أي تصرف يكون أكثر حزمًا - أي أنه بمثابة ورقة التين التي تخفي ورائها التقاعس. وخلافاً للحجج التي رأيناها حتى الآن، والتي تميل إلى أن تكون متصلة في مخاوف التحرريين من اتجاهات اليمين أو الوسط، هذا النقد يأتي من المنتمين للاتجاه اليساري - أو ربما بدقة أكثر: من أتباع مذهب الأبوية^(*).

* الأبوية: سلوك من قبل شخص أو منظمة أو دولة، يهدف إلى الحد من حرية أو استقلال الشخص أو المجموعة المعنية لما فيه مصلحته - المترجم.

من وجهة النظر هذه، إذا وُجد شيء صائباً أو خاطئاً، فيجب مباشرة إما فرضه أو حظره أو اتهامه. وإن الحفز - كما يدعون - مؤامرة ليست بتلك الحذاقة من الجناح اليميني لتجنب اتخاذ الإجراءات المناسبة. وفي الحقيقة، تحظى أبوية الدولة خاصة في أوروبا، بنسبة أكثر من الاحترام والشعبية تفوق ما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، بل وفي معظم البلدان الأنجلو سكسونية. وغالباً ما يُسمع في المناقشات الأوروبية عبارة: "لا ضير أو عيب في الأبوية". ويشير المؤيدون إلى أننا كنا دائماً ما نؤمن بتعليم الأطفال، ليس فقط لنحرص على أن يتوفر لدينا اقتصادات منتجة، بل "من أجل مصلحتهم الخاصة". فنحن لا نسأل أبناءنا عما إذا كانوا يرغبون في القراءة والكتابة، بل إننا نقوم مباشرة بتعليمهم. وبالمثل، فإننا نجد الدول المنظمة تنظيمًا جيداً في جميع أنحاء العالم، بدءاً من دول المدن الفعالة مثل سنغافورة إلى دول الشمال الأوروبي ذات الثقة العالية، تُقدم على التصرف لمصلحة المواطنين في نواح كثيرة، من بناء المساكن إلى تنظيم برامج رفاهية متطورة تحقق الأمان للمواطنين. وبالنظر للأمور من هذه الزاوية، يمكن أن يبدو نهج الحفز بشكل غريب متريداً، وأشبه ما يكون وكأنه يعاني من فقر الدم، مما يترك المواطنين عرضة للمخاطر التي يمكن معالجتها بسهولة أكبر من قبل الدولة.

كان أحد المجالات التي واجهنا فيها هذا النقد وفي أكثر من مناسبة ما يتعلق بالصحة العامة. وكانت الحجة بكل بساطة، أنه إذا عُرف عن سلوك أو نشاط ما أنه غير صحي، وخاصة إن كان ضاراً بالآخرين، فلماذا نجازف بتغييره عن طريق الحفز؟ لماذا لا نعمل على حظره فحسب؟ كما أن مجال الصحة العامة موطن لمبدأ أخلاقي ينافس مبدأ الاختيار وهو: المبدأ التحوطي أو الوقائي، والذي ينص على أنه إذا لم يُعرف عن منتج أو سلوك ما بأنه آمن، أو إذا وُجد قدر كبير من عدم اليقين بشأن سلامته، ينبغي أن يكون الوصول إليه محدوداً أو محظوراً.

يمكنك أن ترى منطقية هذا النهج؛ فإذا قامت شركة دوائية بتطوير دواء جديد، يجب عليها أن توضح أنه آمن للاستخدام البشري قبل أن يكون متاحاً للبيع على نطاق واسع. وبالمثل، عندما يقول لك ابنك المراهق أن لديه فكرة عظيمة للقيام بحركة جديدة على دراجته النارية، تتضمن استخدام منحدر صنعه في المنزل وسقيفة الحديقة الجديدة في منزلكم، قد تتخذ جانب الحذر وتقول له: "لا؛ فأنت لا تعرف إن كانت هذه الحركة

الجديدة ستنجح أم لا، ولكن هل تريد حقاً أن تخاطر؟ ولقد كان هذا الاتجاه المنطقي الذي جعل غالبية مجتمع الصحة العامة يقفون بقوة ضد السجائر الإلكترونية (انظر الفصل ٨). وهناك آخرون من اليسار السياسي أيضاً قلقون من أن النهج القائمة على الحفز، قد تُستخدم كذريعة لتفادي اتخاذ إجراءات حاسمة أكثر بشأن الفقر والحرمان. فعلى سبيل المثال، قد يشعر بعضهم أن ما يحتاجه العاطلون عن العمل حقاً هو خطة ضخمة لخلق فرص العمل، ربما مدفوعة ببرنامج استثماري كبير في الإسكان أو البنية التحتية. وحسب وجهة النظر هذه، قد يبدو تصميم نهج حفز لتحسين نشاط البحث عن وظيفة لدى العاطلين عن العمل، أو حفز لتشجيع الشركات على توظيف عدد من العمال الإضافيين، وكأنه عرض جانبي - أو حتى أسوأ من ذلك، كعملية متعمدة لصرف الانتباه عما يتوجب فعلاً اتخاذه من إجراءات.

وكوني شخص براغماتي (عملي)، فإن وجهة نظري هي أنه ينبغي لنا أن نفعل كل ما في وسعنا، خاصةً إذا كان ذلك سيكلفنا الحد الأدنى من التكاليف (انظر الفصل ١٠). وكما قال لي ذات مرة رئيس إحدى الدوائر الحكومية خلال استعراض إستراتيجي لأولويات الحكومة: "لا يجب أن يكون لدى وزارة أو دائرة كبيرة هدف واحد أو اثنين فقط - فلدينا أكثر من ٢٠٠٠ موظف، وميزانية تتجاوز ١٠ مليارات جنيه إسترليني - يجب أن نكون قادرين على إنجاز عدة أهداف في آن واحد" (٧). ومع ذلك أعتقد أن هناك مخاطر حقيقية في الانجراف الشديد في التفكير بأن الحفز هو الإجابة والحل لكل شيء يقابلنا.

ومن الأمثلة التي ينطبق عليها ذلك في مجال السياسات العامة تغير المناخ. لا أريد أن يُساء فهمي، فأنا أعتقد أن هناك بعض التدخلات السلوكية المُحكمة، والتي يمكن أن تساعد في التغلب على هذا التحدي، مثل: كيف أن إعطاء الناس معلومات عن استهلاكهم للطاقة، مقارنةً باستهلاك جيرانهم الأكثر كفاءة يمكن أن يقلل من استهلاكهم للطاقة بنسبة ٢ في المائة. وكان لهذا التدخل تأثير مماثل لتأثير تغير سعر الاستهلاك بنسبة من ١٠-٢٠ في المائة. وهو أيضاً تدخل سريع وغير مكلف ويستحق عناء القيام بها. ولكن علينا ألا نضحك على أنفسنا بأن هذا التدخل من شأنه أن يخفف انبعاثات الكربون بشكل كبير. وإذا كان هذا يدل على شيء، فهو أن الرؤى السلوكية توضح لنا أن البشر لا يمكنهم معالجة مسألة تغير

المناخ، دون اتخاذ إجراءات حكومية صارمة؛ فهي مشكلة منتشرة، بفعل وجود التكاليف القصيرة الأجل والتي تغطي على المكاسب طويلة الأجل. وينبغي علينا توخي الحذر من إقناع أنفسنا بأنه من المرجح أن يعمل الحفز، دون وجود تغييرات تنظيمية كبيرة وزيادات في أسعار الكربون، على إنقاذ كوكبنا من أجل مستقبل أبنائنا والأجيال القادمة.

الفعالية النسبية - الحفز مقابل الأدوات الأخرى:

هناك نسخة أكاديمية من الحجة التي تدافع عن الحفز تقابل حجج الأدوات الأخرى للسياسات. ومفاد هذه الحجة كالتالي: الحفز هو تدخل في السياسات يهدف إلى التأثير على السلوكيات، ولكنه لا ينطوي على وجود أي مكافأة أو عقوبة أو إلزام أو تنظيم، وهو أكثر من مجرد تزويد الناس بالمعلومات. الآن وقد قمنا بتعريف الحفز وتحديد استخدامات الرؤى السلوكية في أضيق تعريف ممكن، يمكن للمؤيدين بعدها المجادلة بأن "الحفز ليس كافياً" بهذه الصورة.

وأعترف بأنني لا اعتقد أن هذه حجة مثيرة جداً للاهتمام، وأنها أيضاً مضللة. وباعتباري أكاديمياً سابقاً، فإنني أعرف تمام المعرفة الأسلوب المتبع في صياغة هذه الحجة، وهو التقدم بمقترح مغالط من نوعية "رجل القش straw man"، أو الحجة الواهية والتي يمكن بعد ذلك دحضها وتفكيكها. قد تلاقي هذه الحجة بعض القبول في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعى بعض النقاد والمعلقين إلى تعريف النهج السلوكية بشكل محدد على أنها حفز لتعزيز الاختيار، ولكنه تعريف لا يغطي حقاً ما يقوم به فريق الرؤى السلوكية، وغيره من الممارسين الرواد، على أرض الواقع.

إن الطريقة الحقيقية التي نستخدم بها نهج الرؤى السلوكية، هو أننا نعدّها كأداة أو عدسة نرى من خلالها جميع التدخلات في السياسات. ونحن بالتأكيد مهتمون، وغالباً ما نضع في اعتبارنا، تصميم الضرائب والحوافز. ونقضي الكثير من الوقت في تصميم الأنظمة واللوائح (تماماً كما فعل "سنستين" في الولايات المتحدة الأمريكية)، كما أننا مهتمون بشكل وتفصيل الاتصال وبالمعلومات والشفافية، وكيف يمكن تقديم المعلومات بحيث تكون سهلة الفهم ومؤثرة. أما من حيث الجوهر، فإننا نسعى إلى تقديم نموذج يكون أكثر واقعية وتجسيدا لما يؤثر على السلوك البشري وصنع القرار(٨).

نعمل بالضبط كالمهندس الذي يفهمه الأفضل لتدفقات الهواء ومقاومة الرياح، يمكنه استخدام هذه المعرفة لتصميم سيارة اقتصادية أكثر وبتوربينات (محركات هواء) أفضل، أو طائرة أسرع، وقياساً على ذلك نحن نحاول استخدام الرؤى السلوكية لتحسين تصميم الكثير من الرافعات المختلفة للسياسات. وهذا في بعض الأحيان تحدده الخيارات المستجدة للسياسات على طول الطريق، مثل قوة الحفز المتمثل في التغذية الراجعة (feedback) على المعايير الاجتماعية، أو التغيير في الخيارات الافتراضية. ولكن بذات الأهمية يكون موضوع: كيف يمكن استخدام الرؤى السلوكية في إعادة صياغة الأدوات التقليدية للسياسات، مثل إعادة تصميم الحوافز الضريبية لجعلها أكثر فعالية. على سبيل المثال، قد تؤدي الرؤى السلوكية إلى استنتاج أنه يجب علينا تطبيق الضريبة على السيارة عالية الاستهلاك للوقود وقت الشراء، بدلاً من الاعتماد على النهج التقليدي بفرض الضريبة الإضافية على الوقود. وبتطبيق هذه الطريقة، تكون الرؤى السلوكية أكثر تراكمية وتدرجية من كونها ثورية في تأثيرها، تماماً مثل كون استخدام المهندسين للنفق الهوائي (لاختبار انسيابية السيارة) لا يغير من تصميم السيارة بشكل جذري، ولكنه يعيد تشكيلها بمهارة؛ لتكون أكثر كفاءة وملاءمة للمهمة التي صُنعت من أجلها.

هل سوف يتلاشى التأثير متى ما أصبح الناس على دراية بالنُّهج؟

في كثير من المناسبات والمناقشات العامة، يسأل أحدهم غالباً: "أستطيع أن أرى أنه عندما تحصل في البداية على رسالة نصية شخصية للتذكير، أو خطاب يخبرك بأن معظم الناس يقومون بدفع الضرائب في الوقت المحدد، فإنه سيكون فعالاً. ولكن ماذا يحدث بعد أن تبدأ الكثير من الوكالات في استخدام نفس النهج، أو بعد حصولك على الرسالة الضريبية لعدة سنوات متتالية؟ ألن يتلاشى التأثير؟".

هذا سؤال تجريبي مهم حقاً. وعلينا أن نعترف بأنه نظراً لأن هذه النُّهج لم تستخدم لفترة طويلة جداً، على الأقل من قبل الحكومات، فإن إجابتنا لا بد أن تكون إجابة مبدئية. نعم يقلقني بالفعل حقيقة أن بعض النُّهج سوف تكون عرضة للإفراط في الاستخدام، أو حتى الاستخدام غير الملائم وغير الحساس لاعتیاد انتشارها، وأن آثارها الإيجابية قد تتلاشى. فعلى سبيل المثال، تُستخدم رسائل المعايير الاجتماعية بصورة متزايدة في الخطابات

الرسمية، وفي اللوحات الإرشادية على الطرق وغيرها. نحن لسنا بعيدين عن الحقيقة، عندما نحول رسائل الحفز التي كنا نرسلها إلى مزحة بأن "تسع من أصل عشر وكالات حكومية تستخدم الآن رسائل الأعراف الاجتماعية" (وهي ليست بالمزحة المضحكة جداً، لا بد أن أعترف بذلك).

نحن نعلم أن هناك أنواع معينة من التدخلات السلوكية يبدو أنها تتلاشى مع مرور الوقت، واتباع الحمية الغذائية أكثرها شهرة ومتعارف عليها. فالملايين من الناس في جميع أنحاء العالم يحاولون بجدّ التخلص من بعض الوزن الزائد، والعديد منهم ينجح في ذلك. ولكن توضح الأدلة أن معظمهم اكتسبوا الوزن مرة أخرى في الأشهر الستة التالية. وقد قام علماء السلوك، مثل "كيفين فولب"، بتجربة أنواع مختلفة من الحوافز التي يمكن أن تساعد النحفاء على الحفاظ على نجاحهم وتعزيزه أكثر. على سبيل المثال، أظهر "فولب" أن تنظيم النحفاء في مجموعات من خمسة أشخاص، وتقديم مكافأة جماعية لأدائهم العام، هو أكثر فعالية من الحوافز المقدمة لكل على حدة (ليبدأ مفعول الضغط الاجتماعي). ولكن مع ذلك، عندما ينتهي مخطط الحوافز، ما يزال معاودة اكتساب ذلك الوزن المفقود أمراً مرجحاً. ومع ذلك، وبالنظر إلى مسألة "التلاشي التدريجي" بمنظور أوسع، هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن النهج السلوكية يمكن أن تكون طويلة الأمد. وينطبق هذا سواء على امتداد الآثار لفترة طويلة أو على استمرار فعالية نهج معينة.

أول نقطة تتعلق بهذا الأمر هي أن بعض التدخلات السلوكية نحتاجها مرة واحدة فقط. فإذا كان الهدف هو تشجيع شخص ما على تركيب عوازل في العلية، عندها لا حاجة للعمل بالحفز إلا مرة واحدة فقط؛ فهي ليست كاتباع حمية غذائية تتطلب سلوكاً مضمناً، في كل مرة يكون فيها الشخص أمام الطعام. أما بقية التغييرات التي تتطلب بذل جهود لمرة واحدة فقط أو دفع تكاليف مسبقة لمرة واحدة، فلها صفات وخصائص مماثلة. أما وضع خطة لمعاشات التقاعد فيمكن إلغاؤها بسهولة نسبياً، إذا كان الشخص يريد ذلك، وعندها ستتوقف مدفوعاته. ولكن بالنسبة لمعظم الناس فإن الحاجز الحقيقي عن الاشتراك في المعاشات التقاعدية، يكمن في وضع الخطة المناسبة في المقام الأول، وبمجرد تفعيلها فإنهم يميلون إلى الالتزام بها (ويسعدهم التزامهم بها).

النقطة الثانية، هي أن العديد من التغييرات السلوكية عندما يُعمل بها - بخلاف الحمية الغذائية - تبقى عالقة أو "ملتصقة". وقد يكون ذلك إما بسبب أن هذه "العادة" الجديدة يقوم بها الشخص بنفسه، أو لأن "توازناً سلوكياً" جديداً تأسس بأن العادة الجديدة تتقوى بفعل الأشخاص الآخرين لها، وهو أمر في غاية الأهمية من منظور السياسات العامة. وهناك مثال موثق بشكل جيد لهذه الظاهرة يأتي من التدخلات الحكومية؛ لتشجيع زيادة نسبة الناهبين في الولايات المتحدة الأمريكية. هذه التدخلات مثل حث الناس على التفكير في كيف يذهبون إلى صناديق الاقتراع وفي أي وقت يذهبون، لا تعمل على زيادة الإقبال على الانتخابات المقبلة فحسب، بل أيضاً في الانتخابات اللاحقة، حتى من دون إجراء المزيد من التدخل. وقد شبه "تود روجرز"، من كلية جون كينيدي للإدارة الحكومية في جامعة هارفارد، استمرار تأثير التصويت مثل تحرك الشخص أثناء السباحة في "تيار سلوكي جارفي" (٩). فلا يؤدي التدخل إلى تغيير سلوك الشخص مباشرة فحسب، وإنما يحركه أيضاً في تدفق من المؤثرات الأخرى. وفي هذا المثال، بمجرد أن تصبح ناخباً نشطاً في الولايات المتحدة، فأنت تصبح في "رادار" نشطاء الحزب المحلي، الذين من المرجح أن يتواصلوا معك في الانتخابات اللاحقة. ولكنك تبدأ كذلك في النظر إلى نفسك كناخب حقيقي، فتعرف الآن مكان الاقتراع وكيفية الوصول إلى هناك، وربما تبدأ في الاهتمام قليلاً بالسياسة والانتخابات.

من المرجح أن يستمر التأثير السلوكي، أو حتى يتضخم، إذا تم تطبيق الحفز على كثير من الناس في وقت واحد. ومن الأمثلة المألوفة على نحو متزايد على هذا التأثير في العديد من البلدان هو ذلك الأثر الملحوظ للقيود المفروضة على التدخين في الأماكن العامة. وكثيراً ما حقق هذا التأثير نتائج أفضل بكثير مما توقعته الحكومات، والسبب هو أن التأثير يصبح ذاتي التعزيز؛ فهذا التغيير يحث الكثير من المدخنين بصورة غير مباشرة على الإقلاع عنه في نفس الوقت، حيث يصبح التدخين عادة غير مريحة بشكل أكبر، ويخلق التغيير جواً من التعزيز الاجتماعي أو "البرهان الاجتماعي"؛ فالمدخنون الفرديون الذي قد يترددون في عدم التدخين في الأماكن العامة، فجأة ما عادوا يرون غيرهم يدخن، وإذا فعلوا ذلك فإن استنكار الآخرين من حولهم سيذكرهم بالتغيير.

يتبقى مسألة ما إذا كانت فعالية أنواع محددة من الحفز سوف تزول، عندما يعرفها الناس وتصبح مألوفة لديهم بشكل أكبر. قد يكون هذا صحيحاً بالنسبة للنهج الجديدة

وغير المألوفة، ولا سيما حينما يتم إقناعهم بالإقدام على عمل سيندمون عليه لاحقاً. وبالنظر إلى أن هذا هو بالضبط ما يدخل ضمن نطاق إساءة استخدام الحفز، أو النصب والاحتيال، ففي هذه الحالة لا يكون التعوّد على النهج وعدم الرغبة فيه أمراً سيئاً، أو كالمقولة "لن يُلدغ من جحرٍ مرتين". وفي الواقع، اسمحوا لي أن أشارككم قصة شخصية.

قبل بضع سنوات، عندما توقفتُ للتحقق من بوابة المغادرة فيما كنت مسرعاً نحو قطاري المغادر من لندن، صادفتُ امرأتين وطفلاً صغيراً أعطاني غصناً صغيراً من الخزامى، وقد لف ساقه بقطعة من القصدير. نظرتُ إليهم في حيرة من أمري، فمدت إحدى السيدتين يدها للسؤال وقالت: "شيء من أجل الصغار". اتضح أن هذه هي "لعبتهم" المعتادة، والتي سبق وتعرفتُ عليها من الفصل ٥ أو تجدها بالرجوع إلى الأدبيات الأوسع نطاقاً: نظرية التبادلية (أو المعاملة بالمثل)، مقترنةً بطلب مباشر. وقبل أن تتوفر لي فرصة للتفكير في الموضوع كنت قد أعطيتهم جنيهاً واحداً. بالطبع، فكرت في الموضوع فيما بعد وشعرت بالغضب بعض الشيء؛ لأنهم تلاعبوا بي، ولكنني اعتقدت أيضاً أنني تعلمت شيئاً، وإذا تكرّر مرة أخرى، فسأهز رأسي بالرفض أو أمعن النظر عن كثب لأتحقق من مدى احتياجهم للمال. المقصد بما أنها عملية احتيال، أنك لن تستمر في الوقوع ضحية لها كل يوم، ولكنه أيضاً يعتمد بشكل حاسم على كل من حداثة الفكرة، وعمّا إذا كنت بعد التفكير والتأمل تريد أن تعطيهم المال. تذكر التجربة التي أجريناها مع موظفي البنك التجاري؛ حيث حصلوا فيها على إناء صغير من الحلويات، وطلب منهم أن يقدموا راتب يوم للجمعيات الخيرية التي يحددها البنك لذلك العام. فعندما تم إجراء هذه التجربة مرة أخرى في العام الذي يليه، فعلى الرغم من أنها نجحت مع الأشخاص الذين لم يخضعوا للتجربة في العام الماضي، لم يتأثر منها سوى نصف الذين حصلوا على الحلويات في العام السابق. وعلى النقيض من ذلك، فإن معظم الناس في بريطانيا يشترّون زهور الخشخاش الحمراء كل عام لدعم الجنود المصابين. نحن نعلم القصة، ونعرف أنه نوع من الحفز، ولكننا في نهاية المطاف سعداء لممارستها حتى تستمر في العمل.

يبدو لي أن هذا هو صميم عمل العديد من النهج السلوكية ومدى قبولها. فقوة العديد من نهج الحفز وغيرها من المؤثرات السلوكية تكمن في أنها تعمل، في تلك اللحظة، على أساس النظام "التلقائي" من عقولنا أو "النظام ١". ولذلك مزايا عظيمة؛ فهو يتطلب جهداً

أقل من الشخص المعني بالأمر، كما يعني أيضاً أن النهج السلوكية تميل إلى العمل عبر المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية بشكل أكثر توازناً (على عكس الحملات التوعوية أو التعليمية التقليدية مثلاً). ولكن إذا ما تم استخدامها بشكل غير لائق، على سبيل المثال: عندما تبدأ الشركات خفية بفرض رسوم إضافية بحجة أنه يمكنك عدم النقر على الزر إذا كنت لا تريدها، فتبدأ الناس في ملاحظة ذلك وتتعود عليه، وتتركه إما بنشاط أو بشكل متعمد. ومن ناحية أخرى، عندما يتم استخدام الحفز بشكل مناسب، ليتماشى مع تلك الأمور التي يريد الناس بعد التفكير والتأمل أن يقوموا بها، فإن التأثير يستمر - وربما نستطيع القول حتى إن الناس يسمحون عمداً باستمرار التأثير. على سبيل المثال: وجدت "كاثرين ميلكمان" وزملاؤها أنه يمكنهم تعزيز حضور الناس للصالات الرياضية بنسبة ٥٠ في المائة، من خلال إعطاء الناس خلال تواجدهم جهاز "آيبود"، يحوي تسجيلاً لرواية يستمعون لها أثناء ممارستهم التمارين الرياضية. وهو ما يُعرف باسم "تجميع المغريات temptation bundling" - فيشعر الناس بالإغراء لمعاودة زيارة الصالة الرياضية؛ لسماع بقية أحداث الرواية وممارسة الرياضة في الوقت نفسه. وبما أن هذا الحفز الإضافي يساعدهم على فعل ما يريدون القيام به على أية حال، فإن آثاره تستمر على مدى أسابيع وأشهر (١٠).

واسمحوا لي أن أقدم مثلاً يومياً آخر يوضح هذا النقص المتعمد في التعود؛ فعندما يسأل الناس في المناقشات أو الحلقات الدراسية عن مسألة تلاشي تأثير الحفز، اطلب منهم في بعض الأحيان بأن يرفعوا أيديهم إذا كانوا ممن يضبط ساعته بضع دقائق أبكر. بالطبع هناك عدد قليل جداً من الناس لم يعودوا يستخدمون الساعات، ولكنني وجدت عموماً أن حوالي الثلث أو أكثر من أولئك الذين ما زالوا يستخدمون الساعات، يضبطون ساعاتهم بضع دقائق أبكر. أليس هذا رائعاً؟ لديهم فكرة جيدة حول سبب قيامهم بذلك. وعندما ضغطت عليهم للتوضيح، قال معظمهم عبارة مثل: "حتى لا أتأخر عن مواعيدي". غير أنهم في الوقت نفسه يعرفون جميعاً أن ساعاتهم مضبوطة على وقت أبكر، ويعرفون بالضبط مقدار الزمن الفارق عن الحقيقي. فما هذا الهراء؟ ولماذا ينجح؟

هو ينجح لأنه يتطلب منهم جهداً ذهنياً ضئيلاً حتى ينظروا في ساعاتهم، وتحديد الوقت الصحيح بإضافة تلك الدقائق الفارقة. فإن لم تكن في عجلة من أمرنا، سوف نقوم بذلك بكل سهولة. ولكن إذا كنا تحت ضغط الوقت - بأن نكون متأخرين، ونركض حتى

لا يفوتنا القطار (وهذا هو سبب تكرار النظر في ساعتك)، فلن نكلف أنفسنا عناء حساب الوقت الصحيح.

لا بد لي من الاعتراف بأنني واحد من هؤلاء الناس؛ حيث أقوم بضبط ساعتني ثلاث دقائق أبكر. وفي بعض الأحيان كنت أعتقد أن هذا غريباً بعض الشيء، وقررت على أساس "عقلاني" ضبط ساعتني على الوقت الصحيح. فما كان إلا أن قضيت الأسبوع الذي يليه وأنا أفوت قطاري، مما أدى إلى أن أتأخر عن الكثير من الاجتماعات، حتى استسلمت في نهاية المطاف، وضبطت ساعتني على وقت أبكر مرة أخرى.

ولكن الآن، علمتني سنوات عملي في الحفز أن أكون أكثر احتراماً للحالة الإنسانية. وبالنظر إلى العقول التي ممتلكها على حقيقتها، لا تلك التي يفترض الاقتصاديون أنها لدينا، فليس من الغباء - وحتماً ليس مخالف للمعقول - أن نضبط ساعاتنا على وقت أبكر. الناس سوف تتكيف عموماً مع الاستخدامات المسيئة أو غير الملائمة للحفز وتتركها، أما تلك التي تتماشى مع ما نريد فعلاً أن نقوم به، أو التي تساعد على تكوين توازنات أو عادات سلوكية جديدة، فسوف تستمر وأحياناً يتضخم تأثيرها.

من يحفز المحفزين؟ تحدي المساءلة:

كان العنوان الأصلي لكتاب ثالر وسنستين "الحفز"، كما اتضح لنا سابقاً في هذا الكتاب، هو "الأبوية الليبرالية". ومنذ طُبِعَ الكتاب ونشره، وخاصةً بالنسبة للجماهير الأميركية، يميل الممارسون إلى التأكيد على الجانب "الليبرالي" أو التحرري منه، ولكن هناك جانب "أبوي" لهذا النهج أيضاً. وغالباً ما تنطوي النهج السلوكية على تعديل "بنية الاختيار" لتشجيع على سلوك بعينه على غيره لتحقيق بعض المنافع المقصودة، مثل تناول الطعام الصحي والعودة إلى العمل بشكل أسرع وما إلى ذلك، فيصبح المحفز بمثابة المهندس المعماري. ولكن لماذا يجب أن نثق في أن المحفز أعلم بالأفضل؟

إن إبقاء حرية الاختيار مكفولة، وتخصيص الخيارات الافتراضية، وضمان الشفافية، تعمل جميعها على تخفيف المشكلة لكنها لا تلغي وجودها تماماً. ويتضح ذلك بقوة من خلال دراسات "جورج لويونشتاين" وآخرين الأخيرة، والتي تبين أنه حتى عندما يُقال للناس

أن الخيار الافتراضي هو خيار تم تعيينه بشكل عشوائي، فإنهم ما زالوا يظهرون توجهاً قوياً للغاية إلى الخيار الافتراضي العشوائي الذي أعطي لهم، حتى وإن توفرت لهم فرصة لتغييره. ولم يكن الباحثون يسألون عن بعض الأمور التافهة التي لا تهم، بل يتعلق الأمر بتقديم العلاج في حالات الخطر على الحياة، والظروف التي بموجبها يمكن للطبيب إيقاف جهاز الإنعاش لدعم الحياة (١١).

هذا المثال يوضح القوة العظمى المحتملة التي تكون في يد المحفز أو مهندس الاختيار، سواء أكانوا في الحكومة أو في قطاع الأعمال التجارية أو بصفتهم المهنية - وسواء علموا بذلك أم لم يعلموا. وبالنظر إلى ذلك، فإن وجهة نظري الخاصة هي أنه لا يكفي أن نشير إلى الجوانب التحريرية للنهج ونقول إنه لا توجد أي مسألة أخرى، بل أن المحفز بحاجة لوجود سلطة يرجع لها وتُسأل - ولا يمكن أن يكونوا هم أنفسهم هذه السلطة.

ومن بين جميع الناس، ينبغي على أولئك الذين يدرسون التحيزات السلوكية أن يكونوا في تناغم وانسجام، فيما يتعلق بسبب حاجة المحفزين إلى الرجوع إلى سلطة أعلى. وكما أظهر "ماكس بازرمان"، و"دان أريلي"، و"سوزان فيسك" وآخرون، لدينا جميعاً كبشر تحيزات لخدمة المصلحة الذاتية، والتي من شأنها أن تخلق لنا مشكلة حقيقية عندما نبدأ في الانجراف خلف تضارب المصالح. ولكن الأسهل بالنسبة لنا أن نحكي لأنفسنا قصة، يكون فيها الخيار "الأفضل" لشخص آخر بالصدفة المحضة هو الخيار الذي يصب في مصلحتنا الخاصة أيضاً؛ فيعمل المستشارون الماليون على إقناع أنفسهم، وكذلك عملائهم وموكليهم، بأن أفضل صفقة معروضة أمام عملائهم هي تلك التي ينتج عنها عمولة دسمة. والأطباء يُقنعون أنفسهم، وكذلك مرضاهم، أن أفضل علاج هو ذلك العلاج الذي يصادف أنه مكلف للغاية. فلماذا يتوجب علينا أن نعتقد بأن صناعات السياسات يختلفون عنهم؟

أخلاقيات المنهج التجريبي:

استخدام التجريب جزء رئيسي من نهج فريق الرؤى السلوكية وحركة "ما الذي يعمل" (الفصل ٩). وأحياناً يتساءل الناس عما إذا كان إجراء التجارب عملاً غير أخلاقي، أو إجراء التجارب على البشر، وخاصة في سياق الخدمات العامة. وبحكم طبيعتها، فإن المشاركين عادةً لا يدركون أنهم يشاركون في تجربة، أو على الأقل لا يعلمون ما هي طبيعة التجربة

بالضبط. أما من الناحية المنهجية، فبشكل عام يعتبر عدم معرفة المشاركين أو "عينة الدراسة" بالتجربة هو الإجراء الأفضل - أو ما يسميها علماء الاجتماع التجربة "العمياء". ومن الناحية المثالية، يجب على جميع من هم على اتصال مباشر بالمشاركين في التجربة أيضاً ألا يكونوا على علم بتفاصيل التجربة، أو على الأقل بأي "ذراع" من التجربة يكون فيها كل واحد من المشاركين - أو ما يسميه علماء الاجتماع: التجربة "مزدوجة التعمية". ويُعتبر هذا الأسلوب أفضل؛ لأنه يتجنب المخاطر التي قد تنشأ عندما يدرك الناس أنهم في مجموعة تجريبية "خاصة"، فيتصرفون بطريقة مختلفة فقط بسبب معرفتهم بذلك.

من وجهة نظر أخلاقية، يتولد لدى الكثيرين شعورٌ غريزيٌّ بأنه من الأفضل أن يعلم جميع المعنيين بأنهم يشاركون في تجربة. وهو ما يحدث عادةً في التجارب الطبية، بعد عملية طويلة لضبط المعايير الأخلاقية، والتي يتم خلالها تقييم مدى المخاطر المحتملة لإعطاء المرضى العلاج الجديد. يتم تحديد عينة الدراسة المستهدفة للمشاركة في التجربة، وعادةً ما تكون هذه العينة هي المرضى الذين يعالجون من حالة معينة. فيُسأل المرضى عما إذا كانوا يرغبون في المشاركة في التجربة الطبية، وإذا أبدوا رغبتهم بذلك فسيتم توزيعهم ضمن أحد الحالات. ففي أبسط أشكالها، سيُعطى نصف العينة الدواء الجديد، في حين تُعطى المجموعة الثانية الدواء الوهمي، الذي يبدو تماماً كالدواء الجديد. هذه المجموعة تسمى مجموعة المقارنة، أو مجموعة الدواء الوهمي، وهي مهمة جداً، لأننا نعلم أن نسبة معينة من الناس، تُعطى حبواً لا تحتوي على أي دواء نشط سوف تتعافى من تلقاء نفسها (ظاهرة رائعة في حد ذاتها). في هذه الحالة، ما يزال المشاركون على غير علم من أي فئة هم، وأي حبة دواء أعطيت لهم، ولكنهم يعرفون أنهم جزء من التجربة.

في المقابل، تخيل أننا نريد معرفة ما إذا كان إضافة سطر إضافي إلى رسالة تذكير الناس بسداد ضرائبهم فعالاً، أو نريد معرفة ما إذا كانت الرسائل الخاصة بجسور الطرق السريعة تُقلل من القيادة الخطرة. يمكننا من حيث المبدأ أن نحاول إيجاد طريقة لإبلاغ الناس مسبقاً بأنهم على وشك أن يصبحوا مشاركين في تجربة؛ فيمكن أن نكتب إلى المدينين بالضرائب مقدماً؛ لإعلامهم أنهم على وشك استلام شكل من أشكال الرسائل المختلفة الخاصة بالضريبة لاختبار ردود أفعالهم، أو وضع لافتات على الطرق السريعة، تنبه سائقي السيارات بأنهم على وشك أن يتعرضوا لواحد من عدة رسائل، وإذا لم يكونوا يرغبون في المشاركة في هذه

التجربة، عليهم الخروج من الطريق السريع عن طريق المخرج القادم. ولكن يمكننا أن نرى على الفور أن هذا الكشف سيكون تطفلاً ويعمل على تشويه التجربة الفعلية.

لا يُعد هذا الشكل من التجارب أمراً غير معتاد في العلوم الاجتماعية أو في مجال الأعمال التجارية؛ فقد تم إجراء الكثير من التجارب التي تعتمد على عدم معرفة المشاركين بأنهم جزء من التجربة. ولهذا السبب، وضع المجتمع الأكاديمي عمليات واسعة لضبط المعايير الأخلاقية، بحيث يشارك شخص آخر غير من يقوم بعمل التجربة في إصدار الحكم على التجربة، وهل هي مقبولة الأداء أم لا. وقد شددت هذه القواعد والاتفاقيات على مر السنين. وفي الواقع، فإن العديد من التجارب الأكثر شهرة في علم النفس من الخمسينيات (١٩٥٠س) والستينيات (١٩٦٠س) ربما لا تجتاز المعايير الأخلاقية الحالية، مثل "تجارب ميلغرام للامتثال للسلطة" في جامعة ستانفورد (انظر الفصل ١).

وللحكومات ضوابط وتوازنات مختلفة عن تلك الموجودة في الجامعات؛ فالوزراء هم من يوقع على معظم القرارات الرئيسية، ويخضعون بدورهم لاختبار الانتخابات المنتظمة، ويمكن تنحيهم عن مناصبهم من خلال أصوات الناخبين. وبهذا المعنى، فإنهم أكثر عرضة للمساءلة من الأكاديمي العادي، فمتى كانت آخر مرة نسمع فيها بأن نائب رئيس الجامعة يُقال من منصبه بسبب تصويت الطلاب، ناهيك عن التصويت العام للجمهور على نطاق أوسع، لجميع من خضع للتجارب البحثية في الجامعة؟

وكما ذكرنا في الفصل ٨، كانت هناك مناسبات قام فيها الوزراء بمنع إجراء بعض التجارب، مثلما حدث مع اقتراحنا باختبار ما إذا كان من المرجح أن يقوم دافعو الضرائب بالسداد في الوقت المحدد، إذا ما أدخلنا العوائد الأولية في اليانصيب للتعبير عن "الشكر" (١٢). كما سعينا إلى إضافة ضوابط وتوازنات إضافية من خلال تبادل البروتوكولات الخاصة بالتجارب مع اللجنة الاستشارية الأكاديمية، ونطلب فيها رأيهم عما إذا كانت التجارب التي كنا نجريها ضارة أو قد تتسبب في حدوث الجرائم. وقد قمنا لاحقاً برفع مستوى الرقابة، وإجراء تجارب ذات طبيعة حساسة محتملة، بإشراف لجنة أخلاقية خارجية بالكامل.

ولكن بالنسبة للبعض فما زال ذلك يبدو غير كافٍ. وقد يجادل البعض بأنه ينبغي على الحكومات ألا تجري مثل هذه التجارب، لا سيما عندما لا يكون المشاركون فيها على علم

بحقيقة ما يحدث. وبالفعل في حالة بعض الحكومات، كما هو الحال في ألمانيا، يمكن القول بأن دستورها يمنعها صراحةً من القيام بذلك، على الأقل بدون موافقة البرلمان (١٣). بالنسبة لي، فإني أرى ذلك مبالغةً في الأمر. وفي الحقيقة، اسمحوا لي أن أصوغها بعبارة أقوى: أعتقد أنه من غير الأخلاقي ألا تقوم الحكومات بالتجارب (١٤).

تُجري الحكومات والهيئات العامة والمؤسسات التجارية بانتظام تغييرات على ما تطلع عليه. وفي بعض الأحيان تكون هذه التغييرات واسعة جداً، مثال ذلك: عند القيام بعمل إصلاحات في نظم الرعاية الاجتماعية، وإصلاحات في المناهج الدراسية، أو تغيير في المبادئ التوجيهية المهنية. ولا شك أن أولئك الذين يقفون وراء هذه التغييرات يعتقدون أنها تغييرات للأفضل. ولكن من دون وجود اختبار منهجي، غالباً ما تكون هذه التغييرات مجرد تخمين مدروس. وبالنسبة لي، فإن هذا التأهب لإحداث تغيير يؤثر على الملايين من الناس دون اختبار، قد يكون غير مقبول بدرجة أكبر بكثير من البديل الذي يقتضي إجراء التجارب، والتي لا تؤثر سوى على عدد قليل من الناس، وذلك قبل فرض التغيير على الجميع.

صوت الجماهير:

كلما زاد اقتناعنا بنجاح التدخلات السلوكية والمنهجيات التجريبية، زادت الحاجة إلى إجراء ضوابط وتوازنات لضمان استخدام هذه النهج الاستخدام الملائم. وفي نهاية المطاف ينبغي أن يكون الجمهور، وليس المحفز، هو صاحب القرار.

قد يبدو في هذا الكلام مفارقة؛ فأحد الخصائص لكثير من نهج الحفز هو أنها تعمل على المستوى التلقائي في عقولنا، في اللاوعي، وميزتها الرئيسية للجمهور على وجه التحديد، أنها لا تثقل على نظامنا المشغول والقيّم " النظام ٢"، أو التفكير الواعي. ولكنني الآن أقول: إنه كلما زاد عملها الفعال على مستوى اللاوعي هذا، زادت أهمية أن يكون الجمهور على بينة بما يجري، وأن يشارك في الاختيار.

وبطبيعة الحال، فإن الإجابة هي: أنه لا يتوجب علينا أن نفكر في كل شيء طوال الوقت؛ فهناك سبب وجيه من أجله اخترع الناس فكرة الديمقراطية التمثيلية، ولدى معظم الناس أمور أهم من التفكير ملياً في كل خيار أو قرار، يتعين على الحكومات والمجتمعات اتخاذه.

وينطبق الشيء ذاته على الحفز، حيث تكون العديد من القرارات التي ينبغي اتخاذها مُفصَّلة إلى حدٍ ما، وممَّلة بكل صراحة لمعظم الناس - حتى لو كان تأثيرها كبيراً جداً.

يتألف أعضاء فريق الرؤى السلوكية من موظفي الخدمة المدنية. وكنا وما زلنا نأخذ تعليماتنا من الممثلين المُنتخبين والحكومة المُنتخبة. ولكن عندما يتعلق الأمر بالمسائل الكبيرة، وخاصةً تلك التي تؤثر على خيارات الحياة اليومية لمواطنينا، هل هذا كافٍ؟ فالوزراء أنفسهم عرضة لمطالب شعبية أخرى كثيرة. وفي هذا السياق، عندما يأتي المواطنون للتصويت في الانتخابات، فإن التغييرات التفصيلية التي نجحنا فيها، كقسم صغير ضمن أقسام كثيرة في الحكومة، لا تلوح لهم في أفق قرارهم، ناهيك عن بعض التغييرات الطفيفة التي قد لا يلاحظونها أصلاً. بطبيعة الحال، بالنسبة لغالبية الناس، ما الانتخابات إلا أمرٌ يتعلق باختيار من تراههم أشخاصاً ثقات (أو الأقل ريبة) ممن لهم مبادئ ومواقف تتماشى على نطاق واسع مع مبادئك وقيمك أنت، بدلاً من الانتخاب على أساس ما يقدمه المرشح من قائمة مرجعية بجميع خياراته في السياسات.

يجب على الحكومة حظر ... النسبة المئوية لقوة الدعم/ الميل للدعم المتوسط يمثل جميع مجالات السياسات العامة الأربعة



الأسس: عدد 500 إلى 1000 من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 64 سنة في كل بلد (18-64 في الولايات المتحدة وكندا)، نوفمبر 2010
المصدر: إيسوس غلوبال أفأيزور Ipsos Global @dvisor

الشكل (٤٧)

الاختلافات بين الدول في الدعم الشعبي العام لاتخاذ إجراءات حكومية أكثر صرامة. ويقاس هذا المتوسط المواقف تجاه حظر الأغذية غير الصحية، وحظر التدخين، وحظر المنتجات غير المستدامة بيئياً (مثل المنتجات التي لا يمكن إعادة تدويرها)، ومطالبة الناس بالادخار لمعاشات التقاعد. ونلاحظ أنه في حين أن حوالي ثلث الأميركيين يؤيدون مثل هذه الأعمال، إلا أن الغالبية العظمى في كثير من أنحاء العالم تدعم تطبيق إجراءات أكثر صرامة. ففي جنوب أفريقيا والهند وإندونيسيا والصين، يؤيد ما يزيد عن ٨٠ في المائة هذه الإجراءات. (البيانات من شركة Ipsos MORI (١٥))

من المهم أيضاً أن نلاحظ أن المواقف الشعبية تختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان، نظراً للجذور القوية لكثير من الأدبيات السلوكية في أمريكا الشمالية؛ حيث إن التركيز على مبادئ "تعزيز الاختيار" في النقاش الأكاديمي والسياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب عدم الثقة المتأصل لدى الناس في الإجراءات الحكومية، أمورٌ لا نلاحظها في العديد من البلدان (انظر الشكل ٤٧). أما في كثير من البلدان سريعة النمو، فهناك رغبة شعبية أكبر في أن يكون النشاط والتدخل الحكومي مباشراً وشرساً. ففي الهند والصين، على سبيل المثال، يدعم نحو ٨٥ في المائة من الناس قيام الحكومة بإجراء حظر تام على التدخين والأغذية غير الصحية، وما يزيد عن ٩٥ في المائة يدعمون اتخاذ إجراءات صارمة ضد الشركات في هذه القطاعات.

كما تستشير الحكومات الجمهور في الفترات بين الانتخابات، على الرغم من أن الأشخاص الرئيسيين الذين يستجيبون لهذه المشاورات، غالباً ما يكونون من رجال الأعمال وجماعات الضغط وجماعات المصالح الخاصة الأخرى، بدلاً من عامة الشعب. ولكن هناك آليات مصممة للوصول بشكل متعمد إلى الجمهور "الطبيعي"، وتشمل هذه الآليات عقد ما يسمى: اجتماعات "قاعة البلدية" (town hall) المفتوحة للجميع، وكذلك آلية المُحلفين المواطنين، والمنتديات التداولية. وهذه الأخيرة تنطوي على جمع عينة ممثلة إحصائياً من الجمهور العام لمدة يوم أو أكثر، وإطلاعهم بالتفصيل على وجهات النظر المختلفة حول القضية المطروحة، وطلب رأي هذه العينة - النموذج المصغر للجمهور الأوسع - حول ما يعتقدون أنه الخيار الصحيح، بعد أن تعرّفوا على جميع الحجج لوجهات النظر المختلفة (١٦).

هذا النوع من استشارة الجماهير كان حاضراً في عمل لجنة معاشات التقاعد في المملكة المتحدة برئاسة "أدير تيرنر"، والذي أسفر عن قرار تغيير الوضع الافتراضي لادخار المعاشات التقاعدية في مكان العمل في المملكة المتحدة. وخلال هذه العملية، عُرض على المئات من أفراد الجمهور الحقائق والأرقام المتعلقة بالمعاشات التقاعدية، والأدلة الأولية التي تشير إلى أن تغيير الخطة من الانسحاب التلقائي (opt-in) إلى الاشتراك التلقائي (opt-out)، يمكن أن يؤدي إلى زيادة في معدلات الادخار. لذا يمكن القول بالمعنى الحقيقي للكلمة: إن الجمهور هو الذي أعطى الإذن للحكومة لإجراء هذا التغيير. وبدون هذا الشعور بالإذن الجماهيري، ربما لم يكن الوزراء يُقدِّموا أبداً على إجراء التغيير في التشريع الأصلي، ومن المؤكد أنه كان

سيزيد من صعوبة إقناع رئيس الوزراء الجديد والحكومة وقطاع الأعمال بالالتزام بالتغيير، خصوصاً مع اقتراب الموعد النهائي لطرحه.

في رأيي، هذا التوجه للاستشارة الجماهيرية ينطبق على العديد من التغييرات التي يود المحفزون إحداثها، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بتغيير نمط الحياة. فهل تريد أن تقلل من كمية الشوكولاتة والحلويات التي يشتريها الناس، عند إنهاء إجراءات الدفع في المتاجر؟ هل ترغب في تشجيع المزيد من الادخار من أجل الأيام القادمة، باستقطاع نسبة قليلة من أجور الموظفين، ونقلها لحسابات ذات فائدة عالية؟ هل تريد تشجيع المزيد من الناس على المشي أو ركوب الدراجة للعمل، وذلك بأن تجعل استخدامهم للسيارات أكثر إزعاجاً أو أكثر تكلفة؟ سواء أكنت تمثل الحكومة أو الشركات التجارية، من الأفضل أن تسأل الجمهور أو الموظفين أو العملاء أولاً، قبل إجراء مثل هذه التغييرات. فالأمر لا يقتصر على احتمالية أن يصلك الكثير من الرسائل الساخطة، إذا لم تسألهم رأيهم، بل أيضاً لأنك تعبت بسلوكهم وحياتهم. فإذا لم تُقنعهم بالقضية، فمن المحتمل ألا تنجح في مسعاك على أي حال. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون التشاور الجيد في حد ذاته جزءاً أساسياً من عملية تغيير السلوك. فنحن نهتم بما يعتقدونه الآخرون، وخاصة أولئك الذين يشبهوننا، والحقيقة هي أن الناس قد يكونون أكثر عرضةً لاعتماد أو قبول التغيير، إذا كانوا يشعرون أن من أوصى به أناسٌ أمثالهم.

أعتقد حقيقةً أن من الأهمية الكبيرة بمكان أن يكون لدينا نوع جديد من مجالس البرلمان - ليس ليحل محل البرلمان الذي لدينا الآن، ولكن ليكون بمثابة المكمل له. فمثلاً مرة واحدة في الشهر أو نحو ذلك، عندما يكون مجلسا البرلمان فارغين، علينا أن نختار من ١٠٠ إلى ٣٠٠ شخص من الجمهور بشكل عشوائي، ونطلب منهم الحضور والمساعدة في اتخاذ القرار، بشأن بعض الجوانب أو التفاصيل الجديدة المتعلقة بسياسات نمط الحياة التي تمسهم مباشرة، تماماً مثل الأسئلة المذكورة أعلاه. ويجب أن تُعرض عليهم الحجج القائمة، وأن يسمعوها من المعارضين لها، ثم يُطلب منهم طرح وجهات نظرهم في الموضوع. وفي الوقت نفسه، يمكن للوزارات الحكومية التي تصارع في معالجة قضايا تتعلق بالسلوكية وغط الحياة، أن تطلب طرح قضاياها في إحدى جلسات "البرلمانات الشعبية" الجديدة، وسيكون خلاصة ما يتم استنتاجه ذا طابع استشاري غير ملزم، ولكن يتوقع من الحكومات أن تشرح علناً أسباب اتباعها أو تجاهلها لهذه الاستشارات.

من المتوقع أن يشعر بعض المشرعين والمسؤولين والوزراء بالفزع إزاء هذه الفكرة. وسوف يكره بعضهم بشكل خاص فكرة أنهم سيتنازلون عن بعض السلطات والصلاحيات لصالح هذه الآلية الجديدة. ولكن ما هذه إلا قراءة خاطئة للسلوك والسلطة؛ فهناك العديد من مجالات السلوك، لا يكون فيها للحكومات (والشركات) سوى مقدار ضئيل من الشرعية لاتخاذ أي إجراء، كما أن بعضاً من أقوى أساليب الحفز ذاتها لا تستند إلى قاعدة قوية من القبول الجماهيري. ومن شأن اطلاع الجمهور على القوى التي تصوغ سلوكه ومدى قوتها والخيارات المتاحة لكيفية تأثيرها، أن يعطي الإذن للحكومات بأن تتصرف بطرق جديدة نيابة عن الجمهور. فلا يتعلق الأمر بمسألة سحب السلطة من مجموعة ومنحها لآخرى، بل يتعلق بزيادة أوعية القوة الكلية للتغيير، مما يمكن الجمهور من تشكيل مصيره - ويمكنهم من توجيه وحفز المحفزين.

الخلاصة:

أصبح تطبيق الحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم للنهج القائمة على السلوك في تزايد مطرد. المواطنون أنفسهم يستخدمونها أيضاً، من خلال تطبيقات الجوال، أو الاختيار النشط للمنتجات، والخدمات التي تمكنهم من تشكيل سلوكياتهم الخاصة.

كان أكثر انتقادين سمعناهما نحن في فريق الرؤى السلوكية في السنوات الأولى من عملنا متناقضين في ظاهريهما؛ فقد شعر أنصار الانتقاد الأول بالقلق من أن وحدة الحفز قد تضع في أيدي الحكومات أشكالاً جديدة وقوية من "السيطرة على العقل" أو العمليات النفسية. وقد كان هذا مصدر قلق خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، ودفع مناصريه الرئيسيين هناك إلى التركيز على نوع واحد فقط من الحفز، وهو "الحفز الذي يعزز الاختيار". وعلى النقيض من ذلك، أعرب الفريق الآخر من النقاد عن قلقهم من تحول الحكومات إلى أسلوب جديد غير فعال، كذريعة لها حتى لا تتبع السياسات "السليمة". وقد كان هذا الأمر مثيراً للقلق في بلدان شمال أوروبا، التي تتسم بوجود تقليد قوي من الإجراءات الحكومية الأكثر حزمًا، ومستوى أعلى من الثقة عمومًا في الحكومة نفسها.

وبالطبع، لا يعكس أي من هذين التخوفين واقع الحال. وقد ثبت أن الرؤى السلوكية أداة فعالة للمساعدة في تحسين وتطوير فعالية التكاليف للسياسات، ولتسهيل استفادة

المواطنين من الخدمات، وفي بعض الحالات فتحت المجال للتفكير في استحداث أنواع جديدة تماماً من السياسات. ومع ذلك هناك جانب من الحقيقة، أو خوفٌ في مكانه، في كلٍّ من هذين الانتقادين.

الرؤى السلوكية، مثلها في ذلك مثل أي شكل آخر من أشكال المعرفة، يمكن استخدامها من أجل الخير أو الشر. ولكن هناك تخوف خاص من أن التدخُّلات السلوكية، بحكم طبيعتها، يمكن أن تعمل خفية بدون رصدها من الرادار الواعي للمواطنين المشغولين بأمورهم الحياتية. وهذا يوحي بأن المزيد من الحكومات والشركات تعتمد على هذه الأنواع من الأفكار، لذا فإن هناك ضرورة للعمل على مطابقة ذلك مع المستوى الملائم من الشفافية، وفي رأيي مع أشكال معززة من استشارات الجمهور العام وأخذ "الإذن" منهم. فالأشكال الأكثر تعقيداً من استشارات الجمهور مكلفة - حيث يمكن لمنتدى تداولي واحد أن يكلف مئات الآلاف من الجنيهات. لكنني أعتقد أن المداولات العامة المحسَّنة هي السبيل الأمثل، على الأقل بالنسبة للتغييرات في السياسات التي ترتبط مباشرة بخيارات نمط الحياة، والتي تعتمد في نهاية المطاف على الإذن الجماهيري؛ لتكون مقبولةً وفعالةً على حدٍ سواء.

الأمر الوحيد الذي لا تستطيع الحكومات فعله هو دفن رؤوسها في الرمال. فالتأثيرات والمؤثرات السلوكية تلعب دوراً رئيسياً في أسواق المستهلكين، وتصل إلى ما هو أبعد من ذلك. فحتى أكثر الليبراليين (التحرريين) تشككاً، يتطلعون إلى الحكومة والمحاكم لتنفيذ حكم القانون والعدالة. ولكننا نعلم أن قاعات المحاكم والإجراءات القانونية تعجُّ بالتحيز السلوكي، بدءاً من قدرة الشهود على التعرف على المشتبه بهم أو تذكر ما حدث، إلى احتمال حكم القضاة بمنح الإفراج المشروط، وفقاً لوقت الحكم خلال ساعات الصباح أو بعد فترة الغداء. وسواء شئنا أم أبينا، فإن الطريقة التي يُكتب بها النموذج، والطريقة التي يتم بها الرد على المكالمات، وتلك التي يتم بها إنشاء نظام الضرائب أو الحوافز - جميعها تؤثر في السلوك.

وفي الوقت نفسه، انتقلت الشركات من العثور صدفَةً في بعض الأحيان على التأثيرات السلوكية الإيجابية، كما هو الحال في حملة تسويقية تنجح بشكل أكثر فعالية، إلى إجراء اختبارات علنية ومنهجية لكيفية استغلال التحيزات السلوكية، وهذا يشمل: التوصل

إلى طرق أفضل للمحافظة على "العملاء الدائمين"، وأفضل الطرق للحصول على مبيعات إضافية أو زيادة هوامش الأرباح، وتطوير منتجات ومبيعات جديدة يمكن الاستفادة منها في السيطرة على التحيزات البشرية، إضافةً إلى غير ذلك من الطرق التي تهدف جميعها لاستغلال هذه التحيزات. ولهذا السبب وحده، تُسحب الحكومات والهيئات التنظيمية في جميع أنحاء العالم إلى داخل عالم الرؤى السلوكية سحياً. كما يعمل التداول الرقمي والإنترنت على تسارع هذا الاتجاه لما هو أبعد من ذلك.

ينبغي على الحكومات ألا تخشى الاستجابة لهذه البيئة المتغيرة. وفي الواقع، فإن الحكومات والهيئات التنظيمية تفشل في أداء واجبها إذا لم تتجاوب معها. كما يتوقع المواطنون منا توظيف هذه المعرفة لتحسين مستوى الخدمات العامة، إضافةً إلى احترام حقيقة أن قدرة الناس المعرفية ووقتهم يمثلان نوعاً من المكتسبات القيّمة، التي لا يريد الجمهور هدرها والتفريط فيها. فجميعنا لدينا أمور مهمة تشغلنا في حياتنا أفضل من الغوص في النماذج المعقدة والبيروقراطية المربكة.

على أحد المستويات، يُعد إدخال نموذج أكثر واقعية لصنع القرار البشري مماثلاً تماماً للمهندس الذي يستخدم نفق الرياح (الخاص باختبار الانسيابية) لتصميم سيارة أفضل، وعلى هذا النحو يجب أن نتوقع فائدة الرؤى السلوكية ونطالب بها. ومع ذلك، في الوقت نفسه، لا يشبه فهمنا للسلوك البشري فهم المهندس لتدفق الهواء ومقاومة الرياح. فعلى المحفزين، أو علماء السلوك، توخي الحذر الشديد من أن يعتبروا أنفسهم مهندسين غير مقيدين يقومون بتصميم الحالة الإنسانية. فإذا أردنا أن نكون مهندسين لبنية الخيارات - لنذكر أنه لا يوجد هناك خيار محايد أو خيار بلا أي تأثير - فيجب علينا عندها أن نكون على الأقل واضحين في عملنا ولأجل من نعمل. يتوجب على مختصي الحفز أو المحفزين - مثلهم في ذلك مثل المعماريين والمهندسين - أن يعملوا من أجل العميل، ويجب أن يكون ذلك العميل هو الجمهور. العميل هو أنت.

الفصل الثاني عشر

الخاتمة:

إلى أين، وماذا بعد؟

إن استخدام الرؤى السلوكية والدراسة التجريبية المنهجية لـ "ما الذي يعمل" أمورٌ وُجدت لتبقى. وقد استخدم المسوّقون هذه النُهج بشكل أو بآخر لعقود من الزمان، حتى وإن كان ذلك مدفوعاً بعوامل النجاح والفشل في أسواق المستهلكين، بدلاً من أن يكون ناتجاً عن الدراسة المنهجية. وقد عمل استخدام البيانات الكبيرة والتجارب التجارية كبيرة الحجم، معززةً بالاختبارات الرقمية والاختبارات المباشرة القائمة على الإنترنت، على نقل هذه العملية لمستوى آخر. فالشركات تقوم وبشكل متزايد باختبار كل جانب من جوانب إجراءاتها وأعمالها للبحث عما هو الأكثر فعالية: لون وشكل ومنظر الأحرف على عبوات التعبئة والتغليف، و"بنية الاختيار" على صفحات الويب، وأدق تفاصيل التسعير.

وحتى الحكومات جُرّت للدخول إلى هذا العالم الذي يهتم بدراسة نفسية المستهلك، وإن كان ذلك لمعرفة كيفية حماية المواطنين من أن يتعرضوا لإساءة استخدام مثل هذه الممارسات من قبل الشركات، أو في بعض الأحيان لحماية المستهلكين والشركات من طرق تفكيرنا كبشر، عندما تتضاعف تلك الاختصارات العقلية المختصرة التي نستعملها وتكون نتيجتها الفشل المتكرر. وقد أظهرت الأزمة المالية عام ٢٠٠٨م أن هذه المسألة ليست هامشية أبداً؛ فالنماذج الاقتصادية القائمة على افتراضات غير واقعية حول امتلاك المعلومات الكاملة، والمعرفة التامة بالعوامل الاقتصادية والعقلانية، يمكن أن تدخلنا في مشاكل حقيقية.

من الإستراتيجية وصولاً إلى "الشوط الأخير":

في عام ٢٠٠١م عندما انضمت إلى الوحدة الإستراتيجية التابعة لمكتب رئيس الوزراء المشكّلة حديثاً آنذاك، كانت "الإستراتيجية" الحكومية وكأنها فجوة واضحة بحاجة لسدها. وبالطبع، ينبغي أن يكون لدى الحكومات والشركات تصوراً حول الصورة الكبرى: تحليل

قوي للتحديات الرئيسية التي تواجهها، وخطة متسقة لما ينبغي القيام به. وبدون ذلك، فإن هناك احتمالاً كبيراً بأن تتجه الأجزاء المختلفة المكونة للحكومة أو الشركة في اتجاهات مختلفة، دون أن تحقق الكثير.

وبعد مضي ما يزيد عن عقد من الزمان، يبدو من الواضح تماماً أن الحكومات والشركات تحتاج إلى ما هو أكثر من وجود إستراتيجية رفيعة المستوى؛ حيث تنتهي العديد من الخطط الكبرى للحكومات والشركات بالفشل، أو على الأقل خيبة الأمل. ونجد أن الحوافز التي تبدو معقولة ظاهرياً متروكة دون أن يطالب بها أحد، وأن السلوك الذي نسعى للوصول إليه دون تغيير إلى حد كبير، كما تفشل الغالبية العظمى من المنتجات الجديدة التي تنتجها الشركات ولا تحقق أي مبيعات. وفي كثير من الأحيان، تفشل هذه الخطط والمنتجات؛ لأننا بدورنا فشلنا في الاعتناء "بالتفاصيل الصغيرة" التي لم تكن محط اهتمام كبار الإستراتيجيين لدينا. وتحدث هذه الإخفاقات لأننا نتجاهل ما يدعوه الخبير الاقتصادي السلوكي وأستاذ كلية إدارة الأعمال ديليب سومان: الشوط الأخير، أو "الميل الأخير" من السباق (١).

كما لم يكن رؤساء الحكومات والشركات مهتمين تقليدياً بتفاصيل الأشكال، والإجراءات التي يتعين على مواطنيهم وعمالهم التعامل معها. وتبين أن ذلك خطأ جسيم؛ فمهما بلغ مستوى إستراتيجيتك أو منتجك من الجودة، إذا كان الشخص المستهدف من المنتج أو التدخل مضطراً للخوض في نموذج أو عملية سيئة التصميم، فمن المحتمل أن يعدل عنه إلى خيار آخر. وستجد الإستراتيجيين لديك من جديد في المقر الرئيسي يتساءلون في حيرة: "ما الخطأ الذي حدث؟".

ولقد تبين أن التوصل إلى تفاصيل هذه التصميمات بطريقة صحيحة هو الميدان والأرض الخصبة لعلماء السلوك؛ فكثير مما يفعله هؤلاء العلماء مألوف لدى محترفي التصميم والإثنوغرافيين، الذين يدرسون الطرق التي يتفاعل بها الناس الحقيقيون مع المنتجات والخدمات. ومن خلال فهم كيفية استخدام الناس فعلاً للخدمات والمنتجات - ما يحبونه منها وما يُشعرهم بالإحباط - يمكن للمصممين إعادة تشكيل المنتجات والخدمات، حتى تصبح أسهل وأكثر بديهية للاستخدام. لكن علماء السلوكية أضافوا عنصرين آخرين لهذه التركيبة: أولهما، إدخال دراسة منهجية حول الكيفية التي يفكر بها الناس ويتخذون

قراراتهم، بما في ذلك الاختصارات العقلية التي نعتمد عليها جميعاً في اجتياز أمور الحياة اليومية، وهو ما يعطي العالم السلوكي فكرةً أكثر استنارة حول ما قد ينجح بشكل أفضل، بما في ذلك في بعض الأحيان تحديد بدائل تبدو غير بديهية للإعداد الحالي. ثانيهما، أن العلوم السلوكية تجلب معها ممارسة الاختبار المنهجي والتجريبي. ويمكن لهذه التركيبة، مع القليل من الموهبة في التصميم، أن تكون ذات فعالية عالية (كما رأينا في الفصول من ٣ إلى ٦).

إن معالجة تحديات التصميم هذه أكثر من مجرد أساليب "حفز"؛ فالأمر يتعلق بتطبيق الرؤى السلوكية على كل ما نقوم به، بدءاً من كيفية تقديم وعرض المعلومات، وصولاً إلى هيكلية الحوافز أو التنظيمات. ومن هذا المنطلق، يمكننا استخدام الرؤى السلوكية للتعاطي مع أي تحدٍ، كتشجيع الناس بلطف على دفع ضرائبهم في الوقت المحدد، وتشجيعهم على اعتماد أساليب الحياة الصحية. وبناءً على ما تم عرضه وإنجازه بالفعل، يمكننا أن نكون على ثقة من أن تطبيق العلوم السلوكية على التفاصيل الأساسية لعمل الحكومات والشركات، يمكن أن يحقق مئات الملايين من الجنيهات من الضرائب غير المدفوعة، ويمد في عمر الملايين، ويساعد في إنقاذ الكوكب، ويعزز التحصيل التعليمي، ويكبح الجريمة والخوف، ويحسن كفاءة وجودة الخدمات. فلا عجب أن نجد المتخصصين في الرؤى السلوكية تحول استقطابهم للعمل، من مجرد الفضول لمعرفة ما لديهم إلى "وجوب تواجدهم" في العديد من المنظمات والحكومات على مدى السنوات القليلة الماضية.

إعادة صياغة السياسات:

كما أوضح الباب ٣ من هذا الكتاب، فإن علم السلوك هو أكثر من مجرد تصحيح الشوط الأخير من تجربة العميل أو المواطن، على الرغم من أهمية ذلك التصحيح. إنه كالخيط بمجرد سحبه، تنتفض الحياكة الجميلة، وتعود مرة أخرى إلى الأسس الأولية التي تقوم عليها أعمال الحكومات والشركات.

تجبر الرؤى السلوكية صنّاع السياسات على الشك في بعض افتراضاتهم الأساسية. الأمر الذي يدفع الجهات التنظيمية والإشرافية للتفكير بطرق جديدة في عمل الأسواق وأوجه القصور فيها، والنظر في طرق جديدة ومبتكرة لتشكيل وإجازة اللاعبين الرئيسيين في الأسواق، ومحاسبتهم وإيقاع العقوبات عليهم، كما دفع كبار موظفي الخدمة المدنية والوزراء إلى التفكير

في التحديات التي يواجهونها بطرق جديدة، والتفكير في استخدام أدوات جديدة، والنظر في الأدوات القديمة مثل التشريعات والحوافز من منظور جديد، ومثال ذلك: هل ستعمل القوانين بشكل أفضل إذا كان بإمكان الناس فهمها بشكل مباشر؟ هل يتجاوز الإنفاق أهدافه المعتادة، ويكون له تأثير أكبر إذا ما تم تشكيله حسب المبادئ الجديدة للعلوم السلوكية؟

كما يطرح العلم السلوكي أسئلةً أساسيةً حول أهداف الحكومات والشركات. وتثير الدراسة المنهجية للرفاهية الشخصية - في جانبَي السعادة والرضا عن الحياة - أسئلةً عميقة حول ما نحاول جميعاً القيام به. فالاختصارات العقلية التي تجعلنا عرضةً للإكثار من تناول الطعام أكثر مما ينبغي، ولا تجعلنا ندّخر اليوم سوى القليل جداً لمرحلة التقاعد غداً، هي الاختصارات ذاتها التي توجّهنا أيضاً في العديد من الخيارات الأكبر التي نُقدم عليها في الحياة. وكثير من هذه الدوافع الرئيسية المؤثرة في مستويات الرضا عن الحياة، تقوم الحكومات والشركات إلى حد كبير بإهمالها، مثل إهمال الدور الذي تلعبه العلاقات الاجتماعية. فالقادة والرؤساء يصبّون جل تركيزهم على المكافآت العرضية الخارجية، مثل المكافآت النقدية، ولا يركزون بشكل كاف على المكافآت الجوهرية الداخلية، مثل التقييمات (feedback) الإيجابية ومُتَمِّع العمل الوظيفي. وبالمثل، يركز صنّاع السياسات بشدة على المخرجات والنواتج المباشرة لسياساتهم، والتي غالباً ما يغفلون فيها عن العوامل الأساسية الأخرى المهمة للمواطنين، كإبقائهم على اطلاع بما يحدث أو التعامل معهم باحترام وكرامة.

قد تُثبت الأساليب التجريبية التي ساعد علماء السلوك في ترويجها أنها أكبر إرثٍ يخلّفونه. وساعد استخدام التجارب العشوائية المنضبطة والسريعة على تحفيز نهج يكون أكثر تجريبيةً للتعاطي مع السياسات والإنجاز. وقد أدى ذلك بدوره إلى تحفيز التحول من نموذج السياسة العامة القائم على مبدأ "الأذكى أعلم وأدرى"، إلى مبدأ قائم على التواضع وهو "التدرجية الجذرية" - مع الاعتراف بأن تصميم السياسات والممارسات ينبغي أن يتيح المجال لاختبار نُسخٍ ومتغيرات متعددة، تماماً مثلما يغرس البستاني بذرتين في الحوض، ثم يتخلص من النبتة الأضعف. كنا نطلق على هذا النهج ضمن إطار فريق الرؤى السلوكية مسمى: "الاختبار، والتعلم، والتكيف" (٢). ولكن بعدما أصبح هذا النهج سائداً، صار جزءاً من النطاق الأوسع لحركة "ما الذي يعمل". فبحلول منتصف عام ٢٠١٤، أنشأت المملكة المتحدة شبكةً مقتربةً من مراكز "ما الذي يعمل" (What Works centres) والتي تغطي

الممارسات الطبية والتعليم والتدخل المبكر والجريمة والنمو الاقتصادي المحلي والرفاهية وتحسين الشيخوخة، إلى جانب المراكز المتخصصة الناشئة في اسكتلندا وويلز، والتي تغطي مجتمعة ما يزيد عن ٢٥٠ مليار جنيه استرليني من النفقات. وتشير كل الدلائل إلى انتشار حركة "ما الذي يعمل" دولياً؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تتحد هذه الحركة مع "الائتلاف من أجل أدلة أفضل" (Coalition for Better Evidence)، ومع النهج التجريبي بشكل عام في الولايات المتحدة^(٣). وعلى المستوى العالمي يتطلع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى طريقة لإدخال الحركة ونشرها في مختلف الدول. وهناك نقاش جاد حول الكيفية التي يمكن بها استكمال الأهداف التنموية في الأمم المتحدة بشكل منهجي، على أساس لا يقتصر فقط على ما نحاول القيام به، ولكن كيف يمكننا القيام به.

كانت البلدان الأنجلو ساكسونية هي الأسرع في تبني النهج السلوكية ونهج "ما الذي يعمل"، ولكن هذه النهج في انتشار كذلك في جميع أنحاء شمال أوروبا وفي آسيا. ومن أوائل المتبنين لهذا النهج بعد المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، سنغافورة وولاية نيو ساوث ويلز في أستراليا، يليهما بعد وقت وجيز ولاية فيكتوريا. أما ألمانيا وهولندا وإسرائيل فقد توجهوا نحو إنشاء فرق خاصة بهم للرؤى السلوكية، في حين تشربت الدانمارك هذا النهج من خلال وحدة "مايندلاب" (MINDLAB) الحكومية وشبكة التبادل السلوكي. وتسعى كل من فرنسا وإيطاليا وفنلندا وكندا والبرتغال ودولة الإمارات العربية المتحدة بنشاط إلى خلق مثل هذه القدرات، التي ترتبط بشكل عام بمكاتب رؤساء الوزراء فيها. وقد استعانت أكثر من ست حكومات وطنية أخرى بنا في فريق الرؤى السلوكية التابع لمكتب رئيس الوزراء البريطاني.

لقد كان رد الفعل الشعبي والإعلامي المتكرر هو الحذر والتشكيك المبدئي، ولكن عندما تنفتح الحكومات حول كيفية استخدام هذه النهج، يصبح الجمهور متقبلاً لطبيعة "المنطق السليم" للتغييرات التي طرأت على السياسات التي اتبعتها. وعلى كل حال، ألا ينبغي أن تكون النماذج والعمليات مصممة بحيث يسهل اتباعها، والرسائل بحيث يسهل فهمها، والأسواق لتعمل بشكل أفضل بالنسبة للمستهلكين الذين يستخدمونها؟

تحديات جديدة:

لقد كانت لي ولل فريق بضع سنوات غاية في الإثارة. فقد تحول تطبيق الرؤى السلوكية في السياسات والممارسات من كونه فكرة مجنونة، ليصبح المنهج الفكري السائد، أو على الأقل قارب أن يكون كذلك. وقد توسع فريق الرؤى السلوكية من سبعة أعضاء في عام ٢٠١٠ م إلى ١٥ عضواً في أواخر عام ٢٠١٣ م وإلى ٥٠ بحلول أوائل عام ٢٠١٥ م، حيث أصبح الفريق قادراً على مساعدة مختلف قطاعات الخدمات العامة والبلدان الأخرى. وفيما أقوم بكتابة هذه السطور، أجد لدينا ما يقارب مائة من التجارب القائمة، واستشارات بشأن مجموعة واسعة من السياسات داخل المملكة المتحدة وخارجها.

ومع ذلك ما زال يملكني شعور عميق بأن ما توصلنا إليه ما يزال مجرد بداية. نعم تحققت بعض النجاحات الكبيرة، ولكن مع ذلك أجدي أفكار في العديد من الرسائل والاتصالات التي ما يزال يصعب فهمها، والتي لم تلامسها بعد نظرة الرؤى السلوكية. أفكر في سنوات الحياة الصحية التي فقدناها نتيجة لعوامل سلوكية معينة. ومع ذلك فإن هذا ليس بالمجال التي تنفق فيه وزارات الصحة لدينا أكثر من جزء صغير من ميزانياتها أو تركيزها المهني. أفكر في المدى الذي بلغته "الغرائز الحيوانية" (animal spirits) من فقدان الثقة والمشاعر التي تحرك الاقتصادات، ولكنه مجال لا تجد لدى الإدارات والوزارات المعنية بالتجارة والمالية والبنوك المركزية ما يمكنها أن تقوله عنه. وأفكر بالمليارات التي ننفقها في جميع وزاراتنا لنجعل العالم مكاناً أفضل، ومع ذلك هناك ضعف شديد في تركيزنا المباشر على الدوافع الأساسية لرفاهية الإنسان وازدهاره.

إننا بحاجة إلى تحويل السياسات العامة من كونها فناً لتصبح علماً مؤصلاً، ومعها جميع المهن التي تدعمها. ويجب ألا يهدأ لنا بال حتى نتمكن من توسيع نطاق وطموح العلوم السلوكية في كل ركن من أركان الخدمة العامة، حتى وإن تم دمجها مع ضمانات ديمقراطية قوية ومشاورات عامة؛ للتحقق من أن الجمهور هو من يضع برامج "المحفزين nudgers" ويوافق عليها. ولكن في نهاية المطاف، يجب أن يكون طموحنا أكثر من مجرد توسيع النطاق؛ فهو يتعلق بقوة التأثير. وقد حان الوقت بالنسبة لنا لتجاوز الحصول على الضرائب المدفوعة في الوقت المحدد، وانتظام الناس في الذهاب لصالة الألعاب الرياضية، مع أهمية

هذه الأمور. لقد حان الوقت لتحدي مجتمع العلوم السلوكية للتغلب على بعض التحديات الأكبر، والتي تبدو مستعصية على الحل في عصرنا الحالي. واسمحوا لي أن أتناول ثلاثة أمثلة:

الحراك الاجتماعي والحرمان المتأصل:

لقد أثبتت دراسات تعود لعقود مضت أن العديد من مسببات الحرمان ليست متجذرة فقط في البيئة الخارجية، بل إنها متغلغلة جداً وخفية بشكل غير ملحوظ. فالحرمان والفقر يتخللان في كيفية تفكيرنا بالعالم، وفي كيفية تفكير العالم بنا، وينتقل ذلك التفكير في كثير من الأحيان من جيل إلى آخر (٤).

ولقد حاولت الأجيال المتعاقبة من صنّاع السياسات تجربة العديد من النهج لكسر دائرة الحرمان هذه. تحققت بعض النجاحات، ولكنه بوجه عام مجال لم تسفر فيه الجهود الكبيرة إلا إلى نتائج متواضعة. وفي العديد من البلدان، أدت الاستثمارات الضخمة في التعليم الحكومي إلى تحقيق نتائج شاملة، لكن الفجوة بين الفئات الاجتماعية ظلت في كثير من الأحيان دون تغيير (٥). ولم ينتج عن البرامج الضخمة التي تُمكن الفقراء من الفرار من الأحياء منخفضة الدخل، عندما اختبرت بشكل منهجي، إلا آثاراً بسيطة على الحراك الاجتماعي الذي استتبعها (٦). كما أن البرامج ذات النوايا الحسنة للرعاية الاجتماعية، ودعم دخل الأسر أدّت إلى التخفيف من وطأة الفقر على المدى القصير، ولكنها لم تنجح في كثير من الأحيان في أن تكون نقطة تحول للخروج من دائرة الفقر على المدى الطويل، كما كان مأمولاً من قبل مصمميها (٧).

هذا التاريخ الطويل من خيبة الأمل حدّا بالكثيرين إلى وصف الفقر والحرمان المتأصل باعتباره "مشكلة شديدة"، ولها أسباب معقدة ذاتية الحث والتعزيز، تجعل من الصعب للغاية كشفها، وأنها مازالت تتعزز بواسطة العوامل المحركة العميقة، نحو مزيد من عدم المساواة بين البشر في الاقتصادات الحديثة. ولكن في ظل هذه الخلفية القائمة، توصل علماء السلوك إلى بعض النتائج التي تشير إلى أن التدخلات الأكثر تركيزاً، وقد تكون غير مكلفة نسبياً، يمكن أن تحدث فرقاً كبيراً.

أظهرت أعمال "كارول دويك" الاستثنائية كيف أن الاختلافات التي تبدو صغيرة في ظاهرها، عند تقديم تقييمات أو تعليقات عن أداء الأطفال في الاختبار، يمكن أن تحدد لهم

مسار النجاح أو الفشل. فمن حيث الجوهر، فإن الأطفال الذين يتم توجيههم نحو الاعتقاد بأن نتيجة الاختبار هو مقياس لقدراتهم الفطرية (مثل: "نتيجة جيدة: أنت طفل ذكي")، يظهرون لاحقاً مثابرةً أقل وأداءً أدنى في إنجاز المهام الصعبة، من الذين يتم توجيههم نحو اعتبار نتيجة الاختبار هي مقياس لمجهوداتهم (مثل: "نتيجة جيدة: جهد جيد"). أو على حد تعبير "دويك": فإن هذا النوع الأخير من التقييم يخلق "عقلية النمو" (growth mindset)، أو نظرية عقلية بأن الإنجازات الشخصية تأتي من الجهد (٨)، مما يؤدي بالطفل إلى مضاعفة الجهد، وليس الاستسلام عند مواجهة التحديات الشخصية. وكما أثبتت "كارول"، فإن هذه التأثيرات هائلة جداً. ومن الناحية الإيجابية، فإن هذه التأثيرات توحى للآباء والمعلمين بإجراءات عملية ومحددة جداً، يمكنهم اتخاذها لوضع الأطفال على الطريق الصحيح للاكتشاف الشخصي، وللقدرة على الصمود، واغتنام الفرص عندما تأتي في طريقهم.

وفي مجموعة أعمال مختلفة أجريت على البالغين، أظهر كلٌ من "سيندهيل موليناثان" و"إلدار شافير"، أن للفقر تأثيرات معرفية أقوى بكثير مما كنا نعلمه سابقاً (٩). ويبدو أن المخاوف المالية تشغل حيزاً من عقولنا وتفكيرنا، حتى لو لم نكن على وعي بذلك. ويعادل حجم تأثير هذه المخاوف على معدل الذكاء تقريباً تأثير عدم النوم في الليلة السابقة، ولكنه تأثير مستمر يومياً طالما وجدت تلك المخاوف المالية. هذا يعطينا أدلة مفيدة على كيفية تعديل وتكييف نظم الرعاية الاجتماعية، ليس فقط بضغط المزيد من المال فيها، ولكن عن طريق تجنب النظم والعمليات التي تسهم في هذا الحمل المعرفي الثقيل وغير المرئي.

لقد شهدنا لمحات مماثلة لهذا التأثير في عملنا وتجاربنا. وأظهرت تجربة إعادة صياغة التفاعل بين الباحثين عن عمل والمستشارين في مراكز العمل في المملكة المتحدة، التي قام بها "روري غالاغر"، و"أليكس غياني"، و"سام هينيس"، وغيرهم في فريق الرؤى السلوكية (مع مشاركة الزملاء من وزارة العمل والمعاشات التقاعدية)، أننا نستطيع إعادة العاطلين إلى العمل بشكل أسرع بكثير (انظر الفصل ٨). والأهم من ذلك، أظهرت الدراسة أن هذه التغييرات يمكن أن يكون لها أكبر الأثر على دوافع ونواتج بعض الفئات الأكثر حرماناً و"المعرضة للخطر". وحقبةً أننا لو تمكنا من تكرار، بل وتحسين هذه النتائج مع الزملاء في سنغافورة وأستراليا، فنعتقد أن بإمكاننا أن نفعل حتى أفضل من ذلك.

لعل الأكثر إثارة للإعجاب، مع حجم تأثيره الذي كان صاعقاً حتى لنا، هو نتائج تدخلنا الأخير في محاولة تضييق الفجوة بين المجندين البيض والأقليات العرقية في الشرطة (الفصل ٦)؛ حيث وجد "سيمون رودا" و"إليزابيث لينوس"، اللذان قادا التدخل من فريقنا. إن إضافة رسالة تحفيزية - تشجع المتقدمين على التفكير في سبب رغبتهم في الانضمام إلى الشرطة وسبب أهمية ذلك لمجتمعاتهم - عززت نسبة نجاح المتقدمين من الأقليات في الاختبار بنسبة ٥٠ في المئة، في حين لم تتأثر نسبة نجاح المتقدمين البيض. كان الاعتقاد في السابق أن الفرق في نسب تجاوز اختبارات القبول بين الفئتين، قد يكون نتيجة الفروق بينهم في كفاءة اللغة الإنجليزية أو حتى - كما اقترح البعض - في القدرات المعرفية. ولكن في الواقع، كان إظهار هذا المحفز الذي بدا بسيطاً، مباشرةً قبل نقر المتقدمين على زر بدء الاختبار على الإنترنت، كافياً لإزالة الفروق تماماً بين المجموعات في نسب النجاح.

من الجدير التفكير بتمعن في مدى استثنائية هذه النتائج. نحن لا نعرف مدى التأثير الذي يسببه الخلل والحرمان المستحكم في هذه الحالة، ولكن حجم التأثير الإيجابي العالي للتدخل، يوحي بأن التأثير السلبي للحرمان قد يكون أكثر بكثير مما كان يعتقد الخبراء في السابق. وعلى أقل تقدير، ينبغي أن تكون هذه النتائج سبباً لإعادة النظر في التحدي الكبير، المتمثل في الحراك الاجتماعي والحرمان من خلال نظرة سلوكية أكثر تطوراً، ولنرى إلى أين تقودنا.

النزاع:

منذ بدء الخليقة والناس في قتال ونزاع واشتباك فيما بينهم. وفي الواقع، على الأقل فيما يتعلق بعمليات القتل، فإن الأدلة مقنعة جداً بأننا كنا نُقدم عليها في القرون السابقة - على الأقل في أوروبا - أكثر من العصر الحديث (١٠). ومع ذلك، ما يزال العالم يعاني من النزاعات بين الجماعات، وكل عام تندلع حربان جديدتان، نصفها عبارة عن إعادة نشوب صراع سابق (١١).

هناك حاجة ماسة إلى التواضع هنا. ومما لا شك فيه أن بعض هذه الحروب تنجم عن نقص الموارد الطبيعية أو عوامل أخرى تقع خارج نطاق اختصاص العالم السلوكي. وقد اتجهت العديد من العقول والجهود العظيمة إلى دراسة الأسباب الخاصة والعامة لهذه

الصراعات. أما التحدي الذي يواجه علماء السلوك هو: هل لدينا ما يمكن إضافته في هذا السياق؟ وهل هناك طرف دليل أو عملية عقلية، أو تدخل يمكننا اقتراحه بتواضع ويمكنه أن يحدث فرقاً؟

هناك بعض علماء السلوك يظنون على الأقل - مجرد ظن - أن لدينا ما يمكن إضافته. و"جورج لووينستين" واحد من أكثر علماء السلوك إنتاجية وعمق تفكير في العالم اليوم، يعتقد ذلك بالتأكيد. لا زال الوقت مبكراً على الحكم، ولكن عمله الأخير يتجه نحو هذا الفضاء الواسع من عالم الصراعات. يحاول "لووينستين" في عمله الجديد كشف الجذور السلوكية للصراع، استناداً إلى عمله السابق حول كيفية وصول المفاوضات في كثير من الأحيان إلى طريق مسدود "غير عقلائي"، وكيف نخفق في التنبؤ بسلوكنا من الحالة العاطفية الباردة (الهادئة) إلى الحالة العاطفية الساخنة (المنفصلة). هناك الكثير من البحوث والدراسات يمكننا الاستفادة منها والبناء عليها في هذا المسعى، منها مجموعة الأعمال المطوّلة التي تناولت موضوع "الإدراك الاجتماعي"، بدءاً من العمل المبكر الذي قام به "فريتز هيدر" إلى العمل المعاصر الذي تقوم به "سوزان فيسك" وغيرها (انظر الفصل ١). تلك الأعمال تعرض بالتفصيل كيف تشكل أحكامنا شبه الفورية وتصنيفنا للآخرين اللبنة الأساسية للصراع والتعامل. كما أن شخصيات مثل "إلدار شافير" له أفكار وتأملات حول قضايا مماثلة، وتساءل عما هي التدخلات العملية، إن وجدت، التي قد تخفف من حدة التوترات عميقة الجذور في بعض أسخن مناطق العالم احتداماً بالاضطرابات. وهناك أيضاً أعمال ودراسات علم الأعصاب المهمة والمثيرة للاهتمام، التي أجرتها "تانيا سينغر" وغيرها عن الفروق الدقيقة بين المسارين المحركين للتعاطف (empathy) والشفقة (sympathy)، ووضع نُهج محددة لتطوير هذه المهارات والقدرات لدى الشباب والبالغين.

ومرة أخرى نؤكد: لا يمكننا معرفة إن كانت هذه الطرق سوف تقودنا إلى أي مكان. ولكن العلوم السلوكية أظهرت قدرة ملحوظة لتقديم رؤى جديدة، وحلول جديدة ومبتكرة لكثير من المجالات الأخرى، لذلك قد تُفاجئنا مرة أخرى.

الدليل على الدليل: انتشار النموذج الأفضل للحكومة والممارسة:

ربما لا يبدو هذا التحدي بحجم التحديات السابقة، ولكن طلب الدليل على الدليل في طريقه لأن يغدو أحد أعظم الألغاز في عصرنا؛ لماذا لا يُقدم الناس على العمل "بما قد ينجح"؟ كان أبي دائماً ما يقول: "إذا جلست على مسمار، فيجب أن تتحرك". ومن الناحية التقنية، يجمع هذا اللغز بين دراسة "التعلق" - لماذا يتعلق الناس بممارسة أو حل معين، حتى لو لم ينجح - وبين دراسة الانتشار والابتكار - لماذا تفشل الأفكار والممارسات الأفضل في الانتشار بسرعة.

لقد بدأنا تناول هذه المسألة في الفصل ١٠. ولكن هناك سؤال يقبع فوق جيل كامل من الأدلة عن مشاكل محددة في التعليم والجريمة وما إلى ذلك، وهو ما وصفه بعضهم بطلب "الدليل على الدليل". على سبيل المثال: إذا اكتشف فريق طبي في مكان ما طريقة أفضل لعلاج السرطان، فلماذا يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لانتشار هذا الاكتشاف؟ والأهم من ذلك، ما الذي يمكن القيام به لتسريع هذا الانتشار لأفضل الممارسات؟ رويداً رويداً استحوذ هذا السؤال على اهتمام الأذكىء من صنّاع السياسات والمهنيين، وتهدف العديد من الإصلاحات إلى محاولة فعل شيء حيال ذلك. إن إدخال آليات السوق، على الرغم من أنها مثيرة للجدل في بعض الأحيان، إجراءً عادةً ما يحركه وبقوة الاعتقاد بأن السوق يمكنه أن يعمل على نشر الممارسات الفعالة بسرعة من خلال نظام واضح، عبر توسيع تواجد أفضل مزودي السوق، وإخراج الذين يخفقون في تقديم عمل جيد. ويهتم التدريب المهني والمجلات وحتى الكتب من هذا القبيل، كل الاهتمام بنشر الأفكار والممارسات الجديدة - ونأمل أنها الأفضل - على الرغم من أنها قد تجلب أيضاً المزيد من "الضجيج" والخطأ أيضاً.

ومع ذلك فإن فكرة العلم عن العلم، أو الدليل على الدليل، فكرة هزيلة بشكل مثير للدهشة. وما نعرفه هو أن انتشار الأفكار أو عدمها له جذور نفسية وسلوكية عميقة. وتجعلنا التحيزات التي نحملها في عقولنا أكثر ميلاً إلى استيعاب الأفكار التي تتناسب مع معتقداتنا السابقة. وبالمثل، نعلم أن الأفكار والممارسات تنتشر عبر الشبكات الاجتماعية، ومع ذلك فإن هذه الشبكات غالباً ما تعمل على صد وإبعاد الأفكار الجديدة أيضاً. وحتى في العلم، غالباً ما يقال: إن "العلوم تتقدم مع كل نعش"؛ لأن الناس نادراً ما يغيرون وجهات نظرهم في حياتهم (١٢).

إذن ما هي أفضل الطرق لنشر أفكار جديدة وممارسات أفضل؟ هل هي طريقة التعلم من الأقران، أو من خلال أشكال جديدة من التعليم عبر الإنترنت؟ هل يمكننا إعادة تشكيل الحوافز وتصاميم السوق لتحفيز انتشار الممارسات الأفضل؟ قد تبدو هذه الأسئلة أقل أهمية من كيفية معالجة الحرمان أو الصراع، ولكنها أساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

هناك قضية مرتبطة بهذه المسألة وهي تركيز الاستفادة من العلوم السلوكية على المنظمات والحكومات نفسها. إنه سؤال شائع يُطرح في الحلقات الدراسية، ولا تتوفر لدينا سوى إجابة جزئية عليه، وهو: كيف تجعل العلوم السلوكية المنظمات نفسها تعمل بشكل أفضل؟ وهناك تقدم نحو التوصل للإجابة على هذه الأسئلة، مدفوعٌ بسواعد علماء السلوك الشباب الرائعين أمثال "مايك نورتون"، و"فرانشييسكا جينو"، و"آدم غرانت" و"نينا مازار"، الذين يقدمون رؤى جديدة حول التحفيز والنزاهة في المؤسسات التجارية. وآمل أن يستكشف علماء السلوك (هؤلاء وغيرهم) التدخلات التي من شأنها تحسين أداء الحكومات ونزاهتها أيضاً؛ لأن المرء في جميع أنحاء العالم يمكنه أن يقدم حجة قوية مفادها: إن الكثير من الصراعات والتطرف متأصلة بسبب فشل الحكومات في أدائها لعملها بشكل صحيح.

فالفساد وعدم الكفاءة يوفران تربة خصبة للقلق والعنف. لقد تعبُ مما يُقال بأننا في الوقت الذي نكون فيه قادرين على استخدام العلوم السلوكية والأساليب التجريبية، للمساعدة في تحديد طريقة أفضل لزيادة معدلات الإقبال على التطعيم أو الادخار، فإن العمل بها على تحسين فعالية ونزاهة الحكومات أمرٌ بالغ التعقيد. إننا نجد تعزيز ودعم الحوكمة الفعالة تشكّل أولوية في وكالات العون والإغاثة في جميع أنحاء العالم اليوم. وفي ميادين ومجالات أخرى، كان لدى العلوم السلوكية الكثير لتفيدنا به حول كيفية جعل الشفافية والمعلومات أكثر تأثيراً، وتحفيز النزاهة، وتحسين التوظيف، والحد من الأخطاء في صنع القرار، وتحسين انتشار واعتماد أفضل الممارسات. نعم ستكون أكثر تعقيداً من الدراسات المخبرية المعتادة، ولكن لدينا كل الأسباب التي تدفعنا للتفكير في أن العلوم السلوكية، يمكنها أن تجعل الحكومات والمنظمات الكبيرة الأخرى تعمل بشكل أفضل أيضاً.

اعرف نفسك:

التطور (Evolution) شكّل عقولنا، وشكّل كذلك الاختصارات العقلية التي تدور داخلها، ولكن هذا لا يعني أن نبقي سجناء لهذه العمليات. تماماً كما يوسّع علماء الفيزياء من حدود فهمنا للكون، مع القوى والجسيمات الرائعة التي تُولفه، وكما يوسّع علماء الأحياء من فهمنا للتعقيد الرائع للحياة نفسها، فإن علماء النفس يوسّعون حدود فهمنا لعقولنا.

يمكننا جميعاً استخدام هذه المعرفة السلوكية لمساعدتنا على فهم عقولنا، وإعادة تشكيلها إلى حد ما لتتماشى مع العالم الذي نعيش فيه الآن. ويمكننا أن نحاول دراسة أسباب اختزالنا للمستقبل، وأسباب تذكّرنا للماضي بشكل خاطئ. ويمكننا أن نستخدم معرفتنا بطرق تشكل عاداتنا، من أجل إعادة تشكيل العادات التي نرغب في غرسها، وإضعاف تلك التي نود تعطيلها. ويمكننا أن نسعى إلى فهم كيف تتأثر معتقداتنا وسلوكياتنا من قبل الناس والبيئات المحيطة بنا، وإعادة تشكيل هذه الحجج والتأويلات وكذلك البيئات، للتأثير على أنفسنا وعلى الآخرين بشكل إيجابي. باختصار، يمكننا استخدام الرؤى السلوكية لنصبح كالمهندسين، ولكننا نعمل على عقولنا وحياتنا.

إن العقول البشرية التي تطورت من خلال الصراع من أجل البقاء بين أسلافنا القدامى حبّتنا بمواهب رائعة نعتبرها من المسلّمات حالياً، بدءاً من ردود الفعل الحادة لتفسير أنماط عابرة من الضوء والصوت، وصولاً إلى طرق تفسير النوايا متعددة الأوجه للآخرين. ولكن العالم والتحديات التي نواجهها قد تغيرت، فنحن بحاجة إلى مواءمة وتنقيح عقولنا للعالم الذي نعيش فيه الآن.

بالنسبة لي، فإن أحد أجمل المنعطفات البشرية التي شهدتُها من عمل فريق الرؤى السلوكية، كان إعادة اكتشاف ذلك الفضول العميق الذي يملكنا، حول معرفة الكيفية التي تعمل بها عقولنا. فعندما كان كلٌّ من "روري" و"ألكس" مشغولين بقيادة برنامج لإعادة تدريب ٢٥,٠٠٠ موظف من منتسبي مراكز العمل، فإن العديد من الأسئلة التي طرحت لم تكن حول العملية الجديدة التي يتدربون عليها في حد ذاتها، بل حول العلم الذي يكمن وراءها. فقد أراد مستشارو مراكز العمل فهم المزيد عن الآثار الراسخة، التي تعني أن البحث عن "ثلاث وظائف على الأقل" كان مشكلة. وقد أرادوا أن يفهموا كيف أن

دفع الشباب العاقل عن العمل للتفكير في: متى وكيف يبحثون عن الوظيفة، من شأنه أن يحدث فرقاً، أو سبب أهمية أن يكتب الباحثون عن العمل بأنفسهم الإجراءات التي يتعين اتخاذها. وأراد المستشارون فهم كيفية حدوث هذه الآثار في عقولهم وحياتهم هم أيضاً.

إذا كنت قد بلغت هذا الموضع من قراءة الكتاب، واطلعت على الأدبيات التي بُني عليها، فإنك كذلك على الطريق الصحيح لتحقيق هذا الفهم. وربما كان هذا أحد أعظم الجوانب البشرية والتكيفية في عقولنا، ألا وهو فضولنا. إننا نريد أن نعرف كيف تعمل الأشياء، ونريد أن نعرف ما يعتقده الآخرون، ومشاركة أفكارنا ومشاعرنا الخاصة مع الآخرين، بل إننا نريد أن نعرف لماذا نريد أن نعرف. استمتع بهذه الهبة، فكم هو رائع أن نكون بشراً.

كلمة أخيرة:

بدأت الحكومات والمنظمات والأفراد في جميع أنحاء العالم في استخدام الرؤى السلوكية؛ لإعادة تشكيل ما يقومون به وكيف يقومون به. وتفاوتت هذه الاستخدامات من مجرد إعادة الصياغة البسيطة للرسائل ليتمكن الناس من فهمها بسهولة أكبر، إلى إعادة التصميم الأساسي للسياسات لتعزيز حياة أكثر صحة، والحفاظ على الطاقة، وإعادة الناس إلى سلك العمل.

قدم هذا الكتاب إطاراً بسيطاً يمكن استخدامه ليس فقط من قبل صنّاع السياسات، ولكن يمكن لأي شخص الاستفادة منه، وهو إطار المبادئ الأربعة للرؤى السلوكية والذي أسميناه اختصاراً: إطار إيست "EAST". فإذا أردت تشجيع سلوك ما - في نفسك أو في الآخرين - فاجعله سهلاً وجاذباً، ويُسرّخر النفوذ الاجتماعي، واختَرِ التوقيت المناسب الذي يكون فيه أكثر قبولاً. مؤخراً أخبرتني أخت زوجتي كيف أنها استخدمت إطار إيست "EAST" لتغيير جزء من عملها - ملاحقة الفواتير غير المدفوعة - وكيف أنها وفرت عليها مئات الساعات من المكالمات الهاتفية الضائعة والجهد المهدور، ووفرت على عملائها الوقت والإزعاج كذلك. نأمل أن تحقق لك الفائدة ذاتها.

خلف حُجُب وعَيْنَا وإدراكنا، يتسابق عدد لا يحصى من العمليات لتفسير العالم والتصرف. بناءً على هذا التفسير، نحن بحاجة إلى التفكير في القدرات المعرفية كمورد رائع، ولكنه ثمين في الوقت ذاته. فعندما نقوم بتصميم الخدمات والمنتجات، يجب أن نحترم هذا المورد، وأن

نتذكر أن لدى الناس بشكل عام شؤون أفضل، تشغلهم عن هدر أوقاتهم في البيروقراطية أو "العقلانية" الغامضة للدولة أو للشركات الكبرى. علينا أن نصمم عملنا حول الناس وما يتناسب معهم، وألا نتوقع من الناس إعادة تصميم تفكيرهم وحياتهم حولنا.

إذا كان هناك من خطر كبير يترتب من تطبيق الرؤى السلوكية على السياسات، فهو أن قبول الجمهور للتغيير ومدى سماحهم بحدوثه هش جداً. فإذا أرادت الحكومات، أو المجتمعات، أو الشركات، استخدام الرؤى السلوكية فعلاً، فعليها أن تسعى للحصول على إذن من الجمهور للقيام بذلك. فعندما ينتقل علم السلوك من المختبر إلى العالم من حولنا، فإن تجاربه لا تقتصر على الفعالية فحسب، بل على المقبولية أيضاً.

يهدف هذا الكتاب إلى أن يكون جزءاً من هذا الانفتاح على الجماهير. ففي نهاية المطاف، أنتم - الجمهور من تُسمَّون "المواطن العادي" - بحاجة إلى أن تقررُوا بشأن أهداف وحدود الحفز، ونوعية الاختبارات التجريبية.

في عام ٢٠١٤م، ونتيجة للطلب على خدماته من قطاع الخدمات العامة ومن بلدان أخرى، أصبح فريق الرؤى السلوكية شركة للأغراض الاجتماعية، يتشارك ملكيتها كلٌّ من الحكومة البريطانية، وجمعية "نيستا" الابتكارية الخيرية، وموظفي الفريق. وما يزال الفريق صغيراً مقارنة بحجم الحكومات أو الشركات التجارية، ولكن تأثيره كان ملحوظاً بالفعل. وقد أدت التغييرات في السياسات التي قادها فريق الرؤى السلوكية ووحداته الشقيقة إلى إنقاذ الملايين من سنوات الحياة الصحية، وإلى دخول مئات الآلاف من الأشخاص إلى سلك العمل بشكل أسرع، وإلى جمع الملايين من العوائد المالية للحكومات.

لا يزال هناك الكثير الذي لا نعرفه. فهل ستتلاشى بعض الآثار التي نراها اليوم بسبب فرط الاستعمال، أو بسبب أنها أصبحت مألوفة؟ هل ستعتمد الحكومات المستنيرة، التي يدفعها المستهلكون المستنيرون نحو تقديم عمل أفضل، إلى التشديد وتضييق استخدام الشركات التجارية الكبيرة للحفز؟ من يدري؟ ولكن ما هو مؤكد: أن الحفز - استخدام الرؤى السلوكية والطرق التجريبية التي نتجت في أعقابها - موجودة لتبقى.

الملاحظات:

تمهيد:

١- استخدام صور السائقين في مخالفات السرعة مبنيٌّ على قول مسؤول فرنسي: لا أعرف ما إذا تم تطبيقه وفق تجربة منهجية. آخر جزئية والمتعلقة بالتهديد بإرساله الصور أعتقد زخرفة قول فقط.

الفصل ١- البدايات:

١- أحد أهم التأثيرات النفسية كيفية أن الشئ المألوف يستدعي الإعجاب، من ملاحظات عشوائية متتابعة الى كيفية حبنا وثقتنا في المؤسسات.

٢- انا ممتن روري سوزرلاند للفت انتباهي إلى المثال الرائع لفريدريك العظيم، حين شجع البروسيون تقبل البطاطس.

٣- في مجلة Quarterly Journal of Military History, August 2009.

٤- جامعة كاليفورنيا بلوس انجيلوس إدارة علم الأوبئة في كلية الصحة العامة; <http://www.ph.ucla.edu/epi/snow/victoria.html>

٥- نفق روثريث فتح حوالي عام ١٩٠٨، واليوم تندمج مع الطريق ١٠١، من ليمهاوس الى روثريث. في الانعطافات الحادة تعتبر خطرة، والسرعة لا تتجاوز ٢٠ ميلاً في الساعة.

٦- Heide, Robert, and Gilman, John, Home Front America: Popular Culture of the World War II Era. p.36 ISBN 0-8118-0927-7 OCLC 31207708

٧- Festinger, L. (1957). A Theory of Cognitive Dissonance. Stanford, CA: Stanford University Press. تجسيد كلاسيكي لهذا الأثر، حيث تم مراقبة الطلاب، حيث طلب منهم القيام بمهمة روتينية مملة، وتم دفع إما ١ أو ٢٠ دولاراً لإقناع شخص في غرفة الانتظار أنها كانت ممتعة. فيما بعد حين تم سؤال المبحوثين أفاد الأشخاص الذين تلقوا ١ دولار أنهم استمتعوا بالتجربة أكثر من أولئك الذين تلقوا ٢٠ دولاراً. وبشرح الباحث بأن الذين تلقوا مبالغ أصغر تمت برمجة معتقداتهم لتتماهي مع سلوكهم في التجربة. لا بد أنها تجربة ممتعة لأي أخبر آخرين أنها ممتعة فقط مقابل دالور واحد. Festinger, L., & Carlsmith, J. M. (1959), Cognitive consequences of forced compliance. Journal of Abnormal and Social Psychology, 58(2), 203

- ٨- كثيراً ما يُشار إليها بمسمى: "أثر حفلة الكوكتيل". (1959). Moray, N. 'Cocktail Party Effect'; Moray, N. (1959). 'Attention in dichotic listening: Affective cues and the influence of instructions'. *Quarterly Journal of Experimental Psychology*, 11(1), 56-60.
- ٩- Ratliff, F. (1965). Mach bands: quantitative studies on neural networks in the retina.
- ١٠- Milgram, S. (1963). 'Behavioural Study of Obedience', *The Journal of Abnormal and Social Psychology*, 67(4), 371.
- ١١- Asch, S. E. (1956). 'Studies of independence and conformity: 1. A minority of one against a unanimous majority'. *Psychological Monographs: General and Applied*, 70(9), 1.; Haney, C., Banks, W. C., & Zimbardo, P. G. (1973). 'Study of prisoners and guards in a simulated prison'. *Naval Research Reviews*, 9(1-17).; Latane, B., & Darley, J. M. (1968). 'Group inhibition of bystander intervention in emergencies'. *Journal of Personality and Social Psychology*, 10(3), 215.
- ١٢- Tversky, A., & Kahneman, D. (1973). 'Availability: A heuristic for judging frequency and probability'. *Cognitive Psychology*, 5(2), 207-232.
- ١٣- للتوضيح، سمك الورق 2100x. للحصول على مزيد من الأمثلة انظر، Thinking Fast and Slow، Farrar, Straus and Giroux; وإن هذا المثال مع الصحيفة ما أقوم به بطريقة مختبرية لتبين كيف نعاني من نوع حسابات الدوال الأسية في وقت مبكر. انظر للتجربة في ورقة Tversky and Kahneman (1974).
- حيث طُلب من المبحوثين تقدير الحل، بعد رؤية المسألة لمدة خمس ثوان:
- $$1 \times 2 \times 3 \times 4 \times 5 \times 6 \times 7 \times 8 \dots \text{أو} \dots = 8 \times 7 \times 6 \times 5 \times 4 \times 3 \times 2 \times 1 = ?$$
- حينما شاهد المبحوثون التسلسل الأول قدروا الحل بـ 512 في المتوسط، والذين رأوا الثانية قدروا الرقم بـ 250. يستخدم الناس اختصاراً عقلياً غير صحيح؛ حيث يتم ضرب الأعداد الأولى الصغرى بدقة أفضل، ومن ثم يتم تقدير ومضاعفة الأرقام الكبيرة التالية، مهملين تأثير الدوال الأسية في الحل.
- الإجابة الصحيحة هي 40,320.

- ١٤- انظر على سبيل المثال، أعمال سوزان فسك المطولة عن العاطفة، أو تقرير MINDSPACE للمحة سريعة عن كثير من آثار القوى، أو دانييل كاهنمان في موجز ممتاز في التفكير بسرعة وببطء.
- ١٥- تقديرات حديثة عن المملكة المتحدة تقدر إنفاق المليارات من الجنيهات سنوياً على البحوث الصحية، فأقل من عشر ٢٠٠/١ من هذا المبلغ ينفق على العوامل السلوكية، كما أن غالبية أيضاً ينفق على أبحاث الالتزام الطبي.
- ١٦- لأخذ فكرة انظر في: 'Social Psychology and Policy', Chapter , in Fraser and Burchell' (eds), Introducing Social Psychology (2001). Oxford: Polity.
- ١٧- الوحدة الإستراتيجية المتقدمة أنشئت في ٢٠٠١، كجهة شقيقة لوحدة الأداء والابتكار التي أنشئت مطلع ١٩٩٧، وكلاهما دُمجا لاحقاً في وحدة رئيس الوزراء الإستراتيجية في الحكومة الائتلافية.
- ١٨- Cialdini, R. B. (2003). 'Crafting normative messages to protect the environment'. Current Directions in Psychological Science, 12(4), 105-109.
- ١٩- من العجيب أن حكومة ويلز واصلت فكرة الموافقة المفترضة، كما أن التبرع بالأعضاء كان في قائمة المواضيع المبكرة في عام ٢٠١٠، ولو بشكل مختلف.

الفصل ٢- الحفز يصبح توجهاً سائداً:

- ١- من وجهة نظري أعمال ثالر مميزه جداً، ولها تأثير قوي جداً، بحيث إنه يستحق جائزة نوبل في الاقتصاد. وجهة نظر يشاركني فيها الكثيرون، لمتابعة آخر أعماله انظر في: see Thaler, R. (2015). Misbehaving: the Making of Behavioural Economics. Norton & Co.
- ٢- Options for a New Britain (2010) and its predecessor, Options for Britain (1996); three 'Strategic Audits' conducted by the PMSU (2002, 2005, 2008); and various other works.
- ٣- على سبيل المثال، رأيت بول يعرض في وقت سابق أوجه القوة والقصور في ضبط جودة الحياة، بما في ذلك التحيزات في منهجيتهم. نحن أيضاً استضافناه للمشاركة في الحلقات الدراسية المرتبطة بإدارة الصحة، وعرضه كان له أثر كبير، خصوصاً فيما يتعلق بالبرمجة والتأطير. وهو الآن معروف مؤخراً بكتابته عن السعادة.
- ٤- Dolan, P., Hallsworth, M., Halpern, D., King, D. and Vlaev, I. (2010)

MINDSPACE Institute for Government, London. <http://www.instituteforgovernment.org.uk/sites/default/files/publications/MINDSPACE.pdf>

٥- في النظام البريطاني، رئيس الوزراء والسياسيون يقومون بتعيينات قليلة جداً؛ ليس أكثر من ٥٠ يشمل الحكومة بأسرها تقريباً، حيث يقيد الدستور بما يسمى: "مستشارون خاصون"، الذين يُحظر عليهم على وجه التحديد إعطاء تعليمات لموظفي الخدمة المدنية. وبدلاً من ذلك، يتم تعيين الموظفين الدائمين على الأدوار والمهام التي حددتها الحكومة الجديدة، ويُسمح للوزراء بإعادة تطوير النظام نفسه. وعلى النقيض من ذلك، فإن الرئيس الأمريكي يحصل على صلاحية تعيين ما يقرب من عشرة آلاف وظيفة.

٦- هذا ويمكن القول بأنه مدفوع بوجهة نظر سياسية أكثر من كونه تقييماً واقعياً. مركز الحكومة البريطانية رقم ١٠ ومكتب رئاسة الوزراء غير عادي، وصغير مقارنةً بالمعايير الدولية، وكذلك عدد المعينين السياسيين. وعلاوةً على ذلك، كان من السذاجة اللجوء لحكومة ائتلافية مقارنةً بحكومة الأغلبية العادية، حيث تحتاج أشخاصاً أكثر في السلوك، عندما يتم مناقشة كل سياسة بين الحزبين.

٧- تبين وجود مرشح ممتاز وموهوب جداً، هي نائب مديرة وحدة الإستراتيجية، التي وضعت مخططاً للفريق الجديد. أعتقد أن المخطط كان ممتازاً، وحاولتُ ضمها إلى الفريق. وللأسف، مدير وحدة الإستراتيجية ليس لديه نية في التخلي عنها.

٨- كان أعضاء الفرقة السبعة المتفرغون الأصليون هم: كيت مارشال، نائب المدير الأصلي المُعار من جمعية BRE، روري غالغير؛ ومارين آشفورد، خبير تسويق (مثير للجدل قليلاً) من دور سابق في حزب المحافظين؛ سام نغوين؛ هنري آشفورد، المستقطبان خارجياً مع خلفية مؤسسات إجتماعية؛ روزي دونارشي، محلل السياسة العامة من وحدة PMSU؛ وبن مونك، من وحدة PMSU على أساس مؤقت.

الفصل ٣- سهل:

١. Automatic Enrolment Opt-out Rates: findings from research with large employers, DWP, 2013. https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/227039/opt-out-research-large-employersad_hoc.pdf. See also Benartzi, S. (2012) *Save More Tomorrow*, Portfolio Publishers. For an early advocacy of the idea, see Thaler, R. (2002), 'Save More Tomorrow: a simple plan to increase retirement saving', *Capital Ideas*, vol. 4, no.1, Chicago Booth

٢. وعلى النقيض من ذلك، شعر بعض صانعي السياسات في آسيا بالقلق من أن الناس يدخرون كثيراً، ويحتاجون حقاً إلى التشجيع على الإنفاق واستهلاك أكثر من ذلك.

٣. وفي نظام المعاشات التقاعدية في الولايات المتحدة، لا يقابل صاحب العمل فقط اشتراكات الموظفين في المعاش التقاعدي، بل يمكنه أيضاً سحب هذا المبلغ بمجرد بلوغه ٥٩ عاماً. وفي الواقع يمكن للموظف أن يحصل على ما يعادل ١,٦ في المائة من راتبه السنوي، أو في المتوسط أكثر من ٥٠٠ دولار، وذلك باستخدام المناورة. ومع ذلك، يترك أكثر من ثلث الناس هذا المال "على الطاولة" James J. Choi, David Laibson, and Brigitte C. Madrian (2011) \$100 Bills on the Sidewalk: Suboptimal Investment in 401(k) Plans. *Rev Econ Stat.* 2011 Aug; 93(3): 748-763

٤. عرض تقديمي في مؤتمر: BX 2014, Sydney

٥. Mayhew, Pat, Clarke, Ronald V., and Elliott, David (1989), 'Motorcycle Theft, Helmet Legislation and Displacement', *Howard Journal of Criminal Justice*, vol. 28, issue 1: 1-8

٦. ٤٤٪ وُجدت في دراسة أجريت في ١٩ مدينة في تكساس <http://www.smarterusa.org/documents/IIHS-Helmet-Q&A.pdf>. وقد شوهد انخفاض بنسبة ٣٦ في المائة في سرقات الدراجات النارية في هولندا في عام ١٩٧٥ بعد إدخال قوانين تتطلب خوذة (Mayhew et al., 1989).

٧. 'Kreitman (1976). 'The coal gas story: UK suicide rates, 1960-1971

وحديثاً: British Journal of Preventative and Social Medicine, 30, 86-93, Hawton, 'Restricting access to methods of suicide: rationale and evaluation of this approach to suicide prevention'. *Crisis*, 28, 4-9(2007)

<http://www.dol.gov/regulations/20120622OIRAReducingReportingPaperworkBurd> .A
.ens.pdf

Bettinger, E., Long, B.T., Oreopoulos, P., and Sanbonmatsu, L. (2012) 'The Role of .٩
Application Assistance and Information in College Decisions: Results from the H&R
.Block Fafsa Experiment'. Quarterly Journal of Economics, 127, Issue 3; 1205-1242

[https://econresearch.uchicago.edu/sites/econresearch.uchicago.edu/files/Bettinger%20](https://econresearch.uchicago.edu/sites/econresearch.uchicago.edu/files/Bettinger%20Long%20Oreopoulos%20Sanbonmatsu%20-%20FAFSA%20paper%201)
[Long%20Oreopoulos%20Sanbonmatsu%20-%20FAFSA%20paper%201](https://econresearch.uchicago.edu/sites/econresearch.uchicago.edu/files/Bettinger%20Long%20Oreopoulos%20Sanbonmatsu%20-%20FAFSA%20paper%201)

١٠. الارتفاع من ١٩,٢ إلى ٢٣,٤ في المائة من الناس، انظر 'EAST BIT'.

Hawton, K., Bergen, H., Simkin, S., Dodd, S., Pocock, P., Bernal, W., Gunnell, D. .١١
and Kapur, N. (2013) 'Long term effect of reduced pack sizes of paracetamol on
poisoning deaths and liver transplant activity in England of Wales: interrupted time
series analyses'. BMJ; 346 doi And: <http://dx.doi.org/10.1136/bmj.f403> (published
(7 February 2013

١٢. حتى منهجية MINDSPACE، في وقت لاحق، لم تقل الكثير عن التبسيط، وربما حصلت على درجة:
د في الخيار الافتراضي.

١٣. See, for example, see Max Bazerman's The Power of Noticing (2014), Simon and .١٣
Schuster

الفصل ٤- جذاب!

Nakamura, R., Pechey, R., Suhrcke, M., Jebb, S. A., and Marteau, T. M. (2014), -1
'Sales. Impact of displaying alcoholic and non-alcoholic beverages in end-of-aisle
locations: an observational study', Social Science & Medicine, vol.108; 68-73. doi:
.10.1016/j.socscimed.2014.02.032

Neslin, S. A., and Van Heerde, H. J. (2009), Promotion dynamics, 3: 177-268. Chan, -٢
T., Narasimhan, C., and Zhang, Q. (2008), 'Decomposing promotional effects with

a dynamic structural model of flexible consumption', J Mark Res, 45: 487-498.
 Ni Mhurchu, C., Blakely, T., Jiang, Y., et al. (2010), 'Effects of price discounts and
 tailored nutrition education on supermarket purchases: a randomized controlled
 trial', Am J Clin Nutr, 91: 736-747

٣- انظر لتقرير EAST لمعرفة المزيد من النتائج. كما اختبرنا أيضا إضافة الاسم والمبلغ، وكان هذا تأثيره
 أكبر بشكل طفيف مقارنةً بالاسم فقط.

٤- What's Psychology Worth? A Field Experiment in the Consumer Credit Market.
 Bertrand, Karlan, Mullainathan, Shafir and Zinman. 7 June 2005. <http://cep.lse.ac.uk/seminarpapers/10-06-05-BER.pdf>

٥- Slovic, P. (2007). "If I look at the mass I will never act": Psychic numbing
 and genocide'. Judgment and Decision Making, 2, 79-95. Available at www.decisionresearch.org

٦- Santiago-Chaparro, Kelvin R., Chitturi, Madhav, Bill, Andrea, and Noyce, David A.
 (2012), 'Spatial Effectiveness of Speed Feedback Signs', Transportation Research
 Record: Journal of the Transportation Research Board, vol. 2281: 8-15

٧- Van Houten, Ron and Nau, Paul A. (1981), 'A comparison of the effects of posted
 feedback and increased police surveillance on highway speeding', Journal of
 Applied Behavior Analysis, vol. 14, issue 3: 261-71

٨- Sandberg, W., Schoenecker, T., Sebastian, K. and Soler, D. (2009) Long- Term
 Effectiveness of Dynamic Speed Monitoring Displays (DSMD) for Speed
 Management at Speed Limit Transitions, Washington, Dakota and Ramsey
 Counties. <http://www.informationdisplay.com/httpdocs/docs/MinnesotaStudy.pdf>

٩- [http://wheels.blogs.nytimes.com/2010/11/30/speed-camera-lottery-winsvw-fun-](http://wheels.blogs.nytimes.com/2010/11/30/speed-camera-lottery-winsvw-fun-theory-contest/?_php=true&_type=blogs&_php=true&_type=blogs&_r=1)
[theory-contest/?_php=true&_type=blogs&_php=true&_type=blogs&_r=1](http://wheels.blogs.nytimes.com/2010/11/30/speed-camera-lottery-winsvw-fun-theory-contest/?_php=true&_type=blogs&_php=true&_type=blogs&_r=1)

١٠- هذه الزيادة بعشرة أضعاف قد يجادل البعض أنها لم تخضع لمنهجية التجارب العشوائية المنضبطة. وبعبارة أخرى، فإنه من الممكن، مع كونه غير مرجح، أن التحول الإضافي إلى الخصم المباشر قد ينشأ من بعض التغييرات الأخرى خلال الفترة في هذه المناطق.

١١- Frey, B. (2001), *Inspiring Economics: Human Motivation in Political Economy*.

Frey, B., and Osterloh, M. (eds) (2002), *Successful Management by Motivation: Balancing Intrinsic and Extrinsic Incentives*.

١٢- Roberto, C. A., and Kawachi, I. (2014), 'Use of psychology and behavioral economics to promote healthy eating', *Am J Prev Med.*, 47(6): 832-7. doi: 10.1016/j.amepre.2014.08.002

١٣- Van Kleef, E. et al., (2014) 'Nudging children towards whole wheat bread: a field experiment on the influence of fun bread roll shape on breakfast consumption'. *BMC Public Health*, 14:906 [http://www.biomedcentral.com/content/pdf/1471-pdf.Belot,M.,James,JandNolen,P.\(2014\)IncentivesandChildren's.906-14-2458.DietaryChoices:AFieldExperimentinPrimarySchools.UniversityofBath.http://www.bath.ac.uk/economics/research/working-papers/2014-papers/25-14.pdf](http://www.biomedcentral.com/content/pdf/1471-pdf.Belot,M.,James,JandNolen,P.(2014)IncentivesandChildren's.906-14-2458.DietaryChoices:AFieldExperimentinPrimarySchools.UniversityofBath.http://www.bath.ac.uk/economics/research/working-papers/2014-papers/25-14.pdf)

١٤- Dolan, P., Hallsworth, M., Halpern, D., King, D. and Vlaev, I. (2010) *MINDSPACE* Institute for Government, London. <http://www.instituteforgovernment.org.uk/sites/default/files/publications/MINDSPACE.pdf>

الفصل ٥- اجتماعي:

١- انظر لدراسة عن طلبة MIT والباب الدوّار Cullen et al., (2006): حيث أفاد ٦١٪ من الطلبة أنهم سوف يستخدمون الباب الدوّار في حال استخدمه الشخص الذي قبلهم.

http://web.mit.edu/~slanou/www/shared_documents/366_06_REVOLVING_DOOR.pdf

٢- Cialdini, Robert B., Reno, Raymond R., and Kallgren, Carl A. (1990), 'A Focus Theory of Normative Conduct: Recycling the Concept of Norms to Reduce Littering in Public Places', *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 58, no. 6: 1015-26

- ٣- Salganik, Matthew J., Dodds, Peter Sheridan, and Watts, Duncan J. (2006), 'Experimental Study of Inequality and Unpredictability in an Artificial Cultural Market'. https://www.princeton.edu/~mjs3/salganik_dodds_watts06_full.pdf
- ٤- Darley, J., and Latene, B. (1968), 'Bystander intervention in emergencies: diffusion of responsibility', *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 8, no. 4: 377-83
- ٥- Burger, J., and C. Shelton (2011), 'Changing everyday health behaviors through descriptive norm manipulations'. <http://www.scu.edu/cas/psychology/faculty/upload/Burger-Shelton-2011.pdf>.
- ٦- أليس آيسن وجد أن إعطاء الحلويات للأطباء زاد من دقة تشخيصهم، واهتمامهم بالخيارات المتاحة أكثر. Erez, A. & Isen, A.M. (2002). 'The Influence of Positive Affect on Components .of Expectancy Motivation.' *Journal of Applied Psychology*, 87(6): 1055-1067
- ٧- لُحْجَة مقاربة من زملائي السابقين من الجانب السياسي انظر ل: Steve Hilton, Jason Bade, and Scott Bade (2015), *More Human: Designing a World Where People Come First*
- ٨- نعلم من أبحاث آمي كادي من جامعة هارفارد أن وضعية وقوف أو جلوس المتقدم، لها تأثير في إمكانية حصوله على الوظيفة. المرشح الذي يدخل مقابلة شخصية وقد سبق له أن وقف بطريقة مستقيمة "إظهار قوة" لدقيقتين يتم تقييمه بشكل أعلى، ومن ثم تزداد فرص حصوله على الوظيفة.
- ٩- للحصول على مدخل جيد لهذا المجال من الأدبيات انظر إلى: Nicholas A. Christakis and James H. Fowler (2009), *Connected: The Surprising Power of Our Social Networks and How They Shape Our Lives*

الفصل ٦- التوقيت المناسب:

- ١- Charles Duhigg (2012), *The Power of Habit: Why We Do What We Do in Life and Business*, Random House
- ٢- ارتفعت الأرقام الموثقة للمغادرين من المملكة المتحدة دون مزيد من التوجيه من ١٨ إلى ٢٢ في المائة. هذا الرقم هو أقل بكثير من المجموع الكلي، الذي غادر بسبب عدم اكتمال تتبع البيانات في وقت إجراء الدراسة، ولكن يجب أن يظل الحجم متناسب مع الأثر صحيحاً.

Shu, L. L., Mazar, N., Gino, F., Ariely, D., and Bazerman, M. H. (2012), 'Signing at the beginning makes ethics salient and decreases dishonest selfreports comparison to signing at the end', *Proceedings of the National in Academy of Sciences*. 109(38), 15197-15200.

٤- قمنا بتجربة نسخة من هذا التدخل لتشجيع الناس على أن يكونوا أكثر صدقا في تصريح ما إذا كان وضعهم السكني قد تغير، بحيث لم يعد لهم حق الحصول على خصم الشخص الواحد على ضريبة المجلس المحلي. فعلياً عزز التصريح من المصادقية، ولكن وجدنا أن رسالة مبسطة كانت قادرة على القيام بذلك أيضاً. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تُجرى تجربة على ٤٠,٠٠٠ نموذج ضرائب؛ لمعرفة ما إذا كان نقل التوقيع يولد تصريحات ضريبية أكثر صدقاً.

https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/350282/John_Lewis_trial_report_010914FINAL.pdf

Marcel, A. J. (1983), 'Conscious and Unconscious Perception: Experiments on Visual Masking and Word Recognition', *Cognitive Psychology*, 15: 197-237.

Vohs, K. D., Mead, N. L., and Goode, M. R. (2006), 'The psychological consequences of money', *Science*, 314(5802): 1154-6.

Barrera-Osorio, Felipe, Bertrand, Marianne, Linden, Leigh L., and Perez- Calle, Francisco (2011), 'Improving the Design of Conditional Transfer Programs: Evidence from a Randomized Education Experiment in Colombia', *American Economic Journal: Applied Economics*, 3(2): 167-95.

٩- ٧٤٪ اختاروا الفاكهة قبل أسبوع، لكن عندما وصلت الطلبات وعرض عليهم من جديد، فإن ٧٠٪ اختاروا الشكولاته (Read and van Leeuwen (1998).

١٠- Read, D., Loewenstein, G., and Kalyanaraman, S. (1999) 'Mixing virtue and vice: combining the immediacy effect and the diversification heuristic', *Journal of Behavioral Decision Making*, Dec 1999, 12, 4. http://online.wsj.com/public/resources/documents/ReadLoewenstein_VirtueVice_JBDM99.pdf

- ١١- Soman, Dilip (2015), *The Last Mile: Creating Social and Economic Value from Behavioural Insights*, Rotman-UTP Publishing.
- ١٢- Muraven, M., and Baumeister, R. F. (2000), 'Self-regulation and depletion of limited resources: does self-control resemble a muscle?', *Psychol Bull.*, 126(2): 247-59.
- ١٣- Danziger, S., Levav, J., and Avnaim-Pesso, L. (2011), 'Extraneous factors in judicial decisions', *Proceedings of the National Academy of Sciences*, vol. 108, no. 17: 6889-6892, doi: 10.1073/pnas.1018033108.
- ١٤- Dai, H., Milkman, K. L., Hofmann D. A., and Staats, B. R. (2014), 'The Impact of Time at Work and Time Off From Work on Rule Compliance: The Case of Hand Hygiene in Health Care', *Journal of Applied Psychology*, <http://dx.doi.org/10.1037/a0038067>.
- ١٥- Linder, J. A., Doctor, J. N., Friedberg, M.W., Nieva, H. R., Birks, C., Meeker D., and Fox C. R. (2014), 'Time of Day and the Decision to Prescribe Antibiotics', *JAMA Internal Medicine*, vol. 174, no. 12: 2029-31.
- ١٦- Duflo, Esther, Michael Kremer, and Jonathan Robinson (2011), 'Nudging Farmers to Use Fertilizer: Theory and Experimental Evidence from Kenya.' *American Economic Review*, 101 (6): 2350-90.
- ١٧- انخفض معدل الانسحاب من ٢٥ إلى ١٦ بالمائة، من الجدير بالذكر أن هذه الكليات لا يتم دفع مستحقاتها إلا للطلبة المسجلين والحاضرين والذين أكملوا المادة. هذا مهم جداً لهم.

الفصل ٧- البيانات والشفافية:

- ١- هناك سبب إضافي لإسقاط مصطلح RECAP، هو أنه لا يمكن لأحد أن يتذكر ماذا يرمز له ، حتى ريتشارد ثالر، الذي صاغ هذا المصطلح.
- ٢- كما هو الحال في كثير من الأحيان، كنا سوف نسميها: "mydata"، أو شيء من هذا القبيل في الورقة الخضراء، ولكن شخصاً آخر سبقنا باستخدام العبارة.

٣- هناك قدر كبير من أعمال الحكومة، وبالتأكيد في رقم ١٠، يحصل في الممرات وبهو المبنى. ومن الجدير بالذكر أيضاً وجود كم من التشريعات، يحدث من خلال ربط أفكار إضافية على مشاريع تمرير القوانين، وغالباً ما يشار إليها سلباً بـ "شجرة عيد الميلاد" - الناس تضيف بنوداً مثلما يتم إضافة الزينة على شجرة عيد الميلاد. ولكن في بعض الأحيان تكون طريقة فعالة جداً. يمكن أن يكون مشروع القانون بمثابة دعوة تجمّع للأفكار في منطقة ما. وبالتالي يمكن للحكومة أو رئيس الوزراء أن يقول: "نحن بحاجة إلى مشروع قانون على X". المسؤولون يحصل لديهم ربكه حول الخزائن والأدراج لبعض الأفكار والسياسات التي قد تعمل، سواءً جديدة أو قديمة. في الوقت الذي يشقُّ فيه مشروع التقنين طريقةً حول ويتهاول ومن خلال البرلمان، ما بدأ كهيكل عظمي أصبح مكسوّاً باللحم والعضلات. وبطبيعة الحال، فإن مشروع القانون يمكن أيضاً في نهاية المطاف أن يصبح سميناً مثل فرانكنستين.

٤- ملاحظة جانبية، لا يزال لديّ نفس الطبيب في كامبريدج الذي سجلتُ معه في المرحلة الجامعية قبل ٣٠ عاماً، على الرغم من تغييره للمنزل وحتى المدينة عدة مرات. درجات ممارستي جيدة، لكنها ليست الأفضل. أنا متأكد من أنني كنت سأؤثر بهذه التقييمات لو كانت موجودة في ذلك الحين.

٥- British Crime Survey, July 2014.

٦- Leslie K. John, Alessandro Acquisti and George Loewenstein, (2011) 'Strangers on a Plane: Context-Dependent Willingness to Divulge Sensitive Information'. Journal of Consumer Research, Vol. 37, No. 5 (February 2011), pp. 858-873

٧- <http://www.hsph.harvard.edu/obesity-prevention-source/obesity-trends/>

لتقديرات حديثة انظر لآخر تقارير من منظمة الصحة العالمية. الآن هناك توقعات تقريباً بأن يصبح سكان بعض الدول بالكامل من زائدي الوزن بحلول عام ٢٠٣٠.

٨- The Behavioural Insights Team (2014), Reducing Mobile Phone Theft and Improving Security. Home Office

https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/390901/HO_Mobile_theft_paper_Dec_14_WEB.PDF

٩- Which?, 3 November 2014.

١٠- وجد كل من جورج لويونشتاين وكريستين روبرتو بشكل مستقل أن الاستدلال البصري له تأثير أكبر على الخيارات الغذائية الإضافية، وأن إدراج شخصية بشرية يزيد من التأثير. وقد ذهب الأستراليون مؤخراً مع تصنيف نجوم ضمن نفس الفئة، مع مؤشرات مبكرة على أنها تحفز بالفعل إعادة صياغة الخيارات.

١١- Hoffrage U., and Gigerenzer, G. (1998), 'Using natural frequencies to improve diagnostic inferences', Acad. Med., 73: 538-40.

١٢- <http://www.surveandtest.com/do-epc-ratings-affect-house-prices>

الفصل ٨- اتباع نهج مختلف لتحديات السياسات الكبرى:

١. "الصناديق الحمراء" هي الحقائق المميزة التي تُعطى للوزراء في الحكومة البريطانية لحمل الأوراق الرسمية. كثيرٌ من إيقاع الحكومات حول العالم يقرع بالتناغم مع ملء وتفرغ هذه الصناديق.

٢. انظر، على سبيل المثال، كيف يقول غالبية الجمهور في العديد من البلدان أن السياسيين يضعون "مصالحهم الشخصية" فوق المصلحة العامة، وكذلك التغطية واسعة النطاق، كيف أن البرلمانات لديها عطلات صيف طويلة، وأن رؤساء الوزراء يأخذون عطلاتٍ خلال الأزمات.

٣. Tetlock, Philip E. (2005), Expert Political Judgment: How Good Is It?, Princeton University Press.

٤. انظر لعمل Robert et al, لآخر الإحصاءات عن معدلات التوقف عن التدخين:

<http://www.smokinginengland.info/>.

٥. إذا نسبنا ٥٠,٠٠٠ في السنة، أو حوالي الربع، من الزيادة في عدد المدخنين الذين يتحولون للسجائر الالكترونيه - مع ملاحظة أن هذا أهم عامل في ترك التدخين - وأخذنا بالاعتبار الافتراض المتحفظ أن مجرد تقديم موعد الإقلاع عن التدخين بما فيه الكفاية لإنقاذ عامين من الحياة في المتوسط، وهذا يشير إلى أن السجائر الالكترونية تنقذ حالياً حياة ١٠٠,٠٠٠ سنوياً.

٦. WHO Framework Convention on Tobacco Control, 21 July 2014, p.2.

http://apps.who.int/gb/fctc/PDF/cop6/FCTC_COP6_10-en.pdf?ua=1

٧. استند هذا إلى أدلة تشير إلى أن الناس أكثر ميلاً لاستكمال تسلسل المهام إذا كانوا يشعرون أنها قد حققت بالفعل بداية جيدة. بالتالي زبائن المقهى عندما يتم إعطاؤهم بطاقة الولاء التي تمنحهم القهوة مجاناً، بعد شراء عشرة أكواب مع وجود ختمين جاهزين في البطاقة (أي ١٢ ختماً)، سوف يقومون بشراء القهوة أسرع بكثير من إعطائهم بطاقة خالية لعشرة أختام فقط.

٨. Ioannidis, J. P. A. (2005), 'Why Most Published Research Findings Are False', [http://](http://buster.zibmt.uni-ulm.de/dpv/dateien/DPV-Wiss-False-Research-Findings.pdf)

buster.zibmt.uni-ulm.de/dpv/dateien/DPV-Wiss-False-Research-Findings.pdf

٩. حجم العينة لهذه التجربة الضخمة كان ١١٠,٠٠٠، انظر للنتائج المستقبلية والتحليل مصحوباً بالتمذجة القياسية بواسطة: Gallagher, Gyani, Sanders et al.

١٠. هناك حوالي ٢,٤ مليون من المطالبات المقبولة للباحثين عن العمل عادةً في السنة، يدفع ٥٧ جنيهاً إسترلنيا تحت ٢٥ سنة وحوالي ٧٢ جنيهاً إسترلنيا لأكثر من ٢٥ سنة. وتتراوح المدة الأكثر شيوعاً للاستحقاقات تاريخياً بين ١٣ و٢٦ أسبوعاً، مع وجود حوالي ٨٠٠,٠٠٠ شخص مستحق أي وقت من الأوقات. وبالتالي فإن التقدير التقريبي هو ٢,٤ مليون x 4 - 2 x (أيام حفظ) 60-70 £ (متوسط مستوى المنفعة في الأسبوع) $7 \div 48-96$ مليون £.

١١. يُعرى مصطلح "الأرواح الحيوانية" عموماً إلى جون ماينارد كينز، من كتابه عام ١٩٣٦، النظرية العامة للعمالة، الفائدة والمال.

١٢. على الأقل واحدة من هذه الأفكار آتت ثمارها لاحقاً، وذلك في شكل مؤشر سرقة الهاتف المحمول؛ واحدة من العديد من الأفكار لكشف حساسية المستهلك والتجارة والمنتجات المباعة عبر الإنترنت، وحفز المصنعين لبناء منتجات أكثر أمناً للمستهلكين (انظر الفصل ٧).

الفصل ٩- الرفاهية، حفز ذواتنا، وحفز بعضنا بعضاً، يحقق لنا حياة أكثر سعادة:

١. انظر: Halpern, D., (2009) The Hidden Wealth of Nations: للمزيد عن المفاضلة بين وقت التنقل والرضا عن الحياة. يبقى القياس للأثر مسألة متنازع عليها. من الصعب فصل الفروق الفردية وآثار الاختيار بشكل كامل. انظر أيضاً: Stutzer and Frey (2008), 'Stress that doesn't pay: the commuting paradox', Scandinavian Journal of Economics, 110 (2): 339-66.

٢. Aristotle, The Nicomachean Ethics, 1098a.
٣. An Inquiry into the Original of Our Ideas of Beauty and Virtue (1725).
٤. The Principles of Moral and Political Philosophy (1785).
٥. An Introduction to the Principles of Morals and Legislation (1789).
٦. Inglehart, R. F. (1989), Culture Shift in Advanced Industrial Society, Princeton University Press.
٧. Donovan, N., and Halpern, D. (2002), 'Life satisfaction: the state of knowledge and implications for government', Prime Minister's Strategy Unit, discussion paper.
٨. This method of measuring well-being is known as the Experience Sampling Method (ESM). ويعرف هذا الأسلوب لقياس الرفاه باسم طريقة خبرة العينة (ESM).
٩. Lewis, J., 'Income, Expenditure and Personal Well-being, 2011/12' (2014), Office for National Statistics.
١٠. في ورقة حديثة ومحددة وقد تصبح مثيرة للجدل، لاحظ أوزوالد أن الجين المرتبط بالاكنتاب يبدو أقل في الدانمارك، حيث درجة الرضا عن الحياة مرتفعة. وعلاوة على ذلك، لاحظ أن هناك علاقة بين مستوى هذا الجين في عدد من البلدان ومتوسط مستوى الرفاه الشخصي. هذا يؤسس لحجة، وإن كانت هشة في هذه المرحلة، أن الاختلافات الجينية قد تفسر الاختلافات الوطنية في مستويات الرفاه الشخصي، وبالتالي قد تؤثر هذه بدورها على معدلات النمو. وسوف يكون تطور غير عادي إذا استطاع الآخرون تأكيد النتائج أو التفصيل فيها.
١١. MacKerron, G., and Mourato, S. (2013), 'Happiness is greater in natural environments', Global Environmental Change, 23(5): 992-1000.
١٢. Dunn, E. W., Gilbert, D. T., and Wilson, T. D. (2011), 'If money doesn't make you happy, then you probably aren't spending it right', Journal of Consumer Psychology, 21(2): 115-25. Subsequently expanded into the book Happy Money

١٣. انظر: Halpern, D., (2005), Social Capital, Polity Press, for a summary of the Literature ملخص عن الأدبيات. لمسح شامل للأدبيات انظر: Holt-Lunstad et al, والتي تشمل بيانات من ٣٠٠ ألف مشارك، تمت متابعتهم بمتوسط ٧ سنوات ونصف. وهذا يدل على أن الأفراد الذين يحصلون على دعم اجتماعي كافٍ تزيد احتمالات بقائهم على قيد الحياة بنسبة ٥٠ في المائة بالمقارنة مع نظرائهم الذين يعانون من ضعف العلاقات الاجتماعية. Holt-Lunstad, J., Smith, T. B., and Layton, J. B. (2010), 'Social relationships and mortality risk: a metanalytic review', PLoS medicine, 7(7), e1000316.
١٤. Pennebaker, J. W., Kiecolt-Glaser, J. K., and Glaser, R. (1988). 'Disclosure of traumas and immune function: Health implications for psychotherapy'. Journal of Consulting and Clinical Psychology, Vol. 56, pp. 239-245.
١٥. Oswald, A. (1997), 'Happiness and economic performance', Economic Journal, 107: 1815-31.
١٦. Helliwell, J.F. and Huang, H., (2010) 'How's the Job? Well-Being and Social Capital in the Workplace'. ILRREVIEW, Vol. 63 (2) <http://digitalcommons.ilr.cornell.edu/ilrreview/vol63/iss2/2/>
١٧. Gallup data summarised in John Helliwell's blog: <https://socialcapital.wordpress.com/tag/john-helliwell/> كما لوحظ من البيانات أن الموظفين الذين أفادوا بوجود أصدقاء مقربين في العمل كانوا:
- ٤٣٪ أكثر احتمالية لتلقي الثناء أو الاعتراف بعملهم في الأيام السبعة الماضية.
 - ٣٧٪ أكثر عرضة للإبلاغ عن أن شخصاً ما في العمل شجع عملهم.
 - ٣٥٪ أكثر احتمالية للإبلاغ عن زميل في العمل التزم بالجودة.
 - ٢٨٪ أكثر احتمالية للإبلاغ عن شخصاً ما في العمل تحدث معهم عن تقدمهم في الأداء خلال الأشهر الستة الماضية.

- ٢٧٪ أكثر عرضة للإبلاغ أن رسالة شركتهم تجعلهم يشعرون بأهميتهم.
- ٢٧٪ أكثر عرضة للإبلاغ بأن آراءهم يتم الأخذ بها في العمل.
- ٢١٪ أكثر عرضة للإبلاغ أنه في العمل، لديهم الفرصة للقيام بأفضل ما لديهم.
- ١٨. Layard, R. (2011) Happiness: Lessons from a New Science.
- ١٩. هذه من بيانات ٢٠١١، إلا أنها لم تنشر إلا في ٢٠١٤ http://www.ons.gov.uk/ons/dcp171766_363811.pdf
- ٢٠. Gilbert, D. (2007) Stumbling on Happiness, Knopf.
- ٢١. انظر للموقع الشخصي ل Carol Dweck's للاطلاع على أعمالها:
- Dweck, C. S. أو <https://web.stanford.edu/dept/psychology/cgi-bin/drupal/cdweck>, (2006), Mindset: The New Psychology of Success. For Angela Duckworth's closely related work on 'Grit' see <https://sites.sas.upenn.edu/duckworth/pages/research>
- ٢٢. كثيراً ما كنت أتحديث أنا وريتشارد في نفس جلسات النقاش، مثل جلسة مع أنجيلا ميركل في عام ٢٠١٣، وقد استخدم هذه العبارة عدة مرات، ودائماً الجملة تضرب وتراً.
- ٢٣. Fujiwara, D., & Dolan, P. (2014). Valuing mental health. Policy, 4, 2-1.
- ٢٤. Spence, R., Roberts, A., Ariti, C. and Bardsley, M. (2014). 'Focus on: Antidepressant prescribing. Trends in the prescribing of antidepressants in primary care', Quality Watch. <http://www.health.org.uk/publications/focuson-antidepressant-prescribing/>
- لم يتم احتساب الارتفاع بسبب فترات وصفة أقصر، ولا من خلال التغييرات في قوة الأقراص الموصوفة.
- ٢٥. الاتصالات الشخصية، ديفيد كلارك (أكسفورد، ورئيس برنامج تحسين الوصول إلى العلاج النفسي في المملكة المتحدة). التزام لتوسيع e-CBT وقدم في ميزانية مارس ٢٠١٥، تحت تأييد نائب رئيس الوزراء، نيك كليج.
- ٢٦. Dunn, E. W., Aknin, L. B., and Norton, M. I. (2008), 'Spending money on others promotes happiness', Science, 319(5870): 1687-8

٢٧. <https://www.ipsos-mori.com/Assets/Docs/Publications/SRI-National-Citizen-Service-2013-evaluation-main-report-August2014.PDF>
٢٨. <http://www.behaviouralinsights.co.uk/publications/evaluating-youth-socialaction>
٢٩. Halpern, D., (1995), Mental health and the built environment. Taylor and Francis.
- Also, Halpern, D. (2008) 'An evidence-based approach to building happiness building for happiness, in RIBA-edited volume, Jane Wernick, J (ed) Building happiness: architecture to make you smile. RIBA Building Futures, Black Dog Publishers
٣٠. هذه فكرة تم اقتراحها من قبل Paul Resnick في أمريكا ولا زالت فكرة غريبة.
٣١. Alice Isen, ibid. – ref. 6 in 'Social' (Ch. 5).
٣٢. تمت مراجعة ل 'magenta book' والذي يضع معايير للتقييم، والذي ينظر أيضا في آثار السياسات على الرفاهية أيضا وقياسها، وحيثما كان ذلك ممكنا باستخدام تدابير ONS المطوّرة حديثا.
٣٣. Brickman, P., Coates, D., and Janoff-Bulman, R. (1978), 'Lottery winners and accident victims: Is happiness relative?', Journal of Personality and Social Psychology, 36(8): 917. In fact, these results are often incorrectly reported as showing that winning the lottery or becoming paralysed has no longterm impact on well-being. This is not the case, but the effects are still much smaller than most people think they would be
٣٤. Fujiwara, D., and Campbell, R. (2011), Valuation Techniques for Social Cost-Benefit Analysis: Stated Preference, Revealed Preference and Subjective Well-Being Approaches. A Discussion of the Current Issues. HM Treasury
٣٥. Inglehart, Ronald F., Foa, R., Peterson, C., and Welzel, C. (2008), 'Development, Freedom, and Rising Happiness A Global Perspective (1981– 2007)', Perspectives on Psychological Science, 3(4): 264–85. DOI. Abstract. Public Access. Local Access
٣٦. Halpern, D. and Reid, J. (1992); 'Effect of unexpected demolition announcement on health of residents'. BMJ 304:1229; Halpern, D (1995), Mental health and the built environment. Taylor and Francis

Buell, Ryan W., and Michael I. Norton. 'The Labor Illusion: How Operational Transparency Increases Perceived Value.' *Management Science* 57, no. 9 (September 2011): 1564–1579.

.Buell, Ryan W., and Michael I. Norton

'Think Customers Hate Waiting? Not So Fast...' *Harvard Business Review* 89, no. 5 (May 2011).

٣٨. الفعالية كانت في عام ٢٠٠٧ , اختارت Ipsos MORI عينة عشوائية طبقية من العموم.

٣٩. انظر Halpern, D., (2009), *Hidden Wealth of Nations*, Polity Press لمزيد من التفاصيل عن خلفية العمل وكذلك العمل في كندا ، وللمزيد من برنامج اختبار الأصدقاء والعائلة في برنامج NHS انظر <http://www.england.nhs.uk/ourwork/pe/fft/>

٤٠. Epley, N., and Schroeder, J. 'Mistakenly seeking solitude', *Journal of Experimental Psychology: General*, vol. 143(5), Oct 2014, 1980–1999.

٤١. في حال مشروع HS2 المثير للجدل في المملكة المتحدة، قد تقرر بناء سكة حديد جديدة لأسباب أخرى على أي حال، مثل نقص القدرات. لكن تغيير التقييمات من الوقت الموفر قد لا تزال تفتح احتمالات أخرى أرخص، مثل زيادة قدرة الخطوط الموجودة لديك، أو بناء خدمة أبطأ ولكن أكثر راحة.

٤٢. على سبيل المثال أعلنت الإمارات زيادة مستوى الرفاهية كأولوية قصوى في إستراتيجية ٢٠١٥.

٤٣. Putnam, R. D., Campbell, D. E., & Garrett, S. R. (2012). *American Grace*.

.How Religion Divides and Unites Us. Simon and Schuster

الفصل ١٠- ما الذي يعمل؟ صعود الحكومة التجريبية:

١. Petrosino, Anthony, Buehler, John, and Turpin-Petrosino, Carolyn (2013), 'Scared Straight and Other Juvenile Awareness Programs for Preventing Juvenile Delinquency: A Systematic Review', <http://www.campbellcollaboration.org/lib/project/3/>

٢. <https://www.gov.uk/government/publications/test-learn-adapt-developing-public-policy-with-randomised-controlled-trials>.

٣. Cochrane, A. (1972) Effectiveness and Efficiency: Random Reflections on Health services, Cochrane, p.6

٤. Shepherd, J. P. (2007) 'The production and management of evidence for public service reform'. Evidence and Policy; 3: 231–51. Jonathan more recently revisited this issue in: Shepherd, J. P. (2014), How To Achieve More Effective Services: The Evidence Ecosystem, Project Report [Online], Cardiff: Cardiff University; available at: <http://www.scie-socialcareonline.org.uk/how-toachieve-more-effective-services-the-evidence-ecosystem/r/a11G0000006z7vXIAQ>

٥. هناك بعض البدائل المنهجية الأخرى. فعلى سبيل المثال، يُمكن أن يستخدم "تصميم عدم الانقطاع" للمقارنة بين ما يحدث للشركات أو الأشخاص، أعلى أو أقل قليلاً من المستوى الذي يتم في إقرار المنح. في الواقع يمكن للمرء أن يجادل بأن جانبي الخط هي نفسها تقريباً، ومن ثم مقارنة أدائها اللاحق. لكنه يعطيك عينة أصغر، ومن المحتمل أن تكون مشكلة، حيث يوجد لديك شريحة مجتمعية متنوعة، كما هو الحال بالنسبة للشركات.

٦. Consumer Reports is the US equivalent of 'Which?' <http://www.consumerreports.org/cro/index.htm>

كنت دائماً مأسوراً بفكرة أن مؤسسة مستقلة قد تقدم مثل هذه المشورة للبرلمان، واقترحتُ هذا في ورقة مكتوبة مع ستيوارت وود (في وقت لاحق مستشار ل غوردون براون ثم إد ميليباند) أننا يجب أن نخلق مثل هذه المؤسسة المرتبطة بالبرلمان. (1996) the introduction to Options for Britain, co-edited with Stewart Wood, Stuart White and Gavin Cameron

٧. (see <http://educationendowmentfoundation.org.uk/toolkit/about-the-toolkit/>)
٨. Cabinet Office, November 2014). <http://educationendowmentfoundation.org.uk/news/teaching-assistantsshould-not-be-substitute-teachers-but-can-make-a-real-d>

٩. Goldacre, B (2012) Bad Pharma: How Drug Companies Mislead Doctors and Harm Patients, 4th Estate.
١٠. 'Test, Learn and Adapt', BIT, for a summary of this approach'.
١١. Manzi, James (2012) Uncontrolled: The Surprising Payoff of Trial-and-Error for Business, Politics, and Society, Basic Books.
١٢. Feynman, Richard, The Meaning of It All: Thoughts of a Citizen-Scientist. Lectures. originally given in 1963.
١٣. ماكس بازمان، شخصية مركزية في العالم في مجال تطبيق العلوم السلوكية للمشاكل التطبيقية، ويستخدم هذا التمرين في فصوله في كلية هارفارد للأعمال.

الفصل ١١ - المخاطر والقيود:

١. Marshall, T. (2000), 'Exploring a fiscal food policy: the case of diet and ischaemic heart disease', BMJ, 320: 301-5.
٢. Wansink, Brian (2014), Slim by Design: Mindless Eating Solutions for Everyday Life, New York: William Morrow.
٣. أخلاقيات والبروتوكول لمعايير إجراء التجارب التي وضعها رئيس فريق البحث، مايكل ساندروز، في الواقع مستمدة من أنظمة بُنيت لجامعات المملكة المتحدة، وبريستول على وجه الخصوص.
٤. <http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/+http://www.cabinetoffice.gov.uk/media/cabinetoffice/strategy/assets/pr2.pdf> كان في الواقع المؤلف المشارك كليف بيتس الذي جاء بهذه العبارة، في عمله السابق لصالح مجموعه مكافحة التدخين ASH، حيث شاهد بعض الأمثلة القوية للسلوك المفترس.
٥. Thaler, R., (2015) Misbehaving: the Making of Behavioral Economics. Norton & Co; Soman, D., (2015) The Last Mile: Creating Social and Economic Value from Behavioural Insights. Rotman-UTP Publishing.

٦. Sunstein, C. (2014), Why Nudge?: The Politics of Libertarian Paternalism. Yale
٧. Sir Robin Young, then Head of the UK's Department for Business and Industry, as part of the PMSU's Strategic Audit exercise, 2002-3
٨. استخدم جورج لويونشتاين صيغة مشابهة جداً للحديث عن الدور الذي لعبته الرؤى السلوكية.
٩. تود روجرز اختبر ذلك بالتفصيل، وكذلك اختبر ميكانيكية استمرار الآثار:
١٠. Milkman, K. L., Minson, J. A., and Volpp, K.G.M. (2014), 'Holding the Hunger Games Hostage at the Gym: An Evaluation of Temptation Bundling', Management Science, vol. 60(2): 283-99
١١. Loewenstein, G., Bryce, C., Hagmann, D., and Rajpal, S. (2014), 'Warning: You Are About to Be Nudged'. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2417383
١٢. كما تم ذكره سابقاً، الوزراء كانوا قلقين من أن اليانصيب قد يبدو غير عادلٍ، ليس أقل من ذلك الانطباع بأن الإقرارات الضريبية لا تُعبأ دائماً من الأشخاص الأكثر ثراءً.
١٣. تواصل شخصي مع كبار الشخصيات في المستشارية الألمانية.
١٤. أعرب بن غولداكر، من بين آخرين، عن رأي مماثل.
١٥. https://www.ipsos-mori.com/DownloadPublication/1454_sri-ipsos-moriacceptable-behaviour-january-2012.pdf
١٦. Halpern, D. (2009), The Hidden Wealth of Nations, chapter 5. لوصف تفصيلي عن أنواع الابتكار الديمقراطي.

الفصل ١٢ - الخاتمة:

١. Soman, Dilip (2015), The Last Mile: Creating Social and Economic Value from Behavioural Insights. Rotman-UTP Publishing

٢. <https://www.gov.uk/government/publications/test-learn-adapt-developing-public-policy-with-randomised-controlled-trials>.
٣. <http://coalitionevidence.org/> See also the activities of the Arnold, Bloomberg and Sloan Foundations.
٤. Putnam, R. (2015), Our Kids: The American Dream in Crisis, Simon and Schuster.
٥. كان هذا غمطا واضحا في المملكة المتحدة لعدة عقود، مما أثر بشكل خاص على الأطفال البيض للطبقة العاملة. ووصف كبير الاقتصاديين السابقين في وزارة التربية والتعليم فجوة التحصيل كمحاولة للضغط على بالون؛ إذا ضغطت عليه من جهة يتحرك الانتفاخ إلى مكان آخر، أي إلى المستوى التالي من المؤهلات أو التفاضل في السوق.
٦. لاحظ التقييمات الواسعة النطاق لوزارة الإسكان الأمريكية (HUD) برنامج الانتقال إلى الفرص. كانت متواضعة للغاية، وأحيانا سلبية (في حالة الذكور الشباب). تم العثور على آثار لكل من البالغين وأطفالهم - خيبة أمل مريّة لبرنامج طموح ومكلف وحسن النية (انظر على سبيل المثال، [http://www.nber.org/mtopublic/MTO % 20Overview% 20Summary.pdf](http://www.nber.org/mtopublic/MTO%20Overview%20Summary.pdf)) على الرغم من أنه لم يتم تحليلها بشكل منهجي، إلا أن خيبة أمل مماثلة صاحبت العديد من برامج النقل الحضري الواسعة النطاق في المملكة المتحدة وفرنسا، وأماكن أخرى في الخمسينيات وحتى السبعينيات.
٧. انظر، على سبيل المثال، المستويات المتكررة، وأحيانا عبر الأجيال الموسعة، المتعلقة باستحقاقات العجز في كثير من مناطق المملكة المتحدة في السبعينيات إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.
٨. Dweck, C., (2006), Mindset: The New Psychology of Success. Random House.
٩. Mullainathan, Sendhil, and Shafir, Eldar (2013), Scarcity: Why Having Too Little Means So Much.
١٠. Eisner, M. (2003), 'Long term historical trends in violent crime', Crime and Justice, 30: 83–142. <http://www.vrc.crim.cam.ac.uk/vrcresearch/paperdownload/manuel-eisner-historical-trends-in-violence.pdf>.
١١. Collier, Paul (2010), Wars, Guns and Votes: Democracy in Dangerous Places, Bodley Head.

١٢. تُعزى هذه العبارة عموماً إلى Max Planck، وانتشرت بشكل خاص من خلال أعمال Kuhn في مجال التحولات النموذجية في التفكير العلمي. جملة بلانك الفعلية كانت: "الحقيقة العلمية الجديدة لا تنتصر بإقناعها المعارضين وجعلها ترى النور، وإنما لأن خصومها يموتون في نهاية المطاف، وجيل جديد يكبر متعوداً عليها." "Wissenschaftliche Selbstbiographie. Mit einem Bildnis und der von Max von Laue gehaltenen Traueransprache, Johann Ambrosius Barth Verlag (Leipzig 1948), p. 22, as translated in Scientific Autobiography and Other Papers, F. Gaynor (trans), pp. 33-34 (as cited in T. S. Kuhn, The Structure of Scientific Revolutions).

شكر وتقدير:

هناك العديد من الناس الذين يستحقون الشكر والامتنان على عمل ونتائج فريق الرؤى السلوكية التي يصفها هذا الكتاب، وهناك قائمة شكر أقصر إلى حد ما للكتابة وتحرير الكتاب نفسه.

هناك عدد من الأشخاص يستحقون اعترافاً صريحاً بدورهم الفعال في إنشاء الفريق ودعمه في وقت مبكر، وكثيرٌ منهم أُمِّلُ أنني تذكرت الإشارة إليهم في الباب ١. من بين هؤلاء أمين عام مجلس الوزراء السابق واللاحق، اللورد غوس أودونيل والسير جيرمي هيوود، فبدون دعمهما الثابت - ومكاتبهما الخاصة الرائعة - لم يكن الفريق ليحقق التأثير الذي حققه، وبدون دعمهما لي شخصياً كنت بالتأكيد لن أعود إلى رقم ١٠ (مكتب رئيس الوزراء) للقيام "بجولة أخرى". وشكر خاص جداً يجب أن أتوجه به أيضاً إلى ريتشارد ثالر؛ للدور الفريد والداعم الذي لعبه دائماً في الفريق، ودعمه الشخصي لي. لقد تمكن دائماً من تحقيق التوازن السليم تماماً بين التفكير العميق وتقديم المشورة المدروسة جيداً، وبين اللمسة الخفيفة وغير المزعجة (وأنا آسف على ذلك الغداء في رقم ١٠). وعلى الجانب السياسي، أتوجه بشكر خاص إلى رئيس الوزراء ديفيد كامرون، وإلى روهان سيلفا وستيف هيلتون وأوليفر ليتوين وبولي ماكنزي. أما الآخرون الذين يستحقون الاعتراف بدعمهم على مر السنين من داخل مكتب رئيس الوزراء ومكتب مجلس الوزراء ووزارة الخزانة فيشملون: سوزان أكلاند-هود، بول بات، مايك براكن، تيم تشاتوين، ويل كافنديش، نيك كليج، إيفان كولستر، ميلاني داويس، جون فاينجلتون، إيان فوربس، جون جيبسون، مايلز جيبسون، أميت جيل، هيو هاريس، روبرت هاريسون، ريتشارد هيتون، جاي هورسينغتون، نيك هيرد، جوس جاسبيرت، جو جونسون، إيمما كيني، جون كينغمان، بول كيربي، دان كورسكي، روب كرامر، كيران كومريا، إد ليولين، غافن لوكهارت، كريس لوكوود، تيم لوك، مايكل ليناس، كريس مارتين، فرانسيس مود، ليز ماكوين، إميلي مايلز، بن موشهام، كريس مرين، توم نيكسون، إلينور بسمور، مادي فيبس تايلور، ريتشارد ريفيس، إيفان روجرز، نيك سيدون، غرانت شابس، جيمس أوشونيسي، ديف رامسدن، فيليب ريكروفت، لورا تروت،

أنطونيو ويليامز، بوبي وود، ودان يورك سميث. وأود أيضاً أن أضيف شكراً شخصياً لروح الفكاهة الطيبة التي لا تعرف الكلل واللمسة الإنسانية، من شرطة وموظفي وحراس باب وبوابة مبنى رقم ١٠ - فبينما نحن نأتي ونذهب، أنتم واقفون بثبات للحفاظ على سلامة المكان ومن فيه. كما ينبغي أن يتوجه التقدير إلى ليام بيرن، من نهاية الحكومة السابقة، الذي وقّع تقرير ميندسباس والذي ساعد على تشكيل أساس العمل الذي كان يُتبع. هناك مباغثة قاسية في النظام السياسي الديمقراطي، ولكن أيضاً هناك شيء - بين السطور - مثير للإعجاب بشكل كبير يتعلق بكيفية تمرير الناس للعصا عبر الحكومات المتعاقبة لمن بعدهم، ليكملوا المسيرة مع حسن النية الحقيقية لجعل العالم مكاناً أفضل.

ونحن مدينون أيضاً بالشكر لعدد من الوزراء والمستشارين والموظفين المدنيين من الوزارات والإدارات الأخرى، بما في ذلك من هيئة الإيرادات HMRC: ديفيد غوك، لين هومر، إدوارد تروب، روهان غروف، نيك داوون؛ ومن وزارة العمل والمعاشات التقاعدية DWP: روبرت ديفيرو، ديفيد فرويد، فيليب ستروود، ستيف ويب، تريفور هودلستون؛ ومن وزارة التعليم: مايكل غوف، ديفيد لاوس، تيم ليونينغ، كريس ورمالد، توم جيفوري، بول كيساك؛ ومن وزارة الصحة وكذلك دائرة الصحة العامة في إنجلترا PHE: جيرمي هانت، جين إليسون، أونا أوبراين، سالي ديفيس، فيليسييتي هارفي، دنكان سيلبي، كيفن فنتون؛ ومن وزارة الأعمال والابتكار والمهارات BIS: مات هانكوك، ديفيد ويليتس، إد ديفي، جو سوينسون، جايلز ويلكس، إميلي ويلش، أماندا رولات؛ ومن أماكن أخرى: مارك ولبرت، ديفيد ديفيس، جيل ماثيسون، ستيفن ألدريدج. والشكر أيضاً إلى أعضاء مجلسي الاستشاري لما قد ينجح: داني ميسون، لورا بايتون، لويز مور، وروس نيلسون، وإلى رؤساء مراكز ما يعمل What Works، مع الثورة الهادئة التي يقودونها.

كما أتوجه بالشكر إلى شركاءنا في "تهور واندفاع" فريق الرؤى السلوكية من داخل مكتب رئيس الوزراء ومكتب مجلس الوزراء، في شكل الفريق الحالي الغريب والرائع (شركة ذات أغراض اجتماعية)، وهذا يشمل: فرانسيس مود، ستيفن كيلى، جانيت بيكر، أندرياس جورجيو، نيكى كير، إد وايتينغ، إد ويلش، جازمين غلاسبورو، بول مالتبي؛ ولشركائنا الجدد في جمعية نيستا الخيرية Nesta، وخاصة فيل كوليجان، مع جيوف مولجان، جون شيشام، وبقية فريق نيستا.

عمل فريق الرؤى السلوكية كان دائماً ما يُبنى على أفكار أعمال المجتمع الأكاديمي الأوسع والزملاء والأصدقاء. وهذا يشمل فريقنا الاستشاري الأكاديمي، الذي يرأسه غوس أودونيل وأعضاؤه: ريتشارد ثالر، نيك تشيتر، دان غولدستين، بيتر جون، جورج لويونستين، تيريزا مارتينو، وبيتر توفانو. أيضاً الفريق وأنا مدينون بالفضل لأعمال ومشورة العديد من الأشخاص، وخاصة لدانيال كانيمان وكاس سونشتاين، وأيضاً ديفيد ألبوري، دان أريلي، جون بارون، كريستيان باسون، موريس بيريوقي، جون بريتون، إيريس بوهنيت، ماكس بازمان، بوب كيالديني، كاري كوبر، أنجس ديتون، بول دولان، أنجيلا داكورث، بوبي دافي، كارول دويك، جيرد جيجيرينزر، بن غولداكر، بيلي هانسون، تيم هارتفورد، جون هليويل، فيليسيا هويرت، بول جونسون، مايك كيلى، بو كيلمر، دوم كينغ، كريستيان كرول، ديفيد لايسون، ريتشارد لايارد، ستيف ليفيت، جون ليست، دونالد لو، مايك لوكا، روبرت ماكوركوديل ، مايك نورتون، بيث نوفاك، فيليب أوريوبولوس، بن بيج، بوب بوتنام، مات رابين، تود روجرز، ماري سيليجمان، نايجل شادبولت، إدار شافير، جوناثان شيبيرد، ديليب سومان، روري ساذرلاند، ريتشارد سوزمان، لاري شيرمان، أندرو سكييس وكيفن فولبي.

والأهم على الإطلاق، أود أن أشكر الأشخاص الرائعين والموهوبين الذين يشكلون ويدعمون فريق الرؤى السلوكية نفسه. ويرجع الفضل بوجه خاص إلى أوين سيفيس، الذي كان مركزاً في بناء فريق متماسك، وتحوّل في تعقيدات الانتقال من داخل الحكومة إلى الشكل الحالي، وإلى أندي جاكسون وأولي نغوين لتقديم منظمة فعالة، وهي إرثنا الوحيد من تحولنا من الحكومة إلى شكل "كامل" إلى حد ما من الحكومة لهذا الكيان الصغير. ولكن أنا ممتن حقاً لعمل ودعم مجلس إدارتنا الممتاز، برئاسة بيتر هولمز، الذي جلب معه استقلالاً حقيقياً للعقل، وحساً تجارياً سليماً، وحسماً في الاجتماعات التي هي إضافة قيّمة للغاية لعملنا، ولعضوي مجلس الإدارة فيليب كوليغان وجانيت بيكر، اللذان يمثلان مصالح أغلبية المساهمين في نيستا ومجلس الوزراء، وقدما لنا وقتهم، وتحدياً بنّاءاً، ودعمًا في التدابير الصحيحة فقط.

بعد أن نما الفريق من حوالي اثني عشر إلى أكثر من ٦٠ شخصاً، هناك الآن كثيرون جداً

في فريق الرؤى السلوكية لا أذكرهم وأشكرهم جميعاً، ولكن اسمحوا لي على الأقل باستدعاء الشكر لبعض الأعضاء الرئيسيين للفريق، وخاصة أولئك الذين كانوا مع الفريق من الأيام الأولى والذين ساعدوا في هذا الكتاب. الشكر لأوين على قراءة وفحص على الأقل بعضاً من هذا الكتاب، وخاصة لتصحيح الأغلط الشنيعة التي كان من شأنها أن تتسبب في جريمة غير مقصودة. آمل أننا أحطنا بجميع الأخطاء، ولكنني أنا من يتحمل المسؤولية الكاملة عن الأخطاء أو السهو التي لا تزال قائمة. أشكركم قيادات الفريق، والزلاء الرائعين، على الانضمام إلى الفريق: الموهوبين بشكل كبير واللامعين، روري غالاغير (أستراليا)، سام نغوين (الاقتصاد والعمالة)؛ سيمون رودا (الشؤون الدولية والمنزلية)؛ فيليسييتي ألغيت (المستهلكين والبنية التحتية)؛ مايكل هالسورث (الصحة والضرائب)؛ إلزبيث كيركمان (أمريكا الشمالية)؛ مايكل ساندروز (التقييم والعطاء)؛ زهاي سوون (التعليم والمهارات)؛ وكيت غلازبروك (المناطق الناشئة). لقد قال لي وزير سابق في مجلس الوزراء ذات مرة: "إن طموحك في الحياة يجب أن يكون التأكد من أن أولئك الذين يتبعونك، ويحلون محلّك في نهاية المطاف يكونون أفضل فيما يقومون به حتى منك". وأنا آمل ذلك.

كان للفريق تطور كبير آخر في العامين الماضيين تمثل في تعميق العلاقات مع الزلاء والأصدقاء في جميع أنحاء العالم، كما تعلم الآخرون من عمل فريق الرؤى السلوكية واستفادوا من دعمه وانتشاره. وأتوجه بتقديري الخاص في أستراليا إلى كريس إيكلس، وبلير كوملي، وجيريل ريشتر، ولين روبرتس؛ وفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى مايا شانكر، وداني غوروف، وجيمس أندرسون؛ وفي البنك الدولي إلى ماركو هرنانديز، ورينوس فاكيس؛ وفي ألمانيا إلى أندريا شنايدر؛ وفي سنغافورة لزملائنا البارزين في حكومة سنغافورة.

شكر إضافي، للتعليقات والمساعدة على الكتاب، أدين به إلى مايكل هسورث، جين روبين، أريلا كريستال، لورين برن، وفي المرحلة النهائية من تحويله لكتاب فعلي، إلى جيمس بولن، إد فولكر، إيفون جاكوب، ريتشارد كولينز، ولا سيما هوغو هاربر، وسام هانيس، وكات غلازبروك.

وأخيراً، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى عائلتي - إلى جين وهارون وإسحاق - وأعتذر بصدق عن جميع عطلات نهاية الأسبوع والأعياد التي أضاعها عليّ هذا الكتاب (وأسلافه).

لقد كانت هذه السنوات العديدة الحافلة - كاملة في العمل، والامتحانات في الجامعة، والحرمان من الأسرة - شعرت أنه في بعض الأحيان "الأشياء الهامة" للحياة قد تقلصت لتصبح على الهامش. قد تكون فكرة مجنونة محاولة إصلاح ذلك عن طريق تطبيق ما ورد في هذا الكتاب كذلك. هارون وإسحاق - أنتما شابان رائعان حقاً، وجين أنا لست متأكداً مما فعلته لكي استحق أن أكون معك، ولكن أنا مسرور للغاية لحصول ذلك. أنا أطلع صدقاً إلى بعض الوقت في السنوات القادمة لأتفرغ تماماً، خصوصاً من أجلكم عائلتي.

د. س. هـ، يونيو ٢٠١٥

المترجم في سطور

د. أحمد بن عبدالله الزهراني

المؤهل العلمي:

الدكتورة في إدارة الأعمال (قسم الاقتصاد والمالية) - جامعة برونيل بلندن ٢٠٠٥-٢٠٠٩م.

العمل الحالي:

وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للسياسات العمالية ٢٠١٨- إلى الآن.

الخبرات العملية:

- مستشار رئيسي - وكالة الشؤون الدولية والإستراتيجية بهيئة السوق المالية ٢٠١٧-٢٠١٨م.
- الرئيس التنفيذي لمركز الأعمال -معهد الإدارة العامة ٢٠١٦-٢٠١٧م.
- نائب المدير العام لصندوق تنمية الموارد البشرية - قطاع المرصد الوطني للعمل - ٢٠١٥-٢٠١٦م.
- مدير عام إدارة البرامج المالية والاقتصادية بمعهد الإدارة العامة ٢٠١٤-٢٠١٥م.
- مدير إدارة برامج القطاع الأهلي بمعهد الإدارة العامة ٢٠١١-٢٠١٤م.
- محاضر ومساعد باحث بجامعة برونيل ٢٠٠٦-٢٠٠٨م.

المجالس واللجان:

- عضو مجلس إدارة معهد الإدارة العامة.
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء.
- رئيس لجنة كفاءة سوق العمل التابعة للجنة تيسير.
- عضو لجنة معادلة الشهادات الجامعية - وزارة التعليم العالي ٢٠١٣-٢٠١٨م.
- رئيس فريق إعداد الخطة الاستراتيجية لمعهد الإدارة العامة ٢٠١٤-٢٠١٥م.

- عضو هيئة تحرير مجلة الإدارة العامة بمعهد الإدارة العامة ١٤٣٤-١٤٣٦هـ.
- عضو اللجنة العلمية لمؤتمر معاهد الإدارة الثاني بدول مجلس التعاون الخليجي.
- عضو اللجنة الاستشارية لمركز الأعمال بمعهد الإدارة العامة.
- عضو لجنة البحوث بمعهد الإدارة العامة.
- عمل مستشاراً للعديد من المنظمات في القطاعين العام والخاص.

الأعمال العلمية:

- بحث بعنوان التجارب والممارسات الدولية في السياسات السلوكية , المجلة العربية للإدارة ٢٠١٨م.
- ورقة عمل «الاقتصاد السلوكي من الأبحاث إلى السياسات» اللقاء الربيعي بمؤسسة النقد العربي السعودي ٢٠١٨م.
- ورقة عمل عن The OECD Network of Economic Regulators Oct,2017
- بحث بعنوان واقع تنمية واستثمار الموارد المالية في الجمعيات الخيرية. مجلة الإدارة العامة ٢٠١٧م.
- بحث بعنوان التحيزات السلوكية لدى المستثمرين , المجلة العربية للإدارة - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ٢٠١٧م.
- تقديم ورقة عمل World Association of Public Employment Services Association بعنوان Translating Labour Market Information into Proactive Interventions . Oct 2015
- تقديم ورقة عمل في المؤتمر الدولي (٢٩) للإدارة العامة بعنوان: An exploratory study of a new model of providing public services IIAS- IASIA Joint Congress, Bahrain. June 6, 2013
- ترجمة كتاب Balanced Scorecard Step-by-Step for Government and Nonprofit Agencies للمؤلف بول نيفن من إصدارات معهد الإدارة العامة

-
- 'Public Services Reforms in Neo-Patrimonial Systems: The Commercialization of Healthcare and Education in Saudi Arabia'. Public Management Review . March 2019
 - Price impact of block trades in the Saudi stock market, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money Volume 23, February 2013, Pages 322–341. (With Andros Gregoriou and Robert Hudson).
 - Liquidity Determinants in an Order-Driven Market :Using High Frequency Data from the Saudi Market: International Conference on Economics, Trade and Development. Bali, April 2011.
 - Are stock returns predictable in the Saudi market ?an investigation of returns around earnings announcements. 2010. International Review of Business Research Papers. 2010
 - How Markets React to Earnings Announcements in the Absence of Analysts and Institutions: Evidence from the Saudi Market (with L. Skerratt), International Journal of Monetary Economics and Finance (IJMEF), 2010 special issue on "Middle East Capital Markets".
 - Can Market Frictions Really Explain the Price Impact Asymmetry of

Block Trades? Evidence from the Saudi Stock Market. (With A. Gregoriou)
emerging market review .2012

مراجع الترجمة في سطور

أ.د. محمود عبد العزيز توني عبد العال

المؤهل العلمي:

- دكتوراه في الاقتصاد- كلية الاقتصاد - جامعة ايست انجلترا- إنجلترا ٢٠٠٤م.

العمل الحالي:

- أستاذ ورئيس قسم المقررات العامة - كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع - جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - ٢٠١٧ حتى الآن.

أبرز الأعمال العلمية:

أ- الأبحاث:

- ١- The effect of Economic Reform Policies on Human Development: Evidence from Egypt . المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، ٢٤: ١، ٢٠١٧.
- ٢- The Interactive Effects of Corruption and Political Instability on Foreign Direct Investment: Evidence from The Middle East Region , International Journal of Trade and Global Markets, Inderscience, 9: 4, 2016.
- ٣- The Attitudinal Determinants of Adopting Herd Behaviour: An Applied Study on the Egyptian Exchange , Journal of Finance and Investment

.Analysis, 5: 1, 2016

Efficiency and determinants of pollution control activities of the -٤
industrial firms in Saudi Arabia , Progress in Industrial Ecology – An
.International Journal, Inderscience, 9: 4, 2015

Macroeconomic determinants of non-performing loans: An empirical -٥
study of some Arab Countries. , American Journal of Economics and
.Business Administration, 7: 1, 2015

٦- قياس استدامة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات المصري باستخدام تقنية
الشبكات العصبية الاصطناعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة
الإسكندرية، ٥٢: ١، ٢٠١٥.

Macroeconomic Determinants of Banking Sector Development: A -٧
Comparison Study Between Egypt and Saudi Arabia , Advances in
.Management and Applied Economics, UK, 4: 3, 2014

ب- الكتب المؤلفة:

١- اقتصاديات النقود والبنوك - رؤية معاصرة مكتبة الشقري، الرياض، السعودية، ٢٠١٧.

٢- منهج البحث العلمي في العلوم الإدارية، مكتبة المتنبني، الدمام، السعودية، ٢٠١٦.

٣- العلاقات الاقتصادية الدولية مركز توزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، ٢٠١١.

Environmental Regulations and Industrial Plant Inefficiency LAP -٤
.LAMBERT Academic Publishing, 2011, GERMANY

Principles of Microeconomics Book Distribution Center, South Valley -٥
.University, 2007, Egypt

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد الإدارة العامة ولا يجوز اقتباس جزء من هذا الكتاب أو إعادة طبعه بأي صورة دون موافقة كتابية من المعهد إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

تم التصميم والإخراج الفني والطباعة في
الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة - ١٤٤٠هـ

هذا الكتاب:

يستعرض هذا الكتاب قصة تجربة إنشاء فريق الرؤى السلوكية، أو كما جرى تسميتها لاحقاً وحدة الحفز "Nudge Unit" التابعة لمكتب رئيس الوزراء البريطاني، حيث أنشئت هذه الوحدة في عام ٢٠١٠م من قبل الرئيس حينها ديفيد كاميرون. ويتمحور هذا الكتاب حول تطبيق علم النفس والاقتصاد السلوكي على التحديات التي نواجهها في العالم اليوم. ويستكشف نتائج فريق مصغر عمل في قلب الحكومة البريطانية، وأسند إليه مهمة ترجمة النظرية النفسية والنهج التجريبي إلى أعمال وسياسات يومية. كما أن هذا الكتاب يوثق بعض التجارب والمحن التي واجهت الفريق أثناء مسيرته، بما في ذلك النضالات التي خاضها من أجل إقناع صناع السياسات الرئيسية، لأخذ النهج السلوكي على محمل الجد، والسباق المحموم مع الزمن، بغية الحصول على النتائج قبل أن ينفذ الوقت أو رأس المال السياسي.

ويتناول هذا الكتاب بطريقة شيقة قصصية أهم إنجازات الفريق السلوكي، وكيف استطاع تطبيق هذا المنهج الجديد داخل الحكومة ولأول مرة، حيث يظهر الكتاب وبطريقة عملية كيف يؤدي تطبيق الرؤى السلوكية والمناهج التجريبية، وبأقل تكلفة ممكنة، إلى نتائج متطورة بشكل مثير للغاية.

كما يتضمن الكتاب قصصاً وتجارب ونصائح عملية، حول طريقة تطبيق السياسات السلوكية في القطاع العام، مستخدماً أطراً ومناهج طورها الفريق لأول مرة، وانتشرت بعد ذلك حول العالم كمنهج عملي في تطبيق السياسات السلوكية.

ونأمل أن يُثري هذا الكتاب المعرفة في مجال الاقتصاد السلوكي والسياسات السلوكية، وكذلك المنهج التجريبي في القطاع العام، وأن يُثري الممارسين والمهتمين والباحثين في هذا المجال.



9 786038 276037